

# المجلد

لابن حزم

المجلد الثالث والرابع

مكتبة دار التراث

٩٩ شارع الجمهورية - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0133271











## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال عليّ: هلا قالوا: إن ابن عمر لم يكن ليخالف أباه لولا فضل علم كان عنده أثبت<sup>(١)</sup> من فعل أيّه؟

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أن عائشة وأم سلة أمي المؤمنين كانتا تركمان<sup>(٢)</sup> ركعتين بعد العصر. وروينا عن حماد بن سلة وهشام بن عروة، قال حماد: عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير قال: كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة، وكانت ميمونة<sup>(٣)</sup> أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعدة، فسئلت عن ذلك، فقالت عن عائشة: أنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بدل ركعتيها<sup>(٤)</sup>.

قال علي هذا يطل رواية من روى عن أم سلة: «أنقصها نحن؟ قال: لا».

وقال هشام عن أيّه: كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين.

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة: كنا نصلي مع ابن الزبير «العصر في المسجد الحرام»<sup>(٥)</sup> فكان يصلي بعد العصر

(١) في المصرية «بأثبت» وما هنا أصح (٢) في اليمنية «كانت الركعات» وهو سخط (٣) في اليمنية بحذف اسم «ميمونة» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فأصلي أربعاً» (٥) هذه زيادة من المصرية «

ركعتين ، وكنا نصليهما معه ، نقوم صفا خلفه ،  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال  
سبح المنكدر بعد العصر فضربه عمر .

قال علي : المنكدر والسائب صاحبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طلوس عن ابيه : أن أبا أيوب  
الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف  
عمر تركهما ، فلما توفي عمر تركهما ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ان عمر ان  
يضرب الناس عليهما .

قال علي : في هذا الحديث بيان واضح أن أبا بكر الصديق وعثمان  
رضي الله عنهما كانا يجيزان الركوع بعد العصر .

وروي عن عبد الرحمن بن مهيدي . ثمانية وسفیان جميعا قالوا : ثنا  
أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة : أن علي بن أبي طالب كان في سفر  
فصلى العصر ، ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين .

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : سألت  
أبا جحيفة عن الركعتين بعد العصر فقال : إن لم ينفعاك <sup>(١)</sup> لم يضرك .

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة : ثنا يزيد بن خير <sup>(٢)</sup> عن عبد الله  
ابن يزيد عن جبير بن نفير قال : كتب عمر إلى عمير بن سعد <sup>(٣)</sup> ينهيه عن

(١) في الينية « بشفاك » وهو خطأ (٢) غير بالغاء المجهة معفرو يزيد هذا تمة

(٣) عمير مصفر وسعد باسكان العين ، وفي المصرية « عمير بن سيد » ولكننا  
رجحنا انه « عمير بن سعد » لأن عمير بن حنيفة متأخر عن ادراك عمر . وأما عمير  
ابن سعد الأنصاري الأوسي فانه صحابي وشهد فتح الشام واستمعه عمر على  
حصن . وكان معجبا به وكان من عجبه به يسميه نسيج وحده كما روى ابن سيرين  
ويقال : ان عمر قال لأصحابه : نختار ، فختي كل رجل أمنية ، فقال عمر : لكى  
أتخى أن يكون لي رجل مثل عمير أستعين بهم على أمور المسلمين اهـ

الركعتين بعد العصر، فقال أبو الدرداء: أما أنا فلا أتركهما، فمن شاء أن ينحضع فليَنحضع<sup>(١)</sup>.

وعن حماد بن زيد: ثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يذق<sup>(٢)</sup> سيرين، وهي خمسة فراسخ،<sup>(٣)</sup> فحضرت صلاة العصر، فأما قاعد أعلی بساط في السفينة، فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين.

وعن يزيد بن هرون عن عمار بن أبي معاوية النهدي عن أبي شعبة التميمي قال: رأيت الحسن بن علي بن أبي طالب يطوف بعد العصر ويصلي. وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لم ينه عن الصلاة إلا عند غروب الشمس.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود في حديث: سياأتى عليكم زمان كثير خطبائه؛ قليل علمائه، يطيلون<sup>(٤)</sup> الخطبة ويؤخرون الصلاة؛ حتى يقال: هذا شرق الموتى؛

(١) بالحاء المهملة والضاد المعجمة وآخره جيم. وحضج النار — من باب قتل أوقدها، والحضج — بكسر الحاء واسكان الضاد — كل مالق بالأرض، وانحوضج الرجل التهاب غضبا واتقد من النيط فلق بالأرض، وأيضا انحضج ضرب بنفسه الأرض غيظا، فاذا فعلته أنت ذلك قلت: حضجته، وفي حديث أبي الدرداء: فمن شاء أن ينحضع فليَنحضع. أي يتقذ من النيط وينشق. اهـ من اللسان وغيره. وكل هذه الثماني متقاربة مأخوذة من المتن الأولين. ونسخ الحلى هنا مصحفة ففي المصرية بإلغاء بدل الحاء وفي التنبية «ينحضع» (٢) كذا رسمنا نسخ هذه النسخة، ورسمنا آخر «يد» وفي التنبية «سدف» بدون اعجام وقد أعجزني أن أعرف هذا الوضع لموضع اسمه فراجع ان شاء الله (٣) في التنبية «وهي رأس خمسة فراسخ» (٤) في التنبية «يخطبون» وهو خطأ.

قلت: وما شرق؟ الموقى؟ قال: إذا اصفرت الشمس جدا: فمن أدر لك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها: فإن احتبس فليصل معهم: وليجعل صلاته وحده الفريضة؛ وصلاته معهم تطوعاً<sup>(١)</sup>.

قال علي: فهؤلاء أكابر الصحابة رضى الله عنهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، وابن الزبير، ومن بحضرته من الصحابة وتميم الدارى، والمنكدر، وزيد بن خالد الجهنى، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أيوب الانصارى، وأبو جحيفة، وأبو الدرداء، وأنس<sup>(٢)</sup>، والحسن بن علي، وبلال، وطارق بن شهاب، وابن مسعود، وروى أيضاً عن النعمان بن بشير وغيرهم، فمن بقى؟

وما نعلم لهم متعلقاً بأحد من الصحابة رضى الله عنهم الا رواية عن أبي سعيد الخدرى، جعلها خاصة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وإذا قال صاحب: هي خاصة، وقال آخرون منهم: هي عامة، فالسير<sup>(٣)</sup> على العموم حتى يأتي نص صحيح بأنها خصوص، ولا سبيل الى وجوده، وأخرى عن معاوية ليس فيها نهى عنها، بل فيها: ان الناس كانوا يصلونها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأخرى مرسله لا تصح عن ابن

(١) بالشين المعجمة والقاف وفي البيئية «سرف» بالهمزة في الاولى و«سرف» بالمعجمة في الثانية مع الفاء فيما هو تصحيف. وشرق الموقى هو أن يشرق الانسان بريقه عند الموت: يقال: شرقت الشمس شرقاً — من باب فرح — اذا ضف ضوءها. وسئل محمد بن الحنفية عنه فقال: «ألم تر الى الشمس اذا ارتفعت عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة: فذلك شرق الموقى» اهـ من اللسان (٢) روى عنه مسلم باسناد آخر (ج ١: ص ١٥٠) (٣) حنف اسم «أنس» من البيئية وهو خطا فقد سبق حديثه قبل أسطر (٤) في البيئية «قالسين» وهو خطأ.

مسعود؛ ليس فيها أيضاً إلا: وأنا أكره ما كره عمر؛ وقد صح عن عمرو بن  
ابن مسعود بإباحة ذلك؛ وعن أبي بكر المنع من الصلاة جملة من حين  
صفرة الشمس. والخفيون والمالكيون مخالفون له في ذلك، كما نذكر بعد  
هذا إن شاء الله تعالى.

وأما التابعون فكثير؛ منهم: هشام بن عروة؛ وأنس بن سيرين؛ كما  
ذكرنا آنفاً.

وعن عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس قال: كان أبي لا يدهما  
يعنى الركعتين بعد العصر.

وعن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طلق: أن عبد الرحمن  
ابن اليلماني<sup>(١)</sup> كان يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن طاوساً  
صلى بحضرته ركعتين بعد العصر، ثم قال له: أتصلي بعد العصر؟ قلت نعم،  
قال: أكرمت والله.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء<sup>(٢)</sup> هو  
أشعث بن سلم قال: سافرت مع أبي وعمرو بن ميمون والأسود ومسروق  
وأبي وأثل فكانوا يصلون بعد الظهر ركعتين، وبعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن جعفر غندر: ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: رأيت  
شريماً القاضى يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن المثنى عن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي عن قتادة قال:  
كان سعيد بن المسيب يصلي بعد العصر ركعتين.

(١) ينتح الباء الواحدة واللام ويهتما بامتثاله ساكنة، وفي المصرية «السلمانى»  
وهو خطأ وتصحيف (٢) في المصرية «عن أشعث عن أبي الشعثاء» وهو خطأ.

وعن محمد بن المثنى ثنا أبو عاصم النبيل<sup>(١)</sup> عن عمر بن سعيد<sup>(٢)</sup> قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين. وكذلك أيضاً عن الحسن.

فهؤلاء هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطلوس وعبد الرحمن ابن اليلعاني<sup>(٣)</sup> وإبراهيم بن ميسرة وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمرو ابن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، كعب الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن<sup>(٤)</sup> بن الأسود والأخف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة، وأبو أيوب الهاشمي<sup>(٥)</sup>؛ وبه تأخذان شاء الله تعالى.

٢٨٦ — مسألة ولا يجوز تعمد تأخير مائتي<sup>(٦)</sup> أونيم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال؛ ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس وتبيض، ويقضى في هذه الاوقات كل مالم يذكر الا فيها؛ من صلاة منسية أونيم عنها؛ من فرض<sup>(٧)</sup> أو تطوع وصلاته الجنازة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد؛ ومن توصاً للصلاة في أحد هذه الاوقات فله أن يتطوع حيث شاء مالم<sup>(٨)</sup> يعتمد المترك

(١) أبو عاصم هو الضحاك بن مخلد (٢) هو عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي السكي، وفي النجدة «عمرو بن شبيب» وهو خطأ (٣) في المصرية «السلفاني» وهو خطأ (٤) في النجدة «بكراراسم» «عبد الرحمن» مرتين وهو خطأ (٥) أبو أيوب الهاشمي هو سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس روى عن محمد بن ادريس الشافعي وسفيان بن عيينة، وروى عنه البخاري والامام احمد وغيرهم، وقد سبق أن حكى المؤلف قوله في بعض الخلافات (٦) في النجدة «تأخير قضاء مائتي» وزيادة كلمة «قضاء» لا لزوم لها (٧) كلمة «من فرض» سقطت من أصل المصرية وتزادها ناسخها وبه عليها، وهو الصواب الذي في النجدة (٨) في المصرية «حيث شاء مالم» الخ وزيادة «عند» لا موضع لها

كل ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل<sup>(١)</sup> الأوقات المذكورة . فن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً .

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحريم الصلاة في هذه الأوقات .

وأما بعد الفجر مالم يصل الصبح فالتطوع حيث يجازي حسن ما أحب المرء . وكذلك أثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب .

وينحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا؛ حاشا التطوع بعد العصر، فإنه هذه جائز إلى بعد غروب الشمس؛ ورأى النهي عن ذلك منسوخاً .

وقال أبو حنيفة: ثلاثة أوقات لا يصلي فيها فرض فائت أو غير فائت ، ولا نقل<sup>(٢)</sup> بوجه من الوجوه ؛ وهي : عند أول طلوع قرص الشمس<sup>(٣)</sup>

الا أن تبيض وتصفو ؛ أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، حاشا يوم الجمعة خاصة ؛ فإنها<sup>(٤)</sup> يصلي فيها من جاء إلى الجامع<sup>(٥)</sup> وقت استواء

الشمس ؛ وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها ؛ حاشا عصر يومه خاصة فإنه يصلي عند الغروب وقبله وبعده ، وتكره الصلاة على

الجنائز<sup>(٦)</sup> في هذه الأوقات ؛ فإن صلى عليها فيهن أجزأ ذلك . وثلاثة أوقات يصلي فيهن الفروض كلها ؛ وعلى الجنائز ؛ ويسجد

بجود التلاوة ولا يصلي فيها التطوع ؛ ولا الركعتان إثر الطواف ؛ ولا الصلاة المنذورة ؛ وهي إثر طلوع الفجر الثاني حتى يصلي الصبح ؛ إلا

رفع الفجر فقط ؛ وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب ؛ إلا أنه كره الصلاة على الجنائز إذا اصفرت الشمس<sup>(٧)</sup> ، وكذلك سجود

(١) في للمرء «يدخل» وهو خطأ (٢) في الجنية «ولا يقبل» وهو خطأ (٣) في

الجنية «طلوع الشمس» (٤) في الجنية «قائه» (٥) في الجنية «من جاء الجامع»

(٦) في الجنية «الجنائز» (٧) في الجنية «حتى تأخذ الشمس في الغروب» وبعد صلاة

الجنائز إذا اصفرت الشمس» وهو خطأ \*



التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب؛ ومن جاء عنده يوم الجمعة والامام يخطب وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخراً<sup>(١)</sup>.

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فظلمت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك، ولو أنه قدم مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله<sup>(٢)</sup> وقبل أن يسلم قد بطلت صلاته؛ ولو قهقهه حيث لا ينقض وضوؤه؛ ولو أنه أحدث عمداً ونسيانا أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قدم مقدار التشهد وقبل أن يسلم: فصلاته تامة كاملة؛ ولو قهقهه حيث لم ينقض وضوؤه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قدم مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس: فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلي أو لها ولو تكبيرة أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليباد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تقام الصلاة، ولا يجلس ولا يركع، قال أبو يوسف: يجلس<sup>(٣)</sup> ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات، ولا يتطوع بعد صلاة الصبح<sup>(٤)</sup> حتى تبيض الشمس وتصفو، ولا<sup>(٥)</sup> بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب،

(١) في البنية «اجزاء» وهو خطأ (٢) في البنية «أتركه» وهو خطأ (٣) في البنية «ولا يجلس» وهو خطأ (٤) في البنية «يخفف» بعد صلاة الصبح» وهو خطأ (٥) في البنية «أولاً» وهو خطأ

ومن دخل المسجد حينئذ<sup>(١)</sup> فقد ولا يركع، ولا يتطوع بعد طلوع الفجر  
الا بركعتي الفجر، حاشا من غلبته عنه فقام عن حوزة، فانه لا بأس بأن  
يصلية بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح ومن ركع ركعتي الفجر في  
منزله ثم أتى المسجد فان شاء ركع ركعتين، وان شاء جلس ولم يركع، وقد  
روى عنه: ان كان<sup>(٢)</sup> مصعبا فليجلس ولا يركع. والتطوع عنده جائز  
على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك، وأجاز الصلاة على  
الجنابة بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جدا، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس،  
وعنه في سجود التلاوة قولان: أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح  
حتى تصفو<sup>(٣)</sup> الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تقرب الشمس، والآخر:  
أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر وما لم تصفر الشمس، وقال: من قراها  
في الوقت المنهي فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة، ويصل<sup>(٤)</sup>  
التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضي الفائتات من الفروض ويصل كل تطوع مأمور  
به في هذه الأوقات، وإنما الممنوع هو ابتداء التطوع فيها قطعا لا يوم الجمعة  
وبمكة، فانه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها.  
قال علي: أما تقاسيم أبي حنيفة فدعا وفاسد متناقضة، لا دليل على شيء  
منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول  
صاحب، ولا من قياس ولا رأى سديد.

وأقول المالك لا دليل على تقسيمها، لاسيما قوله باسقاط الآية في التلاوة  
بين الأيتين، فهو إفساد<sup>(٥)</sup> نظم القرآن، بقوله ما سبقه إليها أحد، وكذلك  
إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهي عن الصلاة فيها،

(١) في البنية بمنفذ «حينئذ» (٢) في البنية «انه كان» وهو خطأ (٣) في البنية  
«تصفر» وهو تصحيف (٤) في البنية «ويصل» وهو خطأ غريب (٥) في البنية  
«فساد» وهو خطأ

فهو خلاف الثابت<sup>(١)</sup> في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا<sup>(٢)</sup> معارض له  
وأما فريق الشافعي بين مكة وغيرها وبين يوم الجمعة وغيره: فلا يترين  
ساقطين روناها، في أحدهما النهي عن الصلاة في هذه الأوقات إلا بمكة<sup>(٣)</sup>  
وفي الآخر: يوم الجمعة صلاة كله<sup>(٤)</sup> وليس كما يشتغل به هؤلاء، ودمأ حمن  
أئمة أهل الحديث، فوجب الاضراب عن هذه الأحوال جملة، والاقبال  
على السنن الواردة في هذا الباب، والنظر في استعمالها كلها، وفي تغليب<sup>(٥)</sup>  
أحد الحكمين على الآخر، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم،  
وعن التابعين رحمهم الله.

قال علي: حدثنا حماد بن عمار بن إصمغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسم  
ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى ثنا  
قتادة حدثنا<sup>(٦)</sup> أبو العالية عن ابن عباس قال: شهد عندي، جال مرضيون،  
وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة بعد  
صلاتين: بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس»

(١) في الميمنة «خلاف الثابت» (٢) في الميمنة «فلا» وهو خطأ (٣) الحديث رواه  
البيهقي (ج ٢: ص ٤٦١) من طريق الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد بن عمار عن  
قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر، ثم رواه أيضاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن حميد،  
وعبد الله بن المؤمل ضعيف من قبل حفظه ومتابعة ابن طهمان تقويه وضعف البيهقي الحديث  
بحميد الأخرج لأنه ليس بالقوي، واستدرك عليه ابن الترمذي بأن حميداً قيل فيه انه منكر  
الحديث ورسم بوضع الحديث، وهذا خطأ فاحش: فان القوي يبيهاه حميد الأخرج  
الكوفي القاص وأما الذي في الاستناد فهو حميد بن قيس الأخرج المكي أبو شعوان مولى  
عفراء، وهو ثقة ورواه الشيخان هو أئمة الحديث انه مرسل، لأن مجاهد لا يثبت له سماع  
من أبي ذر كما قال البيهقي، ثم رواه من وجه آخر عن مجاهد: «بلننا أن أبا ذر» الخ وهو يدل  
على إرساله (٤) هذا اللفظ لم أجده مرصوا أو ما عاها كلمة الحسن رواها البيهقي (ج ٢: ص ٤٦٥)  
وروي أيضاً حديث آخر في استنائه يوم الجمعة (ج ٢: ص ٤٦٤ و ٤٦٥) وكلها منقصة وحشا  
الأول منها وليس فيه دلالة على ما أراد (٥) في الميمنة «أو في تغليب» (٦) في الميمنة «حدثني» •

ورويته هكذا من طرق، اكتفينا بهذا لصحته<sup>(١)</sup>، وكلها صحيح.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله ابن وهب عن موسى بن علي بن رباح<sup>(٢)</sup> عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا<sup>(٣)</sup> أن نصلي فيهن<sup>(٤)</sup> أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس<sup>(٥)</sup> للغروب حتى تغرب،<sup>(٦)</sup> وروينا أيضا في هذا الأوقات عن الصنابحي<sup>(٧)</sup> وغيره. حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الحولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - ثنا محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم عن أبي سلام<sup>(٨)</sup> عن أبي أمامة الباهلي عن عمرو بن عيسى<sup>(٩)</sup> السلي أن قال: قلت يا رسول الله، أي الليل أسمع<sup>(١٠)</sup> يقال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكثوبة، حتى تصلي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترفع قيس ربح<sup>(١١)</sup> أو ربحين، فإنها تطلع بين قرني شيطان ويصل لها الكفلا، ثم صل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) «على» بضم العين بالتصغير، و«رباح» بفتح الراء (٣) في الأصلين «ينهي» وصحاحه من مسلم (ج ١: ص ٢٢٨) (٤) في الأصل «فيا» والتصحيح من مسلم (٥) كلمة «الشمس» زدها من صحيح مسلم، وتضيف أصلها تضيف غنفة - التاء الأولى، ومنها ما قيل للغروب ومته سمي الضيف ضيفا من ضاف عنه يضيف (٦) رواه الجماعة إلا البخاري، ورواها أيضا البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤) (٧) سيأتي بعد الحديث التالي إن شاء الله (٨) قوله «عن أبي سلام» حذفت من النسخة وهو خطأ (٩) عيسى بالعين المهملة والياء الموحدة والسين المهملة وكلاهما مفتوح، وفي المصرية «عيسة» وفي النجدة «عمر بن عيسة» وكلاهما خطأ (١٠) يعني: أي أوقات الليل أوجب للمعصية وأولى للاستجابة، قاله الخطابي (١١) قيس ربح: يكسر القاف أي قد ربح فدرأى العين فوق النجدة «هي» بدون قطع وهو خطأ لا معنى له

مكتوبة، حتى يعلل الرمح ظله، وأقصر<sup>(١)</sup> فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زاعت فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة، حتى تضيئ العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان ويصل لها الكفار<sup>(٢)</sup> وذكر الحديث.

ورويان من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس تطلع ومها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت فارقها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب فارقها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات».

قال علي: والعجب من مخالفة المالكين لهذا الخبر، وهو من رواية شيخهم. قال علي: فذهب إلى هذه الآثار قوم، فلم يروا الصلاة أصلاً في هذه الأوقات.

كأروينان من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحمول عن بكر بن عبد الله المزني قال: «إن أبو بكر في بستان له فقام عن العصر، فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس، ثم قام فصلى».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: «أن أبا بكر أتاه في بستان لم فقام عن العصر فقام<sup>(٣)</sup> فوضأ، ثم لم يصل حتى غابت الشمس».

(١) في إسناده (ج ١ ص ٤٩٣) «ثم أقصر» (٢) إلى هنا ملو بأبو داود، ثم قال «وقضى حديثاً طويلاً» وهو بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٢٨ و ٢٢٩) وسنن البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٤ و ٤٥٥) من طريق شدادين جدهما ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة (٣) كلمة «فقام» حذف من نسخة.

رويه ، إلى سفيان الثوري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن رجل من ولد كعب بن عجرة : أنه نال عن الفجر حتى طلعت الشمس ، قال : قممت أصلي فذعاني كعب بن عجرة فأجلسني حتى ارتفعت الشمس وابيضت ، ثم قال يتم فصل .

وروي عن محمد بن المتني ثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي كلاهما عن سفيان الثوري عن يزيد بن جبير عن أبي البخري قال : كان عمر بن الخطاب ، يضرب على الصلاة بنصف النهار . أبو البخري <sup>(١)</sup> هذا هو صاحب ابن مسعود وعلى .

وذهب آخرون إلى فضل الصلوات الفائتات في هذه الأوقات ، وإلى التمدد في صلاة الصبح إذا طلعت الشمس وهو فيها ، أو إذا غربت له وهو فيها ، وإلى تأدية كل صلاة تطوع جاء بها أمر .

واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا حميد بن مسعدة عن يزيد بن زريع حدثني حجاج الأحول <sup>(٢)</sup> عن قتادة عن أنس بن مالك قال : «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها ؟ فقال : كفارتها أن يصليها إذا ذكرها» .

(١) أبو البخري — بفتح الباء واسكان الخاء المعجمة وفتح التاء — اسمه سعيد بن فيروز وهو تابعي روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع من كثير منهم بل روى عنهم مراسلا كذلك قال ابن سني في الطبقات (ج ٦ : ص ٢٠٤) وقال ابن جبير في التهذيب «أرسل عن عمر وعلى وحذيفة وسلمان وابن مسعود» وقال ابن معين «لم يسمع من علي شيئا» وكذلك قال ابن المديني وأبو زرعة وشعبة وأظفر مراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢٧٧ و ٢٨) ولعل المؤلف رأى بعض الروايات له عن علي وابن مسعود فظنه من أصحابهما ، وهو ظن خطأ (٢) في الترجمة «يزيد بن زريع بن حجاج الأحول» وهو خطأ ، وفي المصرية «حدثني حجاج جدي ثنا الأحول» . وهو خطأ بل حجاج هو ابن حجاج الباهلي البصري الأحول هو صحبناه من سنن النسائي (ج ١ : ص ١٠٠) \*

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنه ليس في النوم تقريط، إنما التقريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها<sup>(١)</sup>.

وهذا عموم<sup>(٢)</sup> لكل صلاة فرض أو نافلة، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الكسوف وبالركعتين عند دخول المسجد وبالصلاة على الجنائز وسائر ما أمر به من التطوع عليه السلام.

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن المسور بن عزمة دخل على ابن عباس لحديثه، فقام ابن عباس وانسل السور، فلم يستيقظ حتى أصبح، فقال لفلانه: أتراني أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعني العشاء — وثلاثاً — يعني الزهر — ور كعتين — يعني ركعتي الفجر — وواحدة — يعني ركعة من الصبح —؟ قال: نعم، فصلاهن.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن عطاء ابن يحيى<sup>(٣)</sup> أنه سمع أبا هريرة يقول: إن خشيت من الصبح فأتا فبادر<sup>(٤)</sup> بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخره أن تكملها.

وبه إلى عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك قال: صليت

(١) رواه النسائي (ج ١: ص ١٠٠ و ١٠١) وقد رواه هكذا مختصراً وهو جزء من حديث أبي قتادة الطويل في سيرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس. وسياق أسانيد مختلفة (٢) في النجدة و«عموم» وهو خطأ (٣) كذا في الأصلين، ولم أجده ذكر الملاءم بن يحيى هذا، ويوجد في الصحابة اثنا عشر كل منهما «يحيى» فهل هو ابن أحدنا لا أدري. ثم عطاء بن أبي رباح من أصحاب أبي هريرة فهل يريد أن يكون الصواب حذف «عن عطاء بن يحيى» أظنه الأقرب للصواب، ولم أجده هذا الأثر في غير هذا الكتاب (٤) في الصرية و«بادرت» وساعتها أحسن وأصح.

خلف أبي بكر الفجر فاستفتح البقرة فقراها في ركعتين؛ فقال عمر حين فرغ<sup>(١)</sup> يفر الله لك! لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تسلم، قال: لو طلعت لألفتا غير غافلين<sup>(٢)</sup>.

وبه إلى معمر عن عاصم بن سليمان<sup>(٣)</sup> عن أبي عثمان النهدي<sup>(٤)</sup> قال: صلى بنا عمر صلاة الغداة فما انصرف حتى عزف كل ذي بال أن الشمس قد طلعت فقيل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع؟ فقال: لو طلعت لألفتا غير غافلين<sup>(٥)</sup>.

قال علي: فهذا نص جلي بأصح إسناد يكون أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وكل من معهما<sup>(٦)</sup> من الصحابة رضي الله عنهم لا يرون طلوع الشمس يقطع صلاتهم طالعت عليه وهو يصلي الصبح.

والعجب من الخفيعين الذين يرون أنكار عمر على عثمان بمحضرة الصحابة ترك غسل الجمعة حجة في سقوط وجوب الغسل لها - وهذا ضد ما يدل عليه أنكار عمر - ثم لا يرون تجوز أبي بكر وعمر صلاة الصبح وإن طلعت الشمس حجة في ذلك! بل خالفوا جميع ما جاء عن الصحابة في ذلك<sup>(٧)</sup> من مبيح ومانع الوخالفوا أبا بكر في تأخير صلاة العصر حتى غابت الشمس، وقد ذكرنا من قال من الصحابة بالتطوع بعد العصر، ومن أمر بالاعادة مع الجماعة، وإلى صفة الشمس في المسألة التي قبل هذه، فأغنى عن إعادته.

(١) هنا في المصنف زيادة «قال» وحذفها أحسن (٢) رواه البيهقي (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق هشام عن قتادة عن أنس. وفيه أن أبا بكر قرأ آل عمران (٣) في البنية «عن عاصم» بحذف اسم أبيه (٤) في البنية «الهندل» وهو خطأ (٥) رواه أيضا البيهقي (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق أبي معاوية عن عاصم الأحول - هو ابن سليمان - بإسناده وصحافه وفيه «فأسلم حتى ظن أن الجلاذ والمقول أن الشمس قد طلعت» (٦) في المصنف «منهم» وبما هنا أصح (٧) قوله «في ذلك» حذف من البنية \*



وروينا عن سفين الثوري عن المغيرة بن مقسم<sup>(١)</sup> عن إبراهيم النخعي في الصلاة التي تنسى، قال: يصليها حين يذكرها وإن كان في وقت تكره فيه الصلاة. ومثله أيضا عن عطلة وطاوس وغيرهم.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا شعبة عن موسى بن عقبة قال: سمعت سلم بن عبد الله بن عمر يقول: إن أباه كان يطوف بعد العصر وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس، قال موسى: وكان نافع يكره ذلك، فحدثته عن سلم فقال لي نافع<sup>(٢)</sup>: سلم أقدمهني وأعلم.

قال علي: هذا يدل على رجوع نافع إلى القول بهذا، وعلى أنه قول موسى ابن عقبة.

قال علي: فقلب هؤلاء أحاديث الأوامر على أحاديث النهي، وقالوا: إن معنى النهي عن الصلاة في هذه الأوقات أي إلا أن تكون صلاة أمرتم بها، فصلوها فيها وفي غيرها، وقال الآخرون<sup>(٣)</sup>: معنى الأمر بهذه الصلوات أي إلا أن تكون وقتانهي فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه.

قال علي: فلما كان على العاملين<sup>(٤)</sup> ممكنا، لم يكن واحد منهما أولى من الآخر إلا إبراهيم، فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطلة بن يسار وبسر<sup>(٥)</sup> بن سعيد وعبد الرحمن الأعرج حدثوه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة (٢) في البنية «فقال يا نافع» وهو خطأ ظاهر (٣) في البنية «وقال آخرون» (٤) كذا في البنية «على العاملين» وأعراب كلاهما أعراب التي لفة بغير العرب، وقد اعتاد المؤلف الجري عليها هنا وفي الأحكام كفي (ج ٧ ص ٣٢) منه وفي مواضع آخر (٥) بسر — بضم الباء واسكان السين المهملة. وفي المصرية بالجمجمة، وهو تصغير. وفي الموطن (ص ٢ و ٣) ومسلم (ج ١ ص ١٦٩) «وعن بسر بن سعيد عن الأعرج»

صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، فكان هذا مينا غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض، وإن الأمر مستثنى من التهي بلا شك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فإنه يصلهما؟ قلنا: لما نذكره - إن شاء الله عز وجل في أوقات الصلوات - من قوله عليه السلام: وقت صلاة الصبح ما لم يطلع قرن الشمس، ووقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس، فكان هذا اللفظ منه عليه السلام يمكننا أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين، ويمكننا أن يريد به وقت الدخول فيها، فنظرنا في ذلك فكان هذا الخبر مينا أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح وبعض صلاة العصر يقين، فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيهما، وكان هذا الخبر هو الرائد على الحديث الذي فيه من أدرك ركعة - أو الزيادة - واجب قبولها، فوضع أن الأمر مغلب<sup>(١)</sup> على النهي.

فوجدنا<sup>(٢)</sup> الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup> ثنا محمد بن اسمعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد<sup>(٤)</sup> المقرئ حدثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير<sup>(٥)</sup> قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه، فحدثنا قال حدثنا أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في المينة «تقلب» (٢) كذا في الأصلين، والأحسن «ووجدنا» (٣) في المينة «محمد بن الأعرابي» وهو خطأ لأنه «أوسميد» حدثنا محمد بن يزيد (٤) في المينة «عبد الله بن زيد» وهو خطأ (٥) في المينة «غير» بالنون وهو خطأ وصوابه «سمير» بضم السين المهملة كمن ضبطه القهبي في المشبه والزيدى في شرح القاموس وقوله شارح أبي داود عن أبي داود الصبيح المتعدد. وضبطه في الخلاصة بالمعجمة وهو خطأ

جيش الأمراء<sup>(١)</sup>، فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة قمنا وهاين<sup>(٢)</sup> لصلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: زويداً وريداً، حتى تعالت الشمس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعهما، فقام من كان يركعهما ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادي بالصلاة فيؤذن بها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا، فلما انصرف قال: إنا بحمد الله لم نسكن في شيء من أمر الدنيا شغلنا عن صلاتنا، وذكر الحديث<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن حجر في ترجمة خالد بن سمير: ذكره ابن جرير الطبري وابن عبد البر والبيهقي حديثاً خطأ في لفظة منه وهو قوله في الحديث: كنفنا في جيش الأمراء، يعني مؤتة، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحضرها، وهذه الألفظة أيضاً رواها أبو داود في هذا الحديث (ج ١ ص ١٦٨ و١٦٩) وأما الطبري فأغايبه قصة غزوة مؤتة من تاريخه هذا وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حضرها (انظر الطبري ج ٣ ص ١٠٩) وكذلك رواها أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥ ص ٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١) وليس فيه حضوره. فأظن خالداً وهم في هذا الحديث، وأما رجح أنه روى القصةين قصة مؤتة وقصة النوم عن الصلاة في حكاية واحدة فلما اختصرهما الرواة اختلعتا فظاهراً كآفة النوم وقتت في غزوة مؤتة وليس كذلك بل إنما وقعت في غزوة خيبر على المسيح في الرجوع منها. ويؤيد هذا لفظ أبي داود: قل: بسم رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء بهذه القصة فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة» (٢) أي فزعين (٣) باقي الحديث كافي أبي داود: «ولكن أرواحنا كانت يداها فأرسلها أبي شاة، فن أدرك منك صلاة النداء من غد صالحاً ليقصص بها مثلها» وكذلك في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢١٦ و٢١٧) وفي نسخة من البيهقي بدل قوله «من غد صالحاً» لفظ: «من غد صالها». وهذه الجملة الأخيرة في الحديث ذم اعلة. فقد صح من حديث عمران بن الحصين أنهم قالوا بعد الصلاة: «يا رسول الله ألا تقضي الوقتها من النداء فقال: لا، إنما كم وبكم عن الزاوية قبلة منكم» كسند كره في الحديث الذي بعده. وقد روى القصة أربعة عشر صاحباً، نور وأما كثير من عن أبي حمزة ظريذ كروا فيها الأمر بصلاتها من النداء، وهذا دليل على خطأ التفرقة بهذه الجملة. ثم وجدت في سنن الترمذي (ج ١ ص ١٠١) من طريق ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي حمزة: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ناموا من الصلاة حتى طلعت الشمس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فليصلها أحدكم من النداء لو قها» وكذلك في صحيح مسلم «فمن فعل ذلك فليصلها حين يتبعها فإذا كان النداء فليصلها

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «أسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس بنا من آخر الليل، فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارتحلوا، قال: فارتحلنا، حتى إذا ارتفعت الشمس زرنا، فقضينا من حوائجنا، ثم توضأنا، ثم أمر بلالا فأذن فصل ركعتين، ثم أقام بلال فصل بنا النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث<sup>(١)</sup>».

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم أخبرنا حصين ثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أيه قال: «وسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> ونحن في سفرة ذات

عندوتها» (ج: ١ ص: ١٨٩ و ١٩٠) وكذلك في سنن أبي داود «ومن الغد للوقت» وهو ظاهر في الأمر بالحرس على أدايتها في اليوم الثاني لوقتها، فلعل خالد بن سمير لما سمع هذا فهم أن معناه يبعد الصلاة ثاني يوم مع صلاة الوقت فروى الحديث بالمعنى الذي فهم فأخطأ فيه. وهو قريب جدا (١) الحديث سير به المؤلف قريبا من طريق أبي داود مختصرا. وقدرناه البهيقي (ج: ٢ ص: ٢١٧) من طريق يحيى بن إبراهيم عن هشام، والدارقطني (ص: ١٤٨) من طريقين عن روح بن عبادة عن هشام، وعن طريق ثالث عن الأعمش عن إسماعيل عن الحسن. ورواه ابن حزم في الأحكام (ج: ٧ ص: ١٠٨) من طريق ابن الديلمي عن عبد الأعلى عن هشام وعندهم كلام في آخره «فقلنا يا رسول الله! لا تقضها لوقت من الغد» فقال: «لا ينم أكم الله عن الربا ويقيه منكم» هذا لفظ الأحكام. وقد ضعف المؤلف هذا الحديث هناك باختلاف في سماع الحسن بن عمران وقد رجع إليزأرا أنه سمعته، وكذلك رجع الحاكم في المستدرک (ج: ١ ص: ٢٧٤) حيث روى الحديث مختصرا وقل «ومصحح على ما قلنا ذكر من صحه سماع الحسن بن عمران» ووافقه الذهبي في مختصره. ويؤيده أن ابن حزم نفسه سيحجج بضعف قليلة برواية يونس عن الحسن بن عمران ويورجها على غيرها. فقلنا أن نقول له كما يقول لخصومه أنه لا يظهر إلا إلى نصر المسئلة الحاضرة فقط، وأن ناقض كلامه في ذات البحث في مسئلة أخرى!! اللهم غفرا (٢) في البنية «سرنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»

ليلة، فقلنا: يا رسول الله، لو عرست بنا؟ قال: إني أخاف أن تاملوا عن الصلاة، فمن يوقفنا بالصلاة؟ قال بلال: أنا يا رسول الله، فعرس القوم، واستند<sup>(١)</sup> بلال إلى راحله، فقلبت عيناه، واستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بدا حاجب الشمس، فقال: يا بلال، أين ما قلت؟ فقال: يا رسول الله، والذي بملك بالحق، ما أقيت على نومة مثلاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله قبض أرواحكم حين شاء، ثم أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتشروا الحاجاتهم<sup>(٢)</sup>، فبوضوا، وارتفعت الشمس، فصلى بهم الفجر<sup>(٣)</sup>.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر أنا اسمعيل — هو ابن جعفر — ثنا العلاء بن عبد الرحمن: أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالهجرة حين انصرف من الظهر، قال: وداره بحجب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: صليتم<sup>(١)</sup> العصر؟ قلنا: لا، إنما انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر، قمنا فصلينا فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تلك صلاة المنافقين<sup>(٢)</sup>، جلس يرقب العصر حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً، لا يذكرك الله فيها إلا قليلاً.

وروي أنه من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تلك صلاة المنافقين»<sup>(١)</sup>، يجلس أحدهم<sup>(٢)</sup>

(١) في النسخة «واستند» (٢) في النسخة «لحاجاتهم» (٣) رواه البخاري في الواقيت (ج ١: ص ٨٧) وفي التوحيد (ج ٣: ص ٣٣٩) بإسنادين عن حصين غثصرا. ورواه البيهقي أيضاً غثصرا (ج ١: ص ٤٠٣ و ٤٠٤ ج ٢: ص ٢١٦) ورواه غيرهم (٤) في النسائي (ج ١: ص ٨٩) «وأصليتم» بابات حمزة الاستنهام (٥) في النسائي «تلك صلاة المنافق» وهو أجد (٦) في اللوط (ص ٧٦) «تلك صلاة المنافقين» ثلاث مرات (٧) في الالبين «أحدكم» وصحناه من اللوط.

حتى إذا اصغرت الشمس فكأن بين قرني الشيطان <sup>(١)</sup> أو على قرني الشيطان قام ففر أرباعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً <sup>(٢)</sup> .

وبما ذكرناه <sup>(٣)</sup> قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود: يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى، فقيل لابن مسعود: وما شرق الموتى؟ قال: إذا اصغرت الشمس جداً، فن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها، فإن احتبس فليصل معهم، وليجعل صلاته وحده الفريضة، وصلاته معهم تطوعاً.

والحديث الذى ذكرناه من طريق أبى ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟ قلت فما تأمرنى؟ قال: صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة» .

وقالوا: صح نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة جملة فى الأوقات المذكورة، ونهى عليه السلام عن الصيام جملة <sup>(٤)</sup> فى يوم الفطار ويوم الأضحية وأيام التشريق، وصح أمره بقضاء الصلوات من نام عنها أو نسيها، وبالندب، وبما ذكرتم من النوافل، ويقضاه الصوم للحائض والمريض والمسافر،

(١) فى المصرية «شيطان» وهو خطأ (٢) هكذا ورد فى هذا الحديث وفى أحاديث أخرى أن الشمس تطلع وتغرب بين قرني الشيطان، فبان بدس الشارحين أنها على ظاهرها، واعترض كبير من الناس على هذه الأحاديث بمن أشر بتأنيدهم الجراءة على تكذيب كل حديث لا يوافق آراءهم بل أهواهم بل أدواتهم، وهم خليون بإلزام الأهواء. ويديهان الشمس فى كل لحظة تشرق على قوم وتغرب عن آخرين. فالراى من الحديث ومن الأحاديث الأخرى التمثيل أى أن الشيطان يقارن عبدة الشمس فيسول لهم أن يسجدوا لها عند الشروق وعند الاستواء وعند الغروب، فكأنهم أذيسجدون لها يسجدون لوجه الشيطان الذى زين لهم ذلك فى قلوبهم . والحديث ولما ينام مسلم أو يود أو دواتر منى والنساء (٣) فى النبىة «ولما ذكرناه» وما هنا أصبح (٤) فى النبىة «جملة واحدة» وهذه الآية لا معنى لها

والنبر والكفارات —: فلم تختلفوا معنا في أن لا يصام شيء<sup>(١)</sup> من ذلك في الأيام المنهى<sup>(٢)</sup> عن صيامها، وغلبتم النهي على الأمر، فوجب أن يكون كذلك في نيه عن الصلاة في الأوقات المذكورة. مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضائها، وإلا فلم فرقتم بين النهيين والأمرين؟ فغلبتم في الصوم النهي على الأمر، وغلبتم في الصلاة الأمر على النهي؟ وهذا تحكم لا يجوز.

وقالوا: يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس<sup>(٣)</sup> وقبل غروبها فقد أدرك الصبح: قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة.

قال علي: هذا كل ما اعترضوا به، ما لهم اعتراض غيره أصلا، ولنا نفي أصحاب أبي حنيفة، فاتهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا. إذ ليس منها خبر إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه بالآراء الفاسدة، وإنما نفي من ذهب بمذهب المتقدمين في تغليب النهي جملة فقط.

قال علي: وكذلك أيضا لا متعلق للملكيين بشيء مما ذكرنا من الآثار، لأنه ليس منها شيء. إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه. وحملوا بعضهم على الفرض وبعضه على التطوع بلا رهان، وإنما نفي من ذهب بمذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة: والكلام تمامه بين هاتين الطائفتين فقط.

قال علي: كل هذا لاجته لم فيه.  
أما حديثنا<sup>(٤)</sup> أبي قتادة وعمران بن الحصين فانهما قد جاءا ببيان زائد. كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن

(١) في البنية «بشيء» وهو خطأ (٢) في البنية «النهي» وهو خطأ (٣) كلمة «الشمس» محذوفة هنا في البنية وهو خطأ (٤) في الأصلين «حديث» بالافراد، وهو خطأ

رباح عن أنى قتلة - فذكر الحديث وفيه - «مال»<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدت معه، فقال: انظر، فقلت: هذا راكب»<sup>(٢)</sup>، هذان راكبان»<sup>(٣)</sup>، هؤلاء ثلاث حتى صرنا سبعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إحفظوا علينا صلواتنا، يعنى صلاة الفجر، فضرِب على آذانهم، فما أيقظهم إلا حر الشمس، فقاموا فساروا هنيئة ثم زلوا فتوضؤوا»<sup>(٤)</sup>؛ وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر وركبوا، فقال بعضهم لبعض: لقد فرطنا في صلواتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لا تغريط في النوم، إنما التغريط في اليقظة، فن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها»<sup>(٥)</sup> إذا ذكرها، وذكر باقي الخبر»<sup>(٦)</sup>.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسيره، فقاموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر»<sup>(٧)</sup>. فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح»<sup>(٨)</sup> وهما أحفظ

(١) في الأصلين «قال» وهو خطأ ظاهر (٢) في المنيية «هذا راكب» وهو خطأ (٣) في المنيية «هذا راكب» وهو خطأ (٤) في المنيية «فتبادروا» وهو خطأ (٥) في المنيية «فليصلها» وهو خطأ (٦) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن عمار كلاهما، وفي آخره «فليصلها حين يذكرها ومن الند للوقت» ورواه أحمد (ج ٥: ص ٢٩٨) عن يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن ثابت مطولا. ورواه مسلم مطولا أيضا (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت، وكذلك البيهقي (ج ٣: ص ٢١٦). (٧) في المنيية بجفت كلمة «الفجر» وهو خطأ، والحديث في أبي داود (ج ١: ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضا الدارقطني (ص ١٤٧) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد بن يونس. وكذلك رواه البيهقي (ج ١: ص ٤٠٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن يونس. وقسبني قريبا لاسناد آخر وتكلمنا عليه (٨) رباح يفتح الراء والباء الواحدة، وفي المنيية «رباح» بلياء التثنية وهو تصحيف.



من خالد بن سمير ومن هشام بن حسان يذكران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ إلا بحر الشمس، وبضرورة الحس والمشاهدة يدري كل أحد أن حر الشمس لا يوقظ النائم إلا بعد صفوها وايضا ضهاها وارتفاعها، وأقبل ذلك فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أنه عليه السلام أمرهم بالانتظار أصلا، وإنما أمرهم بالانتشار للحاجة ثم الوضوء ثم الصلاة فقط.

وإذ ذلك كذلك فقد وجب أن نظرمالذي من أجله أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم؟ وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابيضت: لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أخرت الصلاة من أجل أن الشمس لم تبيض ولا ارتفعت بعد، ولا أنه عليه السلام قال: امهلوا حتى ترتفع الشمس وتبيض، وإنما ذلك ظن من بعض الرواة وقد قال الله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئا).

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمر أن رضي الله عنهما: أن تأخيره عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت، وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط، فحصل من قطع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت: على قفو ما ليس لبع علم، وعلى الحكم بالظن، وكلاهما محرم بنص القرآن: وعلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا عظيم جدا.

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في

ذلك اليوم: قطعنا، فوجدنا ما حدثه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم ثلجي بن سعيد هو القطان ثنا يزيد بن كيسان ثنا أبو حازم هو سليمان<sup>(١)</sup> الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عزنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، ففعلنا، ثم دعا بالملأ قوضاً ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة ففعلنا الغداة<sup>(٢)</sup>».

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان هو ابن يزيد الطار<sup>(٣)</sup> ثنا عمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تحويلوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام صلى<sup>(٤)</sup>».

قال علي: فارتفع الاشكال جملة والحمد لله، وصح يقيناً أنه عليه السلام إنما أخرج الصلاة ليحولوا عن المكان الذي أصابهم فيه الغفلة، وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت.

(١) في المصرية «سليمان» وهو خطأ (٢) صحيح مسلم (ج ١: ص ١٨٩) (٣) بالنسبة وآخر مرأه، وفي البنية «القطان» وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٦ و ١٦٧) ونقل عنه «رواه مالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر بن إسحق لم يذكر أحدهم الأذان في حديث الزهري هذا ولم يستد منهم أحد إلا الأوزاعي وأبان الطار عن معمر». ولا بأس عليهم من ذلك، فنهاز يادة ثقة وهي مقبولة. وقد تأيدت رواية هشام وبنو الحسن عن عمران بن روايت حديث أبي قتادة وفيها كلها أنه أمر بالأذان.

وقد قال <sup>(١)</sup> بعضهم أنها حيثندين قرني الشيطان فالعلة موجودة •  
قال علي: وهذا تخديش في الرغام <sup>(٢)</sup>، ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة  
من أجل كون الشمس بين قرني الشيطان، وإنما قال: «منزل حضر نافية الشيطان»،  
وحضور الشيطان في منزل لغوم هو — بلا شك من كل ذي فهم — غير كون  
الشمس بين قرني الشيطان: فظهر كذب هذا القائل يقيناً. والله تعالى التوفيق •  
ووجه رابع هو: أنه حتى لو صح لهم أن تردده عليه السلام كان من  
أجل أن الشمس لم تكن ابضت بعد — وهذا لا يصح أبداً — لكن قوله في  
ذلك الحديث نفسه بعد صلاتهم: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا  
ذكرها»، وفي بعض الفاظ الرواة: «فليصلها حين يذكرها» —: ناسخاً لفعله في  
تأخير الصلاة لأنه بعده •

فان قيل <sup>(٣)</sup>: فهلا جعلتموه ناسخاً لتحولهم عن المكان؟ قلنا: لا يجوز  
ذلك، لأن قوله عليه السلام: «إذا ذكرها موحد حين يذكرها»، قصد منه إلى  
زمان تأديتها، وليس فيه حكم لمكان <sup>(٤)</sup> تأديتها، فلا يكون ما ليس فيه خلاف  
بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة واليان. وقد الحمد •  
وأما حديث انس «تلك صلاة المنافقين» —: فلا حجة لهم فيه أصلاً.  
لوجوه •

أحدها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذم في ذلك الحديث تأخير  
الصلاة فقط وحده، وإنما ذم التأخير مع كونه ينقرها الربا لا يذكر الله  
فيها إلا قليلاً: وهذا بلا شك مذموم، آخر الصلاة أو لم يؤخرها. وهذا مثل

(١) في المصرية «وقال» (٢) هكذا في المصرية بإخاء المعجمة، فان كان سواب  
فمنه أن المترض بهذا كمن يحاول خدش الرغام الصلب بأظفاره، فان يؤثر عمله في الرغام  
الصلب بأظفاره، فان يؤثر عمله في الرغام ولكنه يؤذي نفسه. وفي اليمنية بإخاء المهملة. والله  
أعلم بالصواب (٣) في اليمنية «فإنه لو» (٤) في اليمنية «وإن» وهو خطأ •

قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً) .

وأيضاً فإنه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلاتين ، فمن الباطل المحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المناقذين ، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر ، وليس عاصياً ، وإن كان قد ترك الأفضل .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري أنا اسمعيل بن أبي خالد ثنا قيس بن أبي حازم سمعت جرير بن عبد الله يقول : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعني العصر والفجر <sup>(١)</sup> .

وبه إلى مسلم : حدثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شيبه عن وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ومسلم بن كدام أنهما سمعا أبا بكر بن عمارة بن ربيعة <sup>(٢)</sup> عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من بلغ النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعني الفجر والعصر . هكذا في الحديث نصاً .

قال علي : فاذ هذا كذلك فظاهر الخبر <sup>(٣)</sup> أنه عليه السلام عني من آخر صلاة لا يحل تأخيرها إلى ذلك الوقت ، وهذا في غير العصر بلا شك ، لكن

(١) موفى صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٢) بضم الراء مصغر وفي البيهقي ودوية «بالدال وموحطاً والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٣) في البيهقي «فظاهر الحديث» .

في الظهر المتعين تحريم تأخيرها الى ذلك الوقت<sup>(١)</sup>، كما أخبر عليه السلام أن التفريط في اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى. فان قالوا<sup>(٢)</sup> في خبر أنس: وجلس يرقب<sup>(٣)</sup> وقت العصر، قلنا: نعم، وإذا أخر الظهر الى وقت العصر راقباً للعصر فقد عصى الله تعالى، فبطل تعليقهم بهذا أيضاً. والحمد لله رب العالمين.

وأما حديث ابن مسعود فحجة لنا عليهم ظاهرة، لأنه لم يعم يقين إلا صلاة الجمعة تؤخر الى ذلك الوقت، بقوله: يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة، وأيضاً فإنه رضي الله عنه أجاز التطوع معهم اذا اصفرت الشمس، في ذلك الخبر نفسه، فصح أن ابن مسعود موافق لنا في هذا.

وأما حديث أبي ذر فكذلك أيضاً، وهو خبر موافق لنا، والله الحمد، لأن نصه<sup>(٤)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقد صح أن ما لم تغرب الشمس فهو وقت للدخول في صلاة العصر، وما لم تطلع الشمس فهو وقت للدخول في صلاة الصبح. فبطل تعليقهم بجميع الآثار. والله الحمد.

وأما قولهم: لعل قوله صلى الله عليه وسلم: ومن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح، كان قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة: غلطاً، لأن لعل لاحقاً لها، وإنما هي ظن. وأيضاً فالبرهان قد صح أن<sup>(٥)</sup> قوله عليه السلام: ومن أدرك ركعة متأخر عن أخبار النهي أن أباهريرة هو روى، من أدرك ركعة، وهو متأخر الصبح.

(١) قوله: «لكن في الظهر» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) في المصرية «ولان قالوا» (٣) في النسخة بمنحرف «يرقب» وهو خطأ (٤) في النسخة «لان نفسه» وهو خطأ لاسمى له (٥) في النسخة «وأيضاً فان البرهان قد صح بأن» الخ.

وروى أخبار التهي عمر بن الخطاب وعمر بن عيسى<sup>(١)</sup>، وإسلامهما قديم وبالجمل فلا يقدر<sup>(٢)</sup> في أحد الخبرين تأخره<sup>(٣)</sup> ولا تقدمه، إذا أمكن استعمالهما وضم أحدهما إلى الآخر، فالواجب الأخذ بجميعها كما قدمنا. وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولهم: إتنا قد أجمنا<sup>(٤)</sup> على تغليب خبر التهي عن صوم يومى<sup>(٥)</sup> الفطر والنحر وأيام التشريق على أحاديث الأمر بقضاء رمضان والنذر والكفارات، فكذلك يجب أن تغلب<sup>(٦)</sup> أخبار التهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة على أحاديث الأمر بقضاء الصلاة المنسية والنوم عنها<sup>(٧)</sup> والنذر وسائر ما أمر به من التطوع -: فهذا قياس، والقياس كله باطل.

ولعل هذا يلزم من قال بالقياس من المالكيين والشافعيين، إلا أنهم أيضا يعارضون الحنفيين في هذا القياس، بأن يقولوا لهم: أتم أول من نقض هذا القياس، ولم يطرده، فأجزتم<sup>(٨)</sup> صلاة عصر اليوم في الوقت المنهى عن الصلاة فيه، ولم تقيسوا عليه الصبح، ولا قستموها على الصبح، ثم زدتم ابطلا لهذا القياس، فجعلتم بعض الوقت المنهى عن الصلاة فيه جملة يقضى فيه الفرض<sup>(٩)</sup> وسجد فيه للتلاوة ويصلى فيه على الجنازة ولا يصلى فيه صلاة مننورة، وجعلتم بعضه لا يصلى فيه شيء من ذلك كله، فلم تقيسوا صلاة في بعض الوقت على صلاة في سائر، وكان هذا أصح في القياس،

(١) عيسى بن جعفر بن الميمون والميمون بن عيسى، وفي الأصلين «عيسى بن زيادة»  
 (٢) وهو خطأ وتحريف (٣) في المصرية «ولا يقدر» وفي النجدة «فلا يلاح» بدون نقط ولا معنى للنجدة، والمصرية أصح لأن الواو لا موضع لها في سياق الكلام، فجعلنا بينهما ورأينا الصواب أن يكون «فلا يقدر» (٣) في المصرية «وأخيره» وما هنا أصح. (٤) في النجدة «وأما قولهم إذا قد أجمنا» وما هنا أصح (٥) في المصرية «يوم» وهو خطأ (٦) في المصرية «تغلب» (٧) في النجدة «والنوم عنها» وهو خطأ (٨) في المصرية «فأجزتم» وهو تصحيف. (٩) في النجدة «تقضى فيه الفروض»

وأولى من قياس حكم صلاة على صوم.

وأما قولهم لنا: لم يفرق بين الأمرين والتهين؟ فجوابنا والله تعالى التوفيق:  
 اننا فعلنا ذلك لأن النصوص جاءت مثبتة<sup>(١)</sup> لتغليب أحاديث الأمر بالصلوات  
 جملة على أحاديث التهين عن الصلاة في تلك الاوقات، وبعضها متأخر ناسخ  
 للتقدم، ولم يأت نص أصلاً بتغليب الأمر بالصوم على أحاديث التهين،  
 بل صح الاجماع المتيقن على وجوب تغليب التهين عن صيام يوم الفطر<sup>(٢)</sup>  
 والنحر<sup>(٣)</sup> على أحاديث إيجاب القضاء والنور والكفارات، وكان قوله عليه  
 السلام في أيام التشريق إنها<sup>(٤)</sup> أيام أكل وشرب، موجباً للأكل والشرب  
 فيها، فلم يحز أن تصام بغير نص جلي فيها بخلاف ملجاء في الصلاة. والله  
 تعالى التوفيق. فسقط كل ما شغبوا به والله الحمد.

وأما جواز ابتداء التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وجواز التطوع  
 بعد الفجر ما لم تصل صلاة الفجر على كل حال: فلما حدثناه عبدالله بن ربيع  
 ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن  
 ابن مهدي ثنا شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال  
 ابن يساف<sup>(٥)</sup> عن وهب بن الاجدع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس  
 مرتفعة».

وهب بن الاجدع تابع ثقة مشهور. وسائر الرواة أشهر من أن يسال  
 عنهم. وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها.

(١) من أول قوله «فجوابنا» الى هنا سقط من المخطوطة وخطاً (٢) في المخطوطة «تغليب التهين على  
 صيام الفطر» وهو خطأ (٣) في المخطوطة «وعلى» وزيادة الواو خطأ. (٤) في المخطوطة بخلاف  
 «انها» (٥) يساف - بكسر اليااء اللينة وتخفيف السين المهملة. وقال «اساف» بالمعزة  
 بدل اليااء وهكذا هو في المخطوطة وفي المخطوطة «يسار» بالراء في آخره وهو خطأ.

وأما من طلوع الفجر الى صلاة الصبح فلحديث عمرو بن عبسة<sup>(١)</sup> الذي ذكرنا في صدر هذه المسألة، الذي فيه: وفصل<sup>(٢)</sup> ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى صلى الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس».

وبما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح أنا ابن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبراه<sup>(٣)</sup> عن عبد الرحمن بن عبد القاري<sup>(٤)</sup> قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من نام عن حربه أو عن شيء منه قرأ ما بين<sup>(٥)</sup> صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأ من الليل».

قال علي: والرواية في أن لا صلاة بعد طلوع الفجر الا وكفى الفجر ساقطة مطرحة<sup>(٦)</sup> مكتوبة كلها، لم يروها أحد إلا من طريق عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم<sup>(٧)</sup>؛ وهو هالك، أو من طريق أبي بكر بن محمد، وهو مجهول

(١) في المصرية «عبسة» وهو خطأ (٢) في اليمنية «فصل» بإثبات الباء وهو لحظ (٣) في اليمنية «وأخبراه» وهو خطأ (٤) «عبد» بالتونين، «القاري» بتشديد الباء نسبة الى أحد أجداده وهو القارة ابن الدبش (٥) في مسلم (ج ١ ص ٢٠٧) «فباين» (٦) في لسان الميزان نقلا عن المجلد «مطروحة» وما هنا أحسن (٧) أنعم - يفتح الهمزة واسكان التون وضع العين المهملة، وعبد الرحمن هذا هو الأفرقي القاضي بفرقية مات سنة ١٥٦هـ وقد جاوز المائة، وليس بها لك كلام ابن حزم، وهو ثقة عدل أنكر وأعطيه أحاديث، وهذا ما لا يخفى عليه أكثر الرواة. قال أبو داود: «قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الأفرقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم» وقال الترمذي: «رأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ويقول: هو مقارب الحديث». وقال أحمد بن صالح أيضا: «من تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول» ابن أنعم من الثقات. وقال أبو العرب القيرواني: «كان ابن أنعم من أجله الأباين، عدلا في قضائه صلبا، أنكر وأعطيه أحاديث». ووثقه مسجون أيضا. وقال أبو بكر بن أبي داود: «أما تكلم الناس في الأفرقي وضمفوه لانه روى عن مسلم بن يسار فقييل له: ابن رأيته؟ فقال:



لا يدري من هو، وليس هو ابن حزم، أو من طريق أبي هرون العبدي، وهو ساقط، أو من طريق يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول ومذلس، عن كعب بن مرة من لا يدري من هو<sup>(١)</sup>.

بافر يقية، فقالوا، أما دخل مسلم بن يسار أفر بيقية قط، يعنون البصري، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنيزي وكان الأفر بن رجلا صالحا، وهذه الأقوال نقلناه من التهذيب، الآن كلمة أبي بكر بن أبي داود الأخيرة فبقية ساقط من الطبع في التهذيب صحيحا من نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤١)

(١) قوله «عن كعب بن مرة» هكذا هو في الأصلين «عن» وكنتك قلته ابن حجر في لسان الميزان عن المؤلف. وهو خطأ في أصل الكتاب سواء «وعن كعب بن مرة» يزادة الواو أي أنها استنادان في أحدهما يسار مولى ابن عمر، وفي الآخر كعب، والدليل على هذا أن يسارا أثار وى الحديث عن مولاه جده الله بن عمر. كجستري.

أما الحديث المذكور فإن ابن حزم شط جده في الحكم بكنبه. قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة المؤلف (ج ٤ ص ٢٠١): «ذ كريدة من أغلاطه في وصف الرواة: قال في السلام على حديث - لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر - الرواية في هذا الباب ساقطة مطروحة مكذوبة، فذكر منها طريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة قال: و يسار مجهول ومذلس وكعب لا يدري من هو. قال القطب: يسار قال أبو زرعة ثقة». وأيضا فقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣ ص ١١١) من الطبعة النيرة «وقد أفرط ابن حزم فقال: الخوذ كركلام المؤلف».

وحديث يسار هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٤٩٤) والدارقطني من طريقه (ص ١٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق وهيب عن قدامة بن عوسق عن أيوب بن الساجين عن أبي طهمة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر - ورواه البيهقي أيضا (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن قدامة عن أيوب بهذا. ورواه الترمذي (ج ١ ص ٨٥) وعبد بن نصر الروزي في قيام الليل (ص ٧٩) والبيهقي أيضا (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق النراوردي عن قدامة بهذا الاسناد إلا أنه سمي شيخ قدامة «محمد بن الحصين» والفاظهم متقاربة.

وأطولها لفظ البيهقي من طريق سليمان بن بلال. قال يسار: «دقت أسنن بيد الفجر فصليت صلاة كبيرة، فخصني عبد الله بن عمر، وقال: يا يسار كم صليت؟ قال قلت: لا أدري، فقال جده الله:

وقد قال هذا جماعة من السلف، كما رويانا من طريق وكيع عن أظح ابن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كنا نأتى عائشة أم المؤمنين قبل

لأدريت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلى هذه الصلاة فتخط علينا قنيطا شديدا، ثم قال: ليبلغ شاهدكم نائكم، لأصلاة بعد طلوع الفجر الأركنى الفجر، وكذلك هذه القصة في رواية المروزي والدارقطني، وفي رواية أبي داود ابن عمر رأى يسارا يصلي فآخره بالحديث. فلا أدري بعده كيف يضمغه المؤلف بأن يسارا مدلس!!، وما وصفه بهذا أحد، ولو كلن مدلسا فالقصة صحيحة في أنه سمعه من ابن عمر فزال خوف التدليس.

واسناد الحديث كلهم ثقات، وإنما اختلفوا في محمد بن الحسين فقال الدارقطني مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، واختلافهم في اسمه هل هو محمد أو أيوب قليل الأثر، فقد رجح أبو حاتم أنه «محمد» وكذلك ابن حجر وقال: «أما أيوب فهو حصين وكنيته أبو أيوب فطل من مياه أيوب وقع له غير مسمى فسماه بكنية أبيه» وهو قريب جدا. فالضمف في هذه الأسانيد محتمل، وقد جبر رواية من طرق أخرى.

فلان الحديث إذا روي من طريقين فيهما ضعف قليل وكان الضعف من قبل سوء الحفظ أو الغلط في الرواية أبدت إحدى الروايتين الأخرى. أما إذا كلن الضعف من قبل عدم الوثوق بالراوي تهيمته في المد الفلأولا كرامة بل لا يز يدملك الانصاف.

وأما طريق عبد الرحمن بن أنس الأفرقي فقد روي المروزي في قيام الليل (ص ٧٩) من طريق عيسى بن يونس والدارقطني (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٦٥ و ٤٦٦) من طريق عفيان الثوري والبيهقي أيضا (ج ٢: ص ٤٦٥) من طريق ابن وهب كلهم عن الأفرقي عن عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الحلبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «لأصلاة بعد طلوع الفجر الأركنى الفجر» وهذا الإسناد صحيح على ما رجحناه في الأفرقي أنه ثقة وقد تأيد بحديث ابن عمر.

وأما طريق أبي بكر بن محمد فقد ذكرها ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) قتلان الطبراني من حديث عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد بن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: «و ينظر في سنده» وقلته أثر يلحق بنصب الريبة (ج ١: ص ١٣٤) من الطبراني بإسناده، ولفظه كلفظ حديث الأفرقي. وأبو بكر هذا الذي في الاستاذ طين ابن حجر في مختصر نصب الريبة أنه ابن أبي سبرة وأنا أرجح هذا الأسمر في الرواية عن موسى بن عقبة ومن شيوخ عبد الرزاق، وهو «أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة» وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف جدا.

وأما طريق أبي هريرة البدي وكعب بن صرة فلم أحدهما بمد طول التبع فأعلم بهما.

صلاة الفجر ، فأثيناها يومافذا هي تصلى ، قلنا : ماهذه الصلاة ؟ قالت : إني نمت عن حزني فلم أكن لادعه •

ورويأ من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري والمتمم بن سليمان التيمي كلاهما عن ليث عن مجاهد قال : مر ابن مسعود برجلين يتكلمان بعد طلوع الفجر ، فقال : يا هذان إما أن تصليا وإما أن تسكنا •

وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح <sup>(١)</sup> : أن طلوسا قال لمجاهد : أتقبل إذا طلع الفجر فصل ماشئت •

وعن عبد الرزاق عن المتمم بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال : صل بعد الفجر ماشئت •

ومن طريق شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه <sup>(٢)</sup> أنه كان لا يرى بأسا بأن يصلى بعد الفجر أكثر من ركعتين •

ورويأ ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح وغيره •

قال علي : والمجب كله من تعلق هؤلاء القوم بحديث عقبة بن عامر الجهني ، وفيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن تقبر فيه من موتى المسلمين وهي : حين تطلع <sup>(٣)</sup> الشمس بازغة <sup>(٤)</sup> حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تصيف للغروب حتى تقرب ، ولم يأت قط خبر يعارض <sup>(٥)</sup> هذا النهي أصلا ، ثم لا يزالون باطراحه ، فيجيزون أن تقبر الموتى في هذا الأوقات ، دون أن يكرهوا ذلك ، ثم يحرمون قضاء الطلوع ، ويضمنهم قضاء الفرض ، وقد جلت النصوص معارضة لهذا النهي <sup>(٦)</sup> •

قال علي : ولا يحل دفن الموتى في هذه الساعات البتة . وأما الصلاة عليهم فجائزة بها ، للامر بذلك عموما •

(١) في البنية «عن أبي نجيح» وهو خطأ (٢) كلمة «عن أبيه» سقطت من النص فتوزدأها من البنية (٣) في البنية «حتى تطلع» وهو خطأ (٤) في البنية بمعنى «بازغة» (٥) في البنية «معارض» (٦) حديث عقبة بن عامر رواه الجماعة إلا البخاري

ولما حدثنا جهم بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا سفيان هو ابن عينة قال سمعت عبيد الله بن عمر كرم مرة يقول: سمعت نافعا يقول: سمعت ابن عمر يقول: لست أنهي أحداً صلى أى ساعة شدة من ليل أو نهار، ولكنى أفعل كما رأيت أصحابي يفعلون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» <sup>(١)</sup>.

قال علي: فأنما نهى عليه السلام عن تحمى الصلاة والقصد إليها في هذين الوقتين وفي وقت الاستواء فقط. وصح هذا أن التطوع المأمور به المستحب إليه يصلى في هذه الأوقات هو عمل الصحابة رضى الله عنهم، لأن ابن عمر أخبر أنه <sup>(٢)</sup> إنما يفعل كما رأى أصحابه يفعلون، وهو كما ذكرنا عنه أنفاً - يصلى إثر الطواف بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس، وبعد العصر قبل غروب الشمس <sup>(٣)</sup>.

وأما من رأى من أصحابنا النهى عن الصلاة بعد صلاة العصر <sup>(٤)</sup> منسوخاً بصلاته <sup>(٥)</sup> عليه السلام الركعتين -: فكان يصح هذا لولا حديث وهب بن الاجدع الذي ذكرنا، من إباحته عليه السلام الصلاة بعد العصر مادامت الشمس مرتفعة. فبطل النسخ في ذلك، وصح أن النهى ليس إلا عن القصد بالصلاة إذا اصفرت الشمس وضافت للغروب <sup>(٦)</sup> فقط. وبالله

(١) في الموطأ (ص ٧٦) «مالك من نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لا تحمروا أحدكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» ورواه الشيخان من طريق مالك. وفي البخاري من طريق حاد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «أصلي كما رأيت أصحابي يصلون»، لأنهم أحداً يصل ليل ولا نهار ماشاء، غير أن لا تحمروا وطلوع الشمس ولا غروبها: انظر البيني (ج ٥: ص ٨٣) والفتح (ج ٢: ص ٤١ و ٤٢) والاستاد الذي روى به المؤلف استناد صحيح (٢) كلمة «أنه» زدناها من الجنية (٣) قوله «وبعد العصر» الخ سقط من الجنية (٤) في الجنية «بعد العصر» (٥) في الجنية «لصلاته» (٦) ضافت الشمس: ما لفت للغروب

تعالى التوفيق \*

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت من أبي الزبير قال: سمعت عبد الله بن باباه<sup>(١)</sup> يحدث عن جبير بن مطعم أن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية<sup>(٢)</sup> ساعة شاء من ليل أو نهار. \*

قال علي: وإسلام جبير متأخر جدا، إنه الأسلم يوم الفتح. وهذا بلا شك معدنيه عليه السلام عن الصلاة في الاوقات المذكورة فوجب استئناكل ذلك من النبي. وبالله تعالى التوفيق \*

٢٨٧ — مسأله لا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي \* لما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا حسين<sup>(٣)</sup> الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لا تجتنبوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي مودكر باقي الحديث \*

٢٨٨ — مسأله وخير الاعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله وما دو وم عليه وان قل، وذلك أحب الينامن الزيادة عليه \* برهان ذلك قول الله تعالى: (لقد كان لكفي رسول الله أسوة حسنة) وما كان عليه السلام ليدع الأفضل \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

(١) باباه — بموحدين: هما ألف، ويقال: بابيه، بفتح الثانية؛ بدل ألف الثانية، ويقال: بابي، بفتح الفاء. (٢) في الأصل «أي» ومصحفاه من النساء (ج ١: ص ٩٨) والحديث رواه الجماعة إلا الشيخان ورواه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وكافي الشوكاني (ج ٣: ص ١١٥) ورواه أيضا البيهقي (ج ٧: ص ٤٦١) (٣) في المصرية «حسن» وهو خطأ (٤) في الاصلين «لا تمنعوا» ومصحفاه من مسلم (ج ١: ص ٣١٤ و ٣١٥) قال النووي وقد جاء هكذا في زيادة التاء \*

محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - ثنا عبد الله بن وهب ابن عمر - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا أيها الناس، عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل،<sup>(١)</sup> \*

٢٨٩ - مسألة صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفردا، بكل تطوع، فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل<sup>(٢)</sup> \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر<sup>(٣)</sup> بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه»<sup>(٤)</sup> خمس وعشرين<sup>(٥)</sup> درجة، وذكر باقي الحديث<sup>(٦)</sup> \*

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع \*

وقد روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فأكل منه، ثم قال: قوموا فإنا صلى<sup>(٧)</sup> لكم، فقام رسول الله ﷺ، بوصفت<sup>(٨)</sup>»

(١) في مسلم (ج ١: ص ٢١٧) (٢) هنا بحاشية الميمنية ما نصه «قال ابن حزم: ما كان عليه السلام يديع الأفضل، وهذا في هذه الوجهة، ثم قال هنا: الجماعة أفضل للتطوع وقد سلم كل عالم أن عامة تقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان منفردا، فعلى ما اصل ابن حزم كيف كان يديع الأفضل!! أضفنا بهذا أن صلاة الجماعة تفصل بخمسة وعشرين درجة إذا كانت فريضة لا تطوعا، وهو قد وجب، وهو الحق (٣) في الميمنية «تمام ما يوه» وهو خطأ \*

(٤) في أبي داود (ج ١: ص ٢١٩) «وصلاته في سوق» (٥) في الميمنية «خمس وعشرين» وهو خطأ (٦) نسبة المنذرى أيضا إلى البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه (٧) هكذا هو في البخارى (ج ١: ص ٦٠) من طريق مالك بإثبات الألبان، وكذلك في مسلم من طريق أخرى (ج ١: ص ١٨٣) وانظر توجيهه في شرح التنبيه على البخارى (ج ٤: ص ١٠٩ و ١١٢). وفي الميمنية «فلا سلم» بمنقذ الألبان ما هنا أصح (٧) في الميمنية «وصفت» بقام واحدة وهو خطأ. والحديث رواه أيضا أبو داود

أنالو اليتيم وراموا المعجوز من وراثتنا فصلى للرسول الله ﷺ ركعتين وانصرف  
وقد صلى عليه السلام بالناس في المسجد تطوعا إذا أمهم على المنبر وفي بيت  
عتبان بن مالك.

وقد صلى ابن الزبير بالناس في المسجد الحرام ركعتين بعد العصر جماعة (١).  
وكذلك أنس أيضا.

وبه إلى أبي داود: ثنا محمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن  
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال: صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد (٢) إلا المكتوبة.  
وروي نافع بن عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر  
والنعمان بن قيس قال منصور: عن مجاهد قال لي أبو معمر: إذا صليت المكتوبة  
فاجتمع إلى بيتك. وقال النعمان بن قيس ما رأيت عبيدة (٣) السلمي، متطوعا في  
مسجد الحلي قط.

وروي نافع بن المثنى: ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا سفيان الثوري عن

والترمذي والنسائي كما في شرح الميني (١) في الجمية «في جماعة» (٢) في الجمية «في مسجدى»  
وهذا الحديث لم أجده في أبي داود بهذا الاسناد واللفظ، ولكنه فيه (ج ١: ص ٥٤٢) من طريق  
عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وفي النسائي (ج ١: ص ٢٣٧) من طريق موسى بن عقبة عن أبي  
النضر، وفي مسلم (ج ١: ص ٢١٩) من الطريقين. ولفظ مسلم وأبي داود «فإن خير صلاة المرء  
في بيته إلا المكتوبة» ولفظ النسائي مثلها إلا قال «أفضل» بدل «خير». والرواية التي  
هنا نسبها للشوكاني أيضا إلى إحدى روايتي أبي داود بلفظ «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته  
في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم نقل عن العراقي تصحيح أسناده (ج ٣: ص ٩٥) ورواه  
الروزي في قيام رمضان (ص ٩٥) «حدثنا محمد بن يحيى ثامل بن منصور عن سليمان بن بلال عن  
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم: أفضل من صلاتك في مسجدك في مسجدك هذا إلا المكتوبة» ثم وجدته في أبي داود (ج ١: ص ٤٠٣)  
كما رواه المؤلف إلا أن فيه «في مسجدى هذا» (٣) عبيدة بن جعفر العيني المهملة وكسر الباء الواحدة

منصور عن هلال بن يساف<sup>(١)</sup> عن ضرير بن حبيب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: تطوع الرجل في بيته، يدعى تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاة الرجل وحده<sup>(٢)</sup> •

وبه الى ابن المثنى: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسراثل عن عمران بن مسلم<sup>(٣)</sup> قال كان سويد بن غفلة لا يتطوع في المسجد •

وروينا عن وكيع قال قال سفیان الثوري قال نسير بن ذعلوق<sup>(٤)</sup> ما رايت الربيع بن خثيم<sup>(٥)</sup> متطوعا في مسجد الحلى قط •

وعن وكيع عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال سئل حذيفة بن اليمان عن

(١) في النجفة «هلال بن يساف» وهو خطأ (٢) هكذا هو موقوف هنا، وذكره النذري في التزيغ (ج ١: ص ١٥٩) ولفظه «وعن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اراءه قال: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع. رواه البيهقي واسناده جيد ان شاء الله تعالى». وذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٣: ص ٢٥٥) بلفظ قريب من هذا فرواه من حديث صحابي اسمه صبيب بن النعمان «ونسبه الى الطبراني والمعمري في اليوم والليلة. وكذلك نسبة الشوكاني (ج ٣: ص ٩٤) الى الطبراني في الكبير عن «هذا الصحابي»، ورواه ابن الاثير في اسد الغابة من طريق الطبراني عن المعمري عن ايوب الزان عن محمد بن مصعب القرقساني عن قيس بن الربيع عن منصور عن هلال بن يساف عن صبيب بن النعمان مرفوعا (ج ٣: ص ٣٣) فنقد رجع الحديث الى منصور عن هلال، فرواية سفیان الثوري عن منصور - التي ذكرها المؤلف - ارجح جدا من رواية قيس لأن قيسا ضعيف من قبل حفظة، قال يعقوب بن ابي شيبة هو عند جميع اصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو روى الحفظ جدا مضطربا كثيرا لخطأ ضعيف في روايته»، والزاوي عن قيس هو محمد بن مصعب وهو اضعف منه، قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» لم يكن من اصحاب الحديث كان منفلا واما الثوري فانه امام حافظ كبير وبمدقاني ارجح ان الصحابي الذي سماه محمد بن مصعب وشيخه قيس «صبيب بن النعمان» لا وجود له، وانما هو خطأ الذي بين في هذا الحديث او هو وجوده، ولم يذكره الذين ترجوا الصحابة الا بهذا الحديث والاسناد وقد ظهر الوهم فيه. والله اعلم (٣) هو الجعفي الكوفي الا حمي (٤) نسير - بضم النون وفتح السين المهملة وذعلوق - بضم الذال المعجمة واسكان الميم المهملة وضم اللام وآخره قتل (ه) بضم الخاء المعجمة وفتح التاء التثنية وفي النجفة «خثيم» وهو تصحيف •



التطوع في المسجد بعد الفريضة فقال: «إني لا كرههيناهم جميعا إذا اختلفوا»  
وعن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العباس بن سعد<sup>(١)</sup> قال: أدركت  
الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في يومهم \*  
والتطوع بعد الجمعة بعد سائر الصلوات سواء فإذا ذكرنا . وكل ذلك جائز  
في المسجد أيضا \*

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل \*  
وقال مالك كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فإنه كره التطوع في المسجد  
بعد الجمعة واحتج بعض أصحابنا بهذا خوف النمرة في أن يقضيها أهل البدع  
الذين لا يتدون بالصلاة مع الأئمة \*  
قال علي بن وهب: غاية في الفساد من القول لأن المبتدع فعل مثل ذلك أيضا في  
مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق أيضا فهم قادرون على أن ينصرفوا  
إلى بيوتهم فيقضونها هناك \*

روينا من طريق أبي داود ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا جابر بن محمد عن ابن جريج  
أخبرني عطاة أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فينماز<sup>(٢)</sup> عن مصلا الذي صلى فيه  
الجمعة قليلا غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشي أنفس<sup>(٣)</sup> من ذلك فيصل أربع  
ركعات<sup>(٤)</sup> برأيه يصنع ذلك مرارا \*

وعن محمد بن المثنى ثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطالين السائب  
يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصل بعد الجمعة

(١) في المصنف «عن ابن العباس بن سعد» وأخطه خطأ وأنه هو العباس بن سهل بن سعد،  
لأنه أدرك زمن عثمان وروى عنه محمد بن إسحاق (٢) بالنون والميم والراء: أنما لمن الميز  
وهو الفصل، ومضى ينماز عن مصلاه: يتحول عن مقامه الذي صلى فيه (٣) أي اتسع وأبعد  
قليلا (٤) في أبي داود (ج ١: ص ٤٤٠) فيركع أربع ركعات \*

أر بعافكنا صلى بعدها أربعين ركعة حتى جاء علي بن أبي طالب فأمرنا أن نصلي بعدها ستاً، فحزن فصل بعدها ستاً \*

وقد حدثنا حماد بن عمار بن أبي أسيف ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ثنا الحيدري ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمر بن دينار قال إن تلقى الزهري عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «روايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الجمعة ركعتين» <sup>(١)</sup> \*

٢٩٠ - مسألة وأفضل الوتر من آخر الليل بوترتين ركعة واحدة <sup>(٢)</sup> والوتر وتهجد الليل ينقسم على <sup>(٣)</sup> ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزاء، وأحبها لنا وأفضلها: أن نصلي ثلث عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم نصلي ركعة واحدة ونسلم \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثلاث عشرة <sup>(٤)</sup> ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين <sup>(٥)</sup>، والوجه الثاني: أن يصلي ثمان ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلي خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا في آخرهن \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق ابن إبراهيم ثنا عبد بن سليمان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

(١) رواه الترمذي عن ابن أبي عمر عن سفيان، ومسلم (ج ١: ص ٢٤٠) عن ابن أبي شيبة وزهير وابن غيرهما عن سفيان. ورواه أبو داود (ج ١: ص ٤٤٠) عن طريق مسمر عن الزهري والبخاري (ج ١: ص ١٣٣) عن طريق نافع عن ابن عمر. ونسبه المنذري أيضاً للشافعي وابن ماجه. وفي أبي داود في آخره زيادة «وفي بيته» (٢) في الجنية «وتجزئ» واحدة (٣) في الجنية بخلاف «على» (٤) في الجنية «ثلاثة عشرة» وهو خطأ (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٢٥)

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر منهن بخمس ركعات، لا يجلس في شيء من الخمس إلا في آخرهن، ثم يجلس ويسلم».

والثالث: أن يصلي عشر ركعات، يسلم من آخر كل ركعتين، ثم يوتر

بواحدة.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين<sup>(١)</sup> قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ<sup>(٢)</sup> من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس<sup>(٣)</sup> العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة<sup>(٤)</sup> ركعة، يسلم من كل ركعتين<sup>(٥)</sup>». ثم يوتر<sup>(٦)</sup>

بواحدة».

والرابع: أن يصلي ثمان ركعات، يسلم من كل ركعتين. ثم يوتر بواحدة. لما روياه من طريق مسلم: حدثنا محمد بن عباد ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل؟ فقال: متى متى فاذا، خشيت الصبح فأوتر بركعة»<sup>(٧)</sup>.

والخامس: أن يصلي ثمان ركعات، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلا في آخرها، فاذا جلس في آخرهن وتشهد، قام دون أن يسلم، فأتى بركعة

(١) في صحيح مسلم «عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم» (ج ١، ص ٢٠٤) (٢) في المصرية «يسلم من أن يفرغ» وفي البصرة «يسلم من أن يفرغ» ومجناه من مسلم (٣) في الأصلين «يعدونها الناس» ومجناه من مسلم (٤) في المصرية «أحد عشرة» (٥) في الأصلين «يسلم من كل ركعتين» ومجناه من مسلم (٦) في مسلم «ويوتر» (٧) في مسلم (ج ١، ص ٢٠٨).

واحدة ، ثم يجلس ويشهد ويسلم .

لما رونا عن مسلم : حدثنا محمد بن المتي ثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد ابن أبي عروبة <sup>(١)</sup> عن قتادة عن زرارة بن أوفى <sup>(٢)</sup> أن سعد بن هشام بن عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له ابن عباس : ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : عاتشة ؟ قال : أنه دخل على عائشة أم المؤمنين فسألهما عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له : إنه <sup>(٣)</sup> كان يصلي تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعو ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فلما أسن رسول الله ﷺ واخذنا اللحم <sup>(٤)</sup> أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول <sup>(٥)</sup> .

حدثنا عبد الله بن ربيع <sup>(٦)</sup> ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عثمان بن عبد الله ثنا عبد الله بن محمد ثنا حماد عن أبي حرة <sup>(٧)</sup> عن الحسن بن سعد بن هشام عن عائشة : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات ، يقعد في الثامنة ؛ ثم يقوم فيركع ركعة .

والسادس : أن يصلي ست ركعات ، يسلم في آخر كل ركعتين <sup>(٨)</sup> منها بموتر

(١) في الجنية « شبيب بن أبي عروة » وهو خطأ (٢) في الجنية « زرارة بن أوفى » وهو خطأ (٣) في الجنية بخلف « أنه » (٤) في الأصلين « واخذنا اللحم » وصحناه من مسلم (٥) في الأصلين « مثل صنيعه في الأولى » وهو خطأ صحناه من مسلم . والحديث في صحيح مسلم مطول وقد اختصره المؤلف جداً ، وانظره هناك (ج : ١ ص : ٢٠٦ و ٢٠٧) في المصرية « حدثنا عبد الله بن ربيع » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاستناد إلى النسائي مراراً (٧) أبو حرة — بضم الحاء المهملة وتشديد الراء — اسمه وأصل بن عبد الرحمن البصري . وفي الجنية « ابن حرة » وهو خطأ (٨) في المصرية « أن يصلي ست ركعات وسلم في آخر كل ركعة منها » وهو خطأ .

بسابعة. لقوله عليه السلام صلاة الليل متى متى ، فإذا خشيت الصبح فوتر  
بواحدة .

والسابع : أن يصلي سبع ركعات ، لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخر السادسة  
منهن ، ثم يقوم دون تسليم فيأتي بالسابعة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم .  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء  
ابن يحيى <sup>(١)</sup> ثنا اسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائي <sup>(٢)</sup> ثنا أبي عن قتادة عن زرارة  
ابن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله <sup>(٣)</sup>  
ﷺ لما كبر وضعف أوتر سبع ركعات ، لا يقعد إلا في السادسة ، ثم ينهض  
ولا يسلم فيصلي السابعة ، ثم يسلم تسليمه ، وذكر الحديث <sup>(٤)</sup> .  
والثامن : أن يصلي سبع ركعات ، لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن ،  
فإذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم .

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب : أنا إسماعيل بن مسعود  
الجحدري <sup>(٥)</sup> أنا خالد بن الحارث ثنا سعيد بن أبي عروبة <sup>(٦)</sup> ثنا قتادة عن  
زرارة بن أوفى <sup>(٧)</sup> عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت : لما

(١) في الأصلين « ذكر يابن اسحق » وهو خطأ صححه من النسائي (ج ٢ : ص ٢٥٠) ومن كتب  
الرجال فإنه ليس في رجال الكتب الستة من اسمه « ذكر يابن اسحق » إلا المكي ، وهذا قد مر من  
شيوخ عبد الرزاق وابن المبارك . وما ذكر يابن يحيى الذي هنا فهو المروفي بخياط السنة ، روى  
عن اسحق بن إبراهيم بن راهويه ، وروى عنه النسائي وهو من أقرانه وتوفي ذكر بإسنة ٢٨٩  
(٢) في النسخة « أنا معاذ بن هشام بن محمد عن عائشة أم المؤمنين » وهو خطأ في اسم معاذ ، جعل جده  
محمد وليس كذلك ، وهو خطأ في حذف باقي الاستناد إلى عائشة (٣) في النسخة « أن النبي » (٤) الحديث  
في النسائي مطول واختصره المؤلف (٥) ينتج الجيم واسكن الخاء المهمة (٦) في النسائي  
في هذا الحديث (ج ١ : ص ٢٥٠) « حدثنا خالد ثنا شعيب عن قتادة » وخالد روى عن شعيب  
وسعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروى عن قتادة ، وكلاهما روى هذا الحديث عن قتادة . انظر  
بترجيح ما هنا على ما في النسائي ولا ترجيح ما هناك على ما هنا . والله اعلم (٧) في النسخة  
« زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ .

اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم<sup>(١)</sup> صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم صلى ركعتين بعد أن يسلم.

والثاسع: أن يصلي أربع ركعات؛ يشهد ويسلم من كل ركعتين؛ ثم يوتر بواحدة. لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة».

والعاشر: أن يصلي خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس ولا يشهد إلا في آخرهن.

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا إسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن»<sup>(٢)</sup>. قال علي: وقد قال هذا بعض السلف كما، ويؤمن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع<sup>(٣)</sup> ما جلس لمثنى.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن.

وعن عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: «الوتر كصلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة»<sup>(٤)</sup>.

قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا نقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ، قوله أو عمله أو إقراره فقط.

(١) هكذا هو متناوفاً في النسائي «وأخذ اللحم» بحذف الضمير وهو صحيح جازم المعنى (٢) في النسائي (ج ١: ص ٢٥٠) «ولا يجلس» (٣) في البيهقي «أو سبع» (٤) في البيهقي «عن ابن عباس أنه قال: إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة» وهذا كلام يختل ليس له معنى ولا معنى للصواب.

والوجه الحادي عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في آخر الثانية منهن، ويتشهد ويسلم، ثم يأتي بركعة واحدة، يتشهد في آخرها ويسلم. لقوله عليه السلام «صلاة الليل متى متى، فاذا خشيت الصبح فأوتر بها واحدة». وهذا قول مالك. وقد روى بعض الناس في هذا أثر من طريق الآوزاعي عن المطلب بن عبد الله: أنه سأل ابن عمر عن الوتر؟ فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم، فقال له الرجل: إنني أخاف أن تكون التيراه؟ فقال له ابن عمر: أتر يدست رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

والثاني عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في الثانية، ثم يقوم دون تسليم. ويأتي بالثالثة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم، كصلاة المغرب. وهو اختيار أبي حنيفة.

لما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن منصور ثنا بشر بن المفضل ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرار بن أوفى<sup>(٢)</sup> عن سعد بن هشام بن عامر: أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر<sup>(٣)</sup>.

والثالث عشر: أن يركع ركعة واحدة فقط. وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما.

لما حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا يحيى هو ابن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا قتادة عن أبي مجلز:

(١) رواه العلاء في معاني الآثار (ج ١: ص ١٦٥) عن سليمان بن شعيب عن بشر بن بكر عن الآوزاعي قال: «حدثني المطلب بن عبد الله الخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر: فذكر الأثر بمعناه وكذلك ذكره المروزي (ص ١١٩) عن المطلب قال: «أني عبد الله بن عمر رجل فقال: «الحق في سماع المطلب من ابن عمر خلاف. والاسناد صحيح فإن سمعت الرواية لثني هنا أنه هو الذي سأل ابن عمر كان الأثر صحيحاً. وهو الراجح عندى. (٢) في اليمنية «ابن أبي أوفى» وهو خطأ (٣) في اليمنية «لا يسلم الا في ركعتي الوتر». وهو خطأ فاحش، وهو الحديث في النسائي (ج ١: ص ٢٤٨).

قال: سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر؟ فكل واحد منهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو تركتم من آخر الليل»<sup>(١)</sup>.

وروي عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وغيرهم الوتر بواحدة فقط، لا يزداد عليها شيء، وكذلك أيضا عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر.

قال علي: هذا كل ما صح عندنا، ولو صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة على هذا قلنا به. والله تعالى التوفيق.

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء عن البتراء<sup>(٢)</sup> ولا في الحديث - على سقوطه - بيان ما هي البتراء<sup>(٣)</sup>؟ وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «الثلاث بتراء، يعني في الوتر». فعادت البتراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة المغرب»<sup>(٥)</sup> وتر النهار، فاوتروا صلاة الليل.

قيل لهم: ليس في هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثا كوتر النهار. وهذا كذب ممن ينسب إلى أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن قطعتم بذلك كذبكم وكنتم أيضا قد خالفتم ما قلتم، لأنه يلزمكم أن تجهروا في الآولين وتسروا في الثالثة كالمغرب؛ وأن تقتسوا<sup>(٦)</sup> في المغرب كما تقتنون في الوتر، أو أن لا تقتسوا<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه مسلم (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) والروزي (ص ١١٨) والطحاوي (ج ١ ص ١٦٣) كلهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة به وأما رواية شعبة عن قتادة فرواه مسلم والطحاوي ولكن فيها من حديث ابن عمر فقط ولم يذكر فيه ابن عباس (٢) في البيهقي «السنن» بدون قطعه وهو خطأ لا معنى له (٣) بطول الكلام على حديث البتراء - وهو ضعيف - فانظره في نصب الرأية (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) ولسان الميزان (ج ٤ ص ١٥٢) (٤) في البيهقي «وفيهما» وزائدة الواو خطأ (٥) في البيهقي «وأن قيل فانه قد صح ما عليه السلام قال: إن صلاة المغرب» الخ (٦) في البيهقي «وأن تقتسوا» وهو خطأ (٧) في البيهقي «وأن لا تقتسوا» بحذف الحرة وتوابعها أحسن



في الوتر كما لا تقتنون في المغرب. والقياس كله باطل والله تعالى التوفيق.  
٢٩١ - مسألة والوتر آخر الليل أفضل. ومن أوتر في أوله لحسن.

والصلاة بعد الوتر جائزة ولا يبدوتر<sup>(١)</sup> آخر. ولا يشفع ركعة.

حدثنا عبد الله بن ربيع<sup>(٢)</sup> ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا ابن أبي خلف<sup>(٣)</sup> ثنا أبو زرعة السيلحي ثنا حماد بن سلة عن ثابت البناني عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة: «أن النبي ﷺ قال لا في بكر متى وتر؟ قال أول الليل<sup>(٤)</sup> وقال لعمر متى وتر؟ قال: آخر الليل<sup>(٥)</sup> فقال عليه السلام لا في بكر: أخذ هذا بالحذر<sup>(٦)</sup>» وقال لعمر: أخذ هذا بالقوة.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هشام بن عمار عن يحيى - هو ابن حمزة قاضي دمشق - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عائشة أم المؤمنين: «أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء الآخرة ثمانين ركعات ثم يوتر: ثم يصلي ركعتين؛ يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع: ثم ركع<sup>(٧)</sup> بعد ذلك ركعتي الفجر».

قال علي: وأما قوله عليه السلام «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا<sup>(٨)</sup>» وبادروا الصبح بالوتر<sup>(٩)</sup> فغضب؛ لما قد بينا من أن الوتر ليس<sup>(١٠)</sup> فرضاً، ومن

(١) في البنية «ولا يبدوتر» وهو خطأ (٢) في المصرية «حدثنا محمد بن عبد الله بن ربيع» وهو خطأ، فإن شيخ ابن حزم هو عبد الله بن ربيع، كما مضى مراراً وتكراراً أيضاً في الأحكام (٣) في المصرية «ابن أبي خلف» وهو خطأ واسمه محمد بن أحمد بن أبي خلف (٤) في أبي داود (ج ١: ص ٥٣٩) «أو تر من أول الليل» (٥) في أبي داود «وتر آخر الليل» (٦) هكذا في بعض نسخ أبي داود، وفي بعضها «الحزم» والحديث مسكت عنه أبو داود والنسائي وأسنده صحيح (٧) في البنية «ثم يركع» (٨) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٤) وكذلك رواه البخاري ومسلم (٩) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) وقال «حسن صحيح» (١٠) في البنية «من أن الوتر غير ركعتي الفجر» وسقط منها ما بين قوله «الوتر» وقوله «غير»

فعله عليه السلام انصلي ركعتين بعد الوتر غير زكّتي الفجر و لقوله عليه السلام  
لا في هريرة أن لا ينام إلا على وتر، فلا يجوز ترك بعض كلامه لبعض، وليس  
هذا مكان نسخ لكنه باحة كله. وبالله تعالى تأيده.

حدثنا عبد الله بن. يع ثامر بن عبد الملك ثنا محمد بن<sup>(١)</sup> بكر ثنا ابو داود ثنا  
مسدد ثنا ملازم بن عمرو ثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق<sup>(٢)</sup> قال: زارنا طلق بن  
علي في رمضان، وأمسى عندنا فطر<sup>(٣)</sup> ثم قام بنا تلك الليلة ووتر<sup>(٤)</sup> بنا، ثم انحدر  
الى مسجد مفصل بأصحابه، حتى إذا بقى الوتر قدم رجلا فقال ووتر بأصحابك فاني  
سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة<sup>(٥)</sup> هو قد روى عن عثمان رضى الله  
عنمو غيره شفع الوتر بركة، اذا أراد أن يصلي بعد ما يوتر. ولا حجة إلا في رسول  
الله ﷺ.

٢٩٢ - مسألتونيقرأ في الوتر<sup>(٦)</sup> بما تيسر من القرآن مع أم القرآن، وإن  
قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون  
وقل هو الله أحد لحسن، وإن اقتصر على أم القرآن لحسن،<sup>(٧)</sup> وأن قرأ في ركعة  
الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء لحسن قال تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)

ركعتي الفجر « وهو سقط يختل به المعنى ويضطرب بوما هنا هو الصواب (١) في البيعة ثنا عبد الله  
ابن ربيع ثنا عبد الملك ثنا بكر وهو خطأ وخطأ (٢) في البيعة عن قيس بن طلق بن علي في رمضان  
وهو خطأ وسقط (٣) وفي أبي داود (ج ١ ص ٥٤٠) «في يوم من رمضان وأمسى عندنا  
وأفطر» (٤) في البيعة «وتر» بحذف حرف المطف وهو خطأ (٥) هذا على لغة بني الحارث  
كقراءة من قرأ (إن هذان لساجران) قاله السيوطي والحديث رواه أيضا النسائي (ج ١ ص ٢٤٧)  
عن هناد بن السرى عن ملازم بن عمرو كانا. وروى الترمذي الرفوع منه سقط (ج ١ ص ٩٤)  
عن هناد بن ملازم، وقال: «حديث حسن غريب». وروى الطيالسي الرفوع أيضا (ص ٤١٧)  
رقم ١٠٩٥ عن أبيوبين حبة عن قيس بن طلق ورواه الروزي (ص ١٢٨) عن محمد بن يحيى عن  
الطيالسي (٦) في البيعة «ولا يقرأ في الوتر» الخويزي «لا» خطأ غريب (٧) قوله وإن اقتصر  
الح مخوف من البيعة.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا احمد بن سلمة عن عاصم الاحول عن أبي جازة «أن أبا موسى الأشعري<sup>(١)</sup> كان بين مكة والمدينة؛ ففصل المشركين، ثم قام ففصل ركعة أو ترها، وقرأ فيها بمائة آية من النسخة بوقال: ما ألوت<sup>(٢)</sup> أن وضعت قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ، بأن أقرأ ما قرأ رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>»  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا الحسين بن عيسى<sup>(٤)</sup> ثنا أبو أسامة تاركة ياد بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السيمى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر ثلاث، يقرأ فيهن<sup>(٦)</sup> في الأولى بسم الله ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد»<sup>(٧)</sup> .

٢٩٣ — مسألة<sup>(٨)</sup> ويوتر المرء قائما وقاعدا فيغير عن إن شئ به على دابته .  
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداي ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا القبري<sup>(٩)</sup> ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثلما لك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار قال<sup>(١٠)</sup> : «كنت أسير مع

(١) كلمة «الأشعري» محذوفة من البنية (٢) أي ما قصرت ولا يطول. ووقفت هذه الكلمة في قيام الليل للروزي « ما ألوت » وتكلفه صححه تكفاغرياني تأويلها فاني لم أفهم (٣) الحديث رواه أبو داود والطحاوي (ص ٦٩ رقم ٥١٢) عن ثابت أبي زيد عن عاصم الاحول ورواه احمد بن حنبل في مسنده (ج ١ ص ٤١٩) عن عبد الصمد عن ثابت عن عاصم. وهذه أسانيد صحيحة. ورواه النسائي (ج ١ ص ٢٥١) عن ابراهيم بن يعقوب عن أبي النضر عن حماد بن سلمة عن عاصم. ورواه الروزي في قيام الليل (ص ١٢٧) وحذف القرظي منه. إذا اختصر الكتاب (٤) في المصرية «الحسن» وهو خطأ (٥) حذف «ابن عباس» من البنية وهو خطأ (٦) كلمة فيهن لبس في النسائي (٧) الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢٤٩) ورواه ايضا ابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة (٨) في البنية بدل «مسألة» «قال علي» وما هنا أحسن (٩) في البنية ثنا ابراهيم بن احمد القبري وهو خطأ (١٠) في البخاري (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١) أن قال .

ابن عمر <sup>(١)</sup> بطريق مكة خشيت الصبح فزلت <sup>(٢)</sup> فأوترت، ثم لحفته، فقال ابن عمر: أين كنت؟ قلت: خشيت الصبح فزلت فأوترت، فقال ابن عمر: أليس للذي رسول الله <sup>(٣)</sup> أسوة حسنة؟ قلت: بلى والله قال: فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على راحلته <sup>(٤)</sup> .

وعن ج. بن حازم سألت نافعا مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، يوهل للوتر فضل على سائر التطوع <sup>(٥)</sup> .

وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة <sup>(٦)</sup> عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يوتر على راحلته .

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم .  
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى، ولا ينبغي تركه، هو تطوع، وهو أشرف التطوع .

وعن حماد بن سبلة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحية تطوع .  
قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصلية المرجأ إن شاء . كأرونا من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي <sup>(٧)</sup> عن حفصة أم المؤمنين قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في سبحة <sup>(٨)</sup> قاعد قط <sup>(٩)</sup> حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي في سبحة قاعدا، <sup>(١٠)</sup> وبلغه تعالى التوفيق .

(١) في البخاري مع عبد الله بن عمر (٢) في البخاري «قال سعيد: فلما خشيت الصبح زلت» (٣) في الصريفة زيادة «صلى الله عليه وسلم» (٤) في البخاري «على البعير» وليس في شيء من نسخهما هنا قطعا رواية للمؤلفين (٥) ثوير بالتصغير وأبوه أبو فاختة اسمه «سعيد ابن علاقة الهاشمي» . وفي اليمين «ثوير عن أبي فاختة» وهو خطأ، وثوير هذا ضعيف (٦) في اليمين «السلي» وهو خطأ (٧) في اليمين سبعة . وهو خطأ (٨) كلمة «قط» زيادة من الموطأ (ص ٤٨) (٩) نسبة إلى رقائق (ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٥٣) إلى مسلم والترمذي من طريق مالك .

٢٩٤ — مسألة ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر، فإن ختمه في أقل من ثلثي الشهر (١). ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فإن فعل ففي ثلاثة أيام (٢)، لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء ثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة (٣) عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر» (٤)، قلت إني أجد قوماً قالوا: «اقرأ في عشرين ليلة» قلت إني أجد قوماً قالوا: «اقرأ في سبع» لا ترد (٥) على ذلك • •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ثنا همام بن يحيى ثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - عن عبد الله بن عمرو بن العاصي : «أنه قال لرسول الله ﷺ (٦) : في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر، ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: «أقرأ في سبع» قال: إني أقوى من (٧) ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث (٨) • •

فان قيل: فكان عثمان يختم القرآن في ليلة. قلنا: قد ذكره ذلك ابن مسعود، وقال تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله

(١) كلمة غسن سقطت مع البنية وهو خطأ (٢) في البنية «فان فعل في ثلاثة أيام» وما هنا أصح (٣) في البنية «مولى بني زهير» وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١: ص ٣١٩ و ٣٢٠) «في كل شهر» (٥) في مسلم «ولا ترد» (٦) في أبي داود «أنه قال لرسول الله» (ج ١: ص ٥٢٧) (٧) كلمة ذلك سقطت من البنية وهو خطأ (٨) في أبي داود لا يفقه من قرأ في أقل من ثلاث والحدث سكنت

واليوم الآخر) وسنة رسول الله ﷺ كما ذكرنا \*

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي ثاشعبة وسفيان كلاهما عن علي ابن يزيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز<sup>(١)</sup> \*

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي ثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعة، وكان ابن مسعود يكره ذلك \*

فان ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاه بن السائب عن أبيه عن عبد الله<sup>(٢)</sup> بن عمرو بن العاصي: أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: كيف أقرأ القرآن؟ قال: أقرأه في يوم وليلة لا يزيد<sup>(٣)</sup> على ذلك، فان رواية عطاه لهذا الخبر مضطربة معلولة<sup>(٤)</sup>، وعطاه قد اختلط بآخرة \*

روينا هذا الخبر<sup>(٥)</sup> نفسه من طريق حماد بن سلمة عن عطاه بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال له: أقرأ القرآن في شهر، قال: فناقضني وناقضته<sup>(٦)</sup>، قال عطاه: فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا خمسة<sup>(٧)</sup> \*

قال علي: فعطاه يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبوه.

عنه ابوداود والنسائي (١) من الرجز أي كما نه يقرأ الشعر، فلا يتفقه في معاني القرآن، وفي المصرية «زاجر» بتقديم الزاي وهو تصحيف. وهذا الأمر متقطع، فقد سبق أن قلنا ان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود شيئا. (٢) في اليمينة «عن أبيه عبد الله بن عمرو» وهو خطأ واضح (٣) هكذا في الاصلين وهو صحيح ربة (٤) في اليمينة «معلولة» وهو خطأ (٥) في اليمينة «ذلك الخبر» (٦) من الناقصة بالصاد المهملة، وفي المصرية «فناقضني وناقضته» بالمعجمة فيهما وهو تصحيف وفي اليمينة بالهملة في الاولى والمعجمة في الثانية والاولى صوابا والثانية خطأ (٧) (رواها ابوداود (ج ١: ص ٥٢٦) من طريق حماد عن عطاه \*

فان ذكروا أن داود عليه السلام كان يحتم القرآن في ساعة. قلنا: قرآن داود هو الزبور لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا. وداود عليه السلام لم يبعث إلا إلى قومه خاصة، لا إلينا، ومحمد عليه السلام هو الذي بعث إلينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ. وقال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) \* وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط <sup>(١)</sup> حتى الصباح \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ: «وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> صَلَاةُ دَاوُدَ: كَانَ يَرُدُّ شَطْرَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُومُ، ثُمَّ يَرُدُّ آخِرَهُ، ثُمَّ يَقُومُ <sup>(٣)</sup>» ثَلَاثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ <sup>(٤)</sup>»

قال علي: فاذ هذا أحب الصلاة إلى الله تعالى فازاد على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فإذا كان دون هذا فهو عمل ضائع لا أجر فيه. فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف. وقد منع من قيام الليل كله سلمان ومعاذ وغيرهما.

٣٩٥ — مسألة. والجهر والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهاراً مباح للرجال والنساء. إذ لم يأت منع من شيء من ذلك، ولا إيجاب لشيء من ذلك في قرآن ولا سنة. \*

(١) في البيهقي «لم يقم قط ليلة» (٢) قوله «وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» حذف من البيهقي وهو خطأ (٣) في البيهقي «ثم يقوم» وهو خطأ (٤) الخطط على المؤلف حديثان بإسنادين في مسلم حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار لفظه (ج ١: ٣٢٠) «وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ يَتِمُّ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثَلَاثَهُ وَيَتِمُّ سَمْعَهُ» ولفظ حديث ابن جرير «عن عمرو بن دينار» «وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ يَرُدُّ شَطْرَ اللَّيْلِ ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرُدُّ آخِرَهُ يَقُومُ ثَلَاثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ» فدخل عليه حديث في حديث جابر بإسناد الأول فجعله لفظ

فان قيل: تخفض<sup>(١)</sup> النساء قلنا ولم؟ ولم يختلف مسلمان في أن<sup>(٢)</sup> سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال<sup>(٣)</sup> ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء<sup>(٤)</sup>. وبالله تعالى التوفيق \*

٢٩٦ — مسألة والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن<sup>(٥)</sup> للامام الفذ \*

برهان ذلك قول الله تعالى: (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)، وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءتهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم \*

٢٩٧ — مسألة وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عنز الى القبلة وراكبا حيث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها؛ الحضر<sup>(٦)</sup> والسفر سواء<sup>(٧)</sup> في كل ذلك \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد<sup>(٨)</sup> ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن منصور ثنا روح بن عباد ثنا حسين<sup>(٩)</sup> هو المعلم عن عبد الله بن يزيد عن عمران بن الحصين: أنه سأل النبي ﷺ عن صلاة الرجل

الحديث الثاني (١) في البنية «بخفض» وما هنا أحسن (٢) في البنية «قلنا: ولم يختلف في أن» الخ، «بخفض» أو «حذف» مسلمان «وهو خطأ» (٣) «للرجال» حذف من البنية (٤) هنا بحاشية البنية مانعه «قال انتهى رحمه الله: نساءه عليه السلام أمهاتنا بخلاف غيرهن» وهو تنقيب غير جيد، فانهن رضى الله عنهن أمهاتنا ولكن في التظيم والاکرام وحرمة زواجهن، فلا يلح لأحد أن يرى منهن ما يرى من أمه وأخته، وكما قال ابن حزم لا يجادل على أن صوت المرأة عورة كما يزعم الفقهاء، رحمهم الله (٥) قوله «وكذلك» الى هنا سقط من البنية وهو خطأ (٦) في المصرية في الحضر الخ وزائدة في غير جيدة هنا (٧) في البنية «بخفض» سواء وهو خطأ (٨) في البنية ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد «وهو خطأ» (٩) في المصرية «الحسين» وما هنا هو الموافق البخاري



قاعدا<sup>(١)</sup>؟ فقال عليه السلام: إن صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعدا، قال علي: لا يخرج من هذه الاباحة إلا مصلى الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط.

وروينا من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سبرة ابن عبد الرحمن عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالسا؛ فقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع ثم سجد، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: سألت عائشة عن صلاح رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت كان يصلي ليلا طويلا قائما، وليلا طويلا قاعدا فإذا قرأ قائما<sup>(٣)</sup> ركع قائما؛ وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا، قال علي: كل هذا سنن مباح، وكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري حدثنا البخاري ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا شيخان<sup>(٤)</sup> هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكع في غير القبلة»

(١) كلمة «قاعدا» زائدة من البخاري (ج ١: ص ١٥٦) (٢) لفظ الموطأ (٤٨) «فإذا بقي من قراءته مقدار ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك» (٣) في مسلم (ج ١: ص ٢٠٣) «وكان إذا قرأ قائما» (٤) بفتح الشين المعجمة واسكان الباء. وفي المصرية «سنان» وفي اليمنية «شيرا» وكلاما خطأ (٥) في البخاري (ج ١: ص ١٥٤) «وأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم»

وبهالى البخارى: ثنا معاذ بن فضالة ثنا هشام الدستوائى عن يحيى هو ابن ابي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر قال: «كان النبي ﷺ يصلى<sup>(١)</sup> على راحلته نحو المشرق، فاذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة».

قال على: فهذا عموم المراكب أى شئ ركب سوفى كل حال من سفر أو حضر. وهذا العموم زائد على كل خبر ورد فى هذا الباب، ولا يجوز تركه. وهو قول ابي يوسف وغيره.

ولم يأت فى الراجل نص أن يتطوع ماشيا، والقياس باطل فلا يجوز ذلك لغير الراكب.

وقد روينا عن وكيع عن سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت بهم. وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما فى السفر والحضر. وبالله تعالى التوفيق.

٢٩٨ - مسألة ويكون سجود الراكب وركوه اذا صلى ايماء.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن عمر يصلى<sup>(٢)</sup> فى السفر على راحلته أينما توجهت به، يومى بايماء، يوذ كر ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعلها»<sup>(٣)</sup>.

٢٩٩ - مسألة وأما صلاة الغرض فلا يحمل لاحد أن يصلها إلا واقفا؛

(١) فى البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: حدثني جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى» الخ (٢) فى البنية «عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن عمر يصلى» وهو خطأ وسقط (٣) فى البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «على راحلته أينما توجهت يومى وذكر عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها».

إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام؛ كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بامام مريض أو معذور فصلّى قاعداً فإن مؤلاً يصلون قعوداً، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجماً، أو صلاوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلٍّ (١) الوجهين مذكّر - يسمع الناس تكبير الامام صلى إن شاءوا، ثم إلى جنب الامام، وإن شاء صلى كما يصلي إمامه.

فأما الخائف والمريض فلقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ولقوله تعالى: (وقوموا لله خائفين) فأوجب الله تعالى القيام إلا عن أسقطه عنه بالنس؛ وهذا في الخائف والمريض اجماع، مع أنه عليه السلام قد صلى الفريضة قاعداً المرض كان به ولو أنه برجله (٢).

وأما (٣) من صلى خلف إمام يصلي قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه. فقال مالك ومن قبله: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الاصحاح، إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة والشافعي. وقال أبو حنيفة والشافعي يؤم المريض قاعداً الاصحاح، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً ولا بد. قال أبو حنيفة: ولا يؤم المصلّي مضطجماً لعذر الاصحاح أصلاً.

وقال أبو سليمان وإصحاحنا: يؤم المريض قاعداً الاصحاح، ولا يصلون وراءه الا قعوداً كلهم ولا بد.

قال علي: وهذا ناخذ إلا فيمن صلى إلى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم

(١) في المصرية «كلا» وكل صحيح لما ذكرنا سابقاً (٢) الوثأ والوثأة: وهو صم يصيب الأذن ولا يبلغ العظم فريم. وفي الأصلين «لوني» بالياء وهو خطأ قال الجوهري: «والعامة» تقول ونى (٣) جل في البنية هذا بد مستعمل ولا وجه له.

تكبير الامام؛ فانه خير من أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً \*  
قال علي: فظفر ناهل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ؟

فوجدنا ما حدثناه عبدالرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا  
البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله  
ﷺ قال: «انما جعل الامام ليؤتم به» وذكر كلامه عليه السلام، وفيه <sup>(١)</sup> «وإذا  
صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون» <sup>(٢)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا  
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا المغيرة  
الحزامي <sup>(٣)</sup> عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ  
قال: «انما جعل <sup>(٤)</sup> الامام ليؤتم به، فلا تختلقوا عليه، فاذا كبر فكبروا، وإذا  
ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله من حمدفقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا  
سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون» <sup>(٥)</sup> \*

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو الريح الزهراني  
وأبو كريب هو محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير، قال أبو بكر <sup>(٦)</sup>  
واللفظ له: ثنا عبدة بن سليمان، وقال أبو الريح: ثنا حماد بن زيد، وقال  
أبو كريب: ثنا عبد الله بن نمير، وقال محمد بن عبد الله: ثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم:  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اشتكى رسول الله ﷺ،  
فدخل عليه ناس من أصحابه يمدونه، فصلى رسول الله ﷺ جالساً فصلوا  
بصلاته قياماً، فأشار إليهم <sup>(٧)</sup>: أن اجلسوا، فجلسوا، فلما انصرف قال:

(١) في البنية «ومنه» (٢) الحديث في البخاري (ج ١: ص ١٠٠) والموطأ (ص ٤٧)  
ومسلم (ج ١: ص ١٢١) (٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الراء نسية إلى «حزام» حديثه (٤) كلمة  
«جمل» محذوفة في الأصلين خطأ، وزدناها من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٢) (٥) رواه أيضاً  
ابوداود بإسناد آخر ولفظ أطول من هذا (ج ١: ص ٢٣٤ و٢٣٥) (٦) في البنية «قال علي»  
وهو خطأ. وأما هو «أبو بكر» يعني ابن أبي شيبة (٧) في الأصلين «فأشار عليهم» وهو خطأ  
في الروايتين في الاستعمال، صحناه من مسلم (ج ١: ص ١٢١) \*

أما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً

وروي أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر :  
«اشتكى رسول الله ﷺ ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، فالتفت إلينا فرآنا قياماً ، فأشار إلينا فقمنا ، فصلينا بصلاته قعوداً فلما سلم قال : إن كدتم أنتم تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا واتموا بأمتكم <sup>(١)</sup> ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً <sup>(٢)</sup> »

ورواه أيضاً قيس بن أبي حازم وهم بن منبه وأبو علقمة وأبو يونس  
كلهم عن أبي هريرة

ورويناه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وعن عبد الله  
ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وعائشة . ومن طريق الأسود عنها . نصار  
نقل تواتر فوجب للعلم . فلم يحز <sup>(٣)</sup> لاحد خلاف ذلك .

ف نظرنا فيما اعترض به المالكيون في منعهم من صلاة الجالس لمرض  
أو غير ذلك ، فلم نجد لهم شيئاً أصلاً ، إلا أن قائلهم قال : هذا خصوص  
للنبي ﷺ ، واحتجوا في ذلك بما رويناه من طريق جابر الجعفي عن الشعبي ،  
ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن أخيه عن مجاهد عن الشعبي أن  
رسول الله ﷺ قال : « لا يؤتم أحدكم بعدي جالساً » .

قال علي : وهذا لا شيء . أما قولهم : إن هذا خصوص لرسول الله ﷺ  
فباطل ، لأن نص الحديث يكذب هذا القول ، لأنه عليه السلام قال فيه :  
« إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً »

(١) كذا في الأصلين وفي صحيح مسلم بالجمع وهو صواب (٢) رواه مسلم (ج ١ ص ١٢١)  
عن تقيف ومحمد بن ربح عن الليث (٣) في البنية « ولم يحز »

فصح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا إشكال. وقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) تكذيب<sup>(١)</sup> لكل من ادعى الخصوص في شيء من سنته وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو أجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فيلطل، لانه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول<sup>(٢)</sup> «رجعة على رضى الله عنه، ومجالد وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ومن العجب<sup>(٤)</sup> أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير<sup>(٥)</sup> لها، ولا يجنون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما نعلم<sup>(٦)</sup> لاهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود: ثم لا يبالون هنا بتغليب أقتن<sup>(٧)</sup> رواية لاهل<sup>(٨)</sup> الكوفة وأخبتها على أصح رواية لاهل المدينة، كالزهري عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسلم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ وما بعد هذا عجيب !! وأعجب<sup>(٩)</sup> من ذلك أنهم يقولون إن أفعاله عليه السلام كأوامره، ثم لم يبالوا هنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاته صلواتها عليه السلام بالناس

(١) في البينة «فكذب» وهو لا معنى له (٢) في البينة «جابر الجعفي الله ان الشهود بالقول» الخ وهو خلط من الناسخ (٣) حديث الشعبي رواه الدارقطني (ص ١٥٣) ثم قال: «لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك، والحديث لا تقوم به حجة» (٤) في البينة «ومن المجاب» (٥) من الترائب أن ناسخ البينة أهل الظاهر في «نظير» ووضع تحتها نقطة دلالة على تأكيد أنها طاء مهملة، ولم أر - فبدأت - مثل هذا التصحيف المؤكد (٦) في البينة «فأبلم» (٧) في البينة «تغليب أقتن» بدون نقط (٨) في المصرية «أهل» (٩) كلمة «واعجب» - سأطعن في البينة •

قاعداً، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى.

فان قالوا ان صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟\*

قلنا: انما يكون ناقص الفضل اذا لم يقدر على القيام أو قدر عليه ففصح له في القعود، وأما اذا افترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حيث ذكره ثم ملق هذا بما يمنع أن يؤم الاقتصار فضلاً من هو أتم فضلاً في صلاته منه؟ وقد علمنا أن لا صلاة<sup>(١)</sup> لاحد أفضل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتم بأبي بكر وبعد الرحمن بن عوف وهما أتم صلاة منه بلا شك، وقد يؤم عندهم المسافر - وصلا تركتان ١ - هذا<sup>(٢)</sup> المقيم - وفرضه أربع، فكم أجزتم ذلك ومنتم هذا؟ لولا التحكم بلا ريهان فسقط هذا القول، والله تعالى الخد.

ثم رجعنا الى قول الشافعي وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جلوساً خلف الامام الجالس لعذر أو مرض منسوخ، فسألناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن قحطنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن عبد الله بن يونس ثنا زائدة ثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها<sup>(٣)</sup> عن مرض رسول الله ﷺ؟ فذكرت الخبر: وفيه: عهد رسول الله ﷺ الى أبي بكر بالصلاة ثم أن أبابكر<sup>(٤)</sup> صلى بالناس تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وجدهم من نفسه خفة فخرج من رجله، أحدهما العباس،

(١) في المصرية «لا صلاة» بخلاف «أن» (٢) كلمة «هذا» سقطت من المصرية

(٣) في البصرة «فألتها» وفي صحيح مسلم «فقلت لها» الا بعدني عن مرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم، والحدِيث في مطول (ج: ١ ص: ١٢٢ و ١٢٣) (٤) في البصرة «مرمى على الله

تعالى عليه وسلم وأن أبابكر» الخ وهو خطأ \*

لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رأه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا يتأخر، وقال لها: أجلساني إلى جنبه، فأجلسناه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم صلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون<sup>(١)</sup> بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد<sup>(٢)</sup>، فذكر عبد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم ينكر منه شيئا \*

وبه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: لما نقل رسول الله ﷺ قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، فذكرت الحديث - وفيه: فلما دخل أبو بكر<sup>(٣)</sup> في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى<sup>(٤)</sup> بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب<sup>(٥)</sup> يتأخر فأومأ إليه رسول الله ﷺ: تأم<sup>(٦)</sup> مكانك لحاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر \*

وبه إلى مسلم: حدثنا نجاب بن الحارث التميمي أن ابن مسهر - هو على - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه: كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير<sup>(٧)</sup> قل على: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لائها<sup>(٨)</sup> ولا دليلا على ما دعوه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصمعه فهو داخل خلف الإمام المصلى قاعدا لعنر،

(١) كلمة «يصلون» زيادة من مسلم (٢) في البيهقي سقط من لفظ الحديث ما أضافه المعنى (٣) لفظ «أبو بكر» ليس في صحيح مسلم (٤) في الأصلين «يتهادى» وصحاحه من مسلم (ج: ١ ص: ١٢٣ و ١٢٤) (٥) في الأصلين «ذهب» وصحاحه من مسلم (٦) في الأصلين «ثم» (٧) في مسلم (ج: ١ ص: ١٢٤) (٨) في البيهقي «ثم نجد فيه نصا» \*



إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن<sup>(١)</sup> الناس صلوا خلفه عليه السلام قياماً حاشاً،  
أبا بكر المسموع الناس<sup>(٢)</sup> تكبيرة فقط. فلم تجز مخالفة يقين أمره عليه السلام  
بالتنقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوساً — لظن كاذب لا يصح أبداً، بل  
لا يحل البتة أن يظن بالصحابة رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام،»

فكيف وفي نص لفظ الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا القعوداً  
وذلك لأن فيه: إن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر، وبالضرورة تدعى  
أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم لما اقتدى بصلاته إلا الصف الأول فقط،  
وأما سائر الصفوف فلا، لأنهم كانوا لا يرونه، لأن الصف الأول  
يحجبهم عنه، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوعة، لامتازة  
ولامتقطعة. فأذني نص الخبر ولفظه أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر،  
فهذا خبر عن جميعهم، فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم، فيصح لهم  
الاعتداء بصلاته، ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم، ولا يجوز تخصيص  
لفظ الخبر ولا حمل على المجاز إلا بالنص جلي<sup>(٣)</sup>.

ثم لو كان في الحديث نصاً<sup>(٤)</sup>: أنهم صلوا قياماً سو هذا لا يوجد أبداً -  
لما كان فيه<sup>(٥)</sup> دليل على النسخ البتة، بل كان<sup>(٦)</sup> يكون حيثن لإباحة فقط،  
وبيان أن ذلك الأمر المتقدم ندب ولا مزيد كما قلنا في المذكرة إنه جائز له أن

(١) في البيهقي «فأن» وهو خطأ (٢) في البيهقي «المسموع للناس» (٣) في هذا الكلام  
مقاطعة وتكافؤ بيان. ثم ماذا يقول ابن حزم في كل الصلوات التي أمر رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وسلم فيها الناس وكان قائماً وكانوا قياماً أيزعم أنه لم يكن يقتدى به إلا الصف الأول فقط  
(٤) في البيهقي «ثم لو كان الحديث نصاً» (٥) في البيهقي «لما كان في ذلك» (٦) في المصرية  
«بل لو كان» وزائدة «لو» خطأ

يصل قاعداً أو قائماً، وفي الصف إن شاءوا إلى جنب الإمام<sup>(١)</sup> .  
فبطل ما تعلقوا به جملة، وظهر تناقض أبي حنيفة في إجازته أن يصل

(١) ذهب كثير من علماء الحديث إلى أن صلاة المأموم قاعداً منسوخة منهم البخاري في صحيحه (ج ١: ص ١٠٠) قال بعد حديث أنس: «قال أبو عبد الله قال الحميدي: قوله: إذا صلى جالساً فصلوا جالساً هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم» وادعى ابن حبان الإجماع على صلاة المأموم جالساً أتباعاً لإمامه، فقال فيما نقله أبو يلى في نصب الراية (ج ١: ص ٢٤٨) «وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً، وأما في به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وتيس بن قهدة ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا باسناد متصل ولا منقطع: فكان إجماعاً، والإجماع عندنا إجماع الصحابة، وقد اتفق به من التابعين جابر بن زيد، ولم يرو عن غيرهم من التابعين خلافه، باسناد صحيح ولا واه، فكان إجماعاً من التابعين أيضاً، وأول من أبطل ذلك في الأمة النخعي بن مقسم، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عنه حماد أبو حنيفة ثم عنه أصحابه، وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال عليه السلام: لا يؤمن أحدكم حتى يجالسنا. وهذا واضح أسنده لكان مراسلاً، والمرسل عندنا وما لم يروسيان، لأننا نقلنا رسالاً تابعين وأن كان ثقة للزمنا قبول مثله من اتباع التابعين، وإذا قبلنا نقلنا قولهم من اتباع التابعين هو يؤدي ذلك إلى أن يقبل من كل أحد إذا قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي هذا نقض الشريعة. والمعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الجعفي ويكذبه ثم لم يأسطره الأمر جعل يحتج بحديثه «ثم كلام ابن حبان ودعوى النسخ يرد هاسياً في أحاديث الأمر بالقعود والفاظها، فإن تأكيد الأمر بالقعود بأعلى الفاظ التأكيد مع الانكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم — يعمد معهما النسخ إلا أن ورد نص صريح يدل على إغنائهم عن الأمر السابق وإن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت، وههنا أن يوجد هذا النص، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة ولا يدل على شيء مما أرادوا. ثم أن في الأحاديث التصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به، ولا يزال الإمام أمام المأموم ملزماً بالقيام به في كل أفعال صلته، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه لأنه حجة للمصلين، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة. ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجفوس — إذا صلى جالساً — من طاعة الأمة الواجبة أبداً — إذ هي من طاعة الله. فقد روى الطيالسي (ص ٣٣٩ رقم ٢٥٧٧)

الريض <sup>(١)</sup> قاعدا بالاصحاء قياماً — ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا  
الاصحاء، ولا فرق في ذلك أصلاً •

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روى: أن أبا بكر هو كان  
لإمام، وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب  
أنا علي بن حجر ثنا إسماعيل ثنا حميد عن أنس قال: آخر صلاة صلاة رسول الله  
ﷺ مع القوم صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر •  
وبلال أحمد بن شعيب: أنا محمد بن المنفي حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة  
يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أن أبا بكر صلى  
بالناس ورسول الله ﷺ في الصف •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
عبد السلام الخثعمي ثنا محمد بن بشار <sup>(٢)</sup> ثنا بلال بن الحبحر <sup>(٣)</sup> ثنا شعبة عن موسى بن  
أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة أن أبا بكر صلى  
بالناس ورسول الله ﷺ خلفه •

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا، لاهتمام أصلاً بأن متغيرتان بلا شك لحداهما:  
التي رواها الأسود عن عائشة، وعبيد الله عنها وعن ابن عباس، صفتها: أنه  
عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر رضي الله عنه عن يمينه

والطحاوي من طريقه (ج ١: ص ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال: «سمعت أبا علقمة  
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد  
عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، فإن صلى قاعداً فصلوا  
قومداً» الحديث وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم وقد أخرج الشيخان أوله. وهذا أقوى  
في رد دعوى النسخ، والحمد لله على توفيقه <sup>(١)</sup> كلمة «الريض» سقطت من البيهقي  
<sup>(٢)</sup> في البيهقي «ثنا أحمد بن عون الله ثنا محمد بن بشار» وحذف من بينهما. وهو  
خطاً ظاهر <sup>(٣)</sup> يدل بالبلاء والذال الهمة المفتوحين. والحبر بضم الميم وقع الحاء الهمة  
وضع الباء الواحدة المشددة. وإسناد هذا الحديث صحيح •

عليه السلام، في موقف المأموم، يسمع الناس تكبير النبي ﷺ. والصلاة  
الثانية: التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة، وحيد عن أنس صفتها: أنه  
عليه السلام كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس فأرتفع الاشكال جملة: (١) \*  
وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض، بل في كل يوم  
خمس صلوات، ومرضه عليه السلام كان منقضي عشر يوماً مرت فيها ستون  
صلاة أو نحو ذلك. \*

وقد اعترض قوم في هذا الخبر برواية ساقطة واهية، انفرد بها اسرائيل -  
وهو ضعيف عن أبي اسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال فيها:  
«أن رسول الله ﷺ استم من حيث انتهى ابو بكر من القراءة» قال: واتم  
لا تقولون بهذا. \*

قال علي: والجواب (٢) وبالله تعالى التوفيق: أن هذه الرواية المطرحة  
لا يعارض بها ما رواه مثل ابراهيم عن الاسود عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله  
عن ابن عباس (٣) \*

وأيضاً: فلو صح هذا الفعل لقلنا به ولحملناه على أنه عليه السلام قرأ  
أم القرآن التي لا بد منها والتي لا صلاة لمن لم يقرأ بها، وإن لم يذكر أنه قرأها: (١)  
كما لا بد من الطهارة وإن لم تذكر في الحديث ومن القبلة ومن التكبير وإن لم

(١) قال ابن جبان في صحيحه - فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ٤٤٧ و ٤٤٨): « أقول وبالله التوفيق: أن هذه الاخبار كلها صحيحة ليس فيها تناقض  
فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد في أحدهما  
كان اماماً وفي الأخرى كان مأموماً. والليل على ذلك أن في خبر عبيد الله بن عبد الله  
عن عائشة أنه عليه السلام خرج بين رجلين: العباس وعلي وفي خبر مسروق عنها أنه  
عليه السلام خرج بين بريرة وثوبان » وهذا واضح ودقيق (٢) في البيهقي « فالجواب »  
(٣) في المصرية « وعبيد الله بن عبد الله بن عباس » وهو خطأ (٤) قوله « وإن لم يذكر » الخ  
محذوف من البيهقي \*

يذكر في الحديث ، ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السورة من حيث وقف أبو بكر ، وهذا حسن جدا مباح جوده  
وأىضا : فان عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها كانت عملة الظهر ، وهى سر ، فبطل ما رواه اسرائيل <sup>(١)</sup> .

وأىضا : فلو بطل هذا الخبر من صلواته عليه السلام في مرضه الذى مات فيه ، فلو بطل أمره عليه السلام المصلين خلفه في مرضه <sup>(٢)</sup> ، إذ سقط من فرس فوثنت <sup>(٣)</sup> رجله الطاهرة بالقعود ، وبالصلاة خلف الامام الجالس جلوسا ، الذى رويناه من طريق أنس وأبي هريرة وجابر وعائشة وابن عمر

(١) حديث اسرائيل رواه الدارقطني (ص ١٥٣) من طريق يحيى بن آدم عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن عبد الله بن الارقم بن شرحبيل — كذا في الدارقطني وهو خطأ صوابه : الارقم بن شرحبيل — عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب . وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ من المكنان التى اتى أبو بكر من السورة » وفي استاده قيس بن الربيع وهو ضعيف . ورواه الزار من هذا الطريق وقال « لا نعلم هذا الكلام يروى الا من هذا الوجه بهذا الاستناد » نقله عنه ازليمى (ج ١ : ص ٢٤٩) ونقحه بان ابن ماجه رواه باسناد آخر . وهو فى ابن ماجه (ج ١ : ص ١٩٣) عن علي بن محمد عن وكيع عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الارقم ابن شرحبيل عن ابن عباس مطولا وفى آخره « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر . قال وكيع : وكذا السنة » . ونقل شارحه عن البخارى انه قال « لا نذكر لابي اسحق سجا من أرقم بن شرحبيل » وقد ضعف المؤلف هذا الاستناد باسرائيل بن يونس بن أبي اسحق . وأخطأ فى ذلك جدا فان اسرائيل ثقة روى له الشيخان . وهو أوثق من روى عن جده أبي اسحق . قال ابن مهدي « اسرائيل فى أبي اسحق أثبت من شعبة والثوري » . ولذلك قال ابن حجر فى التهذيب . « وأطلق ابن حزم ضعف اسرائيل ورد به حديثا من حديثه فاصنع شيئا » . وأما أرقم فهو ثقة معروف من أشراف الناس وحديثه صحيح . وتعليل البخارى ليس مما يتبع عليه لانه يشترط شرطا مرفوعا خالفه فيه عامة العلماء بالحديث . (٢) فى اليمنية « فى مرضه » بدل « فى مرضه » وهو سخط (٣) فى الاصلين « فوثبت » وهو خطأ

بأقوال المعارض له، ولا معترض فيه للاحد<sup>(١)</sup>، والله تعالى الحمد.

قال علي: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف رضى الله عنهم. كبار ونامن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال: الامام أمين، فان صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً. ومن طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير قال: ان جابر بن عبد الله كان يجمع فصلي<sup>(٢)</sup> بأصحابه قاعداً وأصحابه قعوداً<sup>(٣)</sup>. وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه: أن أسيد بن الحضير اشتكى فكان يؤم قومه جالساً.

قال ابن عيينة: أخبرني اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أخبرني قيس بن قهد<sup>(٤)</sup> الأنصاري: أن امامهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ فكان يؤمنا جالساً ونحن جلوس<sup>(٥)</sup>.

قال علي: فهو لأبو هريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة، وعلى عهد رسول الله ﷺ وفي غير مسجده، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلاً، كلهم يرى إمامة الجالس للأصحاح، ولم يرو عن أحد منهم خلاف لأبي هريرة وغيره في أن يصلي الأصحاب وراءه جلوساً.

(١) في اليمنية بخلف « فيه لاحد » (٢) في اليمنية « كان وجماً يصلي » (٣) قال ابن حجر في الفتح (ج ٢: ص ١٢٠) « روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر أنه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً. وعن أبي هريرة أنه أتى بذلك. وإسناده صحيح أيضاً » (٤) قهد بالفتح. وفي اليمنية بدون قطع. وفي المصرية بالفاء وهو خطأ (٥) أثر ابن قهد وراه عبد الرزاق كما ذكر ابن حجر في الفتح والشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣: ص ٢١١) ونقل عن المراقاة قال « إسناده صحيح » وقال ابن حجر أيضاً (ج ٢: ص ١١٩) « وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والاسانيدي عنهم بذلك صحيحاً. أخرجهما عبد الرزاق وإسماعيل بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم »

ورويانا عن عطلة أنه <sup>(١)</sup> أمر الاصحاء بالصلاة خلف القاعد \*

وعن عبدالرزاق : ما رأيت الناس إلا على أن الامام اذا صلى قاعدا صلى من خلفه قعوداً قال ، هو السنتعن غير واحد <sup>(٢)</sup> \*

ورويانا عن عباس بن عبد العظيم العنبري قال : سمعت عفان بن مسلم قال أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح ، فقال إنا أحيينا اليوم سنة من سنن رسول الله ﷺ ، قلنا ما هي يا أبا اسماعيل ؟ قال : كان إمامنا مريضاً ، فصل بنا جالسا ، فصلينا خلفه جلوساً \*

وبامامة الجالس للاصحاء يقول أبو حنيفة أبو يوسف والأوزاعي والثاقفي وأبو ثور وأحمد بن حنبل <sup>(٣)</sup> وإسحاق بن راهويي وداود <sup>(٤)</sup> وجمهور أصحاب الحديث . وما نعلم أحدا من التابعين منع من جواز صلاة المريض قاعدا بالاصحاء الا شيئا <sup>(٥)</sup> روي عن المغيرة بن مقسم أنه قال : أكره ذلك وليس هذا منعاً من جوازها <sup>(٦)</sup> \*

قال علي : وقال زفر بن الهذيل : يصلي المريض الذي لا يقدر على القيام ولا على القعود بالاصحاء مضطجعا ، إلا أنه رأى أن يصلوا وراسقيا . قال علي : وهذا خطأ ، بل لا يصلون وراسقيا إلا مضطجعين مومنين ، لقول رسول الله ﷺ : « إنما جعل الامام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه . » وهذا عموم مانع للاختلاف على الامام جملة ، وليس في قوله عليه السلام : « اذا كبر فكبروا » واذا رفع فارفعوا ، واذا ركع فاركعوا ، واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا

(١) في اليمينه بحذف « أنه » (٢) في اليمينه « عن واحد » بحذف « غير » وهو خطأ (٣) في اليمينه « وأحمد » بحذف « ابن حنبل » (٤) لم يذكر « داود » في اليمينه (٥) في اليمينه « الا شيئا » (٦) مقسم — بكسر الميم واسكان اللام وقع السين المهملة . والمغيرة ليس من التابعين — كما يفهم من كلام ابن حزم — ولكنه من أتباع مات بعد سنة ١٣٣ (٧) سبق أن قلنا من كلام ابن حبان ان المنيرة أول من منع من الجلوس خلف الامام االس .

رينا ولك الحمد، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا -: «بما منع من أن يأتوا به في غير هذا الوجه فوجب الاتملم به في كل حال، إلا حالا خصها نص أو إجماع فقط».

وأما المريض خلف الصحيح، فإن الصحيح يصلى قائما، والمريض يأتى به <sup>(١)</sup> جالسا أو مضطجعا، لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاها مع الناس في <sup>(٢)</sup> جماعة صلى قاعدا خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الأمام. ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وبالله تعالى التوفيق».

٣٠٠ — مسألة. ولا يحل لأحد أن يصلى الفرض راكبا ولا ماشيا إلا في حال الخوف فقط، وسواء خاف طالبا له بحق أو يغير حق، أو خاف نارا أو سيلاً أو حيوانا عاديا أو مطرا أو فوت رقة أو تأخرا عن بلوغ محله أو غير ذلك».

لقول الله تعالى: (فان خفتم فرجالا أو ركباناً فإذا اطأتمتم فأقيموا الصلاة). فلو فسح تعالى في الصلاة راكبا أو راجلا ماشيا إلا لمن خاف، ولم يخص عز وجل خوفاً من خوف، فلا يجوز تخصيصه أصلا.

والعجب أن الملوك ممنعوا من الصلاة كذلك إلا لمن خاف طالبا، <sup>(٣)</sup> وهم يقولون في قطاع الطريق المفسدين في الأرض: أن مباحلهم أكل الميتة والمحرمات في حال تماديهم على قلع الطريق وقتل المسلمين فيها لا لخصوا <sup>(٤)</sup> ما علم الله تعالى بلادليل، وأتوا إلى قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير

(١) في الميتة «والمريض يصلى يائمه» وزيادة «يصلى» لاداعي لها  
(٢) في الميتة بمخف «في» (٣) في الميتة «الامن خف ظالما» (٤) في الميتة «وقتل المسلمين فليأثموا» وهو خطأ ليس له معنى



متجانف لاثم) والى قوله تعالى: (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه).  
 فقالوا: نعم، ومن اضطر متجانفا لاثم وباغيا وعاديا. وهذا عظيم جدا.  
 وأما أبو حنيفة فإنه أجاز القصر للمسافر في معصية بخيلته أن يكون  
 هذا مثله، إذ هو من أصحاب القيلس وأمانحن فما اتبعنا إلا النص فقط <sup>(١)</sup>  
 وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ - مسألة. وما عمله المرفق صلاته عما أبيع لمن النفع عنو غير ذلك  
 فهو جائز، ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك المحاربة للظلم، وإطفاء النار العادية  
 وإنقاذ المسلم، وفتح الباب، قل ذلك العمل أم كثر <sup>(٢)</sup>  
 وكل ما تمعده المرء عمله في صلاته ما لم يبيع له عمله فيها بطلت صلاته بذلك  
 قل ذلك العمل أم كثر <sup>(٣)</sup>. وكل ما فعله المرء ناسيا في صلاته ما لم <sup>(٤)</sup> يبيع لمفعله  
 فصلاته تامة. وليس عليه الاسجود السهو فقط، قل ذلك العمل أم كثر <sup>(٥)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد أن يصلي وهو قاتل، لكن يدعو للصلاة  
 وإن خرج وقتها، وإن ذهب صلاتان أو أكثر فاذا ذهب <sup>(٦)</sup> القتال قضوا ما  
 ورأى أن الكلام ناسيا يبطل الصلاة، كما يبطلها العمد، <sup>(٧)</sup> ورأى  
 السلام من الصلاة <sup>(٨)</sup> عمدا يبطلها قبل وقت وجوبه، فإن كان بالنسيان <sup>(٩)</sup>  
 لم تبطل به الصلاة. قال: <sup>(١٠)</sup> فلو أراد مريد أن يمر بين يدي المصلي فقل للمصلي  
 سبحان الله وأشار يده ليرده كرهت ذلك، ولا تبطل صلاته بذلك. فلو قال  
 له قاتل فلا ما قاتل له المصلي: سبحان الله بطلت صلاته. فلو عطس المصلي

(١) في اليمينية «وأمانحن فانما اتبعنا التصوص فقط» (٢) في المصرية «أو كثر» (٣) في  
 المصرية «قل العمل أو كثر» (٤) في اليمينية «ما لم» وهو خطأ (٥) في المصرية «أو كثر»  
 (٦) في اليمينية «فإن ذهب» (٧) في المصرية «كما يبطلها بالمد» وزيادة الباء خطأ (٨)  
 قوله «من الصلاة» محذوف في اليمينية (٩) في اليمينية «بنسيان» (١٠) في اليمينية «قلوا»  
 وما هنا أحسن \*

يقال: الحمد لله، وحرك بذلك لسانه بطلت صلاته. ومن دعا الإنسان أو عليه  
فسيما بطلت صلاته \*

ورأى الحديث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة<sup>(١)</sup> ولكن  
تبطل به الطهارة فقط \*

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاما بلسانه فابتلعه عامداً أن صلاته تامة،  
وحد بعض أصحابه ذلك بمقدار الحصة \*

قال: وإن بدأ الصلاة راكباً ثم أمن قزلاً نبي، فإن بدأها نازلاً ثم خاف  
فركب بطلت صلاته \*

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا يبطل به الصلاة \*

ورأى النفخ في الصلاة يبطل الصلاة \*

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان \*

ورأى مالك الكلام والسلام والعمل: كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد،  
بعض ذلك يحذفه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل، وبمضه  
بالقليل والكثير \*

ورأى أيضاً الكلام والعمل والسلام بالنسيان لا يبطل شيء منه الصلاة،  
فإن كثرت بالنسيان بطلت به الصلاة واختلف عنه في النفخ<sup>(٢)</sup>، هل يبطل به  
الصلاة أم لا؟ \*

ورأى أن المصل إذا بلغ في صلاته مائة أسنانه الحبوت نحو مائة فصلاته  
تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته \*

ولم ير النسيح للعارض معرض يبطل الصلاة<sup>(٣)</sup>، وكما قول المصل إذا عطس:  
والحمد لله لم يبطل صلاته بذلك \*

(١) كلمة «الصلاة» عذوبة من المرية (٢) في اليمنية «فاختلفت عنه بالنفخ» وهو  
خطأ (٣) في اليمنية «ولم أرى النسيح للعارض يكون يبطل الصلاة» وهذا خطأ وخطب  
من الناسخ \*

وكره قتل البرغوث والقمل في الصلاة، ولم يرها تبطل وإن تعدد ذلك <sup>(١)</sup> وأجاز للصلي رمي المصغور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك. وأمر المحارب أن يصلي إيماء، فإن ابتدأ الصلاة راكبا خوفاً ثم أمن قزلاً أو ابتدأها نازلاً <sup>(٢)</sup> ثم خاف فركب -: ينبغي في كل ذلك نحو صلاته تامة. وقال الشافعي: إن اضطر المحارب إلى القتال، فله أن يضرب الضربة ويعطن الطعنة، فإن تابع الضرب والطعن بطلت صلاته. فإن صلى مبتدئاً للصلاة وهو راكب ثم أمن قزلاً بنى على صلاته، إلا أن يحول وجهه عن القبلة فتبطل صلاته. فإن بدأ الصلاة نازلاً ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته وابتدأها.

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجري يجري الريق فابتلع ولم يملك غير ذلك فصلاته تامة، فإن مضغه بطلت صلاته ولم ير التسييح ولا التصفيق نقصان الصلاة. ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحاً، وكل عمل خفيف جاء بمثله أثر لم يقطعها. ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة.

قال على: وهذه كلها أقوال <sup>(٣)</sup> متناقضة متخالفة بلا برهان. وأعجب ذلك <sup>(٤)</sup> الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل. ثم ما هو القليل وما هو الكثير؟ لو قد علمنا أنه لا قليل إلا وهو كثير بالاضافة إلى ما هو أقل منه، ولا كثير إلا وهو قليل بالاضافة إلى ما هو أكثر منه. وكل ذلك رأى فاسد بلا برهان، لأن قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأى يصح له. فمن الأشياء المباحة في الصلاة الانتفات لمن أحس بشيء.

(١) في البنية «ولم يرها تبطل بذلك» (٢) في البنية «وأما المحارب أن يصلي إيماء كان ابتداء الصلاة راكبا لخوف ثم أمن قزلاً أراها نازلاً» وهو كلام لا معنى له (٣) في البنية «كل هذه أقوال» (٤) في المصروفة «وأعجب من ذلك» وهو خطأ.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر بن الخطاب ليصلح بينهما، وحانت الصلاة فجاء<sup>(١)</sup> المؤذن إلى أبي بكر وقال: أتصل بالناس فأقيم؟ قال: نعم، فصلي أبو بكر فجاء رسول الله<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة<sup>(٣)</sup>، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن أمكت مكانك فرجع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله<sup>(٥)</sup> من ذلك<sup>(٦)</sup>، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف<sup>(٧)</sup> وتقدم رسول الله<sup>(٨)</sup> صلى الله عليه وسلم فصلي، فلما انصرف قال: يا أبا بكر، مامنعك أن تثبت إذا أمرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله<sup>(٩)</sup> صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله<sup>(١٠)</sup> صلى الله عليه وسلم: ما رأيكم أكثرتم من التصفيق؟<sup>(١١)</sup> من ناله شيء في صلاته فليسبح، فانه إذا سبح التفت إليه \*

وبه إلى أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أن أحمد بن زيد عن أبي حازم<sup>(١٢)</sup> ابن دينار عن سهل بن سعد - فقد ذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا نالكم شيء في الصلاة<sup>(١٣)</sup> فليسبح الرجال

(١) في الأصلين «وجاءت» ومحقاه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦) في الأصلين «وجاء» (٢) في البيعة «التي» (٤) من قوله «فصفق الناس» إلى هنا حذف من البيعة (٥) هذا يذهب إلى أبي داود (٦) في البيعة «حتى استوى الصف» وهو خطأ (٧) في المعربة «أكثرتم التصفيق» بحذف «من» وفي البيعة بحذف «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفيها أيضا «مالي أراكم» وكل ذلك خطأ. والتصفيق هو التصفيق (٨) في البيعة «عن أبي حازم» وهو خطأ (٩) في الأصلين «شيء من الصلاة» ومحقاه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٥ و ٣٥٦) وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم والنسائي وروى ابن ماجه عنه «التصفيق للرجال والتصفيق للنساء» (ج ١: ص ١٦٦) وهو في النسائي (ج ١: ص ١٢٧ و ١٢٨) \*

وليصفح النساء \*.

ففي هذا الحديث إباحة التيسيع على كل حال ، وإباحة حمد الله تعالى على كل حال ، ويطلق قول من منع من ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أبا بكر و رابع يحمدا الله تعالى رافعاً يديه على فامن به عليه ، فلم تبطل بذلك صلاته \*.

وفيه أن التصفيق نهى عنه الرجال ، وأمر به النساء فيما نابهن في الصلاة ، فإن صفق الرجل في صلاته لما بالنهي بطلت صلاته ، لأنه فعل في صلاته مانه عن ، فلم يصل كما أمر ، وإن سبحت المرأة فلم تنه عن التيسيع ، بل هو ذكر لله تعالى حسن ، وإن صفحت لحسن ، فإن كان ذلك عبثاً ولغير نائب فهو عمل في الصلاة نهياً عنه ، ومن فعل في صلاته ما لم يبيح له فلم يصل كما أمر \*.

وفيه إباحة الالتفات للنائب ينوب في الصلاة ، فن التفت عبثاً لغير نائب بطلت صلاته ، لأنه فعل ما لم يبيح له \*.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن عويص عن الزهري قال : سمعت أبا الأحوص يحدثنا في مجلس سعيد بن المسيب بنو ابن المسيب جالس : أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف عنه <sup>(١)</sup> \*.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زائدة <sup>(٢)</sup> عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في

(١) هذا الحديث رواه أيضاً الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٣٦) من طريق الباقين

عن يونس ومحمد بن وهيب (٢) في البنية «زائد» وهو خطأ \*

الصلاة؟ فقال: اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة<sup>(١)</sup>، قال علي: من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد تركه ولم يرض عمله، وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك، وقد أيقنا<sup>(٢)</sup> أن الالتفات الذي نهى الله تعالى عنه وسخطه هو<sup>(٣)</sup> غير الالتفات الذي أمر به، وعلينا أن من اختلس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها، وإذا لم يتمها فلم يصل\*  
و روينا عن وكيع عن المعلى بن عرقان<sup>(٤)</sup> عن أبي وائل عن ابن مسعود: لا يقطع الصلاة الالتفات\*  
وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود: لا يزال الله تعالى مقبلاً على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يتحدث يعني في الصلاة

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر: يدعي قوم يوم القيامة المنقوصين، الذي ينة صا حدم صلاته ووضوءه والتفاتة\*  
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: أربع من لم تكن في صلاته تمت صلاته، فذكر منها: الالتفات، والإشارة باليد وبالرأس للحاجة، والاستماع إلى ما يأتيه وهو في صلاته لحاجة في دينه أو دنياه. فكل هذا مباح في الصلاة\*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) الحديثان في النسائي (ج ١: ص ١٧٧) وحديث أبي ذر نسبة ابن تيمية في المتن إلى أحمد وإبي داود، وحديث عائشة نسبة أيضاً إليها وإلى البخاري، انظر الشوكاني (ج ٢: ص ٣٧٨) (٢) في البنية «وقد اتفقنا» وما هنا أصبح وأحسن (٣) في المصرية «فهو» ولا موضع لفظة هنا (٤) في المصرية «الملاء» بن غزوان، وفي البنية «المعلم» بن غزوان، وكلاهما خطأ، صححناه من التاريخ الصغير للبخاري (ص ١٧٤) والبرزاني (ج ٣: ص ١٨٦) ولسان الميزان (ج ٦: ص ٦٤) والمثل هذا أسدى كوفي، وهو ابن أخي أبي وائل. قال البخاري: «روى عنه وكيع منكر الحديث»، ويقال إنه روى عن شقيق عن عبد الله أنه شهد سفيان، وهذا لأصل له، لأن عبد الله مات قبل سفيان وقبل سفيان، وقال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الذهبي: «كان من غلاة الشيعة»\*

أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو - هو ابن الحارث - عن بكير - هو ابن الأشج - عن كريب عن مولى ابن عباس - أن أم سلمة أخبرته قالت: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر <sup>(١)</sup> ثم رأيتهما يصليهما، فأرسلت إليه الجارية <sup>(٢)</sup> فقلت: قومي بحجبه فقول: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك <sup>(٣)</sup> تنهى عن هاتين الركعتين، وأراك تصليهما، فإن أشار يده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية، فأشار يده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: يا بنت <sup>(٤)</sup> أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وذكر الحديث <sup>(٥)</sup> \*

وقد ذكرنا قبل اشارته عليه السلام يده إذ صلى وهو جالس إلى المصلين وراه قياماً ينههم عن القيام. والاشارة برد السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة <sup>(٦)</sup> \*

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك <sup>(٧)</sup> أن رسول الله ﷺ كان يشير في الصلاة <sup>(٨)</sup>. وهذا عموم في كل ما ناب \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية ثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: أنه أدرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إلى، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت على

(١) في البيهقي «يعني عن الركعتين بعد العصر» وهو على النسختين تفسير من المؤلف ليس من أصل الحديث (٢) في البيهقي «فأرسلت الجارية» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج: ١ ص ٢٢٩) (٣) في مسلم «أنا سمعتك» (٤) في المصرية «يا بنت» وما هنا هو الموافق لمسلم (٥) الحديث في مسلم مطول، واختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٦) في البيهقي «والاشارة برد السلام أو اليد في الصلاة جائزة» وهو سقط وخطأ (٧) في البيهقي بمنق (ابن مالك) (٨) رواه أبو داود (ج: ١ ص ٣٥٦) من طريق عبد الرزاق وصحح الشوكاني

أثقا وأنا أصلي<sup>(١)</sup> \*.

حدثنا حماد ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن اسماعيل الترمذي ثنا الحيدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا زيد بن أسلم قال قال ابن عمر : ذهب رسول الله ﷺ الى مسجد بنى عمرو بن عوف بقباء ليصلى فيه ، فدخل عليه رجال من الانصار يسلمون عليه ؛ فسألت صبياً وكان معه : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم ؟ قال : فان يشير اليهم<sup>(٢)</sup> \*.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا قتيبة أن<sup>(٣)</sup> الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صيب قال : مررت برسول الله ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه<sup>(٤)</sup> فرداشارة \*.

اسناده (ج ٢ : ص ٣٧٧) وهو صحيح كما قال (١) اختصره المؤلف ، وهو في النسائي (ج ١ : ص ١٧٧) واسناده صحيح . ورواه أبو داود بإسناد آخر عن أبي الزبير (ج ١ : ص ٣٤٨) ونسبه الترمذي لسم والترمذي وابن ماجه أيضا (٢) الحديث رواه النسائي عن محمد بن منصور المسكن (ج ١ : ص ١٧٧) وابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسي (ج ١ : ص ١٦٥) والدارمي عن يحيى بن حسان (ص ١١٩) كاهم عن سفيان بن عيينة ، ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٨) والترمذي (ج ١ : ص ٧٧٤ و ٧٧٥) كلاهما عن طريق نافع عن ابن عمر ، إلا أن عندهما أن ابن عمر سأل بلالا بدلا من صيب ، وزعم الترمذي وتبعه الشوكاني (ج ٢ : ص ٣٧٨) أنهما قصتان مختلفتان ، ولادليل يؤيده ، بل الظاهر أنها قصة واحدة ، ففى للموتة (ج ١ : ص ١٠٠) «ابن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بقاء فسمعت به الانصار فجاءوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت لبلال أولصيح : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه وهو يصلى قال : يشير يديه» والترمذي وأبو داود آثار وياه من طريق هشام بن سعد عن نافع ، فظهر أن القصة واحدة وإنما الشك من ابن عمر ، ثم صار الرواة يذكر بعضهم صهييا وبعضهم بلالا (٣) فى المصربة «وأن» وزيادة الواو خطأ لامنى لها (٤) زيادة من أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٧ و ٣٤٨) والحديث رواه أيضا الترمذي (ج ١ : ص ٧٤) والنسائي (ج ١ : ص ١٧٧) وحسنه الترمذي



قال على: قال بعض الناس: لعل هذه الاشارة نهى لهم \*  
 قال على: هذا الكذب، اذ لو كان كذلك<sup>(١)</sup> لتهايم إثر فراغه \*  
 وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال  
 رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد<sup>(٢)</sup> على الشهادة وهو  
 قائم يصلى \*

وعن حماد بن سلة عن قتادة عن معاذة العدوية: أن عائشة أم المؤمنين  
 كانت تأمر خادمها أن تقسم المروة، فتمربها وهي فى الصلاة فتشير إليها:  
 أن يزيدى، وتأمر بالشئ للمسكين تؤى به وهي فى الصلاة \*  
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الاعمش عن خيشمة بن  
 عبد الرحمن قال: رأيت ابن عمر يشير الى أول رجل فى الصف - ورأى خلا  
 أن تقدم \*

وعن وكيع عن أبيه عن عاصم الاحول عن معاذة العدوية: أن عائشة  
 أم المؤمنين أو مأت وهي فى الصلاة الى نسوة: أن كلن \*  
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن محمد بن أبي لى عن الحكم  
 ابن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي لى قال: اتى لأعدها للرجل عندى يدا أن  
 يعدلنى فى الصلاة \*

وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: يمر بي انسان فأقول:  
 سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقبل، فأقول له يدي: أين تذهب؟  
 فيقول: الى كذا وكذا، وأنا فى المكتوبة، هل انقطعت صلاتي؟ قال: لا،  
 ولكن أكرهه، قلت: فأسيجد للسجود؟ قال: لا \*

وعن حماد بن سلة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة أم المؤمنين:

(١) فى البيئته «اذ لو كان ذلك» (٢) فى الصرية «ويشهد» \*

انها قامت الى الصلاة في درع وخمار ، فأشارت الى المملحة فتناولتها<sup>(١)</sup> ، وكان عندها نسوة فأومأت اليهن بشيء من طعام يدها ، تعني وهي تصلي \*  
وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع قال : كان يحيى الرجلان الى الرجل من اصحاب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة ، فيشهد انه على الشهادة ، فيصني لها سمعه ، فإذا فرغ يؤمى برأسه اى : نعم \*  
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال : لذا كان احكم في الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن ، بوليشراشارة ، فان ذلك رده \*  
فان ذكر ذاكر قوله عليه السلام : لا غرار في صلاة ولا تسليم<sup>(٢)</sup> ،

(١) في الأصلين « فتولتها » ولكن لم تنقطع التاء الاولى في البنية وكلاهما خطأ ، وهذا الاثر لم أجده في كتاب آخر ، وأرجح أن صوابه « فتناولتها » وأن يكون أصل رسمه « فتولتها » على قاعدة رسم المصحف في حذف الالف من مواضع كثيرة ، نحو « قاتل . يقاتلونكم . كتاب » رسمت في المصحف « قتل . يقتلونكم . كتب » وهو كثير جدا .  
(٢) رواه احمد بن حنبل في المسند ( ج ٢ : ص ٤٦١ ) عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا غرار في صلاة ولا تسليم » - ووقع في المسند « لا غرار » وهو خطأ مطبعي - ورواه ابو داود ( ج ١ : ص ٣٤٨ ) عن احمد ورواه الحاكم في المستدرک ( ج ١ : ص ٢٦٤ ) والبيهقي في السنن ( ج ٢ : ص ٢٦٠ ) عن الحاكم من طريق احمد ، قال الحاكم « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي ، وهو كما قلنا ، ويظهر أن سبب عدم اخراج الشيخين له مع صحة استناده شك بعض الرواة في روضه ، فقد رواه ابو داود ( ج ١ : ص ٣٤٩ ) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أراه روضه قل : « لا غرار في تسليم ولا صلاة » ، قال ابو داود : « ورواه ابن فضال على لفظ ابن مهدي ولم يرضه » وهذه علة غير قاطعة في صحة فالرفع زيادة مقبولة من الثقة ، ومن أوثق من عبد الرحمن بن مهدي ؛ وشك معاوية في الرفع لانيؤثر ، فالواثق مقدم على الشاك ، خصوصا اذا كان حافظا غير وام . ووقع في نسخة أبي داود « لا غرار في الصلاة ولا تسليم » وأنا

قيل: ليس هذا نية عن رد السلام في الصلاة بالإشارة، ولا يفهم هذا

أرجح جداً أن زيادة «أل» هذه خطأ من النساخ لأنها لا توجد في السند ولا في المستدرک ولا في البيهقي وقد روياه عن المسند، بل ولا في البيهقي اذ رواه عن سنن أبي داود. وقد اختلف في مناه، فقل أبو داود عن احمد قال: «بني فيها أرى أن لا تسلم ولا يسلم عليك وينفر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شك» وهذا المنى يصلح على الرواية التي فيها زيادة «أل»، ولم أجد ما يؤيدها، وعلى الرواية الأخرى اذا كانت «ولا تسليم» بفتح الميم. أما اذا كان بجرها فلا، لأنه يكون عطفا على «صلاة»، قال في اللسان: «قال أبو عبيد: الفرار في الصلاة التقصان في ركوعها وسجودها وطهورها وهو أن لا يتم ركوعها وسجودها، قال أبو عبيد: فمضى الحديث: لا غرار في صلاة: أي لا يتقص من ركوعها ولا من سجودها ولا من أركانها، كقول سلمان: الصلاة مكيال فن وفي وفي له ومن طئف فقد علمت ما قل الله في المطففين، قل: وأما الفرار في التسليم فنراه أن يقول له: السلام عليكم، فبدر عليه الآخر وعليكم ولا يقول: وعليكم السلام. هذا من التهذيب. قال ابن سيده: وأما الفرار في التسليم فنراه أن يقول: سلام عليك، أو يرد فيقول عليك: ولا يقول: وعليكم، وقيل: لا غرار في الصلاة ولا تسليم فيها، أي لا قليل من النوم في الصلاة ولا تسليم أي لا يسلم المصل ولا يسلم عليه. قال ابن الأثير: ويروى بالنصب والجبر فن جره كان معطوفاً على الصلاة ومن نصب كان معطوفاً على الفرار ويكون المنى: لا نقص ولا تسليم في صلاة، لأن الكلام في الصلاة بنير كلامها لا يجوز «أه كلام اللسان. وقال ابن التركاني في الجواهر النقي «لا يلزم من نفي الفرار عن الصلاة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك مأموراً للأخبار البسيطة للتسليم والرد بالإشارة وحتى يحتاج إلى الترجيح، بل الفرار التقصان، والفرار في الصلاة تقصان سجودها وركوعها وجميع أركانها، والفرار في التسليم أن يقول المجيب عليك ولا يقول وعليكم السلام.

قال أبو العباس عفا الله عنه: أعا أطلت قل كلامهم في مناه لأن لم أجد أحداً من الشراح وفي الكلام فيه، والراجح عندي أن المراد نفي الفرار عن الصلاة وعن التسليم، وتكون الرواية الراجعة بغير تسليم لأن الرواية الأخرى بنصبها — ان صحت يلزم منها التقديم والتأخير وأن الأصل «لا غرار ولا تسليم في صلاة» وهو مخالف لظاهر الكلام فلا ينبغي نحوه الا لضرورة أو قرينة، ثم ان الرواية الأخرى التي

من هذا اللفظ، والدعوى مردودة <sup>(١)</sup> إلا بـرهان •  
والترويح لمن آذاه الحر بقول الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فلو تروح عبثاً بطلت صلاته •

وروينا عن محمد بن المنثري عن محمد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن عبد الملك الحمراني <sup>(٢)</sup> - قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة • وعن مجاهد: أنه كان يتروح في الصلاة ويمسح العرق • ومن ذلك إمامته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن توفية <sup>(٣)</sup> صلاته حقها؛ لما ذكرنا •

وكذلك سقوط ثوب، أو حك بدن، أو قطع بثرة، أو مس ريق، أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه إصلاح شأنه ليتفرغ للصلاة •

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فأنصرف بفعله ثم صلى <sup>(٤)</sup> مابقى على فامضى ما لم يتكلم • قال على: وما لم ينحرف عن القبلة عامداً •

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن

رواهما معاوية بن هشام بالشك في رفع الحديث لفظها عن أبي داود والحاكم والبيهقي « لا غرار في تسليم ولا صلاة » فهي تؤيد أن التسليم معطوف على الصلاة وأن الترادف متفق عنه كقوله تعالى فيها، وهذا ينصر قول ابن حزم في أنه ليس فيها عن رد السلام في الصلاة بالإشارة . والحمد لله رب العالمين (١) في المصرية « مردود » وهو خطأ (٢) في المصرية « هو أبو عبد الملك » وهو خطأ . والحمراني بضم الحاء المهملة واسكان الميم وضع الزاء نسبة إلى حمران، اسم شخص (٣) في المصرية « توفيته » (٤) كذا في الإصطلاحين ويحتمل أن يكون صحيحاً بجمل « صلى » الخ فينا لمعنى « أم » ونصوير آله •

يصلح ثوباً أو يحك جلداً •

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه فقرض عليه أن يرفه ، لثلا

يصلى مسبلاً عامداً قبطل صلاته •

وحنة النخامة من حائط المسجد الذي في قبلته ، لما حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال : رأى النبي ﷺ نخامة في قبة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس ، فحتمها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحدكم قبل وجهه في الصلاة» (١) •

وقتل الحية والمقرب والغراب والحداة والكلب العقور والفار والوزغ - صفارها وكبارها - : مباح في الصلاة •

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير عن يجمع بن جوس (٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب» (٣) •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوافة عن زيد بن جبير قال : سألت رجلاً ابن عمر : ما يقتل المحرم من الدواب ؟ فقال ابن عمر : حدثني إحدى نسوة النبي عليه السلام أنه ﷺ (٤) :

(١) في البخاري (ج ١ : ص ١٠٨) (٢) جوس - بالجيم المفتوحة والواو الساكنة وآخره سين مهملة ، وفي البنية «حرس» وهو خطأ (٣) في أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) ونسبه المنذري للترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي «حديث حسن صحيح» (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) «ما يقتل الرجل من الدواب وهو عرم» (٥) في البنية «أحدى نسوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عليه السلام» وفي مسلم «أحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان» الخ

« كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديا <sup>(١)</sup> والغرام والحية، قال: وفي الصلاة أيضا »

قال على: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل، مقدسات ييقن، ولا يمكن البتة أن يغيب على ابن عمر <sup>(٢)</sup> عليهن ولا علم واحدة منهن <sup>(٣)</sup> »

فإن تأذى بوزغة أو برغوث أو قلة فواجب عليه دفعهن عن نفسه . فإن كان في دفعه <sup>(٤)</sup> قتلهن دون تكلف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك، لا تناقض ورونا عنه ﷺ الأمر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وأم شريك . ولا يجوز له التفل في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغوث أو قلة في ثوبه، إذ لا ضرورة إلى ذلك، ولا جاء النص باباحته، ولا طلب قتل من لم يؤمر بقتله فيها، لقوله ﷺ: « إن في الصلاة لشغلا » ومن خطر <sup>(٥)</sup> عليه مسكين غشى فوته فله أن ينأوله صدقة وهو يصلي . ولو غشى على نعليه أو خفيه مطرا أو أذى أو سرقه فله أن يحصنها <sup>(٦)</sup> ويربهما عن مكان الخوف، لأن رسول الله ﷺ نهى عن إضاعة المال، ولو كان يحضره أو عنده شيء يطلبه صاحبه فليشر له إليه، أو لينأوله إياه، لأنها أمانة تؤدي إلى أهلها، قال عز وجل: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) . وإنما هذا إذا غشى

(١) يضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء ويدها الف : هي الحدياء، وزعم أبو حاتم أن أهل الحجاز يخطئون فيقولون لهذا الطائر الحديا وهو خطأ ويجمعونه الحديا وهو خطأ . هكذا نقله عنه في اللسان . وفي الكلمة لفات كثيرة . انظر اللسان ومشارك الأنوار للقاضي عياض (٢) في البنية «عن ابن عمر» (٣) الزوجة التي حدثت ابن عمر بهذا هي حفصة كما صرح بذلك في رواية ابنه سالم عنه عند مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) وفي رواية أخرى فيه أيضا التصريح من ابن عمر بإعانه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فله سمع منه ثم نسب له حدث به عن حفصة (٤) في البنية «رقعة» وهو تصحيف (٥) في البنية «حضر» (٦) في البنية «محضنها» وهو تصحيف »

صياح الشيء أوفوت صاحبه . فإذا لم يخش ذلك فلا يفعل . إلا <sup>(١)</sup> حتى يتم الصلاة \*

ومن صف قديمه أوراوح بينهما فذلك جائز . لأنه كله قيام . ومن أن في صلاته ، فإن كان من شدة مرض غالب <sup>(٢)</sup> لا يقدر منه على أكثر بلا شيء عليه . لقوله تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) فإن تعدد تغير ضرورة بطلت صلاته . لأنه لم يأت النص بإباحته \*

ومن صلى وفيه دينار أو درهم أو لؤلؤة أو في كه حرير أو ذهب أو غير ذلك مما عليه حفظه - فذلك جائز له \*

ودفع المار بين يدي المصلي وسترته ومقاتلته إن أتى - : حق واجب على المصلي . فإن وافق ذلك موت المار دون تعدد من المصلي لقتله فهو هدر ، ولادية فيه ولا تهود ولا كفارة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ <sup>(٣)</sup> ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ابن هلال - يعني حميدا - قال : قال لي أبو صالح السمان : بينما أنا مع أنى سعيد الخدري يصلي <sup>(٤)</sup> يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس إذ جاء رجل <sup>(٥)</sup> شاب من بني أبي معيط أراد أن يجتاز بين يديه فدفعت في نحري ، فظفر فلم يجد مساعا إلا بين يدي أنى سعيد . فعاد فدفعت في نحري أشد من الدفعة الأولى ، فقتل قائما فقال من أنى سعيد ، ثم زاحم الناس فخرج . فدخل على مروان فشكا إليه مالتى ، ودخل أبو سعيد على مروان . فقال لمروان : مالك ولابن أخيك ؟ جاء بشكوك فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ

(١) في النسخة بخط « غائب » وهو خطأ (٢) في النسخة « شيان بن كروح » وهو خطأ غريب (٣) في النسخة « نعل » وهو تصحيف (٤) كلمة « وجل » زيادة من مسلم (ج ١ ص ١٤٣ و ١٤٤) \*

يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز<sup>(١)</sup> بين يديه فليدهق في نحره، فإن أبي طليقاً له فإمأه شيطان».

فإن ذكرنا قول مالك: بلغني أن رجلاً جاء إلى عثمان بن عفان برجل كسر أنفه، فقال نمر بين يدي في الصلاة، وقد بلغني ما سمعت في المار بين يدي المصلي، فقال له عثمان: فاصمت أشد يا ابن أخي! ضيعت<sup>(٢)</sup> الصلاة وكسرت أنفه<sup>(٣)</sup>.

قال علي: هذا بلاغ لا يصح، ولو صح لما كان إلا على المخالف، لأنه ليس فيه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أقام من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وقد رأى مقاتله وضربه أبو سعيد الخدري وغيره.

وحمل المصلي صغيراً على عنقه أو المشي<sup>(٤)</sup> به إلى حمله حاجة جائزة. حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن أبي عمر ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان سمعا عامر بن عبد الله ابن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الأنصاري قال: «رأيت رسول الله ﷺ يوم الناس وأمامة بنت أبي العاصي — وهي بنت زينب ابنة<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ — على عاتقه، فإذا ركع وضعها، وإذا رفع من السجود أعادها».

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود

(١) في الأصلين «فأراد أحد يجتاز» بخلف «أن» وصحناه من مسلم (٢) في النسخة «صمت» وهو تصحيف (٣) هذا البلاغ لم أجده في الموطأ ولا في المدة (٤) في الأصلين «أو السبي» ولم نفهم منناه فقلنا أن كلمة «الشي» أقرب. ثم لا تزال الجملة مضطربة وممتاها غير مفهوم، ولعل سوابها «أو الشيء» به أن كانت بالمصلي إلى حمله حاجة — : جائز «والله أعلم» (٥) في مسلم (ج ١ : ص ١٥٢) «وهي ابنة زينب بنت».



ثنا يحيى بن خلف ثنا عبد الأعلى ثنا محمد - يعني ابن اسحاق<sup>(١)</sup> - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة صاحب رسول الله ﷺ قال: «بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه<sup>(٢)</sup> بلال للصلاة<sup>(٣)</sup> إذ خرج علينا<sup>(٤)</sup> وأمامي بنت أبي العاص - بنت ابنه رسول الله ﷺ - على عاتقه<sup>(٥)</sup>، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه، فقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى إذا أراد رسول الله ﷺ أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده ثم قام<sup>(٦)</sup> أخذها فردها في مكانها، فإزال رسول الله ﷺ يفعل<sup>(٧)</sup> ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته».

وهذا يقول الشافعي وأبو سليمان. وهذان الحديثان يشتان كذب من خالفهما، وادعى أنه كان في ناظرة، وكل ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع وكل ما خالفه فهو الباطل، وأن ظنه المخطئ، خشوعاً.

وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله ﷺ لابن مسعود: «أن في الصلاة، ليشغلا، لأن هذا القول منه عليه السلام كان قبل بدر، ثم رجع ابن مسعود من بلاد الحبشة، ولم تزد ينسب المدينة وابتها إلا بعد بدر، بالأخبار الثابتة في ذلك. ومن ركب على ظهره صغير وهو يصل فتوقفت لك لحسن.

ومن استراب بتطويل الامام في سجوده فليرفع رأسه ليستعلم هل خفي عنه تكبير الامام اولاً؟ لانه مأمور باتباع الامام، فان رآه لم يرفع طيلة الى السجود، ولا شيء عليه لانه فعل ما امر به من مراعاة حال الامام.

(١) في النسخة «ثنا عبد الله بن محمد يعني ابن اسحق» وهو خطأ (٢) في العربية «دعا» بخذف الضمير وهو خطأ لأنه مثبت في النسخة وفي أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٥ و ٣٤٦) (٣) في الأصلين «بالصلاة» وصحناه من أبي داود (٤) في أبي داود «إليها» (٥) في أبي داود «بنت ابنته على عاتقه» (٦) في الأصلين «وقم» (٧) في أبي داود «يصنع»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب نا أبو القاسم<sup>(١)</sup>  
عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي ثنا يزيد بن هرون نا جرير  
ابن حازم ثنا محمد بن أبي يعقوب البصري عن<sup>(٢)</sup> عبد الله بن شداد عن أبيه<sup>(٣)</sup>  
قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء<sup>(٤)</sup> وهو حامل  
حسنا أو حسينا<sup>(٥)</sup> فوضعه<sup>(٦)</sup> ثم كبر للصلاة فصلى ، فسجد بين ظهراني<sup>(٧)</sup>  
صلاته سجدة أطالها ، فرفعت رأسي ، فإذا الصبي على ظهره عليه السلام وهو  
ساجد ، فرجعت إلى سجودي ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال أناس<sup>(٨)</sup>  
يا رسول الله أنك سجدت بين ظهراني<sup>(٩)</sup> صلاتك سجدة أطالها ، حتى ظننا أنه  
قد حدث امرأاته يوحي اليك ؟ فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن بولكن  
أبني أو تحلني فكرهت أن أعمله حتى يقضى حاجته ».

وتحريك من خشى المصلى نومه وإدارة من كان<sup>(١٠)</sup> على اليسار إلى اليمين  
مباح<sup>(١١)</sup> كل ذلك في الصلاة.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد  
ابن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك<sup>(١٢)</sup>  
انا الضحاك - هو ابن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس  
عن ابن عباس قال : « بث ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث ، فقلت لها : إذا قام

- (١) هي كنية عبد الرحمن ، ذكرت في البيهية فقط ، وليست مذكورة في النسائي  
(٢) في البيهية « نا » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ : ص ١٧١ و ١٧٢)  
(٣) في البيهية بخفف « عن أبيه » وهو خطأ (٤) في البيهية « صلاة المشي » وهو  
خطأ واضح (٥) في البيهية « حسينا أو حسنا » (٦) في النسائي « فقدم النبي صلى  
الله عليه وسلم فوضعه » (٧) أي في أثناها ، وفي الأصلين « ظهره » وهو خطأ  
(٨) في النسائي « فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة قال الناس »  
(٩) في الأصلين « ظهره » (١٠) في البيهية « من مكان » وهو خطأ (١١) كلمة « مباح »  
زيادة من البيهية (١٢) في البيهية « محمد بن أبي فديك » وهو هو »

رسول الله ﷺ فأيقظني، فقام رسول الله ﷺ فمعت إلى جنبه الأيسر، فاخذ يدي (١) فجعلني من شقه الأيمن، فجعلت إذا أغفيت اخذ (٢) بشحمة أذني، وذكر باقي الحديث \*

ويدعو المصلّي في صلاته في سجوده وقيامه وجلوسه بما أحب، بماليس معصية، ويسمى في دعائه من أحب، وقد دعا رسول الله ﷺ على عصية ورعل وذكر أن يودع اللولين الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسليمان هشام، يسميهم بأسمائهم، ومأني عليه السلام قط عن هذا ولا نبي هو عنه، وقال عليه السلام في السجدة: أخلصوا فيه الدعاء، أو نحو هذا، وقال: ثم ليخير أحدكم من الدعاء (٣) أعجبه إليه، وسند كرها بأسانيدها إن شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة \*

وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه إنكاره، ولا تنقطع بذلك صلاته، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق، وفاعل الحق محسن، مالم يمنع من شيء منه نص أو إجماع، وقال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) \*

ومن جملة ذلك إطفاء النار المشتعلة، وإنقاذ الصغير والمجنون والمقعّد والنائم من نار أو من حفش أو سبع أو إنسان عاد، أو من سيل (١) أو المحاربة لمن أزال المصلّي أو أراد مسلها بظلم، وشدا لآسير الكافر أو الظالم لأن يمنع من شيء من ذلك نص أو إجماع، ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ، وقال بلاء برهان \*

وروينا من طريق البخاري: حدثنا آدم ثنا شعبه ثنا الأزرق بن قيس قال

(١) في الأصلين «بيده» وهو خطأ صححه من مسلم (ج ١ : ص ٢١٢) (٢) في الأصلين «ياخذ» وما هنا هو الذي في مسلم (٣) في العربية «في الدعاء». والذي في البخاري (ج ١ : ص ١١٩) «ثم ليخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو» (٤) في البنية «أو إنسان عادي أو من سيل» وهو خطأ \*

كنا بالاهواز فقاتل الحرورية، فبينما<sup>(١)</sup> أنا على جرف<sup>(٢)</sup> نهر اذا رجل يصلى ولجام<sup>(٣)</sup> دابته في يده، لجعلت الدابة تنازعوه وجعل يقبها، قال شعبة وهو أبو برزة الاسلى، لجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف الشيخ قال اني سمعت قولكم<sup>(٤)</sup>، «وأتى غزوات مع رسول الله ﷺ ست غزوات» اوسبع غزوات<sup>(٥)</sup> وشهدت تيسيره، واتي كنت ارجع مع دابتي<sup>(٦)</sup> أحب الى من أن ادعها ترجع الى ما لهما فيشق على<sup>(٧)</sup> \*

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(٨)</sup> عن الأزرق بن قيس<sup>(٩)</sup> ان أبا برزة الاسلى خاف على دابته الاسد فمشى اليها، وهو في الصلاة \*  
وبه الى معمر عن قتادة سأله رجل قال: تدخل الشاة بيتي وأنا أصلي فأطأني رأسي فأخذ القصبة<sup>(١٠)</sup> فاضرب بها فقال قتادة: لا بأس به \*  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سليمان التيمي عن الحسن البصري في القملة يقتلها الرجل في الصلاة<sup>(١١)</sup> \*

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٦٨) و (ج ٢: ص ١٤٤ منبرية) «فينا» (٢) بضم الجيم والراء. وفي الأصلين بالخاء وهو تصحيف (٣) في البخارى «واذا لجام» (٤) في المصرية «فلما انصرف الشيخ قال اى قولكم» وهو خطأ لا معنى له، وفي اليمينية «فلما انصرف قال الشيخ اني سمعت قولكم» وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) في البخارى زيادة «او ثمان» (٦) في البخارى «وأتى ان كنت ان ارجع مع دابتي» (٧) رواه ايضا الطيالسى (ص ١٢٥ غرة ٩٢٧) عن شعبة، والبيهقي (ج ٢: ص ٢٦٦) من طريق آدم عن شعبة، ودواء البخارى (ج ٣: ص ١٤٤) في الأدب عن ابي الثمان عن حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس (٨) قوله «عن الزهري» زيادة من اليمينية (٩) في اليمينية «عن الأزرق وابن قيس» وهو خطأ واضح (١٠) في اليمينية «العصية» (١١) اين باقى الأثر؟ ولم أجده فى نى من الكتب، ووجدت فى الفتى لابن قدامة — وهو صنو الحلى — «فان قتلها — يعنى القملة — فلا بأس، لأن انساناً كلّف يقتل القمل والبراغيث فى الصلاة، وكان الحسن يقتل القمل، وقال الاوزاعي: تركها حب الى، وكان عمر يقتل القمل فى الصلاة» (ج ١: ص ٦٦٧) \*

قال علي: وكذلك من خاف على ماله أو سرقت نعله أو خفه أو غير ذلك فله ان يتبع السارق فيتزع منه متاعه.

ولا يضر في كل ما ذكرنا ما اضطر من استدبار القبلة وكثرة العمل وقتله ما لم يتكلم، فان كان اماماً أو مأموماً قطع بشئ من ادراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له - نرجع ولا بد، كما فعل رسول الله ﷺ، إذ كبر ناسياً وهو جنب فذكر فخرج فاغتسل ورجع فأتى الصلاة، وكما فعل يومئذ الديدن.

فان لم يرجع بأدراك شيء<sup>(١)</sup> من الصلاة، أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه، أتم صلاته<sup>(٢)</sup> حين تمام حاجته في أول مكان تجوز له فيه الصلاة، ولا يحل له أن يخطو خطوة واحدة لغير رجوع الى الصلاة، أو لزوال عن مكان لا تجوز فيه الصلاة.

فلو رجا بصلاة في جماعة أخرى أقرب منها فليدخل فيها، فأخر صلاة صلاها أهل الاسلام<sup>(٣)</sup> مع رسول الله ﷺ، فإمامين: بدأ أبو بكر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها جميع الصحابة رضي الله عنهم، أولهم عن آخرهم، معه عليه السلام وقدر رأى من

- (١) في اليمينية «فان لم يرج تارك شيء» الخ وهو خطأ سخي، و «رجا» فعل متمد بنفسه وقد عدا المؤلف هنا بعد أسعار بالحرف، ولا أعرف وجهه، ولم أجد نصاً يؤيد هذا الاستعمال (٢) في الأصلين «أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه أو كان قد أتم صلاته» الخ وهو خطأ، إما بالزيادة وإما بالنقص، ولتلك حذفتا قوله «أو كان قد» لأن قوله «أتم صلاته» الخ جواب الشرط في قوله «فان لم يرج» الخ والمعنى المراد ظاهر، وهو أن هذا الصلي واجب عليه أتمام صلاته بعد ما أتم ماعمله على قدر الضرورة، فان كان لديه رجا أن يدرك الصلاة مع الجماعة التي كان فيها ما دلها وإن يس من ادراكها أتم صلاته حيث اتبعه عمله الضروري الى آخر ما زعمه المؤلف. ويحتمل أن يكون سقط من النسخ شيء بعد قوله «أو كان قد» فيكون صورة ثالثة، ثم يأتي بعده قوله «أتم صلاته» الخ وهو جواب الشرط (٣) في اليمينية «قد رجا بصلاة صلاها أهل الاسلام» وسقط ما في تنايه، وهو خطأ ضاع معه المعنى المراد.

يخطئ<sup>(١)</sup> مرقويهيب أخرى: فاختير لنفي ذلك. ونسأل الله العافيو التوفيق  
للمريضيه. آمين.

قال أبو محمد: وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له<sup>(٢)</sup> الى دليل  
على ذلك، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يحسد في ذلك  
برأيه حدا فاسدا ليس هو أولى به من غير يغير ذلك التحديد، فيحصل على التحكم  
بالباطل، وأن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله. وإما أن لا يحسد في ذلك حدا، فيحصل  
على اقبح الحيرت في أهم أعمال دينه، وعلى أن لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل  
به. وهذا هو الجمل المتعوذ بالله منه.

ونسأله عن عمل عمل: أهدأ ما ايسح في الصلاة<sup>(٣)</sup>؟ أو عالم يبيع فيها؟ ولا سبيل  
الى وجه ذلك. فإن قال: هو عالم يبيع فيها، لزمه أن قليله وكثيره مباح، وهو قولنا  
فيما<sup>(٤)</sup> جاء البرهان باباحتها فيها، وإن قال: هو عالم يبيع فيها، لزمه أن قليله وكثيره  
غير مباح فيها. وهو قولنا<sup>(٥)</sup> فيما بات البرهان باباحتها فيها. فإن قالوا: ايسح قليله  
ولم يبيع كثيره. قلنا: هذه دعوى كاذبة مفتقرة الى دليل، فها توابر هاتكم على صحة  
هذه الدعوى أولا، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحظور. ولا سبيل  
الى شيء من ذلك.

قال علي: ومشى المصلى الى فتح الباب للستفح حسن لا يضر الصلاة شيئا.  
حدثنا حام ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد  
البرقي القاضي ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث<sup>(٦)</sup> ثنا برد أبو العلام هو ابن سنان —

(١) في الينية « ومن رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأى من يخطئ »  
وهو خطأ وسقط (٢) في الينية بحذف « له » (٣) في الميرية « ونسأله عن عمل  
عمل هذا ما ايسح له في الصلاة » وما هنا احسن (٤) في الينية « فما » وهو خطأ  
(٥) في الينية « وهذا قولنا » (٦) في الينية « ثنا أبو معمر عبد الوارث » وهو خطأ  
لأن أبامعمر هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المقرئ القمدي، وعبد الوارث هو ابن سيد  
المنبري التنويري، وأبو معمر تلميذه وراويته.

عن الزهري عن عروة قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي، فاستفتح الباب، والباب في القبلة، فبجى، فافتح الباب ثم يعود في صلاته»  
 قال ابن أئمن: «وحدثنا أبو بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا برد  
 ابن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي  
 وعليه باب مغلق فجئت فاستفتحته ففتى ففتحت ثم رجعت إلى مصلاه»<sup>(١)</sup>  
 قال علي: «ورواهم يزيد بن زريع قال ثنا برد ثنا الزهري، يذكره»  
 قال علي: «فلنشي لماذا كرنا»<sup>(٢)</sup> مباح، ولم يوقف عليه السلام على مشى  
 من مشى \*

ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فان زاد عامدا  
 بطلت صلاته \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا  
 مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي الاحوص أنه سمع أبا ذر يرويه عن  
 رسول الله ﷺ قال اذا قام أحدكم إلى الصلاة فلن الرحمة تواجهه، فلا يسمح  
 الحصى»<sup>(٣)</sup> \*

وبه إلى أبي داود: ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام - هو البستنائي - عن يحيى هو

(١) في البيهقي «إلى صلاته» وما هنا الصحيح. والحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦)  
 والترمذي (ج ١ : ص ١١٧) والنسائي (ج ١ : ص ١٧٨) — وفيه ان الصلاة كانت  
 تطوعا — والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٥ و ٢٦٦) وقال الترمذي «حسن غريب» وماذا لك  
 الا لافراد يرد بن سنان به فيأري، لأن لم أجده من غير روايته ويرد ثقة صدوق  
 في الحديث، ومن تكلم فيه فأغاراه بأنه كان يرى القدر، وما هذا بسبب لبعض حديثه،  
 وفي قول ان الحديث صحيح (٢) في المصرية «فلنشي لماذا كرنا كما كرنا» ولا داعي لهذه  
 الزيادة (٣) نسبة للنسائي أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه، ونسبه ابن حجر في التهذيب  
 (ج ١٤ : ص ٦) إلى ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما \*

ابن أبي كثير - عن أبي سلفة عن معيقب<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «لا تمسح - يعنى الحصى - وأنت تصل، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة»<sup>(٢)</sup>.

قال على: فإن احتجوا بهذا في الفرق بين القليل والكثير، قلنا هذا في مسح الحصى المنهى عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط، فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الأعمال المباحة جملة؛ بالنصر؟ أم الأعمال المنهى عنها جملة؟ ولا يضمن أحد الأمرين.

فإن قالوا: بل الأعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل.

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحظور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس، لا تقياس الشيء على ضده؛ وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشيء على نظيره جملة، أو على نظيره في العلة التي هي علامة الحكم برعهم.

وأيضاً: فإنهم يبيحون الخطوتين والثلاث في الصلاة، والضربة والضربتين، وأخذ الماء بانه من الجارية لمن عليه الحدث في الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة، فظهر بطلان قياسكم<sup>(٣)</sup>، وتحرمون ما زاد على ما ذكرنا، واستقله الماء من البئر لمن عليه الحدث في الصلاة. فلاح أنكم لم تتعلقوا بقياس أصلاً.

فإن قالوا: بل قسنا الأعمال المنهى عنها<sup>(٤)</sup> على هذا الخبر. قلنا لهم:

- (١) في المصرية «عن أبي سلفة هو معيقب» وهو خطأ فاحش، فإن إبله هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وهو من التابعين ومعيقب - بضم الميم وفتح العين المهملة واسكان الياء وكسر القاف وبدها ياء - مشاة ثم باء - موحدة صحابي قديم من السابقين الأولين، هاجر المهاجرين وشهد بدرًا وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال
- (٢) في آخره عند أبي داود زيادة «تسوية الحصى» أي لأجل تسوية الحصى أو يدل من واحدة، والحديث نُسب المتنزي للكتب الستة، وهذا والذي قبله في أبي داود (ج ١: ص ٣٥٦ و ٣٥٧) (٣) في اليمينية «قياسهم» وما هنا أصح وأجود
- (٤) في الأصلين «التي عليها» وهو خطأ.



فأباحوا ادخال الابرة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقدح النار بالزند بضربة واحدة، وأباحوا الطمة واحدة للعادم، ورد مرى الخائف<sup>(١)</sup> مرة واحدة، وقد ادايم بضربة واحدة، والتذكية بجمرة واحدة، كل ذلك في الصلاة، وهم لا يقولون بهذا. فظهر فساد قولهم. وبلغه تعالى التوفيق \* قال علي: فان ذكروا<sup>(٢)</sup> ما روينا من طريق يعقوب بن عتبة بن الاخير عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسييح للرجل، يعني في الصلاة، والتصفيق للنساء من أشار في صلاته إشارة فهم عنه فليعدها، يعني في الصلاة»<sup>(٣)</sup> \*

قال أبو داود: هذا الحديث وهم، ولو صح لوجب ضمنه الى الأخبار التالية<sup>(٤)</sup> التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يراد السلام وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما بالمرء إلى الإشارة به وإلى ضرورة، فتخرج تلك

(١) في اليمنية «مرى الخائف» واظن ان ما هنا هو الصواب (٢) في اليمنية «مسألة» فان ذكرناه الخ وما هنا اصح، فالسلام تابع السلام السابق ولا يصلح ان يكون مسألة مستقلة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٥٦) فليعدها يعني الصلاة \* وهذا الحديث رواه أيضا الدارقطني باسنادين (ص ١٩٥ و ١٩٦) والطحاوي (ج ١ : ٢٦٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٢) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٣٧٧) فليزأ أيضا قال الدارقطني «قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول، وآخر الحديث زيادة في الحديث ولمعه من قول ابن اسحق، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشير في الصلاة رداء أس وجابر وغيرهما» ودعوى أبي بكر بن أبي داود ان أبا غطفان مجهول دعوى مردودة فانه ثقة معروف وثقه النسائي وابن ميين وروى له مسلم في صحيحه، ولعل في الحديث وما كلفنا ابوه أبو داود، قال الشوكاني «دعوى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لتبريد السلام والحاجة جماعين الأدلة» وهذا أعدل وأقرب، وإلى يشير صنيح المؤلف (٤) كلمة «الناجاة» محذوفة من اليمنية \*

الاشارات<sup>(١)</sup> بالنصوص التي فيها، وتبقى كل إشارة لم يأت باباحتها نص على التحريم؛ كالإشارة بالبيع والمساومة، وبما ذاعلت، والاستخبار وغير ذلك، فهذا هو العمل الذي لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا والله الحمد - لأن الاشارات أنواع مختلفة، فما أبيع منها بالنص كان مباحاً، وما لم يبيع منها بالنص كان محرماً، فكيف والحديث لا يصح أو بالله تعالى التوفيق.

٣٠٢ — مسألة ومن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك فهو باطل مردود، لأنه في حكم الصلاة، ولو ذكر لعاد إليها، ولا خلاف في أن هذه الأفعال كلها محرمة في الصلاة<sup>(٢)</sup>. فكل ما وقع منها<sup>(٣)</sup> في هذه الحال فهو غير الفعل الجائز اللازم المأمور به أو المباح بلا شك. ولذا هو غير الجائز فهو غير جائز بلا شك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة» وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام، فهو مردود بلا شك. فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزمه، لأنه بذكره وقصده إلى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة، وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل في حال تنفذها هذه الأفعال كلها، وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته فهي أيضاً نافذة لازمة؛ لأنه بانتقاض طهارته خرج عن الصلاة، فوقع ذلك منه في غير الصلاة. وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٣ — مسألة ومن خطر على بالله شيء من أمور الدنيا أو غيرها، معصية أو غير معصية، أو صلى مصراً على الكبائر: فصلاته تامة.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في المصرية «الإشارة» وما هنا اصح (٢) قوله في الصلاة «عنف من الجنية

(٣) كلمة «منها» حذفت من الجنية.

ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام - هو المستوائي - قال حدثني أبي <sup>(١)</sup> عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالآذان أدير الشيطان له ضراط؛ حتى لا يسمع الآذان، فإذا قضى الآذان أقبل فإذا توب بالصلاة» <sup>(٣)</sup> أدير، فإذا قضى التوب أقبل، حتى يخطر <sup>(٤)</sup> بين المراء ونفسه، يقول: اذكر كذا اذكر كذا <sup>(٥)</sup>، لئلا يترك يذكر، حتى يظل <sup>(٦)</sup> الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحكم كم صلى فليجد مجتدين وهو جالس، ثم حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو المستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى <sup>(٧)</sup> عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما لم تتكلم به أو تعمل <sup>(٨)</sup> به؛ وما حدثت بها نفسها» <sup>(٩)</sup>»

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من هم بسببه فلم يعملها لم تكتب عليه»، فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يطل الصلاة إلا لقول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو الفصل بتبديلية الصلاة المأمور بها في الصلاة، التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لإداء تلك الصلاة باسمها وعينها، فمن لم ينو كذلك فأصدا إلى ذلك فلم يصل كما أمر،

(١) قوله «قال حدثني أبي» سقط من الأصلين خطأ، وصحناه من - (ج ١ ص ١٥٨) (٢) في الجنية «ثنا سلمة بن عبد الرحمن» وهو خطأ (٣) في مسلم «فإذا توب بها» بإعادة الضمير على الصلاة مع أنها لم يسبق ذكرها، ولكنها مملومة من سياق الكلام (٤) في مسلم «أقبل يخطر» بمعنى «حتى» (٥) في الأصلين «اذكر كذا وكذا» وصحناه من مسلم (٦) في الجنية «حتى يطلب» وهو خطأ (٧) في الجنية «عن زرارة بن أوفى» وهو خطأ تكرر فيها مرارا (٨) في أبي داود (ج ٢ ص ٢٣٢) «ما لم تتكلم به أو تعمل به» وفي الجنية كما هنا إلا أن فيها «تتكلم» بمعنى إحدى التاديب (٩) الحديث نسبة المنفرد لباقي الكتب الستة

ورويانا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب: اني لاحسب جزية البحرين وأنافى الصلاة \*

وقد افترض عز وجل التوبة على العاصين، وأمروا بالصلاة مع ذلك، قال الله تعالى: (أتم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات). ويقتن ندرى أنه تعالى إنما خاطب بهذا المصرين، لأن الثائب لاسيته له. وقال تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً). وهذا كله إجماع، إلا قوماً خالفوا الإجماع - من أهل البدع - قالوا: لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء، فلزمهم<sup>(١)</sup> أن لا تقبل التوبة من تعدد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم، نعمه ولا من ترك التوحيد إلا بالتوبة من تعدد كل سيئة. فحصلوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم وجميع أعمال البر وهذا خروج عن الاسلام. ونموذلقه من الخذلان، ٣٠٤ - مسألة ومن كان راكبا على حمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك - فقد رعى الصلاة قائماً فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً، يوفى ركوعه وسجوده وجلوسه حقها \*

لانه إنما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بد، فإذا وفي كل ذلك حقه فقد صلى كما أمر، وقد قال رسول الله ﷺ: حينما ادركتكم الصلاة فصل، وليس شيء من هذا لما وضع منياع الصلاة فيها<sup>(٢)</sup> \*

والعجب كله من يحرم الصلاة كما ذكرنا على المحمل<sup>(٣)</sup> ولم يأت بالنهي عن ذلك نص، وهو يبيحها في إعلان الأبل والحمام والمقبرة وإلى القبر !!

(١) في الجنية «من كل سوء عمل فيلزمهم» (٢) في الجنية «متمياً على الصلاة» وهو خطأ (٣) قوله «والعجب» الى هنا سقط من الجنية وجعل موضعه بيان \*

والنص قد صرح بالنهي عن الصلوات في هذه المواضع !! \*

فان عجز عن اتمسلم القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القيلة - في الأحوال التي ذكرنا - ففرض عليه النزول الى الأرض والصلوة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من النزول؛ من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو كما يقدر، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) \*

٣٠٥ - مسألة ومن تعمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبدا. فلو نسيه أحبنا له أن يقضيه أبدا متى ما ذكره، ولو بعد أعوام \*

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» \*

حدثنا حماد بن ثابت بن المقرج عن ابن الأعرابي عن البرقي عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر، فأوتروا قبل أن تصبحوا»<sup>(١)</sup> \*

(١) روى ابو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) والمروزي في الوتر (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠١) كلهم من طريق ابن ابي الزائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا «بادروا الصبح بالوتر» ولفظ الحاكم «بادروا بالوتر قبل الصبح» وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ورواه ايضا مسلم في صحيحه باللفظ الأول (ج ١: ص ٢٠٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق عبد الله بن شقيق عن ابن عمر. واما الرواية التي هنا - رواية عبد الرزاق - فقد رواها الترمذي من طريقه (ج ١: ص ٩٤) وقال «سليمان بن موسى قد تردد به على هذا اللفظ» وسليمان بن موسى هو الأموي الأشدق فقيه أهل الشام ثقة صحيح الحديث، وقد روى البيهقي هذا الحديث (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق

حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الحاق البزار ثنا صالح بن معاذ ثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قررة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له» <sup>(١)</sup>.

حجاج بن محمد عن ابن جريج «أخبرني سليمان بن موسى ثنائفم ان ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجمل آخر صلاته وترأ فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ، فاذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الوتر قبل الفجر» . فذه الر واية المينة المفردة مع الروايات السابقة تدل عندى على أن الحديث المرفوع الذى هنا انما هو من قول ابن عمر ، قاله استنباطا من الحديثين المرفوعين فى الأمر بجمل الوتر آخر صلاة الليل وبالاصح بمبادرة الصبح بالوتر ، وأن من جملة مرفوعا قدسهم أو سمى . والله اعلم (١) صالح بن معاذ فى اسناد الحديث لم أجده ترجمة . ويحيى بن أبي بكير ان كان هكذا بالتصديق فى المصرية فاأظنه أدرك معاوية بن قررة ، لأنه مات سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ ومعاوية مات سنة ١١٣ ، وان كان «يحيى بن أبي بكر» بالكبير — كفى المينة — فلم أجده ترجمة أيضا . وعلى كل الحالات فى أشك جدافى رواية هذا الحديث بهذا الاسناد ويحيل الى أن فى اصل المصنف خطأ او فى اصل كتاب البزار ، فقد روى البيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٩) من طريق خالد بن أبي كريمة قال : «حدثنى معاوية بن قررة عن الأغر المزني أن رجلا فى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يابنى الله انى أصبحت ولم أوتر؟» قال : انما الوتر بالليل ثلاث مرات أوأر بما ، ثم فأتوتر» ونقله أيضا الشوكاني (ج ٣ : ص ٥٧ و ٥٨) عن المعجم الكبير للطبرانى بنحوه ، وخالفه وشبهه أحمد وابو داود وغيرهما واخطفت الر وايضه عن ابن معين قررة وثقه ومرسته ضعفه ، فهذا الحديث عن الأغر غير الذى رواه البزار ، ويخالفه فى ظاهره ، ولم أجدها يتر واية البزار أصلا . وقد روى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) والروزي (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٨) من حديث يحيى بن أبي كير عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى مرفوعا «أوتر واقبل أن تصبحوا» ونسبه أيضا فى المتقى (شوكاني ج ٣ : ص ٤٩) لترمذى والنسائى وابن ماجه واحد ، وروى البيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١ و ٣٠٢) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» ورواه الطيالسي (ص ٢٩٢ رقم ١٩٢٢) عن

وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» وهذا محرم<sup>(١)</sup> يدخل في كل صلاة فرض وناقلة، فهو بالفرض أمر فرض؛ وهو بالناقلة<sup>(٢)</sup> أمر ندب وحض، لأن الناقلة لا تكون فرضاً.

وهذا الآثار تبطل قول من قال: من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فإنه صلى الوتر، وقول من قال<sup>(٣)</sup>: إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليباد<sup>(٤)</sup> فيها وليبدأ بها. وهذا قول أبي حنيفة؛ وهو مع خلافه للسنة قول لا دليل عليه، لأن نظر ولا من احتياط، لأنه يبطل الفرض المأمور باتمامه من أجل ناقلة؛ وقد قال عز وجل: (ولا تبطلوا أعمالكم).

٣٠٦ — مسألة ومن صلى الوتر قبل صلاة النعمة فهي باطلة أو ملغاة لأنه أتى بالوتر قبل وقته، والشرائع لا تجزى إلا في وقتها، لا قبل وقتها ولا بعده وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٧ — مسألة ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني إلى

هشام عن عمار عن أبي سعيد، وقال البيهقي «ورواية يحيى بن أبي كثير كأنها أشبه» وهذا تعميل غير قاطع في صحة رواية قتادة، وقد صححها الحاكم والنهي. فهذه الروايات ترجيح عندي أن رواية البراء خطأ، وأن الحديث حديث أبي سعيد، لا حديث الأغر المزني. وقد روى أبو داود (١ ج: ٥٣٨) والحاكم (١ ج: ١ ص: ٣٠٢) والبيهقي (٢ ج: ٤٨٠) من حديث أبي سعيد مرفوعاً «من نام عن وتره أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره» وصححه الحاكم والنهي وقيل الشوكاني (٣ ج: ٥٧) تصحيحه عن العمري، واستاده صحيح، وقدره المروزي والترمذي وابن ماجه بإسناد آخر في ضعف. وهذا الحديث في هذاذهب إليه المصنف من قضاء الوتر لنفسه والنائم. وهو الحق الذي يجمع به بين الأدلة (١) في النية «فدخل» (٢) في المصرية «وهو في الناقلة» (٣) من أول قوله «من تعمد ترك صلاة الوتر» إلى هنا سقط من النية (٤) في النية «فليباد».

ان تقام صلاة الصبح. هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة <sup>(١)</sup> .  
 ٣٠٨ - مسألة فن سمع إقامة صلاة الصبح وعلم <sup>(٢)</sup> أنه إن اشتغل <sup>(٣)</sup> ،  
 بركنى الفجر فاتم من صلاة الصبح ولو التكبير - فلا يحل له أن يشتغل بهما ،  
 فإن فعل فقد عصى الله تعالى . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح  
 فقد بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم منهما ، ولو لم يبق عليه منهما  
 إلا السلام <sup>(٤)</sup> ، لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو . فإذا أتم  
 صلاة الصبح فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها <sup>(٥)</sup> . وهكذا يفعل كل من  
 دخل في نافلتها أقيمت عليه صلاة الفريضة .

وقال أبو حنيفة : من دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة للصبح فإن طمع  
 أن يدرك مع الإمام ركعة من صلاة الصبح وتقوته أخرى فليصل ركعتي  
 الفجر ، ثم يدخل مع الإمام ، وإن خشي ألا يدرك مع الإمام ولا ركعة فليبدأ  
 بالدخول مع الإمام ، ولا يقضى ركعتي الفجر بعد ذلك \*  
 وقال مالك : إن كان قد دخل المسجد وأقيمت الصلاة أو وجد <sup>(٦)</sup> الإمام  
 في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر ، ولكن يدخل مع الإمام ، فإذا طلعت الشمس

(١) تنبيه \* من أول هذا الكتاب - المجلد - اعتمدنا في مراجعتنا في صحيح البخاري  
 على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٠ وهي التي صحها العلامة الكبير  
 سيد المصنفين على الاطلاق المرحوم الشيخ محمد قطعة المدوني ، وتقع في ثلاث مجلدات ،  
 وهي التي نرزم الى صحفها في كتابنا من الحواشي . وأما الآن من أول المسألة (رقم ٣٠٨) فانا  
 جمانا مراجعتنا على النسخة التي يطبعها الأستاذ الشيخ محمد منير العمش - ناشر المجلد -  
 وقد ظهر كل أجزاءها . (٢) في الاصلين «أو علم» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينه أنه  
 اشتغل ، بخذف «إن» وهو خطأ ، (٤) في اليمينه «غير السلام» (٥) في المصرية  
 «فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها» بإفراد الضمير فهما ، وفي اليمينه «فإن شاء لم يركعها»  
 بخذف القسم الاول . وكلاما خطأ (٦) في المصرية «ووجد» وهو خطأ \*



فان شاء فليقضهما . واما <sup>(١)</sup> إن كان خارج المسجد فلم بالاقامة أو بأن الامام في الصلاة : فان رجاء ان يدرك مع الامام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد ، ثم يدخل مع الامام ، وان لم يرج ذلك فليدخل مع الامام . وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا .

قال علي : ما نعلم لقول ابي حنيفة ومالك حجة ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ، ولا من قياس ، ولا من قول صاحب أصلا <sup>(٢)</sup> .

فان شغبوا بأنه قد روى عن ابن مسعود : انه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر <sup>(٣)</sup> ، وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الامام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الامام فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم ، من رجاء إدراك ركعة أو عدمه . ذلك . ولا يجحدون هذا عن متقدم أبدا . والثابت عن ابن عمر مثل قولنا .

فان قالوا : قد جلد عن النبي ﷺ : من أدرك مع الامام ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قلنا : نعم ، هذا حق ، وانما هذا فيمن فاتته <sup>(٤)</sup> الصلاة ولم يأت إلا والامام فيها . وأما من كان حاضرا لاقامة الصلاة فترك الدخول مع الامام أو اشتغل بقرائة قرآن أو يذكر الله تعالى أو ابتداء تلوع :- فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أنه عاصي لله تعالى متلاعب بالصلاة . فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو أنصفوا ؟

فان موهوا بأن ابن مسعود قد فعل ذلك . قيل لهم : أما المالك فيكون قد

(١) في البنية « فاما » (٢) في البنية « ولا من اجماع ولا من نظر صاحب ولا تياس أسلاه وهو خلط غامر » (٣) في البنية « ركعة الفجر » وهو خطأ (٤) في البنية « فيمن تأنيه » وهو أكثر من الخطأ .

خالقوه في هذا الفعل<sup>(١)</sup> نفسه، فمروا لمن دخل المسجد والامام يصلي أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا تعلق لهم بابن مسعود. وأما الخنفون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود، وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة، وهم لا يرونه، وابن مسعود يرى أن لا تمتق أم الولد<sup>(٢)</sup> إلا من حصه ولدها من الميراث، وهم لا يرون ذلك. وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنن ولا يحمل خلافه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم -: في عشرات من القضايا، بل لعلمهم خالفوه كذلك في اثنين من القضايا. وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل.

فلما عرى قولهم من حجة أصلا رجعنا إلى قولنا، فوجدنا البرهان على وجوبهم محمته ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ومسلم بن إبراهيم والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن المتوكل، قال أحمد: ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن ورقاء وقل مسلم: ثنا حماد بن سلمة، وقال الحسن: ثنا يزيد بن هرون وأبو عاصم، قال يزيد: عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتي، وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، وقال محمد: ثنا عبد الرزاق ثنا زكريا بن إسحاق، ثم اتفق ورواه حماد بن سلمة وأيوب السخيتي وابن جريج وزكريا بن إسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(٣)</sup>.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في البنية «القول» وما هنا أحسن (٢) في البنية «أم ولد» (٣) رواه أبو داود (ج ١: ص ٤٨٩) ونسبه المنزوي إلى مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، ورواه أحمد في السند (ج ٢: ص ٣٣١ و ٣٥٢ و ٤٥٥ و ٥١٧ و ٥٣١) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨)

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثمامة بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن بحنه هو عبد الله بن مالك قال: «أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي والمؤذن يقيم، فقال: أتصلي الصبح أربعا؟»<sup>(١)</sup>

وهو إلى مسلم: ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: «دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال: يا فلان، بأي الصلاتين اعتدلت؟ أصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟»<sup>(٢)</sup>

ورويانا أيضا من طريق حجاج بن المنهال: ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بمثله، وفيه: أنه صلى الركعتين خلف الناس<sup>(٣)</sup> \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن صالح بن رستم — هو أبو عامر الخزاز —<sup>(٤)</sup> عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: «أقيمت الصلاة ولم أكن

(١) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً البخاري (ج ١: ص ٢٦٧ و ٢٦٨ مشرقة) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨١) (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) وزواه أيضاً أبو داود (ج ١: ص ٤٨٨) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) وأحمد في المسند (ج ٥: ص ٨٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) (٣) رواية حماد بن سلمة لم أجدها، ورواية حماد بن زيد في أبي داود ولكن ليس فيها هذا اللفظ، وفي رواية البيهقي من طريق عبد الواحد بن زياد عن عاصم «فصلى ركعتين قبل أن يصل إلى الصف» وهي تدل على هذا المعنى (٤) الخزاز يفتتح الخلاء المجبة وتشديد الزاى وآخر ما زى ثانية. وفي المصرية «الخزان» وفي اليمنية «الجرار» وكلاما تصحيف \*

صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر، قال ابن عباس: فقامت  
لا صليهما لجذني وقال: أريد أن صلى الصبح أربعاً<sup>(١)</sup> قيل لأبي عامر:  
النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم \*

قال علي: فنهذه<sup>(٢)</sup> نصوص منقولة نقل التواتر، لا يحل لأحد خلافها، وقد  
حمل اتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمره بن دينار قد اضطرب<sup>(٣)</sup> عليه  
في هذا الحديث، فرواه عنه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد فأوقوه  
على أبي هريرة<sup>(٤)</sup> \*

قال علي: وهذا ما كان ينبغي لقائله أن يتق الله تعالى أولاً، ثم يستحي  
من الناس ثانية، ولا يأتي بهذه الفضيحة إلا أن المحتجج بهذا مصرحون بأن  
قول صاحب حجة: فبك لولم يسند: أما كان يجب أن ترجع إنا قول أبي هريرة  
على قول ابن مسعود؛ أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ فكيف<sup>(٥)</sup>  
وليس ما ذكرهما يضر الحديث شيئاً إلا أن ابن جريج وأيوب وزكريا  
ابن اسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد  
فكيف والذي أسنده من طريق حماد بن سلمة أوثق وأضبط من الذي  
أوقفه عنه! وأيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم. فكيف وكل ذلك حق

(١) رواه أيضاً الطيالسي (ص ٣٥٨ رقم ٢٧٣٦) عن أبي عامر الخزاز، ورواه  
البيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) من طريق الطيالسي ورواه الحاكم (ج ١: ص ٣٠٧) من  
طريق سعيد بن منصور عن وكيع بإسناده، ومن طريق النضر بن شميل عن أبي عامر،  
ومحمه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. ونسبه أيضاً العلامة عبد الرحمن المباركفوري  
المندى في شرح الترمذي (ج ١: ص ٣٢٣) إلى البزار وأبي يعلى وابن حبان في صحيحه  
(٢) في البنية «إنه» (٣) حنف من البنية قوله «قد اضطرب» فاختل  
فيها معنى الكلام (٤) الرواية الموقوفة في صحيح مسلم وغيره، وهي لا يلال بها المرفوع  
بل كل صحيح كما قال ابن حزم، والتي رجح أنه موقوف هو الطحاوي في معاني الآثار  
وقد أعظمنا في ذلك (٥) في المصرية «وكيف» \*

وهو ان عمرو بن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ،  
وعن عطاء عن أبي هريرة انه أقي به فحدث به على كل ذلك .

ثم لو لم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن  
بجينة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه ولم يتبع هواه في تقليد<sup>(١)</sup> من لا يفي  
عنه من الله شيئاً . ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث .

فكيف وقد رويناً بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ  
قال : « اذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ،  
ولا تسرعوا ؛ فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا<sup>(٢)</sup> » . فهذا فرض للدخول مع  
الامام كيفما وجد ، وتحريم للاشتغال بشئ عن ذلك<sup>(٣)</sup> .

واعرض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بجينة بضحكة أخرى ، وهي  
أن قال : لعل رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه أن يصلحها مختلطاً بالناس !!! .

قال علي : وهذا كذب مجرد ، ومجاهرة سحجة لان في الحديث نفسه أنه لم  
يصلحها<sup>(٤)</sup> إلا خلف الناس في جانب المسجد ، كما يأمر من قديم<sup>(٥)</sup> في باطلهم  
فكيف ولو لم يكن هذا المكان مما يوضع كذب هذا القائل قول رسول الله ﷺ :  
« بأى الصلوات اعتددت ؟ بأصلاتك وحدك ام بصلاتك معنا ؟ » . وه أتصل  
الصبح اربعا ، لان من الباطل المتع أن يقول له<sup>(٦)</sup> النبي ﷺ هذا القول  
وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلاً بهم<sup>(٧)</sup> فيسكت

(١) في البيهقي « في تليل » وهو خطأ (٢) الحديث في مسام ( ج ١ : ص ١٦٧ و ١٦٨ )  
بأنافط تؤدي هذا المعنى ، وأما اللفظ الذي هنا فانه يحتاج الى بحث عنه (٣) في البيهقي  
« من ذلك » وما هنا أحسن (٤) في البيهقي « في الحديث نفسه أمره ان يصلحها » وهو خطأ  
(٥) في المصربة « قلده » وفي البيهقي « قلده » وكلاهما خطأ ظاهر (٦) كلمة « له » محذوفة  
من البيهقي (٧) قوله « ومتصلاً بهم سقط من البيهقي »

عليه السلام عما أنكر من المنكر ويهتف بما لم يذ كر من لفظه لا وقد أعاد الله تعالى نبيه عن هذا التخليط الذى لا يليق بذي مسكة إلا بمثل من أطلق هذا وأيضاً : فإنه ظن مكذوب مجرد ، ولا فرق بين من قال هذا وبين من قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لأنه كان بلا وضوء أو لأنه كان يلبس ثوب حرير ، ومثل هذه الظنون لا يتعذر على من استسهل <sup>(١)</sup> الكذب فى الدين وعلى النبی ﷺ .

فإن قيل : إنه عليه السلام لم يذ كر من هذا شيئاً ، قيل : ولا ذ كر عليه السلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم ، وإنما نص عليه السلام على إنكاره الصلاة التى صلاها وهو عليه السلام يصلى الصبح فقط . وأيضاً فإن الله تعالى يقول منكر أ على من فعل ما أنكره عليه : (أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير) . ولا يختلف اثنان فى أن الفريضة خير من النافلة ، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التى هى أدنى ببعض الفريضة التى هو خير من النافلة ، مع معصيتهم السنن التى أوردنا .

وبما قلناه يقول جمهور من السلف : كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الحسن بن مسافر <sup>(٢)</sup> عن سويد بن غفلة أن عمر ابن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة . وعن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع : أن ابن عمر رأى رجلاً يصلى والمؤذن يقيم ، فقال لما بن عمر : أتصلى الصبح أربعاً <sup>(٣)</sup> ؟

وعن وكيع عن الفضيل <sup>(٤)</sup> بن غزوان عن نافع عن ابن عمر : أنه جاء إلى

(١) فى البيعة «استعمل» (٢) أما جابر فلما راجع أنه ابن يزيد الجفني وهو ذريعة ، وأما الحسن بن مسافر فـأدري من هو ؟ ولا وجدت له ترجمة أو ذكرأ فى شيء من الكتب . وهذا الأثر ذكره البيهقي (ج ٢ : ص ٤٨٣) بدون استناد (٣) رواه البيهقي أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب ، وفيه أن ابن عمر حسب الرجل (٤) «الفضيل» بضم الفاء ومنصرف وفى الجنية «النضل» وهو خطأ .

القوم وهم في صلاة الغداة لم يصل ركعتي الفجر ، فدخل معهم ، فلبسوا<sup>(١)</sup>  
قام فصلهما<sup>(٢)</sup> .

وعن أبي هريرة : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة .  
وعن معمر عن أيوب السخيتي قال : كان محمد بن سيرين يكره أن تصل  
ركعتا الفجر عند إقامة صلاة الصبح ، وقال : أتصليهما وقد فرضت<sup>(٣)</sup>  
الصلاة ؟

وبه إلى معمر عن عبد الله بن طلوس عن أبيه : أنه كان إذا أقيمت الصلاة  
ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الإمام ، فإذا فرغ ركعها بعد الصبح<sup>(٤)</sup> .  
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم  
التخمي بنى الذي يحد الأمام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر ، قال يزيد بالمكتوبة  
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان  
ابن موهب<sup>(٥)</sup> أخبره أنه سمع مسلم بن عقيل<sup>(٦)</sup> يقول للناس وهم يصلون  
وقد أقيمت الصلاة : ويلكم ، لا صلاة إذا أقيمت الصلاة .  
وعن عبد الرزاق وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن

(١) يقال : أخفينا صرنا في الضحى : وأما «ضحي» بالتضخيم فلم أجده بهذا المعنى  
ولكنه ليس بمنعاً فيها أرى ، فقام قالوا : ضحي الرجاء تندى بالضحى ، وضحي غنمه رطفاً  
بالضحى ، وضحي بنى فلان اتيناهم ضحي ، وضحي : الشاة ذبحها ضحي النحر ، فهذا كله  
يدل على أن فعل «ضحي» بالتضخيم إنما هو في أصله للدخول أو الفعل في وقت الضحى .  
(٢) رواه البيهقي بمعناه من طريق أيوب عن نافع (ج ٢ : ص ٤٨٤) ورواه مالك  
في الموطأ (ص ٤٥) بلا عن ابن عمر . (٣) في البيهقي «هرضت» (٤) في البيهقي  
«مع المسيح» وهو خطأ (٥) في الصرية «صفوان بن وهب» وهو خطأ . و صفوان  
ابن موهب هذا ذكره ابن حبان في الثقات . (٦) هو مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، ذكره  
ابن حجر في التهذيب في ترجمة صفوان بن موهب ، وذكره ابن سعد في الطبقات في أولاد  
عقيل (ج ٤ ق ١ : ص ٢٩) وإن الحسين أرسله من مكة إلى الكوفة يابح له الناس فقتله  
مبيد الله بن زياد وصلبه . والقصة مفصلة في تاريخ الطبري (ج ٥) .

منصور بن المعتمر عن فضيل عن سعيد بن جبير أنه قال: أقطع صلاتك عند الإقامة \*

وعن حماد بن سبلة عن هشام<sup>(١)</sup> بن عروة قال: جاء ابن أخ لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم فجزه عروة \*

فصح أن من بدأ<sup>(٢)</sup> في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرهما فأقيمت صلاة الصبح أو غيرهما فقد بطلت الصلاة التي كان فيها، بالنصوص التي ذكرناها فان قيل: قال الله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) قلنا: نعم هذا حق، وما هو أبطلها؛ ولو تمت إبطالها لكان مسيئاً، ولكن الله عز وجل أبطلها عليه<sup>(٣)</sup> كما تبطل بالحدث، وبمرور ما يبطل الصلاة مروءه ونحو ذلك \*

وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» به هذا عموم \*

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن معين ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان<sup>(٤)</sup> عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن ركعتي الفجر، فصلاهما بعدما طلعت الشمس»<sup>(٥)</sup> فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض، وبه إلى ابن أيمن: (٦) ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا الحسن بن ذكوان عن عطية بن أبي بشر باح عن رجل من الانصار قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الغداة ركعتين، فقال: يا رسول الله، لم أكن صليت ركعتي الفجر،

(١) من أول قوله «عن سعيد بن جبير» إلى هنا سقط من البيهقي فصار «عن فضيل ابن عروة» الخ وهو خطأ غريب (٢) في البيهقي «فصح مباداً» وهو خطأ (٣) قوله «أبطلها عليه» سقط من البيهقي خطأ (٤) في المصرية «عن زيد بن كيسان» وهو خطأ (٥) رواه مسلم (ج ١: ص ١٨٩) والبيهقي (ج ٤: ص ٤٨٣ و ٤٨٤) وغيرهما (٦) قوله «وبه إلى ابن أيمن» موضعه يائض في البيهقي \*



فصليتها الآن، فلم يقل له <sup>(١)</sup> عليه السلام شيئا <sup>(٢)</sup>.

(١) كلمة «له» سقطت من اليمين (٢) الحديث نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ٣١) عن المؤلف ، ونقل عن المراق انه قل «استاده حسن» وروى الترمذي (ج ١ : ص ٨٩) من طريق الدراوردي عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبعت الصلاة فنصبت معه الصبح ، ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني أصلي قال : مهلا يا قيس ، أصلاتنا مما ؟ قلت : يا رسول الله اني لم يكن ركني ركعتي ركعتي الفجر ، قال : فلاذن» ورواه ابوداود (ج ١ : ص ٤٨٩) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٨٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٨٣) واحمد (ج ٥ : ص ٤٤٧) والحاكم (ج ١ : ص ٢٧٥) كلهم من طريق ابن عمير عن سعد بن سعيد ، وعندهم ان قيس بن عمرو قال : «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي الخوف آخره» فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الترمذي «حديث محمد ابن ابراهيم لا نعرفه إلا من حديث سعد بن سعيد ، قال سفيان بن عيينة سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث ، وإنما يرى هذا الحديث مرسلًا — ثم قال — : وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ، قال : وقيس هو جدي يحيى بن سعيد ، ويقال هو قيس بن عمرو ويقال ابن قيس ، واستاد هذا الحديث ليس يتصل ، محمد بن ابراهيم التيمي لم يسمع من قيس» وكذلك أعلمه ابوداود بالارسال ، ورواه الحاكم والبيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن أسد بن موسى عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده ، وهذا اسناد صحيح جدا ، ونسبه الشوكاني أيضا الى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، ونسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٥ : ص ٢٦١) الى ابن منده من طريق أسد بن موسى ، وقال ابن منده «غريب تفرد به أسد موصولا» وهذا كلف في تقوية الاسانيد الأخرى ان يصح انهما مرسلتان وقد ظهر من هذه الروايات ان رواية المؤلف عن عطاء عن رجل من الانصار هي الرسالة لأن عطاء لم يروه عن صحابي وإنما رواه عن سعد بن سعيد كاذكزه الترمذي وكاه ابوداود ايضا . وروى احمد ايضا (ج ٥ : ص ٤٤٧) عن عبد الرزاق «انا ابن جريج قال وسمعت عبد الله بن سعيد اخا يحيى بن سعيد يحدث عن جده» الخ وهذا ايضا مؤيد للروايات الأخرى ، الا اني لم أجده ترجمة لبيد الله هذا ولم يذكره ابن حجر في تهجيل النسخة — مع انه على شرطه — ومع انه ذكر الحديث من طريقه في الإصابة .

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر  
صلاهما صلى ركعتي الفجر حين صلى الامام <sup>(١)</sup> .  
وعن ابن جريج عن عطية : اذا أخطأت <sup>(٢)</sup> أن تركهما قبل الصبح  
فاركهما بعد الصبح .

قال عبدالرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صناب بعد  
ما سلم الامام . وبه يقول طلوس وغيره . فلو تعمدا تركها الى أن تقام الصلاة  
فلا سبيل له الى قضائها ، لان وقتها قد خرج . والله تعالى التوفيق .

٣٠٩ - مسألة ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس  
فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح ، كما فعل رسول الله ﷺ  
في حديث أبي قتادة ، وقد ذكرناه بأسناده في باب التطوع بعد طلوع الشمس  
وقبله وعند غروبها . وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وداود  
وأصحابهم . ولم ير ذلك مالك . وما نعلم لقوله حجة ، لانه خلاف الثابت عن  
رسول الله ﷺ .

٣١٠ - مسألة والكلام قبل صلاة الصبح مباح وبمدها : وكرهه  
أبو حنيفة مذيطلع <sup>(٣)</sup> الفجر الى أن تطلع الشمس .  
قال علي : هذا باطل ، لانه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة ؛ فهذان الوقتان  
في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق . وإنما <sup>(٤)</sup> منع الله تعالى من الكلام في الصلاة  
وحين حضور الخطبة فقط . وأباح فيها عدا ذلك . (ومن يعمد حدود الله  
فقد ظلم نفسه) .

(١) كذا في الاصل والراد انه صلاهما بعد صلاة الامام كما هو ظاهر ، وكأيديل عليه نهيه عن  
صلاهما والمؤذن يقيم في الاثر الماضي عنه قريبا (٢) من أول قوله «صلاهما» في الأثر السابق  
الى هنا سقط من اليمنة فاختلط الكلام وسار «رأيت ابن عمر أن تركهما» الخ وهو لا معنى له  
(٣) في اليمنة «من يطلع» وهو خطأ (٤) في المصرية «وقد» بدل «وإنما» .

٣١١ — مسألة ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلو صلاة الفرض التي هو في وقتها أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة :- فالواجب أن يني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة، فان كان قد صلى منهاركة فأكثر فكن ذلك، فاذا أتم هو صلاته جلس وانتظر سلام الامام فسلم معه . برهان ذلك أنه ابتدأ الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن. وقد قال عز وجل: (ما على المحسنين من سبيل) فاذهو كذلك ثم وجد إماما قد مضى عليه أن يأتيهم به، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الامام ليؤتم به ولا تكاره عليه السلام على من صلى لنفسه والامام يصلي بالناس، فهذا لا يجوز إلا حيث أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط. وليس ذلك إلا لمن له عذر فظول عليه الامام فقط، على ما نذكر في باب إن شاء الله تعالى. ولا يضره أن يكبر قبل إمامه اذا كان تكبيره بحق. ومخالفنا يميز لمن كبر ثم استخلف الامام من كبر بعده أن يأتيهم بهذا المستخلف الذي كبر ما مومعه قبله .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم والاعمش<sup>(١)</sup> كلاهما عن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد<sup>(٢)</sup> يرى أنهم قد صلوافصل ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة :- قال ابراهيم يدخل مع الامام فيصل ركعتين<sup>(٣)</sup> ثم يسلم ثم يجمل البقيتين تطوعا. فقيل لابراهيم: ما شعرت أن أحدا يفعل ذلك<sup>(٤)</sup>؟ فقال ابراهيم: ان هذا كان يفعله من كان قبلكم<sup>(٥)</sup>.

قال علي: هذا خبر عن الصحابة رضي الله عنهم وعن أكابر التابعين رحمهم الله عليهم. وقد روينا عن جماعة من التابعين رضي الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن

(١) في البيهقي «عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي وهو خطأ (٢) قوله «في مسجد» سقط من البيهقي (٣) في البيهقي «ثم صلى ركعتين وهو خطأ أو شبهه (٤) في البيهقي «يفعل هذا» (٥) قوله «من كان قبلكم» سقط من البيهقي وهو خطأ .

افتتح صلاة تطوع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين بتطوعهم بها ، فإذا رأوا ذلك في التطوع فهو عندهم في المكتوبة أو جب بلا شك : منهم نافع بن جبير بن مطعم والحسن وقادة وغيرهم . وليس هذا قياسا ، بل هو باب واحد ، ونتيجة برهان واحد كما ذكرنا . ولا يحل ذلك عندنا في التطوع ، لما ذكرنا قبل من <sup>(١)</sup> انقطاعها إذا أقيمت الصلاة . وبالله تعالى التوفيق .

٣١٢ — مسألة ولا يجوز له أن يسلم قبل الإمام إلا لعذر ، مثل أن يكون بدأ <sup>(٢)</sup> في قضاء صلاة فاتته أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض فوقفها ، فإن هذا يأتى بالإمام في صلاته التي هو فيها ، فإذا أتىها سلم ثم دخل خلف الإمام في الصلاة التي الإمام فيها <sup>(٣)</sup> ، فإذا سلم الإمام قام قضى ما بقى عليه منها .

لأن رسول الله ﷺ إنما قال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . والتي دخل فيها مكتوبة ، فلا يجوز لمقطعها ، ولا يجوز له مخالفة الإمام ، <sup>(٤)</sup> انتهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله : « بأى صلاتيك اعتدلت » منكرا على من فعل ذلك . ولقوله عليه السلام : « إنما الإمام جنة ، فلا تختلفوا عليه » ، فإذا قضى صلاته ففرض عليه الاتهام بالإمام في الصلاة التي يصلحها الإمام ، ولا سبيل له إلى ذلك إلا بالسلام ، فيسلم ولا بد ، أو يكون <sup>(٥)</sup> مسافرا يدخل في صلاة مقيم ويخاف من لاعلم له إن قعديتظر سلام الإمام <sup>(٦)</sup> ، فهذا يسلم ولا بد ، لأنه

(١) كلمة « من » سقطت خطأ من البيئية (٢) في البيئية « دخل » بدل « بدأ » (٣) في البيئية « في الصلاة وراعى الإمام فيها » وهو خطأ (٤) في البيئية « والتي دخل فيها مكتوبة فلا يجوز له مخالفة الإمام » وما هنا أصح ، وفي هذا الاستدلال مناقلة وأغلط من ابن حزم ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم « المكتوبة » إنما يدل على الصلاة المكتوبة بالمعمودة التي أقيمت ، ولو كان كقول ابن حزم لجاء الحديث بمنف « ال » وهو واضح (٥) في المصرية ويكون بمنف المعز وهو خطأ (٦) في المصرية « إن قصد متظرا السلام » وما هنا أوضح .

مضطر الى ذلك، ثم يأتى بالامام متلوفاً، ونحو هذا. وبالله تعالى التوفيق.

٣١٣ — مسألة فإن كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يأتى عن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فالتى بدأ بها باطل<sup>(١)</sup> فاسدة، لا تجزئه، وعليه أن يدخل فى التى أقيمت، ولا معنى لأن يسلم من التى بدأ، لا تليق فى صلاة. برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». وهذا كان عليه فرض الصلاة فى جماعة، لما ذكره فى بابيه ان شاء الله تعالى، فاذا لم يفعل فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى، فهو مردود \*

### باب الاذان<sup>(٢)</sup>

٣١٤ — مسألة لا يجوز<sup>(٣)</sup> أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا لصلاة الصبح فقط، فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثانى بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار<sup>(٤)</sup> أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع الفجر قبل ابتداء الثانى فى الاذان<sup>(٥)</sup>. ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر، ولا يجوز لها الاذان الذى كان قبل الفجر، لانه أذان سحور، لا أذان للصلاة. ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذى ذكرناه.

فروينا<sup>(٦)</sup> من طريق محمد بن المنفى عن عبد الرحمن بن مهادى عن عبد الرحمن بن محمد المحارب عن اسماعيل بن مسلم، قلت الحسن البصرى: يا أبا سعيد الرجل يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس؟ فنضب وقال: علوج فراغوا أدركم عمر بن

(١) سبق للمؤلف مراراً هنا وفى الاحكام انه يستعمل لفظ «باطل» وصفاً للمذكور وللمؤنث على السواء، وهو جائز صحيح (٢) فى اليمين «الاذان» (٣) فى المصرية «ولا يجوز» وحذف الواو احسن (٤) المنار: العلم يميل للطريق او للحديد الأرضين من طين او تراب، والنار ايضا محبة للطريق. واما التى يؤذن عليها فى المنارة والمثناة (٥) فى اليمين قبل ابتداء الثانى الاذان (٦) فى اليمين «ورويانا» \*

الخطاب لا يرجع جنوبهم من أذن قبل الفجر فأتوا صلى أهل ذلك المسجد بأقامة لأذان فيه <sup>(١)</sup>.

وبه إلى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الحسن ابن عمرو <sup>(٢)</sup> عن فضيل عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر. وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي <sup>(٣)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: سمع علقمة ابن قيس مؤذناً بليلاً فقال: لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ <sup>(٤)</sup> بلونام على فراشه لكان خير الله.

ومن طريق زيد الياشي <sup>(٥)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا أذن المؤذن بليلاً قالوا له: أتى اقتوا أعدأذناك.

قال علي: هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم وأكابر التابعين. وروينا <sup>(٦)</sup> من طريق أبي داود: ثمالاً أئوب بن منصور ثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد <sup>(٧)</sup> عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب

- (١) في النجدة «لأذان فيها» وفيها أيضاً سقط في بعض كلمات من السند ومن الأثر وموضعها ياض وقيل أثر يلى في نصب الزاية (ج: ١ ص: ١٥٠) عن الإمام القاسم بن ثابت السرقسطي في غريب الحديث أثر نحوه من طريق أبي سفيان السعدي - وهو طريق بن شهاب - عن الحسن: «أنه سمع مؤذناً أذن بليلاً فقال: علوج تبارى الديوك» وهل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما يطلع الفجر؟ ولقد أذن بلال بإيل قاصره النبي صلى الله عليه وسلم فسمد فنادى: «ان العبد قد نام» وإسحاق بن مسلم في استناد ما رواه المؤلف ينسب على ظني أنه «إسحاق بن مسلم الكوفي أبو إسحاق البصري» وهو ضعيف وإن كان قتيلاً مفتياً. (٢) في النجدة «عن سفيان الثوري ابن عمرو» وهو خطأ (٣) هو علي بن علي بن محمد - بكسر النون وتخفيف الجيم - البشكري، كان مالاً بن دينار يسميه زاهر العرب، وقال الفضل بن دكين وعضان: «كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) في النجدة «سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) زيد - بالياء - الموحدة مصر - هو ابن الحارث بن عبد الكريم، والياشي نسبة إلى «يام» بطن من همدان. (٦) في النجدة بمخفف كلمة «روينا» وهو خطأ (٧) في النجدة «بن أبي زياد» وهو خطأ.

يقال لمسروح أذن قبل الصبح فأمره عمر بأن يتلوه إلا إن العبد نام <sup>(١)</sup> .  
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق  
السبيعي عن الأسود بن يزيد قال قلت لعائشة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت:  
بين الأذان والإقامة، وما كانوا يؤذنون <sup>(٢)</sup> حتى يصبحوا <sup>(٣)</sup> .  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا عيسى بن عمر <sup>(٤)</sup> أخبرني نافع قال:  
ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر .

فهذه أقوال أئمة أهل <sup>(٥)</sup> المدينة: عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ونافع  
وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يرى أصله ولا يجوز  
فيه دعوى نقل التواتر عن مثلها أصلاً، لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطلات لم نه  
الدعوى التي لا تصح، ولا يعجز عنها أحد .

والذي ذكرناه قول أبي حنيفة وسفيان الثوري .  
وقال مالك والاوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل . ولا  
يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت .

قال: على احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالاً كان يؤذن بليل <sup>(٦)</sup> .  
قال على: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة،  
ولا قبل الفجر بليل طويل، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر .  
برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن

(١) انظر الكلام عليه مطولاً في نصب الراية (ج ١: ص ١٤٩) وشرح أبي داود  
(ج ١: ص ٢٠٩ و ٢١٠) . وسيدكره المؤلف بسد قليل من طريق أبي داود مرغوما  
وأن المؤذن بلال (٢) في المصرية « يؤذنون » وهو لحن (٣) قل الزيلعي (ج ١: ص  
١٤٩) : « روى عن عائشة أنها قالت : ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر، أخرجه  
أبو الشيخ الأسبهاني عن وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود عنها (٤) في البنية  
« عبد الله بن عمر » وهو خطأ (٥) كلمة « أهل » معنوفة من البنية (٦) قوله « قل  
على : احتج » إلى هنا سقط من المتن وهو خطأ .

أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا هير بن معاوية ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان الهدي<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم أذن بلال من محوره»<sup>(٢)</sup> فإنه يؤذن أو نادى بليل ليرجع قائمكم، ولبه<sup>(٣)</sup> نائمكم».

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب ابن إبراهيم ثنا حفص عن عبيد الله<sup>(٤)</sup> بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق<sup>(٥)</sup> عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، قلت: ولم يكن<sup>(٦)</sup> بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا».

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسماعيل بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال: «إن بلالا أذن قبل طلوع الفجر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرجع فينادى: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام، فرجع فنادى، ألا إن العبد نام».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الممداني<sup>(٧)</sup> ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوما لم يكن يغير<sup>(٨)</sup> بنا حتى يصبح وينظر،

(١) في المينة «أبي عثمان الهذلي» وهو خطأ (٢) كلمة «بليل» حذف في الأصلين وهو خطأ، وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٢٥٥) (٣) في البخاري «وليله» زيادة اللام (٤) في المينة «حفص بن عبيد الله» وهو خطأ (٥) كلمة «الصديق» ليست في المينة (٦) في المينة «فلم يكن» وهو خطأ، والصواب ما هنا وهو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٠٥) (٧) في المينة «الممداني» وهو خطأ (٨) في البخاري (ج ١ ص ٢٥١) «ينزو» وما هنا هو رواية الأسفلين كلفى الفتح (ج ٢ ص ٦١)»



فإن سمع أذاناً كف عنهم، وإن لم يسمع أذاناً أغلر عليهم، \*  
 قال على: فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر<sup>(١)</sup> \*  
 ورويناه أيضاً من طريق حفصة وعائشة أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر  
 بوجوب العلم؛ \*

وعن مالك بن الحويرث وسلة الجرمي<sup>(٢)</sup> مسنداً أيضاً \*  
 ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها أنه عليه السلام  
 اكتفى بذلك الأذان لصلاة الصبح، بل في كلها وفي غيرها<sup>(٣)</sup> أنه كان  
 هنالك أذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، ومن كبارهم  
 من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد، وهناتركوا قياس الأذان  
 للفجر على الأذان لسائر الصلوات، ولم يتعلقوا بخبر أصلاً - لا صحيح ولا  
 سقيم - في أن ذلك الأذان يجرى عن آخر لصلاة الصبح \*  
 قال على: ويقال لمن رأى أن الأذان<sup>(٤)</sup> لصلاة الصبح يجرى قبل  
 الفجر: <sup>(٥)</sup> أخبرنا عن أول الوقت الذي يجرى فيه الأذان لها من الليل؟  
 فإن لم يجدوا<sup>(٦)</sup> حداً في ذلك لزمهم أن يجرى إثر غروب الشمس، لانه  
 ليل بلا شك يوم لا يقولون بهذا \*  
 فإن قالوا: أول الأوقات التي يجرى فيها الأذان لصلاة الصبح من

(١) في اليمينية «فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز قبل الصلاة» (٢) سلمة، بفتح السين  
 المهملة وكسر اللام، والجرمي، بفتح الجيم وإسكان الراء وهو سلمة بن قيس بن نضيع، صحابي  
 وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. وحديثه الذي أشار إليه المؤلف رواه البخاري وسيأتي  
 قريباً (٣) في المصرية «أو في غيرها» وهو خطأ (٤) في اليمينية «وبقال رأى  
 الأذان» وهو خطأ (٥) في اليمينية «قبل ثلث الليل» وسيأتي ما يأتي من الكلام يدل على  
 أنه خطأ وأن الصواب ما هنا (٦) في اليمينية «يجدوا» بالجيم وما هنا أحسن وأصح \*

الليل هو أثر نصف الليل الاول . أو قالوا : هو <sup>(١)</sup> في أول الثلث الآخر من الليل قلنا لهم : هذه دعوى مفتقرة الى دليل . ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه .

وهم يقولون : إن وقت صلاة العتمة يمتد <sup>(٢)</sup> الى وقت طلوع الفجر ، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلي العشاء <sup>(٣)</sup> الآخرة والمغرب ، فقد أجازوا الأذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة ، فمن أين لهم أن ينحسروا بذلك بعض وقت صلاة العتمة <sup>(٤)</sup> دون جميع وقتها ؟ انعم وقت صلاة المغرب أيضا ؟ فان قالوا : لا نجهز ذلك إلا في آخر الليل . قيل لهم : ومن أين لكم هذا ؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذي أخذنا به ، وهو الذي فيه تحديد وقت ذلك الأذان <sup>(٥)</sup> . وبالله تعالى التوفيق .

٣١٥ مسألة ولا تجزئ صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً - إلا بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لضياع ، متى قضيت ؛ السفر والحضر سواء في كل ذلك . فان صلى شيئاً <sup>(٦)</sup> من ذلك بلا أذان وإقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بمرقة ، والمغرب والعتمة بمزدلفة <sup>(٧)</sup> فانهما يجتمعان بأذان لكل صلاة وإقامة للصلاة معاً ، للآثر في ذلك .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري <sup>(٨)</sup> ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي

(١) في البنية بجحف « هو » (٢) في البنية « تمتد » (٣) في البنية ويؤذن للحائض تطهر قبل الفجر العشاء « وهو سقط بفقد الكلام » (٤) في البنية بجحف « بعض » وفي المصرية بجحف صلاة فريضة (٥) في البنية « وترد الأذان » وهو خطأ . (٦) في المصرية « شيء » على جبل « صلى » لمالم يسم فاعله (٧) في المصرية « بالمزدلفة » (٨) في البنية « إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ .

ثنا أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث قال : « أتينا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه أنه عليه السلام قال لهم : « ارجعوا إلى أهلكم فأقيموا فيهم وعلوهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » <sup>(١)</sup> » .

وروي <sup>(٢)</sup> أيضاً باسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن عمرو بن سلة الجرمي أخبره عن أبيه ، وكان وافد قومه على النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup> قال له : « صلوا صلاة كذا في حين كذا » <sup>(٤)</sup> ، واصلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم قرأنا <sup>(٥)</sup> .

قال علي : فصحب هذين الخبرين وجوب الأذان ولابد ؛ وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها ، عموماً لكل صلاة ، ودخلت الإقامة في هذا الأمر ، .

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية <sup>(٦)</sup> هو إسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « بين كل اذانين صلاة لمن شاء » <sup>(٧)</sup> .

وايضاً : قد صح أنه عليه السلام أمر بلالا بأن يوتر الإقامة كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) (٢) في الأصلين « ورويناه » وهو خطأ ظاهر  
(٣) في اليمينية وكان ياذن قومه ان رسول الله ﷺ الخ وهو خطأ (٤) قوله « في حين كذا » سقط من اليمينية خطأ (٥) في اليمينية « أكبركم قرأنا » وهو تصحيف ، والحديث في البخاري (ج ٥ : ص ٣٠٦ و ٣٠٧) مطول (٦) في المصرية « ابن عينة وهو خطأ (٧) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٥ ) والحديث رواه باقي الجماعة »

ثنا محمد بن يوسف - هو الفريابي - ثنا سفيان - هو الثوري - عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « أتى رجلان إلى النبي <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ إذا خرجتما فاذا نتم أقيما <sup>(٢)</sup> ثم ليؤمكما أكبركما »

فان قيل : انما هذا في السفر . قلنا : لا ، بل في الخروج ، وهذا يقتضى الخروج من عنده عليه السلام لأشأهما ، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض : مقضية كما ذكرنا ، أو غير مقضية . \*

وقد جاء في هذا أيضا بيان يرفع التمويه والايهام ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : « شغلنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس يوم الحندق » <sup>(٣)</sup> قال : وذلك قبل أن ينزل في القتال مائلا <sup>(٤)</sup> فأذن فأذن الله تعالى : ( وكفى الله المؤمنين القتال ) . فأمر رسول الله بلالا فأذن للظهر فصلاها فوقتها ، ثم أذن للمصر فصلاها فوقتها <sup>(٥)</sup> ، ثم أذن للغرب فصلاها فوقتها . \*

- 
- (١) في البخاري « أتى رجلان النبي » بحذف « إلى » ( ج ١ : ص ٢٥٧ و ٢٥٨ )  
 (٢) في البنية « وأقيما » وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في النسائي « شغلنا المشركون يوم الحندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس » ( ج ١ : ص ١٠٧ ) (٤) في المصرية بحذف « مائلا » وفي البنية « قبل أن ينزل في الصلاة مائلا » فصححناهما من النسائي  
 (٥) في النسائي « فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ، ثم أقام للمصر فصلاها كما كان يصليها فوقتها » وما هنا أحسن لأن النسائي جعل عنوان الباب على هذا الحديث « الأذان لفائت من الصلوات » ولعل رواية المؤلف عن رواية أخرى لمن النسائي . \*

قال على وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة ، والأخذ بالزيادة واجب . \*

ورويانا عن عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : صليت لنفسى الصلاة فنسيت أن أقيم لها ؟ قال عد لصلاتك أقم لها ثم أعد <sup>(١)</sup> . \*

ومن طريق محمد بن المثنى : ثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : اذا نسيت الاقامة في السفر فأعد الصلاة . \*

وعن قال بوجوب الاذان والاقامة فرضاً أبو سليمان وأصحابه ، وما نعلم لمن لم يرد ذلك فرضاً حجة أصلاً ، ولولم يكن الاستحلال رسول الله ﷺ دعاء من لم يسمع عندهم أذاناً وأوامهم وسيهم — : لكنني <sup>(٢)</sup> في وجوب فرض ذلك . وهو اجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضي الله عنهم بلا شك ، فهذا هو اجماع المقلوع على محته ، لا الدعاوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها ، اذ لم يزع <sup>(٣)</sup> عن ذلك ورع أوحيا . وبالله تعالى التوفيق . \*

٣١٦ - مسألة ولا يلزم المنفرد اذان ولا اقامة ، فان أذن وأقام لحسن ، لان النص لم يرد بايجاب الاذان إلا على الاثنين فصاعداً ، وانما قلنا : ان فعل لحسن ، <sup>(٤)</sup> لأنه ذكر الله تعالى ، وقد يدعو الى الصلاة من لعله يسمعه من مؤمن الجن ، ولا يجوز <sup>(٥)</sup> الا في الوقت . \*

٣١٧ - مسألة ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، وهذا لا خلاف فيه ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وأيضا فان النص قد جاء بان المرأة تقطع صلاة الرجل

(١) في البيئية « مم عد » (٢) في البيئية « يكف » وهو خطأ (٣) في البيئية « لم يردعه » (٤) قوله « لأن النص لم يرد » الى هنا سقط من البيئية (٥) في المصربة « فلا يجوز » وما هنا أحسن . \*

إذا قامت أمامه ، على ما نذكر بعد هذا في باب إن شاء الله تعالى ، مع قوله عليه السلام : «الامام جنة» وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا بد في الصلاة ، وإن الامام يقف أمام المأمومين ولا بد ، أو مع المأموم في صف واحد على ما نذكر إن شاء الله تعالى في مواضعه . ومن هذه النصوص ثبت بطلان امامة المرأة للرجل وللرجال يقينا \*

٣١٨ - مسألة فإن حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن . لما قد

صح من أنهن كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك \*

٣١٩ - مسألة فإن صلين جماعة وأمتن <sup>(١)</sup> امرأة منهن فحسن

لأنه لم يأت نص يمنع من ذلك : ولا يقطع بعضهن صلاة بعض ، لقول رسول الله ﷺ : «خير صفوف النساء آخرها» <sup>(٢)</sup> ، \*

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري <sup>(٣)</sup> عن

ميسرة بن حبيب النهدي - هو أبو حازم <sup>(٤)</sup> - عن ربيعة الخنفة : أن عائشة أم المؤمنين أمتن في صلاة الفريضة <sup>(٥)</sup> \*

وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق <sup>(٦)</sup> عن تيممة بنت سلمة

عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت نسل في الفريضة في المغرب ، وقامت وسطهن ، وجهرت بالقراءة : \*

(١) في البيهقي «قامتن» (٢) في البيهقي بخلف قوله «آخرها» وهو خطأ . وفي المعرية «فإن خير صفوف النساء آخرها» وزيادة «في أن» لاداعي إليها ولا مئى لها . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبي داود (ج ١ : ص ٢٥٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة (٣) قوله «روينا من طريق» إلى هنا سقط من البيهقي خطأ (٤) في البيهقي «ميسرة بن حبيب الهذلي» وهو خطأ . وفي الأصلين «أبو حازم» بالحاء المهملة وهو تصحيف ، وصححنا بإخلاء المجهمة (٥) رواه الدارقطني (ص ١٥٥) من طريق سفيان ونسبه شارحه إلى مصنف عبد الرزاق وحكي تصحيحه عن الثوري وهو صحيح . (٦) في البيهقي «زياد بن الاحوص» ولا أعرف أيتهما أصح ولم أجده ترجمه ولا تيممة بنت سلمة فيبحث عنهما \*

وعن عبد الرزاق<sup>(١)</sup> عن سفيان الثوري عن عمار الدهني<sup>(٢)</sup> عن حبيبة بنت حصين<sup>(٣)</sup> قالت: أمنا أم سلة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت عينا: <sup>(٤)</sup> •

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن - وهي خيرة<sup>(٥)</sup>، هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثهم: أن أم سلة أم المؤمنين كانت تؤمن<sup>(٦)</sup> في رمضان، وتقوم بمعن في الصف<sup>(٧)</sup> •

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في الطلوع وتقوم وسطهن في الصف<sup>(٨)</sup> •

(١) قوله «عن عبد الرزاق» سقط من البيعة (٢) يضم الدال المهملة وإسكان الهاء وبداها نون (٣) حبيبة وحصين بالتصنيف، (٤) رواه ابن سعد (ج ٨: ص ٣٥٩) عن سفيان، ورواه الدارقطني (ص: ١٥٥) من طريق عبد الرحمن عن سفيان، وقال شارحه: «أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما والشافعي في مسنده قالوا ثلاثهم: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني» الخ ثم نقل عن النووي تصحيحه. وابن سعد والدارقطني لم يبين أن كان سفيان هو ابن عيينة أو الثوري، وكلاهما يروى عن عمار الدهني، والظاهر أنه ابن عيينة لأن ابن سعد لم أجده ما يدل على أنه يروى عن الثوري، وقد صرح ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) أنه ابن عيينة في إسناده عبد الرزاق والدارقطني، فيظهر أن المؤلف أخطأ في زعمه أنه الثوري ويؤيد هذا أن الحديث في مسند الشافعي المطبوع بجامع الأم (ج ٦: ص ٨٢) وفيه «أخبرنا ابن عيينة» (٥) في البيعة «عن الحسن بن أبي الحسن» الخ بمخفف «ام» وهو خطأ. وخيرة بفتح الهمزة المعجمة وإسكان الياء وضع الراي (٦) في المصرية «تؤم» وهو خطأ (٧) هذا الارتفاع شارح الدارقطني (ص: ١٥٥) عن مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد بن قتادة (٨) يروى الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٠٣ و ٢٠٤) من طريق ليث عن عطاء عن عائشة «أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن» •

وعن عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: تقوم المرأة النساء في التطوع <sup>(١)</sup>؛ تقوم وسطى .  
وروى عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تقوم نساءه <sup>(٢)</sup> في ليالي رمضان .

ومن التابعين :، وينا <sup>(٣)</sup> عن ابن جريج عن عطاء ، وعن ابن مجاهد عن أبيه ، عن سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي والشعبي ، وعن وكيع عن الربيع <sup>(٤)</sup> عن الحسن البصري ، قالوا كلهم بإجازة إمامة المرأة للنساء وتقوم وسطى . قال عطاء ومجاهد والحسن : في الفريضة والتطوع ، ولم يمنع من ذلك غيرهم ، وهو قول قتادة والأوزاعي وسفيان الثوري وإسحاق وأبي ثور وجمهور أصحاب الحديث ؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ابن حنبل وداود وأصحابهم .

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس : لا تقوم المرأة النساء في فرض ولا نافلة . وهذا قول لا دليل على صحته ، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؛ وهم يشيرون هذا إذا وافق تقليدهم . بل صلاة المرأة <sup>(٥)</sup> بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ : « إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » .

فإن قيل : فلا جعلتم ذلك فرضاً ، بقوله عليه السلام : « إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكبركم » ؟ قلنا : لو كان هذا لكان جائزاً أن تؤمنا ، وهذا محال ، وهذا خطاب منه عليه السلام لا يتوجه البتة إلى نساء لا رجل معهن ،

(١) قوله « في التطوع » سقطت المنية (٢) في المصرية « بنسائه » (٣) كلمة « رونا » سقطت من المصرية (٤) الربيع هو ابن صبيح ، وكلاهما بالتكثير ، وهو مختلف في ضمنه والراجح أنه لا بأس به مع صلاحه وصحته ، ولم يكن الحديث من صحاحه فكان يروى كثيراً كما قال ابن حبان . (٥) في المنية « كل صلاة المرأة » ،



لا يملحن في العرية متيقن، ومن المحال الممتنع أن يكون عليه السلام يلحن •  
 ٣٢٠ — مسألة ولا اذان على النساء ولا اقامة ، فان اذنة وأقن  
 لحسن. برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالاذان إنما هو لمن أقرض  
 عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة ، بقوله عليه السلام : « فليؤذن  
 لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » وليس النساء ممن أمرن بذلك . فلذا هو  
 قد صرح فلا اذان ذكر الله تعالى ، والاقامة كذلك ، فيما في وقتها فعل حسن  
 . وروينا عن ابن جريح عن عطلة : تقيم المرأة لنفسها . وقال طائوس : كانت  
 عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم <sup>(١)</sup> •

٣٢١ — مسألة ولا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منهما من  
 حضور الصلاة في جماعة في المسجد ، إذا عرف أنهن يردن الصلاة ولا يحل  
 لهن أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسان ، فان فعلت فليمنعها بوصولهن  
 في الجماعة أفضل من صلاحهن منفردات •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى  
 ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن  
 نمير ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالنا ثنا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن  
 ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا إمام الله مساجد الله <sup>(٢)</sup> » •

وبه إلى مسلم : ثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد -  
 عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال : سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول : « لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم <sup>(٣)</sup> » إليها •

(١) إلى ها آخر المجلد الأول الذي تفضل بإعارته لنا الرجل الكامل النبيل السيد محمد نصيف  
 مين أعيان جدقه وهذا الجلد هو الذي كنا نشره إليه باسم « النسخة اليمنية » اه إدارة (٢) في صحيح  
 مسلم ( ج ١ : ص ١٢٩ ) (٣) في الاصل « لا تمنعوا الماءكم المساجد ان استأذنكم » وصحنا  
 من مسلم ( ج ١ ص ١٢٩ ) •

فقال له بلال ابنه: والله لنمنعن، فأقبل عليه عبد الله بن عمر فسهب سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط، قال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعن.\*

وه إلى مسلم: ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء من الخروج بالليل إلى المساجد»<sup>(١)</sup>.\*

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أمين ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد ابن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولا يخرجن إلا وهن ثقلات».\*

قال علي: والثقل السينة الريح والبرة<sup>(٢)</sup>.\*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً»<sup>(٣)</sup>.\*

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فيصرف

(١) في مسلم «من أخرج إلى المساجد بالليل» (٢) الحديث رواه أبو داود أيضاً (ج ١: ص ٢٢٢) ونسبه في المتن (الشوكاني ج ٣: ص ١٦٠) لسند أحمد. والثقل بفتح التاء وكسر الفاء وضع اللام. (٣) في مسلم (ج ١: ص ١٣٠).\*

النساء متلفعات<sup>(١)</sup> بمروطهن ما يعرفن من الفلس<sup>(٢)</sup> .

• حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي<sup>(٣)</sup> - هو الجمعي - عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال خير صفوف الرجال المتقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المتقدم، وخيرها المؤخر، يامعشر النساء إذا سجد الرجال فاعضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزور<sup>(٤)</sup> .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسماعيل حدثني ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عمرو - هو أبو معمر - ثنا عبد الوارث بن سعيد - هو الثوري - ثنا أيوب - هو السخيتي - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : لو تركنا هذا الباب للنساء، لم يدخل منه ابن عمر حتى مات<sup>(٥)</sup> .  
و به الى أبي داود، حدثنا قتيبة ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث<sup>(٦)</sup> عن بكير - هو ابن الأشج - عن نافع قال<sup>(٧)</sup> : إن عمر بن الخطاب كان ينهى

(١) حكي الزرة في شرح الموطأ (ج ١ : ص ١٩) انه رواه يحيى وجماعة بفناء بن ورواه كثيرون «متلفعات» بفناء ثم عين مهمة وعزاه عياض لأكثر رواة الموطأ . (٢) الحديث رواه أيضا الشيخان وغيرهما . من طريق مالك . (٣) في الأصل «حسن بن علي» وهو خدأ (٤) هذا اسناد صحيح ، وقدرناه أيضا احمد في مستدرج (ج ٣ : ص ٢٩٣) عن عبد الصمد عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو اسناد صحيح . وفي لفظ احمد «المقدم» في الموضعين بدل «المقدم» ولعله أصح . ولم أجده حديث جابر في غير هذين الكتابين - الحلي والمسند - وروى مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبو داود (ج ١ : ص ٢٥٣) من حديث أبي هريرة مرفوعا «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» ورواه أيضا الدارمي والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) رواه أبو داود (ج ١ : ص ١٧٥) وكذا التي بعده (٦) في الأصل «عن عمر بن الحارث» وهو خطأ (٧) في الأصل «عن بكير ابن الأشج أن عمر بن الخطاب الخ والتصحيح من أبي داود .

أن يدخل من باب النساء \*

قال على: لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتمتعن<sup>(١)</sup> بتعب لا يجدى عليهن زيادة فضل أو يحططن من الفضل، وهذا ليس نصحاً، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة»، وحاشاله عليه السلام من ذلك؛ بل هو أنصح الخلق لأمته، ولو كان ذلك لما أقرض عليه السلام أن لا يتمتعن، ولما أمرهن بالخروج قفلات. وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض \*

وقال أبو حنيفة ومالك: صلاتهن في بيوتهن أفضل. وكره أبو حنيفة خروجهن إلى المساجد لصلاة الجماعة وللجمعة وفي العيدين، وورخص للمعوز خاصة في العشاء الآخرة والفجر، وقد روى عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين \*

وقال مالك: لا يتمتعن من الخروج إلى المساجد، وأباح للمتجالة<sup>(٢)</sup> شهود العيدين والاستسقاء، وقال: تخرج الشابة إلى المسجد المرة بعد المرة، قال: والمتجالة تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد \*

قال على: وشغب من كره ذلك برواية رويناهما عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنهن المسجد كما منعت نساء نبي إسرائيل<sup>(٣)</sup> \*

وبحديث روى عن عبد الحميد بن المنذر الانصاري عن عمته أوجدته

(١) رسم في الأصل بدون قطع، وهذا أقرب ما يناسب رسمه (٢) التجال التماظم ونجمات المرأة إنما استوكبرت فهي متجالة (٣) متفق عليه، وانظر الشوكاني (ج ٣: ص ١٦١) ومصحح مسلم (ج ١: ص ١٣٠) \*

أم حميدان النبي ﷺ قال: أن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي، (١)

(١) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥ : ص ٥٧٨) عن ابن أبي عامر «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت : قلت يا رسول الله ، يمتنأ أزولجتنا أن نصل معك ، ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » - وذكره ابن حجر في الإصابة (ج ٨ : ص ٢٢٦) ونسبه أيضا إلى أبي بن قحافة عن هذا الطريق - ووقع فيها «نق» بالثناة وصوابه «نق» بالوجهة - وروى أحمد في المسند (ج ٦ : ص ٣٧١) «ثنا هرون ثنا عبد الله ابن وهب قال حدثني داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الأنصاري عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدك ، قال فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شئ من بيتها وأظلمه ، فكانت تصل فيه حتى لقيت الله عز وجل » ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ : ص ٧٩١) من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب - ووقع فيه «ابن وهيب» وهو خطأ - ونسبه ابن حجر في الإصابة من هذا الطريق إلى ابن أبي خيثمة . وهذا اسناد صحيح - داود بن قيس ثقة حافظ ، وعبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي له حجة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ويظهر من كلام ابن حجر أنه يرجح أن يكونا شخصين : أحدهما صحابي ، والاخر تابعي وهو الذي هنا وحمته أم حميد ، وعلى كل فهو ثقة ، والحديث صحيح . ونقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن ابن حجر أنه قال : «اسناده حسن» ويؤيد معناه ما رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٩) من طريق يزيد بن هرون عن البوام بن حوشب «حدثني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمتوا نساءكم المساجد ويوتن خير لمنهن » قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعا بالبوام ابن حوشب ، وقد صحح مع حبيب من ابن عمر ، ولم يخرجوا فيه الزيادة : ويوتن خير لمن » ووافقه الذهبي . ثم روى الحاكم شاهدا مرفوعا «خير مساجد النساء قمر بيوتن» من

وبحديث روى من طريق عبد الله بن رجاء الغداني <sup>(١)</sup> أن أبا جريز بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «لأن تصلي المرأة في عهدها أعظم لأجرها من أن تصلي في بيتها، وأن تصلي في بيتها أعظم لأجرها من أن تصلي في دارها، وأن تصلي في دارها أعظم لأجرها من أن تصلي في مسجد قومها، وأن تصلي في مسجد قومها أعظم لأجرها من أن تصلي في مسجد جماعة، وأن تصلي في مسجد جماعة خير لها من أن تخرج إلى الصلاة يوم العيد».

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهن يوم العيد إنما كان أرهاقاً للصوم لقلّة المسلمين يومئذ ليكثرن في عين من يراهن.

قال علي: وهذه عظيمة، لأنها كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول بلا علم، وهو عليه السلام قدين أن أمره بخروجهن ليسهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلي، فأف لمن كذب قول النبي ﷺ وأقرى كذبة برأيه إثم إن هذا القول مع كونه كذباً محتالاً <sup>(٢)</sup> فهو بارد خفيف جداً، لأنه عليه السلام لم يكن بمحضرة عسكر فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المنافقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نسله، فأعجبوا لهذا التخليط !!

قال علي: أما ما حدثت عائشة فلاحجة فيه لوجوه:

أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم يتمتعن، فإذا لم يتمتعن فمنهن بدعة وخطأ، وهذا كما قال تعالى: (يأتسأ النبي من يأت منكن

حديث دراج إلى السمع عن السائب عن مولاه أم سلمة، وأسناده حسن (١) يضم النين المعجمة وتفتح اللدال الحفنة نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو صدوق أتى عليه أبو زرعة وقال أبو حاتم «كان ثقة رصياً» وقال ابن الدني «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجليين: أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء» (٢) في الأصل — وهو النسخة المصرية وحدها — «كذب بحت» وهو لحن.

بفاحشة مينة يضاعف لها العذاب ضعفين). فأتين قط بفاحشة مينة، ولاضعف لبن العذاب والحمد لله رب العالمين. وكقوله تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم..\*

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتج بقول قاتل: لو كان كذا: لكان كذا - : على إيجاب ما لم يكن، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر \*

ووجه ثان: وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء، ومن أنكر هذا فقد كفر، فلم يوح قط إلى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنع من أجل ما استحدثته، ولا أوحى تعالى قط إليه: أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد، فاذلم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول مجنة وخطأ \*

ووجه ثالث: وهو أننا ما ندري ما أحدث النساء عالم يحدثن في عهد رسول الله ﷺ، ولا شيء أعظم في أحداثهن من الزنا، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ، ورجم فيه وجلد، فما منع النساء من أجل ذلك قط، وتحريم الزنا على الرجال كتحريمه على النساء، ولا فرق، فالذي جعل الزنا سبياً بمنعهن من المساجد؟ ولم يجعله سبياً إلى منع الرجال من المساجد؟! هذا تعليل مارضيه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ \*

ووجه رابع: وهو أن الاحداث إنما هو لبعض النساء بلاشك دون بعض، ومن المحال منع الخير عن لم يحدث من أجل من أحدث، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فيسمع له ويطاع، وقد قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى)..\*

ووجه خامس: وهو أنه إن كان الاحداث سبياً إلى منعهن من

المسجد فالأولى أن يكون سبياً إلى منمن من السوق ومن كل طريق بلا شك ، فلم خص هؤلاء القوم منمن من المسجد من أجل إحدائهم ، دون منمن من سائر الطرق ؟ بل قد أباح لهم أبو حنيفة السفر وحدها ، والمسير في الضياف والقلوات مسافة يومين ونصف ، ولم يكره لها ذلك ، وهكذا فليكن التخليط . \*

ووجه سادس : وهو أن عائشة رضى الله عنها لم ترمنمن من أجل ذلك ، ولا قالت : امنعوهن لما أحدثن ، بل أخبرت أنه عليه السلام لو عاش لمنمن ، وهذا هو نص قولنا ، ونحن نقول : لو منمن عليه السلام لمنناهن ، فاذلم يمنعن فلا يمنعن ، فاحصلوا إلا على خلاف السنن وخلاف عائشة رضى الله عنها ، والكذب بلباسهم من يقلد منهم أنها منعت من خروج النساء بكلامها ذلك ، وهي لم تفعل . نعمو بالله من الخذلان : \*

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدري من هو ؟ ولا يجوز أن ترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدري من هو \*  
وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط ، وليس بحجة ، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره <sup>(١)</sup> .

ثم لو صح هذا الخبر وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمورهما <sup>(٢)</sup> معارضة للاخبار الثابتة التي أوردنا ، ولأمره عليه السلام بمخروجهن ، حتى ذوات الخنثور والحيض إلى مشاهدة صلاة العبد ، وأمر من لاجلباب لها أن تستمير من غيرها جلباباً لذلك .

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى أن عمرو بن عاصم الكلبي حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله

(١) سبق الكلام عليه وأنهم وقفوه وقد احتج به البخاري (٢) كذا بالأصل



ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » (١) .  
قال علي : يريد بلا شك مسجد محلتها ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قائلا : صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها ، وحاشا له عليه السلام أن يقول المحال ، فإذ ذلك كذلك فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ : »

إما قوله : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه عليه السلام على خروجين إلى العيد وإلى المسجد — منسوخ بقوله : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ومن خروجها إلى صلاة العيد » وإما قوله عليه السلام : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدنا » ، وصلاتها في مسجدنا أفضل من خروجها إلى صلاة العيد ، منسوخ بقوله عليه السلام : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه على خروجها إلى صلاة العيد ، »

لا بد من أحد هذين الأمرين ، ولا يجوز أن تقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة .

فنظرنا في ذلك فوجدنا خروجين إلى المسجد والمصل عملا زائدا على

(١) هكذا رواه المؤلف « وصلاتها في مسجدنا » وقد تصحفت عليه الكلمة والحديث في أبي داود ( ج ١ : ص ٢٢٣ ) بلفظ « وصلاتها في خدعنا » وكذلك نقله الشوكاني ( ج ٣ : ص ١٦١ ) عن أبي داود ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک ( ج ١ : ص ٢٠٩ ) من طريق عمرو بن حاتم الكلابي ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ومورق بضم الميم وفتح الراء وكسر الراء المشددة . والمهدم — بضم الميم وفتح وتكسر مع فتح الفاء في الكل — هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأئمة النخبة .

الصلاة بأكلفة في الاسطر والظلة والرحمة<sup>(١)</sup> والهواجر الحارة، وفي المطر والبرد، فلو كان فضل هذا العمل الزائد منسوخاً لم يخل ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصل مساوية لصلاتها في بيتها، فيكون هذا العمل كله لقواً وباطلاً، وتكلفاً وعناء ولا يمكن غير ذلك أصلاً، وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المساجد والمصل منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون، فيكون العمل المذكور كله أثماً حاطاً من الفضل ولا بد، إذ لا يحط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بعينها عمل زائد إلا وهو محرم، ولا يمكن غير هذا؛ وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة، فيحط ذلك من الاجر لو عملها، فهذا لم يأت باثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملاً تكلفه في صلاته فأثلم بعض أجره الذي كان يحصل له لو لم يعمل، وأحبط بعض عمله - فهذا عمل محرم بلا شك، لا يمكن غير هذا؛ وليس في الكراهة اثم أصلاً، ولا إحباط عمل، بل فيه<sup>(٢)</sup> عدم الاجر والوزر معاً؛ وأما الاثم إحباط على الحرام فقط<sup>(٣)</sup> .

وقد اتفق جميع أهل الارض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام، ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل غير منسوخ، فأذا شك في هذا فهو عمل بر، ولولا ذلك ما أقره عليه السلام، ولا تركن يتكلفه بلا منفعة، بل بمضرة، وهذا الصبر والاني، لا النصيحة، وأذا شك في هذا فهو الناسخ وغيره المنسوخ. هذا الوجه ذاتك الحديثان، فكيف وهما لا يصحان .

رويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة:

(١) الرحمة الزعم وهي فصيحة (٢) الأحسن أن يكون «فيها» (٣) كذا في الأصل

أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حشمة <sup>(١)</sup> أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان <sup>(٢)</sup> \*

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أن عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها: والله أنك لتعلمين أني ما أحب هذا، فقالت: والله لا أنهي حتى تنهاني أقال عمر: فاني لأنهاك، فلقد طعن عمر يوم طعن وانها نفى المسجد <sup>(٣)</sup> \*

قال علي: ما كانت أمير المؤمنين يمتنع من نهيا عن خر وجهها الى المسجد لو علم أنه لأجر لها فيه، فكيف لو علم أنه يحط من أجرها ويحبط عملها. ولا حجة لهم في قوله لها: إني لأحب ذلك، لأن ميل النفس لاثم فيه، وقد علم الله تعالى أن كل مسلم — لولا خوف الله تعالى لأحب الآكل إذا جامع في رمضان، والشرب فيه إذا عطش، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام الى الصلوات، ووطء كل جارية حسناء يراها المرء، فحبب المرء الشيء المحظور لأخرج عليه فيه، ولا يقدر على صرف قلبه عنه، وإنما الشأن في صبره أو عمله فقط، قال تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) \*

(١) في نسخة من النسوخ عن الأصل «سليمان بن أبي حشمة» وفي أخرى «سليمان بن أبي حدة» وكلاما خطأ (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٥: ص ١٦ و ١٧) عن زيد ابن هرون عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه، وهو استاذ صحيح والذي هنا منقطع \* (٣) هذا مرسل، لأن الزهري لم يدرك عمر، ورواه ابن سعد في الطبقات بمناه (ج ٨: ص ١٩٥) عن الواقدي عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو موصول والواقدي فيه شنف، ونقل ابن حجر نحوه في الإصابة (ج ٨: ص ١٣٧) عن ابن منده، عن طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن هبة عن سالم \*

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عريفة<sup>(١)</sup>: أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان، فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً، فأمرني فأمت النساء.

قال علي: والشواب وغيرهن سواء. وبالله تعالى التوفيق.

٣٢٢ — مسألة ولا يؤذن ولا يقام شيء من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية، كصلاة الجنائز، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة. وهذا ما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والإقامة لصلاة العيدين، وهو بدعة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا إقامة شيء من ذلك، على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى.

قال علي: الأذان والإقامة أمر بالمجيء إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة، ولا يلزم ذلك في النوافل، فلا أذان فيها ولا إقامة وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير، وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى.

٣٢٣ — مسألة، ولا يجوز أن يؤذن ويقيم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه لسكر أو نحو ذلك، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده، ويجزئ أذان الفاسق، والعلة أحب إلينا، والصيت أفضل.

برهان ذلك أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال، لقول رسول الله ﷺ: «فلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلِيُؤْمَكُم أَكْبَرُكُمْ، أَوْ أَكْثَرُكُمْ قِرْآنًا»، فأما أمر

(١) أما عريفة فهو ابن عبد الله الثقفي ويقال السلي، بموأما عمرو الثقفي ومحمد بن عمار فلم أعرفهما، والأثر لم أجده من رواية أخرى.

بالاذان عن أزم الصلاة جماعة، وهم الرجال فقط، لا النساء على ما ذكرنا قبل •  
والصبي والمجنون والناهب <sup>(١)</sup> العقل بسكر غير غاطبين في هذه  
الأحوال، وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر الصبي والمجنون  
والناهب. والاذان مأمور به كما ذكرنا، فلا يجزئ أدائه إلا من غاطب  
به بنية أدائه ما أمر به، وغير الفرض لا يجزئ عن الفرض •

فان قيل: فانكم تجيزون لمن أذن لأهل مسجد أن يؤذن لأهل مسجد  
آخر في تلك الصلاة نفسها، وهذا تطوع منه • قلنا: نعم، وهو وان كان تطوعاً منه، فهو من أخدم المأمورين بإقامة  
الاذان والامامة والإقامة لمن معه، فهو في ذلك كله مؤدى فرض. وإذا  
تأدى الفرض، فالاذان فعل خير لا يمنع الصديق منه، لأنه ذكر لله تعالى  
وتطوع وبر •

وأما الكافر فليس أحدنا ولا مؤمناً، وإنما أزمنا أن يؤذن لنا أحدنا •  
وأما من لم يؤد ألقاظ الاذان متعمداً فلم يؤذن كما أمر، ولا أتى بألقاظ  
الاذان التي أمر بها، فهذا لم يؤذن أصلاً •

فان لم يقدر على أكثر من ذلك للغة أو لكثرة أجزاء أذانه، لقول  
الله تعالى: ( لا يكلف الله فحلاً إلا وسعها ) فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه  
فقط، وسواء كان هنالك من يؤدى ألقاظ الاذان أو لم يكن، وكان أفضل  
لو أذن المحسن •

وأما الفاسق فإنه أحدنا بلا شك، لأنه مسلم، فهو داخل تحت قوله  
عليه السلام: «يؤذن لكم أحدكم» ولا خلاف في اختيار العدل •  
وأما الصيت: فلان الاذان أمر بالجمعي إلى الصلاة، فإسماع المأمورين

(١) في نسخة منسوخة من الأصل «والزاهل» ولعل صوابها «والفاهل»

أولى، ولقول رسول الله ﷺ لأبي محنورة: «ارجع فارفع صوتك»<sup>(١)</sup>، وهذا أمر يرفع الصوت. فلو تعمد المؤذن أن لا يرفع صوته لم يجره أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة لم يلزمه، لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال عليه السلام ما قد ذكرناه باسناده: «وإذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين»، فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن. وبالله تعالى التوفيق.

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة»، وروناه من طريق مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة<sup>(٢)</sup> المازني الأنصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مستنداً. وبالله تعالى التوفيق.

٣٢٤ — مسألة ولا يجوز أن يؤذن اثنين فصاعداً معاً، فإن كان ذلك فالمؤذن هو المبتدئ، والداخل عليه مسيء لأجر له، وما يبعد عنه الائتم، والواجب منه. فإن بدأ معاً فلائذان للصيت الأحسن تأدية وجائز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد للمغرب وغيرها سواء في كل ذلك، فإن تشاحوا وهم سوله في التأدية والصوت والفضل والمعرفة بالآوقات أقرع بينهم، سواء عظمت أقطار المسجد أو لم تعظم.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا سعيد بن السكك ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»<sup>(٣)</sup>.

(١) ستاق بعض طرق حديث أبي محنورة في المسألة رقم ٣٣١ والطريق التي فيها هذه الكلمة رواها أبو داود (ج ١: ص ١٩٢) بلفظ «ثم ارجع فد من صوتك»  
(٢) في الأصل «ابن إدرية» وهو خطأ، صحته من الموطأ (ص ٢٣) ومن التهذيب.  
(٣) في البخاري (ج ١: ص ٢٥٣).

قال على: لو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهام لغواً لا وجه له، وحاشقته من هذا، ولو كان الصف الاول لمن يادر بالمجيء لكان الاستهام لا معنى له، لانه لا يمنع أحد من البدار، وانما الاستهام فيما يضيق فلا يحمل البعض الناس دون بعض، لا يمكن البتة غير هذا. وقد أقرع سعد بن أبي وقاص بين المتشاحين في الاذان، اذ قتل الله ذن يوم القادسية ولو جاز اذان اثنين فصاعداً لكان أصحاب رسول الله ﷺ أحق الناس بأن لا يضيعوا فضله، فما فعلوا ذلك، وما كان لرسول الله ﷺ إلا مؤذنان فقط.

٣٣٥ — مسألة ويجزى الاذان والاقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنباً والى غير القبلة. وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً الى القبلة على طهارة. وهو قول أبي حنيفة وسفيان ومالك في الاذان خاصة وهو قول داود وغيرهم في كل ذلك.

وانما قلنا ذلك لانه لم يأت عن شيء من هذا نهى من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، وقال تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) فصح أن ملأ يفصل لنا تحريمه فهو مباح. وانما تخبرنا أن يؤذن ويقيم على طهارة قائماً الى القبلة لانه عمل أهل الاسلام قديماً وحديثاً.

٣٣٦ — مسألة ومن عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمده الله تعالى، وإن سمع عاطساً يحمده الله تعالى ففرض عليه أن يشمت في أذانه واقامته، وإن سلم عليه في أذانه واقامته ففرض عليه أن يرد بالكلام.

ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الاذان والاقامة.

قال الله تعالى: ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ) فلم يخص تعالى حالاً من حال.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

موسى بن إسحاق عن عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي سلفة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال؛ وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» <sup>(٢)</sup> فلم يخص النصوص حال الأذان والاقامة من غيرهما، ولا جاد نهى قط عن الكلام في نفس الأذان بما نعلم حجة لمن منع ذلك أصلاً. فان قالوا: قسناه على الصلاة. قلنا: فاتم تميزون الأذان بلا وضوء:

فان قياسه على الصلاة ١٩ •

حدثنا حلم ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالا يؤذن ويدور، فأتابع فاه ههنا وههنا وأصبعه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حمراء» <sup>(٣)</sup> •

ورونان عن وكيع عن محمد بن طلحة عن جامع بن شداد عن موسى ابن عبد الله بن يزيد الخطمي <sup>(٤)</sup> عن سليمان بن صرد <sup>(٥)</sup> صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يؤذن للمسكر فكان يأمر غلامه في أذانه

(١) في أبي داود (ج ٤: ص ٤٦٧) «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) قال المنذري «وأخرجه البخاري والنسائي» نقله شارح أبي داود (٣) رواه أحمد في المسند (ج ٤: ص ٣٠٨) عن عبد الرزاق، ورواه الترمذي (ج ١: ص ٤١) عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقال حسن صحيح. ورواه الدارمي (ص ١٤١) عن محمد بن يوسف عن سفيان ومن طريق أخرى ثم قال «حديث الثوري أصح» وانظر الكلام على الحديث ونظرته في البيهقي (ج ١: ص ٣٩٥ و ٣٩٦) وفي الشوكاني (ج ٢: ص ٢٨ الى ٣١) وأبو جحيفة بالتصغير، ووقع في الشوكاني - «بيع الادواة المنيرة» - بالتكثير خطأً (٤) بفتح الهمزة للمجعة واسكان الغاء الهمزة (٥) بضم الصاد الهمزة وفتح الراء. وسليمان هذا قتل في حربه مع ابن زياد سنة ٦٥ وله ٩٣ سنة، وكان له سن عالية وشرف في قومه •



• بالحاجة <sup>(١)</sup> .

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح <sup>(٢)</sup> عن الحسن البصري قال : لا بأس أن يتكلم في أذنه للحاجة •

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق <sup>(٣)</sup> : رأيت ابن عمر يؤذن على بعيره •

٣٢٧ — مسألة ولا تجوز الأجرة على الأذان ، فان فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يجز أذنه ، ولا أجزأت الصلاة به ، وجائز أن يعطى على سبيل البر ، وأن يرزقه الامام كذلك •

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني — عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص : « آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أتخذ مؤذناً يأخذ على أذنه اجرا <sup>(٤)</sup> » •

(١) رواه أيضا البيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) من طريق عبد الله بن رجاء عن محمد بن طلحة (٢) الربيع وصبيح بفتح أولهما بوزن أمير (٣) نسير — بضم النون وفتح السين المهملة — وفي الأصل « بشر » وهو خطأ ، وذعلوق ، بضم الدال المعجمة واسكان الميم المهملة وضم اللام وآخره قاف (٤) الحديث من هذا الطريق رواه الترمذي (ج ١ : ص ٤٤٤) من رواية عبر عن أشعث وحسنه ، ورواه أحمد في المسند (ج ٤ : ص ٢١٦ و ٢١٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) والنسائي (ج ١ : ص ١٠٩) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٩) والبيهقي (ج ١ : ص ٤٢٩) كلهم من طريق سعيد الجبري عن أبي العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عبيد بن أبي العاص أنه قال : « يا رسول الله اجعلني امام قومي ، قال : أنت امامهم واقتدأ بضعفهم ، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذنه اجرا » وهذا اسناد في غاية الصحة ، وقد روى مسلم (ج ١ ص ١٣٥) الأمر بالتخفيف موسى بن طلحة عن عثمان فاختصر الحديث لأن ابن سعد رواه كله من طريق موسى (ج ٢ ص ٢٧٢) فالحديث صحيح على شرط مسلم كقوله الحاكم •

وهو قول أبي حنيفة وغيره ؛ وقال مالك : لا بأس بأخذ الأجرة على ذلك . وهذا خلاف النص •

روينا عن وكيع عن المسعودي — هو أبو عبيس عتبة بن عبد الله — عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود <sup>(١)</sup> — قال : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان وقرأة القرآن والمقاسم <sup>(٢)</sup> والقضاء • وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبي عن يحيى البكاء قال : رأيت ابن عمر يقول لرجل : أتى لا يفضك في الله ، ثم قال لأصحابه : أنه يتقى في أذانه ويأخذ عليه أجرا <sup>(٣)</sup> •

وقد قال الله عز وجل : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) . وقال عليه السلام : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فحرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة ، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن . فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الأذان لكان حراما بهذه الجملة . والله تعالى التوفيق . ولا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم : وأما إن أعطى على سبيل البر فهو فضل ، وقد قال تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) •

(١) كذا بالأصل ، وأنا أرجح جدا أنه خطأ وأن صوابه « عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود » فإن الأثر نقله الشوكاني ( ج ٢ : ص ٤٤ ) عن ابن مسعود نقلا عن شرح الترمذي لابن سيد الناس . وعلى كل فليس هذا بمحجة سواء أكان من قول القاسم أو من قول ابن مسعود والقاسم لم يسمع من جد عبد الله بن مسعود بل حديثه عنه مرسل (٢) هكذا هي هنا وفي نيل الأوطار ، ولعلها « والمقاسم » ولكني لم أجده الأثر في كتاب آخر حتى أرجح أحداها (٣) رواه الطحاوي ( ج ٢ : ص ٢٧٠ ) من طريق حماد بن سلمة عن يحيى البكاء : « أن رجلا قال لابن عمر : أتى أجبك في الله ، فقال له ابن عمر : لكى أبيضك في الله ، لأنك نبني في أذانك أجرا وتأخذ على الأذان أجرا » ونسبه الشوكاني ( ج ٢ : ص ٤٤ ) لابن حبان •

٣٢٨ — مسألة ومن كان في المسجد فاندفع الاذان<sup>(١)</sup> لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة •  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا جعفر بن عوف عن أبي عيسى أنا أبو صخرة، هو جامع بن شداد — عن أبي الشعثاء قال : خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة، فقال أبو هريرة : « أما هنا قد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم »<sup>(٢)</sup> •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسحاق ثنا محمد بن يوسف ثنا الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « قال : أقيمت الصلاة<sup>(٣)</sup> فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب، ثم قال : على مكانكم ، فرجع واعتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء فصل بهم ، وقال عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) •  
٣٢٩ — مسألة وجائز أن يقيم غير الذي أذن ، لأنه لم يأت عن ذلك نهى يصح ، والاثار المروى إنما يقيم من أذن • إنما جاء من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو هالك<sup>(٤)</sup> •

(١) كذا في الأصل ، ومن معاني الدفع ابتداء السر ، فلم المؤلف استعمله في معنى الابتداء مطلقا ، وما نرى له وجه صحة ، ولا له دليل يؤيده ، ثم ان « دفع » بمعنى بدأ في السر — فعل لازم ، وان دفع مطاوع التعمد (٢) رواه النسائي (ج ١ : ص ١١١) (٣) في الأصل « أقيمت الصفوف » وهو خطأ صححه من البخاري (ج ١ : ص ٢٦١) متبركة (٤) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ليس ضعيفا بل هيثة ، وكان البخاري يقوى أمره كاحكامه عنه الترمذي (ج ١ : ص ٤٢) وهذا الحديث طويل روى بهنوه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وكذلك احمد في المستدرج ورواه بطوله على سمة المستدرج ورواه المزي في التهذيب معطولا ونقله الذي طبع تهذيب التهذيب على حقيقته (ج ٣ : ص ٣٥٩) وارجع في الكلام على اسناده الى الشوكاني (ج ٢ : ص ٤١) •

٣٣٠ - مسألة ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء، من أول الأذان إلى آخره وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة، حاشا قول المؤذن «حي على الصلاة» حي على الفلاح، فإنه لا يقولها في الصلاة، ويقولها في غير صلاة، فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا عبد الله بن وهب عن حيوة <sup>(١)</sup> وسعيد بن أبي أيوب عن كعب ابن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا على فإنه <sup>(٢)</sup> من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمَن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة» •

ورويناه أيضاً من طريق مالك عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري <sup>(٣)</sup> فلم يخص عليه السلام كونه في صلاة من غير كونه فيها •

وأما قلنا: لا يقول في الصلاة «حي على الصلاة» حي على الفلاح، لأنه تكليم للناس يدعون به إلى الصلاة، وسائر الأذان ذكر الله تعالى، والصلاة موضع ذكر الله تعالى •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) يفتح الحاء المهملة واسكان اليا. الثناة وفتح الواو، وفي الأصل «خيرة» وهو خطأ وحيوة هو ابن شريح بن صفوان المصري (٢) في الأصل «ثان» بحذف الضمير، وبحسبنا من مسلم (١ج: ١١٣) (٣) في الوطأ (٢٣) مرفوعاً مختصراً وكذلك وله البيهقي (١ج: ٤٠٨) والبخاري (١ج: ٢٥٢) ومسلم (١ج: ١١٣) •

احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علي — عن حجاج الصواف عن يحيى ابن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم قال: «بينا أنا <sup>(١)</sup> أصلي مع رسول الله ﷺ، فذكر الحديث وفي آخره: ان رسول الله ﷺ قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقرآن القرآن، أو كما قال عليه السلام». فان قال سامع الأذان: «لا حول ولا قوة الا بالله»، مكان: «حي على الصلاة حي على الفلاح»، فحسن.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني مجاهد بن موسى حدثني حجاج قال قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن يحيى <sup>(٢)</sup> أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال: إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال: «حي على الصلاة»، قال: «لا حول ولا قوة الا بالله»، فلما قال: «حي على الفلاح»، قال: «لا حول ولا قوة الا بالله»، ثم قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» <sup>(٣)</sup>.

٣٣١ — مسألة وصفة الأذان معروقة، وأحب ذلك إلينا أذان

أهل مكة وهو.

الله أكبر الله أكبر : الله أكبر الله أكبر، أربع مرات، أشهد ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٥١) (٢) في الأصل «عمر بن يحيى» وهو خطأ، صحناه من النسائي (ج ١: ص ١٠٩ و ١١٠) ومن التهذيب (٣) الحديث رواه البخاري (ج ١: ص ٢٥٢) مختصراً وفيه حذف بعض الاستاد وكذلك البيهقي (ج ١: ص ٤٩٩) وروى نحوه مرفوعاً من حديث عمر بن الخطاب (ج ١: ص ١١٣) وأبو داود (ج ١: ص ٢٠٧).

لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن  
محمدا رسول الله، ثم يرفع صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أشهد أن  
لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله،  
حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر  
الله أكبر، لا إله إلا الله •

وأذان أهل المدينة كما وصفنا سواء سواء إلا أنه لا يقول في أول أذانه  
والله أكبر الله أكبر، إلا مرتين فقط •

وأذان أهل الكوفة كما وصفنا أذان أهل مكة إلا أنهم لا يقولون  
وأشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، إلا مرتين مرتين فقط •

وإن أذن مؤذن بأذان أهل المدينة أو بأذان أهل الكوفة فحسن •  
وإن زاد في صلاة الصبح بعد حي على الفلاح الصلاة خير من النوم  
الصلاة خير من النوم فحسن •

وإنما نخبرنا أذان أهل مكة لأن فيه زيادة ذكر الله تعالى على أذان أهل  
المدينة وأذان أهل الكوفة، ففيه ترجيع «الله أكبر» وفيه ترجيع «أشهد أن  
لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله»، وهذه زيادة خير لا تحقر، أقل  
ما يجب لها ستون حسنة •

وأيضا فإنه قد روينا من طرق، منها ما حدثناه حماد ثنا عباس بن  
أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان المنقري البصري ثنا  
حفص بن عمر الحوضي ثنا همام بن يحيى أن عامر بن عبد الواحد الأحمول  
حدثه أن مكحول الشامي حدثه أن ابن محيريز حدثه أن أبا محذورة حدثه:  
«أن رسول الله ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة  
كلمة»، ثم وصف الأذان الذي ذكرنا حرفاً حرفاً <sup>(١)</sup> •

(١) د. واد. أبو داود معطولا (ج ١: ص ١٩١ و ١٩٢) من طريق حماد •

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب  
أخبرني ابراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد ثنا حجاج عن ابن جريج  
أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخنورة أن ابن محيريز أخبره -  
وكان يقيم في حجر أبي مخنورة - قال : قلت لأبي مخنورة : أتى خارج الى  
الشام ، وأخشى أن أسأل عن تأذنيك ، فأخبرني ، فذكر له أن رسول الله  
ﷺ علمه الاذان كما ذكرنا نصاً (١) .

وقد جاءت أيضاً آثار مثل هذه بمثل أذان أهل المدينة وأذان أهل  
الكوفة ، إلا أن هذه زائدة عليها تريباً وترجيماً ، وزيادة الرواة العدول  
لا يجوز تركها ، إلا أن تكون على التخيير ، فيكون الأخذ بالزيادة أفضل ،  
لأنها زيادة ذكر وخير .

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا  
ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عمران بن  
مسلم عن سويد بن غفلة : أنه أرسل الى مؤذن له : لا تنوب في شيء من  
الصلاة الا الفجر ، فإذا بلغت ، حي على الفلاح ، قل : الصلاة خير من النوم  
الصلاة خير من النوم ، فانه أذان بلال .

قال علي : سويد بن غفلة من أكبر التابعين ، قدم بعد موت النبي ﷺ  
بخمسة ليال أو نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقين بعد موته عليه السلام .  
وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن أبي جعفر المؤذن عن أبي سليمان  
عن أبي مخنورة : أنه كان اذا بلغ : حي على الفلاح ، في الفجر قال : الصلاة

(١) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) بطوله . واختصره المؤلف . وقد رواه الشافعي  
في الأم مطولاً (ج ١ : ص ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج ورواه الدارقطني  
(ص ٨٦) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٣) من طريق الشافعي ، وقد أوفينا الكلام على طرقة  
والفاظ على شرحنا على التحقيق لابن الجوزي .

خير من النوم، الصلاة خير من النوم<sup>(١)</sup>».

قال علي: لم يؤذن بلال لأحد بعد رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام للظهر أو العصر فقط، ولم يشفع الأذان فيها أيضا<sup>(٢)</sup>.  
وأما الإقامة فهي والله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله».

برهان ذلك أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن سهاك بن عطية عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر<sup>(٣)</sup> الإقامة إلا الإقامة<sup>(٤)</sup>».  
حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الزقاق أن مأمراً عن أيوب السختياني عن أبي قلابة قال: كان بلال يوتر الإقامة ويشي الأذان؛ إلا قوله «قد قامت الصلاة».

قال علي: قد ذكرنا ما لا يختلف فيه اثنان من أهل النقل: أن بلالا رضي الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام، ولم يتم أذانه فيها؛ فصار هذا الخبر مسنداً صحيح الإسناد، وصح أن الأمر له رسول الله ﷺ، لأحد غيره».

(١) رواه البيهقي معلقاً بدون إسناد عن سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي عذرة (١ ج: ص ٤٢٢) (٢) هذا هو الأرجح جداً وقيل إنه أذن مدة خلافة أبي بكر، وانظر البيهقي (ج ١: ص ٤١٩ و ٤٢٠) ونسب الراية (ج ١: ص ١٥٤) (٣) في الأصل «ويوتر» بحذف «أن» ومصححنا من البخاري (ج ١: ص ٢٥٠) (٤) الحديث رواه البخاري ومسلم بأسانيد متعددة ورواه ابوداود (ج ١: ص ١٩٨ و ١٩٩) وباقى الكتب الستة. وقد أكرر البحث من ذكر أسانيد (ج ١: ص ١٢٢ و ٤١٣) وفي بعضها التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بلالا بذلك وهو باسنادين صحيحين».



وقال الحنفيون: الاقامة متى متى، واختلف عنهم في تفسير ذلك، فروى زفر عن أبي حنيفة كما ذكرنا في قول: **لله أكبر الله أكبر**، **الله أكبر**، **الله أكبر**، أربع مرات في ابتداء الاذان، وفي ابتداء الاقامة كذلك أيضا، وعلى هذه الرواية هم الحنفيون اليوم.

وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في تلا الامر من الاذان والاقامة **الله أكبر الله أكبر**، في ابتدائهما مرتين فقط. وقد جاء حديث بمثل رواية أبي يوسف في الاذان، وما نعلم خبراً قط روى في قول: **الله أكبر الله أكبر**، أربع مرات في اول الاقامة<sup>(١)</sup>، ولولا أنها ذكر الله تعالى لوجب ابطال الاقامة بها؛ وابطال صلاة من صلى بتلك الاقامة؛ ولكن هذه الزيادة بمنزلة من زاد في الاقامة ولا حول ولا قوة الا بالله، أو غير ذلك مما ليس من الاقامة في شيء.

وقال المالكيون: الاقامة كلها وتر، **إلا الله أكبر الله أكبر**، فانه يكرر؛ ولا يقال: قد قامت الصلاة، إلا مرة واحدة.

قال علي: الاذان منقول نقل السكاة بمكة وبالمدينة وبالكوفة، لانه لم يمر باهل الاسلام - مذكور الاذان على رسول الله ﷺ، الى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجد خمس مرات فأكثر، فقل هذا لا يجوز ان ينسى ولا أن يحرف.

(١) هنا بهامش الأصل مانصه: «بل قد روى أبو داود حديثين أحدهما من طريق معاذ بن جبل. والآخر من طريق ابن عمر يزعن إلى عذرة، كلاما: وفي الاقامة «الله أكبر الله أكبر» أربع مرات، إلا ان في حديث معاذ عن عبد الله بن زيد —: السعدي، وفي الآخر مكحولاه وانظر الحديثين في أبي داود (ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٧ و ١٩٨)

فولاً أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها <sup>(١)</sup> على عهد رسول الله ﷺ بلا شك، وكان الأذان بمكة على عهد رسول الله ﷺ يسمعه عليه السلام، واذبح، ثم يسمعه أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، بعده عليه السلام، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقية الصحابة، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة - : فن الباطل المتع الحال الذى لا يحل أن يظن بهم رضى الله عنهم أن أهل مكة بدلوا الأذان وسمعه أحد هؤلاء الخلفاء رضى الله عنهم وأولئك والخلافة يده - فلم يغير، هذا ما لا يظنه مسلم، ولو جاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق،

وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم وتداولها أعمال عمر بن الخطاب، وعمال عثمان رضى الله عنهما، كأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وعمار، والمغيرة، وسعد بن أبى وقاص، ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون فى كل يوم سفرهم <sup>(٢)</sup> خمس مرات، الى أن بنوها وسكنوها، فن الباطل الحال أن يحال <sup>(٣)</sup> الأذان بحضرة من ذكرنا ويخفى ذلك على عمر وعثمان، أو يعلمه أحدهما فيقره ولا ينكره.

ثم سكن الكوفة على بن أبى طالب الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه، الى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله تعالى، فن الحال أن يغير الأذان ولا ينكر تغييره على والحسن ولو جاز ذلك على على لجاز مثله على أبى بكر وعمر وعثمان، وحاشا لهم من هذا، فما يظن هذا بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً.

فان قالوا: ليس أذان مكة ولا أذان الكوفة نقل كافة. قيل لهم: فان قالوا لكم: بل أذان أهل المدينة ليس هو نقل كافة فما الفرق؟ فان ادعوا فى هذا

(١) فى الأصل «فولاً أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن به» وهو خطأ (٢) كذا بالأسل (٣) يحال: يعنى يغير.

محالا ادعى عليهم مثله \*

فان قالوا : إن أذان أهل مكة وأهل الكوفة يرجع الى قوم محصور عددهم. قيل لهم: وأذان أهل المدينة يرجع الى ثلاثة رجال لأكثر: مالك وابن الماجشون وابن أبي ذئب فقط ، وإنما أخذه أصحاب هؤلاء عن هؤلاء فقط \*

فان قالوا : لم يختلف في الاذان بالثنية . قيل لهم : هذا الكذب البحت روى معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر الاذان ثلاثاً ثلاثاً<sup>(١)</sup> . وروى ابن جريج عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يثني الإقامة فيبطل بهذا يقين البطلان فيما يحتاج به المالكين<sup>(٢)</sup> لاختيارهم في الاذان بأنه نقل الكفاة الى رسول الله ﷺ . فصحح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك مالا لأذان أهل المدينة سواء . وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك مالا لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق \*

فان قالوا : لم يغير ذلك الصحابة لمكن غير بعدهم \* قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة ، فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فإكان بالمدينة في التابعين كملقمة والأسود وسويد بن غفلة والرحيل<sup>(٣)</sup> ومسروق ونباته<sup>(٤)</sup> وسلمان بن ربيعة<sup>(٥)</sup> وغيرهم ، فكل هؤلاء أئمة في حياة عمر بن الخطاب ، وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على

(١) هذه رواية غريبة جدا وقد روى مثلها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٢) كذا في الاصل والمراد ظاهر (٣) كذا في الأصل ولم أعرف من هو ؟ بيد تغليب الرسم على كل ما يمتثل به من أنواع التصحيف ، وليس في الرواية من اسمه «الرحيل» إلا الرحيل بن معاوية الكوفي ، وهو يروى عن أبي اسحق السبيعي وأبي الزبير وعبد الطويل فهو من أهل القرن الثاني ومتأخر جدا عن عمر (٤) بضم النون ، وهو نباته الوالبي وكان مسلما على عهد عمر كقال ابن حبان وأبو حاتم (٥) في الاصل «سليمان» وهو خطأ ، وهو سلمان الخليل لأنه كان على الخليل في خلافة عمر ، ويقال : إن له محبة

طالوس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين •  
فان هبطوا الى تابعى التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفیان  
الثوري وابن جريج الا جاز مثله على مالك، فماله على هذين فضل، لافى علم  
ولا فى ورع، ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا •

فان رجعوا الى الولاية، فان الولاية، على مكة والمدينة والكوفة انما  
كانوا ينفذون من الشام من عهد معاوية الى صدر زمان أبى حنيفة وسفيان  
ومالك، ثم من الأنبار وبغداد فى باقى أيام هؤلاء، فلا يجوز شيء من ذلك  
على والى مكة والكوفة الا جاز مثله على والى المدينة، وكلها قسولها الصالح  
والفاسق، كالحجاج، وحيش<sup>(١)</sup> بن دلجة وطارق<sup>(٢)</sup> وخالد القسرى وما هنالك  
من كل من لاخير، فما جاز من ذلك عليهم بمكة والكوفة فهو جائز عليهم  
بالمدينة سواء سواء •

بل الأمر أقرب الى الامتناع بمكة؛ لان وفود جميع أهل الارض  
يردونها<sup>(٣)</sup> كل سنة، فما كان ليخفى ذلك أصلا على الناس، وما قال هذا  
أحد قط والحمد لله •

فان رجعوا الى الروايات، فالروايات كما ذكرنا متقاربة لإلا قول  
أبى حنيفة المشهور فى الإقامة، فما جاءت به قط رواية •

وليس هذا من المد والصاع والوسق فى شيء، لأن كل مد أو قعين  
أحدث بالمدينة وبالكوفة قد عرف، كما عرف بالمدينة مد هشام الذى  
أحدث، والمد الذى ذكره مالك فى موطنه: ان الصاع هو مد وثلاث بالمد  
الاخر، وكند أهل الكوفة الحجاجى، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا

(١) الحجاج معروف وحيش بن دلجة وطارق بن عمرو أخا رها فى تاريخ الطبرى (٧ج)  
ص ٨٤ و ٨٥ و ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٥ (٢) هو خالد بن عبد الله القسرى — بفتح القاف  
واسكان السين المهملة — وفى الاصل «القشبرى» وهو تصحيف وأخبره فى الطبرى  
والاغنى والتهذيب (٣) فى الاصل «يردونها» وهو خطأ •

خرج في إحداث الأمير أو غيره مدا أو صاعا لبعض حاجته . وبقى مد  
النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووسقه منقولاً إليه نقل الكافة إليه<sup>(١)</sup>  
صلى الله عليه وسلم \*

والعجب أن مالكا رأى كفارة الظهار خاصة بمد هشام المحدث ا على  
اختلاف أصحابه فيه ، فاشهب وابن وهب وابن القاسم يقول أحدهم :  
هو<sup>(٢)</sup> مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم :  
هو مدان<sup>(٣)</sup> ! \*

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي مخنف متأخر ،  
نقلنا : نعم ، وأحسن طريقه موافق لاختيارنا . والله الحمد . فان قالوا : إن  
فيه ثنية الإقامة . قلنا : نعم ، ؛ ولسنا نسر ثنيتهما ، إلا أن ثنيتهما كان الامر  
الاول ، وإفرادها كان الامر الآخر بلا شك .<sup>(٤)</sup> \*

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصرنا قاسم بن  
أصبع ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو  
ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : وأن  
عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام ، فأبى النبي ﷺ فأخبره قال : عليه  
بلالا ، فقام بلال فأذن مثنى وأقام مثنى<sup>(٥)</sup> . \*

(١) كذا بالأصل بذكرار «إليه» مرتين والأولى حذف الأولى (٢) في الأصل «وهو»  
وزيادة الواو لامعى (٣) انظر الموأ (ص ١٢٤) وشرح الزرقة في (ج ٢ ص ٨١ و ٨٢)  
وشرحنا على انطراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص ٤٢١)  
(٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان تارة يقول «حدثنا أصحابنا» وتارة  
«حدثنا أصحاب محمد» وتارة بلفظ «عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ماذا» وتارة «عبد الرحمن  
عن عبد الله بن زيد» والحديث واحد والقصة واحدة ، وقد ضمه المؤلف في الاحكام (ج ٦  
ص ٧١) فأخطأ ، وصححه هنا ناساب ، وحققنا طريقه في اعقائه على الاحكام ولم نكن رأينا  
تصحيح المؤلف له الا بما نقله عنه ابن حجر وابن الترمذى ، فالجدة على التوفيق \*

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن  
ثنية الإقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن  
أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضي  
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم يقين . والله تعالى الحمد .

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا  
بأن يوترها إلا الإقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته .  
وقد قال بعض متأخري المالكين : معنى « الا الإقامة » أى إلا  
« الله أكبر » ١١ وهذا جرى منهم على عادتهم في الكذب ، وما سمي أحد  
قط قول « الله أكبر » ، إقامة ، لافى لغة ولا فى شريعة ، فكيف وقد  
جاء مبيناً أنه « قد قامت الصلاة » كما ذكرناه .

وقال الحنفيون : إن الامر لبلال بأن يوتر الإقامة هو بمن بعد  
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسيين الى أبي بكر وعمر  
تبديل دين الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فاقوله مسلم .

فان قالوا : قد روئتم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان  
يثنى الإقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر بوترها ، وأنس سمع  
أذان بلال بلاشك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى  
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الإقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »  
حتى يتفق قوله مع رواية أنس في ذلك .

قال على : وقال بعض الحنفيين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا محضورة  
أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً  
رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ، انما كان لاجل أنه كان خفض به  
صوته ، لا لانه من حكم الأذان .

قال على : وهذا كذب على رسول الله ﷺ مجرد ، لانه عليه السلام

لو علم أن هذا الترجيع ليس من نفس الاذان لبأه عليه<sup>(١)</sup>، ولما تركه البتة يقول ذلك خافضا صوته في ابتداء الاذان، فليس هو كلمة واحدة، بل أربع قضايا، الاثنان منها ست كلمات، والاثنان خمس كلمات خمس كلمات، فن الكذب البحث — الذى يستحق فيه صاحبه أن يتبوأ مقعده من النار — أن يدع رسول الله ﷺ أبا محنودة يأتي بكل ذلك خافض الصوت، وليس خفضه من حكم الاذان، فإذا تركه على الخطأ ولم ينه زاد في اضلاله، بأن يأمره بأن يعيد ذلك رافضا صوته، ولا يعلمه أن تكرار ذلك ليس من الاذان، وما ندرى كيف ينطلق بهذا لسان مسلم أو ينشرح له صدره ١٤ فكيف والآثار — التى هي أحسن ما روى في ذلك — جلست مينة بأن نبى الله ﷺ عليه الاذان كذلك نصا، كلمة كلمة، تسع عشرة كلمة ١١١ فوضح كذب هؤلاء القاتلين جهاراً:

وقال بعضهم: لما رأينا ما كان في الاذان في موضعين كان في الموضع الثانى على نصف ما هو عليه في الموضع الاول، ألا ترى أنه يقل في أول الاذان «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين، ويقال في آخره «لا إله إلا الله» مرة، وكان التكبير مما يتكرر في الاذان، وكان التكبير في آخر الاذان مرتين، والقياس أن يكون في أول الاذان أربعاً ١١١ .

قال على: إذا كان هذا الهوس عندكم حقا فان التكبير مربع في أول الاذان كما تقول، فالواجب أن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله» أشهد أن محمدا رسول الله» مربراً أيضاً في التكبير، وأن لا يثنى من الاذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على إفراده، وهو «لا إله إلا الله» فقط، فيكون أول الاذان ثلاث قضايا مربعات، ثم يتلوها ثلاثاً

(١) «نبا» يمدى بنفسه وبالباء، وأما ممدىته بحرف «على» فلم أجد دليلاً عليها كما

قضايا مثنيات، ثم تور ذلك قضية سابعة مفردة، فهذا هنر أفلح من هنركم؛ فينبغي أن تلتزموه ١١١ \*

وأما المالكيون، فانهم اذا قاسوا المستحاضة على المصراة، والنفخ، في الصلاة على ( ولا تقل لهما أف ) والمرأة ذات الزوج في مالها على المريض المخوف عليه الموت، وفرج المتزوجة على يد السارق، وسائر تلك القياسات التي لا شيء أسقط منها ولا أغث - : فهذان القياسان أدخل في المعقول عند كل ذي مسكة عقل، فينبغي لهم أن يلتزموها، إن كانوا من أهل القياس؛ وإلا فليتركوا تلك المقاييس السخيفة، فهو أحظى لهم في الدين وأدخل في المعقول ١١١ وبالله تعالى التوفيق \*

وقال بعض المالكيين: لما كانت، لا إله الا الله تعالى، يقال في آخر الأذان مرة واحدة - : وجب أن تكون الإقامة كلها كذلك، إلا ما اتفق عليه من التكبير فيها. قلنا لهم: لما لم يكن ما ذكرتم (١) حجة في أفراد الأذان لم يكن حجة في أفراد الإقامة. وأيضا: فانه لما كان التكبير في الإقامة يثنى باتفاق منا ومنكم - : وجب أن يثنى سائر الإقامة، إلا ما اتفق عليه وهو التهليل في آخرها فقط. أو لما كان التكبير في الإقامة يقال أربع مرات وجب أن يكون في الإقامة أيضا يقال مرتين، ليكون فيها ترييع يخرج منه الى ثنية الى افراد. وكل هذا هوس، إنما أوردناه ليرى أهل التصحيح فساد القياس وبطلانه \*

وقد صح عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف: أنهم كانوا يقولون في أذانهم «حى على خير العمل»، ولا تقول به، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، ولا حجة في أحد دونه. ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن الصاحب: مثل هذا لا يقال بالرأى - : أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا،



فهو عنه ثابت باصح اسناد <sup>(١)</sup> .

وقال الحسن بن حى : يقال في الغنة : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، ولا نقول بهذا أيضا ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ .  
٣٣٢ — مسألة ولا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على مقبله ، فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ، ولا صلى بأذان ولا اقامة .

قال على : هي أربعة أشياء تلزع الناس فيها : الوضوء والاذان والاقامة والطواف بالبيت ، فقال أبو حنيفة : يجوز تنكيس كل ذلك . وقال مالك لا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ولا الطواف ، وقال في أحد قولي وأشهرهما : يجوز تنكيس الوضوء . وقال الشافعي : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك .

قال على : لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ علم الناس الاذان ، ولولا ذلك ما تكنوهما ولا ابتدعوهما ، فاذلا شك في ذلك فانما عليهما عليه السلام مرتين <sup>(٢)</sup> كما هما ، أولا فأولا ، يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقنه ، ثم النبي بعده من القول ، الى انقضائهما ، فاذ هذا كذلك فلا يحمل لاحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما أواخر أو تأخير ما تقدم . والله تعالى التوفيق .

٣٣٣ — مسألة فان كان برد شديد أو مطر رش فصاعدا ، فيجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد ، حى على الفلاح ، أو بعد ذلك <sup>(٣)</sup> ، الاصلوا

(١) رواية ذلك عن ابن عمر رواها البيهقي ( ج ١ ص ٤٢٤ و ٤٢٥ ) وكذلك عن علي ابن الحسين ثم قال « وهذه القنطة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بالاولا وأبعدنورة ، ونحن نكره ان يادفنيه » ( ٢ ) في الاصل « مرتين » وهو خطأ لا يناسب بساط القول ( ٣ ) كذا في الأصل ، ولا ترى قائلتنا لقوله « أو بعد ذلك » إلا ان كل سقط شيء من الكلام .

في الرحال». وهذا الحكم واحد في الحضر والسفر.

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه أذن بصحنين<sup>(١)</sup> بين مكة والمدينة فقال: «صلوا في الرحال» ثم قال ابن عمر: «كان النبي ﷺ يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة أو ذات الريح أن يقول: صلوا في الرحال»<sup>(٢)</sup>.

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي وعاصم الأحول وعبد الحميد صاحب الزبادي كلهم عن عبد الله بن الحارث قال: خطبنا ابن عباس في يوم ذي رديغ<sup>(٣)</sup> فلما بلغ المؤذن «حى على الصلاة» أمره أن ينادي «الصلاة في الرحال» فنظر القوم بعضهم إلى بعض، فقال لهم: «كأنكم أنكرتم»<sup>(٤)</sup> هذا! وقد فعل هذا من هو خير مني، وأنها لعزيمة<sup>(٥)</sup>، وهو قول أصحابنا. ٣٣٤ :- مسألة والكلام جائر بين الإقامة والصلاة، طال الكلام أو قصر، ولا تعاد الإقامة لذلك.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمدي ثنا أبو اسحاق البلخي

(١) يفتح الضاد المعجمة واسكان الجيم وهو جبل بين مكة خمة وعشرون ميلا (٢) رواه أبو داود (ج ١: ص ٤١٠ و ٤١١) بأسانيد كثيرة والبيهقي (ج ١: ص ٣٩٨) ونسبه المنزوي البخاري ومسلم (٣) يفتح الراء واسكان الدال المعجمة وآخره فعين معجمة هو في بعض الروايات «دزغ» بالزاي بدل الدال والمراد الطرأو الطين (٤) في نسخة منقولة عن الأصل «أنكرتم» وفي أخرى عنه «أكرتم» واختارنا الأولى لأن في رواية لأبي داود «فكان الناس استكروا ذلك» (٥) يعني الجملة بدليل قوله «خطبنا» ولتصريح بذلك في روايات أخرى، وانظر الكلام عليه في فتح الباري (ج ٢: ص ٦٦ و ٦٧) واللمبي الطيبة المنيرة (ج ٥: ص ١٢٦ و ١٢٨) وأبي داود (ج ١: ص ٤١٠ و ٤١٢).

ثنا القزويني ثنا البخاري ثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يتأجى رجلا في جانب المسجد، فاقام الى الصلاة حتى نام الناس» (١).

وقد ذكرنا إقامة المسلمين للصلاة وتذكره عليه السلام انه جنب ورجوعه واغتساله ثم تحييه وصلاته بالناس.

ولادليل يوجب إعادة الإقامة أصلا، ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث فانه يتوضأ ولا تعاد الإقامة لذلك، ويكلف من فرق بين قليل العمل وكثيره، وقليل الكلام وكثيره: «أن يأتي على صحة قوله بدليل، ثم على حد القليل من ذلك من الكثير، ولا سبيل له الى ذلك أصلا. وبالله تعالى التوفيق».

### (أوقات الصلاة)

٣٣٥ - مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد: أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل. فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلا، ولا يحرمه بذلك ثم يتأدى وقتها الى أن يكون ظل كل شيء مثله، لا يعد في ذلك الظل الذي كان له في أول زوال الشمس، لكن يعد ما زاد على ذلك فاذا كبر الانسان لصلاة الظهر حين ذلك فاقبله فقد أدرك صلاة الظهر بلا ضرورة.

فاذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا - بما قل أو كثر - فقد بطل وقت العشاء في صلاة الظهر، إلا للمسافر المجرد فقط، ودخل أول وقت العصر.

(١) في جميع روايات البخاري «حتى نام القوم» وكذلك في أغلب روايات الحديث ولم أراه في شيء من الروايات لفظ «نام الناس» فلهذا روايتي للاندلسيين في البخاري. وانظر البخاري (ج ١ من ٢٦٢) والبيهقي (ج ٥ من ١٥٧ و ١٥٨).

فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك لم يجزه إلا يوم عرفة بركة فقط ، ثم يتبادى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصغر الشمس إلا لعذر . ومن كبر العصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر .

فإذا غاب جميع القرص فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب . ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتبادى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذي هو الحرمة - فمن كبر للمغرب قبل أن يغيب آخر حرمة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهة ولا ضرورة .

فإذا غربت حرمة الشفق كلها فقد بطل وقت الدخول في صلاة المغرب إلا للمسافر المجرد وبمزدلفة ليلة يوم النحر فقط ، ودخل وقت صلاة العشاء الآخرة ، وهي العتمة . ومن كبر لها ومن الحرمة في الأفق شيء لم يجزه . ثم يتبادى وقت صلاة العتمة الى انقضاء نصف الليل الأول ، وابتداء النصف الثاني . فمن كبر لها في أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة بلا كراهة ولا ضرورة فإذا زاد على ذلك فقد خرج وقت الدخول في صلاة العتمة .

فإذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ؛ فلو كبر لها قبل ذلك لم يجزه . ويتبادى وقتها الى أن يطلع أول قرص الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع أول القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول القرص إلا لعذر ، فإذا طلع أول القرص فقد بطل وقت الدخول في صلاة الصبح .

فإذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجز أن يصليها ، لا مصلح يبلغ ، ولا حاضر تطهر ، ولا كافر يسلم ، ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا في

### الأوقات المذكورة \*

وأما المسافر فانه ان زالت له الشمس وهو نازل أو غريت له الشمس وهو نازل - : فهو كما ذكرنا في وقت الظهر والمغرب ولا فرق ، يصلى كل صلاة لوقتها ولا بد ، فان زالت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر الظهر الى أول الوقت الذي ذكرنا للعصر ، ثم يجمع الظهر والعصر ، وإن غابت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة ، ثم يجمع بين المغرب والعتمة \*

وأما بركة - يوم عرة خاصة - فانه يصلى الظهر في وقتها ، ثم يصلى العصر اذا سلم من الظهر في وقت الظهر \*

وأما بمزدلفة - ليلة يوم النحر خاصة - فانه لا يصلى المغرب إلا بمزدلفة أى وقت جامها ، فان جامها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة \*

وأما التمسك للصلاة والتأتم عنها فان وقتها متباد أبداً لا بد ، ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا ، ولا يجوز أن فعل ذلك ، ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرنا ، ولا يجوز أن فعل ذلك \* وقال أبو حنيفة في أحد قوله : أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه ، بوقت العتمة المستحب الى ثلث الليل وإلى نصفه ، ويمتد الى طلوع الفجر ، وان كره تأخيرها اليه ، ولم يجوز تأخير الظهر الى وقت العصر ولا تأخير المغرب الى وقت العتمة - : للمسافر المجدد \*

ورأى مالك للريض الذي يخاف ذهب عقله والمسافر الذي يريد الرحيل - : أن يقدم العصر الى وقت الظهر ، والعتمة الى وقت المغرب ، ورأى لمساجد الجماعة - في المطر والظلمة - أن تؤخر المغرب قليلا وتقدم العتمة الى وقت المغرب ، ولا يتنفل بينهما ، ولم ير ذلك لخوف عدو ، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظهر والعصر ، ورأى وقت الظهر والعصر يمتدان

الى غروب الشمس بإدراك الظهر وركعة من العصر قبل غروب جميعها،  
ورأى وقت المغرب والعتمة يمتدان الى أن يدرك المغرب بوركعة من العتمة  
قبل طلوع الفجر الثاني \*

ورأى الشافعى الجمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر، وبين  
المغرب والعتمة في وسط وقت المغرب -: لمساجد الجماعات خاصة في المطر،  
ورأى وقت الظهر والعصر مشتركا <sup>(١)</sup> يمتدا الى غروب الشمس، ووقت  
المغرب والعتمة مشتركا <sup>(٢)</sup> يمتدا الى طلوع الفجر \*

هذا مع قوله وقول مالك : إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد . وهذه  
أقوال ظاهرة التناقض بلا برهان \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو خليفة الفضل بن  
الحباب الجبلى ثنا أبو الوليد الطيالسى - هو هشلم بن عبد الملك - أنا همام -  
هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي أيوب المراغى <sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاصى : « أن رسول الله ﷺ سأل رجل عن وقت صلاة الظهر ؟  
فقال رسول الله ﷺ : وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل  
الرجل كظلوه ، مالم يحضر العصر ، ووقت العصر مالم تغرب الشمس ؛  
ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت  
الفجر من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس <sup>(٤)</sup> » \*

(٢١) في نسخة منقولة عن الأصل « مشتركا » وفي أخرى عنه « مستتركا » فاختارنا  
الاولى لأنها أصح ، ولأن الشافعى يقول بإشتراك الوقتين في كل صلاتين منها حال العذر  
بالجمع في السفر والمطر <sup>(٥)</sup> في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧) « واسمه يحيى بن مالك الأزدي  
ويقال الراغى ، والراغى حتى من الأزد » (٤) رواه مسلم وأبو داود (ج ١ : ص ١٥٤)  
والنسائى (ج ١ : ص ٩٠ و ٩١) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٧١) وعندهم  
جميعا وقت العصر « مالم تصفر الشمس » ولعل ما هنا رواية أخرى يؤيدها رواية للبيهقى  
مالم يحضر المغرب \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى  
 ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن  
 نمير ثنا أبي ثنا بدر بن عثمان ثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه  
 عن رسول الله ﷺ : « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فلم يرد  
 عليه شيئا فأقام الفجر <sup>(١)</sup> حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم  
 بعضا ، ثم أمره فأقام الظهر <sup>(٢)</sup> حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد  
 انصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام العصر <sup>(٣)</sup> والشمس  
 مرتفعة ، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء  
 حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل  
 يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من  
 وقت العصر بالامس ، ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول :  
 قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ،  
 ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ؛ ثم أصبح فدعا <sup>(٤)</sup> السائل فقال :  
 الوقت بين هذين <sup>(٥)</sup> . »

وقد روينا هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدد عن عبد الله بن  
 داود الحنظلي <sup>(٦)</sup> عن بدر بن عثمان بإسناده وفيه « فلما كان من الغد <sup>(٧)</sup> صلى  
 الفجر فانصرف قلنا : طلعت <sup>(٨)</sup> الشمس ، وأقام الظهر في وقت العصر  
 الذي كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس أو قال : أمسى . »

(١) لفظ « الفجر » زدهما من صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧١ ) ( ٢ ) في الأصل « الظاهر » وصحناه  
 من مسلم ( ٣ ) في الأصل « العصر » ( ٤ ) في الأصل « ثم دعا » وصحناه من مسلم  
 ( ٥ ) رواه أبو داود ( ج ١ : ص ١٥٤ ) كلبه كره المؤلف والنسائي ( ج ١ : ص ٩١ )  
 والبيهقي ( ج ١ : ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٠ و ٣٧١ ) ( ٦ ) بضم الخاء المجمة وضع الراي .  
 سكن الخرية — وهي علة بالبصرة — قسب الياء ( ٧ ) لفظ « من » زدهما من أبي داود  
 ( ٧ ) في أبي داود « أطلعت » بزيادة الهزة

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إيمان ثنا أحمد ابن زهير ومحمد بن وضاح قال ابن زهير : حدثني أبي ، وقال ابن وضاح : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قال زهير وأبو بكر وابن نمير : ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : « إن للصلاة أولا وآخرا ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق ، وإن آخر وقتها حين يتصف الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس »<sup>(١)</sup> . قال علي : لم يخف علينا اعتلال من اعتل في حديث عبد الله بن عمرو بن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى<sup>(٢)</sup> ، وهذا ليس بعلّة ، بل هو قوة الحديث ، إذا كان الصحاح يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى وهذا جهل من تملل بهذا يقول لأبرهانه عليه ، وإنما هو ظن قلده فيمن ظنه . وكذلك لم يخف علينا من تملل في حديث أبي هريرة بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه ، وإنما هو موقوف على مجاهد ، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان ، وما يضمر إسناد من أسند لإيقاف من أوقف<sup>(٣)</sup> .

(١) الحديث رواه الترمذي (ج ١ : ص ٣٣٧ و ٣٣٨) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٥ و ٣٧٦) وقوله في المغرب والمشاء « الأفق » و « الشفق » هو في الموشين في الترمذي والبيهقي « الأفق » وفي بعض نسخ الترمذي « الشفق » في الأولى فقط والمراد واحد (٢) الرواية بوقته في النسائي والبيهقي (٣) التي علل الحديث بهذا هو البخاري ، قال الترمذي : « سمعت محمدا يقول : حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيل » ثم روى الموقوف على مجاهد ، والحق ما قال ابن حزم رحمه الله والحديث صحيح \*



قال على : وهذه أحاديث صحاح ، بأسانيد جياد ، من رواية الثقات فواجب الأخذ بالرائد ؛ والذي فيه « أن النبي ﷺ أقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله ، ليس فيه حجة لمن قال باشتراك<sup>(١)</sup> وقتيهما ، لأنه عليه السلام قد نص على أن وقت الظهر مالم تحضر العصر ، ونص عليه السلام على بطلان الاشتراك » .

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت — هو البنانى — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في البقطة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى ، فلا بد من جمعها كلها لصحتها » .

فصح أنه عليه السلام كبر في اليوم الثاني للظهر في آخر وقتها ، فصار مصليا لها في وقت العصر وهذا حسن .

والخبر الذي فيه « ووقت العصر مالم تغب الشمس » زائد على سائر الأخبار ، وزيادة العدل واجب قبولها ، وكذلك هو زائد على الخبر الذي قد ذكرناه قبل باسناده وفيه « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » .

وهذا الخبر زائد على الآثار التي فيها « ووقت العصر مالم تصفر الشمس ، ولا يحل ترك زيادة العدل » .

وهذه الأخبار كلها زائدة على الأخبار التي فيها « أنه ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني في الوقت الذي صلاها فيه بالأمس وقتا واحدا » .  
وهذه الأخبار كلها مبطلة قول مالك والشافعي : إنه ليس للمغرب إلا

(١) في نسخة منسوخة من الأصل « باشتراك » وهو خطأ .

وقت واحد، وهو قول يطل من جهات : •

منها ما قد صح مما سنده إن شاء الله تعالى من أنه عليه السلام «قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف وسورة الطور والمرسلات» فلو كان ما قالوه لكان عليه السلام مصلياً لها في غير وقتها، وحاش لله من هذا • وأيضاً فإن المساجد تختلف، فبعضها لا منار لها، وهي ضيقة الساحة جداً، فيؤذن المؤذن مسرعاً ويصلي، وبعضها واسعة الصحن كالجوامع الكبيرة، وعالية المنار، فيؤذن المؤذن مسترلاً ثم ينزل، فلا سبيل أن يقيم الصلاة إلا وأئمة المساجد قد أتموا، هذا أمر مشاهد في جميع المدن. فعلى قول المالكيين والشافعيين كان يجب أن هؤلاء لم يصلوا المغرب في وقتها •

وأيضاً فيسألون: متى ينقضي وقتها عندكم؟ فلا يأتون بحد أصلاً. ومن الباطل أن تكون شريعة محدودة لا يدري أحد حدها، حاشا لله من هذا • وهذه الأخبار أيضاً تبطل قول من قال بإشتراك وقت الظهر والعصر، وإشتراك وقت المغرب والعشاء، ولم يأت خبر يعارضها في هذا أصلاً • وحكم عرقه والمزدلفة حكم في ذلك اليوم وتلك الليلة في ذينك الموضعين فقط •

برهان ذلك: أنهم كلهم مجمعون — بلا خلاف — على أن إماماً لو صلى الظهر بعرقه في وقت الظهر، ثم أخر العصر إلى وقت العصر، حكمهما في غير ذلك اليوم. في غير ذلك المكان، أو صلى المغرب تلك الليلة في إثر غروب الشمس قبل المزدلفة —: لكان عخطاً مبيناً، وعند بعضهم فاسد الصلاة •

فصح أنهم خالفوا القياس والنصوص. أما النصوص فقد ذكرناها • وأما القياس: فإن توجه القياس — لو كان القياس حقاً — أن يجوز وأن

يلزم في غير عرفة ومزدلفة ما يجوز ويلزم في عرفة ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة ، فيكون الحكم أن تصلى العصر أبدا في أول وقت الظهر ، وأن تؤخر المغرب أبدا الى بعد غروب الشفق ، وهم كلهم يجمعون على المنع من هذا ، وأنه لا يجوز ، فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الاوقات على حكم يوم عرفة بصفة وليلة مزدلفة بمزدلفة .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل <sup>(١)</sup> عن غقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان اذا عمل عليه السفر <sup>(٢)</sup> يؤخر الظهر الى أول وقت العصر <sup>(٣)</sup> فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق » . وهكذا روينا من طريق ابن عمر أيضا ، اذا جده السفر <sup>(٤)</sup> .

وهذا الخبر يقضى على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء في السفر ، ولا سبيل الى وجود خبر يخالف ما ذكرنا .

وأما في غير السفر فلا سبيل البتة الى وجود خبر فيه الجمع بتقديم العصر الى وقت الظهر ، ولا بتأخير الظهر الى أن يكبر لها في وقت العصر ، ولا بتأخير المغرب الى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق ، ولا بتقديم العتمة الى قبل غروب الشفق ، فاذا سبيل الى هذا فن قطع بهذه الصفة على تلك

(١) في الاصل «حدثني اسماعيل» وهو خطأ صححه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٦)  
(٢) في مسلم «عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عمل عليه السفر» بحذف «كان»  
(٣) في الاصل «الى وقت العصر» بحذف «أول» وزادها من مسلم (٤) حديث ابن عمر في مسلم يلفظ «اذا جده بالسفر» .

الأخبار التي فيها الجمع ، فقد أقدم على الكذب ومخالفة السنن الثابتة •  
ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر ثم بين المغرب والعشاء أبداً بلا  
ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنن ، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله  
ﷺ إلى آخر وقتها ، فيتبأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر ،  
فيؤذن للعصر ويقام وتصل في وقتها ، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها ،  
فيكبر لها في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العشاء ، فيؤذن لها ويقام  
وتصل العشاء في وقتها •

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها ، وموافقة يقين الحق  
في أن تؤدى كل صلاة في وقتها . والله الحمد •

فإن ادعوا العمل بالجمع بالمدينة ، فلاحجة في عمل الحسن بن زيد <sup>(١)</sup> ،  
ولا يجدون عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم صفة الجمع الذي يراه  
مالك والشافعي ، وقد أنكره الليث وغيره •

والعجب أن أصح حديث في الجمع ، هو ما روياه من طريق مالك  
عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « صلى لنا <sup>(٢)</sup> رسول الله  
ﷺ الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير <sup>(٣)</sup> خوف  
ولا سفر » قال مالك : أرى ذلك في مطر •

وما روينا من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش  
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « جمع رسول الله ﷺ بين  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر ،  
قيل لابن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته <sup>(٤)</sup> » •

(١) الراجح أنه يريد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهو مدني من  
شيوخ مالك وولي المدينة خمس سنين (٧) كلمة « لنا » زيادة من الوطأ (ص ٥١٥٠)  
(٢) في الوطأ « من غير خوف » (٤) رواه مسلم بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ١٩٦ و ١٩٧)  
ونسب في المتن للجماعة الألبخاري وابن ماجه •

قال علي : والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا ، وليس في هذين الخبرين خلاف لقولنا ، والله الحمد ، ولاصفة الجمع ، فبطل التعلق بهما علينا •

فان ذكر ذا كر حديث مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل : أن معاذ ابن جبل أخبرهم <sup>(١)</sup> : «أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك <sup>(٢)</sup> فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل <sup>(٣)</sup> ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً » •

فهذا أيضاً كما قلنا : ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون ، فليسوا أولى بظاهره منا <sup>(٤)</sup> •

وهذا أيضاً خبر رويناه من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : «أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ترحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وإن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن ينشب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم يجمع بينهما <sup>(٥)</sup> » •

فهذا خبر ساقط لانه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف <sup>(٦)</sup> •

وأيضاً قلوصح لما كان مخالفاً لقولنا ، لانه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عمل العصر قبل وقتها ، والتمتة قبل وقتها ، ومن تأمل لفظ الخبر

(١) في الوطأ (ص ٥٠) «أخبره» (٢) في الوطأ «عام تبوك» (٣) زيادة من الوطأ

(٤) ولكنه صريح في أنه كان يجمع بين الصلاتين وهو نازل غير جديبه السير (٥) فواء

أبو داود بنحوه (ج ١ : ص ٤٦٨) من طريق الفضل بن فضالة والبيهقي (٦) هشام ضعيف

عتمد وحديثه حسن وليس خبر مساقطاً بكرة •

رأى ذلك واضحا، والحمد لله. وإنما هي ظنون أعمالها، فزل فيها من زل  
بغير ثبوت \*

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذي روته من طريق الليث  
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل \* أن النبي ﷺ  
كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن ترفع الشمس أخر الظهر حتى يجمعها  
إلى العصر، فوصلهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر  
والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى  
يصلها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلاها مع  
المغرب <sup>(١)</sup> \*

فإن هذا الحديث أوردى حديث في هذا الباب لوجوه:  
أولها: أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل،  
ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سمعا من أبي الطفيل \*  
والثاني: أن أبا الطفيل صاحب راية المختار، وذكر أنه كان يقول  
بالرجعة <sup>(٢)</sup> \*

والثالث أننا روينا عن محمد بن اسماعيل البخاري - مؤلف الصحيح -  
أنه قال: قلت لقتيبة: مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي الطفيل؟ يعني هذا الحديث الذي ذكرنا بعينه، قال: فقال لي قتيبة:  
كتبته مع خالد المدائني، قال البخاري: كان خالد المدائني يدخل الأحاديث

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٤٧٢) والترمذي (ج ١ ص ١٧٩ و ١١٠) بنحو كلام من  
قتيبة بن سعيد عن الليث. قال الترمذي «حديث حسن غير مفرغ به قتيبة، لأنرفأ حدأ  
رواه عن الليث غيره، وقال أبو داود «لهيرو هذا الحديث الا قتيبة وحده» (٢) أبو الطفيل  
ماصين واثقة من ثقات التابعين الفضلاء وما رماه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا  
من يوثق به \*

على الشيوخ، يريد: أنه كان يدخل فودعوا بهم ما ليس منها <sup>(١)</sup>.  
ثم لوصح لما كان فيه خلاف لقولنا، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام قدم  
المصر الى وقت الظهر، ولأنه عليه السلام قدم العتمة الى وقت المغرب <sup>(٢)</sup>.  
فبطل كل ما تعلقوا به في اشتراك الوقتين، وفي تقديم صلاة الى وقت  
التي قبلها؛ وتأخيرها الى وقت غيرها بالرأى والظن، لاسيما مع نصه عليه  
السلام على أن وقت الظهر مالم تحضر العصر، وإن آخر وقت المغرب  
مالم يغرب الأفق، وأول وقت المشاء اذا غاب الأفق، فهذا نص يبطل  
الاشتراك جملة.

وما الناسي والتائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «من نام  
عن صلاة أو نسبها فليصلها اذا ذكرها» فصح أن وقتها تمت للناسي وللتائم  
أبداً، وكذلك وقت الظهر والمغرب تمت للمجد في السير، وفي مزدلفة ليلة  
النحر، ووقت العصر متغل يوم عرفة بمرة؛ وانتقال الأوقات أو تأجيلها  
أوحدها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا قياساً  
في شيء مما قالوه على ما بينا.

وأما قول أبي حنيفة: إن وقت الظهر يمتد الى أن يصير ظل كل شيء  
مثليه وحيث يدخل وقت العصر: فاتهم احتجوا بحديث ذكره أن  
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود: «أن جبرائيل نزل  
على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله <sup>(٣)</sup> وأمره بصلاة الظهر <sup>(٤)</sup>».

(١) خالد بن القاسم المدائني أبو الهيثم لم يكن ثقة، ولكن هل قال قيمة الله وى  
عنه الحديث، أو هو كتبه عن الحديث وكتبه منه خالد؟ وماذا يكون من هذا؟ ثقة كتب حديثاً  
سمعه من شيخه وكتبه منه آخر أيا كان، أف يكون من هذا أن حديث الثقة ساقط لأن  
الضعيف وأمه (٢) بل صح هذا في لفظ الترمذي في هذا الحديث، فإنه «عجل  
المصر الى الظهر» و«عجل المشاء الى المغرب» (٣) في الأصل «مثليه» وهو خطأ  
(٤) رواه البيهقي (ج ١: ص ٣٦٥) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ١٦٦) و

قالوا: فتعين أنه يدري أمره بابتداء الصلاة بعد ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الظل لا يستقر • قال علي . وهذا لاحجة لهم فيه ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن أبا بكر هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود ، والثاني أنهم جروا فيه على عادة لهم في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيها ، وترك ما فيها ، وذلك أنه ليس في هذا الخبر لا إشارة ولا دليل ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن يكون ظل كل شيء مثله ، ولا فيه أنه عليه السلام ابتداء الصلاة بعد زيادة الظل على المثل ، ولو صح هذا الخبر لما كان فيه الاجواز ابتداء الصلاة حين يصير ظل كل شيء مثله ، وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلي الظهر فيه ، لا فيها بعده •

وذكر بعض مقلديه الحديث الصحيح المشهور من طريق أبي يوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « مثلكم ومثل أهل الكتاب » ثم ذكر عليه السلام والأجراء الذين عملوا من غداة إلى نصف النهار على قيراط ، فعملت اليهود ، ثم الذين عملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ، فعملت النصارى ثم الذين عملوا من العصر إلى مغيب الشمس على قيراطين ، وهم نحن ، فنصبت اليهود والنصارى ، فقالوا : ما لنا أكثر عملا وأقل عطاء ؟ فقال : هل نقصتكم من حكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي أوتيته من أشد •

والحديث الصحيح أيضا المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا ، وفيه : « إن المستاجر لهم قال للذين عملوا إلى حين صلاة العصر : أكلوا بقية عملكم فاقموا بقية من النهار شيء يسير » •

(١١٧) إلى إسحق بن راهموه واليهوق في المرفوعة الطبراني ، وانظر الكلام فيه هناك ، والحديث بهذا الإسناد ضعيف كما قال المؤلف (١) كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفا أو خطأ والمراد ظاهر •



فقال المحتج بهذين الخبرين: لو كان وقت الظهر يخرج بإزالة على ظل المثل ويدخل حيث ذوقت العصر: - لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر، وهذا خلاف ما في ذنبك الخبرين \* قال أبو محمد: وهذا مما قلنا من تلك العوائد الملعونة، والإيهام بتوثيب الأحاديث عما فيها إلى ما ليس فيها \*

ويبان ذلك: أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا لبيل ولا بنص - أن وقت العصر أوسع من وقت الظهر، وإنما فيه أن اليهود والنصارى قالوا: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً، فمن أصل وأخرى في المعاد بمن جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ (١) \*

وأيضاً فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها تمويهاً وتحيلاً (٢) نص قوله عليه السلام: أن وقت الظهر مادام ظل الرجل كظوله ما لم يحضر العصر، فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حله النبي ﷺ، وهو أنهم عملوا من أول النهار إلى وقت العصر، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً: وهذا صحيح، لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن، بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن، والذي من أول الزوال إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل إلى غروب الشمس، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا. وفي الحديث الآخر: إنما بقي من النهار شيء يسير، وهذا حق، لأن من وقت العصر إلى آخر النهار يسير بالإضافة إلى ما هو أكثر، من أول النهار إلى وقت العصر، نعم وبالإضافة أيضاً إلى وقت الظهر على

(١) كذا في الأصل وبظهوره سقط منه هنا كلمة «حجة» أو «دليلاً» أو نحو ذلك

(٢) كذا في الأصل وهو غير واضح وإن كان المراد منهوما \*

قولنا، لأن كل شيء فهو بلا شك ينسب إذا أضيف إلى ما هو أكثر منه .  
فبطل تمويههم بهذين الخبرين . والله الحمد .

قال علي : ولو قال قائل : إنه عليه السلام إنما عني <sup>(١)</sup> آخر أوقات العصر  
وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص - لصديق ، لأنه عليه السلام  
قد نص على أنه بعث والساعة كهاتين ، وضم أصبعه إلى الأخرى ، وأما  
في الامم كالشجرة البيضاء في الثور الأسود . فهذا أولى ما حل عليه قول  
رسول الله ﷺ ، لتفق أخباره كلها ، بل لا يجوز غير هذا أصلاً . والله  
تعالى التوفيق .

وأما قوله . قول مالك والشافعي : أن وقت العتمة يمتد إلى طلوع  
الفجر ، وزاد مالك والشافعي امتداد صلاة المغرب إلى ذلك الوقت - فخطأ  
ظاهر ، لأنه دعوى بلا دليل ، وخلاف لجميع الأحاديث ، وأما عن  
آخرها ، وما كان هكذا فهو ساقط ييقن . وقد احتج في هذا بعض من ذهب  
إلى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في البقعة ، أن  
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وراموا بهذا اتصال وقت العتمة  
بوقت صلاة الصبح .

فإن هذا لا يدل على ما قالوه أصلاً ، وهم مجمعون معنا - بلا خلاف من  
أحد من الأئمة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد إلى وقت صلاة الظهر . فصح  
أن هذا الخبر لا يدل على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها ، وإنما  
فيه معصية من أخر صلاة إلى وقت غيرها فقط ، سواء اتصل آخر وقتها  
بأول الثانية لها ، أم لم يتصل ، وليس فيه أنه لا يكون مفترطاً أيضاً من أخرها  
إلى خروج وقتها وإن لم يدخل وقت أخرى ، ولا أنه يكون مفترطاً ، بل

(١) في الأصل « أنه عليه السلام أنه إنما عني » الخ وزيادة « أنه » مرة ثانية  
لأمنى لها .

هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولكن بيانه في سائر الأخبار التي فيها نص على خروج وقت كل صلاة، والضرورة توجب أن من تعدى بكل عمل وقته الذي حده الله تعالى لذلك العمل فقد تعدى حدود الله، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) \*

فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بان تقام فيه ونهى عن التفریط في ذلك، أو أخرها عن ذلك الوقت: فقد تعدى حدود الله تعالى، فهو ظالم عاص، وهذا لا خلاف فيه من أحد من المحاضرين من المخالفين \*

وأما تمدد تأخيرها عن وقتها فمقصية بإجماع من تقدم وتأخر، مقطوع عليه متيقن. ومن شبه الصلاة بالدين، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها، كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن، ولزمه أن يقول بمصيان من أخرها عمدا قادرا عن وقتها، كالدين يمتلئ بأدائه عن وقته بغير عذر، وهذا هو القياس في هذا الباب وقد خالفوه. فان ادعوا إجماعا على قولهم كذبوا، فقد صح عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها، وما جاز قط عند أحد تمدد تأخيرها عن وقتها بغير عذر. وبالله تعالى التوفيق \*

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جد به السير ولم ينزل قبل الزوال ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر كغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت التمتع كغيره: فهو خلاف مجرد اللسان الثابتة في ذلك. رواها أنس وابن عمر بأصح طريق، وقد ذكرنا رواية أنس؛ وغنيابها عن ذكر رواية ابن عمر \*

ولا أعجب من قول بعض المقلدين له في حديث ابن عمر: فلما كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب ثم التمتع. فقال هذا المفتون: إنما أراد قبل غروب الشفق، فقال: بعد غروب الشفق على المقاربة! واحتج

يقول الله تعالى : ( فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ) وقول رسول الله ﷺ : فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فإنه أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، !!!  
قال على : وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستسهلها ذوورع وحياء ، أن يقول الثقة ، بعد غروب الشفق ، فيقول قائل : إنما أراد قبل غروب الشفق !  
ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الروافض الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويفسرون الجبت والطاغوت وأن تذبحوا بقرة على مام أولى به ! وفي هذا بطلان جميع الشريعة ، وبطلان جميع المغفول ، والسفسطة المجردة ، ونموذ بالله من البلاء . \*

وأما قوله تعالى : ( فاذا بلغن أجلهن ) فليس كما ظن ، بل هو على حقيقته ، ومراد الله تعالى أجل الكون في العدة ، لا أجل انقضائها ، لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وحاش لله أن يأمر بالباطل . وكذلك قوله عليه السلام : لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، أيضاً حقيقة على ظاهره . وما أذان ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر ، وأمر الاصباح : لاقبلهما ، ولو كان ما ظنوه لحرم الآكل قبل طلوع الفجر ، وهذا مالا يقولونه ، ولا يقوله مسلم . \*

وأما قول مالك بتقديم المريض — الذي يخشى ذهاب عقله — العصر إلى وقت الظهر ، والتمتة إلى وقت المغرب : — غلطاً ظاهراً ، ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضاً وقتاً للعصر ، ويكون وقت المغرب وقتاً للتمتة ، أو لا يكون شيئاً من ذلك . فإن كان وقت كل واحدة من الظهر والمغرب وقتاً للعصر والتمتة أيضاً : — فتقديم التمتة إلى وقت المغرب — الذي هو وقت لها — وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر — الذي هو وقت لها أيضاً — جلت لغير المريض ، لأنه يصلى

العتمة والعصر أيضا في وقتيهما ، وهذا ما لا يقوله ، وإن كان وقت الظهر ليس وقتا للعصر ، ووقت المغرب ليس وقتا للعتمة — : فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها ، وهذا لا يجوز ، ولئن جاز ذلك في هاتين الصلاتين ليجوزن ذلك له أيضا في تقديم الظهر قبل الزوال ، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس ، وتقديم الصبح قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقوله . فقد ظهر التناقض •

فإن قال : ليس وقت الظهر وقتا للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله : كلف الدليل على هذا التخصيص المدعى بـ البرهان ، والذي لا يعجز عن مثله أحد ولا سيلله إليه . وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين . والله تعالى التوفيق •

وهنا حديث ننبه عليه ، لثلا يظن ظان أننا أغفلناه ، وأن فيه معنى زائدا <sup>(١)</sup> ، وهو حديث رويناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة لمغيب القمر ليلة ثالثة <sup>(٢)</sup> • •

قال علي : بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نعلمه إلا أبو بشر ، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث ، وقد وثق وتكلم فيه ، وهو إلى الجاهالة أقرب . وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، وليس مشهور الحال في الرواة <sup>(٣)</sup> . ولو صح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة ،

(١) في الأصل « زائد » وهو لمن (٢) الحديث رواه الدارمي (ص ١٠٣) وأبو داود (ج ١ : ص ١٦١) والترمذي (ج ١ : ص ٣٥) والنسائي (ج ١ : ص ٩٢) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٤ و ١٩٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٣ و ٤٤٨) وصححه الحاكم . وفي أسناد الحديث كلام طويل في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ورجحنا هناك صحة الحديث (٣) هنا بهنص الأصل مانصه : « وروى عنه أيضا شعبة بن الحجاج ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه في المخرج والتمثيل ، وذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، فقد ثبتت عنه الجاهالة ، وحبيب خرج

بل قد يجوز أن يدخل وقتها قبل ذلك ، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان  
ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات  
تلك الليلة المجرأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الذي هو الحرة يغيب قبل  
سقوط القمر في الليلة الثالثة بحين كبير جدا ، والشفق الذي هو البياض  
يتأخر مغيبه بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات  
المذكورة<sup>(١)</sup> . فليس في هذا الخبر - لوصح - حجة في شيء أصلاً مما يختلف .  
وبالله تعالى التوفيق \*

٣٣٦ — مسألة وتعجيل جميع الصلوات في أول أوقاتها أفضل  
على كل حال؛ حاشا العتمة ، فإن تأخيرها إلى آخر وقتها في كل حال وكل زمان  
أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم أولى ؛ وحاشا الظهر للجماعة  
خاصة في شدة الحر خاصة ، فالإبراد بها إلى آخر وقتها أفضل \*  
بهان ذلك قول الله تعالى : ( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ) وقال تعالى  
( والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ) فالمسارعة إلى الخير  
والمسابقة إليه أفضل بنص القرآن \*

حدثنا محمد بن إسماعيل العنبري القاضي بالثغر ومحمد بن عيسى قاضي  
طرطوشة<sup>(٢)</sup> قالوا ثنا محمد بن علي المطوعي الرازي ثنا محمد بن عبد الله الحارثي  
بنيسابور ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السهاك ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان  
ابن عمر ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني

له مسلم ورواه ابن حبان : اهـ (١) قسم المؤلف كل ليلة - طالت أو قصرت - إلى اثنتي عشرة  
ساعة ، ولاداعي لكل هذا ، فإن الساعة سيختلف مقدارها ، وأما بساعات عصرنا المروفة  
التي هي جزء من أربع وعشرين من اليوم واليلة معاً - فإن الليل يختلف عددها ساعات ، وقد  
حققنا في شرحنا على التحقيق أن الحديث صحيح ولكن التماساً أخطأ في تقديره رحمه الله  
(٢) بفتح الطاء الأولى واسكن الراء وضم الطاء الثانية وبدل الواو شين معجمة مفتوحة ، وهي  
مدينة كانت بالأندلس شرق بقية قرطبة قرية من البحر ، أخذها الأفرنج سنة ٤٤٣ هـ \*

عن عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أى العمل أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها، قلت: ثم أى؟ قال: الجهاد في سبيل الله؛ قلت: ثم أى؟ قال: بر الوالدين،<sup>(١)</sup> .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة أخبرني سيار بن سلامة قال: سمعت أبي يسأل أبا برزة عن صلاة رسول الله ﷺ؟ فقال أبو برزة: «كان عليه السلام لا يبالي ببعض تأخيرها الى نصف الليل - يعنى العشاء الآخرة - ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها»<sup>(٢)</sup> ، وكان يصلى الظهر حين تزول الشمس، والمصر حين يذهب<sup>(٣)</sup> الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية. وكان يصلى الصبح فينصرف الرجل فينظر الى وجه جليسه الذى يعرف فيعرفه، وكان يقرأ فيها بالستين إلى المائة، والأحاديث في هذا كثيرة جداً.

وه الى مسلم: حدثني زهير بن حرب واسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المقتمر - عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر: «مكثنا ذات ليلة نتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة، فخرج الينا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعنى ثلث الليل»<sup>(٤)</sup> قال: أنكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم،

(١) هذا رواه المؤلف من طريق الحاكم كذا ترى، وهو في التدرج (ج ١) ص ١٨٨ و (١٨٩) بهذا الاستادو بأسانيد أخرى وصححه على شرط الشيخين وواقعه الذهبي، ورواه البيهقي عن الحاكم (ج ١) ص ٤٣٤ (٢) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١) ص ١٧٨ و (١٧٩) «والحديث» وهو خطأ. والمصواب ما هنا وهو الموافق لطبع الاستانة (ج ٢) ص ١١٩ و نسخة مخطوطة بمسحقة عندي (٣) في جميع نسخ مسلم «والمصر يذهب» بمنفصلة «حين» (٤) في مسلم (ج ١) ص ١٧٨ و ١٧٧ «حين ذهب ثلث الليل أو بعده» وكذلك هو

ولولا أن يتقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى . \*

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع أنس بن مالك <sup>(١)</sup> يقول :  
« أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل ، أو كاد يذهب شطر الليل . » \*

ومن طريق أم كلثوم بنت أبي بكر عن أختها عائشة : « أعم رسول الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل <sup>(٢)</sup> » .  
قال علي : إذا ذهب نصف الليل فقد ذهب عامة الليل . وهذه الأخبار زائدة على كل خبر .

وبالسند المذكور إلى مسلم : حدثني محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت مهاجراً أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن أبي ذر قال : « أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ : أبرد أبرد ، أو قال : انتظرا انتظرا ، إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، قال أبو ذر : حتى رأينا فيه التلول <sup>(٣)</sup> » .

قال علي : وإنما لم يحمل هذا الأمر على الوجوب لما رويناه بالسند المذكور إلى مسلم : ثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق

في إسناده (١) في النسخة عن الأصل « وقدر وبنام طريق ثابت البناني أنه لا أمر المؤذن فأقام وصلى وقدر وبنام أنس بن مالك » وهو خطأ غريب لا معنى له ، وظاهر من هذا أن كاتب الأصل يمدان كتب « ثابت البناني أنه » أخطأ فزاد ما يبداه إلى قوله « وقدر وبنام » فوضع على ما أخطأ به يادته كلفي « لا » و « إلى » في أوله وآخره كمادة الناسخين القدماء فجاء من نسخ عن الأصل فأدرج الحرفين في الأصل وجعله كله كلاماً واحداً ، والصواب ما استأنه كما يرويه كل ذي خبرة بالكتب القديمة واسطلاح ناسخها وعاداتهم . وحديث ثابت عن أنس في صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧٧ ) ( ٢ ) في صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧٦ ) ( ٣ ) في صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧٢ ) \*



السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب : « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة الرمضاء <sup>(١)</sup> فلم يشكنا ، قلت لأبي اسحاق : أفي الظهر في تعجيلها ؟ قال : نعم » .

وقد جاء نحو ما تخبرناه في الأوقات عن السلف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع ابن جبير بن مطعم : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري : أن صل الظهر إذا زالت الشمس وأبرد » .

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن سيرين عن المهاجر : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري : أن صل الظهر حين تزيغ الشمس أو حين تدرك <sup>(٢)</sup> وصل العصر والشمس يضاء نقية ؛ وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس وصل صلاة العشاء من العشاء إلى نصف الليل أي حين تبيت <sup>(٣)</sup> وصل صلاة الفجر بقليل أو يسود ، وأطل القراءة <sup>(٤)</sup> » .

ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا أبو الريح الزهراني ثنا حماد - هو ابن زيد - عن الزبير بن الخريت <sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن شقيق : خطبنا ابن عباس

(١) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٣) « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا إليه حر الرمضاء » (٢) رسم في الأصل قريمان هذا يدون أعجام وظننا أن هذا أقرب ما يفهم منه فليحذر (٣) رسم في الأصل أيضا بدون أعجام (٤) هذان الأثران عن عمر بإسنادهما وانتظما لما أجدهما ، إلا أن مالكاً روى في أول الموطأ - في وقوت الصلاة - نحو ما عن حماد بن سهل بن مالك عن أبيه وعن هشام بن هروثة عن أبيه ، وروى البيهقي نحوهما بإسناد متعددة (ج ١ : ص ٣٧٠ و ٣٧١ و ٤٥٤ و ٤٥٦) إلا أن في (ص ٣٧١) من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد ، فينظر أيهما الصحيح ؟ هل هو مجاهد أو مهاجر ؟ وأما إسنادان وطريقان ؟ الله اعلم (٥) يذكر الخلاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة »

يوما بعد العصر حتى غربت الشمس<sup>(١)</sup> وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا يفتي<sup>(٢)</sup> الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس: أتعلمني بالسنة لأأمرك: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب: سمعت أبا هريرة سئل عن تفريط الصلاة؟ فقال: أن تؤخرها إلى التي بعدها.

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله» قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم<sup>(٣)</sup>.

قال علي: هذا الحديث والذي فيه وإنما التفريط في اللحظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى، يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال: إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الحندق ذكرا لها حتى غابت الشمس، لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمد حالا من الحرمان صار فيها كآل وتر أهله وماله، فأصدا إلى ما ذمه من التفريط. وهذا لا يقوله مسلم.

وبه إلى ابن جريج: قلت لعطاء: إمام يؤخر العصر، أصليها معه؟ قال:

- (١) في الأصل «وخطبنا ابن عباس حين غربت الشمس» وصححه ابن مسلم (ج ١: ص ١٩٧)  
 (٢) زيادة من صحيح مسلم (٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ص ٤) من نافع عن ابن عمر وإيس فيه تفسير نافع هذا وفسره الأوزاعي في أبي داود (ج ١: ص ١٦٠ و ١٦١) بأن ترى ما على الأرض من الشمس سفراء. وقول نافع أرجح، وتأيد بورود مرفوعا عند ابن أبي شيبة من طريق ججاج عن نافع عن ابن عمر كما نقله الزرقاني (ج ١: ص ٢٩).

نعم ، الجماعة أحب الى ، قلت : وإن اصفرت الشمس للغروب ولحققت برؤس الجبال ؟ قال : نعم ، ما لم تنب . قال ابن جريج : لو كان طائوس يعجل العصور يؤخرها ، أخبرني ابراهيم بن ميسرة عنه : أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جدا .

وأما الآخر الذي فيه : لانزال أمتي بخير ما لم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم ، فإنه لا يصح ، لأنه مرسل ، لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام <sup>(١)</sup> .

وقال ابو حنيفة : وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس ، يعني لإثسلامه منها ، قال : وتأخيرها أحب الى من التخليس بها ، لأنه أكثر للجماعة ، ووقت الظهر من حين تول الشمس

(١) الصلت بن بهرام ثقة ، ولكن ليس له ذكر في إسناده من أسانيد هذا الحديث فقد رواه احمد بن حنبل (ج ٥ : ص ٤١٧) عن اساميل بن عتبة عن محمد بن اسحق « حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سريته بن عبد الله الزبي عن أبي أيوب » فذكره وفيه قصة . ورواه أيضاً عن محمد بن أبي عدي عن محمد بن اسحق (ص ٤٢١ و ٤٢٢) ورواه أيضاً عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي أيوب . وجملة الرجل في هذا الاسناد لا تعرف وقد عرف في الاسناد الاول . ومحمد بن اسحق ثقة وقد صرح بالتحديث فلا خوف من تدليس ، ورواه ابوداود (ج ١ ص ١٦١) والحاكم (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١) والبيهقي (ج ١ ص ٣٧٠) كلهم من طريق محمد بن اسحق ، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٢١) والحاكم (ج ١ ص ١٩١) من حديث العباس بن عبد المطلب ، وصححه الحاكم إسناده ، وقال ابن ماجه : « سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث فيقداد فنجدت أنا وأبو بكر الاحين الى العوام بن عيساد بن العوام فأخرج البنا أصل أبيه فاذا الحديث فيه » وهذا كله يدل على خطأ المؤلف في رد الحديث وأن الصلت بن بهرام لم ينفرد بإسناده ان كانت له فيه رواية لم نرها . ونرجح ان المؤلف شبه له ودخل عليه حديثه في حديث .

إلى أن يكون الظل دون القامتين ، والتنجير بها في الشتاء أحب إلى ؛ وأن يرد بها في الصيف أعجب إلى ، ووقت العصر إذا كان الظل قامتين إلى قبل أن تغيب الشمس ، يريد أن يكبر لها قبل تمام غروب الشمس ، وتأخيرها أحب إليه ما لم تصفر الشمس ، ووقت المغرب مذ تغرب الشمس إلى أن يغيب الشفق ، وتعجيلها أحب إليه ، ووقت العتمة مذ يغيب الشفق إلى نصف الليل ، وتأخيرها أفضل بوقتها يمتد إلى طلوع الفجر .

قال علي بكل ما قال مما عاينه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله ، إلا تأخير الصبح ، فإنه احتج في ذلك بخبر<sup>(١)</sup> من طريق محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الغداة ، فإنه أعظم لأجركم » أسفروا بالفجر ، فكلمنا أسفروا فله أعظم للأجر ، أو لأجركم . قال علي : محمود بن لبيد ثقة ، وهو محمود بن الربيع بن لبيد<sup>(٢)</sup> ، والخبر

(١) سقط من الأصل قوله « بخبر » وقد زدناه لأن به يتسق الكلام ويصح .  
(٢) هنا ما من الأصل ما نصه : « محمود بن لبيد » ليس محمود بن الربيع ، وقد وهم في ذلك أبو بكر بن العربي ، فذكر أن محمود بن لبيد هذا الذي روى عنه عاصم بن عمرو بن قتادة : عقل جمعة مجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يثري دارهم ، وليس كذلك بل ما اثنان : أحدهما محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، نسبه ابن سعد وكناه بأبنيم ، وقال : أمه جميلة بنت أبي صمصمة بن زيد بن عوف بن يندول من بني مازن بن النجار . وذكره ابن أبي خيثمة فكناه أبا محمد ، لا يعرف لعاصم بن عمرو رواية عنه ، وإنما روى عنه الزهري ورواه بن حيوة . والآخر محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأشجعي ، راوى هذا الحديث ، مدني ، كان أحد العلماء له رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أثبت له البخاري حجة وأتكرها أبو حاتم ، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين . وأما الأول فله حجة ورؤية ، ولا رواية له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد وثقا معاً فوق ابن الربيع يحيى بن معين ، ووثق ابن لبيد أبو زرعة ، فيها ذكره ابن أبي حاتم في ترجمتهما . وقال أبو عمر : ابن لبيد أحسن من ابن الربيع وأولى بأن

صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله عليه السلام في التخليص، حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجهه جليسه الذي كان يعرفه، وأن هذا كان المداوم عليه من عمله عليه السلام: صح أن الاسفار المأمورة إنما هو بان ينقضى طلوع الفجر ولا يصلى على شك منه. فان قيل: إنه لا أجر في غير هذا، بل ما فيه إلا الاثم، قلنا: هذا لا ينكر في لغة العرب، لأن الله تعالى يقول: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وافطرنّا لكان خيراً لهم وأقوم) ولا خير في خلاف ذلك. ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمتاً أصحابه المشقة في ترك النوم أذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء إلى صلاة الصبح: عملاً فيه مشقة وكلفة وحطية من الاجر، ويمنعهم الفضل والاجر مع الراحة، حاش لله تعالى من هذا، فهذا ضد النصيحة، وعين الفسح والمخرج والظلم. وما ندرهم تملقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التخليص. بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله رضى الله عنه: أنها صلاة حولت عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان<sup>(١)</sup> وهذا خبر مسقط لقولهم جملة، لأنهم مخالفون له جملة، إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه أن التخليص بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها، بل هو وقتها عندهم فمن أضل ممن يموه بحديث هو مخالف له، ويوم خصمه أنه حجة له. ولما قولهم في اختيار<sup>(٢)</sup> تأخير المصروف قول مخالف للقرآن في المسارعة إلى الخير - وجميع السنن وجميع السلف، وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب \*

يذكر في الصحابة منه « اه وهذا صحيح وأظن أن خطأ ابن حزم وابن العربي إنما بتعاطيه ابن خزيمة كما قلّه عنه ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) (١) انظر الشوكاني (ج ١ ص ٤٢٣) (٢) في الأصل « في أخبار » وهو خطأ

وقال مالك: وقت الظهر والمصر الى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس، وأحب اليه في الصبح التغليس، وأحب اليه في صلاة الظهر أن تصلي في البرد والحر اذا فاء النوى ذراعاً. وأحب إليه أن تصلي العصر والشمس يضاء نقيه؛ وتعجل المغرب إلا للمسافر. فلا بأس بأن تمتد الميلى ونحوهما. والعتمه أثر مغيب الشفق قليلاً \*

قال على: أما قوله في اتصال وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب الى صلاة الفجر فقول مخالف لجميع السنن، ولا نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم، ولا عن أحد من التابعين، إلا عن عطاء وحده. وأما قوله في وقت العتمه فلا نعلم اختياره أيضاً عن أحد من السلف. وأما قوله في وقت الظهر فانه عول على الرواية عن عمر رضى الله عنه: أن صل الظهر اذا فاء النوى ذراعاً، وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر رضى الله عنه بأن تصلي اذا زاغت الشمس وأن يرد بها، روى ذلك عنه عائشة أم المؤمنين، وابنه عبد الله؛ ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن<sup>(١)</sup>، وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك ابن أنس وروته عائشة مسنداً، ومن فعل أبي بكر أيضاً، ورويناه أيضاً عن على بن أبي طالب وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم \*

وان ذكرنا أنه قد روى عن ابن عباس: وقت العتمه الى صلاة الفجر، وعن ابى هريرة: الافراط في العتمه الى صلاة الفجر - فاتهم قد خالفوا ذلك الأمر عن ابن عباس لأن فيه: وقت الظهر الى وقت العصر؛ ووقت

(١) سبق قبل قليل أن ذكر المؤلف رواية مهاجر عن عمرو وشككتنا فيها وقد يتقnam كلامه هنا أنه خطأ وأن الصواب ما ذكرناه هناك « محمد بن سيرين عن مجاهد » فان مهاجراً أبا الحسن من صفات التابعين ومن طبقة محمد بن سيرين \*

المغرب إلى وقت العشاء. وإذا اختلف الصحابة فالرجوع<sup>(١)</sup> إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة، قال تعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) \*

٢٣٧ - (فصل) قال علي : وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان ، لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة ويأخذ ظل القائم في الإيادة على مثل القائم - بعد طرح ظل الزوال - في صدر الساعة العاشرة ، أما في خمسها الأول إلى ثلثها الأول ، لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان \*

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان ؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق الذي هو الحرة أبداً في كل وقت ومكان ، يتسع في الصيف ويضيق في الشتاء ؛ لكبر القوس وصغره ، ووقت هاتين الصلاتين أبداً هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر ، لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادة . فهو أبداً ثلاث ساعات وشئ من الساعات المختلفة ، ووقت العصر ربع النهار غير شئ ، فهو أبداً ثلاث ساعات غير شئ من الساعات المختلفة ، ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح ، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين ، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة ، وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة ، وأقصر يوم من السنة - اثنتا عشرة ، فهي تختلف لذلك في طولها وقصرها ؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك ولا فرق . وأوسعها كلها وقت العتمة لانه أزيد من ثلث الليل أو ثلث الليل ومقدار تكبيرة في كل زمان ومكان والله تعالى التوفيق \*

٢٣٨ — مسألة الشفق والفجر قال علي: الفجر فجران هو الشفق شفقان ، والفجر الأول هو المستطيل المستدق صاعدا في القلوك كذنب السرطان ، وتحدث بعده ظلمة في الأفق ، لا يحرم الأكل ولا الشرب على الصائم ، ولا يدخل به وقت صلاة الصبح . هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها .

والآخر هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان ، ينتقل بانتقالها ، وهو مقدمة ضوئها ، ويزداد بياضه ، وربما كان فيه توريد بحمرة بديعة ، ويتبينه يدخل وقت الصوم ووقت الاذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها . فلما دخل وقت الصلاة يتبينه فلا خلاف فيه من أحد من الأمة .

وأما الشفقان ، فأحدهما الحمرة والثاني البياض ، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم — : يخرج ويدخل وقت صلاة العتمة بمغيب الحمرة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق ، إلا أن أحمد قال : يستحب — في الحضر خاصة دون السفر — أن لا يصلي إلا إذا غاب البياض ، ليكون على يقين من مغيب الحمرة ، فقد تواربها الجدران . وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور : لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض .

قال : علي قد صح أن رسول الله ﷺ حدد خروج وقت المغرب ودخول وقت العتمة بمغيب نور الشفق ، والشفق يقع في اللغة على الحمرة وعلى البياض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع ، فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شفقاً فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العتمة ، ولم يقل عليه السلام قط : حتى يغيب



كل ما يسمى شققا •

وبرهان قاطع ، وهو : أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حدد وقت التمة بأن أوله إذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ، وروى أيضا نصف الليل ، وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس : أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول ، وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض بلا شك <sup>(١)</sup> ، فاذ ذلك كذلك فلا قول أصلا إلا أنه الحرة يقين ، اذ قد بطل كونه البياض •

واحتج من قلد أبا حنيفة بأن قال : إذا صلينا عند غروب البياض فنحن على يقين — باجماع — أننا قد صلينا عند الوقت ، وإن صلينا قبل ذلك فلم نصل يقين إجماع في الوقت •

قال على : هذا ليس شيئا ، لأنه إن التزموا أبطل عليهم جمهور مذهبهم . فيقال مثل هذا في الوضوء بالنيذ ، وفي الاستنشاق والاستنثار وقراءة أم القرآن والطمأنينة ، وكل ما اختلف فيه ما يبطل الصوم والحج ، وما تجب فيه الزكاة ، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملا من الشريعة الا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد أدوه كما أمروا ، ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء . بلا شك •

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي التمة

(١) هذه القطعة من أبداع حجاج ابن حزم وأمتها ، وقد قل مناها الشوكاني في نيل الاوطار ( ج ١ ص ٤١١ ) عن شرح الترمذي لابن سيد الناس وانا اظن أنه أخذها من ابن حزم ، ويكاد يكون لفظهما متحداً

لسقوط القمر ليلة ثالثة، ولو كان لكان أعظم حجة لنا، لأن الشفق الأبيض يبقى بعد هذه مدة طويلة بلا خلاف \*

واحجج بعضهم بالآثر: «إن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة إذا أسود الليل». وبقاء البياض يمنع من سواد الأفق. قال علي: وهذا خطأ، لأنه يصلي العتمة مع بياض القمر، وهو أمتع من سواد الأفق على أصولهم: من البياض الباقي بعد الحرة، الذي لا يمنع من سواد الأفق، لقلته وبقته \*

وذكروا حديث الثمان بن بشير: أنه عليه السلام كان يصلي العتمة لسقوط القمر ليلة ثالثة. وهذا لا حجة لهم فيه، لآثنا لا نمنع من ذلك، ولا من تأخيرها إلى نصف الليل، بل هو أفضل، وليس في هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك \*

وذكروا حديثاً ساقطاً موضعاً، فيه، أنه عليه السلام صلى العتمة قبل غروب الشفق (١)، وهذا لو صح - ومعاذ الله من ذلك - لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها، وهو خلاف قولهم وقولنا. وذكروا عن ثعلب: أن الشفق البياض \*

قال علي: لسا ننكر أن الشفق البياض والشفق الحرة، وليس ثعلب حجة في الشريعة إلا في نقله، فهو ثقة، وأما في رأيه فلا \*

(١) هذا الحديث لم أجده، إلا أن البيهقي أشار إليه في السنن فقال: «والنور واه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أوقات الصلوات: ثم صلى العشاء قبل غيوبة الشفق - بخلاف لسائر الروايات» (ج ١ ص ٣٧٣) ولكنه روى حديث سليمان بن (ص ٣٧٢) بلفظ «ثم صلى المغرب قبل غيوبة الشفق». ونقل الشوكاني بهذا حديث الثمان بن بشير أن ابن العربي قال: «هو صحيح ومضى قبل غيوبة الشفق» (ج ١ ص ٤١١) \*

وأخبر ذلك احتجاج بعضهم بأن الشفق مشتق من الشفقة وهي الرقة، ويقال: ثوب شفيق اذا كان رقيقاً، قالوا: والياض أشتى بهذا لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحرة ١١١ •

قال علي: وهذا هوس ناهيك به ١١١ فان قيل لهم: بل الحرة أولى به، لأنها تولد عن الاشفاق والحياء، وكل هذا تخليط هو في الهزل أدخل منه في الجدد •

وقال بعضهم: لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالنفجر الثاني وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني. فعورضوا بأنه لما كان الفجر فجرين، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحرة - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحرة •

وقالوا أيضاً: لما كانت الحرة <sup>(١)</sup> التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر - وجب أن يكون أيضاً لا تأثير لها في خروج وقت المغرب. فعورضوا بأنه لما كانت الطوابع ثلاثة، والفوارب ثلاثة، وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوابع - وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الفوارب •

وهذه كلها تخاليل ودعاو فاسدة متكاذبة، وانما أوردناها ليعلم من أنعم الله تعالى عليه بأن هداه لا بطلال القياس في الدين -: عظيم <sup>(٢)</sup> نعمة الله تعالى عليه في ذلك، وليتصبر من غلط فقال به. وما توفيقنا إلا بالله تعالى •

٣٣٩ - مسألة ومن كبر لصلاة فرض وهو شك هل دخل وقتها أم لا لم تجزه، سواء وافق الوقت أم لم يوافق، لأنه صلاحها بخلاف ما أمر،

(١) في الأصل «لما كان الحرة» (٢) في الأصل «بأن هذه لأبطال القياس في الدين

حيث «المجموع لا معنى له»، والصواب بما صححتاه إليه وهو ظاهر •

وأما أمر أن يتدتها في وقتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٣٤٠ - مسألة : فلو بدأها وهو عند نفسه موقن بأن وقتها قد دخل  
فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضا ، لأنه لم يصلها كما أمر ، ولا يجزئه  
الإلا حتى يوقن أنه الوقت ؛ ويكون الوقت قد دخل . وبالله تعالى التوفيق .  
٣٤١ - مسألة : كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة  
الصبح إلا بان يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين  
تكبيره لصلاة الصبح ؛ وسواء . عندنا ترك الضجعة عمدا أو نسيانا ،  
وسواء صلاها في وقتها ؛ أو صلاها قاضيا لها من نسيان أو عمد نوم ، فان لم يصل  
ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن الضجعة على اليمين  
لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن  
الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن عمر <sup>(١)</sup> بن ميسرة ثنا عبد الواحد .  
هو ابن زياد - ثنا الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل  
الصبح فليضطجع على يمينه » فقال له مروان بن الحكم : ما يجزي أحدنا  
ممشا الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة : لا ، فبلغ ذلك  
ابن عمر ، فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه ، قليل لأن عمر عندها : تنكر  
شيئا عما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتأ وجنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة ؛ فقال  
فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا <sup>(٢)</sup> ؟

(١) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ . وفي التهذيب « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ  
أيضا ، وصحناه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٨) ومن الترمذي والمصنف (٢) نقل شارح  
أبي داود أن الترمذي أخرجه والنووي صححه على شرط الشيخين .

ورويانا من طريق وكيع عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن قبيصة بن ذؤيب قال: مر بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلي فقال: أفضل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار <sup>(١)</sup> .

قال علي: وقد أوضحنا أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض، حتي يأتي نص آخر أو إجماع متيقن غير مدعى بالبطل -: علي أنه ندب، فنقف عنده، وإذا تنازع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فالرد الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ .

فان قالوا: قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود، قلنا: نعم، وخالفه أبو هريرة، ومع أبي هريرة سنقر رسول الله ﷺ من أمره وعمله، وان كان إنكار ابن مسعود حجة على غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم -: فقد أنكر رضي الله عنه وضع الأيدي على الركب في الصلاة وضرب البدن على ذلك، وقد أنكر قصر الصلاة إلا في حج أو عمرة أو جهاد، وأنكر قراءة القرآن في ليلة، فالتفت إنكاره <sup>(٢)</sup> فالآن استدركتم هذه السنة ١٩ . وقالوا لو كانت الضجعة فرضاً لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر، فقلنا لهم: فهلا قلتم مثل هذا في اتعلم عثمان رضي الله تعالى عنه بمنى؛ واتعلم عائشة وسعد رضي الله عنهما ١٩ فقولوا: لو كان قصر الصلاة سنة ما خفى على هؤلاء وهلا قلتم: لو كان الجلوس في آخر الصلاة فرضاً ما خفى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين يقول: إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود فقد تمت صلاتك، فان شئت قم، وان شئت فاقعد ١٩ ومثل هذا كثير جداً، واتما هو شيء يغزعون اليه إذا ضاق بهم المجال ١ ثم هم أول تارك لما وبالله تعالى التوفيق .

(١) وهل ركعتا الفجر من صلاة الليل ١١٩ (٢) استعمل المؤلف « التفت » متدياً بنفسه ؟ وما رأيت دليلاً لذلك، وقد استعمل كذلك أيضاً في الأحكام (ج ٧ ص ١٥٤)

فان قالوا: فطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضی الله عنهم وغيرهم؟ قلنا: إن المجتهداً أجور يصلي وإن خفى عليه النص، وإنما الحكم فيمن قامت عليه الحجة ففند، ثم نكس قولهم عليهم، فنقول للمالكين والشافعيين: أترى بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه إذ كان يصلي ولا يرى الوضوء من مس الذكر؟ ونقول للحنيفيين: أترى صلاة ابن عمر وأبا هريرة فاسدة إذ كانا يصليان وقد خرج من أنف أحدهما دم، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يتوضأ لذلك؟ ونقول لجميعهم: أترى صلاة عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب وزيد وغيرهم كانت فاسدة إذ كانوا يرون أن من وطئ ولم ينزل فلا غسل عليه ويفتون بذلك؟ ومثل هذا كثير جداً، يعود على من لم يكن يده حجة غير التشنيع، وهو عائد عليهم، لأنهم أشد خلافاً على الصحابة منا، وسؤالهم هذا لازم لأبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري . ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن»<sup>(١)</sup>.

قال علي: رويناه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني: أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا.

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال: أنبت: أن أباراض وأنس بن مالك وأبا موسى كانوا يضطجعون على أيامهم إذا صلوا ركعتي الفجر.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث - هو ابن عثمان -

(١) رواه البخاري (ج ٢ ص: ١٢٧ و ١٢٦) \*

أنه حدثه قال كان الرجل يجي، وعمر بن الخطاب يصل بالناس الصبح فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة<sup>(١)</sup> .

وذكر عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة<sup>(٢)</sup> : أنهم - يعني سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن وعارضة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان ابن يسار - كانوا يضطجعون على أيمانهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح . فان عجز فقد قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) . وقال عليه السلام : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم .

وحكم الناسي ههنا كحكم العامد ، لأن من نسي عملاً مقترضاً من الصلاة والطهارة فعليه أن يأتي به ، لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر ، إلا أن يأتي نص بسقوط ذلك عنه .

وأما يكون النسيان بخلاف العمد في حكمين : أحدهما سقوط الأثم جملة هنا وفي كل مكان ، والثاني من زاد عملاً لا يجوز له ناسياً وكان قد أوفى جميع عمله الذي أمر به ، فان هذا قد عمل ما أمر ، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لاحكم له .

فان أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد التريضة وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروج الوقت لم يقدر على الإعادة ، لما ذكرنا قبل ، ولا يجوز له أن يأتي بالضجعة بعد الصلاة ، لأنه ليس ذلك موضعها ، ولا

(١) كيف يمتنع المؤلف بهذا وهو يرى أن من شرع في النافلة بعد إقامة للصلاة فصلاته باطلة وكذلك اذا أقيمت وهو في النافلة كما سبق ؟ (٢) عبد الرحمن بن زيد هذا لا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٨٢ وهو ضعيف جداً . وله ألف كتاب في فتاوى الفقهاء السبعة وأقوالهم ، وما سمعنا بهذا الكتاب قط .

يجزى عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به، لأن هذا كله هو غير العمل بالمأمور به على هذه الأحوال. وبالله تعالى التوفيق<sup>(١)</sup> .

٣٤٢ :- مسألة ومن فاتته صلاة الصبح بنسيان أو نوم فختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلوع الشمس ب قريب أو بعيد - أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح .

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم أو بنسيان ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان يجسمه فيه إلى مكان آخر، ولو المكان المتصل بذلك المكان فما زاد .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان - هو ابن يزيد العطار - ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس : أن رسول الله ﷺ قال لهم : «تحولوا

(١) أفرط ابن حزم في التنافي جداً في هذه المسئلة وقال قولاً لم يسبقه إليه أحد ولا ينصره فيه أي دليل؛ فالأحاديث الواردة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ظاهر منها أن المراد بها أن يستريح الصلي بعد طول صلاة الليل لينشط لصلاة الفريضة . ثم لو سلمنا له أن الحديث الذي فيه الأمر بالوضعة يدل على وجوبها فمن أين يخلص له أن الوجوب معناه الشرطية وأن من لم يضطجع لم تجزئه صلاة الغداة ١٢ . اللهم غفراً وما كل واجب شرط . ثم إن عائشة روت ما يدل على أن هذه الضبعة إنما هي استراحة لا انتظار للصلاة فقط . فلي البخاري (ج ٢ ص : ١٢٧) وسلم (ج ١ ص : ٢٥٥) من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت : «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع» واللفظ لاسم وهو صريح في المعنى الذي قلنا أو كالصريح . وبعد فقد أفض القول في هذا البحث العلامة أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي الهندى في كتابه (إعلام أهل مصر بأحكام ركعتي الفجر) (ص : ١٤ - ٢٥) فارجع إليه .



عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فاذن وأقام فصلي،<sup>(١)</sup> حدثننا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير ثنا عبد الله بن رباح ثنا أبو قتادة الأنصاري قال: «بعث رسول الله ﷺ جيش الأمراء، فلم توقفنا إلا الشمس طالعة، فقمنا وهلين لصلاتنا، فقال النبي ﷺ: رويدا رويدا، حتي تملت الشمس، قال رسول الله ﷺ: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فابركهما، فقام من يركعهما<sup>(٢)</sup> ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادى بالصلاة فيؤذن لها<sup>(٣)</sup> فقام رسول الله ﷺ فصل بنا، وذكر الحديث»

قال علي: فان قيل: ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة. قلنا: قد يسكت عنها الراوي. كما يسكت عن الوضوء. وعما لا بد منه من ذكر التكبير للأحرام والسلام<sup>(٤)</sup> وغير ذلك، وقد يكون هذا الخبر قبل أن يأمر عليه السلام بالضجعة، وليس جميع السنن مذكورة في حديث واحد ولا في آية واحدة ولا في سورة واحدة، والتعلل بها قدح في جميع الشريعة: أولها عن آخرها، فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي آيات كثيرة، فكل من تعلل في أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة وفي أمره عليه السلام بالتأني والامنا<sup>(٥)</sup> والتحول - بما لم يقله رسول الله ﷺ - فقد كذب على

(١) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧) «وصلي» (٢) في أبي داود (ج ١ ص: ١٦٨) «فقام من كان يركعهما» (٣) في نسخة أخرى عن الأصل «فيؤذن بها» وفي أبي داود «فتدعى بها». وقد سبق الكلام على هذا الحديث في المسألة ٢٨٦ (٤) في الأصل (والسلام) وهو خطأ (٥) كذا رسم في الأصل بدون إاء جاء وما نعرف معناه \*

رسول الله ﷺ، وقوله ما لم يقل، وأخرى عليه بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار. وقد ذكر الأذان لها وصلى ركعتين قبلها. - حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة \*

فان قيل: قد روى في بعض ألفاظ هذا الخبر: أنه عليه السلام قال لهم حيثئذ من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها، قلنا: نعم قد روى هذا اللفظ، وروى «ليصلها أحكم من الغداة لوقتها» وروى «فإذا سها أحكم عن صلاة فليصلها إذا ذكرها ومن الغد للوقت»، وروى «أنهم قالوا: يا رسول الله، أتعضيها لمقاتها من الغد؟» وأنهم قالوا: ألا نصلي كذا وكذا صلاة؟ قال: «لا إنها كم الله عن الربا وقبله منكم»، وكل هذا صحيح ومتفق المعنى، وإنما يشكل من هذه الألفاظ «من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها»، وإذا توهم<sup>(١)</sup> فلا إشكال فيه، لأن الضمير في لغة العرب راجع إلى أقرب مذكور إلا بدليل، فالضمير في «معها» راجع إلى الغداة لا إلى الصلاة، أي فليقض مع الغداة مثل هذه الصلاة التي يصلي، بلا زيادة عليها، أي فليؤد ما عليه من الصلاة مثل ما فعل كل يوم، فتفق الألفاظ كلها على معنى واحد، لا يجوز غير ذلك<sup>(٢)</sup>. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٤٣ - مسألة - صفة الصلاة وما لا تجزئ إلا به لا تجزئ أحد الصلاة إلا بآداب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر \*

قال علي: قد ذكرنا الأشياء المفترضة اجتنابها، فمن صلى غير مجتنب لها فلم يصل كما أمر، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلي عليه، وبأن تطيب المساجد وتنظف لقوله عليه السلام الذي سنده وإن شاء الله تعالى بأسناده: «وجعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً»

(١) في الأصل «تأمل» وهو خطأ ظاهر (٢) انظر المجلد في المسألة رقم (٢٨٦) والأحكام

وقال تعالى : ( وثيابك فطهر ) . ومن ادعى أن المراد بذلك القلب — فقد خص الآية بدعواه بلا برهان ، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن : أن الثياب هي الملبوسة والمنوطة<sup>(١)</sup> ، ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل ، ولا حال للإنسان إلا حالان ، لا ثالث لهما : حال الصلاة وحال غير الصلاة ، ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج<sup>(٢)</sup> من في بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة ، وإنما الكلام : هل ذلك مباح في الصلاة أم لا ؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالاجماع المتيقن لم يبق حيث تستعمل أو امر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة ؛ فهذا فرض فيها والله تعالى التوفيق .

٣٤٤ — مسألة فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالما في كل ما ذكرنا مما أصابه بعد ذلك — : فإن علم بذلك أزال الثوب وإن بقي عريانا ، ما لم يؤذ به برد ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالهما عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتمادى على صلاته وأجزأه ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن نسي حتى عمل عملا مفترضا عليه من صلاته ألقى ، وأتم الصلاة ، وأتي بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسهو ، وإن كان ذلك بعد أن سلم ، ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر ، فإن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم تبطل به صلاته ، مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن أو ملزاد على الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدين والرفع من الركوع والجلوس بعد التشهد — : فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط .  
فإن تعمد ما ذكرنا بطلت صلاته ، وكان كمن لم يصل ولا فرق ، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها ، فصح الآن أن الناس يبعد أبدا ، لقول رسول الله

(١) في اللسان « وتوطأ وتوطأه كوطه » (٣) خرج من باب نصب

ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ، والناسى هو الذى علم الشيء ثم نسيه ، وبعض الصلاة صلاة بنص حكم اللغة والضرورة ، وهكذا الحكم فيمن نسي الطهارة أو بعض أعضائه أو نسي ستر عورته ، فإن ابتدأ صلاته كذلك أعادها أبداً ، وصح أن العامد لا يقدر على الصلاة إلا فى وقتها ، وكل ما ذكرنا فى ذلك سوله .

وأما الجاهل ، وهو الذى لا يعلم الشيء إلا فى صلاته أو بعدها ، كمن كان فى ثيابه أو فى بدنه أو فى مكانه شيء فرض اجتنابه لم يعلم به ، فانه يعيد كل ماصلى كذلك فى الوقت كذلك ، وكذلك من انكشفت عورته وهو لا يرى ، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها ، فإن هؤلاء لإعادة عليهم إلا فى الوقت فقط لا بعد الوقت .  
برهان ذلك : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل ، كتحويل القبلة والزيادة فى عددها وغير ذلك ، فلم يأمرهم عليه السلام بأعادة شيء من ذلك ، إذ بلغه ذلك ، وأمر الذى رآه .  
لم يتم صلاته أن يعيدها ، فصح بذلك أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه ، ما دام الوقت قائماً فقط .

وأما المكروه والعاجز لعله أو ضرورة ، فانه فى كل ما ذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته ، لقول رسول الله ﷺ :  
« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، وإن زال ذلك فى الصلاة نبي على ما مضى من صلاته ، فأتوها كما يقدر ، واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر ، ولا سجود سهو فى ذلك . وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل : أن كان عمل مأمور به فهو فيها جائز أكثر أو قل ، ولزالة ما افترض على المرء اجتنابه فى الصلاة مأمور به فيها فهو جائز فى الصلاة .

وأما قولنا: وإن بقي عرياناً، فلائه قد اجتمع عليه فرضان أحدهما ستر العورة، والثاني اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بدله من أحدهما، فإن صلى غير محتجب لما أمر باجتنابه فقد تعمد في صلاته عملاً محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، وإذا لم يجد ثوباً أمر بالاستتار بمثله، فهو غير قادر على الاستتار، ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعياً) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وليس المرء مضطراً إلى لبس ثوب يقدر على خله، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقه، وهو مضطر إلى التبرى إذا لم يجد ما أبيض له لباسه، فإن خشي البرد فهو حيثئذ مضطر إلى ما يطرد به البرد عن نفسه، فيصلي به ولا شيء عليه، لأنه مباح له حيثئذ \*

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته ألغاه وأتم الصلاة وأتي بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، ما لم تنقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وإن ذلك لا يبطل صلاته، ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولما سنذكره من أمر رسول الله ﷺ ومن سبها في صلاته فزاد أو نقص، بأن يتم صلاته ويسجد للسجود، وهذا قد زاد في صلاته سائياً ما لو تعمد لبطلت صلاته \*

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبداً متى ذكر. فقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، وبعض الصلاة صلاة عليه قرض أن يصلها، وأن يأتي بها نسي، وبما لا يجزئ. — إذا ماتني — إلا به، من وضوء أو غسل أو ابتداء الصلاة

على ترتيبها، إلى أن يتم مانس من صلاته إلا به <sup>(١)</sup> .  
وأما قولنا: إن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو تعمد تركه لم  
تبطل صلاته بذلك، إلى آخر كلامنا. فلائه قد وفي جميع أعمال صلاته  
سالمة كما أمر، وكانت تلك الأعمال الزائدة وإن كانت الصلاة جائزة  
دونها - : فانها في جملة الصلاة، وفي حال لو تعمد فيها ما تبطل به الصلاة  
لبطلت صلاته، وكان منه فيها ما كان ناسياً فزاد في صلاته عملاً بالسهو.  
لا يجوز له، فليس عليه إلا سجود السهو كما أمر رسول الله ﷺ، بما  
سند كره في باب سجود السهو أن شاء الله تعالى. وروينا عن رسول الله  
ﷺ خلع نعليه في الصلاة للقدر الذي كان فيهما. وعن الحسن إذا رأيت  
في ثوبك قدراً فضعه عنك وامض في صلاتك. وقد أجاز أبو خيفة ومالك  
غسل الرعاف في الصلاة \*  
فأما الصلاة بالنجاسة فإن مالكا قال: لا يعيد العامد لذلك والناسي  
إلا في الوقت \*

قال علي: وهذا خطأ، لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التي أمر  
بها كما أمر، أو لم يؤدها كما أمر، فإن كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلي  
في يوم واحد ظهريين، ولا معنى لاعادته صلاة قد صلاها، وإن كان لم  
يؤدها كما أمر فمن قوله أنه يصلي من لم يصل أبداً، فظهر بطلان هذا القول \*  
وأيضاً: فإنه يقال لهم: أخبرونا عن الصلاة التي تأمرونه بأن يأتي بها  
في الوقت ولا تأمرونه بها بعد الوقت: أفرض هي عندكم أم نافلة؟ ولا سبيل  
إلى قسم ثالث؟ وبأي نية يصليها؟ أبنية أنها الفرض اللازم له في ذلك الوقت  
أم بنية التطوع؟ أم بلا نية، لا لفرض ولا لتطوع ١١٩ فان قلتم: هي

(١) كذا في الأصل ولعل محته « إلى أن يتم مانس من صلاته عملاً بنجوى صلاته إلا

فرض ولا يصلحها إلا بنية الفرض ، فمن أصلكم الذي لم يختلفوا فيه : ان الفرض يصلى أبداً ، ولا يسقط بخروج الوقت فيه ، فهذا تناقض وهم لأصلكم . وان كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فان الفرض لا يجزى . بدل التطوع في الدنيا ، ولا يحل لأحد أن يعتمد ترك الفرض ويصلى التطوع عوضاً من الفرض ، ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد ، بل هو خروج الى الكفر بلا شك ، وان قلتم : لا يصلحها بنية فرض ولا تطوع كان هذا باطلاً متيقناً لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فهذا لا عمل له ، إذ لا نية له ، ولا شيء له ، فقد أمر بموه بالباطل الذي لا يحل .

وأما الشافعي فانه قال : يعيد أبداً في العمد والنسيان .

قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ولقول الله تعالى ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تممتم قلوبكم ) .

وقال أبو حنيفة : من كانت النجاسة في موضع قدميه في الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلي — أى نجاسة : بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً فان كانت قدر الدرهم البغلي فأقل ، فصلاته تامة في العمد والنسيان فان كانت أكثر من قدر الدرهم البغلي ، وكانت في موضع وضع يديه أو في موضع وضع ركبتيه أو حذاء إبطيه : فصلاته تامة في العمد والنسيان واختلف عنه اذا كانت في موضع وقوع جبهته في السجود : فمرة قال : صلاته تامة في العمد والنسيان ، ومرة قال : صلاته باطلة في العمد والنسيان ، وبه يقول زفر بن بوقال أبو يوسف كذلك في كل ما ذكرناه ، إلا أنه قال : ان كانت في موضع سجوده فسدت تلك السجدة وحدها خاصة وكأنه لم يسجد بها وان سجدها مادام في صلاته تمت صلاته وإن لم يسجد بها

حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها •

وكانت حجته في هذا أسقط من قولهم ، وهو أنهم قالوا : لو لم يضع يديه ولا ركبته في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئا بخلاف قديمه •  
قال علي : وهذا احتجاج للباطل بأشنع ما يكون من الباطل للواتما هو استخفاف بالصلاة ، ويلزم على أحد قولي أن تم صلاته وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عنق •

قال أبو حنيفة : ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الهرم إلا أنه في موضع يسجد وليس على شيء من جسمه ، فإن كان إذا تحرك في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت النجاسة - : بطلت صلاته ، وإلا فلا .  
وقال أبو يوسف : المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد ، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الهرم غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة . وقال محمد : لا تبطل ، وهما ثوبان •

قال أبو محمد : وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة منها ، ولا مزيد ، ولا سلف لهم في شيء منها اللهم العجب قولهم لمن أخذ بامر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرون بصحة نقله ويأمنه : قولوا لنا : من قال بهذا قبلكم ؟ ! فإي السليين ! ! أينف من أخذ بالقرآن والسنة ، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها ، حتى يأتي باسم من قال بذلك ؟ ! ولا أينف من قال يرايه - مبتدئا دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتناقضة ! ! وحسبنا الله ونعم الوكيل وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه إيانا •

٣٤٥ - مسألة - فمن كان محبوسا في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوبا لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه - : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته ، فإن كان في موضع سجوده



أو جلوسه ولا يقدر على مكان غيره - : صلى <sup>(١)</sup> قائما وجلس على أقرب ما يقدر من الدنوم ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ، ولا يضعهما عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متممدا وهو قادر على أن لا يفعل بطلت صلاته \*

برهان ذلك قول الله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يسقط عنه ما لا يستطيع ، ويبقى عليه ما قدر عليه . والله تعالى التوفيق \*

٣٤٦ - مسألة - وستر العورة فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ، كان هنالك أحد أو لم يكن . قال الله تعالى : ( قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) . ( وقل للؤمنات يغمضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) . فمن أبدى فرجه لغير من أباح له فقد عصى الله تعالى ، وقال تعالى : ( خذوا زينتكم عند كل مسجد ) فاتفق على أنه ستر العورة \*

٣٤٧ - مسألة - وأتما هذا للعاقد ، وأما من لا يجد ثوبا أباح له الصلاة به أو أكره ما ونسى - : فصلاته تامة ؛ لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وقوله تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تصمدت قلوبكم ) ولقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » إلا أن القول في إلغائه ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسيا والمجيء بها كما أمر والبناء على ما صلى مغطى العورة والسجود للسبوح وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السبوح لذلك - : كما قلنا في الصلاة غير

يجنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا هنالك .  
وبالله تعالى التوفيق •

٣٤٨ - مسألة - فلو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما افترض عليه اجتنابه - عامداً أو ناسياً أو جاهلاً - فلا صلاة له ، لأنهم يدخل في الصلاة كما أمر ، ولاصح له مناشيء يني عليه ، ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ » •

٣٤٩ - مسألة - والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - : من الرجل : الذكر وحلقة البر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة جميع جسمها ، حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر والعبد والحرمة والأمة سواء في كل ذلك ولا فرق •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن يحيى الأموي ثنا أبي ثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري<sup>(١)</sup> ثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن المسور بن مخرمة قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله<sup>(٢)</sup> وعلى إزار خفيف ، فأنحل لإزاري ، ومعى الحجر لم أستطع أن أمنه<sup>(٣)</sup> حتى بلغت به إلى موضعه ، فقال رسول الله ﷺ : ارجع إلى إزارك<sup>(٤)</sup> غفده ، ولا تمشوا عراة » فصح أن أخذ الإزار فرض •  
وأما الفخذ فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم

(١) حنيف بالتصغير . وفي الأصل « ثنائين بن حكيم ثنائين بن حنيف الأنصاري » وهو خطأ . والتصحيح من مسلم ( ج ١ ص ١٠٥ ) ومن التهذيب ، وأبو أمامة هو عم والد عثمان (٢) في مسلم « بحجر أحله ثقيل » (٣) أي أنه لم يستطيع منع إزاره ببندها أنحل . وفي الأصل « أمنه » وصحناه من مسلم (٤) في مسلم « إلى ثوبك » •

ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني ابن علية - هو إسماعيل بن إبراهيم - ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر، فصلينا عندها صلاة الغداة بفلس، فركب رسول الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة، فأتجرى رسول الله ﷺ في رفاق خيبر، وإن ركبتني لتمس بغد النبي ﷺ، ثم حسر الأزار عن فخذيه، حتى أني أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وذكر باقي الحديث.» قال علي: فصح أن الفخذ ليست عورة، ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبي وقبل النبوة •

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا روح بن عبادة ثنا زكريا بن إسحاق ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث: «أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره، فقال له العباس عمه: يا ابن أخي، لو حلت أزارك لجعلته على منكبك دون الحجارة، قال: فجله وجعله<sup>(٢)</sup> على منكبيه، فسقط منشيا عليه، فارتى بعد ذلك اليوم عريانا.» •

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الفربري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث: أن رسول الله ﷺ — لما بنيت الكعبة — ذهب هو وعباس يقلان الحجارة، فقال عباس لرسول الله ﷺ: اجعل أزارك على رقتك من

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦٦) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٥٠) «فجعله» •

الحجارة، ففعل، فخر الى الارض، وطمحت عيناه الى السماء، ثم قلم، فقال:  
إزاري إزاري، فشد عليه إزاره<sup>(١)</sup>.\*

وحدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى  
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا  
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن علي ثنا أيوب السخيتي عن أبي العالية  
البراء قال: إن عبدالله بن الصامت ضرب فخذي وقال: اني سألت  
أباذر فضرب فخذي كما ضربت فخذك، وقال: « اني سألت رسول الله  
ﷺ كما سألتني، فضرب فخذي كما ضربت فخذك؛ وقال: صل الصلاة  
لوقتها، فان أدركتك الصلاة معهم<sup>(٢)</sup> فصل، ولا تقل اني قد صليت  
فلا أصلي.\*

فلو كانت الفخذ عورة لما مسها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا  
بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها يده.  
وكذلك عبدالله بن الصامت وأبي العالية<sup>(٣)</sup>، وما يستحل مسلم أن يضرب  
بيده على ذكر انسان على الثياب؛ ولا على حلقة دبر الانسان على الثياب، ولا  
على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة. وقد منع رسول الله ﷺ من  
القعود من الكسفة<sup>(٤)</sup> وهي ضرب الاليتين على الثياب يياطن القدم، وقال:  
«دعوها فاتها مستنة<sup>(٥)</sup>».\*

فان قيل: فان الحجر قد جمع بثياب موسى عليه السلام حتى رأى

(١) رواية عبد الرزاق عنه رواها مسلم (ج ١ ص ١٠٥) عن اسحق بن منصور  
ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق (٢) في الاصل « فان أدركت معهم » والتصحيح من مسلم  
ج ١ ص ١٧٩ (٣) كذا في الاصل، وله وجه من العربية (٤) بفتح الكاف واسكان  
السين المهملة (٥) في صحيح مسلم (ج ٤ ص ٢٨٤) \*

بنو اسرائيل أنه ليس آدر<sup>(١)</sup>. قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا الوجهين، أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام<sup>(٢)</sup> وفي ذلك الخبر نفسه: ان بني اسرائيل كانوا يقتسلون عورة وكان موسى عليه السلام يقتسل في الخلا، ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسل عراة وقد يستتر عليه السلام كما ستر رسول الله ﷺ ساقه حياء من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد، والثاني: أنه ليس في الحديث أنهم رأوا من موسى الذكركم الذي هو عورة - وإنما رأوا منه هيئة تينوا بها انه مبرأ مما قالوه من الادرة وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك بغير أن يرى شيئاً من الذكركم لكن بأن يرى ملين الفخذين عالياً فبطل تعلقهم بهذا الخبر. فان ذكروا الاخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة. أما حديث جوير فانه عن ابن جوهري وهو مجهول، وعن مجولين ومنقطع.

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو صحيفة؛ قد ذكرنا في غير ماموضع من هذه الرواية مالا يقولون به، مثل روايته عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ان كان من أمة - لملكها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء، وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه؛ ولا يلحق ان كان أبوه الذي يدعى له أنكره ومثل روايته من هذه الطريق مسنداً وذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وهكذا الوضوء فن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، وأنه عليه السلام نهى عن الخلق قبل الصلاة يوم الجمعة، ولا يجوز لامرأة أن تفرق ما لها اذا هلك زوجها حتى عصمتها.

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥) (٢) كذا في الاصل ولعل سوابه وليس عندنا كشف العورات كما في شريعة موسى عليه السلام لا يظهر من سياق القصة.

وأنه عليه السلام قضى في العين القائمة السادة<sup>(١)</sup> لمكانها ثلث الدية بمثل هذا كثير جدا.

وفي أن الفخذ عورة من طريق قيصة بن عمارق؛ فيه سليمان بن سليمان ومحمد بن عقبة وجريز بن قطن؛ وهم مجهولون لا يعرف من هم.

ومن طريق ابن جحش، فيه أبو كثير، وهو مجهول.

ومن طريق علي، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدرى من هو، ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من هو.

ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف.

ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدرى من هم.

ومن طريق سفيان الثوري: أن رسول الله ﷺ، وهذا لا شيء<sup>(٢)</sup>.

وحتى لولم يأت من الآثار الثابتة التي ذكرنا شيء لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه — إلا برهان، من نص أو إجماع.

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا عبد الله بن وهب عن يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب أخبرني علي بن الحسين أن أباه الحسين بن علي أخبره أن عليا قال: «كانت لي شارب من نصيبي من المغنم يوم بدر»

(١) بالسين والذال المهملتين (٢) انظر الكلام على طرق الحديث في فتح الباري (ج ١)

ص ٤٠٣ و ٤٠٥) وفي التلخيص (ص ١٠٨) وفي نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤٨ و ٥٠)

وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٢)

وذكر الحديث وفيه: «ان حزة سعد النظر الى ركبتي رسول الله ﷺ ثم سعد النظر الى سرته بموذكر باقي الحديث<sup>(١)</sup> فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حزة ولا غيره على النظر إليها» .

وقد روينا من طريق أبي داود: حدثني مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال: «احتجم النبي ﷺ على وركه من وشه كان به»<sup>(٢)</sup> فلو كانت الورك<sup>(٣)</sup> عورة ما كشفها عليه السلام الى الحجام وهذا استاد أعظم أما لم أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأمانح فتلون بالصحيح على ما لا نراه حجة<sup>(٤)</sup> ومعاذ الله من أن نحتج في مكان بما لا نراه حجة<sup>(٥)</sup> في كل مكان، تمصبا للتقليد؛ واستهانة بالشرعية .

وهذا الذي قلنا به هو قول جمهور السلف، كما روينا من طريق محمد ابن المثنى: ثنا سفيان بن عينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع<sup>(٦)</sup> يخبر عن جبير بن الحويرث<sup>(٧)</sup> قال: رأيت أبا بكر الصديق واقفاً على قرح<sup>(٨)</sup> يقول يا أيها الناس أصبحوا، واني

(١) في صحيح مسلم (ج ٣ ص ١٢٣) (٢) الوش: يفتح الواو واسكان التاء المثناة: وجمع بصيب المضمون غير كسر. والحديث في أبي داود (ج ٤ ص ٣ و ٤) (٣) في الاصل «فلو كان الورك» وهو خطأ، لأن الورك مؤنث كانص عليه الفراء في كتاب (الذكر والمؤنث ص ١٤) واللسان والمصباح . (٤) في الاصل «ضامون» بدون نقط، فإذا كانت سميتها «عائون» بالعين المهملة فذلك جائز، يقال «هو معنى بأمره وعان بأمره وعن بأمره» والتركيب غير جيد اذن . وإذا كانت سميتها «عائون» بالعين المعجمة - وهو الذي نختاره - فكان الاحسن في التركيب «مما لا نراه» يقال «رجل غان عن كذا أي مستثنى» (٥) في الاصل «في مكان لا نراه حجة» بحذف «بما» وهو خطأ ظاهر (٦) ويقال في اسمه «عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع» ولعله الأرجح . وانظار التهذيب وتبجيل النعمة وابن سعد (ج ٥ ص ١١١) (٧) رجع ابن حجر في الاصابة وتبجيل النعمة أن له صيغة (٨) بضم القاف وفتح الزاي: جيل بمزدلفة .

لأنظر إلى غنذه قدما نكشف (١) \*

ومن طريق البخارى : ثنا عبدالله بن عبد الوهاب هو الجمحي ثنا خالد ابن الحارث ثنا ابن عون هو عبدالله عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم اليمامة فقال : أتى أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن غنذه وهو يتحنط ، يعنى من الحنوط للموت . قال البخارى : ورواه حماد عن ثابت عن أنس \*

ومن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال : دخلت على أبي جعفر هو محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب - وهو محموم ، وقد كشف عن غنذه ، وذكر الخبر \*

فهؤلاء أبو بكر بحضرة أهل الموسم وثابت بن قيس وأنس وغيرهم . وهو قول ابن أبي ذئب وسفيان الثوري وأبي سليمان . وبه نأخذ .  
وأما المرأة فإن الله تعالى يقول : ( ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ) إلى قوله ( ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) . فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلا ، وهو قوله

(١) هذا الأمر من له ابن حجر في تهجيل النسخة برض مستند احمد - في ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن - ولم أجده فيه . ورواه برض مستند الشافعي في ترجمة جبير بن الحويرث - ووجدته فيه (ص ١٢٠) قال : أخبرنا سفيان عن محمد بن النكدي عن سعيد بن عبد الرحمن ابن ربيع عن جبير - وهناك جو يرخط - ابن حويرث قال أبت أبا بكر وأقناعي فزح وهو يقول : « يا أيها الناس أسفروا ، ثم دفع فكأنى أنظر إلى غنذه مما يخترش بعيره بمحجته » . وخرش البعير - من باب ضرب - بالمحجن ضربه بطرفه في عرض رقبة أو في جلده حتى يمت عنه ويره ، وخرشت البعير إذا اجتذبه اليك بالخراش وهو المحجن . واخرق بالغيا المعجمة ورمجاها بالحاء البملة .



تعالى : ( ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه .

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثمال بن الجراح ثنا عمر والناس ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحية : العواتق والحائض وذوات الخدور . قالت : قلت ، يا رسول الله ، إحدانا لا يكون لها جلباب ، قال : لتلبسها أختها من جلبابها » <sup>(١)</sup> .

قال علي : وهذا أمر بلبسهن <sup>(٢)</sup> الجلابيب للصلاة . والجلباب في لغة العرب التي غاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطى جميع الجسم لابعضه فصيح <sup>(٣)</sup> ما قلناه نصا .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى . هو ابن سعيد القطان . عن سفيان . هو الثوري . أخبرني عبد الرحمن بن عباس قال : سمعت ابن عباس يذكر : « أنه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن ، فראتين يهوين بأيديهن يقذفه في ثوب بلال <sup>(٤)</sup> ، فهذا ابن عباس بمحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصيح أن اليمين المرأة والوجه ليساعورة . وما عداها فترض عليها ستره . »

(١) في مسلم ( ج ١ ص ٢٤٢ ) (٢) في الأصل « لبسهن » وهو غير مفهوم ، والطاهر ما صححناه إليه (٣) كذا في الأصل ولله « فصيح » (٤) هذا الحديث رواه البخاري في خمسة عشر موضعا من صحيحه . ولم أر فيه بهذا الاستاد فطلعه وواه أيضا به في موضع آخر غيرهما .

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا سليمان بن سيف<sup>(١)</sup> ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب: أن سليمان بن يسار أخبره أن ابن عباس أخبره: «أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، وذكر الحديث، وفيه: «فأخذ الفضل يلتفت إليها، وكانت امرأة حسناء، وأخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر<sup>(٢)</sup>»، فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بحمرة الناس، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوها؟ فصح كل ما قلناه يقينا. والحمد لله كثيرا.

وأما الفرق بين الحرية والأمة فدين الله تعالى واحد، والخليفة والطبيعة واحدة، كل ذلك في الحرائر والاماء سواء، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء. فيوقف عنده.

فان قيل: ان قول الله تعالى: (ولا يدين زينت من الالبعولتين، أو آباتهن) الآية: يدل على أنه تعالى أراد الحرائر قتلنا بهذا هو الكذب بلا شك، لأن البعل في لغة العرب السيد والزوج، وأيضا فالأمة قد تزوج بماعلنا قط أن الامه لا يكون لها أبناء وآباء وأخوال وأعمام، كالحرائر.

وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى: (يدين عليهن من جلاييهن ذلك أدني أن يعرفن فلا يؤذين) إلى أنه إنما أمر الله تعالى بذلك لأن الفساق كانوا يتعرضون للنساء للفسق، فامر الحرائر بأن يلبسن

(١) في النسائي (ج ٢ ص ٥) «أخبرنا أبو داود وهو هو، لأن سليمان بن سيف يكنى أباداود (٢) لفظ النسائي «وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل فحول وجهه من الشق الآخر».

الجلاليل يعرف الفساق أنهم حرائر فلا يعترضون \*

قال علي : ونحن نبرأ من هذا التفسير الفاسد ، الذي هو : إمالة عالم ووهلة فاضل عاقل ، أو اقتراف كاذب فاسق ، لأن فيه أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض إمام المسلمين ، وهذه مصيبة الأبد ، وما اختلف اثنان من أهل الاسلام في أن تحريم الزنا بالحرمة كتحريمه بالآمة . وأن الحد على الزاني بالحرمة كالحد على الزاني بالآمة ولا فرق ، وأن تعرض الحرمة في التحريم كتحريض الآمة ولا فرق . ولهذا وشبهه وجب أن لا يقبل قول أحد بعد رسول الله ﷺ إلا بأن يستند اليه عليه السلام \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد ابن الجارود القطان <sup>(١)</sup> ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن زيد ثنا قتادة عن محمد ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » <sup>(٢)</sup> \*

قال علي : وروينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمه <sup>(٣)</sup> :

(١) ابن الجارود هذا غير صاحب كتاب « المتق » الطبع في الهند ، ذاك اسمه « عبد الله بن علي بن الجارود » (٢) رواه ايضا أبو داود ( ج ١ ص ٢٤٤ ) والحاكم ( ج ١ ص ٢٥١ ) والبيهقي ( ج ٢ ص ٢٣٣ ) من طريق حجاج بن النعمان ، ورواه الترمذي ( ج ١ ص ٧٦ ) من طريق قبيصة ، ورواه ابن الجارود - عبد الله بن علي - ( ص ٩١ ) من طريق أبي النعمان وأبي الوليد ، ورواه البيهقي من طريق أبي الوليد - : تكلم عن حماد بن سلمة عن قتادة - وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ، وأشار أبو داود الى تعلقه برواية سعيد بن أبي عروبة اليه عن قتادة عن الحسن بن النسي صلي الله عليه وسلم ، وما هذه بقة . والحديث صحيح (٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ يخالف ما في الموطأ ( ص ٥٠ ) وصوابه « مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه » وهو محمد ابن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، وأمها هي « أم حرام » لها ترجمة في التهذيب ونقل عنها هذا الأثر وكذلك رواه البيهقي ( ج ٢ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ ) من طريق مالك وعبد الرحمن

إنها سألت أم سلة أم المؤمنين: في كم تصلي المرأة؟ قالت: في النزع السابغ الذي يوارى ظهور قدميها وفي الخمار \*

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر<sup>(١)</sup> قال قلت لابن عباس: في كم تصلي المرأة من الثياب؟ قال: في درع وخمار \*

ومن طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن مكحول عن سأل عائشة أم المؤمنين: في كم تصلي المرأة من الثياب؟ فقالت له: سل علي بن أبي طالب ثم ارجع إلي فأخبرني، فأني علياً فسأله، فقال: في الخمار والدرع السابغ، فرجع إلى عائشة فأخبرها، فقالت: صدق \*

ومن طريق محمد بن المثنى ثنا عبد الله بن إدريس أنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه<sup>(٢)</sup>: أن جارية<sup>(٣)</sup> كانت تخرج على عهد عائشة بعد ما تحرك ثديها، فقيل لعائشة في ذلك، فقالت: إنها لم تخص بعد \*

فمن ادعى أنهم رضئ الله عنهم أرادوا الحرائر دون الامه كن كاذبا ولم يكن بينه فرق وبين من قال: بل ما أرادوا إلا القرشيات خاصة، أو المضربيات خاصة، أو المريات خاصة!! وكل ذلك كذب \*

ومن طريق ابن المثنى ثنا ابن فضيل ثنا خفيف<sup>(٤)</sup> سمعت مجاهدا يقول: أيما امرأة صلت ولم تغط شعرها لم يقبل الله لها صلاة \*

ابن عبد الله<sup>(١)</sup> لم أجده لبشر ولا لامرأة ترجمة إلا قول ابن سعد (ج ٨ ص ٣٦٥) «أم ثور: روى عنها جابر الجعفي، وروى عن زوجها بشر أنه سأل ابن عباس: في كم تصلي المرأة؟ (٢) ابوظبيان - يفتح الظاء الشاذة - هو حصين بن جندب الجنبى - يفتح الجيم واسكان التون نسبة إلى جنب - (٣) في الأصل «حارثة» بالحاء المهملة والطاء المثلثة - وهو تصحيف، وما وجدنا في التراجم من تسمى هكذا، ولم نر هذا الاسم في أسماء النساء بل هو من أسماء الرجال (٤) يفتح الخاء المعجمة - وفتح الصاد المهملة وهو ابن عبد الرحمن الجزري وهو ثقة كثير الوهم والخطأ - رحمه الله \*

ومن طريق ابن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: تنقع الامة رأسها في الصلاة •  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: اذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتي تختمر وتوارى رأسها •  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: اذا صلت الامة غطت رأسها وغيبته بخرق أو خمار، كذلك كن <sup>(١)</sup> يضعن على عهد رسول الله ﷺ. وكان الحسن يأمر الامة اذا تزوجت عبداً أو حراً أن تختمر •  
قال علي: لم يخف علينا ما روى عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا وعن غيره، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. واذا تازع السلف رضي الله عنهم وجب الرد الى ما اقترض الله تعالى الرد اليه، من القرآن والسنة يؤليس في القرآن ولا في السنة فرق في الصلاة بين حرقة لامة أو العجب أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه، وحيث لا يخالف له من الصحابة رضي الله عنهم وحيث معه القرآن والسنة: اذا خالفه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي، كقضائه في الأرب يقتلها المحرم بمناق، وفي الضرب بجدي، وكقوله: كل نكاح فاسد فلا صداق فيه، وقوله بالمسح على العمامة، الى مثين من القضايا !! فاذا وافق ما روى عنه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي صار حيث حجة لا يجوز مخالفته وان خالفه غيره من الصحابة، وان خالفوا القرآن والسنة في ذلك !! مع أن الذي عن عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لافي الصلاة، فبطل عمومهم بعمه •  
وقد روى عن مالك: ان صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت وقد رونا عن ابن عباس في: (ولا يدين زيتن الا مظهر منها) قال:

(١) في الأصل «كان» وهو خطأ •

الكف والخاتم والوجه . وعن ابن عمر : الوجه والكفان . وعن أنس الكف والخاتم . وكل هذا عنهم في غاية الصحة . وكذلك أيضا عن عائشة وغيرها من التابعين \*

قال علي : فإن قالوا : قد جله الفرق في الحدود بين الحرمة والأمة . قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساوئتم بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة ، بفرقتم بين الحرمة والأمة فيما هو منهما عورة في الصلاة ؟ وقد صح الإجماع والنص على ونجوب الصلاة على الأمة كوجوبها على الحر في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع وغير ذلك ؟ ! فن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم . الذي لا شيء أسقط منه ولا أشد تخاذلا !! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا !! والله تعالى التوفيق \*

قال علي : فإن قيل : فلم فرقتم أنتم بين من اضطر المرء إليه بعدم أو إكراه في الصلاة مكشوف العورة وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه أو في ثيابه أو في جسده فأجزتم صلاته كذلك — وبين صلاته كذلك ناسيا فلم تجيزوها ؟ \*

قلنا : نعم فإن النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فإنه لا تجزئه صلاته دونها ، وأنه لا بد له من إتيانها ، كمن نسي الطهارة أو التكبير أو القيام أو السجود أو الركوع أو الجلوس ، ولا خلاف في أن من نسي ف عوض القعود مكان القيام في الصلاة ، أو القيام مكان القعود ، أو الركوع مكان السجود . : فإنه لا يجزئه ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها أن يصلها ، وينض الصلاة صلاة بلا خلاف ، فمن لم يأت بها كما أمر ناسيا فقد نسي من صلاته جزءا أو اثنين بما ليس صلاة . إذ صلى بخلاف ما أمر ، فمن هنا أوجبنا على

الناسي أن يأني بما نسي كما أمر، وأجزنا صلاته كذلك في الاكراه بغلبة أو عدم، للتصوص الواردة بمواز كل ما ذكرنا في عدم القوة .  
 فان قيل : إن رسول الله ﷺ قد خل في الصلاة فاتاه جبريل عليه السلام فاعلمه ان في نعليه قنرا فخلهما وتمادى في صلاته . قلنا : نعم ، وإنما حرم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام ، لا قبل ذلك ؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزا ، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث : إذ سلم كلاما معناه : إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فلينظر نعليه . أو قال خفيه . فان رأى فيها شيئا فليحكه ويصل فيهما ، وكان هذا الحكم واردا بعد تلك الصلاة ، فمن صلى ولم يتأمل نعليه أو خفيه وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به . وبالله تعالى التوفيق .

وقال أبو حنيفة : العورة تختلف ، فهي من الرجال ملين السرة إلى الركبة والركبة عورة ، والسرة ليست عورة . وهي من المرأة جميع جسدها ، حاشا الوجه والكفين والقدمين . وهي من الأمة كالرجل سواء ، فتصلي الأمة وأم الولد والمديرة عندهم عريانة الرأس والجسد كله ، حاشا منزرا يستر ما بين سرتها وركبتها فقط ، لا كراهة عندهم في ذلك . قال : وأحكام العورات تختلف ، فإذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره أو من المرأة من فرجها في حال استقبالها الافتتاح للصلاة ، أو في حال استقبالها الركوع ، أو في حال استقبالها القيام : — بطلت صلاحتهما فان انكشف هذا المقدار من ذكره أو من فرجها في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال السجود ، فسترا ذلك حين انكشافه : — لم يضر ذلك صلاحهما شيئا ، فان انكشف من ذكره أو من فرجها في كل ما ذكرنا قنير الدرهم البغلي ، فاقبل لم يضر ذلك صلاحهما شيئا طال ذلك أم قصر . فان انكشف من فخذ الرجل أو الأمة أو المرأة أو مقاعدهما أو وركبهما أو

من جميع أعضاء الحرة الصدر أو البطن أو الظهر أو الشعر أو العنق مقدار ريع العضو فأكثر - : بطلت الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد . فإن انكشف من كل ذلك أقل من الريع لم يضر الصلاة شيئاً \*  
وقال أبو يوسف : لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف مما عدا الفرج أكثر من نصف العضو \*

قال أبو حنيفة : فإن اعتقت أمة في الصلاة فأنها تأخذ قناعاً وتستتر ، وتبني على ماضي من صلاتها . فإن بدأ الرجل الصلاة عرياناً لضرورة ثم وجد ثوباً فإن صلاته تبطل ، ويلزمه أن يبتدئها ولا بد ، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها ، ولو قدم مقدار التشهد ، مالم يسلم . هذا مع قوله : إن المصلّي إذا قدم مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ، فصار وجود الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط ! \*

قال : فلو زحم المأموم حتى وقع أزاله وبدأ فرجه كله فبقى واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الإمام - : فصلا ذلك المأموم تامة ، فلو ركع بركوع الإمام أو سجد بسجوده بطلت صلاته \*

قال علي : فهل لهذه الأقوال دواء أو معارضة إلا حمد الله تعالى على السلامة منها !! وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة !! \*

وقال مالك : الأمانة عورة كالخبرة ، حاشا شعرها فقط ، فليس عورة ، فإن انكشف شعر الحرة أو صدرها أو ساقها في الصلاة تعدل إلا في الوقت \*  
قال علي : ولا ندرى قوله في الفرج ، وما نراه يرى الاعادة من ذلك إلا في الوقت ، وقد تقدم إفسادنا لقوله بالاعادة في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا ، فأغنى عن إعادته ، ولا فرق عنده بين نسيان وعمد في ذلك \*  
وقال الشافعي : إن انكشف من عورة الرجل - وهي ما بين مبرته



إلى ركبته — أم عورة المرأة — وهو جميع جسد الحرة والأمة حاشا شعر الأمة ووجهها ووجه الحرة وكفيها وكفى الأمة <sup>(١)</sup> —: شيء قل أو أكثر، فان ستر في الوقت لم يضر شيئاً والصلاة تامة، وان بقى مقدار ما، قل أو أكثر ولم يغط بطلت الصلاة، النسيان والعمد سواء.

قال علي: وهذا تقسيم لادليل عليه.

وقال أبو سليمان النسيان في ذلك مرفوع، فان انكشف شيء من العورة

عمدا بطلت الصلاة.

٣٥٠- مسألة - والمرأة يعطى أو سلب أو قرر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم، يركعون ويسجدون ويقومون، وينفضون أبصارهم، ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته، فان تأملها ناسياً لم تبطل صلاته ولزمه سجود السهو، فان تأمل عورة امرأته فان ترك الاقبال على صلاته عامداً لذلك بطلت صلاته، كما لو فعل ذلك لسائر الاشياء ولا فرق، وان لم يترك لذلك الاقبال على صلاته فصلاته تامقولا شيء عليه.

برهان ذلك قول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله: تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فاذا هم غير مكلفين ما لا يقدرّون عليه من ستر العورة فهم مخاطبون بالصلاة كما يقدرّون، وبالإمامة فيها في جماعة، فسقط عنهم ما لا يقدرّون عليه وما ليس في وسعهم، وبقي عليهم ما يستطيعون عليه، <sup>(٢)</sup> لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر إليها فان صلاته تبطل

(١) في الأصل «وكفى الحرة» وهو خطأ واضح (٢) هذه الزيادة من رقم (٤٥).

لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له ، فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها ، قال رسول الله ﷺ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

فإن فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو ، لأنه زاد في صلاته نسياناً ماله عنده لبطلت صلاته .

وأما إذا تأمل عورة أيسح له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بدله من وقوع النظر على بعضها في الصلاة ، ولا فرق بين مباح ومباح ، فإن اشتغل بشئ من ذلك كله عن صلاته عمداً فقد عصى الله تعالى ولم يصل كما أمر . والله تعالى التوفيق .

وقال أبو حنيفة : ! يصلي المرأة فرادى قعوداً يومئذ للسجود والركوع فإن صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الإمام في وسطهم ، وقال بعض العلماء بقوله : أنهم إن صلوا قياماً أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه . وقال مالك : يصلون فرادى ، يتباعد بعضهم عن بعض قياماً ، فإن كانوا في ليل مظلم صلوا في جماعة قياماً ، يقف إمامهم أمامهم .

وقال الشافعي : يصلي المرأة فرادى أو جماعة قياماً يركعون ويسجدون ، ويقوم إمامهم وسطهم ، ويقضون أبصارهم ، ويصرف الرجال وجوههم عن النساء ، والنساء وجوههن عن الرجال ، ولا إعادة على أحد منهم . وقال زفر بن الهذيل : يصلون قياماً يركعون ويسجدون ولا يجزئهم غير ذلك . وقال أبو سليمان كقولنا .

قال علي : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي خطأ لأنها أقوال لم تخل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز ، أو من إسقاط القيام والركوع والسجود ، وهذا باطل ، أو من إسقاط حق الإمام في تقدمه ، وهذا لا يجوز ، وغض البصر يسقط كل ما شغبوا به في هذه الفتيل ، وقول

أبي حنيفة أكثرها تنافضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يوارون جميع عورتهم من اللفظ وغيرها ١١ فكيف والنص قد ورد بما قلناه  
حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد  
ابن شاذان ثنا زكريا بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو — هو الرقي —  
عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري  
أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا معشر النساء، إذا سجدتن فاحفظوا  
أبصاركم؛ لا ترين عورات الرجال؛ من ضيق الأزور».

قال علي: هكذا في كتابي عن حماد، وبالله ما لحن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولولا أن يمكننا أن نخطب رسول الله ﷺ النساء ومن معن  
من صغار أولادهن لما كتبناه إلا «فاخفضن أبصاركن» فهذا نص على  
أن الفقراء من الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ  
ومعه، وليس معهم من اللباس ما يوارى عورتهم، ولا يتركون القعود  
ولا الركوع ولا السجود، إلا أن الأمر بفيض البصر لازم في كل ذلك.  
وبالله تعالى التوفيق.

٣٥١ - مسألة - واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصل  
حاشا المتطوع راكبا، فمن كان مغلوبا بمرض أو بجهد أو بخوف أو  
بأكراه فتجزأ به صلاته كما يقدر؛ ونوى في كل ذلك التوجه إلى الكعبة.

(١) حديث أبي سعيد رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ١٦) «حدثنا يحيى بن آدم ناشر يك  
عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله  
: خير صفوف الرجال الصف المقدم وشرها الصف المؤخر» وخير صفوف النساء المؤخر  
وشرها المقدم وقال يا معشر النساء لا ترفعن رؤوسكن إذا سجدتن لا ترين عورات الرجال من  
ضيق الأزور». ونسبه في مجمع الزوائد لا يعلل أيضا. ونسب ابن حجر في الفتح (ج ١  
ص ٣٩٩) من القسم الأخيرته إلى أحمد وإني داود من حديث أسماء بنت أبي بكر. وروى  
نحوه البخاري ومسلم من حديث سهل بن سعد.

برهان ذلك قوله تعالى : ( قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) ، والمسجد الحرام في المبدأ إنما هو البيت فقط ، ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن امرأاً لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته - فصرف وجهه عامداً عنها إلى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فإن صلاته باطل ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل • وأما المريض والجاهل والخائف والمكروه فإن الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم •

٣٥٢ - مسألة - ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخيره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق ، لأن هذا أمر لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة إلى معرفة جهتها إلا بالخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، نعم ، ومن كان حاضراً فيها فإنه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد ، وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها •

٣٥٣ - مسألة - فمن صلى إلى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها - عامداً أو ناسياً - بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت ، أن كان عامداً ، ويعيد أبداً أن كان ناسياً •

برهان ذلك أن هذين مخاطبان بالتوجه إلى المسجد الحرام في الصلاة ، فصليا بخلاف ما أمرا به ، ولا يجزئ ما نهى الله تعالى عنه عما أمر عز وجل به ، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناس قبل •

فإن ذكرنا حديث أهل قبله رضي الله عنهم وأنهم ابتدؤا الصلاة إلى بيت المقدس فاتاهم الخبر بأن القبلة قد حولت إلى الكعبة فاستأثروا

كما كانوا في صلاتهم الى الكعبة واجتزوا بما صلوا الى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها •

قلنا : هذا خبر صحيح ، ولا حجة فيه علينا ، ولا يخالفه والله الحمد .  
أول ذلك : أنه ليس فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك فأقره ، ولا حجة الا في القرآن أو في كلامه عليه السلام أو في عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم ينكره •

وإنما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليد ، ثم قد خالفوا هنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف •

قال على : أهل قباء رضى الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا الى بيت المقدس ، فلو أنهم صلوا الى الكعبة لبطلت صلاتهم بلا خلاف ، ولا تلزم الشريعة إلا من بلغته ، لامن لم تبلغه ، قال الله تعالى : ( لا تذكركم به ومن بلغ ) ولا شك عند أحد من الجن والانس ولا الملائكة أن من كان من المسلمين بأرض الحبشة أو بمكة من المستضعفين فأنهم تبادوا على الصلاة الى بيت المقدس مدة طويلة ، أما أهل مكة فأما ما كثيرة بعد نزول تحويل القبلة ، وأما من بالحبشة فلعلهم صلوا عاماً أو أعواماً حتى بلغهم تحويل القبلة ، فحينئذ لزمهم الفرض ، لا قبل ذلك ، فأنما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لاجل ذلك فانتقلوا عن فرضهم الى فرض ناسخ لما كانوا عليه ، وهذا هو الحق الذي لا يحل لأحد غيره •

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لعذر مانع — : فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، لأنه لا يجزى ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به •

وقال أبو حنيفة : من صلى في غير مكة الى غير القبلة مجتهداً ولم يعلم إلا

بعد أن سلم أجزأته صلاته . فإن صلى في ظلة متحريراً ولم يسأل من يحضرته ، ثم علم أنه صلى إلى غير القبلة أعاد . وهو فرق فاسد ، لأن التحري نوع من الاجتهاد .

وقال مالك : من علم أنه صلى إلى غير القبلة ، فإن كان مستديراً لها أعاد وإن كان في الصلاة قطعاً وابتداءً . وإن كان منحرفاً إلى شرق أو غرب لم يعد وبني على ماصلي وانحرف . وهذا فرق فاسد ، لأنه لا فرق عند أحد من الأمة في تعدد الانحراف عن القبلة أنه يبطل للصلاة ، وكبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق . وأهل قباء كانوا مستنبرين إلى القبلة . ولا تعلم هذا التفريق الذي فرقه أبو حنيفة ومالك عن أحد قبلهما .

وقال الشافعي : من خفيت عليه الدلائل والمحجوس في الظلة والأعمى الذي لا دليل له — يصلون إلى أي جهة أمكنهم ، ويعيدون إذا قدروا على معرفة القبلة .

قال علي : وهذا خطأ لأنه إذا أمره بالصلاة لا يخلو من أن يكون أمرهم بصلاة تجزئ عنهم كما أمرهم الله بها ، أو أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها ، ولا سبيل إلى القسم ثالث . فإن كان أمرهم بصلاة تجزئ عنهم وبالله تعالى أمرهم الله تعالى بها فلا شيء معنى يصلونها ثانية ؟ وإن كان أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها فهذا أمر فاسد ، ولا يحل لأمره الأمر به ، ولا للآمر به الاتجار به .

وقال أبو سليمان : تجزئهم على كل حال ، ويبنون إذا عرفوا وهم في الصلاة ، وقد ذكرنا الفرق آنفاً .

فإن قال قائل : قد روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ؟ فنصلى كل رجل منا حاله ، فأصبحنا : قد كرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأمر الله تعالى ( فأبنا تولوا

ثم وجه الله) \* \*

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله « كنا في سرية فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة ، فذكر أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم فلما أصبحوا أصابتنا تلك الخطوط لغير القبلة ، فسالنا النبي ﷺ فأمر الله تعالى ( فإينما تولوا فثم وجه الله ) \* \*

فان هذين الخبرين لا يصحان ، لان حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله ، ولم يرو حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء ، وعاصم وعبد الملك ساقطان <sup>(١)</sup> ثم لو محال كانا حاجة لنا ، لأن هؤلاء جهلوا القبلة ، وصلاة الجاهل تامة ، وليس النسي كذلك وبالله تعالى التوفيق \* \*

٣٥٤ — مسألة — والنية في الصلاة فرض . ان كانت فريضة نواها باسمها والى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الاحرام لافصل بينهما أصلا . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له \* \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ ، إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، وقد ذكرناه باسناده قبل . وقول الله تعالى : ( وما أمروا إلا

(١) أما حديث عبد الله بن عامر فقد وقع للمؤلف كذلك خطأ ، وهو حديث أبيه عامر ابن ربيعة ، لان عبد الله تابعي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ما سمع منه حروفاً والحديث رواه الطيالسي (ص ١٥٦ رقم ١١٤٥) والترمذي وضعفه (ج ١ ص ٧٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والطبري في التفسير باسنادين (ج ١ ص ٤٠١) والدارقطني (ص ١٠١) والبيهقي (ج ٢ ص ١١) كما هم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعاصم ضعيف جداً مضطرب الحديث . وأما حديث جابر فرواه الدارقطني والبيهقي ، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٠٦) وصححه ، وخطأه الذهبي في ذلك في مختصره . وقال البيهقي (ج ٢ ص ١٢) « لم نعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قويا » وهو كمال \* \*

ليعبدوا الله مخلصين له الدين ( والصلاة عبادة لله تعالى ، ولو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة بمدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز بمثل ذلك وبأكثر ، حتى يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين ، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً برأيه لم يأذن به الله تعالى ، ولو جاز أن تكون النية مع التكبير غير متقدمة عليه لكان أول جزء من الدخول فيها بلا نية لأن معنى النية القصد الى العمل ، والقصد الى العمل بالارادة تقدم العمل • وقال مالك : يجوز تقديم النية قبل الدخول في الصلاة . ولا بد لمن قال بهذا من تحديد مقدار مدة التقدم التي تجوز به الصلاة ، والذي تبطل به الصلاة وإلا فهم على عمي في ذلك •

وقال الشافعي : لا تجزى النية إلا غالبة للتكبير ، لا قبله ولا بعده ، وهذا خطأ لما ذكرناه . والذي قلناه هو قول داود وأبي حنيفة . إلا أن أباحنيفة لم يجز الصلاة إلا بنية لها ؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية . وهذا تناقض • ٣٥٥ - مسألة - فإن انصرفت نيته في الصلاة ناسياً الى غيرها أو الى تطوع أو الى آخر وج عن الصلاة ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك وبني على ما عمل بالنية الصحيحة واجزأه ، ثم سجد للسهو . فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة <sup>(١)</sup> لم يلزمه إلا سجود السهو فقط ، لأنه قد وفى جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمر الله تعالى ؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسياً عملاً لو زاده عمداً بطلت صلاته ، وفي هذا يجب سجود السهو •

٣٥٦ - مسألة - وللأحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به • حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله - هو

(١) في الأصلين «لصلاة» وهو خطأ



ابن عمر حدثني سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصل ، فذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاث مرات ، فقال : والذي بئسك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قمت إلى الصلاة فكبر » (١) فقد أمر بتكبير الاحرام ، فمن تركه فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبإيجاب التكبير للاحرام يقول مالك والشافعي وأحمد وداود . وقال أبو حنيفة : يجرى عن التكبير ذكر الله تعالى كيف ذكر ، مثل « الله أعظم » ونحو ذلك ، وأجزوا ذلك أيضا في الأذان ، ولم يميزوا الصلاة إذا اختصت : « الله أعلم » وهذا مخلط ومهم للإسلام ، وشرائع جديدة فاسدة .

قال علي : واحتج مقلدوه في ذلك بقول الله تعالى : ( قد أطلع من تركي وذ كر اسم ربه فصل ) .

قال علي : ليس في هذه الآية عمل الصلاة وصفها (٢) ، والحديث المذكور فيه عمل الصلاة التي لا يجرى إلا به ، فلا يترض بالآية عليه ، بل في الآية دليل أن ذلك الذي ذكره لا اسم الله تعالى هو غير الصلاة ، لأنه تعالى قال ( فصل ) فمضت الصلاة على ذكر اسمه ، فصح أنه قبل الصلاة ، مثل قوله تعالى : ( أقم الصلاة له ) فهذا الله كواسم الله تعالى هو المقصد إليه تعالى بالنية في أدائها عز وجل .

٣٥٧ — مسألة سويجزي في التكبير الله أكبر والله الأكبر أو الله أكبر والتكبير ، ولا يجرى غير هذه الألفاظ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فكبر » وكل هذا تكبير ، ولا يقع على غير هذا اللفظ التكبير ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود . وقال مالك : لا يجرى إلا « الله أكبر » وهذا تخصيص للتكبير ب« الله أكبر »

(١) الحديث في البخاري ( ج ١ ص ٣٩٤ — ٣٩٥ ) مطولا

(٢) في نسخة « وصفته »

وقد ادعى بعضهم أن في الحديث «ذاقت إلى الصلاة قتل الله أكبر (١)» •

قال عل : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً لقنابناه •

فان قالوا : بهذا جرى عمل الناس ، قلنا لهم : ما جرى عمل الناس إلا بترتيب الوضوء كما في الآية ، وأنتم تميزون تشكيكه ، وما جرى عمل الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستئثار مع صفة (٢) من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنتم تقولون : من تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة . وما جرى عمل الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والاولين من الصلوات البواقي ، وأنتم تقولون : ان ترك السورة فصلاته تامة . وما جرى عمل الأمة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، وأنتم تقولون : ان لم يرفع يديه فصلاته تامة . فترى العمل إنما يكون حجة اذا شتم ، لا اذا لم تشاؤا !! ومثل هذا كثير جدا . وبالله تعالى التوفيق •

٣٥٨ - مسألة - ورفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا يجزئ •

الصلاة الا •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد الحميد الثقفي - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله ولمن معه : «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٣) •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا أبو عروبة عن قتادة عن نصر ابن حاتم عن مالك بن الحويرث «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع

(١) أما يدون برهان خلا ، فان التواتر المعنى من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم انما جاء فيه التكبير للافتتاح بلفظ «الله أكبر» وهو مبني للاصر بالتكبير ، وليس يمدح بيان ، ومع هذا فقد دوى الطبراني في الكبير بلفظ «لاتم صلاة لأحد من الناس حتى يقرأ فاتحة الكتاب» وفي نسخة «مع مواضع» ثم يقول الله أكبر ، قال في مجمع الزوائد «ورواه رجل الصحيح» (٢) في نسخة «مع من النبي» وفي الاخرى «مع صفة من أمر النبي» وكلاما خاطيا حذف الضمير المضاف إلى «صفة» (٣) هو في البخاري مطول (ج ١ ص ٢٥٨) •

يديه حتى حاذى (١) بهما أذنيه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفیان — هو ابن عينة — عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذكر الحديث \*

فلن قيل : فبلا أوجبت بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض فرضاً ؟ قلنا لانه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع ، وأنه كان لا يرفع \*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أسبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا هير بن حرب أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفیان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يده » (٢) \*

فلمّا سمع أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بمد تكبيرة الاحرام ولا يرفع ، كان كل ذلك مباحاً لا فرضاً ، وكان لنا أن نصلي كذلك ، فإن رفعنا صليتنا كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وإن لم نرفع فقد صليتنا كما كان عليه السلام يصلي \*

ورويّا من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل (٣) عن الوليد بن مسلم عن زيد بن واقد سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول : كان ابن عمر إذا رأى مصليا لا يرفع يديه في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه \*

قال علي : ما كان ابن عمر ليحصب من ترك ما له تركه \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٤ — ١١٥) « حتى يحاذي » وكذلك في كل نسخة

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بلفظ « فصرى فلم يرفع يديه إلا مرة » ثم قال أبو داود : « هذا حديث مختصر من حديث طولى وليس به صحيح على هذا اللفظ » (٣) كذا هنا ، وعبد الرزاق من شيوخ أحمد بن حنبل ، وقد ذكر ابن حجر في التهذيب في ترجمة أحمد بن حنبل بعض شيوخه القوي منهم رواته ، منهم ابن مهدي والشافعي وعبد الرزاق ووكيع ويحيى بن آدم وغيرهم \*

وقد روى ايما برفع اليدين في الاحرام للصلاة قرناً عن الاوزاعي . وهو قول بعض من تقدم من اصحابنا \*

٣٥٩ - مسألة - وقراءه قام القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة اماماً كان أو اماماً أو منفرداً ، والفرض والتلويح سواء ، والرجال والنساء سواء : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان بن عينة ثنا الزهري عن محمود بن الزبيع عن عباد بن العاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » (١) \*

فان قيل : فمن أين اوجبتوه فرضاً في كل ركعة \*

قلنا : لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - ثنا سميد المقرئ عن أبي هريرة ، فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، فأخبره أنه لا يحسن غير ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قلت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن واكماً ، ثم ارفع حتى تستل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افضل ذلك في صلاتك كما » (٢) « فوجب بهذا الامر فرضاً أن يفضل في باقي صلاته في كل ركعة مثل هذا \*

٣٦٠ - مسألة - ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الامام شيئاً غير أم القرآن \* لما حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباسي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد ابن سلمة ثنا أبو ثور ابراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن مكحول عن محمود ابن الزبيع عن عباد بن العاصم قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما انصرف قال : تقرأون خلفي ؟ قلنا : نعم يا رسول الله هذا ، قال : لا تقرأوا إلا بأم الكتاب ، فانه لا صلاة الا بها » \*

(١) في البخاري ( ج ١ ص ٣٠٢ ) يلفظ « دنائحه الكتاب » قل المؤلف رواه من حفظه بلني أو عنده رواية أخرى من صحيح البخاري وهو بغيره أرى (٢) في البخاري ( ج ١ ص ٣١٤ - ٣١٥ ) \*

ومن قال بيمينه أم القرآن كاذباً جماعة من السلف \*

روى عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن جواب (١) عن يزيد بن شريك أنه قال لمصر بن الخطاب : أقرأ خلف الامام ؟ قال له عمر : نعم ، قل : وان قرأت يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم وإن قرأت \*

وعن الحجاج بن النبال حدثنا أبو عوانة . عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن عباد بن رداد (٢) عن عمر بن الخطاب قال : لا تجوز ولا تجزى صلاة إلا بقائمة الكتاب وشيء منها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أرايت إن كنت خلف امام أو يوحى يدي إمام ؟ قال : اقرأ في نفسك \*

وعن أبي عوانة عن سليمان بن خيثمة (٣) عن عمر قال : لا تجزى صلاة أولاً تجوز صلاة لا يقرأ فيها بقائمة الكتاب \*

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رباح بن حيوة عن محمد بن الربيع قال : صليت صلاة والي جني عبادة بن الصامت فقرأ فاتحة الكتاب فلما انصرف قلت : أبا الوليد ، ألم سمعت قرأت فاتحة الكتاب ؟ قال أجل إنه لا صلاة الا بها \*

وعن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الديزاري (٤) عن حريث عن ابن عباس قال : أقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب \*

وعن عبد الرزاق عن الثمر بن سليمان عن ليث عن عملاء عن ابن عباس قال : لا بد أن يقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب ، جهراً ولم يجهر \*

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني فافع : أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن

- 
- (١) جواب ، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره ياء موحدة ، وهو ابن عبد الله التيمي الكوفي . وفي الأصل «عن جواب بن يزيد بن شريك» وهو خطأ بل يزيد شيخ جواب لأبوه .  
(٢) في أحد الاصلين «عباد بن رداد» وفي الآخر «بن رداد» وكلاهما خطأ والصواب «عبادة بن رداد» بفتح الراء وتشديد الدال المهملة وآخره دال مهملة ايضاً . وأثره هذا رواه ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص ١٠٦) من طريق شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر .  
(٣) خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة وروايته عن عمر غرسلة ، وهو من صفوة التابعين .  
(٤) الديزاري بفتح الدال المعين المهملة واسكان الياء التثنية ويدها زاي وآخره واو .

في كل ركعة من المكتوبة . وعن غيرهما أيضا \*

وعن أبي هريرة : أقرأ بها في نفسك \*

وعن عبد الزلق عن ميمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : أقرأ بأبام القرآن في كل ركعة ، أو يقول في كل صلاة \*

وعن عروة بن الزبير أيضا \*

وعن معاذ (١) عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة أنه كان يقول : ان كان خاف الامام

فجهراً ولم يجهراً بدمن قراءة فاتحة الكتاب \*

وعن حجاج بن النبال ثنا أبو هلال الراسبي (٢) قال : سأل جاركنا الحسن ، قال :

أكون خلف الامام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته ؟ قال : أقرأ فاتحة الكتاب ، قال له الرجل : وسورة ؟ قال : يكفيك ذلك الامام \*

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : للامام

سكتان فاغتموا القراءة فيها فاتحة الكتاب : حين يكبر الامام اذا دخل في الصلاة ، وحين يقول (والا الضالين) والروايات ههنا أكثر جداً \*

وقال ابو حنيفة : ليس قراءة أم القرآن فرضاً ، وان قرأ الامام والمنفرد مثل آية الدين

ونحوها لم يقرأ أم الكتاب أجزاء والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط إما

الأولين أو الآخرين ، وإما واحدة في الأولين وواحدة من الآخرين ، ولا يقرأ المأموم

شيئاً أصلاً ، أجبر الامام أو أسر \*

وقال مالك : قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الامام والمنفرد ، فان تركها في ركعة .

فقد اخلف قوله ، فرة رأى ان يلغى الزكاة وبأنى باخرى ، وصره رأى أن يجرى عنه

سجود السهو . واجاز للمأموم ان يقرأ خلف الامام أم القرآن وسورة اذا اسر الامام

في الأولين من الظهر والمصر ، وبأن القرآن وحدها في كل ركعة يسرفها من كل صلاة .

واختاره ذلك ، ولم ير له ان يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الامام \*

(١) معاذ هو ابو التي ماذ بن نصر التميمي . وشيخه هو ابو يعون عبد الله بن عون

ابن اوطيان المزي من سنة ١٥١ (٢) هو محمد بن سليم البصري نزل في بني راسبة قنسب إليهم .

وهو لا بأس به وفيه ضعف من سنة ١٦٥ \*

وقال الشافعي في آخر قوله (١) كقولنا ، وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختلف أصحابنا ، فقالت طائفة : فرض على المأموم ان يقرأ أم القرآن في كل ركعة أسر الامام او جهر وقالت طائفة : هذا فرض عليه فيما سرفيه الامام خاصة ، ولا يقرأ فيما جهر فيه الامام . ولم يختلفوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الامام والمنفرد .

قال علي : احتج من لم يرام القرآن فرضاً بقول الله تعالى ( فتقرأ ما تيسر من القرآن ) ويتعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي أمره بالاعادة فقال له « اقرأ ما تيسر منك من القرآن » .

قال علي ، حديث عبادة بين هذا الخبر الآخر ، وأن المراد بإيجاب قراءته ما تيسر من القرآن هو أم القرآن فقط . وكان من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها ، لأن أم القرآن ما تيسر من القرآن . وكان من غلب قوله عليه السلام « فقرأ ما تيسر منك من القرآن » قد خالف حديث عبادة ، وأجاز صلاة بظهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا لا يجوز ، لاسيما تقسيم أبي حنيفة بين اجزائه قراءة آية طويلة او ثلاث آيات وضعه عمادونها ، فهذا قول ما حفظ عن أحد قبله ، ولا على صحته دليل ، وهو خلاف للقرآن ولجميع الآثار . وله قول آخر : ان ما قرأ من القرآن اجزأه .

واحتج من رأى ان لا يقرأ المأموم خلف الامام الجاهر بقول الله تعالى ( واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) .

قال علي : ونعم الآية حجة عليهم ، لان الله قال ( واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) لعلكم ترحمون واذا كرر بك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول بالندو والآصال ولا تسكن من الناظرين ) .

قال علي : فان كان اول الآية في الصلاة فأخبرها في الصلاة ، وان كان آخرها لبعض في الصلاة فأولها ليس في الصلاة ، وليس فيها الا الأمر بالله كرساً وترك الجهر فقط ، وهكذا تقول .

وذكروا حديث ابن أكيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مالي انازع (٢) القرآن » وفيه من قول الزهري : فاتته النار عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله صلى الله تعالى

(١) في نسخة « في أحد قوله » (٢) اي اجذب في قراءته .

عليه وسلم من القراءة \*

وهذا حديث انفرد به ابن كريمة (١)، وقالوا: هو مجهول، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأن الأخبار واجب أن يضم بعضها إلى بعض، وحرام أن يضرب بعضها ببعض، لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كله حق يصدق بعضه بعضاً، ولا يخالف بعضه بعضاً. فالواجب أن يؤخذ كلامه عليه السلام كله بظاهره كما هو، كما قاله عليه السلام، لا يزد فيه شيء ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن ولا يتأزم القرآن وهذا نص قولنا والله الحمد، وما عدا هذا فزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقصان منه \*

وذكروا أيضاً حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان، فيه: «أما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا صلى جالس فصلوا جالساً جملون» \*

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستنفر الله تعالى عند ذكره من مخالفة هذا الحديث الحنفيون والمالكيون، لأنهم مخالفون لأكثر ما فيه، فانهم يرون التكبير إثر تكبير الإمام لاسمه للأحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الإمام لأقبله ولا بعده، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، وفيه «إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» يخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن السج أن يحتجوا بقضية واحدة من قضاياها لا حجة لهم فيها ويتركون سائر قضاياها التي لا يعمل خلافها !! \*

قال علي: وأما نحن فانه عندنا صحيح، وبه كله تأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وضم بعضه إلى بعض والاخذ بجميعه — فرض لا يعمل سواء. وقد قلل عليه السلام: «إذا قرأ الإمام فأنصتوا» و«لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن»

(١) ابن كريمة التي يختلف في اسمه وقيل اسمه عمارة. وهو تابعي ثقة. وسدثه دواء مائك في الموطأ (ص ٢٩ — ٣٠) عن الزهري عن ابن كريمة عن أبي هريرة. ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٠٥) والترمذي (ج ١ ص ٦٤) والنسائي (ج ١ ص ١٤٦) كلهم من طريق مالك، وحسنه الترمذي. وانظر الكلام عليه في شرح أبي داود وفي نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٣٨) \*



فلا بد في جميع (١) هذه الأواصر من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما أن يكون وجه ذلك أن يقول : اذا قرأ فانصتوا إلا عن أم القرآن كما قلنا نحن ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلا تلن لم يقرأ بأب القرآن إلا إن قرأ الامام كما يقول بعض القائلين ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لن لم يقرأ بأب القرآن إلا أن يجهر الامام كما يقول آخرون \*

قال علي : فاذا لا بد من أحد هذه الوجوه ، فليس بعضها أولى من بعض إلا بمرهان ، وأما يدعوى فلا . فخطرتنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جهر فقال — : « أقرؤن خاني ؟ » قالوا : نعم ، هذا يا رسول الله ، قال : لا تمطوا إلا بأب القرآن ، فاته لاصلاة إلا بها . فكان هذا كافياً في تأليف أوامره عليه السلام ، لا يسع أحداً الخروج عنه \*

وقد موهوم بأن قالوا : هذا خبر من رواية ابن اسحاق ، ورواه مكحول مرة من محمود بن الربيع عن عباد ، ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عباد \* قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن محمد بن اسحاق أحد الأئمة ، ووقع الزهري ، وفضله على من بالمدينة في عصره ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان (٢) وحماد (٣) وزيد (٤) وابراهيم بن سعد وعبد الله بن المبارك وغيرهم ، قال فيه شعبة : محمد بن اسحاق أمير المحدثين هو أمير المؤمنين في الحديث (٥) . والمحب أن الطاعين عليه همتهم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردد يفتي على أبي العاصي بالتكليف الأول بعد اسلامه ، فاذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليدهم صارت حجة ، واذا روى ما يخالفهم صار مجرماً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل \*

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة من محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث

(١) في الأصلين « فلا بد من جميع » وهو خطأ فيما نرى (٢) سفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة (٣) حماد بن زيد وحماد بن سلمة (٤) لطيف بن يحيى ويزيد بن هرون وحماد بن عمن روى عن ابن اسحق (٥) الحق أن ابن اسحق امام ثقة جليل وطن مالكية في غير مقبول . وانظر احتجاج البخاري به وذبحه عنه في كتابه (الترغاة خلف الإمام ص ١٣ — ١٤) \*

لاوهن ، لأن كيهباقة ، وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام «إذا قرأ فأفستوا» إلا ترك القراءة حين قراءته ، ويبقى وجوب قراءتها في سككات الامام فكيف وهذه اللفظة — يعني «إذا قرأ فأفستوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا : إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها ، وليست من الحديث ، قال ذلك ابن معين وغيره \* قال علي : وأما نحن فلا نقول فيها رواة الثقة إنه خطأ إلا يبرهان واضح لكن وجه العمل هو ما أردنا . والله تعالى التوفيق \*

قال علي : وقال بعضهم : معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» انما معناه لا صلاة كاملة ، كاجاء «لا إيمان لمن لا أمانة له» \*

قال علي : وهذا لا متعلق لهم به ، لأنه اذا لم تتم صلاة أو لم تكمل فلا صلاة له أصلا ، اذ بعض الصلاة لا يتوابع جميعها ، وكذلك من لا أمانة له ، فلا أمانة هي الشريعة كلها ، قال الله تعالى : (إن أعرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) فتم من لا أمانة له فلا إيمان له ، ومن لا شريعة له فلا دين له ، هذا ظاهر اللفظين الذي لا يحمل صرفهما عنه !! \*

وقد أقدم آخرون فقالوا . معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» انما هو على التخليط \*

قال علي : وهذا تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجرد ومن كذبه عليه السلام فقد كفر ، ولا أعظم من كفر من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم غلط بهذا القول وليس هو حقا \*

قال علي : وقد جاءت أحاديث ساقطة كلها فيها «من كان له امام فاقراءة الامام له قراءة» وفي بعضها «ما أرى الامام إلا قد كفاه» وكما اسما رسل ، وامام من رواية جابر الجعفي الكذاب ، واما عن مجهول ولو صحت كلها لسكان قوله عليه السلام : «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» كافي في تأليف جميعها \*

فان ذكرذا كرحديثا وروياه من طريق الزار عن محمد بن بشار عن أبي عاصم العقدي تنهيه عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ في صلاتنا بأم القرآن وما تيسر» فانه عليه السلام لم يقل وما تيسر من القرآن ، فاذا لم يقله فهو محمول على سائر

الله ذكر ، وهكذا نقول بوجوب الذكر في الركوع والسجود ووجوب التكبير •  
على أنناقديرونا عن عمران بن الحصين وعثمان بن أبي العاصي : لا تتم صلاة الابن تحرة  
الكتاب وثلاث كلمات فصاعدا •

وعن شعبة عن ابراهيم بن محمد بن النضر عن جاية بن ردا سمعت عمر بن الخطاب يقول :  
لا تجزى صلاة الابن مع أم القرآن فإن كنت خلف امام فقرأ في نفسك (١) •  
وقدرونا خلاف هذا عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ، عن حماد بن سلمة عن  
يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن  
عمر بن الخطاب قال — وقصلي القرب بالناس ولم يقرأ شيئا — : أليس قد أتممت الركوع  
والسجود ؟ قالوا : بلى ، فلم يد الصلوة •

ومن طريق الحارث عن علي : أن رجلا جاء فقال : إني صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت  
الركوع والسجود ؟ قال له نعم ، قال له علي : تمت صلاتك ، ما كل أحد يحسن أن يقرأ •  
قال علي بن أحمد : لا حاجة في قول أحد بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم •  
٣٦١ - مسألة - فن دخل خلف امام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل ان يتم هذا  
الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها •

برهان ذلك ما ذكرناه من وجوب قراءة أم القرآن في كل ركعة . وقد قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم «مهما أسبغكم به اذاركم تدركون به اذارفت» وسند كره باسناده  
في باب وجوب ان لا يرفع المأموم رأسه قبل امامه . ولا منه ان شاء الله تعالى •  
٣٦٢ - مسألة - فان جاء والامام راكع فركع معه ولا يمتد بتلك الركعة ، لانه لم يدرك  
القيام ولا القراءة ولكن يقضيها اداسلم الامام . فان خف جاها فليتان حتى يرفع الامام  
رأسه من الركوع فيكبر حيث •

وقال القائلون : ان ادرك الركعة مع الامام اعتدبها . واحتجوا بآثار ثمانية . إلا أنهم  
لا حاجة لهم في منبها ، وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ادرك من الصلاة  
ركعة فقد ادرك الصلاة» وقوله عليه السلام «من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك السجدة»  
ومنها حديث أبي بكر «انه جاء والقوه ركوع» فركع ثم مشى الى الصف . فصدق رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيكم الذي ركع ثم جاء إلى الصف ؟ فقال أبو بكر : أنا ، فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد » •

قال على : أما قوله عليه الصلاة والسلام « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » الحق ، وهو حجة عليهم ، لأنه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وليس في الخبر أنه إن أدرك الركوع فقد أدرك الوقفة •

وكذلك قوله عليه السلام « من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة » حق لا شك فيه ، ولم يقل أنه إن أدرك الركعة فقد أدرك الوقفة التي قبل الركوع ، فلا يجوز لأحد أن يضعف في كلامه صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، فيقول عليه ما لم يقل •

وأما حديث أبي بكر فلاحجة لهم فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه أنه اجتزأ بركعة الركعة ، وأنه لم يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة والله الحمد •

فأخذ سقط كل ما تلقوا به من الآثار قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اثبتوا الصلاة عليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقتضوا ما سبقكم (١) » وصح عنه أيضاً عليه السلام : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » •

ويبين بدرى كل ذي حس سليم أن من أدرك الإمام في أول الركعة الثانية : فقد فاتته الأولى كلها ، وأن من أدرك سجدة من الأولى فقد فاتته وقفة ودكوع ووضوء وسجدة وجلس وأن من أدرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع وسجدة ، وأن من أدرك الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع ، وأن من أدرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع وأن من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن ، وكلاهما فرض لاتم الصلاة إلا به • وهو ما مر بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء سابقه وأما ما فاتته ، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بتبرئ من آخر ، ولا سبيل إلى وجوده •

والقوم أصحاب قياس يزعمهم فكيف وقع لهم التفرق بين فوت أدراك الوقفة وبين فوت أدراك الركوع والوقفة ، فلم يروا على أحد منهم قضاء ما سبقه ، ورواه على الآخر ؟ فلا تقياس

طردوا، ولا تنصوا أنتموا!

وقد أقدم بمنهم على دعوى الاجتماع على قولهم، وهو كاذب في ذلك.

لأنه قد روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة: إذا أئمت القوم وهم ركع فلا تكبر حتى تأخذن ما لك من الصف.

وروى عنه أيضاً أن لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأبام القرآن.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب قال: دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركعنا ثم مضينا حتى استويتا بالصف، فلما فرغ الامام قمت أقضي، فقال ابن مسعود: قد أدركته.

قال علي: فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصعابة (١).

فان قيل: فلم يراين مسعود ذلك؟ قلنا: نعم، فكان ماذا؟ فإذا تنازع الصالحان قالوا بوجوب الرجوع إلى ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يحمل الرأى سوى ذلك، فليس قول ابن مسعود حجة على زيد، ولا قول زيد حجة على ابن مسعود، لكن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحجة عليهما وعلى غيرهما من كل إنس وجن، وليس في هذا الخبر رجوع زيد إلى قول ابن مسعود، ولو وجع لما كان في رجوعه حجة. والخلاف لا بين مسعود منه قد حصل.

وروينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا الريس بن حبيب قال سمعت محمد ابن سيرين يقول: إذا انتهيت إلى القوم وهم في الصلاة فأدركت تكبيرة تدخل بها في الصلاة وتكبيرة الركوع فقد أدركت تلك الركعة والا فاركع معهم واسجد ولا تحسب بها.

(١) أخطأ في هذا ابن حزم، فزيد بن وهب الجهني أبو سليمان تابعي رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبض وهو في الطريق كبروى عنه أبو نعيم والبخاري في التاريخ، فليس محاييا أذن. قال ابن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ٤٧). «واغرب ابن حزم في المحل فذكر في صفة الصلاة من المحل بعد أن ذكر رواية منصور عن زيد بن وهب قال: دخلت أنا وابن مسعود المسجد، فذكر قسسته، قال ابن حزم: زيد بن وهب صاحب من الصعابة فان خلفه ابن مسعود لم يبق فوالمعنى ما حجة».

قال علي : وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه : من ادعى الاجماع فقد كذب ، وما يدريه والناس قد اختلفوا ! هذه أخبار الأصم ويشتر المرئسي .  
قال علي : صدق أحمد رضي الله عنه ، من ادعى الاجماع فبها لا يقين عنده بأنه قول جميع أهل الاسلام ، لا شك في أحد منهم : فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بقلبه عليهم ، وقد قال عليه السلام «الظن أ كذب الحديث» .  
فان قيل : إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرأى .

قيل لهم : فبالاقتناع هذا فيا رويناه آتفاً — في الباب الذي قبل هذا — عن عمر رضي الله عنه : لا صلاة إلا بأمر القرآن وأيتين منها ؛ ولكن التحكم سهل على من لم يبد كلامه من عمله .

فان قيل : هذا قول الجمهور .  
قلنا : ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور ، لافي آية ولا في خبر صحيح ، وأما الموضوعات فسهل وجودها كل حين على من استحلها .  
فان قيل : إنه يكبر قائماً بركم ، فقد صار مدركاً للوقوف .  
قلنا : وهذه ممضية أخرى ، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل في الصلاة في غير الحال التي يجد الامام عليها ، وأيضاً : فلا يميز قضاء شيء سبق به من الصلاة الا بعد سلام الامام ، لا قبل ذلك .

قال علي . وهنا أقوال : فذكر منها طرفة اليلوح كذب من ادعى الاجماع في ذلك .  
روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عبد الله بن يزيد النخعي عن زيد بن احمد (١) عن ابن مسعود قال . اذا ركع احدكم فشي الى الصف فان دخل في الصف قبل ان يركعوا رؤوسهم فانه يتديها ، وان ركعوا رؤوسهم قبل ان يصل الى الصف فلا يتديها . قال الحجاج . والعمل على هذا .

وعن حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال . كان ابن عمر اذا جاء والقوم سجوداً سجد معهم ، فاذا ركعوا رؤوسهم سجد آخرى ولا يتديها . قال ايوب . ودخلت

(١) كذا في الأصل وانا ارجح جداً انه خطأ وان صوابه «زيد بن وهب» وانه هو الأثر الذي مضى قرأوا فيه المؤلف ان زيد بن وهب صحابي ولم يجد في الرجال من اسمه «زيد بن احمد»

مع أبي قلابة السجدة قد سجدا وسجدة فسجدنا معهم الأخرى ، فلما فرضوا رؤسهم سجدا  
الأخرى ، فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي اليوم . \*

وعن حماد بن سلمة عن داود — هو ابن أبي هند — عن الشعبي قال : اذا انتهى الى الصف  
الأخرو لم يرفضوا رؤسهم وقد رفع الامام رأسه فانه يركع وقد أدرك ، لان الصف الذي فيه هو  
إمامه ، وان جاء والقوم سجود فانه يسجد معهم ولا يستبها \*

وبه الى داود بن أبي هند عن أبي المالية قال : اذا جاء وهم سجود سجدهم ، فاذا سلم الامام  
قام فركع ركعة ولا يسجدوا يستبها \*

وبه الى حماد عن قتادة وحيد و أصحاب الحسن . اذا وضع يديه على ركبتيه قبل ان يرفع  
الامام رأسه فقد أدرك ، وان رفع الامام رأسه قبل ان يضع يديه فانه لا يستبها . قال حماد .  
واكثر ظني انه عن الحسن \*

وقال ابن ابي ليلى وسفيان الثوري وزفر . اذا كبر قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ،  
وليركع يمدان يرفع الامام رأسه \*

٣٦٣ — مسألة — وفرض على كل مصل ان يقول اذا قرأ (١) . « اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم » لا يبدله في كل ركعة من ذلك ، لقول الله تعالى . ( فاذا قرأت القرآن فاستمع له من  
الشيطان الرجيم ) \*

وقال أبو حنيفة والشافعي . يتموذفل ابتداءه بالقراءة في كل ركعة ، ولم يواذلك فرضاً ؟  
وقال مالك . لا يتموذفل من الفريضة ولا التطوع الا في صلاة القيام فريضة ، فانه  
يبدأ في أول ليلة بالتوحد فقط ثم لا يهود \*

قال علي . وهذه قولة لا دليل على صحتها ، لان قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سنية ، ولا أثر  
البتة ، ولا من دليل اجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس . ولا من رأي له وجه . فان  
اقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه \*

واما قول ابي حنيفة والشافعي . ان التوحد ليس فرضاً — . لخطا لأن الله تعالى يقول .  
( فاذا قرأت القرآن فاستمع له من الشيطان الرجيم ) ومن الخطا أن يأمر الله تعالى بأمر  
ثم يقول قائل — بنبر برهان من قرآن ولا سنة — : هذا الأمر ليس فرضاً ، لاسيا أمره

(١) في بعض النسخ « وفرض على كل مصل اذا قرأ ان يقول » \*

تمال باللعاء في أن يبيدنا من كيد الشيطان ، فهذا أمر متيقن ، انه فرض ، لأن اجتناب الشيطان والفرار منه وطلب النجاة منه لا يختلف اثنان في أنه فرض ، ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن •

وقال بعضهم : لو كان التموذ فرضاً لزم كل من حكي عن أحد أنه ذكر آية من القرآن أن يتموذ ولا بد • •

قال علي : وهذا عليهم لاهم ، لأنهم متفقون على استحباب التموذ عند قراءة القرآن ، ولا يرون التموذ عند حكاية المرء قول غيره ، فصح أن التموذ — التي اخطفنا فيه فأوجبتنا نحن ولم يوجبوه هم — إنما هو عند قراءة القرآن ، كاجابة النص ، لا عند حكاية لا يقصد بها المرء قراءة القرآن • •

قال علي : فلم يبق الا قول من أوجب التموذ فرضاً في قراءة القرآن في الصلاة وغير الصلاة ، على عموم الآية المذكورة •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن حاصم المعتز (١) عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه (٢) قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الصلاة قال : الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، ثلاثاً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه وقضه ونفته » • •

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الهري ثنا جلد الزقاق من سفيان الثوري عن سعيد الجري ثنا يزيد بن جلد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي (٣) قال : « قلت لرسول الله ، حال الشيطان بيني وبين قرائتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك

(١) يفتح العين المهملة والنون وكسر الراء . وفي بعض نسخ الأصل « المبدى » وهو تصحيف (٢) في الأصل « عن ابن جبير بن مطعم عن نافع بن جبير عن أبيه » وهو خطأ وابن جبير هو نافع نفسه ومصحفنا الاستاذ من أبي داود (ج ١ ص ٢٧٩) (٣) من أول قوله (الثقفي) غرروا من النسخة رقم ٤٥ الى قبيل المسألة (٣٧٣) •



شيطان يقال له خنزب ، فإذا حسسته فتعوذ (١) وانتقل عن يارك ثلاثا (٢) .  
 ورد بنافع عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال عمر بن الخطاب : يخفى الإمام أو بما : التعوذ  
 وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : ورنالك الحمد .  
 وعن أبي حمزة (٣) عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود كلاهما عن عبد الله بن مسعود  
 قال : يخفى الإمام ثلاثا : الاستعاذة : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين .  
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لنافع مولى ابن عمر : هل تدري كيف كان  
 ابن عمر يستعيذ ؟ قال : كان يقول : اللهم أنى أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، .  
 وعن سفيان الثوري عن منصور بن الحمر عن إبراهيم النخعي قال : خمس يخفىن :  
 سبحانك اللهم وبحمدك : والتعوذ : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : والله وبنائك الحمد ،  
 وعن هشام بن حسان عن الحسن البصري : أنه كان يستعيذ في الصلاة مرة حين يستفتح  
 صلاته حين يقرأ أم الكتاب يقول ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وكان ابن  
 سيرين يستعيذ في كل ركعة .  
 وعن معمر بن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يستعيذ قبل أن يقرأ أم القرآن .

(١) في الأصل «تعوذ» بدون الفاء وهو خطأ (٢) الحديث رواه أحمد في مسنده (ج ٤  
 ص ٢١٦) «حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن الجريري عن أبي الملاء بن الشخير أن عثمان قال :  
 يا رسول الله ، حال الشيطان ينو وبين صلاتي وبين قراءتي قال ذلك شيطان يقال له خنزب ،  
 فإذا أنت حسسته فتعوذ بالله منه وانتقل عن يارك ثلاثا ، قال فقلت ذلك فأذبه الله  
 عز وجل عني . حدثنا عبد الرزاق أنسفيان عن سعيد الجريري عن زيد بن عبد الله  
 ابن الشخير عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال : قلت : يا رسول الله حال الشيطان ، فذكر  
 مناه ، ودواه مسلم في صحيحه (ج ٣ ص ١٨٣ و ١٨٤) من طريق عبد الرزاق وغيره ،  
 وفيه «فإذا أحسسته» بزيادة الميم . وأما «خنزب» اسم الشيطان فقد قال النووي : «بجاء  
 معجمة مكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة ومفتوحة ، ويقال أيضا ينتع الخنا والزاي ،  
 حكاية القاضى ، ويقال أيضا بضم الخاء وفتح الزاي حكاية ابن الأثير في النهاية وهو غريب»  
 (٣) هو أبو حمزة ميمون الأعور القصاب الكوفي وهو ضعيف متروك الحديث .

ومن طريق ميمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين: أنه كان يتوحد من الشيطان في الصلاة قبل أن يقرأ أم القرآن ويبدأ أن يقرأ أم القرآن \*  
وعن ابن جريج عن عطاء قال: الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها (١) ويميزى عنك، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، قال ابن جريج: فقلت له: بمن أجل (فأذاعت القرآن فاستمد بالله من الشيطان الرجيم) قال: نعم. \*  
وبالتوحد في الصلاة يقول سفيان الثوري والأوزاعي وداد وغيرهم. \*

قال علي: هؤلاء جماعة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم لأنهم لم يخالفوا منهم، وهم يشتمون بعمل هذا إذا وافق تقليدهم \*

قال علي: ومن قال يقول ابن سيرين وأخذ به غيري التوحد سنة قبل افتتاح القراءة، لأنه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقل القراءة جيلاً بعد جيل، وفرضاً يبدأ أن يقرأ ما يقع عليه اسم قرآن، ولو أنه كتمان، على نص الآية، لأنها توجب التوحد بعد القراءة بظاهرها، وأما من تمنت عليه القراءة ففرض عليه التوحد في ذلك بالخبر المذكور، ثم أذاعت أشيئاً من القرآن \*  
قال علي: إلا أنه قد صح إجماع جميع قراء أهل الإسلام جيلاً بعد جيل على الابتداء بالتوحد متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة. - بلنا ليتنا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا قاض على كل ذلك، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. «إذا توضأ أحدكم فليستثر» وصح أنه عليه السلام استثر في أول وضوئه. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٦٤ - مسألة - فمن نسي التوحد وأشيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاد حتى ذكر فيها وسجد للسبوء، إن كان اماماً أو فداً كان مأموماً ألغى ما قد نسي إلى أن ذكر، وإذا تم الإمام قام بقضى ما كان النسي من سجدة للسبوء، ولقد ذكرنا إيهان ذلك فيمن نسي فرضاً في صلاته فإنه يسيد ما لم يصل كما أمر، ويسيد ما صلى كما أمر. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٦٥ - مسألة - ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما يمكنه من القرآن إن كان

(١) في الأصل «لكل قراءة في الأرض في الصلاة وغيرها»، وز يادة قوله «في الأرض» لا معنى لها فحذفناها واستأنسنا بلفظ الأرض في الدر المنثور (ج ٤ ص ١٣٠) ونصه «أخرج عبد الرزاق في المصنف وابن المنذر عن عطاء قال: الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها من أجل قوله: فإذا قرأت القرآن فاستمسك به من الشيطان الرجيم» \*

بلمسه ، لأحد في ذلك ، وأجزأه ، ويسع في تسلّم أم القرآن فإن عرف بمضاهولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فجزأه ، ويسع في تسلّم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئا من القرآن صلى كما هو يقوم ويذكر كراهة لا يحسن بلمته ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويجز به ، ويسع في تسلّم أم القرآن • وقال بعض القائلين : يقرأ مقدار سبع آيات من القرآن ، أو يذكر الله تعالى مقدار سبع آيات •

قال علي : وقصد بذلك قصد التوسيع من أم القرآن ، والتوسيع من الشرائع باطل ، إلا أن يوجه قرآن أو ستة ، ولا قرآن ولا ستة فيما ادعى ، ولو كان قياس هذا القائل صحيحا لوجب أن لا يجزئ من عليه يوم من رمضان الا يوم بطول اليوم الذي افطره ، وهذا باطل • ويرهان صحة قولنا قول الله تعالى ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح انه يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما استطاع عليه (١) ، وقال تعالى : ( فاعرفوا ما تيسر من القرآن ) وعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المصلي فقال له : « اقرأ ما تيسر منك من القرآن » وقد ذكرناه باسناده : فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه ، وزعمه ما تيسره من القرآن ويجزئ من ذلك ما وقع عليه اسم قرآن من كلمتين — معروف أنهما من القرآن — فصاعداً وإن وجد هذا المعنى في كلمة واحدة اجزأته ، لأن عموم ( ما تيسر ) يدخل فيه كل ذلك . والله تعالى التوفيق •

٣٦٦ - مسألة - ومن كان يقرأ برواية من عد من القراء ( بسم الله الرحمن الرحيم ) آية من القرآن لم تجزه الصلاة الا باليسمة ، وهم عاصم بن أبي النجود : وحمزة : والسكاكي وعبد الله بن كثير وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ومن كان يقرأ برواية من لا يسدها آية من أم القرآن فهو غير بين ان يسلم وبين ان لا يسلم ، وهم ابن عباس وأبو عمر و (٢) ويقوب ، وفي بعض الروايات عن نافع (٣) •

(١) كذا في الأصل « استطاع » بطنى ولم اجدهما يؤيده (٢) في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ (٣) هكذا أطلق المؤلف الرواية في قراءة الیسمة عن القراء ، وهو خطأ ، فإن الذين قرؤا منهم بترك الیسمة انما قرؤوا بذلك عند الوصل فقط اى إذا وصل القارئ سورة بالتالي قبلها . على ان كل من روى عنه تركها منهم روى عنه انباتها ، ولم يدعي واحد منهم حنفيا رواية واحدة

وقال مالك : لا يسلم المطى الا في صلاة التراويح في اول ليلة من الشهر •

وقال الشافى : لا تجزئ صلاة الا يسلم الله الرحمن الرحيم •

قال على : واكثروا من الاحتجاج بما لا يسح من الآثار ، مما لاجبة لأى

الطائفتين فيه (١) •

مثل الرواية عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان

قط ، ثم ان هذا الخلاف بينهم انما هو في غير الفاتحة ، قال امام القراء ابو الطيرين الجزرى في كتاب النشر في القراءات المشر (ج ١ ص ٣٦٢) : « ان كلامنا الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين اذا ابتداء سورة من السور بسملا بخلاف عن احد منهم الا اذا ابتداء برادة » ثم قال : « لم يكن بينهم خلاف في انبات البسملة اول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو اجدى بها ، لأنها ولو وصلت لفظا فاتها مبتدأ بها حكما ولذلك كان الواصل هنا حال امر محلا » والحق ان قراءة من قرأ بمخنها في الوصل قراءة شاذة غير صحيحة وان كانت من السببة او المشرية لأن من شرط صحة القراءة موافقة رسم المصحف كما اتفق عليه عامة القراء بغير خلاف بل هو اتفاق جميع العلماء : وما كان الصحابة رضى الله عنهم ليزيدوا في المصاحف مائة وثلاث عشرة بسملة من غير ان تكون انزلت في المواضع التى كتبت فيها ، ولو شككنا في هذا لفتننا بما عرضا للملاحدة للاعبين بانار ، وقد كان الصحابة احرص على كتاب الله من ان يطرقت اليه شك او وهم ، ولذلك جردوا المصاحف من اسماء السور ولم يكتبوا (آمين) وامتنع عمر من كتابة شهادته هو وبض كبار الصحابة بالرجم خشية ان يتوهم انها زيادة على الكتاب ، وصدق ذلك على المنبر .

واما من اجاز قراءة الفاتحة في الصلاة بدون بسملة فانه لادليل له اصلا ، والاحاديث التى استدلوا بها بمعنى ضيف و بعضها لا يدل صراحة على ذلك ، ولا تارض اتفاق القراء من غير خلاف على البسملة في اول الفاتحة مع تأيد هذا برسم المصحف ، وهو الحجة الأولى القاطعة لكل نزاع •

وقد حققنا هذا الموضوع في شرحنا على التحقيق لابن الجوزى بما لا يجده في كتاب آخر .

والحمد لله رب العالمين .

(١) في الأصل « بما لاجبة لامن الطائفتين فيه » وهو خطأ وغير مستقيم المعنى •

يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاجلها ولا بدعها »  
وعن أبي هريرة مثل هذا نحو هذا (١) \*

قال علي : وهذا كله لاحجة فيه لانه ليس في شيء من هذه الأخبار نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) وانما فيها : أنه عليه السلام كان لا يقرؤها \*

وقد عارضت هذه الأخبار أخباراً أخرى منها ما روينا من طريق أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجبرون بسم الله الرحمن الرحيم : «ورويناه أيضاً : «لم يجبروا بسم الله الرحمن الرحيم » \*

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤونها ويسرون بها ، وهذا أيضاً لا يجاب فيه لقراءتها ، وكذلك سائر الأخبار \*

قال علي . والحق من هذا ان التمس قد صح بوجوب قراءة أم القرآن قرئاً ، ولا يختلف اثنان من اهل الاسلام في ان هذه القراءات حق كإتمامها ، مبلغة كإتمامها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بنقل اللذان (٢) فقد وجب إذا كان حق ان يفعل الانسان في قراءته أي ذلك شاء ، وصارت (بسم الله الرحمن الرحيم) في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، مثل لفظة (هو) في قوله تعالى في سورة الحديد (هو الذي الحديد) وكلفظة (من) في قوله تعالى (من تحتها الأنهار) في سورة براءة على رأس المائة آية ، هلمن السورتين في قراءة من قرأ بهما وليست من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما ، ومثل هذا في القرآن وأورد في ثمانية مواضع ذكرناها في كتاب القراءات وآيات كثيرة ، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها ، كزيادة ميمه في سورة الكهف (٣) وفي (حم عسق) : فبما كسبت (٤) وهما آت في مواضع كثيرة في (يس) (وما علنا) (٥) وفي الزخرف

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل ولا معنى له ، بل هو خطأ ، ولعله يريد بنقل التواتر \* ولئن اراده فهو خطأ أيضاً فان في البسملة الشاذ وغيره كما صرح به كثير من الأئمة وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ١٨ و ٢٧) والنشر وغيرها (٣) لم اعرف مراده (٤) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما كسبت) بخف الفاء (٥) هكذا قال المؤلف ولم اجد في (وما علنا) خلافاً بين القراء الأربعة عشر \*

(تشبهه الأنفس) (١) و(لم يسنه) (٢) وغير ذلك، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كما با حق، وهذا كله حق، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الإجماع التيقن على ذلك وبالله تعالى التوفيق

٣٦٧ - مسألة - ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجاً بنير المربية، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لتلك، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لتلك - بطلت صلاته، وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: (قرأ ناعراً) وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأ ناعراً، وأحالة رتبة القرآن بحرف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: (بحرفون السك من مواضعه) \*

وقال أبو حنيفة: تجزى به صلاته. واحتج لمن قلده بقول الله تعالى: (وانه لفي زبر الأولين) قال على: لا حاجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم لم ينزل على الأولين، وانما في زبر الأولين ذكره والاقرار به فقط، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم. \*

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلسانه. لقول الله تعالى: (لا يكاف الله نفساً الا وسعها) ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأ، لأنه غير الذي افترض عليه كذا ذكرنا، فيكون فترجاً على الله تعالى. \*

٣٦٨ - مسألة - وليس على الامام والمفرد أن يتعوزا للسورة التي مع أم القرآن لأنها قد تموزا اذ قروا. ومن اتصلت قراءته فقد تموز كما امر، ولو لم يتركوا التعوذ لما كان لتلك غاية الا بدعوى كاذبة، فان قطع القراء قطع ترك أو اد(٣) أن يتبدى قراءه في ركعة أخرى تموز كما امر. وبالله تعالى التوفيق. \*

٣٦٩ - مسألة والركوع في الصلاة فرض، والعلمانية في الركوع حتى تستدل جميع اعضائه ويضع فيه يديه على ركبته - فرض، لا صلاة لمن ترك شيئاً من ذلك عامداً.

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب (تشبهه) بآيات الماء والياقوت بمنزها  
(٢) في سورة البقرة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحلف بمحذف الماء وصلواتها  
وقطاعاً انها للسكت وقرأ الباقون بآياتها في الحالين. واعلم أن كل هذا مرجعه الى اختلاف  
رسم المصاحف التي ارسلها عثمان الى البلاد، واما البسطة فلا خلاف في آياتها في كل  
المصاحف (٣) في الأصل «قطع ترك اراد» بمحذف أو وهو خطأ من الناسخين. \*

ومن ترك ذلك ناسياً أنساه وأتم صلاته كأمر ، ثم سجد للسهو . فإن عجز عن العلمانية والاعتدال لمذنبه بصله أجزأه ما قدر عليه من ذلك ، وسقط عنه ما عجز عنه .  
 والتكبير للركوع فرض ، وقوله « سبحان ربّي العظيم » في الركوع فرض .  
 والقيام إثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يستدلّ قائماً .

وقول « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع فرض على كل مصل ، من إمام أو منفرد أو مأمووم لا يميز الصلاة إلا به ، فإن كان مأمووماً فرض عليه أن يقول بمذنب ذلك « ربنا لك الحمد » أو « ولك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ . وإن قاله كان حسناً وسنة .

وقول المأمووم « آمين » إذا قال الإمام « ولا الضالين » فرض ، وإن قاله الإمام فهو حسن وسنة .  
 ولا يجمل للمأمووم أن يركع ولا أن يرفع ولا أن يسجد مع إمامه ولا قبله ، لكن بسده ولا يد .

ومن قرأ القرآن فذكر كونه أو سجوده بطلت صلاته إن تمدد ذلك . فإن نسي أننى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو .  
 وسجدتان إثر القيام المذكور فرض ، والعلمانية فيهما فرض ، والتكبير لكل سجدة منهما فرض .

وقول « سبحان ربّي الأعلى » في كل سجدة فرض .  
 ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه — مما أيسر له التصرف عليه — فرض لكل ذلك .

والجلوس بين السجدتين فرض ، والعلمانية فيه فرض ، والتكبير له فرض .  
 لا يميز صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله طمداً شيئاً ، فإن لم يأت به ناسياً أننى ذلك وآتى به كأمر ، ثم سجد للسهو ، فإن عجز عن شيء منه لجبل أو عجز مانع سقط عنه ونعت صلاته .

ولا يميز السجود على الجبهة والأنف إلا مكشوفين ، ويميز في سائر الأعضاء منقطعة .

ويفضل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا .

يراهن ذلك : ماحدثاه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البليغي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبيد الله بن عمر (١) حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، وقال له : ارجع (٢) فصل فانك لم تصل ، فرجع (٣) فصل ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثاً ، فقال : والذي بك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، فقال : اذاقت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تستدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز (٤) ثنا الحجاج بن النبال ثنا همام بن يحيى ثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن محمد رفاعه بن رافع : « كنت جالساً (٥) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاء رجل فدخل المسجد فصلى ، فلما قضى صلاته جاء فسلم (٦) ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك ، ارجع فصله (٧) فانك لم تصل ، فرجع (٨) ، فلما قضى صلاته جاء فسلم ، (٩) فقال له رسول الله صلى

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤) منبرية «عن عبيد الله» (٢) في البخاري « فرد النبي عليه السلام فقال ارجع » (٣) في البخاري بخلف «فرجع» (٤) رواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢) عن علي بن حشاذ المذلل عن علي بن عبد العزيز ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٣٤٥) من الحاكم بإسناده . ورواه أحمد مختصراً (ج ٤ ص ٣٤٠) وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٢٠ و ٣٢٢) (٥) في المستدرك والبيهقي « أنه كان جالساً » (٦) فيهما زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم من على التوم » (٧) فيهما « فصل » بدون الهاء (٨) في البيهقي زيادة « فصل فجلنا زمن صلاته لاندري ما ييب منها » (٩) في البيهقي زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى التوم » .



الله عليه وسلم عليك (١) ارجع فصله فانك لم تعمل ، فذكر ذلك مرتين أو ثلاثاً ، فقال الرجل : لا أدري ما عبت على ، (٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انه لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، و ينسل (٣) وجهه ويديه الى الرقبتين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله ويحمده ويمجده ، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسر ، (٤) ثم يكبر فيركع فيضع (٥) كفيه على ركبتيه حتى تلمعن مفاصله وتسترخى ، (٦) ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عضو (٧) مأخذه ، ويقيم صلبه ، ثم يكبر فيسجد ويمكن جبهته (٨) من الأرض حتى تلمعن مفاصله وتسترخى ، (٩) ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقدمته ويقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك (١٠)

قال على : التمجيد المذكور والتجويد المذكور هو قراءة أم القرآن . برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قال المبدى في صلاته ، الحمد لله رب العالمين يقول الله : حمدني عبدي ، واذا قال ، مالك يوم الدين ، قال الله : مجدني عبدي » • حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر ثاشبة عن سليمان — هو الأعمش — عن حمارة بن عمير عن أبي ميمون عن أبي مسعود البصري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » (١١) •

قال أبو حنيفة : تجزى وان لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده •

(١) كلمة « عليك » ليست في البيهقي وأما الحاكم فانه اختصر التفصيل (٢) فيما « ما أدري ما عبت على من صلاتي » (٣) فيما « ينسل » بمنف الواو (٤) فيما بمنف « فيستوى » (٥) فيما « وتيسر » (٦) في المستدرك « ويستوى » وفي البيهقي « فيستوى » وأظن ما هنا أصح (٧) هنا يوافق البيهقي وفي نسخة « كل فظم » وهو يوافق المستدرك (٨) في نسخة « وجهه » وما هنا هو الموافق للمستدرك والبيهقي (٩) فيما « ويستوى » (١٠) الحديث رواه أيضاً ابن الجارود في المخطئ (ص ١٠٣ و ١٠٤) من محمد بن يحيى عن حجاج بن النبال (١١) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٩٨) •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح ويونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين - قراءة عليه والقلم له - كلهم عن ابن وهب عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « امرت أن أسجد على سبع ، ولا أكفت (١) الشر ولا الثياب : الحبة والأف واليدين والركبتين والتقدمين » \*

قال أبو حنيفة : إن وضع جبهة في السجود ولم يضع أذنه ولا يديه ولا ركبتيه أجزأ ذلك وكذلك يجزئه أن يضع في السجود أذنه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام - هو المستألى - عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقشي (٢) ، قال لنا أبو موسى الأشعري : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا (٣) سنتنا وعلتنا صلاتنا فقال : إذا صليتم فاقموا صفوفكم ، ثم يؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال (٤) (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) تقولوا : آمين (٥) بحمك الله ، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فذلك بتك ، وإذا قال (سمع الله من حمد) تقولوا ربنا (٦) لك الحمد يسمع الله لك فان الله قال على لسان نبيه (سمع الله من حمد) فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فذلك بتك » وذكر باقي الحديث (٧) \*

قال على : من المظاهر التي نمود بالله عز وجل منها أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا وكذا ، وافعلوا كذا وكذا » - فيقول قائل بعد

(١) كفت الشيء كفتا إذا ضمه إلى نفسه ، يعني أن لا يضم الشر ولا الثياب باليدين عند الركوع أو السجود . وفي نسخة « ولا أكف » وهو بمنها أي لا يمنهما بل يرسلهما ويتركهما حتى يقم إلى الأرض فيكون الكل ساجدا . وفي النسائي (ج ١ : ص ١٦٥) « على سبعة لا أكف » الخ (٢) « حطان » بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملة ، و « الرقشي » بفتح الزا والقاف المحقة وكسر الشين المججمة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣١٧ و ٣١٨) « خطبنا فلما بين لنا » الخ (٤) في أبي داود « قرأ » (٥) قال شارح أبي داود : بالحاء المهمة من الحب هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها « يحميك الله » وهكذا في رواية مسلم اه (٦) في أبي داود « اللهم ربنا » (٧) اختصر المؤلف من أوله وآخره \*

أن سمع هذه الأخبار : إن الصلاة تتم دون ذلك ، مقلداً لمن أخطأ عن إيلته الخبير ، أو  
بلفته فأول غير قصد لخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم !! \*

وكذلك من الباطل والتلصّب بالسنة أن ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمور ذكر  
أن الصلاة لاتتم إلا بها — فيقول قائل من عند نفسه : بعض هذه الأمور هو كذلك ،  
وبعضها ليس كذلك !! \*

فإن أقدم كاذب على دعوى الاجماع في شيء من ذلك فقد كذب على جميع الأمة ، وادعى  
ما لا علم له . ولا يحل لمسلم خلاف اليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله  
عليه وسلم — لأن كاذب اقترى عليه التي ظنه على الأمة كلها ، إذ نسب إليها مخالفة أمر  
الله تعالى \*

والمعجب من قولهم : لا يجرى تكبير المأموم الا بعد تكبير الامام ، ولا يجرى سلامه  
إلا بعد سلام الامام — : وأما ركوعه ورفعه وسجوده فمع الامام ! وهذا تحكم عجيب !  
وكل ما هوواه معنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم \*

فإن قال قائل : فقل عليه الصلوة والسلام «وإذا قال سميع الله لن حمده فقولوا ربنا  
ولك الحمد» \*

قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبير منع من قول الامام : ربنا ولك الحمد ، ولا منع المأموم  
من قول : سميع الله لن حمده . وإيجاب هذا مذكور في الخبر الذي أوردناه . ولا سيول إلى  
أن توجد جميع الشرائع في خبر واحد ، ولا في آية واحدة ، ولا في سورة واحدة \*

حدثنا هشام بن سفيان الخبير كتاباً إلى قال ثنا عبد الجبار بن احمد المنزلي الطرسوسي ثنا  
الحسن بن الحسين النخعي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن بن سفيان الاصبهاني بسيراف ثنا  
أبو بشر يونس بن حبيب الزيري (١) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عبد الله بن المبارك عن

(١) محمد بن كعب عن ترجمة يونس هذا فيتم وصفه ابن حجر في التذهيب (ج ٤ ص ١٨٣)  
بأنه (الاصبهاني) وابن عابدين في بيته (ص ١٢٨) بأنه (المجلى) والمصف هنا بأنه  
(الزيري) ثم أضافني الأخ المصنف أبو بكر الكجاني لما كتب الي من فاس بالمغرب بأنه له ترجمة  
في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ووصفه فيها بأنه (الاصباني الماصري المجلى) وأثبت  
التهذيب ذكر وفاته في تذكرة الحفاظ في سنة ٢٦٧ (ج ٢ ص ١٣٢) وقصته ابن أبي حاتم . ثم

موسى بن أيوب التافقي عن عمه إلياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجعفي قال : « لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في الركوع ، فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في سجودكم » (١) \*  
قال علي : وبإيجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل وأبو سليمان وغيرهما \*

فإن قيل : قد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده « سبح قدوس رب الملائكة والروح » وأنه قال عليه السلام ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا سفيان عن سليمان بن سحيم (٢) عن إبراهيم بن عبد الله بن ميم (٣) بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة عن وجهه (٤) والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، وإنني نهيت أن اقرأ راکباً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء (٥) فقم أن يستجاب لكم : \*

قلنا : نعم ، وليس في هذا كله سقوط ما أوجبه عليه السلام في حديث عقبة بن عامر ، بل قوله عليه السلام « فاعلموا الرب » موافق لقوله « سبحان رب العظيم » وأما اجتهد الدعاء في السجود وقول « سبح قدوس رب الملائكة والروح » فزيادة خير ، وحسنة لمن فعلها مع التي أمر به من التسبيح \*

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات . وهذا قول بلا دليل أصلاً . وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة برأيه . وينا أنه قول فاسد ، لأنه لا كبير إلا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه ،

وحديثه ترجمة مطولة في الإنساب السمعاني (ورقة ٥٠٢) وفيها أنه ابن بنت حبيب بن أبي ير ومنه يعلم صحة نسبه التي هنا (أبو يري) وفي نسخة من الأصل (الزهرى) وهو خطأ ظاهر \*  
(١) الحديث في الطيالسي (ص ١٣٥ رقم ١٠٠٠) (٢) يضم السين وضع الحاء المملتين  
(٣) في الأصلين « سيد » وهو خطأ صحته من أبي داود (ج ١ ص ٣٣٦ و ٣٣٧)  
ومن التهذيب (٤) قوله « عن وجهه » ليس في أبي داود (٥) في أبي داود « فاجتهدوا في الدعاء » \*

ولا قليل إلا وهو كثير بالاضافة الى ما هو أقل منه ، وإن العمل الواجب تركه عليه وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل ، وإن العمل المحرم فكثيره وظلته سواء في ارتكاب المحرم ، وإن البياح عليه وكثيره مباح ، وما عدا هذا فيا طل لا خفاء به ، إلا أن يأتي نص بالفرق بين المقادير في الأعمال فيوقف عنده .

حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انتحى (١) الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك (٢) ، وقال ، « سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، » » .

وروي أيضا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك بإسناده نحوه ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضا مستند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أبو اليان أنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، في رمضان وغيره ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين ركع ، ثم يقول ، « سمع الله لمن حمده ، » ثم يقول ، « ربنا ولك الحمد ، » — وذكر الحديث وفيه — : « ثم يقول أبو هريرة : « والذى نفس بيده ، إنى لأقربكم شيئا بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن كانت (٣) هذه لصلاته (٤) حتى فارق الدنيا » » .

فهذا آخر حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تركه المالكيون برأى لا يخبر أصلا ، وما لم يتطرقوا لقوله عليه السلام « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » قال على : وهذا لا حاجة لهم فيه ، لأنه عليه السلام لم يمنع الإمام في هذا الخبر (٥)

(١) ما هنا هو الموافق للثقات (ج ١ ص ١٦٢) وفي نسخة « استفتح » (٢) في الثقات « رفعهما كذلك أيضا » (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣٩٨ منبرية) « أن كلنت » بحذف الواو (٤) في نسخة « صلاته » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) في نسخة « في هذين الخبرين » وهو خطأ .

من أن يقول : رباؤك الحمد ولا مع المأموم من أن يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، فلا حجة في هذا الخبر في قولها لتلك ، ولا في تركها لقول ذلك ، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث أخرى . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو امام ،، رباؤك الحمد ،، وأنه عمله الى أن مات . فيطل قول كل من خالف ذلك ، وهو أيضا عمل السلف . حدثنا حاتم ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الليثي ثنا عبد الرزاق عن ابن جبر . مع أخبرني نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا كان إماما قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثير ،، ثم يسجد لا يتكلم .

وبه الى ابن جبر عن اسماعيل بن أمية عن سميد بن أبي سعيد المقبري . أنه سمع أبا هريرة وهو امام للناس في الصلاة يقول ،، سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثير ،، يرفع بذلك صوته وتاجه مائلا .

وروي أيضا عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود نحو ذلك .  
وبالسند المذكور الى ابن جبر عن عطاء قال : ان كنت مع الامام فقال ،، سمع الله لمن حمده ،، فان قلت سمع الله لمن حمده ،، فحسن ، وان لم تقلها فقد أجزأك عنك ، وأن يجيبهما مع الامام أحب إلي .

قال علي . وهو قول الشافعي .  
وأما أبو حنيفة فإنه قال : يقول الامام ،، رباؤك الحمد ،، ولا يقول المأموم ،، سمع الله لمن حمده ،، .

قال علي : ففرق بلا دليل ، فان كان تعلق بقوله عليه السلام : « وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » فقد تناقض ، لأنه ليس في هذا الخبر قول الامام ،، رباؤك الحمد .

فان قال : قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو امام ، قلنا : وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصلاة . وفيها أن يقال ،، سمع الله لمن حمده ،، ولم ينص بذلك مأموما من امام ، من منفرد .

قال علي : وأما قول ،، آمين ،، فإنه كذا كرنا بقوله الامام والمنفرد ندبا وسنة ، ويقولها المأموم فرضا ولا بد .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن

ابن شہاب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين (۱) » •

ولا الضالين ) قل . آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، •

وبه الى وكيم : حدثنا سفيان الثوري عن سبعة بن كليل عن حجر بن

• • • • •

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٠) (٢) كذا في عليهم، ليستقأ أبي داود (ج ١ ص ٣٥٣) ولا أنظما ناجة (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥٣) عن إسحق بن راهويه عن وكيع عن ماص عن أبي عثمان عن بلال أنه قال الخ. قال شارحه : « قال الحافظ، ورجاله ثقات لكن قيل إن أبي عثمان يلقب بـ لا ولا وقد روى عنه بلفظ : أن بلالا قال، وهو ظاهر الأرسال ورجسه المارطقي وغيره على الوصول» وهذا قيل في صحيح تان إسحق بن راهويه امام الحفظ، وقد رواه موسولا «عن أبي عثمان عن بلال» وأبو عثمان قدم جدا أنكرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعرف بالتدليس. (٤) حجر. بضم الحاء الهللة وإسكان الجيم، وعيسى. بفتح العين الهللة وإسكان التاء وتوضيح الباء الواحدة وحجر يكي أبا العنيس أيضاً (٥) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥١) عن محمد بن كثير عن صفين، ورواه أيضاً للترمذي وصححه وابن ماجه ●

إمام فى الصلاة ، يسمها من وراءه •

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن  
ابن جريج قال : قلت لعطاء : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن قال : نعم ، ويؤمن  
من وراءه ، حتى أن للمسجد للعبة ، قال عطاء : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام  
الامام قبله فيقول ويناديه : لا تسبقني يا مينا ، قال عطاء : ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون  
هم أنفسهم على إثر أم القرآن ، ، آئين ، ، هم ومن وراءهم حتى أن المسجد للعبة •  
قال على : اللعبة الجليلة •

وبه الجيد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف  
عن أبي هريرة : أنه كان مؤذنا للملاء بن الحضرمي بالبحرين فاشتراط عليه أن  
لا يسبقه بآمين (١) •

وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال : يخفى الإمام أربعا :  
« التموض » و « بسم الله الرحمن الرحيم » و « آمين » و « ربنا لك الحمد » •  
وعن علقمة والأسود كليهما عن ابن مسعود قال : يخفى الإمام ثلاثة : التموض  
« بسم الله الرحمن الرحيم » و « آمين » •

وعن مكرمة : لقد أدركت الناس ولهم ضجة بآمين •

قال على : فهذا عمل الصحابة رضى الله عنهم •

فأما أحمد واسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث فيرون الجهر به بالامام والماموم ،  
وبه قول ، لأن التاثير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر •

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة : يقولها الامام سرا . ذهبوا الى تكليف عمر بن  
الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما ، ولا حجة فى أحد مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم •

وذهب مالك الى أن يقول للماموم « آمين » ولا يقولها الامام •

(١) وكذلك كان يؤذن لروان فاعتزل عليه علما كبارهم الى بيتي (ج ٢ ص ٨٠ و ٨١)

وظل ابن جبر : « كأنه كان يشتغل بالاقامة وتسهيل الصلوة وكان سروان ينادى الى  
الدخول فى الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهاء عن ذلك » •



قال علي : وهذا قول لا يلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم قطعاً ، نعم ، ولا نمره  
عن أحد من التابعين ، ولا حجة لهم أصلاً في المنع من ذلك \*  
إلا أن بعض المتحيزين بتقليده قال : إن سمياً مولى أبي بكر وسهيل بن أبي صالح  
رويا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا  
قال القاري غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فقال من خلفه ، « آمين » ، فوافق قوله قول  
أهل السماء غفرله ما تقدم من ذنبه . هذا لفظ سهيل . وأما لفظ سمى فانه قال : « إذا قل  
الامام » ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فتولوا ، « آمين » ، « (١) قال : فليس في هذا  
تأمين الامام \*

قال علي : وهذا غاية المقت في الاحتجاج ، إذ ذكرنا حديثاً ليس فيه شربة قد  
ذكرت في حديث آخر ، فرأوا إسقاطها بذلك ، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الاسلام  
أقوى من هذا العمل ، فانه لم تذكر كل شربة في كل آية ولا في كل حديث \*  
نعم من العجب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن  
السبت وأبو سلمة عن أبي هريرة !! ولو اتفرد سعيد لكان يبدل جماعة مثل أبي صالح  
فكيف وليس فيه رواية أبي صالح أن لا يقول الامام ، « آمين » ، !! فبطل تمويههم بهذا  
الغبار \*

وقال بعضهم : إن معنى قوله عليه السلام « إذا أمن الامام فأمنوا » إنما معناه إذا قال  
(غير المنضوب عليهم ولا الضالين ) \*

قال علي : فيقال له : كذبت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقلت عليه الباطل  
الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه ، وأخبرت عن مراده بالافتك ، وحرفت الكلم عن  
مواضعه بلا برهان ، وما قال قط أحد من أهل اللغة إن قول (غير المنضوب عليهم  
ولا الضالين ) يسمى تأميناً . \*

فاتحج بقوله الفاسد بطامة أخرى وهي : أنه قال : قد جاء أن معنى قول الله  
نصالي لموسى وهرون عليهما السلام : ( قد أحييت دعوتكما ) أنه كان موسى يدعو

وهرون يؤمن (١) \*

قال حلى . وهذا أدعى وأمر أليث شمرى أين وجد هذه الرواية ؟ أو من بلنه الى موسى وهرون عليهما السلام ؟ وأما هو قول قائل لا يدري من أين قاله . ثم لو صح يتيقن لما كان له فيه حجة أصلاً ، لأن المؤمن في اللغة داعى (٢) بلا شك ، لأن معنى «أمين» اللهم أفضل ذلك ، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك ، ولا يسمى الداعي مؤمناً أصلاً ، ولا يسمى الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين ، فكل تأمين دعاء ، وليس كل دعاء تأمناً ، فكيف وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول آمين ، وهو الامام ، وهذا مما انفردوا به من الصحابة رضي الله عنهم وجمهور السلف برأيهم بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق • وأما السجود فإن من أجاز السجود على كور الهمزة سألناه عن عمارة غلط كورها أصبغ ، ثم أصبغنا ، الى أن نلته الى ذرايين وثلاث وأكثر فيخرج الى ما لا يقول به أحد ، ثم نخلطه من الأصبع الى طية واحدة من عمارة شرب (٣) ، وكلفناه الفرق ، ولا سبيل له اليه • ويقولنا يقول جمهور السلف ،

كبار وديان من طريق شعبة عن الأعمش قال سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع ولا السجود ، فقال له حذيفة . ما صليت ، ولومت على غير الفطرة التي فطر الله عبداً صلى الله عليه وسلم عليها •

ومن ابن مسعود . أنه رأى رجلين يميلان أحدهما لميل «أزاره» ، والآخر لا يتم ركوعه ولا يتم سجوده ، فقال . أما السبيل أزاره فلا ينظر الله اليه ، وأما الآخر فلا يقبل الله صلته • قال حلى : من لم ينظر الله تعالى اليه في عمل ما فذلك العمل بلا شك غير مرضى ، وهذا هو غير

(١) هذا هو القى ارتضاء الطبري وقطعه بإسناده من بعض التابعين (ج ١١ ص ١١٠ و ١١١) ورواه أبو الشيخ عن أبي حريرة وابن عباس ولا ننوي هل استاده صحيح أو ضعيف ؟ انظر الدر المنثور (ج ٣ ص ٣١٥) ولكن صح فلاحه في ما زعموا كجاء المؤلف (٢) لاحظت أن المؤلف كثيراً ما يثبت الياء في الاسم المتقوس بالرفع الجرد من الألف واللام و كنت أظن من خطأ الناسخين فأصلحته بمنحها في مواضع متعددة من الأحكام والحلى ، ولكنى أرى أنه يمد الى اثباتها وهو جائز وقد ورد في كثير من الأحاديث ومن كلام النصفاء • (٣) كذا في الأصل ، ومأخرته •

مرضى فهو يقينا غير مقبول •

وعن السور بن غرمة - أنه رأى رجلا يتم ركوعه ولا يسجد ، فقال له : يسارق ، أجد الصلاة ، والله لتيدين ، فليركع حتى أمادها •

وعن ابن عباس : إذا سجدت فامسك أذنك بالأرض •

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لما رآه صلى : أمس أذنك الأرض •

وعن سميد بن جبير . إذا لم تضع أذنك مع جبهتك لم قبل منك تلك السجدة •

و به يقول الشافعي وأبو سليمان وأحمد وغيرهم •

ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين . أنه كره السجود على كور العمامة •

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت . أنه كان إذا قام في الصلاة حصر العمامة عن جبهته •

وعن نافع عن ابن عمر . كان يكره أن يسجد على كور عمامة حتى يكشفها •

وعن أيوب عن ابن سيرين . أصابني شجة في وجهي فصعبت عليها وسألت عبيدة السلماني . أسجد عليها ؟ فقال . اتزع المصاب (١) •

وعن مسروق . أنه رأى رجلا إذا سجد رفع رجله في السماء ، فقال مسروق ماتت صلاة هذا •

• ٢٧٠ - مسألة - فمن عجز عن الركوع أو عن السجود خفض ذلك قدر طاقته فمن لم يقدر على أكثر من الإيماء أو ما دونه لم يجز له أن يضع جبهته وأذنه للسجود وليسجد على رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . و به يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي • وقال مالك : لا يسجد على ظهر أحد •

برهان صحة قولنا قول الله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » •

وروينا عن معمر بن الأحمس عن الحبيب بن رافع . أن عمر بن الخطاب قال . من آذاه الحرم الجملة فلا يسجد ثوبه ولا يسجد عليه ، ومن زحمة الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن

(١) في اللسان . « المصاب والمصابة ما عصب به » •

يسجد على الأرض فليسجد على ظهر رجل \*  
وعن الحسن . اذا اشتد الزحام فانشئت فاسجد على ظهر أخيك ، وان شئت فاذا قام الامام فاسجد \*

وعن طاوس . اذا اشتد الزحام قاوم برأسك مع الامام ثم اسجد على أخيك \*  
وعن مجاهد بن سفيان . اسجد الرجل في الزحام على رجل الرجل ؟ قال . نعم . وعن مكحول والزهرى مثل ذلك \*

وعن معمر بن أبيوب السخني عن فافع عن ابن عمر قال . اذا كان الرريض لا يقدر على الركوع ولا على السجود أو ما يرأسه \*  
وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت . رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسجد على مرققة (١) من رمد كان بها (٢) . \*

وعن ابن عباس قال سأله أبو ذر عن الرريض : أسجد على المرققة الطاهرة فقال : لا بأس به . وعن ابن عباس أيضاً : لا بأس أن يلف الرريض الثوب ويسجد عليه \*

٣٧١ - مسألة - ومن كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه زمه أن يسجد عليه ، فإن آذاه لم يلزمه ، ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أنت سجد على ماء وطين وانصرف . وعلى جبهته أثر الطين » وقال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) \*

٣٧٢ - مسألة - والجلوس بدمر الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواع الوتر ، فإن كان في صلاة لا تكون إلا ركعتين فانه يفضي بمقاعده الى ما هو عليه قاعده وينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى

واذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربع يجلس في هذه الجلسة على رجله اليسرى وينصب اليمنى كما قلنا ، ويجلس في الجلسة الآخرة التي تلي السلام (٣) مفضياً بمقاعده الى الأرض ناصباً

(١) يكسر الميم وضع الغاء ، قال في اللسان «المرققة والمرق التكاثر والمخدة» (٢) الأثر واداء البيهقي (ج ٤ ص ٣٠٧) من طريق الشافعي عن الثقفني عن يونس عن الحسن عن أمه قالت «رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رمد كان

بها» (٣) كذا في نسخة ، وفي أخرى : التي تلي التلاوة «ولست هذه الجلسة تالية للسلام ولا خصة بالتلاوة ، والأصح أن يكون «التي يليها السلام» \*

لرجله اليمنى فأرشا لليسرى وفرض عليه أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين التين ذكرناه  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عيسى بن إبراهيم  
ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن طلحة (١) عن  
محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالسا سمع نقر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فوصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصفة: «إذا جلس في الركعتين جلس على  
رجله اليسرى، فإذا جلس في الركعة الأخيرة (٢) قدم رجله اليسرى وجلس على مقعدته»  
وبه يقول الشافعي وأبو سليمان

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوس في كلتي الجلستين سواء.

قال علي: هذا خلاف الأثر بلا برهان

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق — هوائن راهويه — أنا جرير — هوائن  
عبد الحميد — عن منصور — هوائن المتمر — عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال  
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله هو السلام، فإذا قصد أحدكم في الصلاة فليقل:  
التحيات لله والصلوات (٣) والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله»

ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حرقا حرقا. ورواه يحيى القطان وأبو معوية والفضيل (٤)  
ابن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخريزي (٥) ووكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وائل  
بإسناده ولفظه. ورواه أيضا عن ابن مسعود — بإسناده ولفظه — أبو معمر عبد الله

(١) في نسخة «محمد بن عمر بن طلحة» وهو خطأ (٢) في نسخة «الآخر» وما هنا هو الموافق  
لأبي داود (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) وهذا الحديث هو عن أبي حنيفة الساعدي في عشرة من  
الصحابة وصف لهم صلاة رسول الله فصدقه وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي  
وابن ماجه وغيرهم (٣) في نسخة «الصلوة» بخلف الواو وما هنا هو الموافق لصحيح  
مسلم (ج ١ ص ١١٨) (٤) بالتصغير (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء، نسب إلى  
الخريزي — وهي محلة بالبصرة — لأنه سكنها

ابن سبخر (١) وعلمة والأسود وأبو البخري (٢) •  
 قال تشهد امرؤ بما رآه أبو موسى وابن عباس وابن عمر كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسن •  
 والذي تخبرنا هو اختيار أبي حنيفة وسفيان الثوري وأحمد وداود واختار الشافعي مارواه ابن عباس . واختار مالك تشهداً موقوفاً على عمر (٣) قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا •

وقال بعض المتقدمين : الجلوس في الصلاة ليس فرضاً •  
 وقال أبو حنيفة : الجلوس مقدار التشهد فرض ، وليس التشهد فرضاً •  
 وقال مالك : الجلوس فرض ، وذكر الله تعالى فيه فرض ، وليس التشهد فرضاً •  
 وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد في القعود في الصلاة ، فصار التشهد فرضاً ، وصار القعود الذي لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً ، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض مالا يتم الفرض إلا فيه أو به •  
 وروى عن شعبة عن مسلم بن أبي النضر سمعت حملة بن عبد الرحمن (٤) سمعت عمر بن الخطاب يقول : لا صلاة إلا بالتشهد . وعن نافع مولى ابن عمر : من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاته .  
 وهو قول الشافعي وأبي سليمان •  
 وقال بعضهم : لو كان الجلوس الأول فرضاً لسا أجزأت الصلاة بتركه إذا نسيه المروء •

(١) يفتح السين الهمزة واسكان الخاء المعجمة وفتح الاء الواحدة (٢) يفتح الباء الواحدة والياء المثناة بينهما خاء معجمة ساكنة . واسمه سميد بن فيز وز (٣) في نسخة «موقوفاً على مالك» وهو خطأ (٤) أما مسلم فانه مسلم بن عبدالله . ولم أجده ترجمة . وقد ذكره الدولابي في الكشي (ج ٢ ص ١٣٧) فقال «أبو النضر مسلم بن عبدالله يروي عنه شعبة» وذكر ابن حجر في لسان الميزان «مسلم بن النضر عن شعبة ذكره ابن حبان في الثعلبي» وقال قال ابن خزيمة لأمره وكذلك في الميزان وأظنه هو وأن الخطأ من الناسخين . وأما حملة فانه في الأصل «حيلة» وهو خطأ صححناه من سنن البيهقي (ج ٢ ص ١٣٩) وذكره ابن حجر في لسان الميزان قال : «حملة بن عبد الرحمن يروي عنه مسلم بن النضر» — أنقلها أبو النضر — قال ابن خزيمة : لست أعرّفهما انتهى وذكره ابن حبان في الثقات •

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن السنة (١) التي جاءت بوجوبه هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بفسادها . وهم يقولون : إن الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتمامه ، ولا تبطل بفساده ، وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق . فساد نظرهم ظاهر الفساد وبالله تعالى التوفيق \*

٢٧٣ - مسألة - قال أبو محمد علي بن أحمد : ويلزمه فرض (٢) « أن يقول إذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر » (٣) ومن فتنة الهيا والمات ومن شر فتنة المسيح المبالغ » وهذا فرض كالشهاد ولا فرق (٤) \*

لسا حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثامن بن علي ومحمد بن عبد الله بن نعيم وأبو كريب وزهير بن حرب ، كلهم عن وكيع بن الجراح ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية وبجي بن أبي كثير ، قال حسان : عن محمد بن أبي عائشة ، وقال بجي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلاهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الهيا والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال » (٥) \*

قال علي : فإن قال قائل : فقد روي هذا الخبر من طريق مسلم قال : حدثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي ثنا حسان بن عطية ثنا محمد بن أبي عائشة أن سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع » ثم ذكرها نصاً كما أوردناها (٦) ، قال : فهذا خبر واحد وزيادة الوليد بن مسلم

(١) في نسخة « لأن الصلاة » وهو خطأ ليس له معنى (٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي نسخة « فرضاً » وكلاهما صحيح (٣) في أكثر النسخ « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر » (٤) هذا قول لا دليل عليه . والأمر ظاهر في هذه الأحاديث أنه لا تدب فقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات كثيرة يدعو بها بعد التشهد الأخير . ثم لو سلم أنه لا وجوب فأين الدليل على بطلان صلاته من تركه ؟ وأنه لقول شاذ (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٣) (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٦٤) \*

زيادة عدل ، فهي مقبولة ، فانما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط •

قلنا : لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت ، لكنهما حديثان كما أوردنا ، أحدهما من طريق أبي سلمة ، والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة ، فانما زاد الوليد على وكيع بن الجراح ، وبقي خبر أبي سلمة على عمومها يقع عليه اسم تشهد ، لا يجوز غير هذا (١) . والله تعالى التوفيق . وقد روى عن طاوس : أنه صلى ابنه بحضرة فقال له : أذكرت هذه الكلمات قال : لا ، فأمره بإعادة الصلاة •

٢٧٤ - مسألة - ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله الحميري أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء (٢) بالصلاة - أخبر عن أبي مسعود الأنصاري (٣) أنه قال : « أنا نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس سجدتين عبادة فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك أفسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نتيمنا أنهم يسأله ، ثم قال . قولوا ، ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل (آل) (٤) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل (٥) إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم (٦) » •

وما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق - هو ابن راهويه ثنا روح عن مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا أبو حميد الساعدي . « أنهم

(١) كذا والله ، بل يجوز غير هذا فإن الحديث واحد وعرضه متحد وأطلقوا ذكر التشهد ، وقيد آخره بأنه التشهد الأخير والطلاق يحمل على التقيد إذا امتد الخرج ، وقد يسو الراوي وقد يتصور كإعلم من له خبرة بأسانيد الأحاديث وألفاظها . (٢) ما هنا هو الموافق للنسائي ( ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠ ) وفي نسخة « الأذان » (٣) في نسخة وابن مسعود الأنصاري ، وهو خطأ (٤) كلمة « آل » زيادة عن النسائي (٥) كلمة « آل » زيادة من النسائي (٦) قال النووي . « بفتح اللين وكسر اللام المختفة ، ومنهم من رواه بضم اللين وتشديد اللام أي عفتكموه وكلامها صحيح » •



قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال . قولوا . اللهم صل على محمد وعلى آله وأهله وذريته كما صليت على (آل) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آله وأهله وذريته كما باركت على (آل) إبراهيم إنك حميد مجيد \* \*

فان قال قائل : لم تجعلوا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آرائكم تشهداً فربما يهذين الغيبرين وبقول الله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسلياً) كما يقول الشافعي ؟ \*

قلنا : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل : ان هذا القول فرض في الصلاة ، ولا يحل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل ، فنحن نقول : ان هذا القول فرض على كل مسلم أن يقوله مرة في الدهر ، فاذا فعل ذلك قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمرهم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها ، فهو يزيد من الأجر ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » \*

فان قيل : من أين اختصرتم على وجوب هذا مرة في الدهر ، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ \*

قلنا ان قول ذلك مرة واحدة واجب بالنص ، لا يمكن الاختصار على أقل من مرة ، وأما الزيادة على المرة فنحن نسألكم : كم من مرة توجبون ذلك في الدهر أو في الحول أو في الشهر أو في اليوم أو في الساعة ؟ ولا يقبل منكم تحديد عدد دون عدد إلا يرهان ، ولا سيبل إليه فقد امتنع هذا بضرورة العقل \* فان قالوا : نوجب ذلك في الصلاة خاصة . \*

قلنا : ليس هذا موجوداً في الآية ، ولا في شيء من الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان \* فان قال قائل من غير الشافعيين : نقول بما يجب ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة أو غيرها \* \*

قلنا : أيضاً هذا لا يوجد في الآية ولا في الصحيح من الأخبار ، وانما جاء هذا في حديث دونهما من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد ابن اسحاق بن كعب بن جعرة عن أبيه أن كعباً ، وهذا سند لا تقوم به حجة ، لأن أبا بكر متكلم فيه ، ومحمد بن هلال مجهول ، وسعد بن اسحاق غير مشهور الحال (١) . ولقد كان يزم

(١) الحديث الذي يشير إليه المؤلف لم أعرفه . وأما أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله

من رأى الصيام في الاحتكاف فرضاً - بدليل ذكره بين آيتي صيام - : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً للأمر بهامع ذكر السلام الذي علموه ، وهو إما السلام الذي في التشهد في الصلاة ، وإما السلام من الصلاة بلا شك ، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه ، ولا يترمون الأدلة الواجب قبولها . والله تعالى التوفيق .

٣٧٥ - مسألة - والتطبيق في الصلاة لا يجوز ، لأنه منسوخ . وهو وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعله ، ويشرب الأيدي على تركه ، وكذلك أصحابه كانوا يفعلونه . وروينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي : ثنا ابن ادريس - هو عبدالله - عن ماصم بن كليص عن عبد الرحمن بن الأسود بن زيد عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « لعننا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ ذلك سمعنا من أبي وقاص . فقال : صدق أخى قد كنا فعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعني الإمساك بالركب » (١) .

قال على : قد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الأيدي على الركبتين حديث وفاة بن رافع ، فصح أنه هو الأمر الآخر الناسخ للتطبيق . والله تعالى التوفيق .

٣٧٦ - مسألة - فإذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به . ويجزئه أن يقول : « السلام عليكم » أو « عليكم السلام » أو « سلام عليكم » أو « عليكم سلام » سواء كان إماماً أو أماماً أو فناناً وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا : « السلام عليكم ورحمة الله » عن عينة « السلام عليكم ورحمة الله » عن يساره . قال على : برهان ذلك ما حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن نفع ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

ابن أبي أويس فهو ثقة حجة . وضمنه النسائي ورواه الأزدى بالوضع فاعطاه جاداً ، أو هو منه زلة فيجعله كقائل التحي في الميزان . وأما محمد بن هلال بن أبي هلال الذي فهو ثقة معروف ، قال ابن حجر في التهذيب : « غفل ابن حزم فقال مجهول » . وأما سميد بن اسحق فهو ثقة لا يختلف فيه . وإن كان روى عن جده كسبه فهو مرسل لأنه متأخر عن إدراكه (١) حديث محمد في نسخ التطبيق رواه الشيخان وغيرهما مختصراً ، ولكن الجمع بينه وبين حديث ابن مسعود بالساق التي هنا نسبة الشوكاني ( ج ٢ ص ٢٧١ ) إلى ابن خزيمة . فهو أوجه كاهنا في المتن لابن الجار ودرج ( ١٠٥ ) رواه عن علي بن خنيس عن عبدالله بن إدريس بن إسناد .

أحمد بن علي بن تميم بن الحجاج بن محمد بن أحمد بن أبي خلف ثاموس بن داود بن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد - هو الخثري - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ (١) فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن اسمعيل ابن سليمان الجاهلي ثنا فضيل هو ابن عياض - عن منصور - هو ابن المتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم نسي شيئاً في صلاته ؟ (٢) فليطرح الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » •

فقد ثبت بهذين الخبرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم من كل صلاة ، وأوامره عليه السلام فرض ، ولفظة التسليم تقتضي ما ذكرناه •

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن سروق عن عبد الله بن مسعود قال : « ما نسبت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن عيته : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى يابض خده ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى يابض خده أيضاً » •

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مستنداً أبو الأحوص وأبو معمر ، ورواه أيضاً سعد ابن أبي وقاص وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) •

وهو فعل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن زهير - ثنا أبو فهمر الفضل بن دكين ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن ابن مسعود قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع ويقام وقعود »

(١) في نسخة « وأربعاً » وهي تخالف كل نسخ صحيح مسلم (٢) كذا هنا ، وفي نسخة أخرى « ينسى في صلاته شيئاً والذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) « فأبكم نسي شيئاً في صلاته شيئاً » (٣) حديث سعد وحديث ابن عمر رواه النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥)

ويُسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله (١) ، حتى يرى بياض خده ، وأبداً بأبكر وهو يضلّاه « (٢) •

ورويناه أيضاً عن عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم ، وعن الصحابة جملة رضي الله عنهم بأصح أسناد يكون •

ورويناه عن علقمة والأسود وخثمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي ، وهو قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والحسن بن حنبل وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي سليمان وجهور أصحاب الحديث • وقال الحسن بن حنبل : التسليمان مما فرض •

وقال أبو حنيفة : التسليمان اختيار ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، بل إذا قدم مقدار التشهد فقد تمت صلاته •

فإن تمدد الحدث أو لم يتممه أو تمسّد القيام أو الكلام أو العمل فذلك مباح ، وقد تمت صلاته •

والأمة تصل مكشفة الرأس ثم تمتنع في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فإن صلاتها قد تمت •

ومن صلى جالساً لمرض ثم صح بعد أن قد مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة •

ومن صلى متحريراً إلى غير القبلة ثم عرف القبلة بعد أن قد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة • إلا في مواضع عشرة ، فإنه أوجب السلام فيها فرضاً ، وأبطل صلاة من وقع له شيء منها وإن قد مقدار التشهد ما لم يسلم •

وهي : من صلى بيمين فرأى الماء بعد أن قد في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم • ومن صلى وهو عرجان ثم وجد ما ينطلي به عورته بعد أن قد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم •

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قد مقدار التشهد في آخر صلاته

(١) لم يذكر لحفظ السلام مرة ثانية في النسائي في هذا الاستناد (ج ١ : ص ١٧٢)

(٢) في النسائي « فضلان ذلك » . والحديث رواه النسائي أيضاً (ج ١ ص ١٦٤) عن عمرو بن علي عن معاذ بن يحيى عن زهير ، ورواه أيضاً (ج ١ ص ١٩٤) عن ابن أبي العتيق عن معاذ بن زهير •

قبل أن يسلم ، فلو قهقه بعد طلوع الشمس وصلاته قد بطلت إلا أنه لم يسلم — : انتقض وضوؤه •

ومن نزل وقت السج بعد أن قد مقدار التشهد في آخر صلاته إلا أنه لم يسلم •  
ومن صلى الجمعة فخرج وقتها ودخل وقت العصر وقد قد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن  
قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم ذكر قبل أن يسلم صلاة قائمة بينه وبينها خمس  
صلوات فأقل •

والستحاضة خرج وقت الصلاة التي هي فيها بعد أن قعدت في آخرها مقدار التشهد إلا  
أنها لم تسلم •

ومن صلى وهو لا يحسن شيئاً من القرآن قتل سورة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار  
التشهد إلا أنه لم يسلم •

ومن مسح على جراحة به فبرئت بعد أن جلس في آخر صلاته مقدار التشهد وقبل أن يسلم (١)  
فإن هؤلاء كلهم تبطل صلاتهم ، ويلزمهم ابتدؤها •

ومن صلى وهو مسافر فلما جلس في آخر الركعتين مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم فنوى الإقامة  
فإن فرضاً عليه أن يأتي بركعتين يصليهما حضرة • لم يختلف قوله في شيء من هذا •

واختلف قوله فيمن صلى وهو مريض نائماً — لا يقدر على أكثر من ذلك — ثم صح بعد  
أن قعد في نيته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ، ومن افتتح الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض

نقله إلى الجلوس أو الأيماء بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم — : فمرة قال : تبطل  
صلاتهم و يتندوثونها ، ومرة قال : قد تمت صلاتهم •

قال علي : وإنما أوردنا هذه المسائل لرى تناقض أقوالهم ، وأنهم لم يتلقوا إلا بإيجاب  
السلام فرضاً ولا بتركه إيجاباً ، ولا يتناول شيء أصلاً ! وهذه أقوال محمد الله على السلامة

من مثلها ١١ •

ومن المجب أن أصحابه لم يخرجوا هذا منه على أنها قولان له ، بل مازالوا يشقون  
بالباطل والهدر في تصحيح إسقاط فرض السلام جلة ، إلا في هذه المواضع ، فانهم شقوا في

إيجاب فرض السلام فيها فقط ، لم يختلفوا في ذلك •

وأما قول الحسن بن حي فلا دليل على صحته •

وقال مالك : السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم ، إلا أنه قال : الامام والفتى لا يسلطان إلا تسليمة واحدة ، وأما المأموم فانه إن لم يكن عن شماله أحد سلم تسليمتين : أحدهما عن يمينه ، والأخرى يرد بها على الامام ، فان كان عن يساره أحد سلم ثالثة ودأ على التثني عن يساره \*

قال علي : وهذا أيضا قول لادليل على صحته ، وتقسيم يأتي به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب الامام لم يقصد بسلامه أحدا ، ولو فعل ذلك لطلعت سلامته ، لأنه كلام مع السلم عليه ، والكلام مع غيره الله تعالى وغير رسول صلى الله عليه وسلم في الصلاة محمداً مبطل للصلاة \*

وبرهان هذا أن المصل - كان معه أحدا ولم يكن - فانه يسلم عند جميعهم كما يسلم الامام ، فصح أنه خروج من الصلاة ، لتسليم على أحد من الناس . فسقط هذان القولان سقوطا يتبادران ككفة : والله الحمد \*

قال علي : ويقول من لم ير التسليم من الصلاة فرضاً ، وقول من اختار تسليمة واحدة ، ممن لم يضطر بقوله في ذلك ، فوجدنا من لا يرى التسليم فرضاً يصح بما روي عنه من طريق عاصم بن علي : ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن غيمرة : « أخذ علقمة يدي وحدتي أن عبد الله أخذ يده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يده عبد الله فسلمه التشهد في الصلاة » فذكر التشهد قال : « فاذا قلت هذا فقد قنيت سلامتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » (١) \*

قال علي : وهذه الزيادة اقتردها القاسم بن غيمرة ، ولها من رأيه وكلامه ، أو من كلام علقمة ، أو من كلام عبد الله \*

وقد روى هذا الحديث عن علقمة ابراهيم النخعي - وهو أضعف من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة (٢) \*

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧) والدارقطني (ص ١٣٥) والبيهقي (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥) من طريق زهير (٢) هذه الزيادة مدرجة بإتفاق علماء الحديث ، قال الدارقطني : « تأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وفصله بشيئة عن زهير وجعل من كلام عبد الله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث

كما حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني محمد بن حيلة قال ثنا العلاء بن هلال الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو (١) الرقي عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن حماد - هو ابن أبي سليمان - عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كنا لاندري ما نقول اذا صلينا ، فلما رسل الله صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم ، فقال لنا : قولوا : التحيات لله ، والصلوات والعليات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» قال علقمة : لقد رأيت ابن مسعود يلعن هؤلاء الكلاب كما يلعننا القرآن (٢) •

ثم لوصح أن هذه الازيادة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا ييجوز تركها ،

وقد صرح عن ابن مسعود ايجاب التسليم فرضا كإلزامنا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثمانية التورى عن أبي اسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال حد الصلاة التكبير وانقضاءها التسليم •

فوضع هذا أن تلك الازيادة إما أنها من عهد ابن مسعود ، وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلام من الصلاة • وأما من رأى تسليمة واحدة وكرة ما زاد ، فاتهم احتجوا بأخبار : منها من طريق أبي المصعب عن الدراودى من طريق سعد . والثابت من طريق سعد أنه عليه السلام كان يسلم تسليتين . وبأخبار واهية ، منها من طريق محمد بن الفرغ عن محمد بن يونس وكلامها مجهول . أو مرسل من طريق الحسن ، أو من طريق محمد بن زهير ، وهو ضعيف ، أو من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط ولوحصلت كانت أحاديث التسليتين زيادة يكون الفضل في الأخذ بها •

الذي صلى الله عليه وسلم لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخر من قول ابن مسعود ولانفاق حسين الحنفى وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم من الحسين بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبدالله بن مسعود على ذلك . والله أعلم • ثم رواه بأسانيد كثيرة بإثر يادقو يهونها وكذلك البيهقي (١) في نسخة «عمر» وهو خطأ (٢) ورواه التتائي (ج ١ ص ١٧٤) •

فان ذكرنا كحديث جابر بن سمرة : « كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله ، وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما توهمون يا ايديكم كأنها اذنا بخیل شمس / إنا بما كن في أحدكم أن يضع يده على خنجره ثم يسلم على أخيه من يمينه وشماله » .

قال علي : هذا إن كان في السلام الذي يخرج به من الصلاة فهو منسوخ بلا شك ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة في أنه محرم ، ثم ادعى قوم تخصيصه في بعض الأحوال ، فاذ هو كذلك فهو النسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم وردده في الصلاة . فصح أن ذلك منسوخ . وبالله تعالى التوفيق .

﴿ ثم الجزء الثالث والحديث وبه الجزء الرابع أوله ( مسألة وكل من سها عن شيء ) الخ ﴾

﴿ تنبيه ﴾ تركنا التنويه بذكر النسخ التي قوبلت عليها نسختنا هذه وما لبعضها من المزايا التي تخصها الى آخر طبع الكتاب لمنطى البيان حقه ولما يظهر لنا في أثناء السير في طبع الكتاب من اختلاف النسخ والأجزاء والمسائل :

وقد تفضل حضرة السيد النبيل النور على كتب السنة محمد أفندي نصيف كبير أعيان جده بإطارة الجزء الأول من نسخة المجلد جزاء الله خيراً . وهذه النسخة أصلها من الخمين وعليها في أولها تعليقات كثيرة وأكثرها لعلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني صاحب سبل السلام والمغلطون ان هذه التعليقات أوجها بخط العلامة القاضي محمد بن علي الشوكلي مؤلف نيل الأوطار ، وينتهي بمقالة « ولا يحمل لولي المرأة ولا للسيدة الأمة منهما من حضور الصلاة »

صحيفة ١٢٩ من هذا الجزء وتاريخ كتابتها يوم الخميس ٨ شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢٩ وقد أشرنا اليها في المواقف بالنسخة الخمينية ، وقد اتفقتنا في مواضع كثيرة منها رجوا الله أن يوفقنا لمكاتبة صاحبها في الدارين لئلا له من الخدمات الجليلة

إدارة الطباعة النورية .



# فهرست

الجزء الثالث من المحلى لابن حزم

مصحف	مصحف
٢	مشروعية صلاة ركعتين بعد العصر
	كان ابو بكر الصديق وعمران رضي
	الله عنهما يجوز ان الصلاة بعد العصر
٤	خليفة ابن مسعود بالناس وبيان
	انه سيحدث فيهم اشياء
٥	سرد أسماء الصحابة القائلين بجواز
	التنفل بعد صلاة العصر
٧	المسألة ٢٨٩ لا يجوز تمدد تأخير
	مانسى أو يتم عنه من الفرض ولا
	تمدد التطوع عند اسفرا الشمس
	حتى يتم غروبها الخ
٨	بيان مذهب أبي حنيفة في الأوقات
	التي تجوز الصلاة فيها مطلقاً أو
	بقيد
٩	مذهب الامام مالك في الصلاة في
	الأوقات المنع عن الصلاة فيها
١٠	مذهب الامام الشافعي فيما يسئل في
	الأوقات المنع عنها
١٠	مناقشة أدلة مذهب من قال بجواز
٣٧	المسألة ٢٨٧ لا يجوز أن تخص ليلية
	الجمعة بصلاة زائفة على سائر الليالي
	ودليل ذلك
٣٧	المسألة ٢٨٨ خير الأعمال ما تمت
	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
	عملوما جودوم عليه وان قبل و برهان
	ذلك
٣٨	المسألة ٢٨٩ صلاة التطوع في
	الجمعة أفضل منها منفرداً وكل
	تطوع ضو في البيوت أفضل ودليل
	ذلك و بيان مذاهب الفقهاء في
	ذلك
٤٢	المسألة ٢٩٠ أفضل الزمن من آخر
	الليل ويجزى ركة واحدة
٤٢	تقسيم تهجد الليل الى ثلاثة عشر

صحيفة	صحيفة
وجهاوياتها مفصلة مع ذكر أدلتها ومذاهب علماء الأصناف فيها	٤٩
المسألة ٢٩١ الوتر آخر الليل أفضل ومن أوتر في أوله حسن والصلاة بعد الوتر جائزة ولا يبعد وتر آخر ولا يشفع بركعة	٥٠
المسألة ٢٩٢ يقرأ في الوتر بما تنسر من القرآن مع أم القرآن ودليل ذلك	٥١
المسألة ٢٩٣ يوتر المرء قائما وقاعدا لتغير عن ران شاء وعلى دابته ويرهان ذلك	٥٣
المسألة ٢٩٤ يستحب أن يحتم القرآن كله مرة واحدة في كل شهر الخ ويرهان ذلك	٥٥
المسألة ٢٩٥ الجمهور والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهارا مباح للرجال والنساء ودليل ذلك	٥٦
المسألة ٢٩٦ الجمع بين السور في ركة واحدة في الفرض والتطوع أيضا حسن ويرهان ذلك	٥٦
المسألة ٢٩٧ يجوز للمرء أن يتطوع مضطجعا فيبر عنز الى القبلة وراكبا حيث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها ودليل ذلك	٥٨
المسألة ٢٩٨ يكون سجود الراكب ودكوعه اذا صلى إماما ويرهان ذلك	٥٨
المسألة ٢٩٩ لا يعمل لأحدان يصلي الفرض الا واقفا الا لغيره ودليل ذلك وقد أطلال البحث هنا المؤلف	٥٨
بما لا يجده في غير هذا الكتاب فضليك به	٦٦
أقوال العلماء في حكم صلاة الأموم قاعدا من غير عنز	٦٩
الكلام على حديث إسرائيل	٧٣
المسألة ٣٠٠ لا يعمل لأحدان يصلي الفرض راكبا ولا ماشيا الا في حال الخوف فقط ويرهان ذلك	٧٣
المسألة ٣٠١ وما عمله المرء في صلاته مما أصبح له من القطع عنه وغير ذلك فهو جائز ويرهان ذلك ويان مذاهب علماء الأصناف في ذلك وأدلتهم والنظر فيها بدقة	٨٢
بيان من روى حديث «لا غرار في صلاة ولا تسليم»	٩٤
بيان ان من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له الى دليل على ذلك	٩٨
المسألة ٣٠٢ من خرج من صلاته وهو يظن انه قد أتىها فشكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو غير ذلك فهو باطل مردود ويرهان ذلك	٩٨
المسألة ٣٠٣ من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها مصيبة أو غير مصيبة أو صلى مصرا على الكبائر فصلاته تامة ودليل ذلك	١٠٠
المسألة ٣٠٤ من كان راكبا على محل أو على نيل أو كان في عرفة أو في أعلى شجرة أو غير ذلك فقد روى الصلاة	

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١١٥	المسألة ٣٩١ من دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض في وقتها فابتدأ فاقامت الصلاة فالتواجب أن يني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة ويرهان ذلك	١٠١	قائمه أن يصلي الفرض حيث هو قائما ويرهان ذلك المسألة ٣٠٥ من تصدرك الوتر حتى طلوع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبداً فلو نسيه أحببناه أن يقضيه أبداً متى ما ذكره ولو بعد أعوام ودليل ذلك
١١٦	المسألة ٣٩٢ لا يجوز له أن يسلم قبل الامام الا لئلا يدل ذلك	١٠٣	المسألة ٣٠٦ من صلى الوتر قبل صلاة النية فهي باطلة او لمائة وتلبيذ ذلك
١١٧	المسألة ٣٩٣ ان كان بمن يارمه فرض الجماعة ولم يكن ياتساعن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فاقامت الصلاة فالتواجب أن يسلم قبلها باطلة فاسدة ويرهان ذلك	١٠٣	المسألة ٣٠٧ وقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى ان تمام صلاة الصبح
١١٧	باب الأذان	١٠٤	المسألة ٣٠٨ من سمع إقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فانه من صلاة الصبح ولو التكبير فلا يحمل له ان يشتغل بهما ودليل ذلك بيان اقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر ادلتهم مفصلة وتقميم المصنف بما لا مزيد عليه فارجع الى هذا البحث فانه
١١٧	المسألة ٣٩٤ لا يجوز ان يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا لصلاة الصبح فقط فانه يجوز ان يؤذن لمسا قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه ويزل من المنار ويرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم	١١٤	فيسجد الا ينهي ترك النفاذه المسألة ٣٠٩ من نام عن صلاة الصبح او نسيها حتى طلعت الشمس فالأفضل له ان يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح ويرهان ذلك وادلتهم علماء المذاهب في ذلك
١٢٢	المسألة ٣٩٥ لا تجزئ صلاة فرضية في جماعة اثنين فصاعداً الا بأذان واقامة سواء كانت في وقتها او مقضية لئلا يرد عنها اول النسيان ودليل ذلك	١١٤	المسألة ٣١٠ الكلام قبل صلاة الصبح بصلح ومبداً وكرهه ابو حنيفة ويرهان ذلك
١٢٥	المسألة ٣٩٦ لا يلزم المنفرد أذان ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن		
١٢٥	المسألة ٣٩٧ لا يلزم النساء فرضاً حضوراً والصلاة المكتوبة في جماعة		

صحيفة	صحيفة
١٤٠	ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجل وهذا لا خلاف فيه
١٤١	المسألة ٣١٨ فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجل فحسن
١٤٢	المسألة ٣١٩ فان سلب جماعة وأمتن امرأة منهم فحسن
١٤٣	وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأماص في ذلك
١٤٤	المسألة ٣٢٠ ولا أذان على النساء ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن وبرهان ذلك
١٤٥	المسألة ٣٢١ لا يحمل لولى المرأة ولا لسيده الأمة منهما من حضور الصلاة في جماعة في المسجد إذا عرف أنهم يردن الصلاة غير متعطيات وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأماص في ذلك وادلتهم بمفصلة
١٤٦	١٣٤ بيان أن حديث عائشة «لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعدئذ لم ينه عن المسجد» كجنت نساء بنى إسرائيل «لا حاجة فيه من وجوه
١٤٧	١٣٨ بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء الصلاة معه في المسجد ولا الخلفاء الراشدون بعده رضى الله عنهم
١٤٨	١٤٠ المسألة ٣٢٢ لا يؤذن ولا يقام لشيء من التوافل كالصبيان والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٤٩	المسألة ٣٢٣ لا يجوز أن يؤذن ويقيم الا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته ، والمدل احب اليها والعيت أفضل ودليل ذلك مفصلا
١٥٠	المسألة ٣٢٤ لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً مما وبرهان ذلك
١٥١	المسألة ٣٢٥ يجوز الاذان والإقامة قاعداً أو كجاء على غير طهارة وجنبا والى غير القبلة ودليل ذلك
١٥٢	المسألة ٣٢٦ من عطس في أذانه وأقامته ففرض عليه أن يحمده الله تعالى وفرض على السامع ذلك أن يشتمه في أذانه وأقامته ، وبرهان ذلك
١٥٣	المسألة ٣٢٧ ولا يجوز الاجرة على الاذان الا على سبيل البر ودليل ذلك
١٥٤	المسألة ٣٢٨ من كان في المسجد فابتدأ الاذان لم يحمل له الخروج من المسجد الا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة ودليل ذلك
١٥٥	المسألة ٣٢٩ جاز أن يقيم غير الذي أذن ، وبرهان ذلك
١٥٦	المسألة ٣٣٠ يقول من سمع المؤذن مثل المؤذن سواء سواء عدا قول المؤذن «سي على الصلاة حتى على الفلاح» ودليل ذلك
١٥٧	المسألة ٣٣١ بيان صفة الاذان وأحب اليها اذان أهل مكة

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٦٥	أقوال علماء المذاهب في أوقات الصلاة وأدلتهم في ذلك	١٥٠	صفة أذان أهل المدينة ، وأهل الكوفة وتخيير المؤلف لأذان أهل مكة لوجود ذكرها مفصلة بالانتراء في غير هذا الموضع
١٧٠	حكم الصلاة في معرفة والمزدلفة	١٥٣	مذاهب العلماء في صفة الفساق
١٧٨	بيان خطأ من قال إن وقت العتمة يمتد إلى طلوع الفجر		الاقامة واختلافهم في ذلك وبيان الصواب من ذلك وقد أطنب المؤلف الكلام في هذا البحث بما لا يحصى في غير هذا الكتاب فارجع إليه
١٨٢	السؤال ٣٣٦: تمجيل جميع الصلوات في أوقاتها أفضل على كل حال لحشا التصقير هان ذلك من طرق وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك مفصلة وأدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	١٦١	السؤال ٣٣٧: لا يجوز تنكيس الأذان ولا الإقامة ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله فمن فعل ذلك فليؤذن ولا أقام ولا صلى بأذان وإقامة ودليل ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٩١	السؤال ٣٣٧: وقت الظهر أطول من وقت العصر أبدا في كل زمان ومكان		السؤال ٣٣٨: إذا كان برد شديد أو مطر ورش يجب أن يزيد المؤذن في أذانه بصد « حى على الفلاح الاصلوا في الحال » حضراً كان أو سفراً ويرهان ذلك
١٩٢	السؤال ٣٣٨: بيان الشفق والفجر وتعيينهما وبيان أنواعهما	١٦٢	السؤال ٣٣٩: الكلام جائز بين الإقامة والصلاة طال الكلام أو قصر ولا تماد الإقامة لذلك ودليل ذلك
١٩٤	احتجاج من قد أباح حنيفة في ذلك	١٦٣	﴿ أوقات الصلاة ﴾
١٩٥	السؤال ٣٣٩: من كبر لصلاة ففرض وهو شاك هل دخل وقتها أم لا لم يجزه سواء وافق الوقت أم لم يوافق	١٦٣	السؤال ٣٤٠: ابتداء وقت الفجر أخذ الشمس في الزوال والميل
١٩٦	السؤال ٣٤٠: قل: إن الصلاة وهو موثق بأن وقتها قد دخل فإذا بالوقت لم يكن دخل لم يجزه أيضاً	١٦٤	ابتداء وقت العصر والمغرب والعشاء والفجر
١٩٦	السؤال ٣٤١: كل من ركع ركعتي الفجر لم يجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامين ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح ويرهان ذلك	١٦٥	وقت صلاة النامي والنام متبادأبدا
٢٠٠	السؤال ٣٤٢: من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو نوم مختاره إذا ذكرها		

حيفة	حيفة
٢١٠ المسألة ٣٤٨ لو اجتمع المصل التكبير مكشوف المورة أو غير محتجب لها افترض عليه اجتنابه علماً أو ناسياً أو جاهلاً فلا صلاته	أن يبدأ بركني الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح ودليل ذلك
٢١٠ المسألة ٣٤٩ المورة المفترضة سترها على الناظر وفي الصلاة من الرجل - الذكر وحلقة الدبر فقط وليس الفخذ منه عورة . وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ودليل ذلك مفصلاً وذكر مذهب علماء الأئمة في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه	٢٠٢ المسألة ٣٤٣ (في صفة الصلاة) لا تصح الصلاة إلا بثياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر وبرهان ذلك
٢٢٣ مذهب أبي حنيفة أن المورة تخفف باعتبار الأشخاص وتفصيل ذلك	٢٠٣ المسألة ٣٤٤ من أصاب يده أو ثيابه أو مصلاته شيء فرض اجتنابه، فإن تعمداً ذكر بطلان صلاته ودليل ذلك
٢٢٤ بيان مذهب الإمام مالك في حكم المورة وحدها	٢٠٦ بيان خطأ من قال لا يبعد المصل بالنجاسة المأمدة لثوبه والناسي إلا في الوقت
٢٢٥ المسألة ٣٥٠ المرأة بمطبخ أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم يفتنون بأصابعهم ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته وبرهان ذلك مفصلاً	٢٠٧ مذهب الشافعي أن المصل بالنجاسة يبدأ بـ أنا ناسياً كان أو علماً بمورد ذلك
٢٢٧ المسألة ٣٥١ استقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصل حاشا للتطوع راكباً أو برهان ذلك	٢٠٧ مذهب أبي حنيفة التفصيل في قدر النجاسة وموضعها وبيان أقوال صاحبيه وحججهم في ذلك والنظر فيها
٢٢٨ المسألة ٣٥٢ يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخيره من أهل العرفة إذا كان يرفقه بالصدق	٢٠٨ المسألة ٣٤٥ من كان محبوساً في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه وكان مغلولاً لا يقدر على إزالته من جسده ولا عن ثيابه فإنه يصل كما هو ونحوه صلاته
٢٢٨ المسألة ٣٥٣ من صل إلى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها علماً أو	٢٠٩ المسألة ٣٤٦ ستر المورة فرض عين الناظر وفي الصلاة جملة ودليله
	٢٠٩ المسألة ٣٤٧ من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة يصل كذلك ولا شيء عليه ودليله

صحيفة	صحيفة
خلف الامام شيئا غير أم القرآن وبين مذاهب علماء الامصار وأدلتهم وتحقيق الحق في ذلك	ناسيا بطلت صلته ويبد ما كان في الوقت أن كان عالما ويبدأ به ان كان ناسيا ودليل ذلك مفصلا
المسألة ٣٩١ من دخل خلف الامام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فليركع حتى يشاور بها ذلك	٢٣٠ مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما فيمن صلى لغير القبلة المسألة ٣٩٤ التي في الصلاة فرض ويرهان ذلك ويبان مذاهب علماء الامصار في ذلك
المسألة ٣٩٢ فإن جاءه الامام واكتم فليركع معه ولا يستد بذلك الركعة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة	٢٣٢ المسألة ٣٩٥ ان انصرفت يته في الصلاة ناسيا الى غيرها والى تطوع التي ماعل من فروض صلته وبني على ماعل بالنية الصحيحة وأجزاء ثم يسجد للسهو
المسألة ٣٩٣ وفرض على كل مصل أن يقول اذا قرأ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ويان مذاهب العلماء في ذلك وسرد ادلتهم وتحقيق المقام في ذلك	٢٣٣ المسألة ٣٩٦ الاحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك المسألة ٣٩٧ يجزى في التكبير الله أ كبر والله الأ كبر والأ كبر الله والكبير الله والرحمن أ كبر وأي
المسألة ٣٩٤ من نسي التمؤد او شيئا من أم القرآن حتى ركع اعاد متى ذكر فيها وسجد للسهو	٢٣٤ المسألة ٣٩٨ وضع اليدين لتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزى الصلاة الا به ودليل ذلك
المسألة ٣٩٥ من كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان يمله لاحد في ذلك ودليل ذلك	٢٣٥ المسألة ٣٩٩ أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماما كان أو أماسوما أو منفردا أو لفرض والتطوع سواء والنساء والرجال في ذلك سواء ودليل ذلك
المسألة ٣٩٦ من كلف بقراءة من ضمن القراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من القرات لم تجز الصلاة الا باليسمة ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٢٣٦ المسألة ٤٠٠ لا يجوز للمأموم أن يقرأ
المسألة ٣٩٧ من قرأ أم القرآن أو شيئا منها أو شيئا من القرآن في صلته مترجما بنبر العربية أو قدم كلمة أو	

## محيبة

طائفة وبرهان ذلك ويان مذاهب

علماء الأصناف في ذلك وأدلتهم

٢٦٨ المسألة ٣٧١ من كان بين يديه طين

لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه ثم

أن يسجد عليه ودليل ذلك

٢٦٨ المسألة ٣٧٢ الجلوس بسد رفع

الرأس من آخر سجدة من الركعة

الثانية ففرض في كل صلاة والدليل على

ذلك ومذاهب علماء الأصناف في ذلك

٢٧١ المسألة ٣٧٣ يلزم المصل فريضة أن

يقول إذا فرغ من التشهد في كافي

الجلستين اللهم إني أعوذ بك من

عذاب جهنم الخ وبرهان ذلك

٢٧٢ المسألة ٣٧٤ يستحب أن يقول إذا

فرغ من التشهد اللهم صل على محمد

وعلى آل محمد الخ

٢٧٣ هل تجب الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم في الممرضة أو متى ذكر

٢٧٤ المسألة ٣٧٥ التطبيق في الصلاة

لا يجوز لأنه منسوخ ودليل ذلك

٢٧٤ المسألة ٣٧٦ إذا أتم المصلاة

فليسلم وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به

ودليل ذلك

٢٧٦ الأمة تصل على مكشوفة الرأس

٢٧٦ مسائل تناقض العلماء فيها وهي

قضية جدا

٢٧٧ مذهب الإمام مالك في حكم السلام

في الصلاة

٢٨٠ بيان من رأى أن التسليمة واحدة

وكره ما زاد ودليله والنظر فيه

﴿ تم الجزء الثالث من المحل ﴾

أخرها طائفة لتلك بطلت صلاته

وهو ناقص

٢٥٤ المسألة ٣٨٨ ليس على الإمام والمنفرد

أن يتنودا للسورة التي مع أم القرآن

٢٥٤ المسألة ٣٩٩ الركوع في الصلاة فرض

والطمانينة في الركوع حتى تمتد

جميع أعضائه ويضع فيه يديه على

ركبتيه فرض وبرهان ذلك ويان

مذاهب علماء الأصناف في ذلك

٢٥٧ كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

٢٥٧ مذهب أبي حنيفة أن الصلاة تجزئ

وإن لم يبق ظهره في ركوعه وسجوده

ودليله في ذلك والنظر فيه

٢٦٠ ما كان يقول رسول الله صلى الله

عليه وسلم في سجوده وركوعه

٢٦٠ تقريق الإمام مالك بين من اسقط

تكبيرتين وبين من اسقط ثلاثا

والنظر فيه

٢٦٢ تقريق أبي حنيفة رضي الله عنه بين

الإمام والمأموم فيما يقولانه في

الركوع والرفع منه

٢٦٢ مشروعية قول آمين في الصلاة بسد

الفراغ من قراءة الفاتحة

٢٦٤ تقريق الإمام مالك بين الإمام

والمأموم في قول آمين

٢٦٦ بيان أن من أسبل أزاره في الصلاة

أو من لا يتم ركوعه ولا سجوده

لا ينظر الله إليه

٢٦٧ المسألة ٣٧٠ من عجز عن الركوع

أو عن السجود خفض ذلك قدر



# المحلى

تصنيف الامام الجليل ، الحديث ، الفقيه ، الأصول ، قوى المارضة  
شديد المارضة ، بلغ المارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف  
المتممة في النقول والمقول ، والسنن ، والفقه ، والأصول  
والخلاص ، عهد القرن الخامس ، فخر الأندلس  
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الرابع

محقق  
أحمد محمد شاكر

مكتبة  
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٧٧ — مسألة — وكل من سها عن شيء مما ذكرنا أنه فرض عليه حتى ركب لم يمتد بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً ، وكذلك يلغونها الفذوالإمام ، وبينان صلاتهما ، وعلى جميعهم سجود السهو ، لأنهم لم يأتوا بالركعة كما أمروا ، وكل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعمل في مكان من الصلاة فلا يجوز أن يعمل في غير ذلك الموضع لقول الله تعالى ( ومن يتعد حدود الله فقد عظم نفسه ) \*

٣٧٨ — مسألة — ولا يحمل تعدد الكلام مع أحسن الناس في الصلاة ، لامع الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره . فإن فعل بطلت صلاته . ولو قل في صلاته : رحمت الله يا فلان ، بطلت صلاته \*

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسحاق ثنا أبان — هو ابن يزيد المطار — ثنا عاصم — هو ابن أبي النجود — عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : « كنا نسلم في الصلاة وتأمر بمحاجتنا (١) ، فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه فلم يرد علي السلام ، فأخفني ما تقدم وما حدث (٢) ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تسلكوا في الصلاة فرد علي السلام » \*

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٣٤٧) « بمحاجتنا » بالافراد (٢) الرواية يضم الدال فيها فقط . وأصل « حدث » بتحتها وضمت هنا للازدواج . قال في اللسان « بنى هومه وأنكروه القديمة والحديثة ، يقال حدث الشيء — بنى بالفتح — فإذا قرن بقدم ضم للازدواج » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٨١) بلفظ « فأخفني ما قرب وما بعد »

٣٧٩ - مسألة - ولا يجوز لأحد أن يفتي الإمام إلا في أيام القرآن وحدها . فمن التبت القراءة على الإمام فليركع ، أو وليتقل إلى سورة أخرى ، فمن تمعد اتاءه . وهو يدري أن ذلك لا يجوز له بطلت صلاته •

برهان ذلك ما قد ذكرناه بإسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقرأوا خفي ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا تفتلوا إلا بأيام القرآن » •

فوجب أن من أفتى الإمام لا يفتل من أحد وجوبه : إما أن يكون قصده قراءة القرآن ، أو لم يقصده قراءة القرآن ، فإن كان قصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ المأموم شيئا من القرآن حاشا أم القرآن ، وإن كان لم يقصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأنه كلام في الصلاة ، وقد أخبر عليه السلام أنه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وهو قول علي بن أبي طالب وغيره . وبه يقول أبو حنيفة •

فان ذكرنا خبراً رويته من طريق يحيى بن كثير الأسدي عن السور (١) بن يزيد الأسدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي آية في الصلاة ، فلما سلم ذكره رجل بها ، فقال له : أفلا أذكرتها ؟ (٢) » فان هذا موافق لمعهود الأصل من إباحة القراءة في الصلاة ، ويقتن ندرى أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ خلفه إلا بأيام القرآن فناسخ لتلك وما منع منه ، ولا يجوز المودالي حال منسوخة بدعوى كاذبة في عودها •

٣٨٠ - مسألة - ومن تكلم ساهيا في الصلاة فصلاته تامة ، قل كلامه أو أكثر ،

وطيئ جود السهو فقط ، وكذلك ان تكلم جاهلا •

وقال أبو حنيفة : الكلام في الصلاة عمداً وسهواً سواء تبطل بكليهما ، ورأى السلام في الصلاة عمداً يطلها ، ولا يطلها اذا كان سهواً . وهذا تناقض •

(١) يضم الميم وتفتح السين المهملة وتشديد الواو والفتحة . هكذا ضبطه الأمير ابن ماكرولا فياقله عنه ابن حجر في التهذيب . وكذلك ضبطه القهفي في المشبه . وضبط بالحركات بكر الميم وإسكان السين في طبقات ابن سمدوه خطأ . (٢) رواه ابن سمد في الطبقات (ج ٦ ص ٣٢ و ٣٣) عن الحيدى عن مروان بن معاوية عن يحيى بن كثير . ورواه أبو داود (١ ج ٦ ص ٢٤١) من طريق مروان بن معاوية عن السور وهذا ما نكسب نية إلى بطن من بني أسد بن خزيمه . والحديث نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية أحمد في رواية البسملة •

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) •

حدثنا أحمد بن محمد بن أنس ثنا الحسين (١) بن عبد الله الجرجاني ثنا عبد الرزاق بن أحمد ابن عبد الحميد الشيرازي أخبرنا قاطمة بنت الحسن بن الربان الحزومي وراق بكار بن قتيبة القاضي قالت : ثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا يشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن قتيبة ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا إسرائيل بن إبراهيم - هوان - علي - عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل نا الحكم السلمي قال : « بينا (٣) أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، قلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، قلت : وانكسر أمياه ما شانكم تظفرون إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتون لي سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأني هو وأمي ما رأيت مما قبله ولا بعده أحسن تملياً منه ، فوالله ما كرتي ولا خير بني ولا شئني ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، وكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » • قال علي : هذا الحديث يطل قول أبي حنيفة ، لأن فيه أنه كان يندحرجم الكلام في الصلاة يقين ، ولم يطل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته •

(١) في نسخة « الحسن » ويحرقني لم أجده ترجمته ولا شيخه ولا قاطمة . والظاهر أنه الحسين كافي الأحكام في هذا الاستناد (٢) رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ٢ ص ٥٦) من الربيع بن سليمان . وهذا إسناده صحيح وقد نسب السيوطي في الجامع الصغير للحاكم ولم أجده فيه . ورواه أيضاً ابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٢) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي . وقد رواه المؤلف في الأحكام (ج ٥ ص ١٤٩) بالاستناد التيحنا . وانظر تلخيص الحبير (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٤) وجميع العلوم لابن رجب (من ٢٧٠ و ٢٧٢) (٣) في نسخة « بينا » وما هنا الواقف لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٥١) •

فان قيل : ولا أمره بسجود السهو . قلنا : قدصح الأمر بالسجود من زاد في صلاته أو نقص . فواجب ضم هذا الحكم الى ما وقع عليه ولا بد •  
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن يعقوب ثنا الحسن بن موسى ثنا شيدان ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن - عن أبي هريرة قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فلم يركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، فقام رجل من بني سليم فقال : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم تقصر ولم أنس ، فقال يا رسول الله ، إنما صليت ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق ما يقول ذوالدين ؟ قالوا : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ركعتين » •  
قال علي : فنقل في هذا الخبر صفان : أحدهما أصحاب أبي حنيفة ، والثاني ابن القاسم ومن وافقه •

فأما أصحاب أبي حنيفة فانهم قالوا مل هذا الخبر كان قبل تحريم الكلام في الصلاة ، وقالوا : الرجل المذكور قتل يوم يبرء ، ذكر ذلك سعيد بن المسيب والزهري ، وعومدوا الى نفي ذكره بعض رواة الخبر وهو « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقالوا : هذا إخبار بأنهم صلى للمسلمين •  
قال علي : وهذا كله باطل وتعميه وظن كاذب •  
أما قولهم : لعله كان قبل تحريم الكلام فباطل ، لأن تحريم الكلام في الصلاة كان قبل يوم بدر يمين •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابن نمير ثنا ابن فضيل - هو محمد - ثنا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « كنا نصل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ( وهو في الصلاة ) (١) فبرء علينا ، فلما رجنا (٢) من عند النجاشي سلمنا عليه فبرء علينا ، وقال : ان في الصلاة شغلا » . ولا خلاف في أن ابن مسعود شهد ببراءة بعد إتياله من أرض الحبشة •  
وأبو هريرة وعمران بن الحصين - وكلاهما متأخر الاسلام - يذكران جميعاً حديث ذى الدين ، وإسلامهما يندبر يا عوام . وكذلك معاوية بن خديج أيضا •

(١) زيادة من البخاري (ج ٣ ص ١٣٩ نسخة) (٢) في نسخة وظلوا جنا وهو خطأ •

وأما قولهم : ان الرجل المذكور قتل يوم بدر فتمويه بارد ، لوجوه :  
 أحدها أن أعلى من ذلك فابن السيب ، ولم يولد إلا بعد بدر بضعة عشر عاماً .  
 والثاني أن القتول يوم بدر إنما هو ذوالالدين ، واسمه عبد عمرو ، ونسبه الخزاعي ،  
 والكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ذوالدين ، واسمه الخرباق ، ونسبه سفي .  
 وأما قولهم : ان قول أبي هريرة : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » إنما هو إخبار  
 عن صلته بالمسلمين الذين أبوهرة معهم — فباطل ، بين ذلك قول أبي هريرة انني  
 ذكرناه آنفا : « بينا أنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فظهر فساد قولهم .

فان قالوا : قسنا السهوف الكلام على الممد . قيل لهم : القياس كله باطل ، ثم لو صح  
 لكان هذامته عين الباطل ، لأن القائلين بالقياس مجمعون على أن الشيء إنما يقاس على نظيره ،  
 لا على ضده ، والنسيان ضد الممد . ثم يقال لهم : فهلا قسم الكلام في الصلاة سهواً على  
 السلام في الصلاة سهواً ، فهو أشبه به ، لأنهما معاً كلام ؟ فأى شيء قصدوا به إلى التفریق  
 بينهما ؟ فان الفرق بين سهو الكلام وعمده أين وأوضح . والله تعالى التوفيق .  
 وأما ابن القاسم ومن وافقه فاتهم أجازوا بهذا الخبر كلام الناس مع الامام في  
 إصلاح الصلاة .

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الناس إنما كلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط : ونعمد  
 الكلام منه عليه السلام لا يصير الصلاة شيئاً ، وكلهم عليه السلام وهو يقدر أن صلته قد  
 تمت ، وأن الكلام له مباح ، وكذلك تكلم الناس يومئذ بعضهم مع بعض وهم يظنون أن  
 الصلاة قصرت وتمت .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة ثنا محمد بن جعفر بن غندر عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم  
 عن أبي سعيد بن الملقى قال : « كنت أصلي فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فعدتني ظمأه حتى  
 صليت ، فقال : ما منك أن تأتي ؟ قلت كنت أصلي ، قال : ألم يقل الله تعالى : ( يا أيها  
 الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ؟ » ثم ذكر باقي الحديث .

فصح أن هذا يمد تحريم الكلام في الصلاة ، لامتناع أبي سعيد من اجابة النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى أتم الصلاة ، وصح أن الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم مباح في

الصلاة، هذا خاص له، وفيه حل اللقط على الموم، واجماع أهل الاسلام المتقين على أن المصل يقول في صلاته « السلام عليك أيها النبي » ولا يختلف الحاضرون من خصوصتنا على أن من قال عمدا في صلاته : السلام عليك يا فلان ، أن صلاته قد بطلت وبالله تعالى التوفيق •

٣٨١ — مسألة — ولا يحل للمصل أن يضم ثيابه أو يجمع شعره فليداً بذلك للصلاة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه باسناده : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكفت شعرا ولا ثوبا » •

٣٨٢ — مسألة — وفرض على المصل أن ينفض بصره عن كل مالا يحل له النظر اليه ، لقول الله تعالى : ( قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) ( وقيل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فله ولم يشتغل بها فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له ، إذ لم يأت بالصلاة التي أمر بها . وبالله تعالى التوفيق . وقد روى عن مالك : من تأمل عورة انسان في صلاته بطلت صلاته •

٣٨٣ — مسألة — وفرض عليه أن لا يضحك ولا يقسم عمداً ، فإن فعل بطلت صلاته ، وإن سها بذلك فسجد السهو فقط •

أما التهمة فاجماع ، وأما التيمم فإن الله تعالى يقول : ( وقوموا لله قانتين ) والقنوت الخشوع ، والتيمم ضحك ، قال الله عز وجل : ( تبتسم ضاحكاً من قولها ) . ومن ضحك في صلاته لم ينجح ، ومن لم ينجح لم يصل كما أمر •

ووينبغي محمد بن سيرين : أنه مشى عن التيمم في الصلاة : فلا هذه الآية ، وقال : لا أعلم التيمم إلا ضحكاً •

ومن طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر : أنه أمر أصحابه بإعادة الصلاة من الضحك • قال علي : إنما فرق بين التهمة والتيمم من يقول بالاستحسان ، فيفرق بين العمل الكثير والتليل ، وهذا باطل ، وفرق لا دليل عليه إلا الدعوى ، ولا يتلو الضحك من أن يكون مباحاً في الصلاة أو محرماً في الصلاة فإن كان محرماً فليله وكثيره سواء في التحريم ، وإن كان مباحاً فليله وكثيره سواء في الإباحة . وبالله تعالى التوفيق •

٣٨٤ — مسألة — وأن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة ،

وتركها أفضل ، لكن يسوى موضع سجوده قبل دخوله في الصلاة •  
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن القتيبي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن هشام  
 الدستوائي حدثني ابن أبي كثير - هو يحيى - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ميعيق (١)  
 « أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسح في الصلاة فقال : واحدة » •  
 قال مسلم : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى  
 - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني ميعيق : « أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوى التراب حيث يسجد ، قال : إن كنت  
 فاعلا فواحدة » (٢) •

٣٨٥ - مسألة - ويقطع صلاة المصل كون السكب بين يديه ، ماراً أو غير مار  
 صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً ، أو كون الحمار بين يديه كذلك أيضاً ، وكون المرأة بين  
 يدي الرجل ، مارة أو غير مارة ، صغيرة أو كبيرة ، إلا أن تكون مضطجعة مترنفة  
 قطع ، فلا تقطع الصلاة حينئذ ، ولا يقطع النساء بمضن صلاة بعض •  
 فإن كان بين يدي المصل شيء يرتفع بقدر الترفع - وهو قدر مؤخرة (٣) الرجل  
 اليهودي عند العرب ولا يبالى بنظرها - لم يضر صلاته كل ما كان وراء السترة مما ذكرنا ،  
 ولا ما كان من كل ذلك فوق السترة •

(١) يضم الميم وفتح العين الهمزة وإسكان الياء وكسر القاف وبمدها ياء ثم موحدة  
 وهو ابن أبي ناطمة النوسي . أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة وطاف مع جعفر بن أبي طالب  
 في غزوة خيبر . وزعم ابن جبر في التهذيب أنه شهد بدمراً وتبع في ذلك ابن منده ،  
 وهو خطأ . ولذلك لم يده فهم ابن هشام ولا ابن سعد . انظر السيرة ( ص ٧٨١  
 و ٧٨٢ ) والطبقات ( ج ١ ص ٨٦ و ٨٧ ) وقد ذكره في ( الطبقة الثانية من المهاجرين  
 والأنصار من لم يشهد بدمراً ) ( ٢ ) هذا واقتبته في مسلم ( ج ١ ص ١٥٣ ) ( ٣ ) يضم  
 الميم وإسكان الهمزة وفتح الغاء أو كسرهما ، ويفتح الهمزة مع تشديد الغاء وضمها أو  
 كسرهما ، ويقال أيضاً « آخر الرجل وآخرته » والراء بها في الكل خلاف قديمته وهي  
 التي يستند إليها الزاكي •



ومن حل صية صغيرة على عنقه في الصلاة لم تبطل صلاته ، وسواء علم المصلي بذلك أو لم يعلم •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راعويه — ثنا الخزومي — هو أبو هشام النخعي بن سلمة — ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عبيد الله (١) بن عبد الله بن الأصم ثنا يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » وبق ذلك مثل مؤخره الرجل (٢) •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالصة ثنا ابراهيم بن احمد نا الفرير نا البخاري ثنا سعد نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال : « ان رسول الله (٣) صلى الله عليه وسلم كان يركز له الجربة (٤) فيعمل اليها » •

وقد روينا ايضا من طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقطع الصلاة الكلب والحمار والراة » •

فان قيل : فقد روينا من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قام أحدكم فصل فانه يستريح اذا كان بين يديه مثل آخره الرجل ، فاذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والراة والكلب الأسود » قلنا : نعم ، وحديث أبي هريرة وأنس فيها زيادة على حديث أبي ذر ، والزيادة الواردة في الحديث عن الله عز وجل فرض قبولها ، ومن فعل هذا فقد أخذ بحديث أبي ذر ولم يخالفه لأنه ليس في حديث أبي ذر إلا ذكر الأسود فقط ، ومن اختصر على ما في حديث أبي ذر فقد خالف رواية أبي هريرة وأنس ، وهذا لا يحل (٥) •

(١) مصنف ، وفي الأصل بالتكبير وهو خطأ (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٥) (٣) في البخاري « عن عبد الله أن النبي » (٤) في الأصل « كان يركز الجربة له » وصحاحه من البخاري (ج ١ ص ٢١٢) (٥) غلط المؤلف هنا مناقلة غريبة فجعل الحديث المطلق زائداً على المقيّد ، وهو أمر راجع الى النسخ ، وانما الراجح أن زيادة الثقة

وأما كون المرأة ممتحنة لقطع الصلاة فإن عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج نا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي نا الأعمش نا إبراهيم - هو النخعي - وهلم - هو - أبو النخعي - كلاهما عن مسروق عن عائشة : « والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإنى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عندرجليه » \*

قال علي : قد فرقت أم المؤمنين بين حال جلوسها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فأخبرت بأنه أذى له ، وبين اضطجاعها بين يديه وهو يصلي فلم تراه أذى ، وهذا نص قولنا والله الحمد \*

وقد ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حاملاً أمانة بنت أبي العاصي على عنقه فاستثنينا ما استثناه النص ، وأبقينا ما أبقاه النص \*

وقد قال بهذا جماعة من السلف \*

روينا من طريق الحجاج بن النبال نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس قال : يقطع الصلاة الكلب والمرأة \*

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن قتادة سمعت جابر بن زيد يقول قال ابن عباس : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة \*

مقبولة بمعنى أنه إذا زاد في الرواية لفظاً أو قيداً قلت الزيادة ، وفي معنى هذا حمل المطلق على القيد إذا انحصر المخرج . ثم حديث أبي ذريرداً ما قاله المؤلف رداً وانحصر في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٤) عن عبد الله بن العاصم « عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرحلة إذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرحلة فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كإسائتي فقال : الكلب الأسود شيطان » ورواه أيضاً سائر الجماعة سوى البخاري . فهذا صريح في التفريق بين الكلب الأسود وبين غيره ودال على أن القيد بهذا اللون زيادة حافظ تحجب مرادها ، وعلى أن من أطلق فلم يذكر اللون فأنما اختصر الحديث \*

وهذان سندان لا يوجد أصح منهما •

ومن طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أسد عن أنس بن مالك قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة •

ومن طريق الحجاج بن النبال ناهض بن حلفه عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني قال : كنت أصلي إلى جنب ابن عمر فدخل بيتي وبينه — يري دجرا وأ — فريين يدي فقال لي ابن عمر : أما أنت فأعد الصلاة وأما أنا فلا أعيد ، لأنه لم يري يدي •  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن بكر بن عبد الله المزني : إن جرو وأمرين يدي ابن عمر فقطع عليهما الصلاة •

وهذا أيضا من أصح إسناد يكون •

ومن طريق علي بن المديني : حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنائي عن قتادة عن زرار بن أوفى عن سعد بن هشام عن عامر عن أبي هريرة قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة •

ومن طريق عبد الله بن المبارك حدثني سليمان بن النيرة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال : صلى الحكم بن عمرو الفدري بالناس في سفر وبين يديه بكرة ، فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة •

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مسلم الكوفي عن صفية بنت شيبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جعلتمونا بمنزلة الكلب والحمار وإنما يقطع الصلاة الكلب والحمار والسنور •

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عباس قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار •

وهو قول عطاء وأبن جريج ، إلا أنهم خص الكلب الأسود والمرأة الحائض •  
وعن عكرمة : يقطع الصلاة الكلب والمرأة الحائض •

ومن طريق شعبة عن زياد بن قيس قال سمعت أبا الأحوص — هو صاحب ابن مسعود — يقول : يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار •

وقال أحمد بن حنبل : يقطع الصلاة الكلب الأسود والحمار والمرأة إلا أن تكون

مضطجعة •

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يقطع الصلاة شيء من هذا كله . وما لم نعلم حجة إلا حديث عائشة ، وهو حجة عليهم كما أوردناه ، وحديثاً رويته من طريق ابن عباس : « أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس يعني ، فررت بين يدي الصف ، فنزلت فأرسلت الأتان ترجع ودخلت في الصف ، فلم تذكر ذلك على أحد » (١) \*  
قال علي : وهذا لا حجة فيه لوجوه : \*

أولها ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم — هو ابن عتيبة — سمعت أبا حنيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمهاجرة إلى البطحاء فوضأ وصلى الظهر ركعتين (٢) وبين يديه عترة » وزاد فيه عون بن أبي حنيفة عن أبيه : « وكان يمر من ورأها (٣) الحجار والمرأة (٤) » \*  
وبه إلى مسلم : ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ المنبري (٥) ثنا أبي ثنا شعبة عن يعل — هو ابن عطاء — سمع (٦) أبا علقمة سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الإمام جنة ، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » \*

قال علي : فالتمس يحمل بين الإمام والمأموم مما ذكرنا فلا يقطع الصلاة ، لأن الإمام ستره لجميع المأمومين ، ولو امتد الصف فواسخ \*

برهان ذلك الإجماع المتيقن الذي لا شك فيه في أن ستر الإمام لا يكف أحداً من المأمومين اتخاذ ستره أخرى ، بل اكتفى الجميع بالعترة التي كان عليه السلام يصلي إليها ، فلم تدخل أتان ابن عباس بين الناس وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ستره (٧) \*

(١) نسبة في المتن إلى الجماعة . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ١٦) ومسلم (ج ١ ص ١٤٣)  
(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٣) « فصل الظهر ركعتين والمصر ركعتين » (٣) في نسخة « من ورأه » وهو خطأ (٤) في مسلم « المرأة والحجار » (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٢٢) « عبيد الله بن معاذ » وهو عبيد الله بن معاذ بن معاذ المنبري (٦) في نسخة « سمعت » وما هنا هو الموافق لمسلم (٧) في نسخة « فلم تدخل أتان ابن عباس بين العترة وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الناس »

### اختلاف العلماء في قطع المرأة والحار والكلب الصلاة وما ورد في ذلك ١٣

وأيضاً : فقد ثبت عن ابن عباس — كما أوردنا قبل — أن الحار والمرأة والكلب يقطع الصلاة ، وعهدنا بهم يقولون : أن الراوي من الصحابة أعلم بما روى (١) ثم لو صح غير هذا — وهو لا يصح — لكان ما رواه أبو هريرة وأنس وأبو ذر هو الناسخ يثبت لاشك فيه لما كانوا عليه قبل ورود ما رويوه •

وذكرنا خبرين : أحدهما عن طريق العباس بن عبيد الله بن العباس عن الفضل بن العباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار العباس فسلى وبين يديه حمارة وكأية (٢) » قال علي : وهذا باطل ، لأن العباس بن عبيد الله لم يترك عمه الفضل • وحديث من طريق مجاهد (٣) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وأما استطتم (٤) » • قال علي : أبو الوداك ضعيف ، ومجاهد مثله (٥) ، ثم لو صح كل هذا لما وجب الأخذ

(١) الرواية عن ابن عباس مختلفة ، وقد ورد عنه ما يدل على عدم القطع ، فيحمل ما ورد بإثباته على معنى آخر ، كما روى الطحاوي في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٦٦) عن مكرمة قال : « ذكر عنه ابن عباس ما يقطع الصلاة ، قالوا : الكلب والحار ، فقال ابن عباس : (اليه يصعد السلم الطيب) وما يقطع هذا ولكنه يكره » وروى النسائي (ج ١ ص ١٢٣) عن مسيب قال : « سمعت ابن عباس يحدث أنه مر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلام وهو من بني هاشم على حمار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فتزلوا ودخلوا معه وهو يصلي فلم ينصرف فجاءت جريتان تسميان من بني عبد المطلب فأخذتا برجليه ففزع بينهما ولم ينصرف » (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٦١) ولفظه : « أنا أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فسلى في حمراء ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكأية تمشان بين يديه فما بالي ذلك » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٢٣) وفيه أنه صلى المصير ، وفي آخره « فلم يذجرا وذبؤخره » . ورواه الطحاوي أيضاً بمناه (ج ١ ص ٢٦٦) (٣) في نسخة « مجاهد » وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٦٢) (٥) أبو الوداك هو جبر بن نوف الكلابي . وهو ثقة ، وفتح ابن معين وابن حبان ، واختلف فيه قول النسائي ، فرة قل « صالح » وصرة قال « ليس بالقوي » ومثل هذا لا يطلق عليه الحكم بالضعف وقد أخرج له مسلم . وأما مجاهد فهو ابن سيد الحمداشي الكوفي ، ضعفه أحمد وغيره ، وقال يعقوب بن سفيان « تكلم الناس فيه وهو صدوق »

باحدى ال وايتين دون الأخرى إلا بحجة بينة ، لا بالهوى والمطرفة ، فلو سمحت هذه الآثار —  
وهى لاتصح — لكان حكمه صلى الله عليه وسلم بأن السكاب والحمار والمرأة يقطعون الصلوة  
هو الناسخ بلاشك لما كانوا عليه قبل ، من أن لا يقطع الصلاة شيء من الحيوان ، كما  
لا يقطعها الفرس والسنور والخنزير وغير ذلك ، فمن الباطل الذى لا يخفى ولا يحل ترك  
الناسخ المتيقن والأخذ بالنسوخ المتيقن . ومن المحال أن تعود الحالة المنسوخة ثم  
لا يبين عليه السلام عودها (١) \*

وقال البخارى « صدوق » وأخرج له مسلم مقر وثا بغيره . ومثله أيضاً لا يطرح حديثه . ولذلك  
قال أبو داود بغير رواية الحديث « اذا تنازع الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر  
الى ما حمل به أصحابه من بعده » (١) الراجع أن حديث قطع الصلاة بهذه الأشياء حديث  
منسوخ ، فان قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقطع الصلاة شيء » فيه إشارة الى أنه كان  
معمولاً عند السامعين قطعها بأشياء من هذا النوع بل هو يكاد يكون كالصريح فيه لمن  
تأمل وفكر فى معنى الحديث . ثم قد ورد ما يؤيد هذا ، فروى الدارقطنى ( ص ١٤٠  
و ١٤١ ) والبيهقى ( ج ٢ ص ٢٧٧ و ٢٧٨ ) من طريق ابراهيم بن مسعود الخولانى « ثنا  
ادريس بن يحيى أبو عمرو المروفي بالخولانى عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن  
حرمة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى بالناس فرين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ريمة . سبحان الله . سبحان الله . سبحان  
الله ، ففأسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المسبح آتفاً سبحان الله ؟ قال :  
أنا يا رسول الله ، إني سمعت أن الحمار لا يقطع الصلاة ، قال : لا يقطع الصلاة شيء . »  
وقد رواه الباغندى فى مسنده عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن هشام بن عبيد الله ، ثم رواه  
الحافظ أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى — راوى المسند عن الباغندى — عن محمد  
ابن موسى الحضرمى عن ابراهيم بن سعد ، كلاهما عن ادريس بن يحيى ، ولم أجد ترجمة  
لادريس هذا ، وما أظن أحداً ضعفه ، ولذلك لما أراد ابن الجوزى فى التحقيق أن  
ينصر مذهبه ضعف الحديث بصخر بن عبد الله ، فأخطأ جداً ، لأنه زعمه « صخر بن  
عبد الله الحاجبى المقرئ » وهو كوفى متأخر روى عن مالك والليث وبقي الى حدود  
سنة ٣٣٠ . وأما الذى فى الاستاد فهو « صخر بن عبد الله بن حرمة الدبلى » وهو حجازى  
قديم كان فى حدود سنة ١٣٠ وهو ثقة . ثم ان الباغندى قال فى مسنده ( ص ٣ ) : « حدثنا

واحتج بعض ائمة الفقيهين (١) بقول الله تعالى (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) قال : فما يقطع هذا ؟ \*

قال علي : يقطعه عند هؤلاء الشنئين قبله الرجل امرأته ومسه ذكره وأكثر من قدر الدرهم البتلى من بول ، ويقطعه عند الكل وبيعة تخرج من الدبر متعمدة : \*

وأما النساء فقد أخبر عليه السلام أن خير صفوفهن آخرها ، فصح أنه لا يقطع بضعهن صلاة بضع . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٨٦ — مسألة — ولا يحل للمصلي أن يرفع بصره الى السماء ، ولا عند المصداخ في غير الصلاة أيضا \*

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن السيب بن رافع عن عليم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لينيئين هشام بن خالد الأزرق نا الوليد بن مسلم عن بكر بن مضر انصري عن صخر بن عبدالله المدلجي قال سمعت عمر بن عبدالعزيز يحدث عن عياش بن أبي ربيعة الخزومي قال : بين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوماً بأصحابه إذ مر بين أيدينا حمار فقال عياش سيعان الله ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيسبح ؟ قال عياش : أنا يا رسول الله ، سمعت أن الحمار يقطع الصلاة : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء . » وقد قلت في شرحي على التحقيق لابن الجوزي بعد رواية هذا الحديث : «وهذا استناد صحيح ، إلا أن عمر بن عبدالعزيز لم يسمع من عياش فقد مات سنة ١٥ ، ولكنه يحول على الرواية الأخرى عن أنس ، وكأن عمر لم يسمع من أنس صار يرويه مرة عنه ومرة يرسله عن عياش ، يريد بذلك رواية القصة لا ذكر الاستد ، وهذا كثير من رواية الحديث وخصوصاً القدماء . وهو صريح في الدلالة على أن الأحاديث التي فيها الحكم بقطع الصلاة — بانراة الحمار والكلاب — منسوخة ، فقد سمع عياش أن الحمار يقطع الصلاة ، وعياش من السابقين الذين هاجروا المجرئين ، ثم حبس بمكة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له في الفتوت كآبث في الصحيحين ، فلم الحكم الأول ثم غلبت نسخه ، فأعفه رسول الله بعد : أن الصلاة لا يقطعها شيء . » وهذا لتحقيق دقيق واستدلال طريق لم أر من سبقني اليه (١) من احتج بهذه الآية ابن عباس كما سبق \*

أقوام يرفضون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لاترجع إليهم (١) \*  
 وروينا أيضاً من طريق صحيحة عن أنس وابن عمر وأبي هريرة (٢) \*  
 حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد ثنا يحيى  
 ابن أيوب بن يادى الملاف ثنا يحيى - هو ابن بكير - نا الألب بن سعد بن جعفر بن ربيعة عن  
 عراك بن مالك والأعرج كلاهما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 « ليتنين أناس عن رفع أبصارهم عند الدعاء إلى السماء حتى تتخطف (٣) » \*  
 قال علي : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا على كبيرة من الحرام ، لا على مباح  
 مكره أصلاً ، ولا على صغيرة مفقودة \*

وقال بهذا طائفة من السلف . كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
 الثوري عن زياد بن فياض عن نعيم بن سلمة (٤) قال رأى ابن مسعود قوماً في أبصارهم  
 إلى السماء في الصلاة ، فقال : ليتنين أقوام يرفضون أبصارهم في الصلاة أو لاترجع إليهم \*  
 وقال أيضاً : أو ما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله تعالى رأسه  
 رأس كلب ؟ \*

ومن طريق حماد بن سلمة عن عمران بن حدير عن أبي مجاز (٥) قال : أما يخشى  
 الذي يرفع بصره إلى السماء أن يخنس بصره ؟ ، ألا أرى (٦) أنه كان الملائكة تنزل \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) وابن ماجه (ج ١  
 ص ١٦٧) والدارمي (١٥٤) (٢) أما حديث أنس فرواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) والبخاري  
 (ج ١ ص ٢٩٩) والنسائي (ج ١ ص ١٧٧) والدارمي (١٥٤) وأما حديث ابن عمر فرواه  
 ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٧) وقال في إسناده «استاده صحيح ورجاله ثقات» ونسبه المنذرى  
 في الترغيب (ج ١ ص ١٨٨ منبرية) إلى ابن جبان والطبراني في الكبير وصححه (٣) في نسخة  
 «تتخطف» ورواه مسلم (ج ١ ص ١٢٧) والنسائي (ج ١ ص ١٨٧) من طريق ابن وهب عن  
 الليث عن جعفر عن الأعرج - عن أبي هريرة ونسبهما «ليتنين أقوام عن رفع أبصارهم  
 عند الدعاء في الصلاة إلى السماء أو تتخطفن أبصارهم» (٤) هذا مرسل لأن نعيم بن سلمة لم يدرك  
 ابن مسعود ، فإنه مات سنة ١٠٠ وابن مسعود سنة ٣٣ (٥) بكسر الميم واسكن الجيم وقطع اللام  
 وآخره زاي هو هو تاي واسمه لاحق بن حيد (٦) كذا في الأصل ، هو في نسخة «الأيري»  
 والتركيب غير ظاهر فيها \*



قال علي : من المجهل أن يكون الحنفية يطلون صلاة من صلى خلف إمام والى جانبه امرأة تصلى بصلاة ذلك الإمام وهو لا يقدر على إزالتها ! وصلاة من تسكم ساهايا في صلاته ! واللكيون يطلون صلاة من صلى وقد توضع بجماء بل فيه خبز ! والشافعية يطلون صلاة من صلى وعلى ثيابه شعر من شعره نفسه قمسقط من لحية ورأسه !! وما جاء قط نص ولا دليل على بطلان صلاة أحد من هؤلاء ، ثم يميزون صلاة من تصدق صلاته عملا صح النضر جعريه عليه وشدة الوعيد فيه !! والله تعالى التوفيق (١) \*

٣٨٧ - مسألة - فإن صلت امرأة الى جنب رجل لا تأتم به ولا بإمامه فذلك جائز فان كان لا يتوأن يؤمها ونوت هي ذلك فصلاته تامة وصلاتها باطلة . فان نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر عنه فصلاتها جيما فاسدة . فان كانا جيما مؤتمين بإمام واحد ولا تقدر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تامة . وان كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة وصلاته تامة . فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جيما باطل \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان - ثنا شعبه عن عبد الله بن الحارث عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه قال : « صلى بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأمر آمن أهلي ، فأقامني عن بعته ، والمرأة خلفنا » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ، قال أنس : فسفت أنا واليتيم وراة والمعوز من ورائنا ، ففصل لنا ركعتين وانصرف » (٣) \*

فصح أن مقام المرأة والمرأتين والأكثر إنما هو خلف الرجال ولا بد لاسمع رجل واحد

(١) بالغ ابن حزم وتمالي ، وماتدل هذه الأحاديث على بطلان الصلاة (٢) في نسخة « من خلفنا » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٢٩) (٣) في النسائي (ج ١ ص ١٢٩) « ثم انصرف » والحديث اختصره المؤلف ، وقدم واء الجماعة الا ابن ماجه كفي الشوكاف (ج ٣ ص ٢٢٤) \*

أصلاً وأمامه ، وإن موقف الرجل والرجلين والأكثر إنعاهوا أمام المرأة والمرأتين والأكثر ولا بد . فن تعدى موضعه الذى أمره الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيه وصلى حيث عنى الله كذلك : فقد عصى الله عز وجل فى عمله ذلك ، ولم يأت بالصلاة التى أمر الله بها والمصيبة لا تجزى عن الطاعة . وهو قول أبى حنيفة وبعض أصحاب أبى سليمان (١) \* وأما من عجز عن المكان الذى أمر به ولم يقدر على غيره فقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ، وقال عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

٣٨٨ - مسألة - ومن تعدى فى الصلاة وضع يده على خاصرته بطلت صلاته . وكذلك من جلس فى صلاته متمكناً أن يستند على يده أو يديه \*

حدثنا حماد بن عمار بن أسبغ بن أحمد بن عبد الملك بن أئمن ثنا السباعي بن إسحاق ثنا يحيى ابن جبيب بن عوف ثنا حماد بن زيد عن أبى يونس السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة أنه قال : (نهى (٢) عن التخصر فى الصلاة) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله ابن المبارك عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل مختصراً » (٣) \*

قال على : فصح أن النهى الأول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد صح أنه عليه السلام قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو قول طائفة من السلف \*

كأرو بنان من طريق وكيع عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فى وضع اليد على الخاصرة فى الصلاة : فعل اليهود ، وكرهته \* وعن وكيع عن ثور بن زيد عن خالد بن ممدان عن عائشة أم المؤمنين : أنها رأت رجلاً

(١) وأما ما يرويه بعض علماء الحنفية بلفظ « أخروهن من حيث أخرهن الله » على أنه حديث مرفوع فأنما هو موقوف من كلام ابن مسعود ، ورواه عنه عبد الرزاق فى مصنفه . انظر نصب الراية . (ج ١ ص ٢٤٣) (٢) نهى « بالبناء المجهول ، وقد فسره الحديث الذى بعده كما قال المؤلف . (٣) فى النسائي . (ج ١ ص ١٤٢) ورواه الدارمي (ص ١٧٢) ومسلم (ج ١ ص ١٥٣) وأبو داود (ج ١ ص ٣٥٧) والبخاري (ج ١ ص ١٤٨) \*

الصلاة واضعاً يده على خاصرته فقالت: هكذا أهل النار في النار. (١) \*

وعن وكيع عن سعيد بن زياد عن زيار بن صبيح (٢) الحنفى قال: «صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: هذا الصلب في الصلاة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه» (٣) \*

وعن ابن عباس: أنه كره وضع اليد على الخاصرة في الصلاة، وقال الشيطان: يحضره \* ومن طريق سفيان الثوري عن صالح بن نبهان سمعت أبا هريرة يقول: إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يجعل يده في خاصرته، فإن الشيطان يحضر ذلك \*

وأما الاعتماد على اليد فحدثنا حامد بن ثابت بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر بن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في صلاته معتمداً على يده» (٤) \*

قال عبد الرزاق: أخبرني إبراهيم بن ميسرة أنه سمع عمرو بن الشريد يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم. «كان يقول في وضع الرجل يمينه إذا جلس في الصلاة: هي قصدة المنصوب عليه» (٥) \*

قال علي: قد سمع عنه عليه السلام أنه قال: «صنوا كبروني أصلي» فمن صلى بخلاف صلاته عليه السلام من رجل أو امرأة: فقد صلى غير الصلاة التي أمره الله تعالى بها، فلا تجزئه، والاعتقاد على اليد في الصلاة خلاف صلاته عليه السلام، بلا خلاف من أحد \*  
وروينا من طريق نافع عن ابن عمر أنه قال لإنسان: ما يجلسك في صلاتك جلسة المنصوب عليهم؟! وكان راهباً معتمداً على يديه \*

٣٨٩ — مسألة — والأتیان بسددان ركعت والسجدة فرض لاتم الصلاة إلا به، لسكل قيام ركوع واحد، ثم رفع واحد، ثم سجدتان بينهما جلسة. هذا

(١) في هذا المعنى حديث عن أبي هريرة مرفوعاً «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه كما في الترغيب (ج ١ ص ١٩٣) (٢) انظر المصدر ويقال بفتحها (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٠) من طريق وكيع، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٤٢) من طريق سفيان بن حبيب عن سعيد بن زيد بخناه (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٧٦ و ٣٧٧) عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق (٥) هذا مرسل لأن عمر بن الخطاب يدينه، والاسناد إليه صحيح \*

### لا خلاف فيه من أحسن الأمة \*

فمن نسي سجدة واحدة وقام عند نفسه إلى ركعة ثانية فإن الركعة الأولى لم تم ، وصار قيامه إلى الثانية لتواً ليس بشيء ، ولو تممه ذا كراً بطلت صلاته ، حتى إذا ركع ورفع فكل ذلك لغو ، لأنه عمله في غير موضعه نسياناً ، والنسيان مرفوع \*

فإذا سجد تمت له حينئذ ركعة بسجديتها \*

ولو نسي من كل ركعة من صلاته سجدة لكان — إن كانت الصبح أو الجمعة أو الظهر أو العصر أو العشاء في السفر — قد صحت له ركعة ، فليات بأخرى ثم يسجد للسهو . وإن كان ذلك في المغرب فكذلك أيضاً ، وليسجد سجدة واحدة ثم يقوم إلى الثانية ، فإذا أتى جلس ثم قام إلى الثالثة ثم يسجد للسهو . وإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء في الحضر فقد صحت له ركعتان كاذكرنا ، فليهن أن يأتي ركعتين ثم يسجد للسهو \*

برهان ذلك قول الله تعالى : (إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فصحيح أن كل عمل عمله المرء في موضعه كأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو متبذل به ، وكل عمل عمله المرء في غير موضعه الذي أمره به عليه السلام فهو رد . وهذا نص قولنا والله تعالى الحمد . وقال بهذا الشافعي وداد وغيرهما \*

وقال مالك : يلغى قيامه في الأولى وركوعه ورفعه والسجدة التي سجدها ويمتد بالتأني . وهذا خطأ لما ذكرنا ، لأنه اعتدله بقيام فاسد وركوع فاسد ورفع فاسد ، وضع كل ذلك حيث لا يحل له ، وحيث لو وضعه عامداً بطلت صلاته بلا خلاف من أحد ، وألغى له قياماً وركوعاً ورفعاً وسجدة أداها باجماع الأمة ، وهو مهم كأمره الله تعالى \*

فان قيل : أردنا أن لا يحول بين السجدين بعمل \*

قلنا : قد أجزم له أن يحول بين الأحرام للصلاة وبين القيام والقراءة المتصلين بها بعمل أبطلت موه ، فالفرق ؟ ! وقد حال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أعمال صلاته ناسياً بما ليس منها ، من سلام وكلام ومشي واتكاه ودخوله منزله ، ولم يضر ذلك ما عمل من صلاته شيئاً ، فالحالولة بينهما إذا كانت بنسيان لا تنقض \*

فان قيل : إنه لم ينو بالسجدة أن تكون من الركعة الأولى ، وإنما نواها من الثانية ، والأعمال بالنيات \*

قلنا لهم : هذا لا يضر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نوى بالجلسة التي سلم منها أنها من الركعة الرابعة ، وهي من الثانية ، ثم اعتد بها الثانية ، وكذلك أمر عليه السلام من لم يدر كم ركعة صلى أن يصلي حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ، فالصلي على هذا بنوى بالركعة أنها الثالثة ولعلها رابعة ، ولا يضر ذلك شيئاً . ثم نقول لهم : هذا نفسه لازم (١) لكم ، لأنه نوى بالتكبير للإحرام أن تلي الركعة (٢) التي أبطلتم عليه ، لا الركعة التي جعلتموها أولاً •

وقال أبو حنيفة يسجد في آخر صلاته أربع سجودات متواليات (٣) وتمت صلاته • وهذا كلام في غاية الفساد ، لأنه اعتدله بأربع ركعات متواليات لم يتم منها ولا واحدة وهذا باطل ، ثم أجاز له سجودات متباينات لم يأمر الله تعالى قط بها ، أي أنها عامداً مخالفاً لأمر الله عز وجل بالقصد ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وتعلمه عليه السلام المصلي كيف يعمل ، من طريق أبي هريرة ورقة بن رافع ، وقد ذكرنا كل ذلك بإسناده ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ، ولا يختلفون في أنه لا يحمل للمصلي تعدد تقديم سجدة قبل الركعة ، ولا تعدد تقديم ركعة قبل السجدة التي في الركوع الذي قبله ، ثم أجازوا هذا وبينه وبالله تعالى التوفيق •

٣٩٠ — مسألة — ولا يحمل للمصلي أن يفترش ذراعيه في السجود •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (٤) قال : « اعتدوا في السجود ، ولا يسط (٥) أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » • وروينا عن أبي وائل عن حذيفة : أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له : ما صليت (٦) •

(١) في نسخة « هذا تفسير لازم » (٢) في نسخة « التكبير للإحرام إذا أركعت » الخ وهو غير واضح (٣) في نسخة « متباينات » (٤) في البخاري (ج ٢ ص ٩) بخلاف « أنه » (٥) هذه توافق رواية ابن عساكر وهي الأحسن ، وفي رواية الأكرثرين في البخاري « ولا ينسط » وفي رواية الجوى « ولا يتسط » بتقديم الباء على التاء (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ٣١٣) من طريق زيد بن وهب عن حذيفة وتناهم « ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم عليها » •

قال على : من افترض ذراعيه في السجود فلم يتم سجوده ، ومن لم يتم سجوده فلا صلاة له عند حذيفة ، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم •

٣٩١ — مسألة — وفرض على المصل أن لا يصق أمامه ولا عن يمينه ، في صلاة كان أو في غير صلاة . وحكه أن يصق في الصلاة في ثوبه أو عن يساره تحت قدمه ، أو على يده على يساره ، ما لم يلق البصقة في المسجد ، أو يصق خلفه ما لم يؤذ بذلك أحداً • ولا يجوز البصاق في المسجد البتة ، وإن كان في غير صلاة ، إلا أن يدهنه •

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا الثوري — هو سفيان — عن منصور — هو ابن المنذر — عن ربيع بن حراش عن طارق بن عبد الله المحاربي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صليت فلا تبصق بين يديك ولا عن يمينك ، وابصق تلقاء شمالك إن كان فارغاً ، والا فتحت قدمك ، وأشار برجله ففحص الأرض » . (١) •

وروينا أيضاً بأجل اسناد عن شعبة ثنا قتادة سمعت أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحوه (٢) •

وعن حماد بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) . وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) •

وروينا النهي عن ذلك عن حذيفة (٥) وأبي هريرة ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضى الله عنهم •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : البصاق في المسجد خبثية ، وكفارتها دفنها (٦) •

(١) رواه أحمد (ج ٦ ص ٣٩٦) بثلاث أسانيد عن منصور . ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٨) والترمذي (ج ١ ص ١١٣) والنسائي (ج ١ ص ١١٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٥٦) وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي (٢) حديث أنس سيد كره المؤلف بإسنادين من طريق البخاري (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) (٤) حديث ابن عمر رواه البخاري (ج ١ ص ١٧٩) والدارمي (ج ١ ص ١٦٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٣) (٥) إسناده في ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) •

وبه إلى البخاري ثنا حفص بن عمر (١) ثنا شعبة أخبرني قتادة سمعت أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يفتلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت رجله » •

فيذا عموم في الصلاة (٢) وغيرها وأمر الصلاة بدخل في هذا الخبر . وإلى كل هذا ذهب السلف الطيب •

روينا عن طاوس : أن معاوية بزم في المسجد وذهب عم رجع ومعه شملة من نار فجعل يبيع الزقاق حتى دفعه •

وعن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد : كنت مع عبد الله ابن مسعود فلما أن يصنع وما عن يمينه فارغ ، فكره أن يصنع عن يمينه وبس في صلاة •

وعن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نصر (٣) عن عبد الله بن الصامت عن معاذ بن جبل : أنه كان مريضاً فقال : ما بصقت عن يميني منذ (٤) أسلمت •

وعن ابن جريج أن ابن نعيم أخبره أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول لابنه عبد الملك و بصق (٥) عن يمينه وهو في مسير ، فنهأ عمر عن ذلك وقال : إنك تؤذي صاحبك ابسق عن شمالك •

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا المنذر بن نبله عن همام بن خناس (٦) قال : نهاني ابن عمر عن أن أبسق عن يميني في غير صلاة •

وعن أبي إسحق السبيعي قال : رأيت عمرو بن ميمون يصلي فأراد أن يصنع لم يجد عن يساره موضعاً فالتفت خلفه فبزم (٧) •

وعن همام بن يحيى قال : دخلت على محمد بن سيرين فرأيت دخل في الصلاة ،

(١) في الأصل « عمر بن حفص » وهو خطأ صححناه من البخاري ( ج ١ ص ١٨٠ )

فان حفص بن عمر هو الذي يروي عن شعبة . وأما عمر بن حفص فانه من شيوخ البخاري أيضا ولكنه لم يرو عن شعبة (٢) في نسخة « للصلاة » (٣) هو حميد بن هلال البصري تابعي ثقة (٤) في نسخة « منذ » وهي توافق ما في فتح الباري ( ج ١ ص ٤٢٧ )

(٥) في نسخة « و بزم » (٦) خناس : يضم الخاء المعجمة وتخفيف النون ، هكذا ضبطه الذهبي في الشنبة ( ص ١٤٠ ) وصاحب القاموس وزاد شراحه أنه مروزي . ولم أجده له ترجمة (٧) في نسخة « فبسم » •

فأراد أن يزيق (١) وكلف الحائط عن يساره ، قاتفت عن يساره حتى أخرج  
البراق من المسجد •  
قال على : هؤلاء طائفة من الصحابة رضى الله عنهم (٢) لا يعرف لهم منهم مخالف .  
وبالله تعالى التوفيق •

٣٩٢ — مسألة — ولا تحل الصلاة في عطن إبل ، وهو الموضع الذى تقف  
فيه الإبل عند ورودها الماء وتبرك ، وف المراح والبيت ، فان كان لرأس واحد من  
الابل أو لرأسين فالصلاة فيه جائزة ، وإنما تحرم الصلاة اذا كان بثلاثة فصاعدا •  
ثم استدركنا قلنا : انه لا يجوز الصلاة آتية في الموضع المتخذ لبروك جل واحد  
فصاعدا ، ولا في المتخذ عطا البعير واحد فصاعدا ، على ما ذكره بيده ان شاء الله تعالى (٣) •  
والصلاة الى البعير جائزة وعليه فان اقتطع أن تأوى الإبل الى ذلك المكان حتى  
يسقط عنه إسم عطن جازت الصلاة فيه •

فمن صلى في عطن إبل بطلت صلاته عامداً كان أو جاهلا •  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد  
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي  
والقاسم بن زكرياء ، قال أبو كامل : ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب ،  
وقال القاسم بن زكريا : ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان ، كلاهما عن جعفر بن أبي ثور  
عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ان رجلا سأله : أصلى (٤)  
في مبارك الإبل ! قال : لا (٥) » •

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى القاضي ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن  
وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا لم تجدوا إلا مراض النعم

(١) في نسخة « ويصق » (٢) ومن التابعين ايضا ، فليس كل الذين روى عنهم  
المؤلف من الصحابة بل منهم تابعون (٣) من أول قوله « ثم استدركنا » زيادة من  
النسخة رقم (٤٥) وهي زيادة واجبة ، ولله در ابن حزم ، اذا اخطأ ثم بان له الغليل  
أسرع الى القينة واعترف بخطئه رحمه الله ورضى الله عنه (٤) في النسخة (٤٥) « وأصله »  
وما هنا هو الموافق لمصحح مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٥) اختصر المؤلف الحديث •



واعلان الابل فصلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في ماطن الابل (١) \*  
 وروينا ذلك ايضاً باسناد في غاية الصحة عن البراء بن عازب وعبد الله بن منفل  
 كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، فهذا قل تواتر يوجب يقين العلم \*  
 وقد احتج بعض من خالف هذا بأن قال : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال : « فضلت على الأنبياء بست » ، فذكر فيها « وجعلت لي الأرض مسجداً وмахوراً  
 فيها ادر كلك الصلاة فصل » قال : وهذه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ، وذكر قول  
 الله تعالى ( وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) \*

فقلنا . ان هذا كله حق ، وليس للنسخ هنا مدخل ، والواجب استعمال كل هذه  
 النصوص ، ولا سبيل الى ذلك إلا بان يستثنى الأقل من الأكثر ، فتشتمل جميعاً حينئذ  
 ولا يحل لسلم مخالفة شيء منها ، ولا تغليب بعضها على بعض بهواه \*

ثم نسأل المخالف عن الصلاة في كنف أو مزرعة ان كان شافعياً أو حنفياً ، وعن صلاة  
 الفريضة في جوف الكعبة ان كان مالكيًا ، وعن الصلاة في ارض منصوبة ان كان من  
 اصحابنا — فانهم يمتنعون من الصلاة في هذه المواضع ويحتصونها من الآية المذكورة  
 ومن الفضيلة المنصوصة . وقد قال تعالى وذكر مسجد الضرار : ( لا تقم فيه أبداً ) فحرم  
 الصلاة فيه وهو من الأرض ، فصح أن الفضيلة باقية ، وأن الأرض كلها مسجد وطهور  
 إلا مكاناً نهي الله تعالى عن الصلاة فيه \*

فان قيل : قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على بديره وإلى بديره ، قلنا : نعم  
 ومن منع هذا فهو مبطل ، ومن صلى على بديره أو إلى بديره فلم يصل في عطن ابل ،  
 ومن هذا جاء النعي لامن الصلاة إلى البير \*

(١) رواه البيهقي ( ج ٢ ص ٤٤٩ ) بهذا اللفظ من طريق يزيد بن زريع عن هشام  
 ابن حسان ، وأوله « اذا حضرت الصلاة فقم تجمعوا » الخ وكذلك رواه الدارمي ( ص ١٦٨ )  
 عن محمد بن منهل عن يزيد بن زريع ، ورواه ابن ماجه قرياً من اللفظ الذي هاج عن ابن بكر  
 ابن أبي شيبة عن يزيد بن هرون ، وعن بكر بن خلف عن يزيد بن زريع ( ج ١ ص  
 ١٣٤ ) ورواه الترمذي مختصراً وصححه ( ج ١ ص ٧١ ) (٢) حديث البراء رواه  
 ابوداود ( ج ١ ص ٧٣ - ١٨٤ ) والبيهقي . وحديث عبد الله بن منفل رواه ابن ماجه  
 والبيهقي ، ورواه الشافعي في الأم ايضاً ( ج ١ ص ٨٠ ) والنسائي ( ج ١ ص ١٢٠ )

وقد زاد بعضهم كذبا وجراً واقتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
 إنما نهى عن الصلاة في معاطنها ومباركها لتفارها واختلاطها ، أو لأن الراعى يول يئتها •  
 قال على : وهذا كذب مجرد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإخباره بالباطل وبما لم  
 يقوله عليه السلام قط ، ولوأطلق مثل هذا على رجل من عرض الناس لكان إثماً وفسقاً ،  
 فكيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! ولو أنه عليه السلام أراد ما ذكرنا لبيته •  
 ثم هبك أنه كافأوا - ومعاذ الله من ذلك - فإن النعى والتحريم بذلك باق كما  
 كان ، فكيف يستحلون أن يصححوا النعى ويدعوا أنه لملة يذكرونها - ثم يبيحون  
 ما صح النعى عنه ؟ ! هذا أمر ما ندري كيف هو ؟ ! ونموذ بالله من البلاء •

وقد روي عن عبد الله بن عمرو بن الماصي أنه قال : لا تصلوا في أعطان الأبل •  
 وسئل مالك ممن لم يجد إلا عطن أبل قال : لا يصلى فيه ، قال فان بسط عليه ثوباً  
 قال : لا أيضاً (١) •

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في عطن أبل أعاد أبدأ •  
 فان قيل : فانه قد روي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : «فإنها خلقت من  
 الشياطين» (٢) •

قلنا نعم ، هذا حق ، ونحن نقر بهذا ، ولا اعتراض في هذا على نهيه عليه السلام عن  
 الصلاة في أعطانها •

قال على : والبعر والبيضان لا يشك في أن الموضع المتخذ لبركهما أو لبرك أحدهما  
 داخل في جملة مبارك الأبل وعطن الأبل ، وكل عطن فهو مبارك ، وليس كل مبارك عطناً  
 لأن العطن هو الموضع الذي تناخ فيه عند ورودها الماء قط ، والمبارك أعم ، لأنه الموضع  
 المتخذ لبروكها في كل حال . وإذا سقط عن العطن والمبارك اسم عطن ومبارك فليس عطناً ولا  
 مباركاً ، فالصلاة فيه جائزة •

فأما قولنا عالماً كان أو غير عالم ، فلا نه آتى بالصلاة في غير موضعها ومكانها ، والصلاة  
 لا تصح إلا في زمان ومكان محددين ، فإذا لم تؤد في مكانها وزمانها فليس هي التي أمر الله

(١) في اللبونة (ج ١ ص ٩٠) عن القاسم «سألت المالكا عن إعلان الأبل في الناحل  
 أبصلي فيها ؟ قال : لا خير فيه» (٢) هو في حديث البراء وحديث ابن منفل •

تعالى بها ، بل هي غيرها . وبالله تعالى التوفيق •

٣٩٣ — مسألة — ولا تخل الصلاة في حمام ، سواء في ذلك مبدأ بابه إلى متعجب حدوده ، ولا على سطحه ومستوفده وسقفه وأعلى حيطانه ، خوفاً كان أو قناعاً ، فإن سقط من بئانه شيء فسقط عنه اسم « حمام » جازت الصلاة في أرضه حينئذ • ولا في مقبرة ، مقبرة مسلمين كانت أو مقبرة كفار ، فإن نبشت وأخرج ما فيها من

الموتى جازت الصلاة فيها •

ولا إلى قبر ولا عليه ، ولو أنه قبر نبي أو غيره • •

فإن لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو مغارة أو موضحة فيه شيء أمر باجتنابه : — فليرجع ، ولا يصل هناك جمعة ولا جماعة •

فإن حبس في موضع مما ذكرنا فإنه يصل فيه ، ويحتجب ما افترض عليه اجتنابه بسجوده ، لكن يقرب مما بين يديه من ذلك ما أمكنه ، ولا يضع عليه حبة ولا أنفاً ولا يدين ولا ركبتيه ، ولا يجلس إلا للفرصاء . فإن لم يقدر إلا على الجنوس أو الاضطجاع صلى كما يقدر وأجزأه •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى الأنصاري (١) عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » (٢) •

حدثنا أحمد بن محمد الطلحكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو الزياتي أبو كامل — هو الجحدري — ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام

- (١) في النسخة رقم (٤٥) « عمرو بن يحيى المازني » وكلامه صواب ، فهو أحاديث منزلة (٢) رواه الدارمي (ص ١٦٨) والترمذي (ج ١ ص ٦٥ و ٦٦) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١) كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً . ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٤) ورواه الشافعي في الأم (ج ١ ص ٧٩) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرفوعاً مرسلاً •

والمقبرة (١) » •

قال البزار : أسنده أيضا عن عمرو بن يحيى - : أبو طوالة (٢) عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري وأحمد بن إسحاق (٣) •  
قال علي : قال بعض من لا يتقى عاقبة كلامه في الدين : هذا حديث أرسله سفيان الثوري ، وشك في استنده موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة (٤) •

(١) رواية عبد الواحد بن زياد رواها أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٥١) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي عن عبد الواحد . وروى البيهقي طريقه كلها (ج ٢ ص ٤٣٤ و ٤٣٥) (٢) بضم الطاء المهملة وفتح الواو . وهو ثقة حجة ، وكان قاضي المدينة في زمن عمر بن عبد العزيز . مات سنة ١٣٤ (٣) كذا في الأصلين ، وما عرفت من هو ؟ ويزنل على ظني أن صوابه « محمد بن إسحق » لما سنده من كلام الترمذي أن شاء الله . ويؤيد ذلك أيضا حكاية ابن حجر في التلخيص أن محمد بن إسحق رواه موصولا (٤) أما شك موسى بن إسماعيل فانه في أبي داود (ج ١ ص ١٨٤) ولكن رواه الحاكم من طريقه كما ذكرنا موصولا مستندا من غير شك ، وأما إرسال الثوري إياه فقد زعمه الترمذي والبيهقي ، ولم أره مرسلًا إلا من طريق سفيان بن عيينة عند الشافعي كإسحق ، فأدري هل أشبه عليهم سفيان بسفيان ؟ ومن التريب أن البيهقي وأمن طريق يزيد بن هرون عن الثوري موصولا ثم قال : « حديث الثوري مرسل وقد روى موصولا وليس بشيء » وحديث حماد بن سلمة وقد تابعه علي وصله عبد الواحد بن زياد والبراء ودي « بنو عبد العزيز ابن محمد ! ! يزيد بن هرون حجة حافظ ، ولكن المهم هو نصر المذهب فقط . وأما الترمذي فانه قال « حديث أبي سعيد قد روى عن عبد العزيز بن محمد روايتين ، منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره ، وهذا حديث فيه اضطراب ، روى سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : وكان عامة روايتي عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد ، وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح . وما ضر الحديث إرسال الثوري — أو ابن عيينة — ولا شك موسى بن إسماعيل — إن ثبت ذلك — وزيادة الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من

قال على : فكان ماذا ؟ لا سباً وهم يقولون : إن المسند كالرسل ولا فرق ! ثم أى منفعة لهم في شك موسى ولم يشك حجاج ؟ ! وإن لم يكن فوق موسى فليس دونه : أوفى رسالة سفيان وقد أسنده حماد وعبد الواحد وأبو طوالة وابن إسحاق ، وكلهم عدل ! \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير الطبري ثنا محمد بن بشار بن دارنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثني بسر بن عبيد الله (١) سمعت أبا إدريس الخولاني قال : سمعت وائلة ابن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها (٢) » \*

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن عائشة وابن عباس أخبراه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة جعل يلق على وجهه طرف خيمته له ، فإذا انقمت كسفتها عن وجهه ، وهو يقول لئلا الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ، تقول عائشة يحذرو مثل ما سمعوا (٣) » \*

للمحفظ ، وقد ورد من طريق أخرى صحيحة ترفع الشك وتؤيد من رواه موصولاً ، وهي في الاستدراك للحاكم من طريق بشر بن الفضل « ثنا حماد بن غزيرة عن يحيى بن عمارة الأنصاري — والد حمرو بن يحيى — عن أبي سعيد الخدري « صرفوا ، وتلك قل الخاكم بدمان رواه منها ومن طريق عبد الواحد بن زياد والدمراوردي عن حمرو عن أبيه : « هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاري ومسلم » ووافقه التهبي ، وقدمدقا (١) بسر : بضم الباء واسكان السين المهملة ، وبيد الله : بالتصغير . ويظهر أن بسراً سمع الحديث من أبي إدريس عن وائلة ثم من وائلة . ولتلك تباينه بالاسنادين في مسند احمد وصحيح مسلم . وصرح بالسباع من وائلة في أبي داود والمسند (٢) رواه احمد في المسند (ج ٤ ص ١٣٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٥) والترمذي (ج ١ ص ١٩٥) وأبو داود (ج ٣ ص ٢١٠) (٣) الحديث رواه أحمد في المسند (ج ٦ ص ٢٢٨ و ٢٢٩) مطولاً عن عبد الرزاق ورواه بأسانيد أخرى (ج ١ ص ٢١٨ و ج ٦ ص ٣٤ و ٨٠ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و ٢٧٤) ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ٣٤) ورواه البخاري (ج ١ ص ١٨٩) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩) والتمساني (ج ١ ص ١١٥)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شبة  
 واللفظ له، قال إسحاق: أخبرنا زكرياء بن عدي، وقال أبو بكر: ثنا زكرياء بن عدي  
 عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله  
 ابن الحارث النجراfi حدثني جندب قل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن  
 يموت بخمس: «وان (١) من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد: ألا  
 فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك» (٢) في حديث طويل \*

قل على: من زعم أنه عليه السلام أراد بذلك قبور المشركين فقد كذب على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم، لأنه عليه السلام عم بالنهي جميع القبور، ثم أكد بضمه من فعل  
 ذلك في قبور الأنبياء والصالحين \*

قال على: فهذه آثار متواترة توجب ما ذكرناه حرفاً حرفاً، ولا يسمع أحداً  
 تركها \*

وبه يقول طوائف من السلف رضى الله عنهم \*

روينا عن نافع بن جبير بن مطعم أنه قال: ينهى أن يصلى وسط القبور والحمام  
 والحشان (٣) \*

وعن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي ظبيان عن ابن عباس قل:  
 لا تصلين الى حش ولا في حمام ولا في مقبرة! (٤) \*

(١) اختصر المؤلف الحديث من أوله، وفي النسخة (٤٥) «فان» وما هنا هو الموافق لـ  
 (ج ١ ص ١٤٩) (٢) حديث جندب ليس في مستدرك أحمد على سمته. وقد رواه ابن سعد في  
 الطبقات (ج ٢ ص ٣٤ و ٣٥) عن عبد الله بن جعفر الرقي عن عبيد الله بن عمرو الرقي بإسناده  
 (٣) الحش - بفتح الحاء المهملة وبضمها مع تشديد الشين المعجمة - النخل المتجمع  
 أو البستان، وسمى التوضأ بذلك لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة الى البساتين  
 وقيل الى النخل المتجمع بتنوطون فيها. والجمع حشان وحشان - بكسر الحاء وبضمها  
 مع تشديد الشين وآخرهما نون - وحشاشين، وهي جمع الجمع. هكذا قل في المسند  
 (٤) نقله البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٥) عن أبي ظبيان عن ابن عباس بغير إسناده \*

قال علي : ما نعلم لأبن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم •

وعن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاث آيات قبلة ، الحش ، والحمام ، والقبير •

وعن الملا بن زياد عن أبيه وعن خيثمة بن عبد الرحمن أنها قال : لا تصل إلى حمام ولا إلى حش ولا وسط مقبرة (١) •

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في حمام أعاد أبداً •

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد عن أنس قال : رآني عمر بن الخطاب أصلي إلى قبر ضبابي ، وقال : القبر أمامك •

وعن معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : رآني عمر بن الخطاب أصلي عند قبر فقال لي : القبر لا تصل إليه (٢) . قال ثابت : فكان أنس يأخذ يسدي إذا أراد أن يصلي فيتنحي عن القبور • (٣)

وعن علي بن أبي طالب : من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد •

وعن ابن عباس رضى : لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر •

وعن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سيد بن السيب أنه سمع أبا هريرة يقول : قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد • (٤)

(١) في نسخة «ولا إلى وسط مقبرة» (٢) في نسخة «لا يصلي إليه» (٣) أثر أنس بن سببه ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٤٣٧) إلى أبي نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة . ورواه البيهقي مطولاً (ج ٢ ص ٤٣٥) (٤) في المؤلف بالحديث موقوفاً ، وأظنه أخذه من مصنف عبد الرزاق فقد رواه أحمد في المسند (ج ٢ ص ٢٨٥) عن محمد بن بكر وعبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج ، ورضه ابن بكر ولم يرضه عبد الرزاق . ورضه صحيح فقده واه البخاري (ج ١ ص ١٩٠) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩) وأبو داود (ج ٣ ص ٢١٠) كلهم من طريق مالك عن الزهري عن سيد بن السيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، ورواه أحمد في المسند سائده متعددة (ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٥١٨) وفي بعض ألفاظ المسند «قاتل الله اليهود والنصارى» وكذلك في رواية مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة ، وهو بهذا اللفظ في بعض نسخ المحلى •

قال ابن جريج : قلت لمطاء : أنكره أن تصلى وسط القبور أو الى قبر ؟ قال : نعم ، كان ينهى عن ذلك ، لاتصل وبينك وبين القبلة قبر ، فان كان بينك وبينه ستره ذراع فصل \*

قال ابن جريج : وسئل عمرو بن دينار عن الصلاة وسط القبور فقال : ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كانت بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ظنهم الله » \*

قال ابن جريج : وأخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لا أعلم إلا أنه كان يكره الصلاة وسط القبور كراهية شديدة \*

وعن سفيان الثوري عن منصور بن المتمر عن إبراهيم النخعي قال : كانوا اذا خرجوا في جنازة تنحوا عن القبور للصلاة \*

وقال احمد بن حنبل : من صلى في مقبرة أو الى قبر أعاد أبدأ \*

قال علي : هؤلاء عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة وأنس وابن عباس ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم \*

قال علي : وكره الصلاة الى التبر وفي المقبرة وعلى القبر أبو حنيفة والأوزاعي وسفيان ولم يرمالك بذلك بأساً ، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء \*

قال علي : وهذا صعب ناهيك به ، أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه ، فلا يجوزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن ثم يستيجون (١) بما ليس فيهمته أثر ولا إشارة مخالفة السنن الثابتة ، وفمؤذ بالله من الخذلان \*

قال علي : وكل هذه الآثار حق ، فلا تحل الصلاة حيث ذكرنا ، إلا صلاة الجنازة فانها تصلى في المقبرة وعلى القبر الذى قد دفن صاحبه ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحرم ما نهى عنه ، ونهى من القرب الى الله تعالى أن تفعل مثل ما فعل ، فأمره ونهيه حق ، وفعله حق ، وما عدا ذلك فباطل ، والحمد لله رب العالمين \*

وأما قولنا أن يرجع من لم يجد موضعاً غير ما ذكرنا ، فانه لم يجد موضعاً محل فيه الصلاة ، وكذلك لو وجد زمناً لا يقدر منه على ركوع ولا سجود \*

(١) في نسخة « يستيجون »



وأما المحبوس فليس قادراً على مفارقة ذلك الموضع ، ولا على الصلاة في غيره ، فله حكم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فهذا يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما قدر عليه ، ويختبئ ما قدر على اجتنابه مما نهى عنه ، قال عز وجل ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .  
 ٣٩٤ - مسألة - ولا تجوز الصلاة في أرض منصوبة ولا متعلقة بغير حق من بيع فاسد أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه ، وكذلك من كان في سفينة منصوبة أو فيها لوح منصوب لولاه لفرقه الماء ، فانه إن قدر على الخروج عنها فصلاته باطل ، وكذلك الصلاة على وطاء منصوب أو مأخوذ بغير حق ، أو على دابة مأخوذة بغير حق ، أو في ثوب مأخوذ بغير حق ، أو في بناء مأخوذ بغير حق وكذلك إن كان مسامير السفينة منصوبة ، أو خيوط الثوب التي خيط بها منصوبة أو أخذ كل ذلك بغير حق .

فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً ، ولا على الخروج عن السفينة أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول ، أو كان غير مستغل بملك البناء ولا مستترأ به ، أو كان قد يش من (١) معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم ينصب شيء من أعيانها لكن سخر الناس فيها ظلاً : فالصلاة في كل ذلك جائزة ، قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن خشي البرد وأذاه ، أو الحر وأذاه ، فله أن يصلي في الثوب المأخوذ بغير حق وعليه إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا ، وكذلك الأرض الباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منع منها ، فالصلاة فيها جائزة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أذكى لكم ) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، صحت ذلك من طريق أبي بكر ، وعبد الله بن عمر ، ونبيط بن شريط الأشجعي (٢) . وقال عليه السلام

(١) كذا في الأصول « يش عن » وأما يقال « يش من الشيء » قال في اللسان : « ويش عن أيضاً وهو شاذ » وما أكثر شذوذ ابن حزم (٢) نبيط : يضم النون وضع الباء

«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». فإذا كان من حرم الله عليه الدخول إلى مكان ماء، والاقامة فيه، ولباس ثوب ماء، والتصرف فيه، أو استعمال شيء ما: ففعل في صلاته كل ما حرم عليه فلم يصل كالأمر، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل أصلاً، والصلاة طاعة وفريضة، قيامها وقعودها والاقامة فيها، وبمض اللباس فيها، فإذا قد حثت نهي عنه أو عمل متصرفاً فيها حرم، أو استعمال ما حرم عليه: فأما أتى بعمل معصية وقعود معصية، ومن الباطل أن تنوب المعصية المحرمة عن الطاعة المفترضة، وأن يميز الضلال والفسوق عن الهدى والحق.\*

وقد عارض ذلك بعض المتسفين فقال: يلزمكم إذا طلق في شيء مما ذكرتم، أو اعتق فيه، أو نكح فيه، أو باع فيه، أو اشترى، أو وهب أو تصدق — أن تنقضوا كل ذلك، وكذلك من صبح لحية بحناء منصوبة ثم صلى، ومن تعلم القرآن من مصحف مسروق أن ينساه، أو علمه إياه عبد آتق، وأكثروا من مثل هذه الحماقات، وقالوا: كل من ذكرتم بمنزلة من صلى مصرعاً على الزنا وقتل النفس وشرب الخمر والسرقة ولا فرق.\*

قال علي: ليس شيء مما قالوا من باب ما قلنا، لأن الصلاة لا بد فيها من إقامة في مكان واحد، ومن جلوس مقترض، ومن ستر عورة، ومن ترك كل عمل لم يبح له في الصلاة، ومن زمان محدود مؤقت لها، ومن مكان موصوف لها، ومن ماء يتطهر به أو تراب يقيم به أن قدر على ذلك، هذا ما لا خلاف فيه بيننا وبينهم، ولا بين أحد من أهل الإسلام.\*

وليس الطلاق ولا النكاح ولا العتاق ولا البيع ولا الهبة ولا الصدقة ولا تعلم القرآن — ملحقاً بشيء مما ذكرنا، ولا مأموراً فيه بهيئة ما، ولا بجلوس ولا بد، ولا بقيام على صفة، ولا بمكان موصوف، لكن كل هذه الأعمال أيضاً محتاجة ولا بد إلى أفعال موضوعه، أو أعمال معدودة، وأوقات معدودة، فكل من أتى بالصلاة أو النكاح أو

المسحاة، وشريط: بفتح الشين المسحاة، وكلاهما في آخره طاء مهملة. وحديث نيبط.  
رواه أحمد (ج ٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٦)

الطلاق أو البيع أو الهبة أو الصدقة على خلاف ما أمره الله تعالى به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو كالهاتك لا يصح منه شيء ، لا طلاق ولا نكاح ولا عتاق ولا هبة ولا صدقة ، وكذلك كل شيء من أعمال الشريعة ولا فرق •

فمن صلى فجعل الجلوس المحرم عليه بدل الجلوس المأمور به ، والاقامة المحرمة عليه بدل الاقامة المفترضة عليه ، وستر عورته بما حرم عليه سترها به ، وأتى بها في غير الزمان الذي أمر بأن يأتي بها فيه ، أو في غير المكان الذي أمر أن يأتي بها فيه ، وعوض من ذلك زماناً ومكاناً محرماً عليه ، وعوض الماء المحرم عليه أو التراب المحرم عليه من الماء المأمور به أو التراب المأمور به — فلم يصل قط الصلاة التي أمره الله تعالى بها ، وهو والذي صلى إلى غير القبلة ممداً سواء ولا فرق ، وكلاهما صلى بخلاف ما أمر به •

وكذلك من طلق أجنبية ، أو نفي الكلام الذي جعل الله تعالى الطلاق به وحرم به الفرج الذي كان حلالاً أو نكح ذات زوج أو في عدة أو نفي الكلام الذي أباح به النكاح وحل به الفرج المحرم قبله ، أو باع يماً محرماً ، أو اشتري من غير مالك ، أو وهب هبة لم يطلق عليها أو أعتق عتقاً حرم عليه ، كمن أعتق غلام غيره ، أو تصدق بثوب على الأوثان — فكل ذلك باطل مردود ، لا يصح شيء منه ، وليس تبطل شربة بما تبطل به أخرى لكن بأن يعمل بخلاف ما أمر الله تعالى بأن يعمل عليه •

والذي صيغ لحته ببناء منصوبة فإن صلى حملاً لتلك الحناء فلا صلاة له . وأما إذا تزعمها ولم يصل بها — فاللون غير متمكك — فلم يصل بخلاف ما أمر •

وأما المصير على الماضي فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كل من كان من أمته فقد عفا الله عز وجل له عن كل ما حدث به نفسه من قول أو عمل ، فهذا مغفول عنه • فان قيل : فأنتم تبطلون صلاة من نوى خروجه من الصلاة ، وإن لم يعمل ولا قال قلنا : بل قد عمل ، لأنه بنيت تلك صار وقوفه إن كان واقعاً ، وقعوده إن كان قاعداً ، وركوعه إن كان راكعاً ، وسجوده إن كان ساجداً ، — مما يعمل به ظاهره لنفي الصلاة ، فقد بطلت صلاته ، إذ حال عامداً بين أعمالها بما ليس منها ، لكن لو نوى أن يبطلها في غير وقته ذلك لم تبطل بذلك صلاته . وبالله تعالى التوفيق •

وأما من عجز عن الفارقة لشيء مما ذكرنا فقد قال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم

عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وأخبر عليه السلام أنه عفا الله عن أمته أخطأ والنسيان وما استكروها عليه. فهذا مضطر مكروه، فلا تبطل صلاته إلا بنس جلى فى إبطائها بذلك كالحديث المتفق على أنه لا يجرى التماضى فى الصلاة إثره إلا بأحداث وضوء. وأما السفينة والبناء الذى سخر الناس ظلاماً فيها فليس هناك عين محرمة كان المصل مستعملاً لها، والآثار لا تملك، فإن يس من معرفة صاحبه فقد صار من جماعة المسلمين وهو أحدم فله التصرف فيه حينئذ. وبالله تعالى التوفيق (١) \*

٣٩٥ - مسألة - ولا تحمل الصلاة - للرجل خاصة - فى ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً فى طول الثوب، إلا البتة (٢) والتكليف (٣)، فمما باحان. ولا فى ثوب فيه ذهب، ولا لابساً ذهباً فى خاتم ولا فى غيره. فإن أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد: حل له الصلاة فيه، أو كان به داء يتداوى من مثله بلباس الحرير: فالصلاة له فيه جائزة. وكذلك لو حمل ذهباً له فى كمه ليحرزه، أو حريراً أو ثوب حرير كذلك. فصلاته تامة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عمر القواربرى ومحمد بن النقي وزهير بن حرب قالوا: ثنا مااذ بن هشام حدثنى أبى عن قتادة عن الشعبي عن سويد ابن غفلة (٤): أن عمر بن الخطاب خطب بالجاية فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع». (٥)

وبه إلى مسلم ثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما يلبس الحرير فى الدنيا من لاخلق له فى الآخرة» (٦)

(١) الحكم بعلان الصلاة إذا كانت فى موضع منسوب أو ثوب كذلك الخ ما قاله المؤلف - لا يرى دليلاً قائماً على الزعم من كل ما ذكر، وقد ردنا هذا رأى فيما كتبناه على الأحكام للمؤلف (ج ٣ ص ٦١) (٢) يفتح اللام وكسر الباء الواحدة وهى رقة تعمل موضع جيب التقيص (٣) أذنته من «كفة التقيص» بضم الكاف وفتح الناء المشددة، وهى ما استدار حول الذيل (٤) بالتين المجمة والفاء واللام المفتوحات (٥) فى مسلم (ج ٢ ص ١٥٢) (٦) الحديث فى مسلم (ج ٢ ص ١٥٠ و ١٥١) وقد اختصر المؤلف في

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي — هو ابن المديني — ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — عن حذيفة قال: «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) أن تشرب في آنية الذهب والفضة وأن (٢) تأكل فيها، (٣) وعن لبس (٤) الحرير والدياج وأن تجلس عليه» •

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا عبد الرحمن بن أسد الكازري (٥) ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر بن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أحل الذهب والحرير للأنث من أمي وحرم على ذكورها» (٦) •

(١) في البخاري (ج ٧ ص ٢٧٦) «ما نال النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) في النسخة (٤٥) «أو أن» وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في الأصلين «فيها» ومصححنا من البخاري (٤) في النسخة (٤٥) «وعن لباس» وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) يفتح الزاي كأنه صاحب القاموس والذهبي في الشبهة، وضبطه السمعاني في الأنساب بإسكانها واغتنى خطأ (٦) رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث رواها أحمد في مستدركه عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى (ج ٤ ص ٣٩٢ و٣٩٣) نزل في الاستاد مجهولاً كما ترى، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٢) عن عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن رجل عن أبي موسى، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٣) عن سريج عن عبيد الله العمري عن نافع عن سعيد بن رجل من أهل البصرة عن أبي موسى. ثم رواه عن محمد بن عبيد (ج ٤ ص ٣٩٤) ويحيى بن سعيد (ج ٤ ص ٤٠٧) كلاهما عن عبيد الله عن نافع عن سعيد عن أبي موسى يحذف الرجل المجهول. وقدرناه الترمذي (ج ١ ص ٣٢١) من طريق عبد الله بن غير، والنسائي (ج ٢ ص ٢٩٤) من طريق يحيى بن عمار وبشر بن المغفل، والبيهقي (ج ٢ ص ٤٢٥) من طريق عبد الله بن المبارك، ورواه الطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٦) من طريق حماد بن سلمة، كما هم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي موسى، ورواه الطيالسي (رقم ٥٠٦) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن سعيد بن أبي موسى، فلم يذكر في الاستاد مجهولاً وكل هؤلاء ثقات إلا عبد الله بن نافع فإنه ضعيف. وسعيد بن أبي هند ثقة تابعي، وقد اختلفت الرواية عنه في هذا الحديث كما ترى، قال ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ٩٤): «ذكر عبد الحق أن في مصنف عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان بن مسلم ثنا همام ثنا قتادة (١) أن أنس ابن مالك أخبره: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شكك إليه عبد الرحمن بن عوف والثرير بن العوام القمل، فرخص لهما في قص الحرير» \* (٢)

في لباس الحرير، كذا قال، وقوله: عن رجل، زيادة ليست في كتاب عبد الرزاق ولا غيره من حديث نافع، نعم، واه عبد الرزاق قال: سمعت عبد الله بن سعيد بن أبي هند يحدث عن أبيه عن رجل عن أبي موسى أخرجه الحاكم في المستدرج من حديث أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق — هو في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٩٢) — وقال هو وموقع من عبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه، كذا قال، وأراد ترجيح رواية نافع عن سعيد بن أبي موسى، وقد ذكر أبو زرعة وغيره أن حديثه مرسل «وقد أريت مما ذكرنا لك من طرق الحديث أن أكثر الرواة الثقات رويوه من غير ذكر الرجل، ويظهر لنا أن نسخ مصنف عبد الرزاق اختلفت في رواية نافع، فإن رواية ابن حزم هنا ليس فيها الجوهول وكذلك نقل ابن حجر عن مصنف عبد الرزاق، ونقل عبد الحق زيادته وهي موجودة في مسند أحمد عن عبد الرزاق. وعبد الله بن سعيد بن أبي هند — الذي رد الحاكم روايته — ثقة ويخطئ في بعض حديثه وقد اختلف عليه أيضاً في هذا الحديث، فقد رواه الطحاوي (ج ٣ ص ٣٤٦) من طريق محمد بن جعفر عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي موسى، فلم يذكر الجوهول، والظاهر من كل هذه الطرق أن سعيد بن أبي هند سمعه من رجل عن أبي موسى ثم صار يرسله عن أبي موسى، ويعد أن يكون سمع منه، لأن أبا موسى اختلف في سنة موته اختلافاً كبيراً فقبل سنة ٤٢ وأقصى ما قبل أن تسنة ٥٣، وسيدات سنة ١١٦ فين وفاتهم ما من ٦٣ سنة إلى ٧٤ على اختلاف الأقوال في وفاة أبي موسى. وقد صحح الترمذي هذا الحديث، ونقل الشوكاني تصحيحه عن الحاكم، وما أظنه نفع كل هذا يكون صحيحاً، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٢٨) عن أبيه أن سعيداً لم يلق أبا موسى، وكذلك قال الدارقطني في اللؤلؤ، وقال ابن جبان في صحيحه أنه «معلول لا يصح» نقله عنهما الشوكاني (ج ٧ ص ٧٥) (١) في الأصلين «ثنا عفان بن مسلم ثنا قتادة» بخلاف همام، وهو خطأ صحيحناه من مسلم. وفي حاشية النسبة (٤٥) إن عفان كتاب مسلم ثنا عفان ثنا همام ثنا قتادة، وهو الصحيح» (٢) الحديث في مسلم (ج ٣ ص ١٥٤) فقط «لن عبد الرحمن بن عوف والثرير بن العوام شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القمل» الخ.

وبه الى مسلم : ثنا ابو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر (١) ثاسعبد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لبد الرحمن بن عوف والزيير ابن العوام في القمص الحرير لحكة كانت بهما او وجم » (٢) \*

وبه الى مسلم ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله — هو الطحان — عن ابن جريج عن عبد الله (٣) مولى أسامة بنت أبي بكر الصديق : « أن أسامة أخرجت اليه حية طيالية كسروانية (٤) لها لبنة دياج وفرجها مكتوفان بالدياج ، (٥) فقالت : هذه حية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت عند عائشة حتى قبضت قبضتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها ، فحنن نفسها المرغى (٦) يستشقي بها » \*

ومس الحرير والنهب وملكهما وحلما حلال للنس والاجماع \*

فان قيل : قد روى لباس الخز عن بعض الصعابة رضى الله عنهم \*

قلنا : قد جاء تحريمه عن بعضهم \*

كروينا : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جهز جيشاً فنموا فاستقبلهم عمر فرآهم قد لبسوا أقبية الدياج ولباس المعجم ، فأعرض عنهم وقال : ألقوا عنكم ثياب أهل النار ، فالتوها . وعن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر سمعت الشعبي يحدث عن سويد بن غفلة قال : أصبنا فتوحاً بالشام فأتينا المدينة ، فلما دونا لبسنا الدياج والحريج ، فلما رأنا عمر رمانا ، فترعنا ، فلما رأنا قال : مرحباً بالهاجرين ، ان الحرير والدياج لم يرض الله به لمن كان قبلكم ، فيرضى بعضكم ؟ لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا وهكذا ، قال شعبة : أصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً \*

(١) بكسر اليا وسكان الشين المعجمة وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو تصحيف (٢)

الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٣) وفي البخاري (ج ٧ ص ٢٧٧) (٣) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ٢ ص ١٥١) « خالد بن عبد الله بن عبد الملك عن عبد الله » وهو خطأ ، وصوابه « خالد بن عبد الله بن عبد الملك » وصحاحه من طبعة الاسنانه (ج ٦ ص ١٣٩) ومن نسخة مخطوطة صحيحة ومن كتب الرجال . واعلم ان المؤلفين ان عبد الملك في هذا الحديث هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وهو خطأ فقد بين البيهقي في السنن الكبرى في رواية هذا الحديث انه عبد الملك بن ابي سليمان الرزمي ، وقد رواه عن جعفر بن محمد عن يحيى بن يحيى شيخ مسلم في هذا الاسناد (ج ٢ ص ٤٢٣) (٤) في الأملين « خسروانية » وصحاحه من مسلم (٥) في عدم « وفرجها مكتوفين بالدياج » (٦) في النسخة رقم (٤٥) « المرئض » وهي نسخة في صحيح مسلم أيضاً

ورويانا عن أبي الخير : أنه سأل عقبة بن عامر الجهني عن لبنة حرير في جيبه ؟ قال :  
ليس بها بأس •

وعن يزيد بن هرون : أنا هشام — هو ابن حسان — عن حفصة بنت سيرين عن  
أبي ذبيان (١) — هو خليفة بن كعب — : أن ابن عمر سمع الخبر في أن « من لبس  
الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » فقال : إذن والله لا يدخلها ، قل الله تعالى : ( ولباسهم  
فيها حرير • (٢) )

وعن محمد بن الثني : ثعابد الرحمن بن مهدي ثناسفيان الثوري عن منصور — هو ابن  
المعتمر — عن مجاهد قال قال ابن عمر : اجتنبوا من الثياب ما غلظه الحرير •  
وعن عبيد الله بن عمرو (٣) الزرق عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن (٤) عن أبي بردة عن  
ربيع بن حراش (٥) عن حذيفة قال : من لبس ثوب حرير ألبسه الله تعالى ثوباً من نار ،  
ليس من أيامكم ولكن من أيام الله الطوال •

وعن علي بن أبي طالب : أنه رأى رجلاً لبساً جبة على صدرها ديباج فقال له علي :  
ما هذا الثمن على صدرك ؟ •

وعن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي سمعت عبد الرحمن بن يزيد قال : كنت عند  
ابن مسعود فجاءه ابن له عليه قيص حرير فشقه ابن مسعود •

وعن ابن الزبير : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة •  
فاذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم قاله رضي الرد عند تنازعهم إلى رسول الله صلى الله

(١) بكسر الهمزة والفتحة واسكان الباء الموحدة (٢) نسيه الشوكاني (ج ٢ ص ٧٢)  
إلى النساء ولم أجده فيه ، وقد نقل ابن الزبير مثل ذلك ، كما رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٢٢) وكما  
قله السندي في حاشية النساء (ج ٢ ص ٢٩٧) عن السنن الكبرى ، ثم قال « وهذا منه  
رضي الله عنه استبطاط لطيف ، لكن دلالة هذا الكلام على الحصر غير لازم » وقد صدق ، فإن  
الحاكم روى في المستدرک (ج ٤ ص ١٩١ و ١٩٢) والطحاوي في معاني الآثار (ج ٢ ص  
٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لبس الحرير في  
الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه » قال الحاكم : « هذا  
حديث صحيح ، وهذه اللفظة تملل الأحاديث المحترمة أن من لبسها لم يدخل الجنة » وواقعه  
التحفي على تصحيحه (٣) بفتح الميم ، وفي النسخة رقم (١٦) « عمر » وهو خطأ (٤) بضم الزاي  
وقح الباء الموحدة (٥) بكسر الحاء المهملة وآخره شين معجمة •



عليه وسلم ، كما أسراه عز وجل ، وقديح سمرة خراً ، وأكل أبو طلحة البرد وهو صائم ولا حجة في أحد دون (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم •

ولا يصح في الرخصة في التوب (٢) سدا حرير خبر أملا ، لأن الزاوية فيه عن ابن عباس انقربها خفيف ، وهو ضيف (٣) •

فكيف وكل من روى عنه أنه لبس الحرير من الصحابة رضي الله عنهم ليس في شيء من تلك الأخبار أنهم عرفوا أن سداها حرير •

روينا عن شعبة عن عامر بن عبيدة (٤) الباهلي قال : رأيت على أنس جبة خزفاته عن ذلك فقال : أهو ذبا لله من شرها •

وعن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : رأيت على أنس بن مالك جبة خز وكساء خز وأنا أطوف بالبيت مع سعيد بن جبير ، فقال سعيد بن جبير : لو أدركه السلف لأوجوه •

فهذا يوضح أن الصحابة كانوا يحرمون ذلك ، إذ لا يوجسون على مباح • وعن عبد الله بن شقيق أنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير بأشد النهي (٥) » فقال له رجل . أليس هذا عليك حريراً ؟ فقال عبيدة : سبحان الله ! هذا

(١) في نسخة «مع» (٢) في نسخة «في توب» (٣) حديث ابن عباس رواه أبو داود (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) والطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٨) من طريق خفيف بن ابن جدار عن الجزري ، وهو ثقة اضطربت الرواية عنه في بعض الأحاديث ، وأعدل ما قيل فيه قول ابن عدي : «لخفيف نسخ وأحاديث كثيرة وإذا حدث عن خفيف ثقة فلا بأس بحديثه وروايته ، إلا أن يروى عنه عبد المزي بن جدار عن فائدة وإياه عنه بواسطيل والبلاء من عبد المزي لآمن خفيف» والحديث الثاني من رواية زهير بن معاوية وشريك عن خفيف ، وقد توبع عليه خفيف ، فرواه الحاكم في المستدرک (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عكرمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وهذا استاد صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم والنهي (٤) في النسخة (١٦) «عبيدة» وهو خطأ (٥) عبد الله بن شقيق تابعي ، فهذا الحديث مرسل •

خز، قال . على ولكن سدها حرير ، قال : ماشرت \*

وعن عمر بن عبدالمزني : أنه أمر أن يتخذ له ثوب من خز سدها كان \*

وعن هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان له ثوب خز سدها كان \*

وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى نحو ذلك \*

ولا يخلو كل من روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم أنه لبس من أحد وجوه ثلاثة :  
إما أن سدى تلك الثياب كان كثافاً ، وإما أنهم لم يلبسوا أنه حرير ، وهذا هو الذى لا يجوز  
أن يظن بهم غيره ، وإما أنهم استغفروا الله تعالى من لباسه ، فأقل يوم من أيامهم مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يطفى على أضفاف هذا ، وليس غيرهم مثله ، فتصف مد شعير يتصدق  
به أحدكم بفضل جميع أعمال أحدنا لعمرائة سنة ، لأن نصف مداً حدم أفضل من جبل  
أحدنا ، فننقه نحن في وجود البر ، وما نملأ أحدنا ينقى في البر زنة حجر ضخمة من حجارة أحد  
تكيف الجبل كله . والله تعالى التوفيق \*

وأما من اضطرابه خوف البر فقد قال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا  
بما اضطررتم إليه ) \*

٣٩٦ - مسألة ولا يحل لأحد أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده ، فإن تعمد  
بطلت صلاته ، وإن نسي ، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وسبح كما أمر أجزاء سجود السهو  
وتعتمد صلاته ، لأنه زاد في صلاته ساهياً ما ليس منها ، وإن كان ذلك في جميع ركوعه وسجوده  
ألغى تلك السجدة أو الركعة وكان كأن لم يأت بها ، وأتم صلاته وسجد السهو ، لأنه لم يأت  
بذلك كما أمر ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة أنا سليمان بن سحيم  
عن إبراهيم بن عبد الله بن مبدع عن ابن عباس قال : كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السترة والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : أيها الناس ، إنه لم يقم من مبشرات النبوة  
إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، ألا وإني نهيته أن اقرأ القرآن راكعاً أو  
ساجداً ، فاما الركوع فمضوا فيه الرب ، واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن  
يستجاب لكم (١) \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٨) وقوله فقمن أى خليق وجدير اه نهاية

قال على فان قيل قد روى هذا المعنى من طريق على وفيه «نهائي ولا أقول نهاكم» قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر إلا نهى على ، وفي الذي ذكرناه نهى الكل لأن كل ما نهى عنه عليه السلام غشكنا حكمه ، إلا أن يأتي نص بتخصيصه .  
فان قيل : قد روت عائشة رضي الله عنها : أنها سمعت صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن .

قلنا : نعم ، وقد روينا (١) هذا الخبر عن سفيان الثوري عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في سجوده سبحانك اللهم بتأويل بحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن ، يعني (إذا جاء نصر الله والفتح) . هكذا . في الخبر نصاً ، فصح أن معنى تأوله عليه السلام القرآن هو قوله تعالى في هذه السورة (واستغفره) (٣) .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب : لا تقرأ وأنت راكع ولا وأنت ساجد وعن مجاهد : لا تقرأ في الركوع ولا السجود ، إنما جعل الركوع والسجود للتسبيح .  
٣٩٧ — مسألة — فلو قرأ المصل القرآن في جلوسه بعد أن يشهد وهو إمام أو فاضل أو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده بعد أن يأتي بما عليه من قراءة وتسبيح : جازت صلاته ممدداً فعل ذلك أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك ، وغير ذلك من ذكر الله تعالى أحب الياء فاما جواز صلاته وسقوط سجود السهو عنه فلا أنه لم يأت بشيء نهى عنه ، بل قرأ ، والبراءة فعل حسن مالم يته الرخصة ، والتشهد أيضاً ذكر حسن .  
وأما قولنا : إن غير ذلك من الذكر أحب الياء ، فلا أنه لم يأت به امر ولا حصر . والله تعالى التوفيق .

٣٩٨ — مسألة — ولا تجزئ احداً الصلاة في مسجد الضرار الذي يقرب قبا ، لاعمداً ولا نسياناً .

لقول الله تعالى : (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله) الى قوله تعالى : (لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) فصح أنه ليس موضع صلاة .

(١) في نسخة «روى» (٢) هذا المعنى واضح كثيراً في البخاري ، وفي روايات أخرى في مسلم (ج ١ ص ١٣٩) ولكي لم أجده رواية سفيان الثوري .

٣٩٩ - مسألة - ولا تجزئ (١) الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضرارا على مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمون نداء المسجد الأول ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه ، وهدم كل مسجداً حدث ليتفرديه الناس كالرهبان ، أو يقصدها أهل الجبل طلباً لفضلها ، وليست عندها آثار لنبي من الأنبياء عليهم السلام .

ولا يعمل قصده مسجد أصلاً يظن فيه فضل زائد على غيره إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فقط ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذم تقارب المساجد .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الصباح أنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي خزيمة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرت بتشيد المساجد » قال ابن عباس لئلا تخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى (٢) .

قال علي : التشيد البناء بالشيد (٣) .

وبه إلى أبي داود ثنا محمد بن الوليد ثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف (٤) » .

قال علي : فلم يأمر عليه السلام ببناء المساجد في كل مكان ، وأمر ببناء المساجد في الدور ، فصح أن الذي نهى عنه عليه السلام هو غير الذي أمر به ، فأذلك كذلك فحق بناء المساجد هو كما بين صلى الله عليه وسلم بأمره وقوله ، وهو بناءؤها في الدور ، كما قال عليه السلام والدور هي المحلات ، قال عليه السلام : « خير دور الأنصار دار بني النجار ، ثم دار بني عبد الأشهل ، ثم دار بني الحارث بن الخزرج ، ثم دار بني ساعدة (٥) » .

(١) في نسخة « ولا تجوز » (٢) قوله « قال ابن عباس » الخ سقط من النسخة رقم (١٦) وزدناه من النسخة رقم (٤٥) ومن أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) والحديث إسناده صحيح ، وقد صححه ابن حبان كآفته عنه للشوكاني (ج ٢ ص ١٥٦) (٣) الشيد - بكسر الشين المجمة - كل ما طلى به الحائط من جص أو بلاط ، وبناء مشيد معمول بالشيد ، وكل ما أحكم من البناء فقد شيد ، وتشيد البناء إحكامه ورفع . قاله في اللسان (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٣) ونسبه التفرغى للترمذى أيضاً (٥) انظر صحيح مسلم

(ج ٢ ص ٢٦٦) .

وعلى قبر ما بناها عليه السلام بالدينة ، لكل أهل محلة مسجد هم الذي لا حرج عليهم في إجابة مؤذنه للصلوات الخمس ، فإزاد على ذلك أوقف مالم يفتله عليه السلام فباطل ومنكر ، والمنكر واجب تنزيهه •

وقد افترض عليه السلام النكاح والتسرى ، ونهى عن الزهانية ، فكل ما أحدث بعده عليه السلام مما لم يكن في عهده وعهد الخلفاء الراشدين فبدعة وباطل . وقدهم ابن مسعود مسجداً بناء عمرو بن عتبة بظهر الكوفة وردة الى مسجد الجماعة . ولافضل للجامع على سائر المساجد •

ولا يحمل السفر الى مسجد ، حاشا مسجد مكحول المدينة وبيت القدس •  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا شفيان — هواب عينة — عن الزهري عن سيب بن الحبيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة (١) مساجد : مسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى (٢) » •

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصوتنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن ممر ثاروح بن عبادة ثنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد إيلياء » •

٤٠٠ — مسألة — ولا تجزى الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو بشيء من الدين ، أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه ، فإن لم يمكنه الزوال ولا قدر صلى وأجزأته صلاته •

قال الله تعالى : ( أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ) وقال تعالى ( وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ) •

فمن استجاز القعود في مكان هذه صفته فهو مثل المستهزئ بالكافر بشهادة الله تعالى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا ثلاثة » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٤)

(٢) في النسائي « ومسجد الأقصى » •

فمن أقام (١) حيث حرم أفزع وجل عليه الإقامة وقد حرم الله عز وجل عليه القعود فقوموه وإقامته معصية ، وقعود الصلاة طاعة ، ومن الباطل أن تجزى العاصي عن الطاعات وأن تنوب المحارم عن الفرائض . وأما من عجز فقد قال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) \*

٤٠٩ - مسألة - ولا تجوز القراءة في مصحف ولا في غيره لمصل ، إماما كان أو غيره فان تعمد ذلك بطلت صلاته . وكذلك عد الآي ، لأن تأمل الكتاب عمل لم يأت نص بإباحته في الصلاة \*

وقد روينا هذا عن جماعة من السلف منهم سعيد بن المسيب . والحسن البصري . والشعبي وأبو عبد الرحمن السلي . وقد قال بإبطال صلاة من أم بالناس في المصحف أبو حنيفة وللشافعي (٢) وقد أباح ذلك قوم منهم ، والرجوع عند التنازع إليه هو القرآن والسنة . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن في الصلاة لشفلا (٣) » نصح أنها شغلة عن كل عمل لم يأت فيه نص بإباحته . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٠٣ - مسألة - ومن سلم عليه وهو يصلي فليرد إشارة لا كلاما ، يده أو برأسه فان تسكلم عمداً بطلت صلاته . ومن عطس فليقل « الحمد لله رب العالمين » ولا يجوز أن يقول له أحد يصلي « رحمك الله » فان فعل بطلت صلاة القائل له ذلك إن تعمد علما بالنهي وقد ذكرنا حديث معاوية بن الحكم في ذلك وحديث الرد أيضا فأعني عن إعادته . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٠٣ - مسألة - ولا تجزى الصلاة بمحضرة طعام المصل غداء كان أو عشاء ولا هو يدايع البول والغائط ، وفرض عليه أن يبدأ بالأكل والبول والغائط \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب

(١) في نسخة « فقد أقام » وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٦) ما نصه « نقله عن الشافعي غلط لاشك فيه ، ولا يبرهن هذا في مذهبه ، بل مذهبه يلزمه أن يقرأ في الصلاة من المصحف لو عجز عن الاستظهار » وهذا قد صحح . انظر المجموع للتوحي ( ج ٣ ص ٣٧٩ وج ٤ ص ٩٥ ) والمزبذ للرافعي ( ج ٣ ص ٣٤٦ ) (٣) في البخاري ( ج ٢ ص ١٣٩ ) ومسلم ( ج ١ ص ١٥١ ) بقط « شلا » \*

ابن مجاهد - هو أبو حنيفة (١) عن ابن أبي عتيق قال : تحدثت أنا والقاسم - هو ابن محمد - عند عائشة فاني بنائده فقام القاسم بن محمد ، قلت عائشة : أين ؟ قال : أصلى قالت : اجلس غمرا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان (٢) »

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الديلمي ثنا عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كنا مع عبد الله بن أرقم فأقام الصلاة ثم ذهب للنائط وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة وبأحدكم الغائط فليدأ بالغائط (٣) » »

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حجاج بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان عبد الله بن أرقم في حج أو عمرة فأقام الصلاة ثم قال لأصحابه : صلوا ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة وبأحدكم حاجة فليقض حاجته ثم يصلي » فقضى حاجته ثم توضأ وصلى »

وبه قال السلف . وروى عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد عن أنس : وضعت السائدة وحضرت الصلاة فقامت لأصلي المغرب ، فأخذ أبو طلحة بثوبي وقال : اجلس وكل ثم صله »

وعن عمر بن الخطاب لا تدافعوا الأخبثين في الصلاة فانه سواء عليه يصلي من شكي به أو كان في طرف ثوبه . وعن ابن عباس مثل هذا »

قال علي : فان خشي فوات الوقت فكذلك لانه مأمور على الجملة بأن يتدبّر بالبول أو الغائط والأكل ، فصح أن الوقت متأدى (٤) له اذ أمر بتأخيرها حتى يتم شغله كما

(١) يفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦) مطولا (٣) رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ٤٨٣) عن يحيى بن سعيد و (ج ٤ ص ٣٥) عن عبد الله بن سعيد كلاهما عن هشام . ورواه الدارمي (ص ١٧٣) عن محمد بن كنانة عن هشام ورواه مالك في الموطأ (ص ٥٦) عن هشام ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٣) من طريق زهير عن هشام (٤) في نسخة « متأد »

ذكرنا. والله تعالى التوفيق \*

٤٠٤ - مسألة - ومن أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ففرض عليه أن لا يصلّى في المسجد حتى تذهب الرائحة ، وفرض اخراجه من المسجد إن دخله قبل انقطاع الرائحة ، فإن صلى في المسجد كذلك فلا صلاة له ولا يجتمع أحد من المسجد غير من ذكرنا ولا أنجز ولا يجزئ ولا ذوعة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن القتيبي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقربن (١) المسجد » \*

وبه إلى يحيى بن سعيد : ثنا هشام - هو الهستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن ممدان بن أبي طلحة : أن عمر بن الخطاب خطب الناس يوم الجمعة - فذكر كلاماً كثيراً - وفيه : « إنكم أيها الناس تاكلون شجرتين لأرأهما إلا خبيتين ، هذا البصل والثوم ، ولقد (٢) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحهما (٣) من الرجل في المسجد امر به فأخرج إلى البقيع » \*

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه (٤) بنو آدم » \* قال علي : إذا لم يقل مسجدنا هذا ، أو لفظاً يبين تخصيصه بمسجده بالمدينة - : فكل مسجد فهو مسجدنا ، لأنه عليه السلام يخبر عن المسلمين بقوله « مسجدنا » مع ما قد بين ذلك في الحديث الآخر \*

قال علي : روينا من طريق مصعب بن سعيد : كان رجل من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل الثوم خرج إلى البرية ، كأنه يعني أباه \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٥٦) « فلا يأتين » (٢) في النسخة (٤٥) « لقد » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٧) (٣) في النسخة رقم ٤٥ « وريحها » (٤) في النسخة (٤٥) بخلاف « منه » وإثباتها موافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٦) \*



ورويانا عن علي بن أبي طالب وشريك بن حنبل من التابعين تحريم التواء التي •  
قال علي بن أحمد : ليس حراماً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه في الأخبار  
المذكورة ، ورويانا عن عطاء منع آكل الثوم من جميع المساجد •  
قال علي : لم يمنع عليه السلام من حضور الساجد أحداً غير من ذكرنا ، (وما يتعلق  
عن الهوى) • (وما كان ربك نسياً) •

٤٠٥ — مسألة — ومن تمد فرقة أصابه أوتشيكها في الصلاة بعالت ملاته ،  
لقوله صلى الله عليه وسلم : «ان في الصلاة لشغلا» •  
٤٠٦ — مسألة — ومن صلى متمداً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو  
مستنداً فصلاته باطل •

لأمره صلى الله عليه وسلم بالقيام في الصلاة ، فان لم يقدر فقاعداً فان لم يقدر فضاغماً  
وكان الاتكاء والاستناد عملاً لم يأت به أمر ، وقال عليه السلام : «ان في الصلاة لشغلا» •  
قال علي : الآن يصح أثر في إباحة ذلك فنقول به ، ولأنه يصح ، لأن الرواية فيه  
انما هي من طريق عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه ، ولا يعلم حاله ولا حال  
أبيه (١) ثم لو صح لكان لا إباحة فيه للاعتماد في الصلاة ، ولا للاستناد ، لأن لفظه انما  
هو عن أم قيس بنت محسن : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسن وحمل اللحم اتخذ  
مموذاً في مصلاه يتمد عليه» (٢) •

قال علي : وليس فيه أنه كان عليه السلام يتمد عليه في نفس الصلاة ، والأحاديث  
الصحيح أنه عليه السلام كان يصلي قاعداً فاذا بقى عليه من القراءة (٣) مقداراً قام فقرأ  
ثم ركع •

(١) أما عبد السلام فانه ثقة معروف ، وأما أبوه عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن  
ابن وابصة بن مبدف فذكر بجرح ولا تمديد والله أعلم بحاله ، ولكنهما لم ينفردا بهذا  
الحديث كما سيأتي (٢) الحديث شرواه ابوداود (ج ١ ص ٣٧٧) عن عبد السلام بن عبد الرحمن  
عن أبيه زوراه البيهقي (ج ٢ ص ٢٨٨) من طريق جبير الله بن موسى ، كلامهما عن شيان بن  
عبد الرحمن عن حسين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة بن مبدع عن أم قيس  
بنت محسن ، وهذا الاستناد صحيح جداً (٣) قوله «من القراءة» سقط من نسخة رقم (٤٥) •

٤٠٧ - مسألة - ومن تختم في السبابة أو الوسطى أو الإبهام أو البنصر - إلا  
الخنصر وحده - وتعمد الصلاة كذلك فلا صلاة •

حدثنا عبد الله بن زياد بن نعيم ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار وهناد  
ابن السري ، قال محمد بن بشار : ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة  
هو ابن أبي موسى الأشعري قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١) يقول : « نهاني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخاتم في السبابة والوسطى » وقال هناد بن السري :  
عن أبي الاحوص عن عاصم بن كليب عن أبي بردة - هو ابن أبي موسى الأشعري - عن علي  
ابن أبي طالب قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتختم في أصبعي هذه وفي  
الوسطى أو التي تليها (٢) » •

قال علي : حديث شعبة هذا يقضى على كل خبر شك فيه من رواه عن عاصم ، ولا  
فرق بين من صلى متختماً بإصبعه عن التختم فيها وبين من صلى لا يمس حريمه أو على  
حال محرمة ، لأن كلهم قد فعل في الصلاة فعلا نهى عنه ، فلم يصل كما أمر •

٤٠٨ - مسألة - فلو صرف يده في الصلاة متممداً إلى صلاة أخرى أو إلى  
تطوع عن فرض أو الفرض عن تطوع - بطلت صلاته ، لأنه لم يأت بها كما أمر ، فهو  
فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، ولكن يلغى ما عمل بخلاف ما أمر به ، طال أم قصر ،  
ويبنى على ما صلى كما أمر ، ويتم صلاته ثم يسجد للسجود ، ذلك ما لم ينتقض وضوؤه ، فن  
انتقض وضوؤه ابتداء الصلاة من أولها ، لما قد ذكرنا في الكلام والعمل في الصلاة  
ولا فرق •

٤٠٩ - مسألة - ومن أتى عراقاً - وهو الكاهن - فسأله مصداقاً له وهو يدري أن  
هذا لا يجلب له - : لم تقبل له صلاة أو بعين ليلة إلا أن يتوب إلى الله عز وجل •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني المزني حدثني يحيى بن سعيد القطان عن  
سيدنا عبد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن صفية - هي بنت أبي عبيد - عن بعض أزواج

(١) في النسخة رقم (١٩) « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ظاهر •

(٢) هذه الأسانيد لم أجدها في سنن النسائي ، والحديث فيها بأسانيد أخرى (ج ٢)

ص ٢٩٠) ولعله وأما في السنن الكبرى ، وانظر سنن أبي داود (ج ٤ ص ١٤٥ و ١٤٦) •

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أو بعين ليلة (١) » .

قال علي : أرواح النبي صلى الله عليه وسلم كلهم في غاية الصدق والمداثة والطهارة والثقة ، لا يمكن أن يخفون ولا أن يختلط بهم من إيس منهم . بخلاف مدعي الصفة وهو لا يعرف .

ومن أتى العراف (٢) فسأله غير مصدق له لكن ليكذبه فليس سائلاً له ولا آتياً إليه . ومن تاب فقد استغنى الله بالتوبة سقوط جميع الذنوب اداصحت التوبة وكانت على وجهها ، وبالله تعالى التوفيق .

ومن ادعى أن هذا على التخليط فقد نسب تمعد الكذب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما لا يخفى على أحد .

٤١٠ - مسألة - ومن ظن أن إمامه قد سلم أو نسي أنه في إمامة الامام فقام لقضاء ما لم يدرك أو انقطع أو لحاجة ساهياً - : فليبه أن يرجع متى ما ذكر ويجلس ويشهد إن كان لم يكن تشهد ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً ولا بد . فان حيل بينه وبين الجلوس سلم كما يقدر ويسجد لله فان انتقض وضوؤه قبل أن يعمل ما ذكرنا ابتداء الصلاة ولا بد فلو تمعد شيئاً مما ذكرنا قبل ذلك كراً لأنه في إمامة الامام بطلت صلاته لما ذكرناه من بطلان الصلاة بكل عمل تمعد لم يؤمر به ولا أبيع له وبأن النسيان معفو عنه والسلام لا يكون بالنصر والاجماع إلا في آخر الجلوس الذي فيه التشهد . وبالله تعالى التوفيق .

٤١١ - مسألة - والصلاة خلف من يدري المرء أنه كافر باطل وكذلك خلف من يدري أنه متمعد للصلاة بلا طهارة أو متمعد للبيت في صلاته . وهذا الاخلاف فيمن أحد مع النصر الثابت بأن يؤم القوم أقرؤهم « وليؤمكم أحدكم » في حديث أبي موسى والكافري ليس أحدنا وليس الكافر من المصلين ولا مضافاً إليهم وليس العائث مصلياً ولا في صلاة فالؤم بواحد منهما لم يصل كما امر .

٤١٢ - مسألة - فان صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم أنه كافر أو أنه عابث أو أنه لم يبلغ فصلاته تامة لأنه لم يكفه الله تعالى معرفة ما في قلوب الناس وقد قال عليه السلام « لم أبعث

(١) في مسلم ( ج ٢ ص ١٩٢ ) (٢) بتشديد الراء هو النجم والكاهن يخبر بالنبيا .

لأشق عن قلوب الناس وإنما كافنا ظاهر امرهم (١) فأمرنا إذا حضرت الصلاة أن يؤمنا بمضاني ظاهر امره فمن فعل ذلك فقد صلى كما أمر وكذلك المأبث في نيته أيضاً لا سبيل للمعرفة ذلك منه. وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٤ - مسألة - وأما من تأول في بعض ما يوجب البضوء فلم ير البضوء منه - : فالإتيام به جائز ، وكذلك من اعتقد متأولاً أن بعض فروض صلاته تطوع ، لأنه ممنور بجملة ، وقد أجاز عليه السلام صلاة معاوية بن الحكم - وهو قد تمدد الكلام في صلاته جاهلاً \*

١٣٥ - مسألة - ومن علم أن إمامه قد زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن يتبسه عليها ، بل يبق على الحالة الجائزة ، ويسبح بالإمام ، وهذا لا خلاف فيه ، وقد دل تعالى ( لا تكف إلا نفسك ) \*

١٣٦ - مسألة - وأما رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته ولا يضر ذلك المرأة شيئاً \*

وفرض على المأمومين تمديد الصفوف ، الأول فالأول ، والترامس فيها ، والمحاذاة بالنائب والأرجل ، فمن كان نقص كان في آخرها \*

ومن صلى وإمامه في الصف فرجة يمكنه سدها بنفسه فلم يفعل بطلت صلاته ، فإن لم يجد في الصف مدخلا فليجتنب إلى نفسه رجلاً يصلي معه ، فإن لم يقدر فليرجع ولا يصل وحده خلف الصف إلا أن يكون ممنوعاً فيصلي وتجزئه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة - هو ابن معبد الأسدي - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » (٢) \*

(١) في النسخة رقم (١٦) « وإنما كافنا ظاهر امرهم » وما هنا أحسن (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٥٤) وهذا الحديث من طريق هلال بن عمرو بن راشد رواه أحمد في السند (ج ٤ ص ٢٢٧ و ٢٢٨) عن محمد بن جعفر وعن يحيى بن سعيد كلاهما عن شعبة ، ورواه الطيالسي عن شعبة (ص ١٦٦ رقم ١٢٠١) والترمذي (ج ١ ص ٤٨) عن محمد بن بشار

ورويانا من طريق جرير بن عبد الحميد عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف أن زياد بن أبي الجعد أخيره عن وابصة بن معبد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً صلى خلف الصف وحده أن يبعد الصلاة » (١) \*  
فقال قوم بآراءهم : نعلم أمره بالأعادة لأمر غير ذلك لأنهم !! \*

قال علي : وهذا باطل لأنه عليه السلام لم يكن يسد عن ذلك لو كان كما ادعوا وإذا جوزوا مثل هذا لم يجوزوا أحد لا يتقى الله عز وجل أن يقول إذا ذكر له حديث : لعله نقص منه شيء يطل هذا الحكم الوارد فيه !! \*

فكيف وقد حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر حدثني عبد الرحمن بن علي ابن شيان عن أبيه قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايناه وصلينا خلفه ، فنقض الصلاة فرأى رجلاً فرداً (٢) يصلي خلف الصف فوقف عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف ، فقال له : استقبل صلاتك ، فإنه لا صلاة لأذي خلف الصف (٣) \*  
قال علي : ملازم ثقة ، وثقه ابن أبي شيبة وابن غير وغيرهما . وعبد الله بن بدر ثقة مشهور وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن بدر ، وهذا ليس جرحاً (٤) \*

ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ومرة عن

عن محمد بن جعفر عن شعبة ، ورواه الطحاوي ( ج ١ ص ٢٢٩ ) بإسنادين عن شعبة ، كلهم بهذا الاسناد وسيأتي الكلام عليه (١) الحديث من طريق هلال عن زياد بن أبي الجعد رواه أحمد ( ج ٤ ص ٢٢٨ ) عن وكيع عن سفيان عن حصين عن هلال عن زياد ، وأشار الترمذي إلى رواية حصين هذه (٢) كلمة « فرداً » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) رواه ابن ماجه ( ج ١ ص ١٦٣ ) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده ومعناه ، قال شارحه « وفي الزوائد اسناد صحيح ووجه ثقات » . ورواه أحمد بن حنبل ( ج ٤ ص ٢٣ ) عن عبد الصمد وسريج عن ملازم مطولاً (٤) وعبد الرحمن روى عنه أيضاً ابنه يزيد بن يونس وعنه عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه ، وثقه المجتبى وأبو العرب الثميني ، وهذا الاسناد صحيح \*

عمرو بن راشد قوة للخبر ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره \* (١)

(١) قد ذكرنا أسانيد الحديث من الطريقين ، أى من طريق هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، ومن طريق هلال عن زياد بن أبي الجهم عن وابصة ، وقد ظن بعض المحدثين أن هذا اختلاف على هلال يضاف به الخبر ، وهو ظن خطأ بل هو انتقال من ثقة إلى ثقة فيقوى به الحديث كما قال المؤلف ، وقد حدث به عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجهم عن وابصة عند الترمذي (ج ١ ص ٤٨) ، وهو الذي رواه عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وهذا يؤيد أن عمرو بن راشد وزياد أحداً به عن وابصة ، وقد صح أن هلال بن يساف سمع هذا الحديث من وابصة نفسه ، فقد روى الترمذي « حدثنا هناد حدثنا أبو الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف قال أخذ زياد بن أبي الجهم يدي ونحن بالرقعة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن مبيد من بني أسد فقال زياد حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده والشيخ يسمع فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبعد الصلاة » وهذا صريح في رواية هلال عن وابصة ، إذ هو من باب العرض على الشيخ وهو حجة كالسماع عند علماء الحديث ، ولنا ذلك قال الترمذي « وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة » ورواه أحمد عن وكيع عن سفيان ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة ، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس ، والطحاوي (ج ١ ص ٢٢٩) من طريق سعيد بن منصور عن هشيم ، الأربعة كلهم عن حصين عن هلال أن زياداً أقامه على وابصة وحده به عنده ، ولكن لم يصحوا بأن وابصة كان يسمع ، ورواية الترمذي تفسر هذا وتؤيده . ويقوى هذا جداً أن أحمد رواه أيضاً عن أبي معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهذا اسناد صحيح ، ويتلخص مما قلناه أن هلالاً سمع الحديث من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجهم كلاهما عن وابصة وأنه حدثه به زياد عن وابصة ووابصة يسمع فكان أنه سمعه منه . وقد جاء من طريق أخرى عن زياد ، فرواه أحمد عن وكيع عن يزيد بن زياد بن أبي الجهم عن عمه عبيد بن أبي الجهم عن زياد بن أبي الجهم عن وابصة بن مبيد ، وهذا اسناد صحيح رواه ثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان عند زياد فرواه عنه آله .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الثوري بن ثابت البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا شعبة أنا عمرو بن مرة قال سمعت سالم بن أبي الجعد قال سمعت النعمان بن بشير يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تسوي صفوفكم أو يخالفن الله بين وجوهكم» \* (١)

قال علي : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر \*  
وبه نصاً إلى شعبة : عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
«سويوا صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة» \* (٢)  
قال علي : تسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض ، لأن إقامة الصلاة فرض ، وما كان من الفرض فهو فرض \* (٣)

وبه إلى البخاري : ثنا أحمد بن أبي رجا ، ثنا معاوية بن عمرو ثنا رائدة بن قدامة ثنا جعيد الطويل ثنا أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فأنى أراكم من وراء ظهري» \* (٤)  
وروي عن أنس أنه قال : «كان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه» \* (٥)

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩) (٢) التي في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠) فإن تسوية الصف من إقامة الصلاة « وليس في هذه الرواية لفظ «من تمام الصلاة» فإحدى من أين جاء بها ابن حزم من طريق البخاري ؟ قال ابن حجر (ج ٢ ص ١٤٢ و ١٤٣) «هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ذكره غيره عنه بلفظ : من تمام الصلاة كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة ، والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود وغيره ، وكذا مسلم وغيره» (٣) قال في الفتح «وقد استدلل ابن حزم بقوله : إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ، ولا يخفى ما فيه ولا سيما وقد بينا أن الرواية لم يتفقوا على هذه العبارة» اهـ وابن حزم استدلل بالمبارزين ودليله قوي صحيح . (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩ و ٢٩٠) (٥) في البخاري (ج ١ ص ٢٩١)

قال على : هذا إجماع منهم والآثار في هذا كثيرة جداً ، والصف الأول هو الذى على الامام \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حرب الواسطي ثنا عمرو بن الهيثم أبو قطن ثنا شعبة عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لو تعلمون أو يعلمون (١) ما في الصف الأول لكانت قرعة » (٢) \*

قال على : لا يمكن أن تكون القرعة إلا بالاسماع الجيع فيقع فيه التناوب والمضايقة ولو كان الصف الأول للبادر بالمجيء (٣) - كما يقول من لا يحصل كلامه - لما كانت القرعة فيه إلا حافة لأنه لا يجمع أحد من المبادرة بالمجيء حتى يحتاج فيه الى قرعة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسرائيل بن مسعود - هو الجحدري عن خالد بن الحارث ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أموا الصف الأول ثم الذى يليه فان كان (٤) نقص فليكن في الصف المؤخر (٥) »

قال على : شغب من أجاز صلاة المنفرد خلف الصف بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنس واليقيم خلفه والمرأة خلفهما \*

(١) كلمة « أو يعلمون » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) رواه مسلم (ج ١ ص ١٢٩) عن شيخين ولفظ محمد بن حرب « ما كانت الا قرعة » (٣) في النسخة رقم (٤٥) « للبادر اليه بالمجيء » وزيادة « اليه » هنا قصد المعنى المراد لأن من يزعم هذا المعنى يضر الصف الأول بأن المبادرة بالمجيء - للصلاة من غير قيد بصف مخصوص فمن بادر فقد كان في الصف الأول وان جلس في آخر المسجد - هكذا يتبادر المعنى من نقل المؤلف والد على هذا القائل وهو قول غريب نقله أيضا الشوكاني (ج ٣ ص ٢٣٣) فقال : « قبل الصف الأول عبارة عن مجيء الانسان الى المسجد اولاً وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحارث : نراك تسكر وتصلى في آخر الصفوف فقال : انما اراد قرب القلوب لا قرب الاجساد !! والاحاديث ترد هذا » وصدق - (٤) في النسخة (ج ١ ص ١٣١) « وان كان » (٥) رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٢٥٢) واستاند النسائي استاند صحيح \*



وهذا الحاجة لهم فيه ، لأن هذا حكم النساء خلف الرجال ، وإلا فليمن من أئمة الصوف إذا كثرت ماعلى الرجال ، لمعوم الأمر بذلك ، ولا يجوز أن يترك حديث مصلى المرأة الذكورة لحديث وابصة ، ولا حديث وابصة لحديث مصلى المرأة ، فليس من ترك هذا لهذا بأولى ممن ترك ما أخذ هذا وأخذ بترك وكل ذلك لا يجوز \*

وشنبوا بحديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتماه وحده فأدار عليه السلام كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه ، قالوا : فقد صار جابر وابن عباس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة \*

قال علي : وهذا الحاجة فيه لهم ، لما ذكرنا من أنه لا يحمل شرب السن بمنها يعض . وهذا تلاحق بالدين \*

وليت شري ما لفرق بين من ترك حديث جابر وابن عباس لحديث وابصة وعلى ابن شيان وبين من ترك حديث وابصة وعلى لحديث جابر وابن عباس وهل هذا كله إلا باطل بحت ، وتحكم بلا برهان ١٢ \*

بل الحق في ذلك الأخذ بكل ذلك ، فكله حق ، ولا يحمل خلافه ، فأدارة الامام من صلى عن يساره الى يمينه حق ، ولا تبطل بذلك الصلاة ، وبخلاف من صلى عن يسار الامام وهو عالم بالنعم من ذلك فصلاة هذين باطل ، بخلاف حكم المصلى خلف الصف ، وما سعى قط المدار من شمال الى يمين مصليا وحده خلف الصف ١١ \*

وموهوا أيضا بنجر أبي بكره اذ أتى وقد حفزه النفس فركع دون الصف ثم دخل الصف \*

قال علي : وهذا انطرحجة عليهم لنا ، لأن عبادة بن ربيع حدثنا قال تناه عن عبد الملك تناه عن بكرتنا ابوداود ثنا حميد بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن زياد الأعظم ثنا الحسن أن أبا بكره حدث (١) : «أنه دخل المسجد ونبي الله صلى الله عليه وسلم راكع ، قال : فركعت دون الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد (٢) » \*

(١) في الأصل «حدثته» ومصحفاه من أبي داود (ج ١ ص ٢٥٤) (٢) رواه البخاري (ج ١ ص ٣١١) من طريق همام عن الأعظم ورواه النسائي (ج ١ ص ١٣٩) من طريق سميع عن الأعظم

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا حماد بن سلمة عن الأعمش هو زياد - عن الحسن عن أبي بكره : « أنه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع ، فركع ثم دخل الصف وهو راكع ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكم دخل الصف (١) وهو راكع ؟ فقال له أبو بكره : أنا ، قال زادك الله حرصاً ولا تزد (٢) »  
قال علي : قد ثبت أن الركوع دون الصف ثم دخول الصف كذلك لا يحمل •  
فان قيل : فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعادة كما امر النبي أساء الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم وحده ؟ •

قلنا : نحن على يقين - تقطع به - أن الركوع دون الصف إنما حرم حين نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذ ذلك كذلك فلا إعادة على من فعل ذلك قبل النهي ، ولو كان ذلك محرماً قبل النهي لما أغفل عليه السلام أمره بالاعادة ، كما فعل مع غيره (٣) •  
فبطل أن يكون لمن أجاز صلاة المنفرد خلف الصف وصلاة من لم يقيم الصفوف حجة أصلاً  
لأن قرآن ولا من سنة ولا إجماع •  
ويقولنا يقول السلف الطيب

وينا بأصع اسناد عن أبي عثمان النهدي (٤) قال : كنت فيمن ضرب عمر بن الخطاب قدمه  
لأقامة الصف في الصلاة •

قال علي : ما كان رضي الله عنه ليضرب أحداً ويستبيح بشرة محرمة على غير فرض •  
وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع أنه أخبره عن ابن عمر : أن عمر  
ابن الخطاب كان يمت وجاليسون الصفوف ، فإذا جاءوا كبر •

وعن عمر بن الخطاب من كان يتنوبين الإمام نهر أو حائط أو طريق فليس مع الإمام •  
وعن مالك عن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان أنه كان يقول ذلك  
في خطبه فلما يدع ذلك كلاماً فيه : إذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف ، وحاذوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أيكم داخل الصف » (٢) رواية حماد عن الأعمش وإما أبو داود  
(٣) ص ٢٥٤ و ٢٥٥ عن موسى بن اسميل عن حماد (٣) في نسخة رقم (٤٥) « كاضل  
بنيته » (٤) في النسخة رقم (١٦) « عن عثمان النهدي » وهو خطأ •

بالمناكب ، فإن اعتدال الصف (١) من تمام الصلاة ، ثم لا يكبر حتى يأتيه رجل قد  
وكاهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أنها استوت فيكبر \* (٢)  
هذا فعل الخليفتين رضي الله عنهما بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالفتهم في  
ذلك أحد منهم \*

وعن عثمان أنه كان يقول : اعدلوا الصفوف وصفوا الأقدام وحاذوا بالمناكب \*  
وعن سفيان الثوري عن الأعمش عن حمارة بن عمران الجعفي عن سويد بن غفلة  
قال : كان بلال - هو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يضرب أقدامنا في الصلاة  
ويسوي مناكبنا \* (٣)

فهذا بلال ما كان : ليضرب أحداً على غير الفرض \*  
وعن ابن عمر : من تمام الصلاة اعتدال الصف . وأنه قال : لأن نخر ثيناي أحب  
إلي من أن أرى خطلاً في الصف فلا أسده \*  
قال علي : هذا لا يتم في ترك مباح أصلاً \*

وعن ابن عباس : إياكم وما بين السواري ، وعليكم بالصف الأول \*  
وعن عبيد الله بن أبي يزيد : رأيت السورين مخزومة يتخلل الصفوف حتى ينتهي  
إلى الصف الأول أو الثاني \*

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن النعمان  
ابن بشير قال : والله لتعيمن صفوفكم أو يخالفن الله بين وجوهكم \* (٤)  
وقيل لأفس بن مالك : أتكر شيئاً مما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : لا ، إلا أنكم لا تقيمون الصفوف \* (٥)

(١) في الموطأ (ص ٣٦) « فإن اعتدال الصفوف » (٢) في الموطأ « أن قد  
استوت فيكبر » وقد اختصر المؤلف الخبر (٣) نقله ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٤٣)  
عن سويد بن وصفه بالصفة ، ولم أجد ترجمة لحمارة بن عمران الجعفي ، وأظنه خطأ في  
النقل صوابه « عمران بن مسلم الجعفي » فهو من هذه الطبقة ويروي عن سويد بن  
غفلة وقد سبقت له رواية عنه في السألة (٢٨٩) والله أعلم (٤) سبق هذا عن النعمان  
مرفوعاً عن رواية البخاري (٥) هذا المعنى في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠ و ٢٩١) عن أنس \*

قال على : البلاح لا يكون منكراً \*

وعن سعيد بن جبير الأمر بتسوية الصفوف \*

وعن عطاء : على الناس أن يسووا الصفوف \*

وعن عبد الرحمن بن يزيد : سر والصفوف ، (١) فإن من تمام الصلاة إقامة الصف \*

وعن إبراهيم النخعي في الرجل يجيء وقد تم الصف ، قال : إن قدر فليدخل معهم

في الصف ، أو يجتذب رجلاً فيصلي معه ، فإن صلى وحده فليعد الصلاة \*

وعن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يصلي وحده خلف الصف قال : يبعد \*

ويطللان صلاة من صلى خلف الصف متفرداً يقول الأوزاعي والحسن بن حي

وأحد قول سفيان الثوري ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق (٢)

٤١٦ — مسألة — وواجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي

أبواب رحمتك » فإذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » وهذا إنما

هو من شروط دخول المسجد متى دخله ، لأن شروط الصلاة ، فصلاة من لم يقل

ذلك جائزة ، وقد عصى في تركه قول ما أمر به \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا سليمان بن بلال عن ربيعة

ابن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد — هو ابن سويد الأنصاري — عن أبي

حيد أوعن أبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد

فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك » (٣)

قال على : أيهما كان فهو خير من كل من بعده (٤)

٤١٧ — مسألة — وفرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد

(١) في النسخة رقم (١٦) « صفوا الصفوف » (٢) حكاه عبد الله بن أحمد عن أبيه

في السند (ج ٤ ص ٢٢٨) يندر رواية حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث »

وحكاه الترمذي عن أحمد وإسحق وحماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع (٣) في مسلم

(ج ١ ص ١٩٨) (٤) يريد أن شك الراوي وتردده بين أبي حيد وبين أبي أسيد لا يضر

فإنهما مجازيان جليلان. وفي النسخة رقم (١٦) « فهو خير من الذي بعده » وما هنا أحسن \*

ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل امامه ، ولا مع امامه ، فان فعل عامداً بطلت سلامته لكن بعد تمام كل ذلك من امامه ، فان فعل ذلك ساهياً فيرجع ولا بد حتى يكون ذلك كامنه بعد كل ذلك من امامه وعليه سجود السهو \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا ابو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي ثنا أبو موسى قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا سنة الخير ، (١) وعلما صلاتنا ، فقال : اذا صليتم فاقبموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قال : ( غير المفضوب عليهم ولا الضالين ) فقولوا ( آمين ) يحييكم الله (٢) ، فاذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فان الامام ركع قبلكم ورفع قبلكم ، فلكم بتلك ، واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فان الامام يسجد قبلكم ورفع قبلكم ، فلكم بتلك » وذكر باقي الحديث \* (٣)

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري خدتي أبو اسحاق — هو السبيعي — ثنا عبد الله بن يزيد الأنصاري ثنا البراء بن عازب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال : سمع الله لمن حمده ، لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً ، ثم تقع سجوداً بعده » (٤) \*

وقد روينا أيضاً من مار بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب (٥) \*  
وبه الى البخاري : ثنا الحجاج بن النبال ثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما يخشى أحدكم ألا يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل الله صورته صورة » (٦) \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٩) « فين لنا سنتا » (٢) بالجيم من الاجابة (٣) اختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠) ودواء مسلم (ج ١ ص ١٣٦ و ١٣٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٢٩) (٥) رواية ابن أبي ليلى في أبي داود (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠ و ٢٨١) \*

حدثنا حماد ثنا ابن أبي أصيبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع محمد بن يحيى بن جبان (١) عن ابن محيرز سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادروني بالكوع ولا بالسجود ، فاني قد بدنت (٢) » ، فهما أسبقكم به إذا ركعت فانكم تدركوني به إذا ركعت ، ومهما أسبقكم به إذا سجدت فانكم تدركوني به إذا ركعت » (٣) وبه قال السلف \*

روينا عن أبي هريرة أنه قال : إن الذي يرفع رأسه قبل الامام وينفض قبله فان ناصيته يد الشيطان \*

وعن عبد الله بن مسعود : ما يؤمن الرجل اذا رفع رأسه قبل الامام أن تعود رأسه رأس كلب \*

قال علي : لا وعيد أشد من المسخ في صورة كلب أو حمار ، ولا عقوبة أعظم من إسلام ناصية المرء الى يد الشيطان \*

وعن ابن مسعود : لا تبادروا أئمتكم بالسجود فان سبقكم من ذلك شيء فليضع أحدكم رأسه كقدر ماسبق ، \*

وعن عمر بن الخطاب مثل هذا حرفاً حرفاً \*

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة (٢) بضم الدال المهملة وبالتخفيف أي كثر لحي وسمنت (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٣٩) عن مسدد عن يحيى عن ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن جبان بإسناده ومناه ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ٩٢) عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان ، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٩٨) عن سفيان عن ابن عجلان ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٩٢) من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان . وهذه أسانيد صحيحة جداً . واعلم أن يحيى بن سعيد في أسانيد أبي داود وأحمد في هذا الحديث هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ، وأما الذي في اسناد المؤلف فهو يحيى بن سعيد ابن قيس الأنصاري وهو قديم مات سنة ١٤٣ وروى عن محمد بن يحيى بن جبان . وأما القطان فتأخر عنه ولد سنة ١٢٠ ومات سنة ١٩٨ \*

قال على : والمصيبة المحرمة البعده من الله تعالى لا تنوب عن الطاعة المفترضة المقررة  
منه عز وجل \*

٤١٨ — مسألة — فن كان عليل البصر وخشى ضرراً (١) من طول الركوع أو  
السجود فليؤخر ذلك إلى قرب رفع الامام رأسه بمقدار ما يركع ويطمئن ويقول «سبحان  
ربي العظيم وبحمده» وبمقدار ما يسجد ويطمئن ويقول «سبحان ربي الأعلى وبحمده»  
ثم يرفع بعد رفع الامام ، \*

لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقوله عز وجل : (لا يكلف  
الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) \*  
والعجب كله من قول أبي حنيفة ومالك : لا يجزى للمؤمن أن يكبر للإمام قبل إمامه ،  
ولا مع امامه ، ولا أن يسلم قبل إمامه ، ولا مع امامه : ثم أجازوا له أن يفعل سائر ذلك  
مع الامام !! وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فأدركتم فصلوا وماذا كنتم  
فأتموا» أو «فأقصوا» نص جلي على أنه لا يجزى للمؤمن أن يفارق الامام حتى تتم  
صلاة الامام ، ولاتم صلاة الامام إلا بتمام سلامه \*

٤١٩ — مسألة — ولا يجزى لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع \*  
أحدها : من دخل خلف إمام فلما كبر الامام وكبر الناس ذكر الامام أنه على غير  
طهارة ، فانه يشير الى الناس أن امكثوا ، ثم يخرج فيتطهر ، ثم يأتي فيشدي التكبير  
للإحرام ، وهم باقون على ما كبروا ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه رضي  
الله عنهم \*

والثاني : أن يكبر الامام ويكبر الناس بعده ثم يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ ،  
فيصير إماما مكانه ، ويكون المؤمنون به قد كبروا قبله . وهذا إجماع من الحنفيين والمالكيين  
والشافعيين والحنبلين \*

والثالث : أن ينيب الامام الراتب فيستخلف الناس من يصل بهم ثم يأتي الامام الراتب  
فيأخر القدم ، ويتقدم هو ، فيصل بالناس وقد كبر المؤمنون قبله ، كما فعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة انغمض عليه السلام الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم :

(١) في النسخة رقم (١٦) «وخشى ضرورة»

فقدم الناس للصلاة التي حضرت أبا بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس بائنين على ما صلوا مع أبي بكر: وكما فعل صلى الله عليه وسلم في آخر صلاة صلاها بالمسلمين. وقد ذكرنا ذلك بإسناده فيما سلف من كتابنا هذا والله الحمد.

والرابع: من كان ممنوراً في ترك حضور الجماعة أو يس عن أن يجد جماعة فبدأ الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام، فانه يدخل في صلاة الإمام ويستد بشكيره وبما صلى، لأنه كبر كما أمر، وصلى ماضى من صلاته كما أمر؛ ومن فعل ما أمر به فقد أحسن، ومن أحسن فلا يجوز إبطال ما عمل إلا بنقص: قرآن أو سنة ثابتة، وقد قال تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم).

وكذلك لا يحل لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع: \* أحدها: صلاة الخوف، كاندكر في أبوابها إن شاء الله تعالى \*

والثاني: من كان له عذر في ترك حضور الجماعة أو يس عن وجود جماعة فبدأ بالصلاة ثم أتى الإمام، فصار هذا مؤتمماً به وتمت صلاته قبل صلاة الإمام، فهذا خير، إن شاء سلم ونهض، لأن صلاته قد تمت، ولا يجوز له الائتمام بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من صلاته، ولا يحل للمؤمن أن يزدها في صلاته، فاذ لا يجوز له الائتمام بالإمام فقد خرج من إمامته وتمت صلاته، فليسلم، وإن شاء يتأدى (١) على تشهده ودعائه، حتى اذا سلم الإمام سلم بعده أو معه \*

والثالث: سافر دخل خلف من يتم الصلاة - إمامها وإماماً ولا ممنوراً - فخطبته فإذا تمت للأمام ركعتان بسجدة أتمتها فقد تمت صلاته، فهو خير بين ما ذكرنا من سلام أو تأدى على الجلوس والدعاء، وإن شاء يسلمه إن نهض فله ذلك، وإن شاء أن يصلى مع الإمام باقى صلاته متطوعاً فذلك له \*

والرابع: من طول عليه الإمام تطويلاً يضر به في نفسه أو في شياخ ماله، فله أن يخرج عن إمامته، ويتم صلاته لنفسه، ويسلم وينهض لحاجته \*

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وإن شاء أن يتأدى» وما هنا أحسن \*



ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان — هو ابن عينة — عن عمرو — هو ابن دينار — عن جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه ، فصلي ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاء ، ثم أتى قومه فأمهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فأنصرف رجل فسلم ، ثم صلى وحده وأنصرف ، فقالوا له : أنافقت يا فلان ؟ (١) قال : لا والله ، ولأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خبره ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أنا أصحاب نواضح نعمل بالنيهار ، وإن معاذاً صلى معك المشاء ثم أتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معاذ ، أأتان أنت ؟ اقرأ بكذا ، وأقرأ بكذا (٢) » وذكر باقي الكلام •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري حدثني محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى قومه فيؤمهم » (٣) فصلي المشاء فقرأ بالبقرة فأنصرف رجل (٤) فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فتان فتان خان ! او قال : فاتناً فاتناً فاتناً ١ وأمره بسورتين من أوسط الفصل •

وهذا اجماع من الصحابة رضي الله عنهم مع النص

وقد رويان من طريق عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس عن أبي اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا تشهد الرجل وخلف أن يحدث قبل أن يسلم الامام فليسلم وقد تمت صلاته (٥) . ولا نعلم من الصحابة رضي الله عنهم

- (١) في النسخة رقم (١٦) « فقالوا كأنك نافقت يا فلان » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٤) (٢) في الأصلين « اقرأ بكذا اقرأ بكذا » بدون الواو ، وزدنا هاهنا مسلم (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٣) « فيؤم قومه » (٤) في البخاري « فأنصرف الرجل » (٥) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٥٦) من طريق عبيد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الحارث عن علي ، والحارث هو الاعور ، وهو كذاب ضعيف ، وأما عاصم بن ضمرة فالحق أنه ثقة •

في ذلك مخالفاً . وبشكل الوجوه التي ذكرنا، قد قالت طوائف من السلف رضى الله عنهم \*  
 ٤٢٠ - مسألة - ومن سبق الى مكان من المسجد لم يجز لغيره اخراجه عنه .  
 وكذلك إن قام عنه غير تارك له فرجع فهو أحق به ، لأن المسجد لجميع الناس ، وقد نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يقام أحد عن مكانه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى  
 ابن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال : « إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع فهو أحق به » (١) \*

٤٢١ - مسألة - ولا يجمل لأحد أن يصلى أمام الإمام إلا لضرورة حبس فقط،  
 أو في سفينة حيث لا يمكن غير ذلك \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
 محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن مروف ثنا حاتم بن اسماعيل عن  
 يعقوب بن مجاهد أبي حمزة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت : أنينا جابر بن عبد الله  
 تحدثنا : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، قال جابر : فتوضأت من متوضأ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب جابر بن صخر يقضى حاجته ، فقام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليصلى ، ثم جئت حتى قف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه » (٢) \*

فوجب أن يكون الاثنان فصاعداً خلف الإمام ولا بد ، ويكون الواحد عن يمين  
 الإمام ولا بد ، لأن دفع النبي صلى الله عليه وسلم جابراً وجابراً الى ما وراءه أمر منه  
 عليه السلام بذلك لا يجوز تمديه ، وإدارته جابراً الى يمينه كذلك ، فمن صلى بخلاف  
 ما أمر به عليه السلام فلا صلاة له \*

(١) في أبي داود (ج ٤ ص ٤١٤) « ثم رجع اليه » ورواه مسلم (ج ٢ ص ١٧٨)  
 وابن ماجه (ج ٢ ص ٢٠٩ و ٢١٠) (٢) هو قطعة اختصرها المؤلف من حديث جابر  
 الطويل في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٣٩٤) وجابر بن صخر صحابي من أهل بدر ، وقدروي  
 قصة الصلاة هذه ، رواها أحمد (ج ٣ ص ٤٢١) \*

وقد قال قوم : ان الاثنين يكونان حقاقي (١) الامام •  
 واحتجوا في ذلك برواية رويتها عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة والأسود :  
 أنهما صليا مع ابن مسعود رضي الله عنه فقام بينهما ، وجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر  
 عن شماله ، وقام بينهما ، ثم ركب بهما ، فوضعا أيديهما على ركبهما ، فغرب أيديهما ،  
 ثم طبق رديه فجعلهما بين يديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) •  
 وروينا من طريق فيها هرون بن عنترة وأخرى فيها الحارث بن أبي أسامة  
 - وكلاهما متروك - : أن هكذا كان يفعل عليه السلام اذا كانوا ثلاثة • (٣)

قال علي : أما رواية الأعمش - وهي الناجية - فلا يان فيها الى أي شيء أشار ابن  
 مسعود بقوله « هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » الى موقف الامام بين المؤمنين والى  
 التطبيق مما ؟ أم الى التطبيق وحده ؟ وإذ لا يان في ذلك فلا يجوز أن يترك اليقين  
 للظنون . ثم حتى لو صح هذا مسنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان إيماده عليه  
 السلام لجأير وجار عن كونهما حنافية وإيقافهما خلفه - : مدخلان لا يقين منع الاثنين  
 من كونهما حقاقي الامام ، وأنه لا يجوز ، وإذ ذلك كذلك فجواز كون الاثنين حقاقي  
 الامام قد حرم يقين ، فلا يجوز أن يعود الى الجواز ما قد يقين تحريمه إلا بنص جلي  
 بمودته . والله تعالى التوفيق •

٤٢٢ - مسألة - وكل من استخلفه الامام المحدث فانه لا يصل إلا صلاة نفسه  
 لاعلى صلاة إمامه المستخلف له ، ويتبعه السامعون فيها يلزمهم ، ولا يتمونه فيها لا  
 يلزمهم ، بل يفقون على حلقم ، ينتظرونه حتى يبلغ الى امام فيه فيتموه حينئذ •

(١) الحنفايان - بكسر الحاء المهملة - الجانيان (٢) حديث ابن مسعود في صحيح  
 مسلم ( ج ١ ص ١٥٠ ) بالفاظ مختلفة وفي بعضها من كلام ابن مسعود : « واذا  
 كنتم ثلاثة فصلوا جيماً ، واذا كنتم أكثر من ذلك فليؤمكم أحدكم » ورأى أيضاً الطحاوي  
 ( ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥ ) (٣) اما طريق هرون بن عنترة فقد نسبها الشوكاني ( ج ٣ ص  
 ٢٢١ ) الى احمد وأبي داود والنسائي ، وهرون ليس متر وكأ وإن ضعفه بعضهم . وأما  
 طريق الحارث بن محمد بن أبي أسامة فلم أرها ، والحارث مختلف فيه ، قال النجاشي « كان  
 حافظاً طريفاً بالأحاديث تكلم فيه بلا حجة » وقال في تلخيص المستدرک « ليس بمحدث » •

وقال أبو حنيفة ومالك . بل يصلي الإمام المستخف كما كان يصلي لو كان مأموماً ، وعلى حكم صلاة إمامه الذي استخفه \*  
قال علي : ما نعلم لهم حجة إلا أنهم ونحن تنازعنا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
«أما جعل الإمام يؤتم به» \*

قال علي : والإمام الذي أحدث واستخف وخرج (١) قد بطلت امامته باجماع منا ومنهم ، وبضرورة الحسن والشاهدة ، لأنه الآن في داره يبحث أو يأكل أو يعمل ما لله تعالى أعلم به في غير صلاة ، وأنه لو رجع لكان مؤتماً عندكم لإماماً ، فقد ايقنا أن امامته قد بطلت \*

فإن قالوا : أما قلنا : بقي حكم امامته ، لا امامته \*  
قلنا : في هذا نازعناكم ، فليس دعواكم حجة لنفسها ، وإذا قد أقررتم أن امامته قد بطلت ، وأنه ليس إماماً — فلا يجوز بقاء (٢) حكم امامة قد بطلت أصلاً \*  
وأما الثاني — فهو باجماع (٣) منا ومنهم — الإمام الذي أمر عليه السلام أن تؤتم به ، وإن تكبر إذا كبر ، ونزع إذا نزع ، وزكع إذا زكع ، وسجد إذا سجد ، فأذ هو كذلك فهو الإمام لا المأموم والإمام هو المأمور بأن يأتي بالصلاة كما أمر ، والمؤتمون به هم المأمورون بالاتباع به \*

فإن قالوا : فأنتم تقولون : إن المأموم إذا أتم صلاته لم ينتظر الإمام \*  
قلنا : نعم . وهو لا بد أن تتم صلاتهم بعد ، فواجب عليهم انتظاره ، كما فعل المسلمون في انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خرج ثم رجع وقد اغتسل ، وكما فعلوا في صلاة الخوف ، لأنهم بعد مؤتمون به ، وهو إمامهم ، وصلاتهم لم تتم ، فلا غدرهم في الخروج عن الاتباع به ، ولا يحمل لهم أن يقيموا فيما ليس من صلاتهم ، فيزيدوا فيها بالمعبد ما قد صلوه ، فوجب انتظارهم إياه ولا بد وبالله تعالى التوفيق \*

وأما من تمت صلاته منهم فإن شاء سلم وإن شاء أطال التشهد ، فذلك له ، حتى  
(١) في النسخة رقم (١٦) «خرج واستخف» (٢) في النسخة رقم (١٥) «إبقاء» (٣) في النسخة رقم (١٥) «فهو اجماع» الخ وهو خطأ ، لأن المراد أن الإمام الثاني هو الإمام الذي أمر المسلمون بالاتباع به وأن هذا باجماع من المؤلف ومن مخالفه \*

يسلم مع الامام والله تعالى التوفيق \*

٤٢٣ — مسألة — وأما عبد أبي عن مولا فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ، إلا أن يكون أبي لضرر محرم لا يجد من ينصره منه ، فليس أبناً حينئذ ، اذ انوى بذلك البعد عنه فقط \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى نا جرير عن المغيرة عن الشعبي قال : كان جرير بن عبد الله البجلي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : « إذا أبق المبدل تقبل لمصلاة » \*  
وهذا يقول أبو هريرة ، كما روينا عن محمد بن المنى : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال سمعت وأنا صبي عن أبي هريرة أنه قال في الآبق : لا تقبل له صلاة \* (١)

قال علي : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وخصومنا (٢) يشبهون بأقل من هذا اذا وافق تقليدنا \*

٤٢٤ — مسألة — ومن صلى من الرجال وهو لا يس مصفراً بطلت صلاته اذا كان ذا كراً طالماً بالثني وإلا فلا ، فان كان مصبوغاً بمصفر لا يظهر فيه إلا أنه لا يطلق عليه اسم « مصفر » فصلاؤه فيه جائزة . والصلاة فيه جائزة للنساء \*

حدثنا عبد الله بن زياد نا محمد بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا القسبي نا مالك بن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي (٤) وعن لبس المصفر (٥) وعن تحم الذهب وعن القراءة في الركوع » \*

وهذا يقول بعض السلف الصالح \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٤) « قال » (٢) هذا منقطع كما هو ظاهر ، ولأن حبيب بن أبي ثابت لم يدرك أبا هريرة (٣) في النسخة رقم (١٦) « وأصحابنا » (٤) بفتح القاف وتشديد السين المهملة بندها ياء نسبة ، نسبة الى بلد يقال لها القس . وفسرها علي بن أبي طالب بقوله . « ثياب ثانياً من قبل الشام مضلة فيها أمثال الأترج » انظر مسند أحمد (ج ١ ص ١٣٤ و ١٥٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « وليس المصفر » وما هنا هو اليراقف لأبي داود

كلورينا عن معمر عن قتادة : أن عمر بن الخطاب رأى على رجل ثوباً مصفراً فقال :  
دعوا هذه البراقات للنساء \* (١)

وعن معمر عن يديل العقيلي (٢) عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن سليمان بن  
صرد (٣) الخزاعي قال : رأى عمر بن الخطاب على رجل ثوبين مصفرين (٤) فقال : ألق  
هذين عنك ، لمك أن توم من ممك ما هو أشد من هذا \* (٥)  
قال على . هذا تشديد عظيم جدا \*

وروي أن (٦) أم الفضل بنت غيلان : أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن  
المصفر فقال أنس : لا بأس به للنساء \*

قال على : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بإباحته للنساء \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن  
حبل ثنا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف -  
ثنا أبي عن محمد بن اسحاق أن نافعا مولى ابن عمر حدثه عن عبد الله بن عمر : « أنه  
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء فاحرامهن عن القفازين والقفاب ،  
ومامس الثورس والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد ذلك ما أحببت (٧) من ألوان الثياب

(ج ٤ ص ٨٣ ) (١) الشيء البراق ذو البريق . ومنه - فيما أرى - أبرقت المرأة  
بوجهها وسائر جسمها وبرقت وبرقت - بالتخفيف والتشديد مع فتح الراء - إذا تعرضت  
وتحسنت ، وأصبحت براقة وبريق فقل ذلك ، ودعت المرأة وبرقت - بتخفيف المين  
والراء - أى ترينت مقبّس من اللسان قلل هذا الذى هنا مأخوذ من هذه المعاني ،  
وكلاهما ترجع لمعنى البريق . وهذا الأثر مرسل ، لأن قتادة من سنن التابعين ولسته ٦٩  
ومات سنة ١١٧ فلم يدرك عمر . (٢) يديل مصفر ، والعقيلي بضم العين المهملة (٣)  
الصاد المهملة وفتح الراء . (٤) بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح الصاد المهملة المشددة .  
والثوب المصفر المصبوغ بحمرة أو بصفرة (٥) كذا في الأصول « توم » ويحتمل أن  
يكون من قولهم « أومعت الشيء » إذا تركته كله ، وأوم من الحساب مائة أى أسقط \*  
(٦) في النسخة رقم (١٦) « عن » وهو خطأ . ولم الفضل هذه أم جد لها ترجمة ولا ذكر  
في شيء من الكتب (٧) في النسخة رقم (٤٥) « وليلبس » بعد ذلك ما أحببت ، وما هنا هو الواو الفتح

من مصفر أو خز أو حل أو سراويل أو قميص أو خف» (١) •  
 ٤٢٥ - مسألة - ومن صلى وهو يحمل شيئاً مسروقاً أو منصوباً (٢) أو إناء فضة أو ذهب بطلت صلاته إلا أن يحمل السأخوذ بنيرحقه ليرده إلى صاحبه : أو يحمل الإناء ليكسره - : فصلاته تامة •

فإن صلى وفي كفه أو حجرته حل ذهب يملكه لأهله أو ليعيمه أو ثوب حورير كذالك أو دنانير - : فصلاته تامة . وكذلك لو صلى وفيه (٣) دينار أو ثلثة بخرزها بفنك فصلاته تامة •

برهان ذلك أنه عمل فصلاته مالا يحمل له ، ومن عمل فصلاته مالا يحمل له فلم يصل الصلاة التي امره الله عز وجل بها فإذا حمل ذلك لما سر به فلم يعمل فصلاته إلا ما أمر به فصلاته صحيحة وبالله تعالى التوفيق •

٤٢٦ - مسألة - ان صلى في ثوب واسع - أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فإن لم يفعل بطلت صلاته فإن كان ضيقاً انز به (٤) واجزأه ، كان منه ثياب غيره أو لم يكن •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا أبو عاصم - هو النبيل - عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلى (٥) أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » (٦) •

لأبي داود ( ج ٤ ص ١٠٣ ) (١) في أبي داود من الوائث الثياب . مصفراً أو خزاً أو الخ بخنق « من » واستناد هذا الحديث إسناد صحيح ، وابن اسحق امام حجة وقد صرح بسامع من نافع ، فلم تقتض شبهة التدليس إن ثبت أنه مدلس • (٢) في النسخة رقم (١٦) « أو غصبا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وفي فقه » (٤) « انز » بتشديد التاء وفي النسخة رقم (٤٥) « انتر » وكلاهما صحيح ، تقول انتر وانتر بالهمزة وبإدغامها في التاء كما تقول « اتنه » والأصل « اتنه » (٥) قل ابن حجر في الفتح أن ابن الأثير قال « كذا هو في الصحيحين بإسنادات إياه ووجهه أن لاناية وهو خبر بمعنى النهى » (٦) في البخارى ( ج ١ ص ١٦٢ ) « ليس على عاتقه شيء » ولعل ما هنا رواية للمؤلف في صحيح البخارى •

ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يصلين أحدكم في التوب الواحد ليس على عاتقه (١) منه شيء » •

قال علي : المعنى في كلا التقنين واحد ، لأنه متى أتى بمضى التوب على عاتقه فلم يصل في توب ليس على عاتقه منه شيء ، بل صلى في توب على أحد عاتقه منه شيء •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج قناهرون بن معروف ثنا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب ابن عباد - أبي حمزة عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال : « أتينا جابر بن عبد الله أنا وإبراهيم في حديث . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « يا جابر ، إذا كان واسماً فخالف بين طرفيه ، وإذا كان (٢) شيقاً فاشهده على حقوقك (٣) » يعني توبه وهذه الأحاديث تقضى على سائر الأخبار في الصلاة في التوب الواحد •

ورويناه عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن فافع مولى ابن عمر قال في التوب . إذا كان واسماً فخرش به ، وإن كان قصيراً فأنز به (٤) •  
وعن أبي عوانة عن المنيرة عن إبراهيم النخعي قال إذا لم يكن عليك إلا توب واحد إن كان واسماً فخرش به وإن كان صغيراً فأنز به •

وعن طاووس بن جهم هذا •

وعن محمد بن الحنفية . لا صلاة لمن لم يخر على عاتقه في الصلاة •

(١) في النسخة رقم (١٦) عاتقه بالافراد ، وهو خطأ ، لأن المؤلف جمع بين روايتي الافراد والثنية فدل على اختلافهما في اللفظ . وهذا اذا صح أن الاولى رواية له في نسخ البخاري . ورواية سفيان عن أبي الزناد رواها مسلم ( ج ١ ص ١٤٦ ) وأشار ابن تيمية في التلخيص ( نيل الاوطار ج ٢ ص ٥٨ ) إلى أن رواية البخاري بالافراد ورواية مسلم بالثنية ، وهو يؤيد صحة رواية ابن حزم للفظ البخاري . وهذا الحديث ليس في الموطأ (٢) في الاصل « وإن كان » وصحاحه من مسلم ، وهذا قطعة من حديث جابر الطوري في مسلم ( ج ٢ ص ٣٩٤ - ٣٩٧ ) (٣) فتح الحاء المهملة ويموز كرها ، وهو الكشح أو مقعد الازار (٤) في النسخة رقم (٤٥) « فأنز به » •



٤٢٧- مسألة - ولا يجوز لأحد أن يصل وهو مشتمل الصماء، وهوان يشتمل المرأة ويداه تحته الرجل والمرأة سواء •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القبري ثنا البخاري ثنا عبيد بن إسحاق عن أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن خبيب (١) بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يمينين وعن لبستين» فذكر الحديث وفيه «عن اشتغال الصماء (٢)» •

٤٢٨- مسألة - ولا تجزئ الصلاة من جر ثوبه خيلاً من الرجل، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل مانتبس ذراعاً لا أكثر، فإن زادت على ذلك عاللة بالتمسك بطلت صلاتها. وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون إلى الكمين لأسفل البتة، فإن أسبله فزعم أو نسياناً فلا شيء عليه •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنجد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاً » (٣) •

فهذا عموم للسر ويل والأزار والقميم وسائر ما يلبس •

ورواه أيضاً عبد الله بن دينار وزيد بن أسلم عن ابن عمر مستنداً (٤) •

ورواه أيضاً من طريق أبي ذر مستنداً أبو عبيد شديداً (٥) •

ورواه عن أبي عثمان التهني عن ابن مسعود أنه قال : السبل إزاره في الصلاة ليس

من الله في حل ولا في حرام (٦) •

(١) هو بضم الخاء المعجمة (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٤٩) بهذا الاستاد، ورواه أيضاً

بأسانيد أخرى (ج ١ ص ١٦٥ وج ٧ ص ٢٧٠) وغير ذلك (٣) في مسلم (ج ٣ ص ١٥٥) (٤) هو

في مسلم أيضاً من طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم (٥) رواه مسلم (ج ١

ص ٤١) عن أبي ذر مرفوعاً «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم» وذكر منهم السبل، ورواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه •

(٦) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٤٣) من طريق الطيالسي عن أبي عوانة عن عاصم عن أبي

وعن ابن عباس : لا ينظر الله الى مصل •

وعن مجاهد : كان يقال : من مس ازاره كبه لم يقبل الله له صلاة •

فهذا مجاهد يحكى ذلك عن قبله، وليسوا إلا الصحابة رضى الله عنهم ، لأنه ليس من

سائر التابعين ، بل من اوساطهم •

وعن ذر بن عبد الله الرهبي — وهو من كبار التابعين (١) — كان يقال . من

جر ثيابه لم تقبل له صلاة •

ولانتم لمن ذكرنا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم •

قال على . فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فلهظم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلا

صلاة له •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود الدجستاني ثنا النضلي

— هو عبد الله بن محمد — ثنا محمد ثنا زهير — هو ابن معاوية — ثاموس بن عقبة عن

سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من جر ثوبه

خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة » (٢) فقال أبو بكر الصديق . إن أحد جانبي إزارى

يسترخى إلا أن أتناهد ذلك منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لست

من يفعله خيلاً • • (٣)

عثمان عن ابن مسعود مرفوعاً « من أسبل ازاره في صلاته خيلاً » الخ ثم قال ابو داود

« روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً على ابن مسعود : منهم حماد بن سلمة وحماد بن زيد

وابو الأحوص وابو معاوية » وهو في مسند الطيالسي ( ص ٤٧ : رقم ٣٥١ ) عن

أبي عوانة وثابت عن عاصم ، وهذا اسناد صحيح ولا يضره وقفه ، وفرضه زيادة ثقة

وهي مقبولة : (١) ذكر يفتح القال المجعولة وتشديد الراء ، والرهبي يضم الميم واسكان الراء وكسر

الهاء ثم باء موحدة نسبة الى مرعبة بطن من همدان . وفي النسخة رقم (١٦) « الرهني » وهو

خطأ ، ولم أجدهما يريد أن ذراهما من التابعين ، فلهذا كراحد روايته عن حماد ، وانما روايته

عن التابعين كعبه الله بن شداد وابن السيب وابن أبي زبى ، فنادرى كيف يكون من كبارهم ؟

(٢) قوله « يوم القيامة » سقط من الأصول ، وزدناه من ابى داود ( ج ٤ ص ٩٩ ) .

(٣) رواد أيضاً النسائي ( ج ٢ ص ٢٩٩ ) •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نوح بن حبيب القومسي ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من جر ثوبه من الخلاء لم ينظر الله إليه ، قالت أم سلمة يارسول الله (١) فكيف تصنع النساء يذو يمن ؟ قال . ترخينه شعراً ، قالت . إذن تنكشف أقدامهن ، قال . ترخينه (٢) ذراعاً لا يزدن عليه » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان - هوابن عينة - ثنا الملا بن عبد الرحمن عن أبيه قال . سألت أبا سعيد الخدري فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «إزرة المؤمن الى انصاف ساقه ، لا جناح عليه فيها بينه وبين الكمين ، وما أسفل ذلك في النار ، لا ينظر الله الى من جر إزاره بطراً » (٣) \*

٤٢٩ - مسألة - والصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق ، ما لم يوقن فيها

شيئاً يجب اجتنابه \*

اقول الله تعالى . (خلق لكم في الأرض جميعاً) وقد صح ان رسول الله صلى في جبة رومية ، ونحن على يقين من طهارة القطن والكتان والصوف والشعر والوبر والجلود والحرير للنساء ، واباحة كل ذلك فمن ادعى نجاسة او تحريماً لم يصدق الا بدليل من نص قرآن اوستة صحيحة ، قال تعالى . (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقال تعالى . (ان الظن

(١) قوله «يارسول الله» زدناه من النسائي (ج ٢ ص ٢٩٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ترخين» وفي النسخة رقم (٤٥) «فرخينه» ومحمته من النسائي (٣) لم اجد هذا الحديث في النسائي ولعله في السنن الكبرى . ثم ان المؤلف ترك حديثاً قد يكون دليلاً قوياً على بطلان صلاة السهل خيلاء ، وهو ما رواه ابو داود (ج ١ ص ٢٤٣ ج ٤ ص ١٠٠) عن ابي هريرة قال . «بينما رجل يصلي مسبلاً ازاره اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم . اذهب فتوضاً فذهب فتوضاً ثم جاء ، ثم قال . اذهب فتوضاً فذهب فتوضاً ثم جاء ، فقال له رجل . يارسول الله مالك امرته ان يتوضاً ثم سكنت عنه؟ قال . انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله جل ذكره لا يقول صلاة رجل مسبل ازاره» وهو حديث صحيح ، قال النووي في رياض الصالحين «استاد صحيح على شرط مسلم» \*

لا يفتى من الحق شيئاً) \*

فان قيل. قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم آئيتهم الا بعد غسلها وان لا يوجد غيرها \* قلنا . نعم ، والآية غير الثياب ، (وما كان ربك نسياً) ولو أراد الله تعالى تحريم ثيابهم لين ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، كلفه بالآية \* والمجب ان المنافع من الصلاة في ثيابهم يبيح آئيتهم لفبر ضرورة !! وهذا عكس الحقائق ! \*

واباحة الصلاة في ثياب المشركين هو قول سفیان الثوري وداود بن علي ، وبه قول \* ٤٣٠ - مسألة - ولا يميز أحد من الرجال أن يصلي وقد زعفر جلده بالزعفران ، فان صبغ ثيابه أو عمامته بالزعفران أو زعفر لحيته فحسن ، وصلاته بكل ذلك جائزة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد واسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علية - كلاهما عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزعفر الرجل \* هذا لفظ إسماعيل ، ولفظ حماد « عن الزعفر للرجال (١) » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا زهير بن حرب ثنا محمد بن عبد الله الأسدي ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن جديده قال : سمنا أبا موسى الأشعري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلق (٢) » \*

قال علي : انخلوق الزعفران ، وأول مراتب هذا الخبر كونه من قول أبي موسى (٣) \*

(١) رواه أبو داود (ج ٤ ص ١٢٩ و ١٣٠) ورواه النسائي (ج ٤ ص ٢٩٩) عن اسحق ابن ابراهيم عن ابن علية . ورواه أيضا مسلم والترمذي كافي شرح أبي داود (٢) قال أبو داود « جدام زيد وزياد » ولم ينسب ، قال ابن القطان زيد وزياد غير معروفين ولم يذكرنا بنير مافي هذا الاسناد « وتيمه التبعي . وأبو جعفر الرازي يقال . اسمه عيسى ابن أبي عيسى ، ويقال غير ذلك وهو ثقة صدوق ولكن كثر من الحفظ وليس بمحقق ، وقد انفرد بهذا الاسناد (٣) نعم !! ولكن ابن الاسناد الصحيح الى أبي موسى !؟

قال علي : هذا التعني ناسخ لما كان في أول الهجرة من إباحته عليه السلام لأن  
يتزعر الرجل ، إذ رأى عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وعليه الخلق ، فلم ينكر عليه ،  
إذ الأصل في ذلك الإباحة ، ثم طرأ التعني فجاء ناسخاً .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب بن إبراهيم  
ثنا الدراودى - هو عبد العزيز بن محمد - عن زيد بن أسلم قال : رأيت ابن عمر يصفر  
لحيته بالخلق ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن انك تصفر لحيتك بالخلق قال : « أرى  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفر بها لحيته (١) ولم يكن شيء من الصبح أحب  
إليه منها ، ولقد كان يصبح بها ثيابه كلها حتى عات (٢) » .

قال علي . ولم ينه عليه السلام النساء عن التزعر ، فهو مباح لمن ، قال عز وجل  
(وقد فصل لكم ما حرم عليكم) .

٤٣٩ - مسألة - ولا يحل للرجل أن يصفق يديه في صلاته ، فإن فعل وهو عالم  
بالتعني بطلت صلاته ، لكن إن نابه شيء في صلاته فليصبح .

وأما المرأة فحكها إن نابه شيء في صلاتها أن تصفق يديها ، فإن سبحت فحسن .  
وهو قول الشافعي وداود .

وقال أبو حنيفة : إن سبح الرجل مرئياً فإفهام غيره بأمر ما بطلت صلاته .

وقال مالك : لا تصفق المرأة بل تسبح .

وكلا القولين خطأ ، وخلاف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري  
ثنا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - ثنا حماد بن زيد ثنا أبو حازم المدني عن  
سهل بن سعد - فذكر حديثاً وفيه : - أن الناس صفحوا إذ رأوا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم جاء وهم يصلون خلف أبي بكر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لهم إذ سلم : « إذا رأيكم أمر فليصبح الرجال وليصطح النساء » في الصلاة (٣) .

(١) الإريادة التي بين القوسين من النسائي (ج ٢ ص ٢٧٩) وليست في أصول المهلى

(٢) رواه أيضاً ابوداود (ج ٩ ص ٩١) عن القمبي عن الدراودى (٣) قوله « في الصلاة »

ليس من لفظ الحديث في البخاري (ج ٩ ص ١٣٤) وقد نهى علي هذا في حاشية النسخة

قال على : لا خلاف في أن التصفيق والتصنيح بمعنى واحد ، وهو الضرب بإحدى صفحتي الأكف على الأخرى •

وروينا عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أنها قالا : التصفيح للرجال والتصفيق للنساء . ولا يعرف لها من الصحابة رضي الله عنهم مخالف •

وإنما جاز التصفيح للنساء لأنه ذكر لله تعالى ، والصلاة مكان لذكر الله عز وجل •  
٤٣٢ — مسألة — ولا يحل للمرأة إذا شهدت المسجد أن تمس طيباً ، فإن فعلت بطلت صلاتها ، سواء في ذلك الجمعة والجمعة والميد وغير ذلك من جميع الصلوات •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً (١) » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تئمنوا إماء الله مساجد الله ، ولكن يخرجن ومن ثقلات » (٢) •

قال على : إن أمكن المرأة أن تتطيب يوم الجمعة طيباً تذهب ريحه قبل الجمعة فذلك عليها ، وإلا فلا بد لها من ترك الطيب أو ترك الجمعة ، أي ذلك فعلت فباح لها •

٤٣٣ — مسألة — ولا يحل للمرأة أن تعلى وهي واصلة شعرها بشعر انسان أو غيره أو يصفو أو يأى شيء كان ، وكذلك الرجل أيضاً . وأما التي تضفر غبرتها أو

رقم (٤٥) وهذا الحديث بهذا الاسناد في كتاب ( الاحكام ) من صحيح البخارى ،

وقد رواه ايضا بأسانيد أخرى ( ج ١ ص ٢٧٦ وج ٢ ص ١٤٠ - ١٥٤ وج ٤ ص ١٨

- ٢٠ ) ( ١ ) في مسلم ( ج ١ ص ١٣٠ ) ( ٢ ) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٢٢٢ ) وقوله ( ثقلات ) بفتح

الثاء المثناة وكسر الفاء ، أى غير متطيبات ، يقال : امرأة ثقلة ، اذا كانت متفيرة الريح .

قاله ابن عبد البر •

غداؤها بخيط من حرير أو صوف أو كتان أو قطن أو سير (١) أوفضة أو ذهب فليست  
واصلة ولا إثم عليها . ولا صلاة لثي تعظم رأسها بشيء . تحترم عليه •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا  
الحديثي ثنا سفيان - هوابن عينة - ثنا هشام - هوابن عروة - أنه سمع قطعة بنت  
إنسر تقول : أنها سمعت أمية بنت أبي بكر الصديق تقول : « سألت امرأة النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابها الحصبه فأمرني (٢) شعرها  
وإن زوجتها ، فأصل فيه : قال : لمن الله الوصلة والموصولة • » (٣)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن يحيى  
ابن الحارث الحمصي ثنا محبوب بن موسى أنا ابن المبارك عن يعقوب - هوابن الققاع -  
عن قتادة عن ابن السيب عن معاوية أنه قال : « أيها الناس ، إن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهاكم عن الزور ، وجاء بحقرة سوداء فاقفاها بين أيديهم ، قال : هو هذا يجعله  
المرأة في رأسهم (٤) تحترم عليه • » (٥)

قال عني : قول معاوية نهاكم خطاب من النبي صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء ،  
فمن صلى وهو عامل في صلاته حالاً محرمة عليه فلم يصل كالأمر ، فلا صلاة له . والله تعالى التوفيق •  
٤٣٤ - مسألة - وأما التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشمة ، والمستوشمة  
- والوشم النقش في الجلد ثم يمل بالكحل الأسود - والمتفلجة والنامصة والبتمة -  
والنمص هو ينف الشعر من الوجه - فكل من فعلت ذلك في نفسها أو في غيرها فلموات  
من الله عز وجل وصلواتهن تامة •

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) والسير ما قد من الجلد طولاً وهو معروف ، وهذا أقرب  
ما يناسبه رسم السكمة . وفي النسخة رقم (٤٥) « بحر » بدون قطع ، وما أدري ما صحته ؟  
وأظنه خطأ . (٢) « الحصبه » بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملة ، و « احرق » بتشديد  
الهمزة المفتوحة وفتح الزاي ، أصلها « انزق » وفي رواية « احرق » بالراء . (٣) في البخاري  
(ج ٧ ص ٣٠٥) (٤) كلمة « ثم » زائدة من النساء (ج ٣ ص ٢٩٣) (٥) رواه النسائي  
أيضاً مطولاً ومختصراً بإسنادين آخرين (ج ٣ ص ٢٨٠) ورواه بثلاث أسانيد أخرى  
في (٢٩٣) •

أما اللئيم فقد صح لمن كل من ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
وأما تمام صلاتين فانهن بعد حصول هذه الأعمال فيهن ومهنت لا يقدرن  
على التبرى من تلك الأحوال ، ومن عجز عما كلف سقط عنه . قال تعالى ( لا يكلف  
الله نفسا إلا وسعها ) . وقال عليه السلام « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فلم  
يكلف أحد إلا ما يستطيع ، فإذا عجزن عن إزالة تلك الأحوال فقد سقط عنهن إزالتها ،  
وهن مأمورات بالصلاة ، فيؤدنها كما يقدرن \*

وأما الواصلة في شعر نفسها فقادرة على إزالتها ، فاذ لم تره فقد استصحبت في صلاتها  
عملا هي فيه عاصية لله عز وجل ، فلم تصل كما أمرت ، فلا صلاة لها . وبالله تعالى التوفيق \*  
٤٣٥ - مسألة - والصلاة جائزة على ظهر الكعبة ، وعلى أبي قيس وعلى كل  
سقف بمكة ، وإن كان أعلى من الكعبة ، وفي جوف الكعبة أينما شئت منها ، الفريضة  
والنافلة سواء \*

وقد مالك : لا يجوز الصلاة في جوف الكعبة ، الفرض خاصة ، وأجاز فيها التنفل \*  
والذي قلنا نحن هو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم \*  
واحتج أتباع مالك بأن قالوا : إن من صلى داخل الكعبة فقد استدر بعض الكعبة \*  
قال على : إنما قال الله عز وجل : ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد  
الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) . فلو كان ما ذكره المالكيون « حجة لا حل  
لأحد أن يصلي في المسجد الحرام ، لأنه هو القبلة بنص كلام الله تعالى في القرآن ، وكل  
من يصلي فيه فلا بد له من أن يستدر بعضه . فظهر فساد هذا القول \*

وأيضاً : فإن كل من صلى إلى المسجد الحرام أو إلى الكعبة فلا بد له من أن يترك  
بعضاً من يمينه وبعضاً من شماله ، ولا فرق عند أحد من أهل الاسلام في أنه لا فرق بين  
استدبار القبلة في الصلاة وبين أن يجعلها على يمينه أو على شماله ، فصح أنه (١) لم يكفنا  
الله عز وجل قط مراعاة هذا ، وإنما كلفنا أن نقابل بأوجهما ما قابلنا (٢) من جدار  
الكعبة أو من جدار المسجد قبالة الكعبة حيثما كنا فقط \*

(١) في التسخة رقم (٤٥) « فصحا انشا » الخ (٢) في النسخة رقم (١٦) « ما قابلها » وما



حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف قال : أنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة وأسامه بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي فأغلقها عليه ومكث فيها ، فسألت بلالا حين خرج : ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : جعل عموداً عن يساره وعمودين (١) عن يمينه وثلاثة أعمدة من ورائه ثم صلى » •

قال علي : ما قال أحد قط إن صلاته المذكورة صلى الله عليه وسلم كانت إلى غير القبلة ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض كلها مسجد ، وباطن الكعبة أطيب الأرض وأفضلها ، فهي أفضل المساجد وأولاها بصلاة الفرض والنافلة ، ولا يجوز لغير الرأكب والخائف أو المريض أن (٢) يعلى نافلة إلى غير القبلة ، والتفرق بين الفرض والنافلة بلا قرآن ولا سنة ولا إجماع خطأ . والله تعالى التوفيق . وكل مكان أعلى من الكعبة فمما علينا مقابلة جهة الكعبة فقط : وقد هدمت الكعبة لتجدد فاقال أحد يطلان صلاة المسلمين •

٤٣٦- مسألة - ومن صلى وفي قبلته مصحف فذلك جائز ، ما لم يعتمد عبادة المصحف ، إذ لم يأت نص ولا إجماع بالنهي عن ذلك •

٤٣٧- مسألة - ومن صلى وفي قبلته نار أو حجر أو كنية أو يمس أو بيت نار أو إنسان ، مسلم ، أو كافر ، أو حائض أو أي جسم كان - حشا السكاب والمحار وغير المضطجة من النساء - فكل ذلك جائز ، لأنه لم يأت بالفرق بين شيء مما ذكرنا وبين سائر الأجسام كلها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا بد من أن يكون بين يدي المصلي جسم من أجسام العالم ، فالتفرق بينها باطل ، لأنه دعوى بلا برهان والله تعالى التوفيق •

٤٣٨- مسألة - والصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والمجزرة - ما اجتبت البول والفرث والدم - وعلى قارعة الطريق وبطن الوادي ومواقع الخسف وإلى البحر والناقة وللتحدث والنيام (٣) وفي كل موضع - جائزة ، ما لم يأت نص أو إجماع متيقن في تحريم الصلاة في مكان ماء فيوقف عند النبي في ذلك •

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢١٤) « وعمودا » وقال في آخر الحديث « وقال لنا السامعيل حدثني مالك وقال : وعمودين » وكذلك هو في الموطأ (ص ١٥٥) بالثنية (٢) في النسخة رقم (١٦) بحذف « ان » (٣) في النسخة رقم (١٦) والنافلة والنام وهو خطأ

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذؤالق: «قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربع مئة سنة، ثم حينما أدر كنتك الصلاة فصل، فهو مسجد» (١) قال علي: فهذا نص جل ان (٢) السكبة مسجد، مع يحيى. القولان بذلك، وما علم أحد مسجداً تحرم فيه صلاة الفرض وتحل فيه النافلة! \*

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق أبي هريرة وجابر وحذيفة وأنس. إن من فضائلنا أن الأرض جعلت لنا مسجداً، وكل ما ذكرنا من الأرض، قل صلاة فيه جائزة، طيباً ما جاء النص من النسخ من الصلاة فيه كملن الأبل، والحمام، والبقرة، وإلى قبر وعليه المكان المصوب، والنجس، ومسجد الضرار فقط \*

وأنما جاء النبي عن الصلاة في الجزيرة وظهر بيت الله الحرام من طريق زيد بن جبير، وهو لاشئ (٣)، ومن طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٤) وجاء النسخ عن الصلاة في موضع الخسف من طريق ابن لهيعة، وهو لاشئ (٥). وجاء النسخ عن الصلاة على قارة الطريق من طريق الحسن (٦) عن جابر، ولا يصح

(١) رواه البخاري (ج ٤ ص ٢٨٨ - ٣١٤) من طريقين عن الأعمش، ومسلم (ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧) من طرق عن الأعمش أيضاً (٢) في النسخة رقم (٤٥) فهذا نص على أن الخ (٣) هو من حديث يزيد بن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر. رواه الترمذي (ج ١ ص ٧١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وزيد هذا ضعيف جداً قال الساجي حدث عن داود بن الحصين بحديث منكر جداً يعني هذا الحديث في النسخ عن الصلاة في سبعة مواطن (٤) هو من حديث عبد الله بن صالح عن الليث عن نافع عن ابن عمر. رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وعبد الله ثقة ولا عبرة بتضعيف من ضعفه فالإسناد صحيح (٥) ابن لهيعة ثقة، والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٢ - ١٨٤) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن زاهر عن عمار ابن سعد المرادي عن أبي صالح النفاري عن علي، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٥١) من طريق أبي داود، فلم يفرقه ابن لهيعة وإنما العلقه في أن أبا صالح النفاري لم يعرف لسامع من على وروايته عنه مرسة. (٦) في النسخة رقم (١٦) «وهو عن الحسن» \*

سماح الحسن من جبر \* (١)

٤٣٩ - مسألة - والصلاة جائزة على الجلود وعلى الصوف وعلى كل ما يجوز القعود عليه إذا كان طاهراً ، وجائز للمرأة أن تصلي على الحرير ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم \*

وقال عطاء : لا يجوز الصلاة إلا على التراب والبطحاء \*

وقال مالك : تنكرو الصلاة على غير الأرض أو ما تنبت الأرض \*

قال على : هذا قول لا دليل على صحته ، والسجود واجب على سبعة أعضاء : الرجلين والركبتين ، واليدين ، والجنبه ، والأف ، وهو يميز وضع جميع هذه الأعضاء على كل ما ذكرنا ، حاشا الجنبه ، فأى فرق بين أعضاء السجود ؟ لا سبيل الى وجود فرق بينها لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سنة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من قول صاحب ولا من رأى له وجه . والله تعالى التوفيق \*

وروينا عن ابن مسعود : أنه صلى على مسح شعر \*

وعن عمر بن الخطاب : أنه كان يجدف صلاته على عبرى (٢) ، وهو بساط صوف \*

وعن ابن عباس : أنه سجد فى صلاته على طنفسة (٣) وهى بساط صوف \*

وعن أبي الدرداء مثل ذلك . وعن شريح والزهرى مثل ذلك ، وعن الحسن ، ولا يخالف

لأن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك والله تعالى التوفيق \*

٤٤٠ - مسألة - ومن زعم يوم الجمعة أو غيرها فلم يقدر على السجود على ما بين يديه ، فليسجد على رجل من يصلى بين يديه أو على ظهره ويميزنه ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم \*

(١) النهى عن الصلاة فى عجة الطريق جاء فى حديث ابن عمر النخعي وأما ابن ماجه من طريق الليث وأثرنا إليه (٢) رواه البيهقي (ج ٧ ص ٤٣٩) ثم قال : «قال أبو عبيد . قوله عبرى هو هذه البسط التى فيها الأصابع والنقوش» وفى اللسان «قال ابن سيده . العبرى والبقرى ضرب من البسط ، الواحدة عبرىة ، وعبرىة بالعين نوى فيها الثياب والبسط » وقال ياقوت «نمل هذا كان بلياً قديماً وخرب» (٣) مثله الطاء والفاء وبكسر الطاء وضع الفاء وبالكس ، قاله فى القاموس . والأثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٩)

وقال مالك . لا يجوز ذلك \*

قال على . أمرنا الله تعالى بالسجود ، ولم يخص شيئاً نسجد عليه من شيء ، (وما كان ربك نسياً) \*

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي نعيم ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن السيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على ثوبه ، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل (١) \*  
وروينا عن الحسن البصري وعن طاوس : إذا كثرت الزحام فاسجد على ظهر أخيك ، وعن مجاهد : اسجد على رجل أخيك ، ولا يعرف في هذا لم يرض الله عنه من الصحابة رضي الله عنهم مخالف \*

٤٤٩ - مسألة وجائز للإمام أن يصلي في مكان أرفع من مكان جميع المومنين ، وفي أخفض منه ، سواء في كل ذلك العامة والأكثر والأقل فإن أمكنه السجود خشن والأفذا أراد السجود فليزله حتى يسجد حيث يقدر ، ثم يرجع إلى مكانه . وهو قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز ذلك ، وأجازه أبو حنيفة في مقدار قامة فأقل ، وأجازه مالك في الارتفاع اليسير \*

قال على : هذان تعديداً ان فاسدان ، لم يأت بها نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى له وجه ، وما علم في شيء من ذلك فرق بين قليل الارتفاع

(١) هذا الاسناد ليس في مسند أحمد المطبوع ، فلما أنه سقط من النسخ ، وإما أنه من كتاب آخر من كتب أحمد ، والذي فيه (ج ١ ص ٣٣) «ثنا سليمان بن داود هو أبو داود الطيالسي - ثنا سلام بن أبي الأحوص عن سماعة بن حرب عن سيار بن المروء قال سمعت عمر بن الخطاب يخطب وهو يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنى هذا المسجد ونحن معه المهاجرون والانصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ، ورأى قوما يصلون في الطريق فقال . صلوا في المسجد » وهو في مسند الطيالسي (ص ١٣ رقم ٧٠) بهذا الاسناد وليس فيه قوله «ورأى قوما يصلون في الطريق» الخ

وكثيره ، والتحرير والتحليل والتحديد بينهما لا يعمل الا بقرآن أو سنة \*  
ولئن كان وقوف الامام في الصلاة في مكان أو رفع من المأمومين بمقدار أصبع حلالاً ، فإنه  
للحلال بأصبع بمدا أصبع ، حتى يبلغ ألف قامة وأكثر ، ولئن كانت الألف قامة حراماً في ذلك  
فإنه لم يحرّم كله الى قدر الأصبع فأقل \*

وان المتحكم في التفريق بين ذلك برأيه لقائل على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه  
وسلم ما لم يقبله قط \*

والعجب أن أبا حنيفة ومالكا قالوا : ان كان مع الامام في الملو طائفة جازت صلاته  
بالذين أسفلوا الاغلا ؟ وهذا عجب وزيادة في التحكم \*

واجزا أن يكون الامام في مكان اسفل من المأمومين وهذا تحكم ثالث ! كل ذلك  
دعوى بلا برهان \*

قال على . والحدكم في ذلك ان يكون المأمومون خلف الامام صفواً صفوفاً ، ولا يعمل لهم  
ان يتخلوا بهذه الرتبة ، لما قد ذكرنا قبل من وجوب ترتيب الصفوف ، بأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بذلك فان اتفق مصلي الامام في مكان او غرفة او راية لا يسع فيها (١)  
معه صف خلفه صلوا تحته \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد  
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وثنية بن سعيد كلاهما عن عبد العزيز  
ابن أبي حازم عن ابيه . أن قراً جاؤا الى سهل بن سعد فقال سهل : « رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قام عليه - يعني على المنبر - فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبر ، ثم رفع فترجل  
التفقرى حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال :  
يا أيها الناس ، اني انما (٢) صنعت هذا لتأتوا بي ولتملوا (٣) صلاتي » \*

قال على . لا يان اثنين من هذا في جواز صلاة الامام في مكان ارفع من مكان  
المأمومين \*

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) لا يسع فيه وهو حملاً (٢) في  
الأصول « انما » بحذف كلة « اني » وزدناها من مسلم (ج ١ ص ١٥٣) (٣) في الأصول  
« وتملوا » ومحناه من مسلم \*

واحج المخالفون بخبريه انتهى عن صلاة الامام في مكان ارفع من مكان المأمومين وهو خبر ساقط ، انفرد به زياد بن عبد الله البكائي ، وهو ضيف (١) \*  
 واخبر النضرى اوردا اجماع من الصحابة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهداهو  
 الحجة لا الباطل الملقق \*  
 وقال بعض المخالفين . هذا من الكبير \*

قال على . هذا باطل وبكس عليهم في اجازتهم صلاة المأمومين في مكان ارفع من مكان  
 الامام فيقال لهم . هذا كبر من المأمومين ولا فرق ؟ ! ويلزمهم على هذا ان ينعوا أيضاً  
 من صلاة الامام متقلداً سيفاً ولا بس درع ؟ فهذا ادخل في الكبر من صلاته في  
 مكان عال !! \*

ويُتَلَّ قولنا يقول احمد بن حنبل والليث بن سعد والبخارى وغيرهما ، وبالله  
 تعالى التوفيق \*

(١) البكائي بفتح الباء وتشديد الكاف نسبة الى البكاء بطن من بني عامر بن صعصعة ،  
 وزيد هذا ثقة صدوق ، وقد ضعفه بعضهم من قبل حفظه وهو راوى السيرة عن اسحق ثم  
 رواها عنه ابن هشام ، وحديثه هذا رواه الدارقطني (ص ١٩٧) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠)  
 من طريق زياد بن عبد الله عن الأعشى عن ابراهيم عن همام قال «سلى حذيفة بالناس  
 بالمدائن فتقدم فوق دكان فأخذ ابومسمود بمجامع ثيابه فمد فرجع فلما قضى الصلاة قال له  
 ابومسمود ألم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يقوم الامام فوق ويقي  
 الناس خلفه ؟ قال فلم تر في احببتك حين مددتني ؟ « هذا لفظ الحاكم قال الدارقطني «لم يروه  
 غير زياد البكائي» . وقد تبمه ابن حزم في دعوى انفراد زياد به وقد اخطأ كلاهما رواه  
 ابوداود (ج ١ ص ٢٣٢) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠) من طريق يعلى بن عبيد عن الاعشى وليس  
 فيه التصريح بالرفع بل قال ابومسمود «الم تعلم انهم كانوا يهونون عن ذلك» أو «الم تعلم انه كان  
 ينهى عن ذلك» ويعلى ثقة حجة ، ومثل هذا محمول على انه صرفوع وقد فسرته رواية  
 زياد وكل رواية بهما زادت الأخرى قوة ولذلك قال الحاكم «حديث صحيح على شرط  
 الشيخين» وواقفه الذهبي ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) تصحيحه أيضاً  
 عن ابن خزيمة وابن حبان \*

## ﴿الاعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضاً﴾

٤٤٢ — مسألة — رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقيام وجنوس ، سوى تكبيرة الاحرام .

قل على : اختلف الناس في هذا :

فطائفة لم ترفع اليدين في شيء من الصلاة إلا في أولها عند تكبيرة الاحرام على ظلع (١) أيضاً وراؤه أيضاً — ان كان — فرفع يسير وهذه رواية ابن القاسم عن مالك .  
وقال أبو حنيفة وأصحابه برفع اليدين للاحرام أولاً — سنة لا لفريضة — ومنعوا منه في باقي الصلاة .

ورأت طائفة رفع اليدين عند الاحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع وهو قول الشافعي وأحمد وأبي سليمان وأصحابهم ، وهو رواية أشهب وابن وهب وأبي المصعب وغيرهم عن مالك أنه كان يفعلها ويفتي به .

ورأت طائفة رفع اليدين عند كل تكبير في الصلاة ، الفرض والتطوع ، وعند كل قول «سمع الله لمن حمده» .

فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجهاً أصلاً ، ولا تعلقاً بشيء من الروايات ، ولا علاقة بها من الصعابة ولا من التابيع .

وأما قول أبي حنيفة فأنهم احتجوا بما حدثناه حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود قل : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يمد (٢) » .

(١) يفتح الظاء المعجمة واللام ، أي على ميل ، أو باسكان اللام ، وهو المرجح ، فيكون المراد أنهم يقولون هذا على تكبف ، ويكادون لا يرضونه (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٥٤) عن هناد ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٥٨) من طريق عبد الله بن المبارك ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ١٣٢) من طريق نسيم بن حاد ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٧٨) من طريق محمد ابن اسماعيل الأحمسي ، كل هؤلاء عن وكيع بإسناد . وهو حديث صحيح وحسنه الترمذي ، وأحاديث اثبات رفع اليدين أصح منه ، بل هي متواترة حقاً ، وابن مسعود

قالوا : وكان على وابن مسعود لا يرفقان أيديهما إلا في تكبيرة الاحرام فقط .  
 مانعهم لهم حجة غير هذا ، ولا حجة لهم فيه ، لما نذكر إن شاء الله تعالى ،  
 فنقول بآفة تعالى التوفيق .

ان هذا الخبر صحيح ، وليس فيه إلا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام ليس  
 فرضاً فقط ، ولولا هذا الخبر لكان رفع اليدين - عند كل رفع وخفض وتكبير وتحميد  
 في الصلاة : - فرضاً ، لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين عند كل  
 رفع على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، وصح عنه عليه السلام أنه قال :  
 « صلوا كما ترونى أصلى » وقد ذكرناه باسناده في كتابنا هذا في « باب وجوب الأذان  
 والاقامة » فلو لا حديث ابن مسعود هذا لكان فرضاً على كل مصل أن يصلى كما كان  
 عليه السلام يصلى ، وكان عليه السلام يصلى رافعاً يديه عند كل رفع وخفض ، لكن لما  
 صح خبر ابن مسعود علمنا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام سنة وتندب فقط .  
 وإن كان على وابن مسعود رضى الله عنهما لا يرفقان ، فقد كان ابن عمر وابن عباس  
 وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ، فليس فعل بعضهم حجة  
 على فعل بعض ، بل الحجة على جميعهم ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى  
 كل حال فإن كان ابن مسعود على لا يرفقان ، فما جاء قط أنها كرها الرفع ولأنها عنه كما  
 يفضل هؤلاء .

وأما من رأى رفع اليدين عند الركوع والرفع من الركوع فاتهم احتجاجاً بما  
 رويناه من طريق مالك ويونس بن يزيد وسفيان بن عينة وابن جريج والزيدي

نفي رفع اليدين ، وكثيرون من الصحابة رووا إثباته والمثبت مقدم على النافي بل لعل  
 ابن مسعود حكى الصلاة الأولى كما حكى التطبيق في الركوع وهو منسوخ . وقد  
 أطننا القول في هذه المسألة فيما كتبناه على « التحقيق لابن الجوزي » فلا داعى لتكراره  
 هنا . وانظر ماورد فيها من الاحاديث في كتاب « رفع اليدين » للبخارى ، ومعاني  
 الآثار للطحاوى ( ج ١ ص ١٣١ ) والألم للشافعى ( ج ١ ص ٩٠ ) وموطأ محمد بن الحسن  
 ( ٨٩ ) والرد على أهل المدينة لمحمد بن عيسى ( ٢٢ ) ونصب الرأية للزيلعى ( ج ١ ص ٢٠٥ ) وسنن  
 البيهقي ( ج ٢ ص ٦٨ ) وشرح أبي داود ( ج ١ ص ٢٦٢ ) وغير ذلك . وسيدكر المؤلف  
 كثيراً منها .



ومعمر وغيرهم ، كلهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حين يركع إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك ، وكان لا يميل ذلك في السجود » .  
وروينا هذا الفعل في الصلاة عن جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد ، وأبي الدرداء وأم الدرداء (١) ، وابن عباس •

وروينا أيضا هذا الفعل في الصلاة عن أبي موسى الأشعري ، وأنه كان يلمه الناس من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري (٢) •

وروينا أيضا عن ابن الزبير (٣) أنه أتي هجرة والنعمان بن أبي عياش (٤) وجملة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن معاذ بن معاذ عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن . « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم إذا أحرموا وإذا ركعوا وإذا رفسوا كأنها المراوح » (٥) •

ورويناه أيضا عن عبد الرحمن بن سابط ، والحسن ، والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر ، وقاتدة ، والحسن بن مسلم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «وام أبي الدرداء» وهو خطأ (٢) رواه الدارقطني (ص ١٠٩) من طريق النضر بن شميل وزيد بن الحباب عن حماد بإسناده مرغوبا ، وحكي شارحه ان ابن المبارك رواه موقوفا (١) في النسخة رقم (١٦) «عن الزبير» . وحديث ابن الزبير عند البيهقي (ج ٣ ص ٧٣) رواه بقول وقول ، وقال البيهقي عقبه رواه ثقات (٤) في الأصول «والنعمان بن عياش» وهو خطأ والنعمان هذا تابعي وإن أوم كلام المؤلف أن صاحب . وكذلك ذكره البخاري في «رفع اليدين» فيمن نقل عنهم القول بمن التابعين . ورواه عنه بإسناده (ص ١٧) (٥) أثر الحسن رواه البخاري في «رفع اليدين» (ص ١١) عن مسدد عن يزيد ابن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن . ونقل الألباني في نصب الراية (ج ١ ص ٢١٦) أن ابن عبد البر رواه بإسناده إلى الأثر من أحمد بن حنبل «تماما ما في مساذ بن أبي عدى وغندور عن سعيد عن قتادة عن الحسن» ورواه البيهقي (ج ٣ ص ٧٥) من طريق محمد بن النبال عن يزيد بن زريع •

وابن أبي نجیح ، وعبد الله بن دينار ، ومكحول ، ومعمتر بن سبان ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، واسماعيل بن علية ، واليث بن سعد ، والأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، والحيدى ، وجبر بن عبد الحميد ، وعبد الله بن المبارك ، وابن وهب ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق ، والمزني ، وأبي ثور ، (١) ومحمد بن نصر الروزي ، ومحمد ابن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وابن عبد الله بن عبد الحكم ، والريع ، ومحمد بن نمير ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، وزيد بن هرون ، وغيرهم .

وأما من ذهب الى رفع اليدين في كل خفض ورفع فاحتجوا بما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أبين ثنا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا المعتمر بن سبان عن عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يرفع يديه إذا جاء الصلاة ، وإذا أراد أن يركع . وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا قام من الركعتين يرفع يديه . في ذلك كله » .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عياش قال ثنا عبد الأعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان (٢) إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه (٣) ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ابن عمر ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم » . ورواه أيضاً حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنائتان بن أبي شيبة ومحمد بن عبيد الحاربي قالتا ابن فضيل عن عاصم بن كليب عن عمار بن دينار (٥) عن ابن عمر قال . « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين (٦) كبر ورفع يديه » .

(١) في الأصلين « وأبو ثور » (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٩٥) « عن نافع : أن ابن عمر كان » (٣) قوله « وإذا ركع رفع يديه » سقط من الأصول وزدناه من البخاري .  
(٤) هذا التلخيص ذكره البخاري عقب الحديث (٥) بكسر الدال المهملة وتخفيف اللام المثناة . (٦) هكذا هو هنا ، وفي أبي داود ، وفي بعض نسخ أبي داود « إذا قام من الركعتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا أبو عاصم - هو الضحاك بن غنم - ثنا عبد الحميد بن جعفر أخبرني محمد بن عمرو بن عطاء قال . سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم (١) أبو قتادة ، فقال أبو حميد : «أنا أؤمركم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا . فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثر نائمة (٢) ولا أقدمنا له محبة ! قال بلى ، قالوا . فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع (٣) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقرأ (٤) كل عظم في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع (٥) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يتدل ، فلا يصب رأسه ولا يقنع (٦) ثم يرفع رأسه فيقول . سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، وذكر الحديث وفيه . «ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته ، - وذكر باقي الحديث - «قالوا . صدقت هكذا كان يصلي » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مبسر الجشمي (٧) ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد - ثنا محمد بن جعدة (٨) حدثني عبد الجبار بن وائل حدثني علقمة بن وائل (٩) عن وائل بن حجر قال « ضليت مع (ج ١ ص ٢٧١) وكل صحيح . وهذا الحديث صحيح ، وصححه الترمذي (١) في أبي داود (ج ١ ص ٢٦٥) «منهم» (٢) أي اقتداء ، وفي أبي داود « بأكثرنا له نعمة » (٣) في النسخة رقم (٤٥) «رفع» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٤) في النسخة رقم (٤٥) «يستقر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «ثم يكبر ثم يرفع» وفي النسخة رقم (٤٥) «ثم يكبر ويرفع» وصححه من أبي داود (٦) يصب . من الصبا أي لا يميله إلى أسفل ويقنع . من أقرع رأسه إذا رفع أي لا يرفسه حتى يكون أعلى من ظهره . قوله في شرح سنن أبي داود (٧) حميد الله بالتصنيف ، وفي الأصول بالتكبير . وهو خطأ ، والجشمي يضم الجيم وفتح التين المعجمة والميم ، وفي النسخة رقم (٤٥) «الخشنى» وهو خطأ (٨) يضم الجيم وفتح الحاء المهملة (٩) هكذا هو هنا من طريق أبي داود على الصواب ، وفي أبي داود (ج ١ ص ٢٦٣) «وائل بن علقمة» وهو خطأ لأن علقمة هو ابن وائل بن حجر وأخو عبد الجبار وقد نص على أن هذا خطأ من بعض الرواة انظر التهذيب (ج ١١ ص ١١٠) \*

رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا كبر رفع يديه ، ثم التحف ، ثم أخذ شماله يمينه وأدخل يديه في ثوبه ، فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما ، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ، ثم سجد ، ووضع وجهه بين كفيه ، وإذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه ، حتى فرغ من صلاته . قال محمد بن جحادة : فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال : هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فله من فعله وتركه من تركه \* حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن الثني ثنا معاذ بن هشام الدستوائي وعبد الأعلى ومحمد بن أبي عدي . قال عبد الأعلى وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة (١) عن قتادة ، وقال معاذ : حدثني أبي عن قتادة ، ثم اتفقوا عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « رأى (٢) النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه (٣) وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده (٤) حتى يحاذي بهما فروع أذنيه » هذا لفظ ابن أبي عدي وعبد الأعلى ، وقال معاذ في حديثه . كان عليه السلام إذا دخل في الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع رأسه فعل مثل ذلك (٥) \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الركوع والسجود (٦) \*

قال علي : فهذه آثار متظاهرة متواترة عن ابن عمر ، وأبي حميد ، وأبي قتادة ، ووائل ابن حجر ، ومالك ، بن الحويرث وأنس وسوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) هذه الأسانيد في النسائي (ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٥) ولكن فيه في حديث ابن أبي عدي « عن شعبة » وابن أبي عدي يروي عن شعبة وعن سعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروى عن قتادة ، ولكن أميل إلى ترجيح ما هنا وأنما في النسائي تصحيح ، ويؤيده أن هناك في حديث عبد الأعلى « حدثنا سعيد (٢) في النسائي » أن رأى (٣) في النسائي « من الركوع » (٤) في النسائي من السجود (٥) الذي في النسائي « كان إذا دخل في الصلاة ، فذكر نحوه ، - يعني ما قبله - وزاد فيه : وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع رأسه من الركوع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع رأسه من السجود فعل مثل ذلك (٦) هذا إسناد صحيح جداً »

وهذا يوجب يقين العلم •

قال علي . فكان مارواه الثوري عن سالم عن ابن عمر زائداً على مارواه لقعة عن ابن مسعود ووجب أخذ الزيادة لأن ابن عمر حكى أنه رأى ما لم يره ابن مسعود من رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه عند الركوع وعند الرفع من الركوع وكلاهما ثقة وكلاهما حكى ما شاهد، وقد خفي على ابن مسعود رضي الله عنه أمر وضع اليدين على الركبتين ، فكيف وما تحمل كلا روايتهما إلا على المشاهدة الصحيحة ٢٢ •

وكان مارواه نافع وعارب بن دثار ، كلاهما من ابن عمر ، ومارواه أبو حنيفة وأبو قتادة وغناية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من رفع اليدين عند القيام إلى الركبتين — : زيادة على مارواه الثوري عن سالم عن ابن عمر ، وكل ثقة ، وكل مصدق فيها ذكر أنه سمعه ورآه ، وأخذ الزيادة واجب •

وكان مارواه أنس من رفع اليدين عند السجود — : زيادة على مارواه ابن عمر ، والكل ثقة فيما روى وما شاهد •

وكان مارواه مالك بن الحويرث من رفع اليدين في كل ركوع ورفع من ركوع وكل سجود ورفع من سجود — : زائداً على كل ذلك ، والكل ثقات خيار ووهو مطمئنه ، وأخذ الزيادة فرض لا يجوز تركه ، لأن الزيادة حكم قائم بنفسه ، رواه من علمه ، ولا يضره سكوت من لم يروه عن روايته ، كما رُي الأحكام كلها ولا فرق •

وممن قال بما ذكرناه ابن عمر ، كما أوردنا قبل من علمه ، والحنن البصري ، والصحابه جملة ، كما أوردناه •

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، وإذا سجد ، وبين الركبتين ، برفعهما إلى نديه (١) •

(١) روى البخاري في «رفع اليدين» (ص ٢٠) عن ابن عمر أنه كان يرفع في الافتتاح والركوع والرفع والقيام من الركبتين ، ثم قال «وزاد وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد . قال البخاري :

قال علي : هذا اسناد لاداخلة فيه ، وما كان ابن عمر يرجع الى خلاف ماروى - من ترك الرفع عند السجود - إلا وقد صح عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك .  
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن النثي ثنا ابوسهل النضر بن كثير السمدى (١) قال - صلى الى جنبى ابن طاوس في مسجد الخيف بمنى ، فكان اذا رفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه لتلقاه وجهه ، فأنكرت ذلك ، وقلت لو هيب بن خالد : إن هذا يصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه ؟ فقال ابن طاوس : رأيت أبى يصنعه ، وقال لى : رأيت عبد الله بن عباس يصنعه . (٢)  
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا الحسن ابن أحمد ثنا محمد بن عبيد بن حساب ثنا أحمد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : رأيت طاوساً ونافعاً مولى ابن عمر يرفضان أيديهما بين السجدة ، قال حماد : وكان أيوب يفعله .  
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج :

والمحموط ماروى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر في رفع الأيدي عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع ، ولوصح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر لم يكن غافلاً للأول ، لأن أولئك قالوا إذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كليهما ، وليس هذا من الخلاف الذى يخالف بعضهم بعضاً ، لأن هذه زيادة في الفعل وإزالة مقبولة إذا ثبتت « والعمري الذى يشير إليه هو » عبد الله ابن عمر بن حفص بن غصن بن عمرو بن الخطاب « أخو عبيد الله الذى روى هذا الحديث ، والعمري ثقة وفيه ضعف من قبل حفظه وأخوه عبيد الله ثقة حجة يقدمه بعض الحفاظ على مالك في الرواية عن نافع ، وعبد الوهاب الثقفي ثقة حجة ، فقد ثبت بأصح اسناد فعل ابن عمر للرفع عند السجود ، وأيده هذا رواية العمري إياه عن نافع عن ابن عمر من فصل النبي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر أن ابن عمر بعد أن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرفع عند السجود صح عنه من بعض الصحابة ذلك فرجع إليه عملاً ورواه قولاً ، كقول ابن حزم ثم دره (١) النضر هذا ضيف (٢) رواه الدولابي في الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٩٨) عن النسائي عن موسى بن عبد الله البصري عن النضر بن كثير بإسناده ، وزاد في آخره « وقال عبد الله بن عباس ، رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصنعه » .

قلت لمعه، وأثبت تكبير يديك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك من الركعة، وحين ترفع رأسك من السجدة الأولى ومن الآخرة وحين تستوي من منى؟ قال: أجل قلت: تختلف باليدين الأذنين؟ (١) قال: لا، قد يفتني ذلك عن عثمان، أنه كان يخط يديه أذنيه، قال ابن جرير: قلت لمعه: وفي التطوع من التكبير باليدين؟ قال: نعم، في كل صلاة \*

٤٤٣ — مسألة — والتوجيه سنة حسنة، وهو أن يقول الامام والمفرد بمدة التكبير لكل صلاة، فرض أو غير فرض، جهراً أو سراً: \*

ما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن زهير بن حرب، كل واحد منهما يقول: حدثني أبي، ثم قل أحمد ابن حنبل: ثنا أبو سعيد ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن الساجشون ثنا عبد الله بن الفضل وأبو يوسف (٢) بن أبي سلمة الساجشون، كلاهما عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قل» وقال زهير بن حرب: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - هو ابن الساجشون - حدثني عمي - هو أبو يوسف (٣) بن أبي سلمة - عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قل» - واتفق أحمد وزهير فدوا بهما جميعاً - (وجهه وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت (٤) أنت ربّي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً (٥)

(١) قوله «تختلف» أظنه من قولهم أخلف الرجل يده وأخلف يده، إذا هوى بها إلى خلفه ليأخذ من رحله سيفاً أو غيره، أو من قولهم، «أخلفه» إذا جعله خلفه. (٢) في الأصول «ويوسف» وهو خطأ، قاله «أبو يوسف بمقوب بن أبي سلمة الساجشون» والساجشون بكسر الجيم وضم الشين المجمة وآخرون، قال في النقي «هو مرب ماء كوز أي شبه القمر سمي به لمرة وجنته» (٣) في الأصول «يوسف» وهو خطأ (٤) في مستدرك (ج ١ ص ٩٤) «اللهم لا إله إلا أنت» بخلف قوله «أنت الملك» (٥) في السند بخلف «أنت» \*

إنه لا ينفرد القنوب إلا أنت ، واهدنى لأحسن الأخلاق ، لا يهدى لأحسنها إلا أنت ،  
 وأصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، ليك وسعديك وأخبركاه في بديك  
 والشّر ليس اليك ، أنا بك وإليك (١) تباركت وتعاليت ، أستغفر لك وأتوب إليك » (٢) \*  
 قال على : وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال وأبي النضر ومعاذ بن معاذ ،  
 كلهم عن ابن الماجشون . وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وغيره من الصحابة  
 رضي الله عنهم (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد  
 ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب وأبو بكر بن  
 أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كامل ، قال أبو كامل : ثنا عبد الواحد بن زياد ،  
 وقال أبو بكر وابن نمير : ثنا ابن فضيل ، وقال زهير : ثنا جرير بن عبد الحميد ، ثم اتفق  
 عبد الواحد وابن فضيل وجرير - واللفظ له - كلهم عن عمارة بن القمقاع عن أبي زرعة  
 ابن عمرو بن جرير (٤) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 إذا كبر في الصلاة سكت هنية (٥) قبل أن يقرأ ، فقلت : يا رسول الله ، بأي أنت  
 وأمي ، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني  
 وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقى من خطاياي كما يقى الثوب  
 الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد (٦) » \*

(١) من قوله « ليك » الى هنا عذوف في السند (٢) رواه أيضاً أحمد في السند (ج ١  
 ص ١٠٢ و ١٠٣) عن هاشم بن القاسم وعن حجين ، كلاهما عن عبد الميز الساجشون  
 عن عمه عن الأخرج بورواه أيضاً عن حجين عن عبد الميز عن عبد الله بن الفضل الهاشمي  
 عن الأخرج ، وقد رواه الطيالسي (ص ٢٢ رقم ١٥٢) عن عبد الميز الساجشون والدارمي  
 (ص ١٤٦) عن يحيى بن حسان عن عبد الميز . ورواه أيضاً مسلم (ج ١ ص ٢١٥)  
 وأبو داود (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) والنسائي (ج ١ ص ١٤٢) والطحاوي (ج ١  
 ص ١١٧) والبيهقي (ج ٢ ص ٣٢ و ٣٣) كلهم بأسانيد صحيحة (٣) لم أجد هذه  
 الأسانيد (٤) في النسخة رقم (٤٥) « أبي زرعة بن عمر بن جرير » وفي النسخة رقم  
 (١٦) « أبي زرعة بن عمر عن جرير » وكلاهما خطأ (٥) بضم الهاء وفتح النون وتشديد  
 الاء فغير همزة ، ومن مرزها فقد أخلاً ، قاله النووي . وفي النسخة رقم (٤٥) « هنيئة »  
 بالهمز وهو خطأ كما ترى (٦) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٧) \*



ورويناه أيضاً من طريق سفيان عن عمارة بن القفصاع بإسناده نحوه •  
وانما لم نذكر ذلك فرضاً (١) لأنه فعل منه عليه السلام ولم يؤمر به فكان الاتساع  
به (٢) حسناً •

ونستحب أيضاً ان يكون للامام سكتة بمفرغه من القراءة قبل ركوعه •  
كما حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا احمد بن محمد البرقي  
القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنويزي ثنا يونس - هو ابن عيسى عن الحسن  
البصري : « ان سمرة بن جندب صلى فذكر ثم سكت - اعادة ثم قرأ فطأختم السورة سكت  
ساعة ثم بكى فركع فقال له عمران بن الحصين : ما هذا ؟ فقال له سمرة : حفظت ذلك عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت في ذلك الى اني بن كعب فصنعت سمرة (٣) •  
قال علي - فنحن نختار أن يفعل كل امام كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله  
بعده سمرة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وبقراءة المأموم في السكتة الأولى أم القرآن  
فن فاتته قرأ في السكتة الثانية •

قال علي - وقد فعل ما قلنا جمهور السلف •

روينا من طريق حماد بن سلمة عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال كان عمر بن الخطاب

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وانما لم يكن ذلك فرضاً » (٢) في النسخة رقم (٤٥)  
« فكان الاتيان به » (٣) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٨٢) عن يعقوب بن ابراهيم عن  
اسماعيل عن يونس عن الحسن - ورواه بعد ذلك بأسانيد أخرى عن الحسن أيضاً ورواه  
الترمذي (ج ١ ص ٥٣ و ٥٤) وحسنه ورواه الدارمي (ص ١٤٦) ورواه البيهقي (ج ٢ ص ١٩٥  
و ١٩٦) ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٢٥) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وفي  
سماع الحسن من سمرة خلاف ، والحق أنه سمع منه كما قال علي بن الديني فيما نقله عنه  
الترمذي (ج ١ ص ٣٨) قال : « قال محمد - يعني البخاري - قال علي بن عبد الله : حديث  
الحسن عن سمرة بن جندب حديث صحيح وقد سمع منه » وقال الحاكم : « حديث سمرة  
لا يتوهم متوهم ان الحسن لم يسمع من سمرة فإنه قد سمع منه » وانظر الكلام في هذا في  
نصب الراية (ج ١ ص ٤٦ و ٤٧)

إذا دخل في الصلاة قال الله أكبر سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك يرفع بها صوته فظننا أنه يريد أن يلمننا \*

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عمر بن الخطاب، أنه كان إذا كبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك \*

فهذا فعل عمر رضي الله عنه بحضرة الصحابة لا يخالف له منهم \*  
ورويناه أيضا عن علي بن أبي طالب، وعن ابن عمر، وعن طاووس وعطاء، كلهم يتوجه بعد التكبير في صلاة الفرض، وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأصحابهم \*

وقال مالك: لا أعرف التوجيه \*

قال علي: ليس من لا يعرف حجة على من عرف \*

وقد احتج بعض مقلديه في معارضته ما ذكرنا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه: «كان يفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين» \*  
قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو قولنا، لأن افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يدخل فيه التوجيه، لأنه ليس التوجيه قراءة، وإنما هو ذكر، فصح أنه عليه السلام كان يفتح الصلاة بالتكبير ثم يذكر ما قدمه عنهم الله كثر ثم يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وزيادة المدول لا يجوز زدها. وبالله تعالى التوفيق \*

ولا يقولها المأموم لأن فيها شيئا من القرآن، وقد نهى عليه السلام أن يقرأ خلف الإمام إلا بأم القرآن فقط فإن دعا بمدا قراءة أم القرآن في حال سكتة الإمام بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حسن \*

٤٤٤ — مسألة — ويجب على الإمام التخفيف إذا أم جماعة لا يدري كيف طاقتهم \*

ويطول التفرد ماشاء، وحده ذلك ما لم يخرج وقت الصلاة التي تلي التي هو فيها وإن خفف التفرد فنذلك له مباح \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري ثنا القريبي ثنا

البخارى ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أم أحدكم الناس (١) فليخفف فان فهم الضعيف والضعيف والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء» \*

وبه إلى البخارى ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير - هوائين معاوية - ثنا اسماعيل - هو ابن أبي خالد - سمعت قيساً - هوائين أبي حازم - قال: أخبرني أبو مسعود: «أن رجلاً قال: والله يا رسول الله إنى لأتأخر عن صلاة النداء من أجل فلان، بما يطيل بنا، فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضباً (٢) منه يومئذ، ثم قال عليه السلام: إن منكم متفرقين فأبكم ما صلى بالناس فليتجاوز، فان فهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة» \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى ابن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة أن انس بن مالك أخبرني عن أبي العلاء (٣) عن مطرف بن عبد الله - هو ابن الشخير - عن عثمان بن أبي العاصي قال قلت يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال أنت إمامهم، واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً» \* (٤)

قال على: هنا حد التخفيف، وهو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأسهم حاجة من الوقوف والركوع والسجود والجلوس فليصل على حسب ذلك \*  
وروي بذلك عن السلف الطيب \*

روينا عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد كلاهما عن أنس قال ما صلى خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام، كانت صلاته متقاربة بموصلة أبي بكر متقاربة بقلما كان عمره في صلاة الفجر» \* (٥)

ومن طريق وكيع عن سديد بن أبي عمرو بن علقمة عن أبي رجاء الطماردي قال: قلت لزيد بن العوام

(١) في البخارى (ج ١ ص ٢٨٤) «إذا صلى أحدكم للناس» وكذلك هو في الموطأ (ص ٤٧) - أو ما قوله «إذا أم أحدكم» فانه في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) من حديث الثوري الخزاعي عن أبي الزناد (٢) في النسخة رقم (١٦) «فيظلم وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ١ ص ٢٨٤) (٣) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الأعلى» وهو خطأ، فانه أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف أصغر منه (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٦) عن أبي بكر بن نافع البجلي عن جعفر بن حماد

مالك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أخف الناس صلاة؟ قال: بنادر السواس \* (١)  
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: إذا كنت إماماً  
لخفف (٢) الصلاة، فإن في الناس الكبير والضعيف والمثقل وإذا الحاجة، وإذا صليت  
وتحدثك فطول ما بهالك، وأرد، فإن شدة الحر من فيح جهنم \*

وعن طلحة التخفيف أيضاً، وعن عمار كذلك \*  
وعن سمد بن أبي وقاص: أنه كان يطيل الصلاة في بيته، ويقصر عند الناس،  
ويحضر على ذلك \*.

وعن عمرو بن ميمون الأودي: لو أن رجلاً أخذ شاة عزوزاً (٣) لم يفرغ من لبنها  
حتى أصلي الصلوات الخمس، أتم ركوعها وسجودها (٤) \*  
وعن علفمة: لو أمر بذبح شاة فأخذ في سلعها صليت الصلوات الخمس في تمام قبل  
أن يفرغ منها \*.

وأما الحد الذي ذكرنا في التطويل فهو: أننا قد ذكرنا في أوقات الصلوات أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في الوقت الذي سني فيه العصر بالأمس، وقال عليه السلام  
«وقت الصبح ما لم تطلع الشمس، ووقت العصر ما لم تغرب الشمس، ووقت المغرب ما لم  
يسقط نور الشفق» (٥)، ووقت العشاء الآخرة إلى نصف الليل، فصيحاً بقينا أن من دخل  
في صلاة في آخر وقتها فأما يصلي باقيا في وقت الأخرى، وفي وقت ليس له تأخير ابتداء  
الصلاة إليه أصلاً. وتقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن التفريط أن تؤخر صلاة  
حتى يدخل وقت أخرى» (٦) فصيح أن له إذا دخل في الصلاة في وقتها أن له أن يطول

(١) هذا إسناد صحيح جداً، ونقل ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٣٨) من كتاب  
ابن أبي شيبة «من طريق أبي مجلز قال: كانوا أي الصحابة يتمون ويوجزون ويأدرون  
الوسوسة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأخفف» (٣) لم ينقطع في الأصلين، وهو مفتوح  
الدين الهمة وضم الزاي وبعد الواو زاي أخرى والشاة المزوز هي شقيقة الاحليل التي  
لا تدر حتى تحلب بيمه، والجمع عزز بضم العين والزاي الأولى. قاله في اللسان (٤) قال  
في اللسان «يريد التجوز في الصلاة وتخفيفها» (٥) في النسخة رقم ٤ «نور» (٦) تقدم في المحلى  
(ج ٣ ص ١٦٩) مسألة (رقم ٣٣٥) \*

مشاء ، كما أمر عليه السلام ، الا تطول ولا تمنع منه النص ، وليس الا ان يطيل حتى تفوته الصلاة التالية لها فقط . وبالله تعالى التوفيق .

٤٤٥ — مسألة — قد قلنا : ان الفرض في كل ركعة أن يقرأ بأم القرآن فقط ، فان زاد على ذلك قرأ بالغن ، قل أم أكثر ، أى صلاة كانت من فرض أو غير فرض ، لا نحاش (١) شيئاً الا اننا نستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل ركعة من ستين آية الى مائة آية من أى سورة شاء ، وفي الظهر في الأولتين (٢) في كل ركعة مع أم القرآن نحو ثلاثين آية كذلك ، وفي الآخريتين منها مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية ، وفي الأولتين من العصر كالآخريتين من الظهر ، وفي الآخريتين من العصر أم القرآن فقط ، وفي المغرب نحو العصر ، ولو أنه قرأ في المغرب بالأعراف . أو المائة . أو الطور . أو الرسائل . فحسن ، وفي التمة في الأولتين مع أم القرآن بالثين . واليتون . والشمس . وضحاها ونحو ذلك ، وفي صبح يوم الجمعة الم تمزيل السجدة . وهل أتى على الاذن مع أم القرآن وفي صلاة الجمعة في الركعة الاولى مع أم القرآن سورة الجمعة ، وفي الثانية مع أم القرآن سورة النافقين ، وسورة الفاشية ، ولو قرأ في كل ذلك سورتين أو أكثر في ركعة فحسن . ولو قدم السورة قبل أم القرآن كر هنا ذلك وأجزأه ومن أراد من الأئمة تطويل صلاة ثم احس بمنع من خلفه فليوجز في مدحها .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا آدم — ثنا شعبة — ثنا سيار بن سلامة — هو أبو المنهال — قال . دخلت على أبي برزة فسأناه . فأخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصل الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو احدهما ما بين الستين الى المائة (٣) .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم عن منصور — هو ابن زاذان — عن الوليد بن مسلم — هو أبو بشر المنبري — عن أبي الصديق — هو بكر بن عمرو الناجي — عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نحزب قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين الأولتين من الظهر قدر ثلاثين آية وحزبنا قيلمه في الآخريتين

(١) بدون الباء في الاصول (٢) استعمل المؤلف في تأنيث « أول » « أوله » بالهاء مراراً وليس هذا بالمرضى كما قال في الصباح . (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦) .

قدر النصف من ذلك ، وحزونا قيامه في الركعتين الأولين من العصر على قدر قيامه في الآخرين (١) من الظهر، وفي الآخرين (٢) من العصر على النصف من ذلك» •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هرون ابن عبد الله الحمال (٣) ثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله - هو ابن الأشج - عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال: «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان، قال سليمان: كان يطيل الركعتين الأولين (٤) من الظهر، ويخفف - الآخرين (٥)، ويخفف العصر، ويقرأ في المغرب بقصار (٦) الفصل، ويقرأ (٧) في العشاء بوسط الفصل ويقرأ (٨) في الصبح بطول الفصل»

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال: «إن أم الفضل سمعته وهو (٩) يقرأ والمرسلات عرفاً، فقالت: يا بني والله لقد ذكرتني بقرآنك (١٠) هذه السورة، إنها آخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب» •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح عن الزهري (١١) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، فذكر هذا

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٢) طبع بولاق «من الآخرين»، وفي طبع الاستانة «في الآخرين» وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة، وقال النووي «كذا هو في معظم الأصول من الآخرين وفي بعضها في الآخرين، وهو معنى رواية من» (٢) في أصول المجلد «الأولتين والآخرتين» في المواضع كلها في هذا الحديث، والذي في صحيح مسلم الأولين والآخرتين وكذلك قال النووي هو ياء بين مثنيتين تحت (٣) بفتح الحاء المهملة (٤) في الأصل «الأولتين» ومصحناه من النسائي (ج ١ ص ١٥٤) (٥) في الأصل «الآخرتين» (٦) في الأصل «بسنار» (٧) و (٨) في الأصل بخذف كلمة «يقرأ» في الموضعين (٩) كلمة «وهو» محذوفة في الأصل وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٣٠٣ و ٣٠٤) (١٠) في الأصلين بخذف القسم، وفي النسخة رقم (٤٥) «أذكرتني»، وفي النسخة رقم (١٦) «بقراءة» ومصحناه من البخاري (١١) في الأصلين «يعقوب بن إبراهيم بن سعد

الحديث ، وأن أم الفضل قالت : « ثم ماضى بعد حتى قبضه الله عز وجل » .  
فهذا آخر صلاة مغرب صلاها عليه السلام ، وآخر عمله عليه السلام ، فأين اندعون  
أنهم يتبعون عمله وآخر عمله ؟ ! \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خلف ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري  
ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه :  
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور (١) » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر البصري ثنا أبو داود  
السجستاني ثنا الحسن بن علي - هو الحلواني - ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني  
ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لزيد بن ثابت :  
مالك تقرأ في المغرب بقصار الفصل ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في  
المغرب بطولي (٢) الطولين ؟ قلت : ما طول الطولين ؟ قال : الأعراف \* قال  
ابن جريج : وسألت ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه : المائدة والأعراف (٣) .  
فهذا زيد رضي الله عنه يشكر على أمير المدينة الاختصار على سنار الفصل في المغرب  
وبعضه على ماسمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من قراءة الأعراف في صلاة المغرب \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنائيتة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير  
عن جابر بن عبد الله قال : « صلى معاذ لأصحابه المشاء فطول عليهم ، فأنصرف رجل منا  
فصلى ، فأخبر معاذ عنه ، فقال : أنه منافق (٤) فلما بلغ ذلك الرجل دخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ما قال ، معاذ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتريد  
أن تكون فتناً يا معاذ ؟ ! إذا أمت الناس فقرأوا بالشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك  
الأعلى ، واقرأ باسم ربك ، والليل إذا يشئ » \*

عن الزهري « بحذف واو يعقوب وصالح ، وهو خطأ ، صححه من مسلم ( ج ١  
ص ١٣٤ ) (١) في البخاري ( ج ١ ص ٣٠٤ ) (٢) طول : تأنيث أضول ، وفي النسخة  
رقم (٤٥) « بطول » وهو خطأ (٣) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٢٩٨ ) (٤) في النسخة رقم (١٦)  
« فقال لمنافق » وما هنا هو الموافق لمسلم ( ج ١ ص ١٣٤ ) \*

قال علي : وكل ذلك قد روى عن السلف رضى الله عنهم \*  
 وروى ثمانين طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس . ان أبا بكر الصديق  
 رضى الله عنه أم الصحابة رضى الله عنهم في صلاة المصح بسورة البقرة ، قرأها في الركبتين (١)  
 وعن معمر عن قتادة عن أنس أن أبا بكر أيضاً أمهم في الصبح بآل عمران \*  
 وعن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن  
 حصين بن سبرة (٢) أن عمر بن الخطاب قرأ في الفجر يوسف ، ثم قرأ في الثانية والنجم  
 فسجد ، ثم قام فقرأ اذا زلزلت \*

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أنه سمع عمرو بن  
 ميمون يقول : إن عمر بن الخطاب سلى الصبح بذي الحليفة فقال : سبحانك اللهم  
 وبمحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وقرأ قل يا أيها الكافرون ، وقل  
 هو الله أحد ، وكان يتم التكبير \*

وعن عمر : أنه قرأ في الظهر ق والنار يات \*  
 وعن عبد الله بن عمر (٣) أنه قرأ في الظهر كهيمص \*  
 وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن أبي المالية البراء : (٤) سألت ابن عباس  
 أو سألته رجل : أقرأ في الظهر والمصر ؟ فقال : هو إمامك ، أقرأ منه باقل أو أكثر ،  
 وليس في القرآن قليل \*

وعن حماد بن سلمة عن قتادة وثابت البناني وحيد وعثمان بنى ، كلهم عن أنس  
 ابن مالك : أنه كان يقرأ في الظهر والمصر ( سبح اسم ربك الأعلى ) و ( هل أتاك حديث

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٨٩) عن طريق الشافعي عن ابن عيينة عن الزهري .  
 ورواه مالك في الموطأ (ص ٢٨) عن هشام بن عروة عن أبيه (٢) يفتح السين المهملة  
 واسكان الباء الموحدة ، وفي النسخة رقم (٤٥) «سورة» بالميم ، وهو خطأ ، والحمسين  
 هذا لم أجده ترجمه ولا ذكره إلا قول ابن سعد (ج ٩ ص ١٠٢) «روى عن عمر بن الخطاب  
 قال : سلى بن عمر الفجر فقرأ في الركعة الأولى يوسف» (٣) في النسخة رقم (٤٥) «مروء»  
 ويحتاج الى تحرير صيغة إحداها (٤) يفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى يرى الأشياء ،  
 واسمه «زيد بن فيروز» على الراجح ، وهو تابعي ثقة مات في شوال سنة ٩٠هـ \*



الناشئة) ويسمنا النعمة أحياناً \*

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يقرأ في المغرب يس \*

وعن صفيان بن عينة عن عثمان بن أبي سليمان التوماني عن عراك بن مالك سمع أبا هريرة يقول: «قدمت المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير، فوجدت رجلاً من غفار يؤم الناس في المغرب، فقرأ في الركعة الأولى سورة صريم، وفي الثانية (ويل للمطفئين) (١)» \*

وبكل ما ذكرنا يأخذ الشافعي وداود وجمهور أصحاب الحديث \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري أو زيد بن ثابت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالأعراف في المغرب في الركعتين (٢)» \* وروينا عن أبي بكر ومحمد بن عبد الله بن عمار: أن كل واحد منهما صلى الصبح بالصعابة (٣) رضي الله عنهم فقرأ في الركعة مائة آية من آل عمران، ثم قرأ في الثانية باقي السورة. وصح مثل هذا أيضاً عن ابن منعمود \*

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير (٤) ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثعمي ثنا محمد بن المنثري ثنا الميمون بن عبد الصبر عن أبيه (٥) عن الحسن البصري قال: لقد غزونا غزوة إلى خراسان معنا فيها ثلثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فكان الرجل منهم يعلى بنا، فيقرأ بالآيات من السورة ثم يركع \*

(١) رواه ابن سعد معطولاً (ج ٤ ص ٥٤) عن أحمد بن إسحق الحضرمي عن وهيب عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن ثمر بن قومه «أن أبا هريرة» الخ (٢) رواه أحمد في السند (ج ٥ ص ١٨٥) عن يحيى بن سعيد عن هشام، ورواه أيضاً (ج ٥ ص ٤١٨) عن وكيع عن هشام (٣) في النسخة رقم (٤٥) «بأصحابه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «أحمد بن عبد الله البصري» وهو خطأ، وسيأتي على الصواب في السألة (٤٤٨) (٥) لم أجده ترجمة لهيتم هذا ولا لأبيه \*

وعن ابن جريج عن عطاء : أنه إن قرأ في الركعة من صلاة الفرض آيات من بعض السورة ، من أولها أو من وسطها أو من آخرها ، قل عطاء : لا يفرك ، كله قرآن \* وعن علقمة أنه كان يقرأ في الأولى من صلاة الصبح وسورة الدخان . والطور . وسورة الجن ، و يقرأ في الثانية منها آخر البقرة وآخر آل عمران والسورة القصيرة \* وعن أبي وائل : أنه قرأ في إحدى ركعتي الصبح أم القرآن وآية . وعن إبراهيم النخعي نحوه هذا \*

ومن طريق مالك عن نافع أن ابن عمر كان أحياناً يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة (١) \*

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون قال : صلى بنا عمر بن الخطاب صلاة المغرب ، فقرأ في الركعة الثانية ألم تركب ولا يلاف قرش جمهما . ومثل هذا عن طاوس والبيع بن خثيم (٢) وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم \*

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار وعمر بن علي ، قال ابن بشار : ثنا يحيى بن سعيد القطان ، وقال عمرو بن علي : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثم اتفق يحيى وعبد الرحمن قالا : ثنا سفيان الثوري عن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ألم تنزيل ، وهل أتى (٣) » \* وقد صح أيضاً من طريق ابن عباس ، وهو اختيار الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث .

(١) في الموطن (ص ٢٧) (٢) في الأصلين « ختم » بتقديم الياء الشاء ، وكذلك جاء في الأحكام للمؤلف ج ٦ ص ٥٣ وهو الموافق لضبط الخزرجي في الخلاصة ، وكل هذا خطأ ، والصواب بضم الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة واسكان الياء مصغراً ، وبه ضبطه ابن حجر في التريب ، وكذلك ابن دريد في الاشتقاق (ص ١١٢ و ١١٣) وقال ومنهم الزبيدي ابن خثيم وكان أعبد أهل زمانه وكان ابن مسعود إذا رآه قال : بشر الخبيثين ، وقد مر تفسير الزبيدي وخثيم تصغير أختم والأختم المربض الأنف (٣) في النسخة (ج ١ ص ١٥١) وروى نحوه أيضاً عن ابن عباس (ج ١ ص ١٥٢ و ٢٠٩) \*

ومن طريق مسلم بن الحجاج ثنا عمرو والنائد ثنا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي -  
 انا ابن جريج عن عطاء قال قال ابو هريرة : في كل الصلاة يقرأ ، فقال له رجل :  
 ان لم ازد على علم القرآن قال ان زدت عليها فهو خير ، وان انتهيت اليها اجزأت عنك (١) .  
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن قتيب ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد  
 ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة بن قتيب ثنا سليمان هو ابن  
 يلال - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن أبي رافع (٢) قال صلى لنا ابو هريرة الجمعة فقرأ  
 بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة : ( إذا جاءك المنافقون ) قال ابن أبي رافع فأدركت  
 أبا هريرة حين انصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين (٣) كان علي بن أبي طالب يقرأ  
 بهما (٤) بالكوفة . فقال ابو هريرة : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 بهما يوم الجمعة \* .

وبه الى مسلم : ثنا عمرو والنائد ثنا سفيان بن عيينة عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن  
 عبد الله قال : كتب الضحاك بن قيس الى النعمان بن بشير يسأله : « أي شيء قرأ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة سوى سورة الجمعة ؟ قال : كان يقرأ هل أتاك  
 حديث الغاشية \* » (٥)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن  
 عبد الأعلى ثنا خالد - هو ابن الحارث - عن شعبة أخبرني معبد بن خالد عن زيد - هو  
 ابن عتبة - عن سمرة بن جندب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة  
 بسبح (٦) اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية \* »  
 وقال أبو حنيفة : يكره ان يكون الامام يلتزم في الجمعة او غيرها سورة بينها  
 او سوراً بينهما \* .

قال علي : ذكره السنة ، وخالفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك من كره

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٦) واختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم (٤٥) «عن ابن رافع»  
 وهو خطأ (٣) في الأصلين «سورتين» وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) (٤) في النسخة  
 رقم (١٦) «يقروهما» وما عناه هو للوافق لمسلم (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) (٦) في الأصلين  
 «سبح» بدون حرف الجر ، وصححه من النسائي (ج ١ ص ٢١٠) \* .

شيئاً مما صح انه عليه السلام فعله •

وأما تقديم السورة قبل أم القرآن فلم يأت أمر بخلاف ذلك ، لكن عمل المسلمين وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو تقديم أم القرآن ، فكرهنا خلاف هذا ، ولم نطل الصلاة به ، لأنه لم يأت عنه نهى ، وقد قال تعالى ( فاقروا ما ينسر من القرآن ) •

والمعجب عن يشنع هذا ويميز تنكيس الوضوء ، وتنكيس الطواف وتنكيس الأذان !! •  
وأما من بدأ الصلاة يريد تطويلها فأحس بغيره من بعض من خلفه ، فأنف عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال: ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إبراهيم ابن موسى القراء (١) ثنا الوليد هو ابن مسلم - ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فاسمع بكاء الصبي فأنجوز في صلاتي ، كراهية (٢) أن أشق (٣) على أمه » •

٤٤٦ ع - مسألة - ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح والأولتين من المغرب ، والأولتين من التمة ، وفي الركعتين من الجمعة ، والأسرار في الظهر كلها ، وفي المصركها ، وفي الثالثة من المغرب ، وفي الآخريتين من التمة ، فإن فعل خلاف ذلك كرهناه وأجزأه •

وأما المأموم ففرض عليه الأسرار بأم القرآن في كل صلاة ولا يده ، فلو جهر بطلت صلاته • برهان ذلك: أن الجهر فيها ذكرنا أنه يحبر فيه والأسرار فيها ذكرنا أنه يسرفه • إنما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم • وليس أمرأته ، وأفضاله عليه السلام على الاتمسك لاعلى الوجوب ، وهو عليه السلام الامام ، وحكم المنفرد كحكم الامام •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن الحجاج - يعني الصواف (٤) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف كلاهما عن أبي قتادة قال: «كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ،

(١) ليس في البخاري كلمة القراء (٢) في الأصلين كراهية ومصحته من البخاري (ج) ١ ص ٢٨٦ (٣) في النسخة رقم (١٦) «يشق» وما هنا هو الموافق للبخاري (٤) في الأصلين عن الحجاج يعني «ابن محمد» وهو خطأ ، وأظنه من المؤلف ، ومسلم نفسه قال في صحيحه «عن الحجاج يعني الصواف» فأدري كيف كانت هذا على ابن حزم ، والحجاج الصواف هو ابن أبي عثمان مات سنة ١٤٣ هـ ، وأما الحجاج بن محمد المصيصي الأعور فهو متأخر عنه مات سنة ٢٠٦ هـ

فيقرأ في الظهر والمصر في الركعتين الأوليين بفسحة الكتاب وسورتين ، ويسمنا الآية أحياناً (١) •

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر بعض القراءة في الظهر  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن إبراهيم (٢)  
عن سلم (٣) بن قتبية ثنا هاشم بن البريد (٤) عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال :  
« كننا نصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فيسمنا الآية بعد الآيات من لقان  
والقاريات (٥) » •

ورويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثنا اسماعيل بن مسلم ثنا أبو النوكل - هو  
علي بن داود اللخمي - (٦) قال : كان عمر بن الخطاب يقرأ في الظهر والمصر بالقاريات  
كرواً ، وق القرآن الجيد يملن فيما •

ومن طريق ميمون عن ثابت البناني قال : كان أنس بن مالك يصل بنا الظهر والمصر  
فربما سمعنا من قراءته إذا الدماء انقطرت ، وسبح اسم ربك الأعلى •  
فهذا أنس عمر بن الخطاب وأنس بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا ينكر ذلك عليهما أحد •  
وعن عبد الرزاق عن ميمون عن قتادة قال : من صلى المغرب فقرأ في نفسه فأسمع نفسه  
أجزأ عنه •

وعن حماد بن سلمة عن داود - هو ابن أبي هند - عن الشعبي : أن سعيد بن العاص  
جهر في صلاة الظهر أو المص ، فضى في جهره ، فلما قضى صلاته قال : إني كرهتان  
أخفى القرآن بعد ما جهرت به ، ولم يذكر سجدة السهو •  
قال علي : هذا منه بحضرة الصحابة ، لا ينكر ذلك عليهم أحد (٧) •

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣١ و ١٣٢) (٢) هو محمد بن إبراهيم بن صدران ، بضم الصاد  
واسكان الدال المهملين (٣) سلم فتح السنين البهجة واسكان اللام ، وفي النسخة رقم (١٦)  
« سالم » وفي النسخة رقم (٤٥) « مسلم » وكلاماً خطأ (٤) البريد : بفتح الباء الواحدة  
وكسر الراء وبداها ياء مشاة تحية وآخره دال مهملة (٥) في النماذج (ج ١ ص ١٥٣) •  
(٦) بالنون والجيم (٧) سعيد بن العاص وإن لم يكن صحابياً ، إلا أنه كان أميراً على الكوفة من  
قبل عثمان ثم على المدينة قبل معاوية ، والصحابة فيما متوازون إذ ذلك •

وقدرونا أيضا الجهرى المصر عن خباب بن الأرت رضى الله عنه \*  
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن البصرى قال : اذا جهر فيها يخافت به فلا سهو عليه \*

وعن وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن (١) بن الاسود بن يزيد عن الاسود وعلقمة (٢) : أنهما كانا يجهران فيما يخافت فيه فلا يسجدان (٣) \*  
ومن طريق البخارى : ثنا محمد بن يشار ومحمد بن كثير ، قال ابن يشار : ثنا غندر عن شعبة ، وقال ابن كثير أنا سفيان الثورى ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن سعد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : «صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بقائمة الكتاب ، وقال : لتعلموا أنها سنة (٤)» \*  
قال على : وإنما ذكرنا ذلك لأن الجمهور من فعله عليه السلام كان الجهر فيها ذكرنا أنه يجهره ، والاسرار فيها ذكرنا أنه يسره فيه ، ولا سجود سهو فى ذلك ، لأنما ابيح تمتد فعله او تركه فلا سهو فيه ، لأنه فعل ما هو مباح له ، وإنما السهو الذى يسجد له فيها لوفعله محمداً بطلت صلاته ، من ترك اوفعل \*

وقال الشافعى : من جهر فيما يسره او اسر فيها يجهر فيه كرهناه ونمت صلاته ، ولا سجود سهو فيه ، وهو قول أبى سليمان وجميع أصحابنا وبه نقول \*  
وقال مالك : إن جهر فيها يسره أو أسر فيها يجهر فيه فإن كان ذلك كثيراً سجد للسهو ، وإن كان قليلا فلا شيء فيه \*

قال على : وهذا خطأ لأنه لا يخلو أن يكون مباحاً فالكثير منه والقليل سواء او يكون محظوراً ، فالقليل منه والكثير سواء ، ولا يجوز أن يحمل قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد فى ذلك وأيضاً : فيسأل عن حد الكثير الموجب لسجود السهو من القليل الذى لا يوجب ، فلا سبيل له الى تحديده الا بتحكم لارهاان عليه ، ولا يمجز عن مثله أحد

(١) جابر هو ابن يزيد الجعفى - ضيف جدا - وفى النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن عبد الرحمن» الخ وهو خطأ (٢) الأسود هو ابن يزيد بن قيس النخعى ، وعلقمة هو ابن قيس النخعى ، فبدا لرحمن زواىة عن أبيه الأسود وعن عم أبيه علقمة (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «ولا يسجدان» (٤) فى البخارى (ج ٢ ص ١٨٩) طبع إدارة الطباعة النيرية \*

ومن اغتال إيجاب حكم فيما لا يبين مقداره الوجوب لتلك الحكم »  
 وقول ابوحنيفة : إن أسر الإمام فيما يجوز فيه أو جهر فيما يسه فيه ، فإن كان سهوا  
 فله يسجد السهو ، وإن كان عمداً فلا يسجد سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك  
 المفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا يسجد سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك  
 المفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا يسجد سهو فيه \* (١)

قال علي : وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : إباحته تصمد ذلك ، ولا يسجد عنده  
 على العمد ، وإيجابه السجود على الساهي ، وهو لم يسه إلا عما أيسر له عنده تركه وفعله ،  
 فأى سجود هذا ؟ والثاني تفرقه في ذلك بين الإمام والمفرد ، وهذا عجب آخر !  
 ولا نعرف قول أبي حنيفة وقول مالك ههنا عن أحد قبلهما ، وقد خلفا في ذلك كل رواية  
 من الصحابة رضي الله عنهم \*

قال علي : ولما للمأموم فاعمالاً تبطل صلاته إن جهر في شيء من قراءته فليقول الله تعالى  
 ( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون . وإذا ذكر ربك في نفسك  
 تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول ) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « إنما  
 جعل الإمام ليؤتم به » . وفي الحديث : « وإذا قرأنا نصتوا » فمن لم ينصت من المأمومين  
 وجهر فقد خالف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في صلاته ، ولم يفعل كما أمر ،  
 فلم يصل . والله تعالى التوفيق \*

٤٤٧ - مسألة - ويستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من الركعة  
 الثانية منها \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا  
 موسى بن إسرائيل ثناهم - هو ابن يحيى - (٢) عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب  
 وسورتين . وفي الركعتين الأخرين بأمر الكتاب . ويسمنا الآيتين . ويطول في الركعة

(١) ما بين القوسين وهو من أول قوله « والصلاة تامة » إلى هنا زيادة من النسخة رقم  
 (٤٥) كتب بمخاشيتها وكتب بجوارحه (صح) (٢) في النسخة رقم (١٦) ثنا يحيى وما هنا  
 هو الموافق للبخاري (ج ١ ص ٣٠٩) \*

الأولى ما لا يطول (١) في الركعة (٢) الثانية وهكذا في المص، وهكذا في الصبح»  
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمران بن يزيد بن خالد  
 الشامي ثنا سماعيل بن عبد الله بن سبعة ثنا الأوزاعي ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا عبد الله  
 ابن أبي قتادة حدثني أبي: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بأم القرآن  
 وسورتين في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر وصلاة المص. ويسمنا الآية أحياناً  
 وكان يطيل (٣) في الركعة الأولى»

قال علي: هذا عموم لكل صلاة. لأنها قضية قائمة بنفسها  
 وروى يثامن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم - هو  
 النخعي - قال الأولى من الصلوات كلها الطوال في القراءة

وعن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة (٤) عن الشعبي مثل قول إبراهيم  
 وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطول الإمام الأولى  
 من كل صلاة حتى يكثر الناس، فإذا صليت لنفسى فاني أحرص على أن أجعل الأولىين  
 والآخرتين سواء

٤٤٨ - مسألة - ونستحب أن يضع المصل يده اليمنى على كوع يده اليسرى في  
 الصلاة، في وقوفه كله فيها

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان - هو ابن مسلم - ثناهم ثنا  
 محمد بن جعدة ثنا عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل أنه حدثه عن أبيه وائل بن  
 حجر: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر (٥)، ثم  
 التحف به ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» وذكر باقي الحديث

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
 (١) في الأصلين في الموضعين «و يطيل» وصحناه من البخاري (٢) كلمة «الركعة»  
 محذوفة من الأصلين (٣) في الأصلين «و يطيل» بحذف «كان» وزدناها من  
 النسائي (ج ١ ص ١٥٣) (٤) بفتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة (٥) في النسخة  
 رقم (١٦) «وضع يديه في الصلاة ثم كبر» وفي النسخة رقم (٤٥) «وضع يديه في الصلاة حين  
 كبر» وما هنا هو الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٨)



عبد السلام الخثني ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي انا هشيم عن الحجاج ابن ابي زنب قال سمعت ابا عثمان التهدي يحدث عن ابن سمود (١) قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضعت شماله على يمينه في الصلاة فأخذ يمينه فوضعا على شماله (٢) \* .

وروي نافع بن علي رضي الله عنه . انه كان اذا طول قيامه في الصلاة يمسك بيده اليمنى ذراعه اليسرى في اصل الكف الا ان يسوى ثوبا او يحك جلداً \* .

وعن ابي هريرة قال . وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة (٣) \* .  
وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ثلاث من النبوة : تمجيل الاططار ، وتأخير السجود ، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة \* .

وعن أنس مثل هذا أيضا ، إلا أنه قال : من أخلاق النبوة ، وزاد : تحت السرة (٤) \* .

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن أبي سمود» وهو خطأ (٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٤١) عن عمرو بن علي عن ابن مهدي نحوه ، ورواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٤) عن محمد بن بكر بن الزيان ، وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٠) عن أبي اسحق المروزي كلاهما عن هشيم مختصرا ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٨٠) من طريق أبي داود والحديث استاده صحيح كما قال ابن سيد الناس (٣) أنرا على وأبي هريرة روى نحوه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٤) و (٢٧٥) بإسنادين ضعيفين (٤) أما أنس فلم أجده ، وأما عائشة فقد نسبها الزرقاني في شرح الوطأ (ج ١ ص ٢٨٦) الى السيد بن منصور ، وذكر السيوطي نحوه من حديث أبي الدرداء ونسبه للطبراني ورمز اليه برمز الحديث الحسن ، وذكره الحفاظ المهيمن في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٨٣) وقال . «رواه الطبراني في الكبير مرفوعا وموقوفا على أبي الدرداء والموقوف صحيح والرفوع في رجاله من إجماع من ترجمه » وذكر أيضا عن ابن عباس مرفوعا : «انا ممشرا لأنبياء أمرنا بتمجيل فطرنا . وتأخير سجودنا وأن نضع أيمننا على شمالنا في الصلاة » ثم قال «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح» وذكر الألباني نحوه في نصب الرأية (ج ١ ص ١٦٥) من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة عن الدارقطني ، وضفهما الألباني ، فلا أدري هل استناد الدارقطني في حديث ابن عباس مثل استناد الطبراني أولا ؟ ولكن يظهر من كلام ابن حجر في التلخيص

ومن طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة (١) » .  
قال علي : هذا راجع في أقل أحواله إلى فضل الصحابة رضي الله عنهم ، إن لم يكن مستنداً .

ومن طريق أبي حميد الساعدي أنه قال . « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم »  
« ثم وصف أنه » كبر فرفع يديه إلى وجهه ثم وضع يمينه على شماله » (٢)  
وروينا قبل ذلك عن أبي مجلز وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وعمرو بن ميمون ومحمد ابن سيرين وأيوب السخيتاني وحادي بن سلمة : أنهم كانوا يفعلون ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود .

٤٤٩ — مسألة — ونستحب أن لا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك أساء وأجزأه .  
وقال أبو حنيفة : إذا قال المقيم « قد تمت الصلاة » فليكبر الإمام .  
وروينا عن إبراهيم النخعي إجازة تكبير الإمام قبل أن يأخذ المؤذن في الإقامة .  
قال علي : وكلا القولين خطأ .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح شاعبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف وحرمة بن يحيى قال : ثنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف سمع اباه مرة يقول . « أقيمت الصلاة فقمنا فشدنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا قام في مصلاه

(ص ٨٤) أنهما اسنادان غثتان . ثم وجدت أثر عائشة في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢٩)  
وحدثني أبي هريرة وابن عباس في الدارقطني (ص ١٠٦) (١) في الموطأ (ص ٥٥ و ٥٦)  
والبخاري من طريق مالك (ج ١ ص ٢٩٦) وفي آخره عند البخاري « قال أبو حازم .  
لا أعلمه إلا أنه بنى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا صريح في أنه مرفوع .  
(٢) حديث أبي حميد سبك كالمؤلف بضمائه باستاده إلى البخاري في المسألة رقم (٤٥٥)  
وتشكلم على طرقة وما قيل فيه هناك إن شاء الله تعالى .

وقبل (١) أن يكبر ذكره نصرف ، وقال لنا : مكانكم ، فلم نزل قِياماً ننتظره حتى خرج لنا وقد اغتسل ، يتلف رأسه ، فكبر فصل بنا •

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : « كانت الصلاة تمام فيكلم الرجل النبي صلى الله عليه وسلم في الحاجة تسكون له ، يقوم بينه وبين القبلة قائماً يكلمه ، فرجاً رأيت بعض القوم ينس من طول قيام النبي صلى الله عليه وسلم » (٢)

وأيضاً نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين : « وإذا كبر فكبروا » يعني الامام - : يعطّل لقول أبي حنيفة ، لأنه إذا كبر الامام ولم يتم القيم الاقامة لم يمكن التقيم أن يكبر إذا كبر الامام فأبو حنيفة بأمره بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يكبر إذا كبر الامام •

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يمشي رجالاً يسرون الصفوف فإذا جاؤه كبر • (٣)

وعن مالك عن أبي النضر عن مالك ابن أبي عامر قال : كان عثمان بن عفان لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بنسوية الصفوف ، فيخبرونه أنها قد استوت فكبر • (٤)

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عبيد الله بن مبسر عن معقل بن أبي قيس (٥) عن عمر ابن الخطاب : أنه كان ينتظر بعدما أقيمت الصلاة قليلاً •

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٦٨) « قيل » بدون الواو (٢) رواه البخاري ثلاث أسانيد عن أنس بن مالك (ج ١ ص ٢٦٢ و ج ٨ ص ١١٧) ورواه مسلم بأسانيد كثيرة (ج ١ ص ١١١ و ١١٢) • (٣) رواه مالك في الموطأ (ص ٥٥) عن نافع ابن عمر الخ وهو منقطع فيستند وصله من هنا ، لأن هذا الاستاد صحيح جداً (٤) روى نحوه أيضاً مالك في الموطأ عن عمه أبي سويل ابن مالك عن أبيه ، وأبيه هو مالك بن أبي عامر الأصبحي وهو جد مالك بن أنس ، وأبيه أبو سويل عم مالك اسمه نافع (٥) معقل بن أبي قيس هذا لما جده تركة ولا ذكراً ، ويحتمل جداً أن يكون « معقل بن قيس » الذي ذكر ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٣٦) أنه كان على شرطة علي صلوات الله عليه . وكان من قواعد علي وأنصاره وله ذكر في تاريخ الطبري مراراً ، انظر (ج ٥ ص ٢٣٧ و ٢٤٣ و ج ٦ ص ٣١ و ٤٥ و ٤٨ و ٧٠ و ٧٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٣ و ١١٥ و ١٢٠) والله اعلم •

وروي نافع الحسن بن علي رضي الله عنهما نحو هذا •

فهذا فضل الخليفين بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، واجماعهم معهم على ذلك •  
وروي نافع الحجاج بن النعمان عن عبد الله بن داود الخريبي (١) قال : أذن سفيان  
الثوري في النار وأقام في النار ، ثم نزل فأمننا •

وقولنا هو قول مالك والشافعي وأحمد وداود ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل  
قال علي : واحتج مقلد أبي حنيفة بأثر رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري  
عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم :  
يا رسول الله ، لا تسبقني بآمين » (٢) •

ومن طريق عبد الرزاق عن ميمون بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة : أنه كان مؤذناً للملاء بن الحضرمي بالبحرين ، فقال له أبو هريرة :  
لنتظرنى بآمين أو لا أؤذن لك (٣) •

قال علي : واحتجاجهم بهذين الأثرين من اتبع ما يكون من التوبة في الدين :  
واقدام على الفضيحة بالتدليس على من اغتر بهم ! ودليل على قلة الورع جملة ! لأنهم لا  
يروون للأمام أن يقرأ خلف الإمام أصلاً بل يرون للإمام أن يقول « وجهت وجهي »  
إلى آخر الكلام الروى في ذلك قبل أن يقرأ أم القرآن ، وبالفروقة والمشاهدة يدرون  
أن المقيم إذا قال « قد قامت الصلاة » فكبر الإمام ، فلم يبق على المقيم شيء إلا أن  
يقول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » فمن الحال المتع التي لا يشك أن يكون الإمام  
يتم قراءة أم القرآن قبل أن يتم المقيم قول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » ثم يكبر ،  
فكيف يكون هذا دليلاً على أن الإمام يكبر إذا قال المقيم « قد قامت الصلاة » ؟  
بل لو كبر الإمام مع ابتداء المقيم الإقامة لما آمم أم القرآن أصلاً إلا بعد تمام المقيم  
الإقامة ، وبعد أن يكبر للأحرام ، فكيف بثلاث كلمات ؟ لقد كان ينبغي لهم أن  
يستحيوا من التوبة في دين الإسلام بمثل هذا الضعف ! •

فان قيل : ما معنى قول بلال وأبي هريرة : لا تسبقني بآمين ؟

(١) يضم إطاء المجمة وضع الرا (٢) سبق الكلام عليه في هذا الكتاب (ج ٣)

ص ٢٦٣ (٣) سبق أيضاً في ج ٣ ص ٢٦٤ •

قلنا : معناه بين في غاية البيان ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الامام اذا قل « آمين » قالت الملائكة « آمين » فان وافق تأمينة تأمين الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه ، فأراد بلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعمل في قول « آمين » فيجتمع معه في قولها ، وجاء لوافقة تأمين الملائكة ، وهذا الذي أراد أبو هريرة من الصلاة . فبطل تعليقهم بهذين الأثرين •

وموهوا أيضاً ما حدثناه أحمد بن محمد الطائفي قال ثنا ابن مفرج ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان بلال اذا قال : قد قامت الصلاة ، نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكبير (١) « قال البزار : لم يرو هذا أحداً من غير هذا الطريق . ورووا نحو هذا أيضاً عن عمر بن الخطاب •

قال علي : وهذان أثران مكنويان •

أما حديث ابن أبي أوفى فن طريق الحجاج بن فروخ ، وهو متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به •

وأما خبر عمر فن طريق شريك القاضي ، وهو ضعيف . فبطل التعلق بهما •

وقد ذكرنا أن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر خلاف هذا •

قال علي : وهم يقولون : لا تقبل خبر الواحد فيما تعظم البلوى به ؟ •

قال علي : وهذا ما تعظم به البلوى . فلو كان كما يقولون ما خفى على سائر الفقهاء ، وقد

قبلا فيه خبراً وأهياً ، وتركوا له الآثار الناجية •

• ٤٥ — مسألة ونستحب لكل مصل إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من

فضله ، وإذا مر بآية عذاب أن يستعين بالله عز وجل من النار •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار

حدثني يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن أبي عدي ، كلهم عن شعبة

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٢) من طريق أزهر بن جيل عن حجاج بن فروخ

التميمي الواسطي ، وضعفه ، ونسبه الميشتي في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) إلى الطبراني

في الكبير وضعفه جداً ، ونقله ابن حجر فيلسان البزان (ج ٣ ص ١٧٨) •

عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة: «أنه صلى إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فكان إذا صر بآية عذاب وقف فتموذ» (١) وإذا صر بآية رحمة وقف فعدا، وكان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى» (٢) \*

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى: أن عائشة أم المؤمنين صرت بهذه الآية: (فمن الله علينا ووقانا عذاب السموم) فقالت: رب من على وقى عذاب السموم \*

وبه إلى سفيان: عن السدي ومسر قال السدي: عن عبد خير البهدي قال: سمعت علي بن أبي طالب قرأ في صلاة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال: سبحان ربّي الأعلى \* وقال مسر: عن عمير بن سعيد. (٣) أن أبا موسى الأشعري قرأ في الجمعة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال: سبحان ربّي الأعلى \*

وعن عبد الرزاق عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه كان إذا قرأ: أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى؟ قال: اللهم بلى، وإذا قال: (سبح اسم ربك الأعلى) قال: سبحان ربّي الأعلى \*

وعن شعبة عن أبي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه \* وعن علقمة: أنه قرأ (رب زدني علماً) فقال: رب زدني علماً \*

(١) في النسائي «وتموذ» (٢) في النسائي (ج ١ ص ١٥٦) ورواه أيضاً مطولاً عن ابن راهويه عن جرير عن الأعمش (ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضاً عن حسين ابن منصور عن ابن خنيس عن الأعمش (ج ١ ص ٢٤٥) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٥٦) وأبو داود (ج ١ ص ٣٣٥) والترمذي (ج ١ ص ٥٥) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٠) بعضها مطول وبعضها مختصر (٣) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وأنا أرجح أنه الصواب وأنه «عمير بن سعيد النخعي الصبائي - بضم الهمزة وسكون الهاء - الكوفي» وفي النسخة رقم (١٦) «مسر عن عبيد بن عمير بن سعيد» واظنه خطأ، فاني لم أجده ترجمة له وإنما الموجود «عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر» وهو مكّي ومسر كوفي، وعمير بن سعيد وعبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر كلاهما عن أبي موسى \*

وعن حبر المدري (١) أنه كان يصل ، فإذا قرأ (أفرايم ماتمتون أأنتم مخلقونه أم نحن الخالقون؟) قال . بل أنت رب \*

٤٥٦ - مسألة - ونستحب لكل مصل إذا قال «سمع الله من حمدك» بياؤك الحمد «أن يقول «ملء السموات والأرض ومل ما شئت من شيء» بعد» فإن زاد على ذلك «أهل السماء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكاناك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجدة» فحسن وإن اقتصر على الأول فحسن \*

برهان ذلك ما حدثناه حماد بن عمار بن أبي أصيبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي نعيم ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن (٢) عن عبد الله (٣) بن أبي أوفى قال . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله من حمدك ، قال . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ومل ما شئت من شيء» بعد (٤) \*

حدثنا حماد بن عمار بن أبي نعيم ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن الزرقالي . سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمدك ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ومل ما شئت من شيء» بعد \*

قال علي . وحده ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن أبي شيبه أبو بكر ثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن أبي أوفى قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع ظهره من الركوع قال . سمع الله من حمدك ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ومل ما شئت من شيء» بعد (٥) \*

وبه إلى مسلم . ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا مروان بن محمد النمشي ثنا سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن قزعة (٦) عن أبي سعيد الخدري قال .

(١) بفتح الميم والدال المهملة ، وهو حبر بن قيس الهمداني النخعي ، تابعي ثقة .  
(٢) في النسخة رقم (١٦) عبيد بن الحسن وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (٤٥) عبد الله وهو خطأ (٤) في مستند أحمد ، (ج ٤ ص ٣٨١) ورواه أيضاً عن وكيع عن الأعمش وبمسمر (٣٥٣) عن عبيد ورواه أيضاً بأسانيد أخرى (ص ٣٥٤-٣٥٦) (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٣٧) (٦) بفتح القاف والزاى \*

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال : ربنا (١) لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد (٢) أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » .

وبه أن مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم بن بشير أنا هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وما بينهما (٣) وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » .

قال علي . فنهذه آثار متظاهرة وأحاديث متواترة ، وروايات متاصرة ، ولا يسم أحداً الرغبة عنها .

وقد قال بهذا طائفة من السلف الصالح كإحدى عباد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد المزيث ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة ثنا قيس بن سعد وحماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير : أن ابن عباس كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : « اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات (٤) وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد (٥) » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ التبري ثنا أبي ثنا شعبة بن الحكم . أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود كان يصلي بالناس ، فإذا رفع رأسه من الركوع

(١) في النسخة رقم (٤٥) اللهم ربنا وما هنا هو الموافق للدارمي (ص ١٥٦) وصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣١) (٢) في النسخة رقم (٤٥) «والحمد» وما هنا هو الموافق للدارمي ومسلم . (٣) في النسخة رقم (١٦) «وملء ما بينهما» وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) (٤) في النسخة رقم (٤٥) «السموات» وما هنا أصح لواقفته الرفوع من حديث ابن عباس نفسه (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٤) من طريق هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء بن ابن عباس عن فوطاه .



قام قدر مايقول (١) . اللهم ربنا لك الحمد ، مل - السموات ومل - الأرض ومل - ما شئت  
ن شئ . بند ، أهل التاء والجد ، لمانع لما اعطيت ، ولا مغل لما منعت ، ولا ينفع  
ذا الجدة منك الجدة \*

قال علي . وهذا أيضا قول الشافعي وإمامه وبعض أصحابنا ، وبه نأخذ . وبالله  
تسأل التوفيق \*

٤٥٢ — مسألة — فإن طول الانسان ركوعه وسجوده ووقوفه في رفته من  
الركوع وجلوسه بين السجدين ، حتى يكون كل شئ من ذلك مساوياً لوقوفه مدة قراءته  
قبل الركوع — غسن \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن الحسين الجعدي عن أبي عوانة  
عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « رُمقت  
الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعت فاعتداله بند ركوعه فسجدته  
فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته وجلسته (٢) ما بين التسليم والانصراف — :  
قريباً من السواء » \*

وبه الى مسلم : ثنا أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بهز بن أسد ثنا حماد اذا ثابت عن  
انس قال . « ما صليت خلف احدا وجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ،  
كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة ، وكانت صلاة ابي بكر متقاربة ،  
فلما كان عمر بن الخطاب مد في صلاة الفجر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
قال . سمع الله لمن حمده قام حتى تقول . قد اوم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين  
حتى تقول . قد اوم » (٣) \*

(١) التي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٦) « قدر ما أقول » وكذلك هوف كل نسخ  
مسلم ، قال القائل هو الراوي وهو الحكم (٢) كلمة « وجلت » هذه سقطت من صحيح  
مسلم المطبوع في بولان (ج ١ ص ١٣٦) والمطبوع في الاستانة (ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥) وأبوابها  
هو المصواب ، وهي ثابتة في نسخة مخطوطة صحيحة من منظم وايدها بثبوتها في الأصلين هنا  
(٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٦) \*

وقوله السلف الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس أنه قال : « إني لألوان أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ، قال ثابت . فكان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل . قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل . قد نسي » (١) \*

قال علي . هذا يوضح أنه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال . كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يبطل القيام بعد الركوع ، فكانوا يسيئون ذلك عليه \*

قال علي : الميب هو من تاب عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعول على ما لا حجة فيه وبالله تعالى التوفيق \*

٤٥٣ — مسألة — وتحسين الركوع هو أن لا يرفع رأسه إذا ركع ولا يجمله ، لكن معتدلاً مظهره ، وأما في السجود فيقنطر ظهره جداً ما أمكنه ، و يفرج ذراعيه ما أمكنه ، الرجل والمرأة في كل ذلك سواء \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن ابن هريرة عن عبد الله بن مالك ابن بختة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو باضاً إبطيه » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصب عن عمه يزيد بن الأصب : أنه أخبره عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت (٣) « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو شئت بهمة أن تمر بين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩) ورواه أيضاً مسلم عن خلف بن هشام عن حماد

(٢) في البخاري (ج ٢ ص ٥) ورواه مسلم أيضاً عن قتية عن بكر (ج ١ ص ١٤١)

(٣) التقي مسلم « يزيد بن الأصب عن ميمونة قالت » (ج ١ ص ١٤١) وأما اللفظ الذي

هنا فهو رواية مرواها الفرزاي عن عبيد الله بن عبد الله في صحيح مسلم أيضاً \*

يديه لمرت (١) •

وبه إلى مسلم : ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — أنا عيسى بن يونس  
ثنا حسين الملم عن يديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « كان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه » (٢) •

وروي نافع حماد بن سلمة عن أبي جرة (٣) : قلت لعائدين عمرو المزني (٤) : اذا ركعت  
أنصب في ركوعي؟ قال : لا ، ولكن اعتدل حتى تستوي أطباق سبلك (٥) ، قلت : اذا  
سجدت أسجد على مرفقي؟ قال : لا ، ولكن جففيهما (٦) •

وعن وكيع عن طلحة القصاب عن الحسن البصري قال : كان عمر بن الخطاب يعلم أصحابه  
اذا ركعوا ان لا يقتنوا ولا يصوبوا •

وعن وكيع عن أبيه عن شهاب الباري (٧) : ان علي بن أبي طالب كان اذا سجد خوى  
كما يخوى للبعير الضامر (٨) •

وعن وكيع عن ذكر ياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي قال : رأيت مسروقاً  
ساجداً كأنه أحذب •

وعن الحسن : يركع الرجل غير شاخص ولا منكس •

(١) قوله « لمرت » سقط من الأصلين وزدناه من صحيح مسلم (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤١)

(٢) و ١٤٢ واختصره المؤلف (٣) بالجيم والراء ، واسمه نصر بن عمران . تابعي ثقة (٤) يضم اليهم

وضع الزاى ، وفي النسخة رقم (١٦) « الدني » وهو تصحيف ، وعائذ هذا شهد يمة

الرضوان (٥) الطبق نفار الطهر واحدة طبقة ، وكل مفصل طبق وجمه أطباق . نقله

في اللسان عن الأصمى (٦) أى باعدهما ، وفي النسخة رقم (١٦) « ولكن جفيا » قال

في اللسان : « وفي الحديث . أنه كان يخاف عضديه عن جنبه في السجود أى باعدهما .

وفي الحديث . اذا سجدت فتجاف وهو من الجفاء البعد عن الشيء ، جفاء اذا بصد عنه

وأجفاه اذا أبعد » فاللفظتان محتملتان أذن ، والأولى عندى أقرب وأرجح (٧) شهاب

هذا إما أجله ذكراً ولا ترجع (٨) في اللسان . « خوى الرجل — بفتح الواو الشدة —

تجاف في سجوده وفرج ما بين عضديه وجنبه ، وكذلك البعير اذا تجافى لبر وكه « ثم

قال « ومنه يقال لثقة تدا بركت فتجافى بطنها في بروكها لضربها — قد خوت »

وعن إبراهيم النخعي . أنه كان يكره أن يقنع أو يصوب في الركوع \*  
 وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث \*  
 وأما المرأة فلو كان لها حكم بخلاف ذلك لما أغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك ،  
 والذي يدوم منها في هذا العمل هو بينه الذي يدوم منها في خلافه ، ولا فرق . والله تعالى ينتصم \*  
 ٤٥٤ - مسألة ونستحب لكل مصل إذا رفع رأسه من السجدة الثانية أن يجلس  
 متمكناً يقوم من ذلك الجلوس إلى الركعة الثانية والرابعة \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري .  
 ثنا محمد بن الصباح أنا هشيم أنا خالد - هو الحذاء - عن أبي قلابة أنا مالك بن  
 الحويرث الليثي . « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، فإذا كان في وتر من صلاته  
 لم ينهض حتى يستوي قاعداً » (١) \*  
 وهو عمل طائفة من السلف \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود  
 ثنا مسدد ثنا اسماعيل - هو ابن علية - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة ثنا أبو سليمان  
 مالك بن الحويرث في مسجدنا قال . « - إني لأصلي بكم ما ريد (٢) الصلاة ، ولكني  
 أريد أريكم (٣) كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قل أبو قلابة . كان يصلي  
 مثل صلاة شيخنا هذا ، بنى عمرو بن سلمة أمامكم ، (٤) وذكر . أنه كان إذا رفع رأسه  
 من السجدة الثانية (٥) في الركعة الأولى قد عم قام » (٦) \*  
 قال علي . عمر وهذا له محبة ، ولأبيه محبة ، (٧) فهو عمل طائفة من الصحابة وغيرهم  
 معهم \*

وروينا عن أحمد بن حنبل . أن حماد بن زيد كان يفعل ذلك على حديث مالك  
 ابن الحويرث ، وهو قول الشافعي وأحمد وداود \*

(١) في البخاري (ج ٩ ص ٩٢) في أبي داود (ج ١ ص ٣١٢) « وما أريد » (٣) في أبي  
 داود « أريد أن أريك » (٤) في أبي داود « أمامهم » (٥) في أبي داود « من السجدة الآخرة »  
 (٦) رواه أيضا البخاري (ج ١ ص ٣٧٣ و ٣١٧ و ج ١ ص ١٠٨) « ورواه النسائي (ج ١  
 ص ١١٣) (٧) عمرو بن علقمة في صحبته ، وكنت أبو يزيد - بضم الباء - الوحيدة وخج الزاء -  
 ويقال أبو يزيد ، والذي في البخاري هو الأول واسم أبيه سلمة - بفتح السين - وكسر اللام \*

ولم ير ذلك أبو حنيفة ومالك •

قال علي : وهذا مما تركوا فيه عمل صاحبين لا يعرف لها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يظنون ذلك إذا وافق تقليدكم •

فإن احتجوا بحديث أبي حنيفة - الذي تذكره بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى - بأنه (١) ليس فيه هذا الجلوس •

قلنا لهم : لا حاجة لكم في هذا ، لأنه ليس تذكر جميع السنن في كل حديث ، وإن كان لم يذكر أبو حنيفة ذكر غيره من الصحابة ، ولم يذكر أبو حنيفة أنه كان لا يفعل ذلك ، فمن أقبح ذلك في حديث أبي حنيفة كذب علي أبي حنيفة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين من قال : لو فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حنيفة أنه فعله - وبين من عارضه فقال : لو لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حنيفة أنه كان لا يفعله • والمجيب أنهم خالفوا حديث أبي حنيفة في ذكره نصاً ، كائين إن شاء الله تعالى ، فلم يروه حجة فيها فيه ، واحتجوا به فيما ليس فيه ! وهذا عجب جداً ؟ •

قال علي : وهذا مما تركوا فيه السنة والقياس وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ؟ فها قالوا : كما لا يقوم إلى الركعة الثالثة إلا من قعود فكذلك لا يقوم إلى الثانية والرابعة إلا من قعود ، ولكنهم لا السن يقيمون ، ولا القياس يحسنون ويألفه تعالى التوفيق •

٤٥٥ — مسألة — في الصلاة أربع جلسات : جلسة بين كل سجدة ، و جلسة إثر السجدة الثانية من كل ركعة و جلسة للشهد بعد الركعة الثانية ، يقوم منها إلى الثالثة في المغرب ، والحاضر في الظهر والمصر والمشاء الآخرة ، و جلسة للشهد في آخر كل صلاة ، يسلم في آخرها - و صفة جميع الجلوس المذكور أن يجلس إليه اليسرى على باطن قدمه اليسرى مفترشاً لقدمه ، وينصب قدمه اليمنى ، و أفاضلها على باطن أصابعها ، إلا الجلوس الذي على السلام من كل صلاة بخان صفة أن يقضي بمقاعدته إلى ما هو جالس عليه ، ولا يقعد على باطن قدمه فقط •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا سعد بن أبي حمزة ثنا ابن الفضل عن حاتم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « قلت لأبي حنيفة عن

صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذتا بأذنيه (١)، ثم أخذ شماله يمينه، فلما أراد أن يركع فنهض مثل ذلك، ثم جلس فافتش رجله اليسرى «وذكر باقي الحديث»  
فهذا عموم لكل جلوس في الصلاة \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري نا محمد بن يوسف الفري  
ثنا البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث - هو ابن سم - عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد  
ابن محمد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء : «أنه كان جالسا في  
نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، فقال  
أبو حنبل الساعدي : أنا كنت أحفظكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رأيت  
إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهري فإذا رفع  
رأسه استوى حتى يسود كل فقار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولاتا بضمهما  
واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة، فإذا جلس في الركبتين جلس على رجله اليسرى  
ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركبة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد  
على مقدمته (٢) \*

قال البخاري : سمع الليث يزيد بن أبي حبيب، وسمع يزيد بن حنبل (٣) وابن

(١) كذا في الأصلين، وفي أبي داود «أذنيه بحذف الباء» (ج ١ ص ٢٦٤) (٢) الحديث  
رواه أيضا أبو داود (ج ١ ص ٢٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٨٤ - ٩٧ - ١٠٢) مختصرا  
ومطولا كلهم من طريق محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء. ورواه أيضا  
الدارمي (ص ١٦٣) وأحمد (ج ٥ ص ٤٢٤) وأبو داود (ج ١ ص ٢٦٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٧٢)  
والترمذي (ج ١ ص ٦٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٩) وابن الجارود (ص ١٠١) كلهم من  
طريق عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء، وروى البيهقي قطعا منه في مواضع  
متعددة بأسانيد مختلفة وكذلك النسائي (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٩ و ١٨٦) وكذلك ابن ماجه  
(ص ١٤٦) وأطال الكلام عليه الطحاوي (ج ١ ص ١٥٢ و ١٥٤) وانظر فتح الباري (ج ٢  
ص ٢٠٧ - ٢٠٩) وتحقيق الكلام فيه يطول أمره وقد أشرنا لك الى مواضعه والله الحمد  
(٣) في البخاري (ج ٢ ص ١١ و ١٢) ويزيد عن محمد بن حنبل \*

حلحلة من ابن عطاء \*

وروي عن طريق عبد الرزاق عن عطاء ونافع مولى ابن عمر ، كلاهما عن ابن عمر : أنه كان يجلس فيمثنى فيجلس على يسرى رجله - ينظما جالسا عليها ، ويقف على أصابع يمينها ثانيا ورايا \*

وهو قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال أبو حنيفة : الجلوس كله - لانحاش شيئا مفترشا أليته اليسرى باطن قدمه اليسرى \*  
وقال مالك : الجلوس كله - لانحاش شيئا - مفضيا بمقاعده الى الأرض \*  
قال علي وكلا القولين خطأ وخلاف للسنن الثابتة التي أوردنا \*

ومن العجب احتجاج الطائفتين كاتبيهما بحديث أبي حنيفة المذكور في إسقاط الجلسة أو السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة ، وليس فيه ذكر لها أصلا باثبات ولا إسقاط ، ثم يخالفون حديث أبي حنيفة في نص ما فيه من صفة الجلوس . وهذا غريب جدا \*

واعترض بعض المعترضين بالباطل على حديث أبي حنيفة هذا بأن المطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن رجل عن أبي حنيفة ، وأن محمد بن عمرو بن عطاء روى هذا الحديث أيضا عن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه ، وليس فيه هذا التقسيم (١) \*  
قال علي : هذا اعتراض من لا يتق الله ، لأن مطاف بن خالد ساقط ، لانحل الرواية عنه الأعلى يان ضعفه ، فلا يجوز أن يحتج به على رواية الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو عن ابن عطاء : أنه شهد الأمر (٢) \*

وأما رواية محمد بن عمرو عن عباس بن سهل هذا خطأ ممن قال ذلك ، (٣) انما

(١) التي اعترض بهذين هو الطحاوي (٢) عطف - بتشديد الطاء المهملة والحق

أنه ليس ضعيفا الى الحد الذي قاله ابن حزم ، بل هو ثقة بخطى . وروى أحاديث لم يتابع عليها ، قال ابن حبان - « يروى عن الثقات ما لا يشبه حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به الا فيما يوافق فيه الثقات » وهذا أعدل ما قيل فيه ، فلاحجة في روايته على رواية الليث وقمر رواه أيضا ابن لهيعة كرواية الليث (عند البيهقي ج ٣ ص ١٠٢ والطحاوي ج ١ ص ١٥٢) والى داود ج ١ ص ٣٦٦ وابن لهيعة ثقة محتج به اذا كان الراوى عنه ثقة ، خلافا لثبته \*  
(٣) في النسخة رقم (٤٥) « فقد اخطأ من قال ذلك »

رواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن عباس بن سهل أو عياش هكذا بالك (١). ورواه أيضاً فليح بن سليمان عن عباس بن سهل. وهاتان الروايتان أيضاً على علاهما موافقتان لرواية أبي حميد.

وقال بعض القائلين: إن بعض الرواة روى حديث محمد بن عمرو وعطاء (٢) عن أبي حميد فذكر فيه. أن أبقتادة شهد المجلس، وأبقتادة قتل مع علي، ولم يذكر محمد بن عمرو (٣). قال علي: والذي ذكر عن أبي قتادة أنه قتل مع علي من أحداث السمرية والروافض، ولا يصح ذلك، ولا يمتزج بتل هذا على رواية الثقات (٤). وأيضاً: فأنما ذكر أبقتادة عبد الحميد بن جعفر، ولعله وم فيه، فبطل ما شغبوا به. والله تعالى التوفيق.

٤٥٦ مسألة - وفرض على كل مصل أن يضع - إذا سجد - يديه على الأرض قبل ركبتيه ولا بد.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر البصري ثنا

(١) هو بالشك عند الطحاوي (ج ١ ص ١٥٣) والبيهقي (ج ٢: ص ١٠١) من طريق «عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس» وعند البيهقي (ج ٢ ص ١١٨) «عن عباس» بنيرشك، ومن هذا يعلم أن في الأصلين هنا خطأ، إذ حذف من الاستناد عن محمد بن عمرو بن عطاء، والحق أن هذا الشك خطأ من بعض الرواة، وأنه «عباس» بالوحدة وهو تابعي ثقة، وذكره ابن سعد معرقاً، بالألف واللام «العباس» مراراً (ج ٥ ص ٢٠٠) وذكر أنه كان ابن خمس عشرة سنة حين قتل عثمان (تنبه) وقع في الطحاوي «عيسى بن عبد الرحمن بن مالك» وهو خطأ، وسوا به «عيسى ابن عبد الله»، ووقع في البيهقي (ج ٢ ص ١٠١) «أخبرني مالك» بدلاً من «أحد بني مالك» وهو خطأ، وتصحيف (٢) في الأصلين «عمرو بن محمد بن عطاء» وهو خطأ ظاهر (٣) الذي اعترض بهذا هو الطحاوي أيضاً (٤) بعد أن ذكر ابن سعد قول من زعم أنه مات بالكوفة في زمن علي. «وأما محمد بن عمر - بنى الواقدي - فأنكر ذلك، وقال: حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة أن أبقتادة توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة» (ج ٦ ص ٩٥) وآل الرجل وأبناؤه أعلم بآرائهم ومكانته.



ابو داود ثنا سميد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردى - ثنا محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا سجد أحدكم فلا يركب كايترك البعير ، وليضع يديه قبل ركبته » (١) \*

فان ذكر ذاكر ما حدثناه حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا الملاء بن إسماعيل ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس بن مالك قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلاة فإذا انحط للسجود (٢) سبقت ركبته يديه » (٣) \*

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣١١) ورأه الدارمي (ص ١٥٧) والترمذي (ج ١ ص ٥٦) والنسائي (ج ١ ص ١٦٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٩) ، وهذا اسناد صحيح ، محمد بن عبد الله بن الحسن هو النفس الزكية وهو ثقة ، وقد أعل البخاري الحديث بأنه لا يدرى هل سجد محمد من أبي الزناد أولا ؟ ، وهذه ليست علة ، وشرط البخاري معروف لم يتابعه عليه أحد ، وأبو الزناد مات سنة ١٣٠ بالمدينة ومحمد بن إسماعيل على المدينة ثم قتل في سنة ١٤٥ وعمره ٥٣ سنة . فقد أدرك أبا الزناد طويلا . وقد روى الحالكم (ج ١ ص ٢٢٦) والبيهقي (ج ٢ ص ١٠٠) من حديث الدراوردى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان يضع يديه قبل ركبته ، وقال . كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك » وصححه الحالكم على شرط مسلم ووافقه النهي ، ونسبه الشوكافي (ج ٢ ص ٢٨٤) أيضا إلى الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وروى الطحاوي الحديثين . حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر (ج ١ ص ١٤٩) (٢) في النسخة رقم ٤٥ « في السجود » (٣) رواه الحالكم (ج ١ ص ٢٢٦) وعنه البيهقي (ج ٢ ص ٩٩) من طريق العباس النوري عن الملاء بن إسماعيل الطمار ، وصححه الحالكم على شرط الشيخين ووافقه النهي وقال البيهقي . « تفرد به الملاء بن إسماعيل » وقد أخطأ الحالكم في تصحيحه ، فان الملاء هذا مجهول كما قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٥٨) وتقل ابن حجر في لسان الميزان عن أبي حاتم أنه أنكر هذا الحديث وحكى عن الدارقطني أنه أخرجه وقال : إن الملاء تفرد به ، ثم قال ابن حجر : « وخالفه عمر بن حفص بن غياث وهو من أثبت الناس في أبيه فرواه عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وغيره عن عمر موقوفا عليه ، وهذا هو الموقوف والله أعلم » \*

قلنا هذا لاحجة فيه لوجوبه \*

أحدهما ، انه ليس في حديث انس انه عليه السلام كان يضع ركبته قبل يديه ، وإنما فيه سبق الركبتين اليدين فقط ، وقد يمكن ان يكون هذا سبق في حركتها لا في وضعهما فيفتق الخبران \*

والثاني ، انه لو كان فيه بيان وضع الركبتين قبل اليدين ، لكان ذلك موافقاً لمعهود الأصل في اباحة كل ذلك ، ولكان خبر أبي هريرة وارداً بشرع عزائدها في الاباحة السالفة بلاشك ، ناهية عنها يقرين ، ولا يحل ترك اليقين لظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق \*

وركتا البعير في ذراعيه \*

٤٥٧ - مسألة ونسحب لكل مصل إماماً كان أو أموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو نافذة ، وجلا كان أو امرأة : ان يسلم تسليمين فقط : احدهما عن يمينه ، والاخرى عن يساره ، يقول في كتابتهما «السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله» لا ينوي بشيء منهما سلاماً على إنسان ، لا على المؤمنين ولا على من على يمينه ، ولا رداً على الامام ، ولا على من على يساره ، لكن ينوي بالأولى - وهي الفرض - الخروج من الصلاة فقط ، والثانية حسنة ، لا ياتم تاركها \*

أما وجوب فرض التسليمة الأولى فقد ذكرناه قبل ، فأغنى عن إعادته \*

وأما التسليمة الثانية فإن عبد الله بن ربيع التميمي حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية الرواسي ثنا أحمد ابن شعيب أنا محمد بن الثني وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن داهريه - قال إسحاق . ثنا ابو نعيم الفضل بن دكين ويحيى بن آدم ، وقال ابن الثني . ثنا معاذ بن معاذ المنبري ، قال الفضل ويحيى ، معاذ . ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقمة عن عبد الله بن مسعود قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع . وقيام وقعود ، ويسلم عن يمينه وعن شماله . السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى يداي خده ، ورأيت ابا بكر وعمر يفعلانه » (١)

ورويانه أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحرص عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك \* (٢)

(١) طريق محمد بن الثني في النسائي (ج ١ ص ١٩٤) وأما طريق ابن داهريه فلم أجدها ، ولعلها في موضع آخر خفي على أوليها في السنن الكبرى . وفي النسائي بدل «يفعلانه» «يفعلان ذلك» (٢) رواية الثوري في النسائي (ج ١ ص ١٩٥) -

وعن عبدالرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى  
عن مسروق عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن أبي معمر عن  
ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وعن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان : قلت لأبي عمر أخبرني  
عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر : « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته »  
السلام عليكم ورحمة الله ، عن يساره » (١) \*

وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد عن أبيه : « أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده » (٢) \*  
بأسانيد صحاح متواترة متظاهرة . وهو فعل أبي بكر وعمر كما ذكرنا آنفاً \*

ورويان من طريق حارثة بن مضرب (٣) : أن عمار بن ياسر كان يسلم عن يمينه  
« السلام عليكم ورحمة الله » وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله » \*  
ومن طريق أبي وائل وأبي عبد الرحمن السلمي : أن علي بن أبي طالب كان يسلم عن  
يمينه وعن شماله « السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » \*

وعن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار (٤) قال : كان مسجد الأنصار يسلمون  
تسليمتين عن أيمانهم وعن شمالكهم ، وكان مسجد المهاجرين يسلمون تسليمة واحدة \*

ومن طريق أبي عبد الرحمن السلمي . أن ابن مسعود كان يسلم من الصلاة تسليمتين \*  
قال علي بن أحمد . أبو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من أكابر المهاجرين ،  
مفضل أبي عبيدة بن عبد الله ، وخيشمة ، والأسود وعلقمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى ،  
ومن أدركرامن الصحابة ، وبه يقول إبراهيم النخعي وحماد بن سلمة وأبو حنيفة وسفيان  
والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور أصحاب الحديث \*

وقال مالك . يسلم الإمام والفذل تسليمة واحدة ، ويسلم المأموم الذي ليس على يساره

(١) في النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٦٢) والنسائي (ج ١  
ص ١٩٤) (٣) بضم الميم وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ، وحركة تاجي ثقة  
(٤) عمار تاجي ثقة \*

أحد تسليمين ، أحدهما رد على الإمام ، وبسلم السأموم الذى على يساره غيره ثلاث تسليمات ، الثالثة رد على الذى على يساره •

قال على . أما تسليمية واحدة فلا يصح فيها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الأخبار فى ذلك انما هي من طريق محمد بن الفرغ (١) عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول أو مرسل من طريق الحسن (٢) أو من طريق زهير بن محمد ، وهو ضيف (٣) أو من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط وروى من طريق أبي المصعب عن الدراوردي من طريق سعد بن أبي وقاص (٤) والثابت عن سعد تسليمتان كما ذكرنا ، فهي زيادة عدل ، ثم لو صحت لكان من روى تسليمين قد زاد حكما وعلم على من لم يرو إلا واحدة ، وزيادة المدلل لا يجوز تركها ، وهي زيادة خير •

واعلم أهل بوجوب التسليمين جميعا فرضا كما قال الحسن بن حى . فلأن الثانية إنما هي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليست أصرا منه عليه السلام ، وإنما يجب أمره لأفعاله •

(١) هكذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (٤٥) «محمد بن الفرغ» ولم أعرفه ولم أجده ولا شيخه الذى ذكره هنا «محمد بن يونس» ترجمة ، ولم أجده حديثا فى التسليمية الواحدة من طريقهما والله أعلم بما روى المؤلف (٢) مرسل الحسن بن شوكان لابن أبي شيبة (٣) رواية زهير فى المستدرک (ج ١ ص ٣٣٠ و ٣٣١) والبيهق (ج ٢ ص ١٧٩) عن زهير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه النهى ، وروى البيهق من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد «ثم أعيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أنها كانت تسلم فى الصلاة تسليمية واحدة قبل وجهها . السلام عليكم» ثم قال البيهق «تابه وهيب ويحيى بن سعيد عن عبيد الله عن القاسم ، وقال الدراوردي عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، والمدد أولى بالحفظ من الواحد» فهذا يؤيد صحة حديث عائشة الذى روى واه زهير ، وزهير ثقة أخرجه الشيخان (٤) رواية ابن لهيعة وحديث سعد لم أجدهما . وقد تسلم الشوكانى على أحاديث التسليمية الواحدة ما يلا (ج ٢ ص ٣٤١-٣٤٣) وقال . «وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول المقل ولا يصح فى تسليمية واحدة شيء» ، وكذا قول ابن القيم أنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وهو حق . وقال البيهق . «وروى عن جماعة من الصحابة أنهم سلموا تسليمية واحدة ، وهو من الاختلاف المباح والإقتصار على الجائز» •

وتفريق مالك بين سلام المأموم والامام والمفرد - قول لبرهان له عليه ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول لمصاحب ولا قياس \*  
وإنما قلنا ، ان التسليم خروج عن الصلاة فقط ، لا يجوز أن يكون ابتداء سلام ولا رداً - لبرهانين \*

أحدهما الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود « ان الله أحدث من أمره أن لا تكلموا في الصلاة » وانه عليه السلام قال . « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » من طريق معاوية بن الحكم ، والتسليم المقصود به الاجداء أو الردكلام مع الناس ، وهذا منسوخ لا يخل ، بل تبطل به الصلاة ان وقع \*  
والثاني . أنهم مجمعون معنا على أن الفذ يقول « السلام عليكم وليس يحضره انسان يسلم عليه ، وكذلك الامام لا يكون معه الا الواحد فانه يقول « السلام عليكم » بخطاب الجماعة . فصح انه ليس ابتداء سلام على انسان ولا ردا \*

فان ذكر ذا كراما وبناه من طريق مسلم . ثنا ابو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب فلا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال . « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مالي أراكم رافضين أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ؟ . اسكنوا في الصلاة » \*

وبه إلى مسلم : ثنا ابو كريب ثنا ابن أبي زائدة عن مسرئ عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال : « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علام تومنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس ؟ . إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله (١) » \*

قال علي : لاحجة في هذا لن ذهب الى تسليمة واحدة لأن فيه تسليمتين كثرى \*  
وأما من تلق به في أن السلام من الصلاة ابتداء سلام على من معه ، فان هذا بلا شك كان ثم نسخ ، لأن نص الخبر أنهم كانوا يفعلون ذلك في الصلاة ، فأمروا بالسكون فيها ،

(١) هذا الذي قبله في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧) . والشمس بضم الشين المجمة واسكان الميم وآخره سين معملة - جمع شمس ، وهو النور من الدواب التي لا تستقر لشبهه وحده \*  
لشبهه وحده \*

وأن هذا كان إذ كان الكلام في الصلاة مباحاً ثم نسخ ، وليس فيه أن المراد بذلك التسليم ،  
الذى هو التحليل من الصلاة ، فيطل تعطيم به . وبالله تعالى التوفيق •

٤٥٨ — مسألة — ونسحب إذا أكل التشهد في كتي المجلسين أن يصلى على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه  
وذريته كصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى  
آل محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد  
مجيد » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن  
ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله الميمر أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري —  
وعبد الله بن زيد هو الذى أرى النداء للصلاة (١) — أخبره عن أبي مسعود  
الأنصاري (٢) قال « أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سمعته في عبادة ، فقال  
له بشر بن سعد : أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله ، فكيف نصلى عليك ؟ فسكت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسله ، ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على  
إبراهيم (٣) في العالمين إنك حميد مجيد » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا

(١) في النسائي (ج ١ ص ١٨٩) « بالصلاة » وهذه الجملة ليست في الموطأ (ص ٥٨)

(٢) ما هنا هو الذى في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق للنسائي والموطأ ، وفي النسخة

رقم (١٦) « عن أبي مسعود البدرى » وهو البدرى الأنصاري (٣) في الموطأ « كصليت على

إبراهيم » و « كما باركت على آل إبراهيم » وفي النسائي بآيات « آل » فيها ، قال الزرقاني

(ج ١ ص ٢٩٩) : « وفي رواية بدون لفظ آل في الموضين ، فقيل هي مقحمة في الحديث

الأول فيها ، ورده الحافظ بأن ذكر محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابتة في

أصل الخبر وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر » وهي ثابتة في الموضين في صحيح مسلم

من طريق مالك (ج ١ ص ١١٩ و ١٢٠) •

روح عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرو بن سليم (١) أبو حميد الساعدي : « أنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصل عليك ؟ قل : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم (٢) انك حميد مجيد » \*

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن المنذر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعت ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — قال : لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدية ؟ « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصل عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد (٣) » \*

قال علي : جملنا قبل جميع ألفاظه عليه السلام في هذه الأحاديث \*  
وان اختصر المصل على بعض ما في هذه الأخبار اجزاء ، وان لم يفضل أصلاً ذكرهنا ذلك وصلاته تامة \*

إلا أن فرضاً عليه ولا بد أن يقول ما في خبر من هذه الأخبار ولو مرة واحدة في دهره ، لأمره عليه السلام بأن يقال ذلك ، ولقول الله تعالى : (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) والمرء إذا فعل ما أمر به مرة فقد أدى ما عليه ، إلا أن يأتي الأمر بترديد (٤) ذلك مقادير معلومة ، أو في أوقات مطومة ، فيكون ذلك لازماً . ومن قال : إن تكرار ما أمر به يلزم — : كان كلامه باطلاً ، لأنه يكلف من ذلك ما لا حيلة ، ولو كان ذلك لازماً لأدى إلى بطلان كل شئ ، وبطلان سائر الأوامر ، وهذا هو الأمر والخرج اللذان قد آتانا الله تعالى منهما \*  
وإنما كرهنا تركه لانه فضل عظيم لا يزهد فيه إلا عروم . وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشرين \*

- (١) في الوطأ (ص ٥٨) ومسلم (ج ١ ص ١٢٠) « أخبرني » (٢) في الوطأ بخلف كلمة « آل » في الصلاة وأياتها في التبريك ، وفي مسلم بأياتها فيهما (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٢٠) .  
(٤) في النسخة رقم (٤٥) « بترداد » وكل صحيح ، يقال : رددته ترديداً وترداداً \*

وقال الشافعى : من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فى صلاته بطلت صلاته ، واحتج بأن التسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض ، وهو فى التشهد فرض ، قال : وقد روى عبد الرحمن بن بشر عن أبي مسعود : « قبل للنبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا أن نصلى عليك وأن نسلم ، فأما السلام فقد عرفناه ، فكيف نصلى عليك ؟ فعلمهم عليه السلام بمضى ما ذكرنا قبل » . وفى بعض ما ذكرنا : أنه عليه السلام قال لهم : « والسلام كما علمتم » قالوا : « فالصلاة فرض حيث السلام »

قال على : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصلاة حيث يكون السلام — : لكان ما قالوه ، لكن لما لم يقله عليه السلام ، لم يكن ذلك ، ولم يميز أن يحكم بما لم يقل عليه السلام ، فيكون فاعل ذلك مقولاً له عليه السلام ما لم يقل ، وشارعاً ما لم يأذن به الله تعالى (١) .

قال على : ولقد كان يلزم من قال : إن الصيام فرض فى الاعتكاف من أجل أن الله تعالى ذكر الاعتكاف مع ذكره للصوم — : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل صلاة فرضاً ، لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ذكرا (٢)

(١) المطلع على ألفاظ سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه يوقن أنهم فهموا أن الأمر بالسلام والصلاة عليه إنما هو فى الصلاة ، وفى بعض ألفاظ حديث أبي مسعود قال بشر بن سعد « قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا » . نبيه ابن حجر فى التلخيص ( ص ١٠٩ ) إلى ابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والحاكم . وهو فى المستدرک ( ج ١ ص ٢٦٨ ) وقد أقرم رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الفهم : فكانت الآية مفسرة بأن الأمر بالصلاة والسلام عليه إنما هو فى الصلاة ، فالسلام عليهم إياه فى التشهد ثم سألوا عن الصلاة وتسلطوها . وهذا واضح . ولذلك قال الشافعى فى الأم ( ج ١ ص ١٠٢ ) : « فماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم التشهد فى الصلاة ، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم كيف يصلون عليه فى الصلاة — : لم يميز والله تعالى أعلم أن قول : التشهد واجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير واجبة ، وأخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة فرض القرآن » (٢) فى الأصولين « ذكر » بالأفراد وليس بشئ .



الصلاة عليه مع التسليم عليه \*

فإن ذكر ذاكر حديث ابن وهب عن أبي هاني (١) أن أبا علي الجنبى (٢) حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يعجد الله (٣) ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: عجلت أيها الصلي، ثم علمهم (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسمعهم (٥) رجلاً يصلي فجحد الله تعالى وحمده وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ادع تجب، وسل تعط (٦)» \*

قال على: ليس في هذا إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة، ولو كان ذلك لما قال له «عجلت» فليس من عجل في صلاته يبطل لها، بل كان يقول له: ارجع فصل فانك لم تصل، لكن في هذا انطرب استحباب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها فقط \*

فإن ذكرنا حديث كعب بن عجرة النخعي: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترض له جبريل، فقال له: بمد من ذكرت عنده فلم يصل عليك، فقال عليه السلام: آمين» \* قال على: هذا خبر لا يصح، لأن راويه أبو بكر بن أبي أويس، وقد غمز غمزاً شديداً، (٧)

(١) أبو هانيء اسمه حميد بن هانيء الخولاني مات سنة ١٤٢ وهو أكبر شيخ لابن وهب. (٢) يفتح الجيم واسكان النون بعدها باء موحدة، نسبة إلى قبيلة تسمى بذلك. وأبو علي اسمه عمرو بن مالك الهمداني المصري (٣) في الأصلين لم يذكر لفظ الجلالة، والتصحيح من النسائي (ج ١ ص ١٨٩) (٤) في الأصلين «علمن» والتصحيح من النسائي (٥) في النسائي «وسمع» (٦) هذا اللفظ الذي هنا لفظ النسائي، وقد رواه عن محمد بن سلة عن ابن وهب، ورواه أيضاً بمناه الترمذي (ج ٣ ص ٢٦٠) من طريق رشدين بن سعد عن أبي هانيء الخولاني. ورواه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٣٣٠-٣٦٨) والترمذي واحد (ج ٦ ص ١٨) والبيهقي (ج ٢ ص ١٤٧) كلهم من طريق حيوة بن شريح عن أبي هانيء، وصححه الترمذي والحاكم. ونسبه الشوكاني أيضاً (ج ٣ ص ٣٢٦) إلى أبي داود وابن خزيمة وابن جبان (٧) أبو بكر بن أبي أويس اسمه عبد الحميد بن عبد الله، وهو ثقة روى له الشيخان وغيرهما، والنمذ هو قول الأزدى «كان يضع الحديث» قال الذهبي «وهذا متعزلة قبيحة»

عن محمد بن هلال ، وهو مجهول ، عن سعد بن اسحاق ، وهو مضطرب في اسمه غير مشهور الحال (١) \*

ولو صح لكان فيه إيجاب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً متى ذكر في صلاة أو غيرها ، ولم يكن فيه تخصيص ما بعد التشهد في الصلاة بذلك \*

وقد ذكر بعضهم ما يوافق قولهم عن أبي حميد وأبي أسيد \*

قال علي . هذا لازم لمن رأى تقليد الصاحب ، لائنا . والله تعالى التوفيق \*

٥٩٤ — صلاة — والقنوت فعل حسن ، وهو بعد الرفع من الركوع في آخر ركعة من

كل صلاة فرض ، الصبح وغير الصبح ، وفي الوتر ، ثن تركه فلا شيء عليه في ذلك \*

وهو أن يقول بمذوقه . « ربنا ولك الحمد » — « اللهم اهدني فيمن هديت ، وعاقني فيمن

عاقبت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولأني

عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت بنا وتعاليت » ويدعو لمن شاء ، ويسمهم

بأسماهم إن أحب . فان قال ذلك قبل الركوع لم يطل صلاة بذلك ، وأما السنة فالتدبير ذكرنا \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد

عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري وشعبة قال ثنا عمر بن مرة عن عبد الرحمن

ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتن في

الصبح والمغرب » (٢)

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي

وقال ابن حجر : « ما علمه ظن إلا أنه غيره » وليس قول الأزدى هنا قاض فيه . (١) محمد بن

هلال ثقة وكذلك سعد بن اسحق ، ولم أجدي اسمه اضطراباً ، وقد سبق أن ضعف المؤلف

هذا الحديث في المسألة (٣٧٤ ج ٣ ص ٢٧٣) ورددنا عليه هناك من غير أن نرفق لفظ الحديث ،

وقد نسب الشوكاني للبرقي ونقل عن الحافظ العراقي أنه وثق رجاله (٢ ج ٢ ص ٣٢٣) \*

(٢) في النساق (ج ١ ص ١٦٤) ورواه الطيالسي (ص ١٠٠ رقم ٣٣٧) عن شعبة ،

ورواه الدارمي (ص ١٩٨) ولم يذكر فيه المغرب ، ورواه أيضاً مسلم (ج ١ ص ١٨٨)

والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٢) وأبو داود (ج ١ ص ٥٤٠)

و١٩٥ (ج ٢ ص ١٩٨) \*

القاضي ثنا أبو ممرثا عبد الوارث — هو ابن سبيد التنويزي — عن هشام بن أبي عبد الله الدستواقي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «— والله اني لأفريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر، وصلاة المشاء الآخرة وصلاة الصبح، بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار، وقال أبو هريرة: كلن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال: سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة من صلاة المشاء (٢) —: قنت فقال: اللهم نج الوليد بن الوليد، اللهم نج سلمة بن هشام، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين» (٣)

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي ثناء أبو عبد الله السكابي (٤) ثنا ابراهيم بن موسى الرازي نا محمد بن أنس عن أبي الجهم (٥) عن البراء ابن عازب: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي صلاة الاغتصاف» (٦)

(١) هكذا هنا وهو صحيح، وهو في بعض ألفاظ الحديث كرواية للبيهقي، وفي بعضها «لأفريكم» بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) في النسخة رقم (٤٥) «من المشاء الآخرة» وهو يوافق بعض ألفاظ الحديث (٣) هذا الحديث مروي في كتب السنة على أنه حديثان، كل قسم من قسميه حديث، وألفاظه كثيرة يطول بنا الكلام ان ذكرناها تفصيلا، فارجع اليها في صحيح البخاري (ج ١ ص ٣١٦-٣١٨-٣١٩ وج ٢ ص ٧٤ وج ٤ ص ١١٦-٢٩٥ وج ٦ ص ٧٨ وج ٩٦ وج ٨ ص ٨١ و ١٥٠ و ١٥١ وج ٩ ص ٣٥) وصحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٧) وأبي داود (ج ١ ص ٥٤٠) والنسائي (ج ١ ص ١٦٤) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧) (٤) يضم الياء وباللام، نسبة الى «كابل» بلاد في الهند. وابو عبد الله هذا اسمه «محمد بن عباس بن الحسن بن ماهان» وله ترجمة في الأنساب في (ورقة ٤٦٩) ووقع فيه اسم أبيه «الحسن» وهو خطأ، وله ترجمة أيضاً في لسان الميزان (ج ٥ ص ٢١٥) ووقع فيه نسبتة «السكابي» وهو خطأ. أيضاً مات بمئذنة سنة ٢٧٧ هـ، وهو ثقة وثقه الدارقطني (٥) أبو الجهم إسمه «سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري» وهو مولى البراء. (٦) رواه البيهقي (ج ٢ ص ١٩٨) من طريق أبي حاتم الرازي «ثنا ابراهيم بن موسى ثنا محمد بن عيسى عن مطرف

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخثاني عن محمد بن سيرين: «أن أنس بن مالك سئل: هل قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم (في صلاة الصبح)؟ (١) قال: نعم، قيل له: قبل الركوع أو بعده؟ قال: بعد الركوع» (٢) •

قال علي: فهذا كله نص قولنا. والله الحمد.

فان قيل: فقد روي عن أنس: أنه سئل عن القنوت: أقبل الركوع أم بعده؟

فقال: قبل الركوع (٣) •

عن أبي الجهم عن البراء: وزيادة مطرف في الاستاد ضرورة، لأن محمد بن أنس القرشي لم يرو عن أبي الجهم مباشرة وانما روى عن مطرف بن طريف عن أبي الجهم، فلعل اسم «مطرف» سقط خطأ من الناسخين. ويؤيد هذا أن الحازمي رواه في الناسخ والنسوخ (ص ٨٦) من طريق الطبراني عن يعقوب بن إسحق الحمري عن علي بن بحر عن محمد بن أنس عن مطرف عن أبي الجهم، ثم قال: «قال سليمان - بنى الطبراني - لم يرو عنه عن مطرف إلا محمد بن أنس» (١) قوله «في صلاة الصبح» سقط من الأصلين، وزدناه من النسائي (ج ١ ص ١٦٣) (٢) رواه أيضا البخاري (ج ٢ ص ٧٢ و ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) وأبو داود (ج ١ ص ٥٤١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٦) ولفظه عندهم كلهم «بعد الركوع يسيرا». (٣) هذه الرواية عن أنس رواها البخاري (ج ٢ ص ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) والروزي في كتاب الوتر (ص ١٣٣) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٧)، ولفظ البخاري من رواية عاصم قال: «سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قال: فان فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع! فقال كذب! انما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً، أو أنه كان يمشي قوماً يقال لهم القراءة سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد، فقلت: رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم» وقد اختلفت الرواية عن أنس كثيراً، وأكثر الرواة عنه يقولون بعد الركوع وكذلك أكثر الروايات عن غيره من الصحابة فهي أرجح، ولعل لأنس عبثاً أو لم يسمعه نسي والله أعلم. ويؤيد هذا ما روى الروزي في الوتر (ص ١٣٣)

قلنا : إنما أخبر بذلك أنس عن أمراء عصره ، لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سئل عن بعض أمور الحج فأخبر بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : أفضل كما يفضل أمراؤك . وهذا من أنس إما تقية ، وإما رأى منه ، ولا حجة في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما عن بدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فروينا عن يحيى بن سعيد القطان : ثنا العوام ابن حزمة قال . سألت أبا عثمان النهدي عن القنوت في الصبح ؟ فقال . بعد الركوع ، فقلت . من ؟ قال . عن أبي بكر وعمر وعثمان (١) .

وروى أيضا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي . أن عمر بن الخطاب كان يفتت بعد الركوع ، (٢) وقد شاهد أبو عثمان النهدي أبا بكر وعمر وعثمان . ومن طريق البخاري عن مسدد عن اسماعيل بن علية أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال . كان القنوت في المغرب والفجر (٣) .

«حدثنا محمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد بن أنس قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتت بعد الركعة وأبو بكر وعمر ، حتى كان عثمان فنت قبل الركعة ليدرك الناس » واسناده جيد كما قال الحافظ العراقي وروى البيهقي ( ج ٢ ص ٢٠٨ ) من طريق سفيان عن عاصم عن أنس قال . « إنما فتت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً ، فقلت . كيف القنوت ؟ قال . بعد الركوع » قال البيهقي . « فهوذا قد أخبر أن القنوت المطلق بعد الركوع ، وقوله . إنما فتت شهراً ، يريد به اللحن ، ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ فهو أول » (١) ورواه الروزي في الوتر واختره المقرئ غلام ذكر اسناده ، وروى البيهقي نحوه ( ج ٢ ص ٢٠٨ ) عن حماد بن زيد عن العوام ولم يذكر فيه عثمان بن عفان ، ثم قال البيهقي « وروينا عن يحيى بن سعيد القطان عن العوام بن حمزة بزيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه » والعوام بن حمزة يفتح العين المهملة وتشديد الواو ثقة واستكرأ خدمته ثلاثة أحاديث ، وثقة ابن راهو به وأبو داود وغيره ورواه أيضاً البيهقي عن يحيى بن سعيد عن العوام ( ج ٢ ص ٢٠٢ ) (٢) ورواه البيهقي من طريق عفان بن مسلم « ناشبة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي وعلي بن زيد : أخبرني كل هؤلاء أنه سمع أبا عثمان يحدث عن عمر أنه كان يفتت بعد الركوع » وهذا من أصح الأسانيد على الإطلاق (٣) في البخاري ( ج ٢ ص ١٧٣ ) .

ومن طريق سفيان الثوري عن سلفة بن كهيل عن عبد الله بن معقل (١) ، أن علي  
ابن أبي طالب قنت في المغرب بعد الركعة فداء على أناس (٢) \*  
وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين - أن أبي بن كعب قنت في الوتر بعد الركوع \*  
وروي أيضا عن علقمة والأسود أن معاوية كان يقنت في الصلاة \*  
وروي أيضا عن ابن عباس القنوت بعد الركوع \*  
فهؤلاء أئمة الهدى ، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية ، ومعهم أبي وابن عباس \*  
وذهب قوم إلى المنع من القنوت \*  
كاروينا عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يقنت ، وخلف أبي بكر فلم يقنت ، وخلف عمر فلم يقنت ، وخلف عثمان فلم  
يقنت ، وخلف علي فلم يقنت ، يأتي إنها بدعة (٣) \*  
وعن علقمة والأسود قالوا : (٤) صلى بنا عمر بن الخطاب زماناً فلم يقنت \*  
وعن الأسود بن يزيد قال كان ابن مسعود لا يقنت في صلاة الغداة \*  
وعن سفيان بن منصور عن إبراهيم النخعي عن أبي الشفاء قال سألت ابن عمر عن  
القنوت في الفجر ؟ فقال : ماشرت أن أحداً يفعله \*  
وعن مالك عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقنت في الفجر \*  
وروينا عن ابن عباس - أنه لم يقنت \*  
وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح : قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر : هل  
كان عمر بن الخطاب يقنت في الصبح ؟ قال : لا ، إنما هو شيء أحدثه الناس \*  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : أنه كان يقول من أين أخذ الناس القنوت ؟  
وبموجب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً ثم ترك ذلك \*

(١) يأسكان المين المهمة وكسر القاف. (٢) روى نحوه البيهقي (ج ٢ ص ٢٠٤) وقال  
«هذا عن علي صحيح مشهور» (٣) هذا لفظ النسائي (ج ١ ص ١٦٤) واختصره المؤلف  
قليلاً ، وأبو مالك اسمه «سعد» ، وأبو طارق بن أشيم «بفتح الهمزة وإسكان الشين  
المججمة وفتح الياء المثناة وآخره ميم . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٨٩ رقم ١٣٣٨) واحمد  
(ج ٢ ص ٤٧٢ وج ٦ ص ٣٩٤) والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٩٤) .  
والطحاوي (ج ١ ص ١٤٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٢١٣) (٤) في الأصلين «قال» : بالفراد وهو خطأ

قال علي : وكان يحيى بن يحيى الليثي وبقى بن مخلد لا يران القنوت وعلى ذلك جرى أهل مسجديهما بقرضة الى الآن •

قال علي . اما الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس رضي الله عنهم . بانهم لم يقتوا فلا حجة في ذلك في النهي عن القنوت لأنه قد صح عن جميعهم انهم قنوا ، وكل ذلك صحيح ، قنوا وتركوا ، فكلا الأمرين مباح ، والقنوت ذكر لله تعالى ، ففعله حسن ، وتركه مباح ، وايس فرضاً ، ولكنه فضل •

وأما قول والد أبي مالك الأشجعي . إنه بدعة . فلم يعرفه ، ومن عرفه أثبت عنه من لم يعرفه ، والحجة فيمن علم لا فيمن لم يعلم (١) •

وأما ابن مسعود فلم يأت عنه أنه كرهه ، ولا أنه نهى عنه ، وإنما جاء أنه كان لا يقنت في الفجر فقط ، وهذا مباح ، وقد قنت غيره من الصحابة رضي الله عنهم •

وأما ابن عمر فلم يعرفه كما لم يعرف المسح ، وليس ذلك بقاوح في معرفة من عرفه •  
وأما الزهري فجعل القنوت وراه منسوخاً ، كما صح عنه من تلك الطريق بسبب : أن كون زكاة البقر في كل ثلاثين تبع وفي أربعين سنة — : منسوخ ، وإن زكاتها تركاة الاصل . فان كان قول الزهري في نسخ القنوت حجة ، فبوجهة في نسخ زكاة البقر في ثلاثين تبع وفي أربعين سنة ، وإن لم يكن هنالك حجة فليس هو هنا حجة •

والمعجب من السالكين المحتجين بقول ابن عمر إذا وافق تقليدهم ! ثم سهل عليهم هنا خلاف ابن عمر وخلاف سالم ابنه وخلاف الزهري ، وهذا أهل المدينة !

والمعجب مما يحتج في ترك القنوت بقول سالم . احداثه الناس ، وهو يرى حجة قول القائل ! ففعل الناس مدين من ير بصاع من شبر في زكاة الفطر وهذا كله تحكم في الدين بالباطل !

وقالوا : لو كان القنوت سنة ما خفى عن ابن مسعود ولا عن ابن عمر •

فقلنا ! قد خفى وضع الأيدي على الركب في الركوع على ابن مسعود ، ثبت على القول بتطبيقه ان أن مات ، وخفى على ابن عمر المسح على الخفين ، ولم ير واذك حجة قبال خطأ .

(١) قال البيهقي بعد حديث أبي مالك عن أبيه طارق . « طارق بن اشيم الأشجعي لم يحفظه

من سلفه بمفرأ ، محدثاً ، وقد حفظه غيره ، فالحكم له دونه » •

القنوت عنهما صار حجة ؟ » أن هذا المصباح وتلاعب بالدين ، مع أن القنوت ممكن أن يخفى لأنه سكوت متصل بالقيام (١) من الركوع ، لا يعرفه إلا من سأل عنه ، وليس فرضاً فيعلمه الناس ولا بد ، فكيف وقد عرفه ابن عمر كأنه ذكر بهذا ، ولم ينكره ابن مسعود ؟

وقال بعض الناس : الدليل على نسخ القنوت ما روي عنه من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع رأسه من صلاة الصبح من الركعة الأخيرة (٢) قال : اللهم العن فلاناً وفلاناً ، دعا على ناس من المنافقين (٣) فأزل الله عز وجل ( ليس لك من الأمر شيء ) أو يوب عليهم أو يمدبهم فتهم ظالمون » (٤) قال على : هذا حجة في اثبات القنوت ، لأنه ليس فيه نهى عنه ، فهذا حجة في بطلان قول من قال : إن ابن عمر جهل القنوت ، ولعل ابن عمر إنما أنكر القنوت في الفجر قبل الركوع ، فهو موضع إنكار ، وتتفق الروايات عنه ، فهو أولى ، ثلثا يحمل كلامه خلافاً للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنا في هذا الخبر اخبار الله تعالى بأن الأمر له ، لا لرسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن أولئك الملعونين لعنهم الله تعالى يوب عليهم ، أوفى سابق علمه أنهم سيئون قطع .

وذهب قوم إلى أن القنوت إنما يكون في حال المحاربة .

واحتجوا بما روي عنه من طريق ابن المجالد (٥) عن أبيه عن إبراهيم النخعي عن

(١) في النسخة رقم (٤٥) « في القيام » (٢) في النسخة رقم (٤٥) الآخرة وهو موافق لما في النسائي (٣) في النسائي « يدعو على أناس من المنافقين » (٤) اللفظ الذي هنا أقرب إلى لفظ عبد الرزاق عن معمر ، وقد رواه النسائي (ج ١ ص ١٦٤) عن ابن راهويه عن عبد الرزاق ، ورواه أبو جعفر النحاس في المناسخ والمنسوخ (ص ٨٩) والواحد في أسباب النزول (ص ٩٠) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٢) كما هم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، ورواه البخاري (ج ٥ ص ٢٢٣) و ج ٦ ص ٧٨ و ج ٩ ص ١٩١ من طريق عبد الله ابن المبارك عن معمر ، وقد زعم بعض الكوفيين أن هذا يدل على نسخ القنوت في الصبح ، وليس كما زعموا ، قال النحاس : « هذا إسناد مستقيم وليس فيه دليل على ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نبهه الله على أن الأمر إليه ، ولو كان هذا ناسخاً لجاز أن يلحقه الناقضون » .

(٥) في النسخة رقم (١٦) « أبي المجالد » ولا أعلم أيها أصوب ، وإن كان المراد به اسمعيل



علقة ، والأسود قالوا : « ماقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات ، إلا إذا حارب ، فإنه كان يقنت في الصلوات كاهن ، ولاقت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ، ولاقت على حتى حارب أهل الشام ، فكان يقنت في الصلوات كاهن ، وكان معاوية يقنت أيضاً ، يدعو كل واحد منهما على صاحبه » .

قال على : هذا لا حجة فيه لأنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وفيه عن أبي بكر وعمر وعثمان . أنهم لم يقتوا ، وقد صح عنهم بأئمت من هذا الطريق : أنهم كانوا يقتنون ، والمثبت الدائم أولى من النافي الذي لم يعلم ، أو نقول : كلامنا صحيح ، وكلامها مباح ، وفيه - لو انسند - أثبات القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم في حال المحاربة في جميع الصلوات ، وعن على ومعاوية كذلك ، وليس فيه نهى في غير حال المحاربة ، فهو حجة لنا . لو ثبت - ونحن غافلون عنه بالثابت الذي ذكرنا قبل ، والله تعالى الحمد -

وأما أبو حنيفة ومن قلده فقالوا : لا يقنت في شيء من الصلوات كلها ، إلا في الوتر ، فإنه يقنت فيه قبل الركوع السنة كلها ، فمن ترك القنوت فيه فليس جسد حتى السهو .

وأما مالك والشافعي فانهما قالا : لا يقنت في شيء من الصلوات المفروضة كلها إلا في الصبح خاصة . وقال مالك : قبل الركوع ، وقال الشافعي : بعد الركوع ، وقال الشافعي :

ابن ماجه الدين سعيد فهو بعيد ، لأن النخعي مات سنة ٩٦ ومجاهد بن سعيد مات سنة ١٤٤ ، وما وجدت هذا الاثر ، ويقرب من مناه ما نقل الزيلعي في نصب الرابة ( ج ١ ص ٢٨٢ ) .

« روى محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد بداهه صاحب ممرين الخطابيين في السفر والحضر فلم يرمقاتا في الفجر حتى فارقه ، قال إبراهيم . وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن على ، قنت يدعو على معاوية حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن معاوية ، قنت يدعو على على » . وماروى الطحاوي

( ج ١ ص ١٤٧ ) من ماريق أبي شهاب الخياط عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : « كان عمرا إذا حارب قنت ، وإذا لم يحارب لم يقنت » ، ومارواه أيضا ( ج ١ ص ١٤٨ ) عن منيرة عن إبراهيم قال : « إنما كان على يقنت فيها ههنا لأنه كان محاربا فكان يدعو على أعدائه في القنوت في الفجر والمغرب » .

فإن نزلت بالمسلمين نازلة قنت في جميع الصلوات ، ولا يقنت في الوتر إلا في ليلة النصف من رمضان خاصة بعد الركوع •

قال علي : أما قول أبي حنيفة : فما وجدناه كما هو عن أحد من الصحابة - فنفى النهي عن القنوت في شيء من الصلوات حاشا الوتر فإنه يقنت فيه ، وعلى من ترك سجود السهو - وكذلك قول مالك في تخصيصه الصبح خاصة بالقنوت ، وسجدناه عن أحد من الصحابة ، ولا عن أحد من التابعين ، وكذلك تفرق الشافعي بين القنوت في الصبح وبين القنوت في سائر الصلوات •

وهذا مما خالفوا فيه كل شيء ، روى في هذا الباب عن الصحابة رضي الله عنهم ، مع تشنيعهم على من خالف بعض الرواية عن صاحب السنة صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

قال علي : وقولنا هو قول سفيان الثوري •

وروى عن ابن أبي ليلى : ما كنت لأصلي خلف من لا يقنت ، وأنه كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع •

وعن الليث كراهة القنوت جملة •

وروى عنه أيضاً : أنه كان يقنت في صلاة الصبح •

وعن أشهب ترك القنوت جملة •

قال علي . وأما من رأى القنوت قبل الركوع فإنهم ذكروا أثرنا ويناها من طريق يزيد

ابن زريع عن سمي بن أبي عروبة عن قتادة عن عذرة عن ابن أبي •

قال علي . وعذرة ليس بالقوى (١) •

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) في الموضعين «عذرة» وفي النسخة رقم (٤٥) «عذره»

بدون نقط وما أدرى أيهما الصواب ، ولعلهما مصحفان عن «عبد» فقدر وى الطحاوى (ج ١ ص ١٤٧) من طريق شعبة عن عبد بن أبي لبابة عن سمي بن عبد الرحمن بن أبي يزيد عن أبيه «أن عمر قنت في صلاة النداء قبل الركوع بالسورتين» ، وروى بنحوه البيهقي (ج ٣ ص ٢١١) من طريق الأوزاعي عن عبد بن عبد الله بن قنولم ينفرد به ، فقد روى الطحاوى أيضاً نحوه من طريق شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن عمر ، وروى

وبأثر آخر في الوز من حديث حفص بن غياث ، قيل - إنه أخطأ فيه (١) ، وإنما الثابت بعد الركوع كما ذكرنا •

ومن قنت قبل الركوع فلم يأت بالمختار ، ولم تبطل صلاته ، لأنه ذكره الله تعالى •  
وأما القنوت في الوتر فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر  
ثنا أبو داود ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن جواس (٢) الحنفى قال ثنا أبو الاحوص عن أبي  
اسحاق السبيعي عن يزيد بن أبي مرزوم (٣) عن أبي الحوراء (٤) - هو ربيعة بن شيان  
السعدي - قال : قال الحسن بن علي . « علفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت أقرن  
في الوتر - قال ابن جواس في روايته : في قنوت الوتر ، ثم اتفقا - : اللهم اهدني فيمن  
هديت ، وعاقي فيمن عاقبت ، وتولي فيمن توليت ، وبارك في ما أعطيت ، وقمى شر  
ما قضيت ، انك تقضى ولا يقضى عليك ، وأنه لا يندل من واليت (٥) ، يارك ر بنا  
وتعالييت (٦) »

نحوه ايضا بأسانيد أخرى . ثم رأيت في النسائي (ج ١ ص ٢٤٨) من طريق ابن أبي  
عروبة عن قتادة عن عذرة - بفتح العين المهملة والراء ويينها زاي ساكنة - عن سعيد بن  
عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه عن أبي بن كعب ، فذكر صفة وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وليس فيه ذكر القنوت ، ولكن رواه النسائي من طريق سفيان عن زيد عن سعيد بن  
عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه عن أبي ، وفيه صفة الوتر والقنوت قبل الركوع (١) لم أر هذا الأثر •  
(٢) بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره سين مهملة . (٣) يزيد - بضم الباء الموحدة وفتح  
الراء وفي الاصلين « يزيد » وكذلك في الطيالسي ومسنند احمد وهو تصحيف (٤) بفتح  
الحاء المهملة وإسكان الواو وبدها راء ، ووقع في كثير من كتب الحديث المطبوعة « ابي  
الجوزاء » بالجيم والزاى وهو تصحيف (٥) في بعض نسخ ابي داود زيادة « ولا يبر عن  
عاديت » (ج ١ ص ٥٣٦) (٦) رواه الطيالسي (ص ١٦٣ رقم ١١٧٩) قال . حدثنا  
شعبة قال أخبرني يزيد قال سمعت ابا الحوراء قال قلت للحسن بن علي ما تذكرك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال . يعلنا هذا الدعاء « فذكر الحديث ، وهذا اسناد صحيح  
متصل بالسباع ، ويريد و ابو الحوراء ثقتان ، ورواه احمد (ج ١ ص ١٩٩) وعن وكيع عن  
يونس بن ابي اسحق عن يزيد ، و(ص ٢٠٠) عن عبد الرزاق عن سفيان عن أبيه

قال علي : القنوت ذكر الله تعالى ودعاء ، ففتح نحيه ، وهذا الأثر وإن لم يكن مما يخرج بمثله فلم نجد فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : ضيف الحديث أحب إلينا من الرأي (١) \*

قال علي : وبهذا نقول \*

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه القنوت بغير هذا (٢) والمسند أحب إلينا \*

اسحق عن يزيد بن وهب (ج ١ ص ٢٠٠) والدارمي (ص ١٩٧) من طريق شعبة عن يزيد ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٩٣) والنسائي (ج ١ ص ٢٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٨٥) والمروزي في الوتر (ص ١٣٤) كلهم من طريق أبي اسحاق عن يزيد ، ورواه ابن الجاورد (ص ١٤٢) من طريق يونس بن أبي اسحاق عن يزيد ، ومن طريق أبي اسحاق أيضا ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٠٩) من طريق أبي اسحاق ، ورواه من طريق العلاء ابن صالح عن يزيد ، وفيه أن يزيداً قال «فذكرت ذلك لحمد ابن الحنفية فقال : انه الدعاء الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في قنوته». وقد رواه أحمد بن حنبل (ج ١ ص ٢٠١) في مسند الحسين بن علي من طريق شريك عن أبي اسحاق وجعل الحسين بدلا من الحسن ، وأما كذا وأقول انه من أغلاط شريك بن عبد الله القاضي فإنه كان سبي الحفظ ، وقد رواه الحاكم (ج ٣ ص ١٧٢) من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن عمه موسى ابن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن علي قال : «علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق الا السجود» فذكره ، قال الحاكم «صحيح على شرط الشيخين» وهو كإسناد ، وقد اختلف في اسناده على موسى بن عقبة فرواه محمد بن جعفر بن ابي كثير عن موسى عن أبي اسحاق عن يزيد عند الحاكم ايضا ، ورواه يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي عن الحسن بن علي ، عند النسائي (ج ١ ص ٢٥٢) ويظهر أن موسى رواه عن هؤلاء الثلاثة وابن أخيه اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة ثقة روى له البخاري ، وهذه الطرق كلها ظهر أن الحديث صحيح حجة خلافا لما قال ابن حزم رحمه الله . (١) نقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٢٥٦) كلام ابن حزم هذا ، ولم يتقبه بشيء ، ولكن الحديث صحيح كإثباته (٢) الرواية عن عمر في القنوت للمروزي (ص ١٣٤ - ١٣٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١) وغيرهما \*

فان قيل : لا يقوله عمر الا وهو عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
قلنا لهم : المقطوع في الرواية على انه عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من  
النسب اليه عليه السلام بالظن الذي نهى الله تعالى عنه ورسوله عليه السلام .  
فان قلتم . ليس ظناً ، فأدخلوا في حديثكم انه مسند ، فقولوا . عن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ! فان ضلّم كذبتم ، وان ايتم حققتم انه منكم قول على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالظن الذي قال الله تعالى فيه . (ان الظن لا يثبت من الحق شيئاً) .  
وأما تسمية من يدعى له ، فقد ذكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كما  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد  
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابوالطاهر وحرمله بن يحيى قالوا خبرنا ابن وهباً خبرني  
يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن  
أنهما سمعا أبا هريرة يقول : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يفرغ من  
صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه . - سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ،  
ثم يقول وهو قائم : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبذريمة  
والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني  
يوسف ، اللهم المن لحيان ورعلا وذكوان وعصية ، عصت الله ورسوله ، ثم باننا أنه  
ترك ذلك لما أنزل الله تعالى (١) . (ليس لك من الأمر شيء) أويتوب عليهم أو يعذبهم  
فانهم ظالون) » .

وبه الى مسلم . ثنا محمد بن مهران الرازي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأزاعي عن  
يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة حدثهم . «ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شبراً ، اذا قال . سمع الله لمن حمده يقول في  
قنوته . اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن ابي  
ربيعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، (٢) اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٧) . «لما انزلت» (٢) في هذه الرواية في النواضع

الثلاثة «نج» بالتضعيف ، وفي التي قبلها «أنج» بالهمزة

اجعلها عليهم ستين كسئ يوسف، قال ابو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، قلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك (١) الدعاء ؟  
فقال : وما تراهم قنموا : » •

قال علي . إنما ترك الدعاء لأنهم قنموا •

قال علي . واختلف الناس في هذا ، فروى عن ابن مسعود انه قال : احملاوا أحباكم على المكتوبة •

وعن عمرو بن دينار وغيره من تابعي أهل مكة . ما من صلاة أَدْعُوها بِمَاجِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ •

وعن الحسن البصري . ادع في الفريضة بما شئت •

وعن عروة بن الزبير . انه كان يقول : في سجوده . اللهم اغفر للزبير بن العوام واسماء بنت ابى بكر . •

وبه يقول ابن جريج والشافعي ومالك وداود وغيرهم . •

ودرويان عن عطاء وطاوس ومجاهد : أن لا يدعى في الصلاة المكتوبة بشيء أصلاً •

وعن عطاء : من دعا في صلاته لإنسان ساء باسمه بطلت صلاته . •

وعن ابن سيرين : لا يدعى في الصلاة إلا بما في القرآن •

وهذه أبو حنيفة إلى أن من سعى في صلاته إنساناً يدعو له باسمه بطلت صلاته : ثم زاد غلوا فقال : من عطس في صلاته فقال : « الحمد لله رب العالمين » وحرك به لسانه بطلت صلاته ، ولا يدعى في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن •

قال علي : وهذا خلاف لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ دعا لقوم سام ، وعلى قوم سام ، وما نهى قط عن ذلك ، ومن ادعى ذلك فقد كذب •

واحتمل في ذلك قوم يقولون عليه السلام : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » •

قال علي : لا حاجة لهم في هذا ، لأن هذا النهي إنما هو عن أن يكلم المصل أحداً

(١) في الأصلين « ترك » بحذف « قد » وزدناه من مسلم ( ج ١ ص ١٨٧ ) •

من الناس ، وأما الدعاء فأنما هو كلام مع الله تعالى ، والأل فالقراءة كلام الناس ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن أن يقرأ المصلي القرآن ساجداً ، وأمر بالدعاء في السجود ، فصح بطلان قول أبي حنيفة ، وثبت أنه لا يحل الدعاء في السجود بما في القرآن إذا قصد به القراءة ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد التشهد : « ثم ليخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به » وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة ابن مسعود ، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم •

٤٦٠ - مسألة - ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس للتشهد بأصبعه ولا يحركها ، وإيده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القنبي عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن الماوي (١) قال : رآني عبد الله بن عمر أعبث (٢) بالخصى في الصلاة ، فلما انصرف نهاني وقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع (٣) : « إذا جلس في الصلاة (٤) وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلي الإصبع ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » •

٤٦١ - مسألة - ونستحب لكل مصل أن يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ، ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين ، ويكون ابتداءه لقول « سمع الله لمن حمده » مع ابتدائه للرفع من الركوع ، ولا يحل للامام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع فيه ، فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد الا وقد آتم التكبير •

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر

(١) يضم اليه نسبة إلى بني معاوية بن مالك بطن من الأوس ، ووضعه ابن حجر في التفرير بفتح الهمزة وأخذه خطأ (٢) في أبي داود « وأنا أعبث » (٣) في النسخة رقم (١٦) « كما كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الموافق للموطأ (ص ٣٠) وأبي داود (ج ١ ص ٢٧٤) (٤) قوله « في الصلاة » عذوف في الأصلين ، وزدنا من الموطأ وأبي داود •

عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « كان أبو هريرة يصلي فيكبر حين يقوم ، وحين يركع ، وإذا أراد أن يسجد ، وإذا سجد بعد ما يرفع من السجود وإذا جلس ، وإذا أراد أن يقوم من الركعتين كبر ، فإذا سلم قال : والنبي نفسي بيده اني لأقربكم شياً بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مازالت هذه صلاته حتى فارق الدنيا (١) » .

ورويناه أيضاً عن علي وابن الزبير وعمران بن الحصين ، أما علي وابن الزبير فنزلهما ، وعن عمران مستنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث - هو ابن سعد - عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة بكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد » (٣) وذكر باقي الخبر .

وهذا يقول أبو حنيفة وأحمد والشافعي وداد وأصحابهم .  
وقال مالك بذلك : إلا في التكبير للقيام من الركعتين ، فنه لبراء إلا إذا استوى قُئماً ، وهذا قول لا يؤيده قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وهذا ما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرفهم منهم مخالف .

وأما قولنا بإيجاب تمجيل التكبير للإمام فرضاً فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا » فأوجب عليه السلام التكبير على المأمومين فرضاً إثر تكبير الإمام وبعده ولا بد ، فإمامه لا شك ذلك على المأمومين .

(١) روى نحوه مسلم من طريق عبد الزاق عن ابن جريج عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ومن طرق أخرى (ج ١ ص ١١٥) والبخاري من طريق الليث عن عقيل عن الزهري عن أبي بكر عن أبي هريرة (ج ١ ص ٣١٢ و ٣١٣) وسيأتي قريباً (٢) أما عن علي وعمران ففي البخاري (ج ١ ص ٣١١ و ٣١٢) ومسلم (ج ١ ص ١١٥) . وأما عن ابن الزبير فلم أجده (٣) في النسخة (رقم ٤٥) « ر بناولك الحمد » وهو رواية في البخاري (ج ١ ص ٣١٢ - ٣١٣) .



فكبروا معه وقبل تمام تكبيره ، فلم يكبروا كما أمروا ، ومن لم يكبر فلا صلاة له ، لأنه لم يصل كما أمر ، فقد أفسد على الناس صلاتهم ، وأعان على الائم والمعدوان . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٦٢ — مسألة — كل حدث ينقض الطهارة — بمبد أو نسيان — فإنه متى وجد بنلة أو باكره أو نسيان في الصلاة ما بين التكبير للحرام لها إلى أن يتم سلامه منها — فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ، ويلزمه ابتداءها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو في تطوع ، إلا أنه لا تلزمه الاعادة في التطوع خاصة ، وهو أحد قول الشافعي \*

وقال أبو سليمان وأبو حنيفة وأصحابهما : ينبغي بعد أن يتوضأ ، إلا أن أبا حنيفة قال : لو نام في صلاته فاحتلم فإنه ينسل ويتبدى ولا يبنى ، ولا ندري قولهم فيه أن كان حكم التيمم ، فإنهم ان كانوا راعوا طول العمل في النسل ، فليس التيمم كذلك ، لأن حكم المحدث والجنب فيه سواء ! \*

وقالوا : إن أحدث الإمام بنلة وهو ساجد ، فإن كر ورفع رأسه بطلت صلاته وصلاة من وراءه ، وإن رفع رأسه ولم يكبر لم تبطل صلاته ولا صلاة من وراءه ، فإن استخلف عليهم أو استخلفوا قبل خروج الإمام من المسجد لم تبطل صلاة الإمام ولا صلاة المأمومين ، فإن لم يستخلف عليهم ولا استخلفوا حتى خرج من المسجد بطلت صلاته وصلاتهم ! والأشهر عن أبي حنيفة تبطل صلاة المأمومين وتم صلاة الإمام ، فإن خرج فأخذ الماء من خاية بانه فوضأ ورجع وبني ، فإن استقى الماء من بر بطلت صلاته ، فإن تكلم سهواً أو عمداً بطلت صلاته \*

قال علي : هذه أقوال في غاية الفساد والتناقض والتحكم في دين الله تعالى بلا دليل ! ومع ذلك فأكثرها لم يقله أحد قبلهم ، وإنما كلامنا (١) في إبطال البناء وأبانه \*

قال علي : احتج من قال بالبناء بأثرين ضئيفين : أحدهما من طريق أبي الجهم (٢)

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صواب ، وفي النسخة رقم (٤٥) « وأما قولنا » وهو أيضاً صواب ، ولكن ناسخها كتب بحاشيتها أن الصواب « وأما قولنا » وهذا التصويب خطأ ظاهر (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) « ابن الجهم » ويحرمه \*

عن أبي بكر الطلوعى (١) عن داود بن رشيد (٢) عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . « إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ ولين على ما صلى ما لم يتكلم » •

ومن طريق سعيد بن منصور . ثنا إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن قام أحدكم في صلاته أو رجع أو قلس فليتنصرف ويتوضأ ولين على ما مضى من صلاته » • (٣)

ومن طريق الأنصارى عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا • (٤)

والثاني من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم • (٥)

وكلاهما لاجبة فيه ، لأن إسماعيل بن عياش ضعيف ، لأسباب فياروى عن الحجازيين فتفق على أنه ليس بحجة . وعبد الرحمن بن زياد غاية السقوط •

وأثر ساقط من طريق عمر بن رياح (٦) البصرى - وهو ساقط - عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رجع في الصلاة توضأ »

(١) بضم الهم وفتح الطاء الهلة الشددة وكسر الواو الشددة أيضا . نسبة الى الطلوعة ، وم جماعة فرغوا أنفسهم للزور والجهاد ورابطوا في الثغور وتطوعوا بالزور ونصدوا للعدو في بلاد الكفر . وأبو بكر هذا اسمه محمد بن خالد بن الحسن وله ترجمة في الأنساب ( ورقة ٥٣٤ ) (٢) رشيد بضم الراء وفتح الشين المعجمة مصنف . (٣) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٩٠) والدارقطنى بإسناد كثيرة ص (٥٦) والبيهقى (ج ١ ص ١٤٢) كلهم من طريق اسمعيل بن عياش به . وقل البيهقى عن أحمد قال : « اسمعيل بن عياش ماروى عن الثاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » وقال أيضا : « هكذا رواه ابن عياش ، وإنما رواه ابن جريج عن أبيه ولم يستد به عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة » (٤) الرواية المرسلة رواها البيهقى من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى وعبد الرزاق وابن عاصم عن ابن جريج ، ورواها الدارقطنى بإسناد أخرى . (٥) هذا الحديث لم أجده وما عرفته . (٦) رياح بكسر الراء وفتح الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « عمر بن رياح » وهو خطأ ، وعمر هذا مولى عبد الله بن طاوس ، وهو دجال متروك ، وقال ابن حبان « يرى الموضوعات عن الثقات » •

ويبنى على ما مضى من صلاته \* (١)

وأما الخفيفون فأنهم تناقضوا فقاموا على ما ذكر في هذين الخبرين جميع الأحداث التي لم تذكر فيها ، ولم يثبتوا الاحتلام على ذلك ، وهذا تناقض ! وسجاء قطار - صحيح ولا سقيم - في البناء من الأحداث ، كالبول والرجيع والريح والندى .  
وأما أصحابنا فاحتجوا بأنه قد صح ما صلى فلا يجوز إبطاله إلا بنص \*

قال على . وهذا احتجاج صحيح ، ولو لا النص الوارد بإبطال ما مضى منها ما بطلناه .  
ولكن البرهان على بطلان ما مضى . أن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن إسحاق ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » (٢)

قال على . وروينا من طرق ، فاذ صح أن الصلاة من أحدث لا يقبلها الله حتى يتوضأ ، وقد صح بلا خلاف والنص أن الصلاة لا تجزئ إلا متصلة ، ولا يجوز أن يفرق بين أجزائها بما ليس صلاة : فتحن نسأل من يرى البناء للمحدث فنقول \*  
أخبرونا عن المحدث الذي أمرتوه بالبناء ، مذ يحدث فيخرج فيمشي يأخذ الماء فينسل حديثه أو يستنجي فيتوضأ فيصرف إلى أن يأخذ في عمل الصلاة ، أهو عندكم في صلاة ؟ أم هو في غير صلاة ، ولا سبيل لهم إلى قسم ثالث \*

فلن قالوا : هو في صلاة أكذبهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ومن المحال الباطل أن يمتد له صلاة قد أيقنا أن الله تعالى لا يقبلها ، فصح أن عمل صلاته الذي كان قبل قد انقطع ، وأما أجره فباق له بلا شك ، إلا أنه الآن في غير صلاة بلا شك ، إذ هو في حال لا يقبل الله تعالى منها صلاة \*

وان قالوا : بل هو في غير صلاة . قلنا : صدقتم ، فاذ هو في غير صلاة فضليه أن يأتي بالصلاة متصلة ، لا يحول بين أجزائها — وهو ذاكر قاعدا — بما ليس من الصلاة وبوقت ليس هو فيه في صلاة ، وهذا برهان لا غلص منه \*

(١) رواه الدارقطني (ص ٥٧) وانظر الكلام على هذه الأحاديث مفصلاً في نصب

الرأية (ج ١ ص ٢١ و ٢٣ و ٢٥٣ و ٢٥٤) (٢) (ر) وأما أبو داود (ج ١ ص ٢٢) \*

ولو أردنا ان نخرج من الحديث بأقوى مما احتجوا به لكان ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير ابن عبد الحميد عن عاصم الأحول عن عيسى بن حطان (١) عن مسلم بن سلام (٢) عن علي بن طاق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا فسا أحدكم في الصلاة فليتوضأ وليعد الصلاة» (٣) \*

فإن ذكرنا من بني من الصحابة رضى الله عنهم فقدرونا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثني عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري: أن المسور بن غزمية كان إذا رفع في الصلاة بيدها ولا يمتد بما مضى \* وقد اختلف السلف الصالح في هذا: فروينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: انه قال - في الذي يحدث في صلاته ثم يتوضأ - يصل ما بقي من صلاته وإن تكلمت \*

ومن طريق محمد بن محمد بن النضر عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن العبرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: في الفائت والبول والريح يتوضأ ويستقبل الصلاة وفي القوم والرافع يتوضأ ويبنى على صلاته ما لم يتكلم \* وعن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن ابن سيرين فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم، قال: إن صلاته لم تتم \*

وعن معمر عن الزهري فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم: أنه يبعد الصلاة \* وهو قول سفيان الثوري ومالك وابن شبرمة وآخر قول الشافعي، وبه تأخذ \*

(١) يكرر الحاء وتشديد الطاء المهملتين (٢) بتشديد اللام (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص

٨٣) وروى الترمذي (ج ١ ص ٢١٨) وقال «حديث حسن» وسمعت محمد يقول لا أعرف لعلي بن طاق عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق بن علي السجعي، وكأنه رأى ان هذا رجل آخر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» ورجح ابن حجر أن عليا هذا والد طلق بن علي. والحديث نسبة الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥٤) الى النسائي وصحح ابن حبان بإعله ابن القطان بأن مسلم بن سلام مجهول الحال. والحق انه ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وصحح أحمد حديثه \*

٤٦٣ — مسألة — فإن رجع أحد من ذكرنا في صلاة — كما ذكرنا — فإن أمكنه أن يسد آفه وأن يدع الدم يقطر على ما بين يديه ، بحيث لا يس له ثوباً ولا شيئاً من ظاهر جسده ، فصل وتعادى على صلاته ، ولا شيء عليه •

برهان ذلك : أن الرغف ليس حدثاً على ما ذكرنا قبل ، فاذ ليس حدثاً ولا مس له الدم ثوباً ولا ظاهر جسده فلم يمرض في طهارته ولا في صلاته شيء •

فإن مس الدم شيئاً من جسده أو ثوبه فمكنه غسل ذلك غير مستدير القبلة فليغسله وهو متعادى في صلاته ، وصلاته تامة ، وسواء مشى إلى الماء كثيراً أو قليلاً •

برهان ذلك : أن غسل النجاسة واجتناب المحرمات فرض بلا خلاف ، فهو في مشيه لذلك وفي عمله لتلك مؤدى فرض ، ولا تبطل الصلاة بأن يؤدي فيها ما أمر بأدائه ، لأنه لم يخاف ، بل صلى كما أمر ، ومن فعل ما أمر به فهو عمن . وقد قال تعالى : ( ما على المحسنين من عيب ) •

فإن عجز عن ذلك : صلى كما هو ، وصلاته تامة ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ثبت أنه لا يكلف ما لا يستطيع •

فإن تعمد استبدار القبلة لذلك : بطلت صلاته ، لأنه يخالف ما افترض الله تعالى عليه قاصداً إلى ذلك •

وقال مالك : إن أصابه الرغاف قبل أن يتم ركعة بسجدة فيها قطع صلاته وأبداً ، وإن أصابه بعد أن تم ركعة بسجدة فيها فليخرج فليغسل الدم ويرجع فينوي •

قال علي : وهذا تقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، وما كان كذلك فلامنى للاشتغال به • (١)

٤٦٤ — مسألة — ومن زوحم حتى قاته الزكوع أو السجود أو ركعة أو ركعات — وقت كما هو ، فإن أمكنه أن يأتي بمغافته فصل ، ثم اتبع الإمام حيث يبدو كوصلاته تامة ، ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن لم يقدر على ذلك إلا بعد سلام الإمام بمدته قصيرة أو طويلة —

فصل كذلك أيضاً ، وصلاته تامة والجمعة وغيرها سواء في كل ما ذكرنا •

فلو أدرك مع الإمام ركعة صلاها وأضافها إلى ما كان صلى ، ثم أتم صلاته ، ولا شيء •

عليه غير ذلك •

والغافل سهواً والمزحوم سواء في كل ما ذكرنا •

فإن قدر أن يسجد على ظهر أحد من بين يديه أو على رجليه ، فليقل ويجزئه •

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) فمن صح له الاحرام فإزاد فقد صح له عمل مفترض أدائه كما امر ، فلا يحل له إبطاله بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبطاله ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة (١) والوقار ، ولا تسرعوا ، فأدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتعوا » (٢) •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن عجلان حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محرز عن معاوية بن أبي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادروني بركوع ولا بسجود (٣) ، فانه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به (٤) إذا رفعت ، إني قد بدنت » (٥) •

فأمر عليه السلام بصلاة ما أدرك المرء ، وإن لا يسبق الإمام بركوع ولا بسجود ، وانه مهما فات المأموم من ركوع أدركه بعد رفع الإمام ، ولم يخص عليه السلام ركعة أولى من ثانية ، ولا ثالثة ولا رابعة ، وأمر بقضاء ما فاتته . وقد أخبر عليه السلام انه رفع عن امته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وهذا يوجب يقين ما قلنا : من ان يأتي المرء بصلاته حسب ما يستطيع وما عدا هذا فهو قول فاسد •

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٦٠) « وعليكم بالسكينة » وهي رواية أبي ذر ، وفي رواية الباقرين كما هنا (٢) رواه البخاري أيضا في الجملة بهذا الاستناد بلفظ آخر (ج ٢ ص ٣٧٨) (٣) في النسخة رقم (١٦) « بركوعي ولا بسجودي » وهو خطأ (٤) كلمة « به » زناها من سنن أبي داود (ج ١ ص ٢٣٩) (٥) يجوز فيه تشديد الدال المفتوحة ويجوز ضم الدال المحققة •

٤٦٥ - مسألة - ومن لم يمس بالآء - في وضوئه وغسله - ولو مقدراً وشعره مما أمر بنسفه في الفسل أو الوضوء فلا صلاة له ، نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وهذا لم يتوضأ بعد ، اذ لم يكمل طهارته كما أمر .  
 ٤٦٦ - (مسألة) - ومن أحال القرآن (١) متممداً فقد كفر ، وهذا ما لا خلاف فيه .  
 ومن كانت لغته غير العربية جازله ان يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز له ان يقرأ بها ، ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له .

وقال أبو حنيفة : من قرأ بالفارسية في صلاته جازت صلاته .  
 قال علي . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ، وقال الله تعالى . ( قرأنا عرياً ) وقال تعالى . ( وما ارسلنا من رسول إلا بلسان قومه لينبئهم ) فصيح ان غير العربية لم يرسل به الله تعالى محمداً عليه السلام ، ولا انزل به عليه القرآن ، فنقرأ بغير العربية (٢) فلم يقرأ ما ارسل الله تعالى به نبيه عليه السلام ، ولا قرأ القرآن ، بل لمب بصلاته ، فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر .

فإن ذكر واقول الله تعالى : ( وانه لفي ذر الأولين )  
 قلنا : نعم ، ذكر القرآن والانهذار به في ذر الأولين ، وأما ان يكون الله تعالى أنزل هذا القرآن على أحد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباطل و كذب ممن ادعى ذلك ، ولو كان هذا ما كان فضيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا محبة له ، وما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة .

ومن لم يحفظ أم القرآن صلى كما هو ، وعليه أن يتعلمها ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) فهو غير مكلف ما لا يقدر عليه : فإن حفظ شيئاً من القرآن غيرها لزمه فرضاً أن يصل به ، ويتعلم أم القرآن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « لا صلاة الا بقراءة » ولقول الله تعالى ( فاقرؤا ما تيسر من القرآن ) .

### سجود السهو

٤٦٧ - مسألة - كل عمل يعمل المرء في صلاته سهواً و كان - ذلك العمل مما

(١) في النسخة رقم (١٦) « القراءة » وبها نحن احسن وأصح (٢) في النسخة رقم (١٦)  
 « فمن قرأ بالعريية وهو خطأ فاحش »

لو تمعده إذا كرأبطلتصلاته — : فانه يلزمه في السهو وسجدتنا السهو ، \*  
 ويشبه أن يكون هذا مذهب الشافعى إلا أنه رأى السهو في ترك الجلسة بعد الركعتين ،  
 وظاهر مذهبه أنها ليست فرضاً ، وقال : من أسقط شيئاً من صلب صلاته سهواً ف عليه  
 سجود السهو . \*

وقال أبو سليمان وأصحابنا : لا سجود سهو إلا في مواضع : وهى : من سلم أو تكلم  
 أو مشى ساهياً في الصلاة المفروضة ، أو من قام من اثنتين في صلاة مفروضة ، أو من شك  
 ظم يدر كم صلى ؟ أو من زاد في صلاته ركعة فما فوقها ساهياً في صلاة مفروضة . \*  
 وقال أبو حنيفة : لا سجود سهو إلا في عشرة أوجه : إما قيام مكان قعود ، وإما  
 قعود مكان قيام — للامام والفد — وإما سلام قبل تمام الصلاة للامام أو الفد ، أو  
 نسيان تكبير صلاة العيد خاصة للامام أو الفد ، أو نسيان أم القرآن للامام أو الفد ، أو تأخيرها  
 بعد قراءة السورة للامام أو الفد ، أو من جهر في قراءة سر أو أسر في قراءة جهر للامام  
 خاصة ، فقط . \*

قال : فان تمع ذلك فصلاته تامة ولا سجود سهو عليه .  
 قال : فان نسي سجدة أو شك ظم يدر كم صلى ؟ فان كان ذلك أول مرة أعاد الصلاة  
 وان كان قد عرض له ذلك ولو مرة سجد للسهو ، فان لم يزد كر ذلك إلا بعد أن خرج  
 من المسجد بطلت صلاته وأعادها . \*

وأما مذهب مالك في سجوده لسهو فغير منضبط ، لأنه رأى فيمن ترك ثلاث تكبيرات  
 من الصلاة فصاعداً غير تكبيرة الاحرام — ان يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى  
 انتقض وضوؤه أو تطاول ذلك بطلت صلاته وأعادها . ورأى فيمن سها عن تكبيرتين  
 من الصلاة كذلك أن يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى انتقض وضوؤه أو تطاول ذلك فلا  
 شئ عليه وصلاته تامة ، ولا سجود سهو عليه ، ورأى فيمن سها عن تكبيرة واحدة غير  
 تكبيرة الاحرام (١) أن لا شئ عليه ، لا سجود سهو ولا غيره . ورأى على من جمل  
 « الله أكبر » مكان « سمع الله من حمده » سجود السهو . ورأى على من جهر في قراءة سر  
 (١) في النسخة رقم (٤٥) « ورأى فيمن سها عن تكبيرة الاحرام » الخ وهر خطاً ظاهر



أو أسر في قراءة جهر، إن كان ذلك قليلاً ثلاثي عليه، وإن كان كثيراً فليس بسجود السهو.  
قال علي: ودرأى فيمن سها عن قراءة أم القرآن في ركعتين من صلاته فصاعداً أن صلاته تبطل، فإن سها عنها في ركعة، فرة رأى عليه سجود السهو فقط، ومرة رأى عليه أن يأتي بركعة ويسجد للسهو.

قال علي: أما قول أبي حنيفة فأفسد من أن يشتغل به!! فإنه لم يتطرق فيه بقرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بقياس، ولا بقول صاحب، ولا برأى سديد!! بل ما علم أحداً قاله.  
وكذلك قول مالك سواء، وسواء، وزيادة أنه لا يختلف مسلمان في أن كل صلاة فرض - تكون أربع ركعات - فإن فيها اثنتي عشرة ركن تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن صلاة المغرب فيها ست عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن كل صلاة فرض تكون ركعتين ففيها عشر تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام، فتسويهم بين من سها عن ثلاث تكبيرات وبين من سها عن تكبيرة، وتقرئهم بين من سها عن تكبيرة وبين من سها عن تكبيرة واحدة - : أحد عجائب الدنيا !! وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قول الشافعي فظاهر التناقض، إذ رأى سجود السهو ترك الجلسة الأولى، وليس عنده فرضاً، ولم ير سجود السهو في ترك جميع تكبير الصلاة - حاشا تكبيرة الاحرام - ولا في العمل القليل - الذي تفسد الصلاة عنده بكثير - لم يحذف في القليل الذي أسقط فيه السجود حداً يفصله به مما تبطل الصلاة عنده بجمعه، ويجب سجود السهو في سهوه وهذا فاسد جداً ومن المجبوق له صواب الصلاة، وما علم الناس للصلاة ملأ ولا بطلاً ولا كبداً ولا مئاً !! ومثل هذا قد أغنى ظاهر فساد عن تكلف قننه.

وأما قول أصحابنا فليقلوا: لا سجود سهو إلا حيث سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أسر بسجوده، ولم يسجد عليه السلام إلا حيث ذكرنا.

قال علي: وهذا قول صحيح لا يحمل خلافه، إلا أننا وجدنا خبراً صحيحاً يوجب صحة قولنا، وجعله صارضاً لنبره، وهذا باطل لا يجوز، بل الأخبار كلها تستعمل، ولا يحمل ترك شيء منها، فإن لم يكن وجب الأخذ بالشرح الزائد الوارد فيها، لأنه حكم من الله تعالى، فلا يحمل تركه.

قال على : ويرهان صحة قولنا : هوان أعمال الصلاة قسبان — ييقين لاشك فيه —  
لثالث لهما : إما فرض ، بمعنى من تركه ، وإما غير فرض ، فلا يصح من تركه ، \*  
فإكان غير فرض فهو مباح فعله ومباح تركه ، وإن كان بمضه مندوباً إليه مكروها  
تركه ، فإكان مباحاً تركه فلا يجوز أن يلزم حكماً في تركه إصر إباح الله تعالى تركه ،  
فيكون فاعل ذلك شاعراً ما لم يأذن به الله تعالى \*

وأما الفرض — وهو القسم الثاني (١) — وهو الذي تبطل الصلاة بتمم تركه ولا تبطل  
بالسهو فيه ، لقول الله تعالى : ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) — :  
فإن الصلاة لا تبطل بالسهو فيه وكان سهواً ، ففيه سجود السهو ، إذ لم يبق غيره ، فلا يجوز  
أن يخص بمضه بالسجود دون بعض . والله تعالى التوفيق \*

قال على : وقد جاء ما قلنا نصاً ، كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب  
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا القاسم بن زكرياء ثنا الحسين  
ابن علي الجعفي عن زائدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « صلينا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما زاد أو نقص — شك إبراهيم (٢) قال ابن مسعود .  
قلنا : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : لا ، فقلنا له الذي صنع ، فقال : إذا زاد الرجل  
أو نقص فليجسجد سجدتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسماعيل بن مسعود  
الجعدي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة قال : قرأت على منصور وسمعت يحدث وكتب به  
إلى (٣) عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لهم : « إنما أنا بشر ، فإذا نسيت فذكروني ، إذا أومأ أحدكم في صلاته  
فليحضر أقرب ذلك من الصواب ثم ليتم عليه (٤) ثم ليسجد (٥) سجدتين » \*

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وهو القسم الباقي » (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٦٠) « فلما زاد أو ما  
نقص ، قال إبراهيم . وإيم الله سبحانه ذاك الآمن قبل » (٣) حجارة النسائي في (ج ١ ص ١٨٤)  
عن شعبة « قال . كتب إلى منصور وقرأته عليه وسمعت يحدث رجلاً » (٤) في النسخة رقم (٤٥)  
« وأقرب ذلك من الصلوات ثم ليتم ما عليه » وهو خطأ (٥) في النسائي « ثم يسجد » وقد اختصر  
المؤلف الحديث جداً ، ورواه النسائي بأسانيد كثيرة عن منصور ، وهو واهم كذا (ج ١  
ص ١٥٨ و ١٥٩)

قال علي : فهذا نص قولنا في إيجاب السجود في كل زيادة ونقص في الصلاة وكل وهم ، ولا يقال لمن أدى صلاته بجميع فرائضها كما أمره الله تعالى : إنه زاد في صلاته ، ولا نقص منها ، ولا أوم فيها ، بل قد أتىها كما أمر ، وإنما الزائد (١) في الصلاة أو الناقص منها والواهم من زاد فيها ما ليس منها أو نقص منها ما لا يتم إلا به على سبيل الوهم . وبالله تعالى التوفيق •

وقد قال بقولنا طائفة من السلف رضي الله عنهم . كما روينا عن حماد بن حماد بن سلمة عن سديد بن قطيب : (٢) أن أبا زيد الأنصاري قال : إذا أوم أحدكم في صلاته فليسجد سجدتي الوهم •

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن المنيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال لاوم إلا في قعود أو قيام أو زيادة أو نقصان أو تسليم في ركعتين •

ومن طريق ميمون عن قتادة عن أنس : أنه نسي ركعة من الفريضة حتى دخل في التطوع ، ثم ذكر ، فعلى بقية صلاة الفريضة ثم سجد سجدتين وهو جالس •

قال علي : ما نعلم (٣) لأنس في هذا غالفاً من الصحابة رضي الله عنهم . وعن ابن جريج . قلت لمطاء . فأجابني أني صليت خمس ركعات قال . فلا تصد

ولو صليت عشر ركعات ، واسجد سجدتي السهو وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري إذا زدت أو نقصت فاسجد سجدتي السهو •

٤٦٨ — مسألة — قال علي . وكل ما عمله المرء في صلاته سهواً من كلام أو إنشاد

شعر أو مثنى أو اضطجاع أو استدبار القبلة أو عمل أي عمل كان أو أكل أو شرب أو زيادة ركعة أو ركعات أو خروج إلى تطوع — كتر ذلك أو قل — أو تسليم قبل تمامها ، فإنه متى

ذكر — طال زمانه أو قصر ، ما لم ينتقض وضوؤه — : فإنه يتم ما ترك فقط ، ثم يسجد سجدتي السهو ، إلا انتقاض الوضوء فإنه يطل به الصلاة ، لما ذكرنا قبل •

برهان ذلك ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه متصلة بها •

وقال أبو حنيفة : من تكلم في صلاته سهواً بطلت صلاته ، فإن سلم منها سهواً (١) في النسخة رقم (٤٥) «وأيضاً الزائد» الخ وما هنا أحسن وأصح (٢) بفتح القاف والطاء المهمة (٣) في النسخة رقم (٤٥) «ولا نعلم» •

لم تبطل صلاته ، فان أكل ساهياً أوزاد ركعة ولم يكن جلس في آخرها مقدار التشهد بطلت صلاته ، فان بال أو تنوط بنبلة لم تبطل صلاته ، فان عطس فقال « الحمد لله » عركا بها لسانه بطلت صلاته ! \*

قال على : وهذا الكلام فيه من التخليط والقبح - مع مخالفة السنة - مانسأل الله تعالى السلامة من مثله ! \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة قالنا ثنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي يعمرة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : برحك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : وانكسر أمياه (١) ! ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني (٢) ، لكنني سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبأن هو أسمى ، ماراً يتبعه قبله ولا يبعده أحسن نطياً ، فوالله (٣) ما كبرتني ولا ضرتني ولا شمتني ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » \*

حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن : قرئ على أبي قلابة (٥) وأنا أسمع : حدثكم بشر بن عمر الزهراني (٦) حدثني رفاعة بن يحيى إمام مسجد بني زريق (٧) قال سمعت معاذ بن رفاعة بن رافع يحدث عن أبيه قال : « صلى نام رسول الله

(١) الكل - بضم التاء المثناة و اسكان الكاف ، ويجوز فتحهما - هو فقدان المرأة ولها ، وأمياه بكسر الميم (٢) في الأصلين بنون واحدة وصحناه من مسلم (ج ١ ص ١٥١) (٣) كلمة « فوالله » زناها من صحيح مسلم (٤) أي ما تهرق (٥) بكسر القاف واسمه عبد الملك ابن محمد بن عبد الله الرقاشي الضرير الحافظ ، وكنيته أبو محمد ، وغلب عليه أبو قلابة ، ولد سنة ١٩٠ ومات في شوال سنة ٢٧٦ ، وهو غير أبي قلابة الجرمي التابعي عبد الله بن زيد ابن عمرو ، التوفى في أوائل المائة الثانية . (٦) في النسخة رقم (١٦) « الزهراني » وفي النسخة رقم (٤٥) « بشر بن عمرو » وكلاهما خطأ (٧) بتقديم الزاي وضما وآخره كاف ، وفي النسخة رقم (٤٥) « درزين » وهو تصحيف ، ورفاعة هذا هو رفاعة بن يحيى بن عبد الله ابن رفاعة بن رافع بن مالك بن الجبلان الرقي ، ومما ذم أبيه » \*

صلى الله عليه وسلم الترب فمطس وجعل خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لقد رأيت بضمة وثلاثين ملكاً كلهم ينتدونها أنهم يكتبونها يصحبها إلى السماء (١) \*

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غبط النبي حمداً لله تعالى إذ عطس في الصلاة جاهراً بذلك ، ولم يلزم النبي تكلم ناسياً بأعادة ، على ما ذكرناه من هذا الديوان .  
قال علي : وما من فرق بين قليل العمل وكثيره ، فأبطل الصلاة بكثيره ولم يطلها بقليله ، أو رأى مسجد السهو في كثيره ولم يره في قليله ، أو وجد الكثير بالخروج عن السجدة والقليل بأن لا يخرج عنه . — فكل كلام في غاية الفساد ! \*

ونسألهم عن رمي زكاة (٢) لنسج مرة واحدة عامداً في الصلاة ، أو أخذ جبة مسممة عمداً ذاكراً فأكلها أو نكح بكلمة واحدة ذاكراً ، فمن قولهم : إن قليل هذا وكثيره يبطل الصلاة . فسألهم عن أكثر حكمه لجسده محتاجاً إلى ذلك من أول صلاته إلى آخرها ، وكان عليه كساء . فلو ت (٣) فاضطر إلى جمعه على نفسه من أول الصلاة إلى آخرها ، فمن قولهم : هذا كله مباح في الصلاة . قلنا : صدقتم ، فها تونوا أو اجما — غير مدعى بلا علم — على أن ههنا أحوالاً يبطل الصلاة كثيرها ولا يبطلها قليلها ، ثم هاتوا نصاً أو اجما عتبقنا — غير مدعى بالكذب على تحديد القليل من الكثير !! ولا سبيل إلى ذلك أبداً . \*

فصح ما قلناه . من أن كل عمل أيسر في الصلاة بالنسب : فقليله وكثيره مباح فيها ، وكل عمل لم ييسر بالنسب في الصلاة : فقليله وكثيره يبطل الصلاة بالمد ، ويوجب سجود السهو إذا كان سهواً . \*

(١) رواه الترمذي (ج ١ ص ٨٢) والنسائي (ج ١ ص ١٤٧) كلاماً عن قتبية بن سعيد عن رفاعه بن يحيى ، ورواه البيهقي (ج ٣ ص ٩٢) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن سعيد بن عبد الجبار البصري عن رفاعه بن يحيى . وقال الترمذي « حديث حسن » ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٢٨٣) عن الترمذي تصحيحه فقل نسخ الترمذي مختلفة (٢) كذا في الأصلين ، ولعل الكلمة محرفة وبحر (٣) كذا في النسخة (رقم ٤٥) ولعل الصواب « قاتلوى » أو ما قرب من هذا المعنى والمراد واضح والكلمة غير مفهومة ، وهذه الجملة سقطت عن النسخة (رقم ١٦) . \*

وأما الخروج عن المسجد فرب مسجد يكون طوله أزيد من ثلاثمائة خطوة ، ورب مسجد يخرج منه بخطوة واحدة والله تعالى التوفيق .  
وقد سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ساهياً وتسكماً وراحجاً وخرج عن المسجد ودخل بيته ثم عرف فخرج فأنتم ما بقى من صلاته وسجد السهو وسجدتين فقط . وقد قال عليه السلام « من رغب عن سنتي فليس مني » \*

وهذا يطلل أيضاً قول من قال : لكل سهو في الصلاة سجدتان \*  
وأما من قال : إن تطاولت الدعة على من ترك سجود السهو بطلت صلاته ولزمه إعادتها ، وقول من قال : إن تطاولت الدعة عليه سقط عنه سجود السهو وصحت صلاته . - فقولان في غاية الفساد \*

وأول ذلك أنهما قولان بلا يريان ، وما كان هكذا فهو باطل \*  
والثاني : أنه يلزمهم الفرق بين تطاول الدعة وبين قصرها بنقص صحيح أو اجتماع متيقن غير مدعي بالكذب ، ولا سبيل إلى ذلك \*  
والحق في هذا : هو أن من أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بسجدة السهو فقد لزمه أداء ما أمر به ، ولا يسقطه عنه رأى ذى رأى ، وعليه أن يفعل ما أمر به ابداً . ولا يسقطه عنه الانحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك العمل بوقت محدود الآخر \*  
والمعجب من قوم أتوا إلى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإلصاقه في وقت محدود الطرفين ، وبالصيام في وقت محدود الطرفين . - فقالوا : لا يسقط عملهما وإن بطل ذلك الوقت الذى جمل الله تعالى وقتا لهما ولم يحل ماعدا ذلك الوقت وقتا لهما ثم أتوا إلى سجود السهو الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم إصلاحاً لما وهم فيه من فروع الصلاة وأطلق بالامر به ولم يحمله : فأبطلوه بوقت حدوده من قبل أنفسهم !  
وقولنا هذا هو قول الأوزاعي ، وقال به الشافعى في أول قوله (١) \*

٤٦٩ - مسألة - وإذا ساء الامام فسجد للسهو ففرض على المؤمنين أن يسجدوا معه ، الامن قائمه معه ركعة فصاعداً ، فانه يقوم إلى قضاء ما عليه ، فإذا أتته سجده السهو ،  
(١) في النسخة رقم (١٦) « وقال به الشافعى أول قوله » وهو خطأ فيبازى فلم نسمع أن للشافعى مذهبه كما للشافعى .

إلا ان يكون الامام سجد السهو قبل السلام ، ففرض على المأموم أن يسجد معه ،  
وان كان بقي عليه قضاء ما فاتته ، ثم لا يبعد سجودها (١) اذا سلم •  
برهان ذلك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين وسجد المسلمون  
معه بطله بذلك •

وأما من عليه قضاء ركة فصاعداً فإن الامام اذا سلم فقد خرج من صلاته ، ورمى  
المأموم القضاء ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . « ما أدركتم فصلوا . وما فاتكم  
فأتوا » وقال عليه السلام أيضا . « فاتموا » فلا يجوز له الاشتغال بغير الاعمال المأمور  
به موصولا بما أدرك ، فلم يتم صلاته بعد ، والسجود للسهو لا يكون الا في آخر  
الصلاة وبعد تمامها ، بأمره عليه السلام بذلك كما ذكرنا آنفاً •

وأما اذا سجد المأموم قبل أن يسلم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما  
جعل الامام ليؤتم به فاذا سجدنا سجدوا » ففرض عليه الاتمام به في كل ما يمله الامام  
في موضعه وان كان موضعه للمأموم بخلاف ذلك ، وكذلك يفعل في القيام والقعود  
والسجود . وبالله تعالى التوفيق •

٤٧٠ — مسألة — واذا سجد المأموم ولم يسه الامام ففرض على المأموم أن  
يسجد للسهو ، كما كان يسجد لو كان منفردا أو اماما ولا فرق •  
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كما أوردنا آنفاً كل من أوم في صلاته بسجدة  
السهو ، ولم يخص عليه السلام بذلك اماما ولا منفردا من مأموم ، فلا يحمل تخصيصه  
في ذلك •

ومن قال : إن الامام يحمل السهو عن المأموم — فقد ابطال ، وقال مالا برهان  
له به ، وخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور برأيه ، ولا خلاف منا وبينهم  
في أن من اسقط ركة أو سجدة أو أحدث — سهواً كان كل ذلك اعمداً — فان الامام  
لا يمله عنه ، فمن أين وقع لهم ان يحمل عنه سائر ما سجد فيه من فرض ١ ؟ ان هذا ليجب  
وقد روي هذا القول عن ابن سيرين وغيره ، وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ •

٤٧١ — مسألة — ومن سجد سجدة السهو على غير طهارة اجزأنا منه  
ونكره ذلك •

(١) في الأصلين « ثم لا يسجد سجدة له » وزائدة « منه » خطأ ظاهر ولا معنى لها هنا •

برهان ذلك ما قد ذكرناه مما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية الروافى ثنا احمد بن شبيب انا محمد بن يشار ثنا محمد بن جعفر غندر وعبد الرحمن بن مهدي قالوا جميعاً : ثنا شعبة عن يعل بن عطاء أنه سمع على بن عبد الله الأزدي - هو البارق - أنه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صلاة الليل والنهار متى متى » (١) \*  
قال على : فلا يجوز أن تكون صلاة غير متى ، إلا ما ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة وهو غير متى ، كالغروض التي هي أربع اربع ، وكالوتر ، وكالصلاة قبل الظهر و بعد الجمعة أو بآلا تسليم بينهما وصلاة الجنائز وما عدا ذلك فليس صلاة ، ولم يسم عليه السلام سجدة السهو صلاة \*  
ولا وضوء يجب لازماً للصلاة كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا سلم بن الحجاج ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن سيلة (٢) ثنا أبو حامد عن ابن جريج ثنا سعيد بن الحويرث أنه سمع ابن عباس يقول : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الغلاء فقرب إليه طعام فأكل فلم يسم ماء » قال ابن جريج - . وزاد في (٣) عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث « أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : انك لم تتوضأ ، قال : ما أردت صلاة فأتوضأ » قال عمرو . سمعت من سعيد بن الحويرث \*

(١) في النسائي (ج ١ ص ٢٤٦) وقال النسائي عقبه « هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى اعلم » ثم رواه بأسانيد كثيرة صحيحة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ « صلاة الليل بيتي متى فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » وقد رواه الجماعة كما هم بهذا اللفظ بخلاف النهار وقد ضعف جماعة من الحفاظ زيادة النهار ، منهم ابن معين والترمذي ، واختلف قول الحاكم فيها ، فقد نقل عنه ابن حجر في التلخيص ( ص ١١٩ ) أنه قال في علوم الحديث : أنها خطأ كقول النسائي ، وأنه صحيح في السترك ، ونقل تصحيحها عن ابن خزيمة وابن جبان والخطابي لأنها زيادة من ثقة وهي مقبولة ، ومحمد بن ضمها أنها انفرد بها على بن عبد الله البارق ، وليس فرده ضعفاً لها فانه ثقة . وقد روى الحديث البيهقي (ج ٢ ص ٤٨٧) من طريق علي بن عبد الله البارق ثم روى بإسناده عن البخاري تصحيحه ثم روى عن ابن عمر موقوفاً نحوه وهو شاهد قوي للرفوع . وانظر تفصيل الكلام على طرده وأسانيده في التلخيص والبيهقي . (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثنا عمر بن عمر بن عباد بن سيلة » وهو خطأ . (٣) في الأصلين « وزاد » وصحاح من مسلم (ج ١ ص ١١١) \*



ورويناه أيضاً عن سفيان بن عيينة ومحمد بن زيد كلاهما عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه قال : نحو ذلك (١) •

**٤٧٢** مسألة - والأفضل أن يكبر لكل سجدة من سجدة السهو ويشهد بهما ويسلم منهما ، فإن اقتصر على السجدين دون شيء من ذلك أجزأه •

قال علي : أما الاختصار على السجدين فقط فلما أوردناه آتفاً من أمره عليه السلام من أوم في صلاته أو زاد أو نقص بسجدين ، ولم يأمر عليه السلام بهما بنزدك •

وأما اختيارنا التكبير لهما والشهد والسلام - فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عبيد بن حساب (٢) ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أبوب السخنياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي المشي ، الظهر قل : أو العصر ، فصل بنا ركعتين ثم سلم ثم قم إلى خشبة في مقدم السجد فوضع يديه (٣) عليها أحداً على الأخرى ، يبرق (٤) في وجهه الغضب ، ثم خرج سريعاً (٥) الناس وهم يقولون : قصرت الصلاة ، قصرت الصلاة ، وفي الناس أبو بكر وعمر ، فهاياه أن يكماه ، فقام رجل كان يسميه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الدين ، فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ - قال : لم أنس ولم تقصر الصلاة قال : بل نسيت يا رسول الله (٦) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم فقال : أسدق ذو الدين ؟ فأومأ إليه أي نعم (٧) فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه ، فصل الركعتين الباقيتين ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع وكبر ثم كبر وسجد (٨) مثل سجوده أو أطول ثم رفع وكبر : فقبل محمد بن سيرين : سلم في السهو ؟ قال : لم أحفظ من أبي هريرة (٩) ، ولكن ثبت أن عمران بن الحصين قال :

(١) روي سفيان ومحمد في مسلم أيضاً (٢) بكر الحافظ وضع السين المثلثين (٣) في الأصلين «يده» وهو خطأ صححه من أبي داود (ج ١ ص ٣٨٥-٣٧٨) (٤) في النسخة (رقم ٤٥) «فرف» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٥) بالسين المهملة والراء المفتوحة ، وهم المرسعون إلى الخروج ، ويقال : باسكان الراء مع فتح السين ومع ضمها . (٦) في النسخة رقم (١٦) «على نسيت يا رسول الله» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٧) في النسخة رقم (١٦) بحذف «اي» وفي أبي داود باثباتها وحذف «إليه» (٨) في أبي داود «ثم رفع وكبر وسجد» الخ وما هنا صحيح (٩) في الأصلين «عن أبي هريرة» وصححه من أبي داود •

«ثم سلم» (١) \*

و به الى أبى داود . ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا محمد بن عبد الله بن النخعي حدثني أشعث - هو بن عبد الملك (٢) عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبى قلابه عن أبى الملب عن عمران بن الحصين . «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سها فوجد (٣) سجدين ثم تشهد ثم سلم» (٤) \*

قال على . وهذه اعمال لا اوامر ، فلا تنسأ فيها حسن \*

رويان عن ابن جريج عن عطاء قال : ليس في سجدة السهو قراءة ولا ركوع ولا تشهد \* وعن الحجاج بن النبال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن انس بن مالك والحسن . انهما كانا لا يشهدان في سجدة السهو \*

وعن الحسن : ليس فيما تسلم :

قال على : ولا بد له فيهما من أن يقول : «سبحان ربى الأعلى» لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجعلوها في سجودكم» وهذا هو لكل سجود \*

٧٣٣ - مسألة : سجود السهو كله بعد السلام إلا في موضعين ، فان السأى فيما غيرين أن يسجد سجدة السهو بعد السلام وإن شاء قبل السلام \*

أحدهما : من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويشهد ، فهذا سواء كان إماماً أو فداً فانه اذا استوى قائماً فلا يعمل له الرجوع الى الجلوس ، فان رجع - وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذاكر لتلك - : بطلت صلاته ، فان فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، وهو سهو يوجب السجود ، لكن يتأدى في صلاته فاذا أتم التشهد الآخر فان شاء سجد سجدة السهو ثم سلم ، وان شاء سلم ثم سجد سجدة السهو \*

والموضع الثاني : أن لا يدري في كل صلاة تكون ركعتين أصل ركعة أو ركعتين ؟

(١) الحديث رواه الشيخان وأصحاب السنن . (٢) في النسخة (رقم ١٦) «اشعث بن عبد الله» وهو محتمل ، لان أشعث بن عبد الملك واشعث بن عبد الله كلاهما روايا عن محمد ابن سيرين ، وروى عن كليهما محمد بن عبد الله بن النخعي الانصارى ، ولكن حققنا انه اشعث بن عبد الملك بأن البيهقي رواه (ج ٤ ص ٣٠٤) من طريق ابن النخعي «ثنا اشعث ابن عبد الملك الجمراني» ثم قال : «فرد به اشعث الجمراني» . (٣) في أبى داود (ج ١ ص ١٠٩) (٤) «صلى بهم فسها فوجد» (٤) الحديث رواه الترمذى بهذا الاسناد (ج ١ ص ٨٠) وقال

«حديث حسن غريب» \*

وفي كل صلاة تكون ثلاثاً أصلي ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً؟ وفي كل صلاة تكون أو بما أصلي أو بما أم أقل؟ فهذا ينبغي على الأقل ويصلي أبداً حتى يكون على يقين من أنه قد أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة، فإذا تشهد في آخر صلاته فهو غير أن شاء سجد سجدة السهو قبل السلام، ثم يسلم وإن شاء سلم ثم سجد سجدة السهو وإن أيقن في خلال ذلك أنه كان قد أتم جلس من حينه وتشهد وسلم ولا بد، ثم سجد للسهو وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه زاد يقيناً فلا شيء عليه وصلاته تامة.

والسجود في صلاة التطوع واجب كما هو في صلاة الفرض، ولا فرق في كل ما ذكرناه.

وقال أبو حنيفة: السجود كله للسهو بعد السلام.

وقال الشافعي: هو كله قبل السلام.

وقال مالك: هو في الزيادة بعد السلام، وفي النقصان قبل السلام.

قال علي: تعلق أبو حنيفة ببعض الآثار وترك بعضها وهذا لا يجوز، وكذلك فعل الشافعي، وزاد حجة نظرية وهي: أنه قال: إن جبر الشيء لا يكون إلا لله لا بائناً عنه. قال علي: والنظر لا يحمل أن يعارض به كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليت شمرى! من أين لهم بأن جبر الشيء لا يكون إلا لله لا بائناً عنه؟! وهم مجمعون على أن الهدى والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج، وهما بعد الخروج عنه، وافترق الرقة أو الصدقة أو صيام الشهر بين جبر لنقص وطء التمسد في نهار رمضان، وبعض ذلك لا يجوز إلا بعد تمامه، وسائر ذلك يجوز بعد تمامه، وهذه صفة الآراء الفحمة في الدين بلا يرهان من الله تعالى ولا من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما قول مالك فرأى مجرد فاسد بلا يرهان على محته، وهو أيضاً مخالف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه بسجود السهو قبل السلام من شك علم بتركه صلى الله عليه وسلم؟ وهو سهو زائدة تبطل هذه الأقوال كلها، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: ويذهبان حجة قولنا: ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد ابن شعيب ثنا الحسن بن اسماعيل بن سليمان ثنا الفضيل - هو ابن عياض - عن منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم: «فأيكم مانس في صلاته شيئاً» (١) فليتحرك الذي يرى أنه صواب ثم يسلم

ثم يسجد سجدتي السهو \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنائان  
ابن أبي شيبة ثنا جري عن منصور عن ابراهيم عن عاتمة . قال قال عبد الله هو ابن  
مسعود - . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم في حديث : « اذا شك (١)  
أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد (٢) سجدتين » \*

قال علي . وروينا من طرق كثيرة جياة غاية (٣) . فلم يرد غير هذه السنة لم يحز  
سجود السهو الا بعد السلام \*

حدثنا يونس بن عبد الله بن ميث ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا  
قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن بحينة (٤)  
قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس  
معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا (٥) تسليمه كبر فسجد (٦) سجدتين وهو جالس قبل  
التسليم ، ثم سلم » (٧) \*

فلم يرجع عليه السلام الى الجلوس ، وقد قال عليه السلام « صلو كما ترونى اُصل »  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنائين  
الله بن عمر الجشعي (٨) ثنائيد بن هرون أنا السمودي هو أبو العيس عتبة بن عبد  
الله بن عتبة عبد الله بن مسعود (٩) - عن زياد بن علاقة (١٠) قال : « صلى بنا النيرة

(١) في الأصلين « واذا شك » والواو رائدة ليست في ابى داود (٢) في الأصلين وليسجد  
وصحناه من ابى داود (ج ١ ص ٣٩٠) (٣) نسبة المنذرى للصحيحين وابن ماجه ايضا (٤) هو  
عبد الله بن مالك ، وبحينة - بالتصغير - امه ولذا ثبتنا الف « ابن » (٥) اى انتظرنا  
(٦) كذلك هو في النسائي (ج ١ ص ١٨١) ، وفي اللوطا (ص ٣٤) « ثم سجد » (٧) رواه  
أيضا ابو داود (ج ١ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) ونسبه المنذرى للشيخين والترمذى وابن ماجه  
(٨) يضم الجيم وفتح الشين المجعة (٩) هكذا في الأصلين ، وقد اخطأ ابن حزم جداً ، فإن  
السمودي في هذا الاستاد هو « عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود »  
واما أبو العيس - يضم العين المهملة وفتح الميم - فهو اخو السمودي ، وهو « عتبة بن  
عبد الله بن عتبة بن مسعود » ، ولم يرو أبو العيس هذا الحديث عن زياد بن علاقة ،  
بل رواه عن غيره ، قال ابو داود بعد هذا الحديث : « ورواه أبو عيس عن ثابت بن  
عبيد قال صلى بنا النيرة بن شعبة مثل حديث زياد بن علاقة ، قال ابو داود : ابو عيس  
اخو السمودي » (ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٠٠) (١٠) بكسر العين المهملة وتخفيف اللام \*

ابن شعبة فنهض في الركعتين ، فقلنا : سبحان الله ، فقال : سبحان الله ، ومضى ، فلما أتم صلاته وسلم سجد (١) سجدتي السهو ، فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت » (٢) •

قال علي : وكلا الخبرين صحيح ، فكلامهما الأخذ به سنة •

وقد قال بعض مقلدي ابي حنيفة : لعل ابن بحينة لم يسمع تسليم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سلم !! •

قال علي : وهذا تمثيل بدعوى الكذب ، واسقاط السنن بالظن الكاذب . ولا يحمل ان يقال فيأرواه الثقة فكيف صاحب : لم يروم ، إلا يقرن بانه روم ، وأما بالظن فلا ، قال : « يا أيها السلام : » أيكم والظن فان الظن اكذب الحديث « ومن الباطل أن يسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته ولا يسلم المؤمنون بسلامه ، وأن يسلموا كإسالم عليه السلام ولا يسمع ابن بحينة شيئا من ذلك أفلا يدعى هذا إلا قليل الحياء ، رقيق الدين مستهين بالكذب (٣) ! •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف ثاموس بن دواود ثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، أثلاثا أم أربعة (٤) » فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد (٥) سجدتين قبل أن يسلم •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد ابن الصلاء أبو بكر يث ثنا أبو خالد — هو الاحمر — عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في الأصلين « فلما أتم صلاته سلم وسجد » وصحناه من ابي داود (٢) رواه أيضا الترمذي ( ج ١ ص ٧٤ ) عن الدارمي عن يزيد بن هر ون ، وقال « حسن صحيح » والمسعودي تكلم فيه والحق انه ثقة ، وقد تابعه اخوه وغيره على روايته ، قال الترمذي « وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الغيرة بن شعبة » (٣) في النسخة رقم (١٦) « مستيقن » (٤) قوله « أثلاثا أم أربعة » سقط من الأصلين وزدناه من مسلم ( ج ١ ص ١٥٨ ) (٥) في النسخة رقم (١٦) « ثم يسجد » وما هنا هو الواقع لمصحح مسلم •

«إذا شك أحدكم في صلاته فليغ الشك (١) ولين على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان (٢) وإن كانت ناقصة كانت الركعة تامة بالصلاة ، وكانت السجدتان ترغيباً للشيطان . (٣)»

وروي عنه من طريق مالك مراسلاً (٤) •

فهذا نص ما قلناه ، وهذا هو بيان التحرى المذكور في حديث ابن مسعود •  
وفي هذا بطلان قول أبي حنيفة : إن عرضه ذلك أول مرة أعاد الصلاة ، وأما بعد ذلك فيتحرى أغلبه . مع أن هذا التقسيم فاسد ، لأنه بلا برهان •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ومسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذلك ؟ قيل : (٥) صليت خمساً ، فوجد سجدتين بعد ما سلم » (٦) •

فقال أبو حنيفة من صلى خمساً ساهياً فصلاته باطل ، إلا أن يكون جلس في آخر الرابعة مقدار التشهد .

قال علي . وهذا تقسيم مخالف للسنن ، خارج عن القياس ، بعيد عن سداد الرأي •  
وروي عنه عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبيه عن الحارث ابن شبيب (٧) عن عبد الله بن شداد : أن ابن عمر لم يجلس في الركعتين ، فضى فلما سلم في آخر صلاته سجد سجدتين وتشهد مرتين •

حدثنا يوسف بن عبد الله الحمزي ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قسم بن أصبغ ثنا

(١) في أبي داود (ج ١ ص ٣٩٢) «فليغ الشك» بالقاف (٢) في الأصلين «كانت الركعة في النافلة والسجدتين» وهو خطأ محتمل من أبي داود (٣) في أبي داود «وكانت السجدتان مرغى الشيطان» (٤) رواه أبو داود عن القمبي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مراسلاً ، وهذا الحديث - أعني الاتصال - رواه مسلم والنسائي والداوقطن وغيرهم بألفاظ مختلفة ، انظرها في شرح أبي داود . (٥) في بعض نسخ أبي داود «قال» وفي بعضها «قالوا» (٦) نسبة الثوري للشيخين والثوري والنسائي (٧) بضم الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة •

أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا أبو معاوية الضرير عن إسماعيل بن أبي خالصة عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص : « أنه نهض في الركعتين فسجوا له ، فاستتم قائماً ، ثم سجد سجدة السهو حين انصرف ، ثم قال : كنتم تروني أجلس !! إني صنعت كذا أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلم صنع » (١) .

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد آم ، ثم ليسجد سجدةً وهو جالس (٢) .  
ففسر ابن عمر التحري كالتناء .

فإن احتج بحج بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ميمون وسفيان بن عيينة كلاماً عن أيوب السخثاني عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « التسليم بعد سجدة السهو » .

قلنا : لم يسمع ابن سيرين عن عمران بن الحصين ، فهذا منقطع ، (٣) ثم لو أسند لما كان معارضاً لأمره عليه السلام بسجود السهو بعد السلام ، بل كان يكون مضافاً إليه ، وإنما كان يكون فيه أن بعد السجدة تلياً منها فقط . والله تعالى التوفيق .  
وروي عن عطاء بإيجاب سجود السهو في التطوع ، وعموم أمره صلى الله عليه وسلم من أوم في صلاة بسجدة السهو . يدخل فيه التطوع ، ولا يجوز إخراج منه بالظن والله تعالى تأيد .

(١) رواه الحاكم ( ج ١ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ ) من طريق يحيى بن يحيى ، والبيهقي ( ج ٢ ص ٣٤٤ ) من طريق أحمد بن محمد الجبار كلاماً عن أبي معاوية بإسناده وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قال (٢) روى البيهقي نحوه ( ج ٢ ص ٣٣٣ ) من طريق مالك عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٣) نص أحمد بن حنبل على أن ابن سيرين سمع من عمران كاتله في التهذيب ، ويظهر لي أن هذا الحديث مختصر من حديث ابن سيرين عن أبي هريرة في سجود السهو التي قال في آخره « ولكن ثبت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم » ثم رواه ابن سيرين فيمن ممن سمع ذلك فرواه عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الهيثم عن عمران ، وقبله في المسألة ٧٧ ، وأما اللفظ الذي هنا فاني لم أجده .

٤٧٤ — مسألة — ومن أكره على السجود لوثني أو لصليب أو لإنسان وخشى  
الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره أن لم يقل: لا يسجد لله تعالى بقالة  
الصنم، أو الصليب، أو الإنسان، ولا يأتى إلى القلعة يسجد أو إلى غيرها •

وقد قال بعض الناس : ان كان السامور بالسجود في القبلة فليسجد لله تعالى والا فلا .  
قال على : وهذا تقسيم فاسد ، لأن المنع من السجود لله تعالى الى كل جهة عمداً  
قصداً لم يأت منه منع . قال تعالى : ( فابنوا لربكم بيوتاً ) وانما أمرنا باستقبال الكعبة  
في الصلاة خاصة . والسجود وحده ليس صلاة ، وهو جائز بلا طهارة ، والى غير القبلة ،  
وللعائض لأنه لم يأت نص بإيجاب ذلك فيه . وقال تعالى ( الا من أكرهه قلبه مطمئن بالإيمان ) .  
٤٧٥ - مسألة - ومن عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته أداها فاعداً  
فان لم يقدر فضليها بإيماء ، وسقط عنه مالا يقدر عليه وبجزئه ولا سجود سهو في ذلك  
ويكون في استلجاءه كاي يقدر ، إما على جنبه ووجهه الى القبلة ، وإما على ظهره بمقدار  
ما لو قام لاستقبل القبلة ، فان عجز عن ذلك فليصل - كاي يقدر - الى القبلة والى غيرها ، وكذلك  
من قدح عنه ، ( ١ ) فانه يصل كاي يقدر .

قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسمها ) وقال تعالى . ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وأمر تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالتداوى •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا حفص ابن عمر - هوالخوضي - ثنا شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما سما (٢) على رؤسهم الطير ، فسلمت ثم قدمت ، فجات الأعراب من ههنا وههنا فقالوا : يا رسول الله أتداوى ؟ قل : تداءوا فان الله لم يضر داءاً الا وضم له دواء . (٣) غبراء واحد ، الهرم (٤) •

(١) قدح الطيب المين أخرج منها الماء المنصب إليها من داخل . (٢) في الأصلين « كآن » وصحناه من أبي داود ( ج ٤ ص ١ ) ومن مسند الطيالسي ( ص ١٧١ رقم ١٣٣٣ ) وقدرناه عن شعبة والمسعودي عن زياد بن علاقة (٣) في النسخة رقم (٤٥) « الإله دواء » وما هنا هو الموافق لابي داود السجستاني وأبي داود الطيالسي (٤) رواه



فإن ذكره وإن عاتته نبت ابن عباس عن ذلك \*

قلنا: كم قصة لها رضى الله عنها خالفتموها ؟ حيث لا يعلم لها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وحيث لم تأت سنة بخلافها ، كأمرها المستحاضة بالوضوء لكل صلاة إيجاباً ومما فى ذلك على بن أبى طالب ، وابن عباس ، وابن الزبير رضى الله عن جميعهم ، ولا يخالف لهم فى ذلك يعرف من الصحابة ، ومما السنة الصحيحة ، وكلامتها هى وأم سلمة رضى الله عنهما النساء فى الفريضة ، ولا يخالف لهما فى ذلك من الصحابة يعرف ، ومثل هذا كثير جداً ، فإن كان لا يعمل خلافها فى مكان لم يعمل فى كل مكان ، وإن كان خلافها للسنة مباحاً فى موضع فهو واجب بالسنة فى كل موضع \*

٤٧٦ — مسألة — ومن ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً أو راكباً غلوف ثم أفاق وأمن — قام المنيق وتزل الأمن ، وبنيا (١) على ماضى من صلاتهما ، وأتامايق ، وصلاتهما تامة ، سواء كان ماضى منها أقلها أو لم يكن إلا التكبير ، أو لم يبق منها إلا السلام فإن ذلك ، كل ذلك سواء \*

ومن ابتدأ صلاته صحيحاً آمناً قائماً إلى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره إلى القعود أو إلى الإيماء أو إلى غير القبلة ، أو خاف فاضطرب إلى الركوب والركض والنفذ — فليبق على ماضى من صلاته ، وليتم ما بقى ، كبدركنا سواء سواء ولا فرق ، لم نذكرنا من قوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

وهو قول مالك وزفر وأبى سليمان وغيرهم \*

وقال الشافعى : « إن أمن بعد الغلوف قتل بنى ونعت صلاته ، وإن خف بعد الأمن

فركب ابتدأ الصلاة \*

قال على . وهذا تقسيم فاسد ، وتفرق — على أمثلة — بين قليل العمل وكثيره ، وهو أصل فى غاية الفساد . وقال تعالى ( فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا ) وقس على بعض الصحابة

أيضاً أحمد ( ج ٤ ص ٢٧٨ ) والترمذى ( ج ٣ ص ٣ ) والحاكم ( ج ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩ ) وصححه هو والترمذى والنسبى ( ١ ) فى النسخة رقم ( ١٦ ) « وبنى » وهو خطأ \*

ماشيا الى عدوه \* (١)

وقال ابو حنيفة . من ابتدأ الصلاة جالسا لمرض به ثم صبح في صلاته فانه يبنى لا يختلف قوله في ذلك ، واختلف قوله في الذي يفتتحها مومنا لمرض به ثم صبح فيها ، وفي الذي يفتتحها صحيحا قائما ثم يمرض فيها مرضا ينقله الى القعود او الى الاعماء مضطجعا ، فرة قال : يبنى ومرة قال يبتدئها ولا بد ، وسواء أصابه ذلك بعد أن قصد مقدار التشهد وقبل أن يسلم ، أو أصابه قبل ذلك ، وهذه الرواية في غاية الفساد ، والتفرق بالباطل التي لا يهوى كيف يتبنا في عقل ذي عقل بقوله من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يطق عن الهوى (إن هو الا وحى يوحى) من عند الخالق الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون \*

وقال ابو يوسف . ان افتتح الصلاة صحيحا قائما ثم مرض فانتقل الى الاعماء او الى الجلوس ، او افتتحها مريضا قاعدا ثم صبح : فان هؤلاء ما لم ينتقل حالهم قبل أن يقعدوا مقدار التشهد فانهم يبنون قال : ومن افتتحها مريضا مومنا ثم صبح فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد فانه يبتدئ ولا بد \*

وقال محمد بن الحسن (٢) من افتتحها مريضا قاعدا او مومنا ثم صبح فيها فانه يبتدئ الصلاة ولا بد ، ومن افتتحها قائما ثم مرض فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد فصار الى القعود او الى الاعماء فانه يبنى \*

قال علي . وهذه أقوال في غاية الفساد بلا برهان ، وإنما ذكرناها لئلا يهمل أهل السنة مقدار فقه هؤلاء القوم وعلمهم ! \*

٤٧٧ — مسألة — ومن اشتغل بالله بشئ من أمور الدنيا في الصلاة كرهناه ، ولم تطل تلك صلاته ، ولا سجود سهو في ذلك ، اذا عرف ماصلى ولم يسلم عن شئ من صلاته \* برهان ذلك ما قد ذكرناه باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . «ان الله تجاوز لأمتي مما حدثت به أنفسها ما لم تتجرعه يقول او عمل » وهذا نفس قولنا \*

فان قيل : فانكم تبطلون الصلاة بأن يتوى فيها عمدا الخروج عن الصلاة جملة أو الخروج

(١) هو عبد الله بن أنيس - بالتصغير - وذلك حين بعث رسول الله صلى الله عليه

وسلم لقتل خالد بن سفيان الهذلي ، انظر حديثه في أبي داود (ج ١ ص ٤٨٥)

(٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن النقي » وهو خطأ \*

عن إمامة الإمام بلا سبب يوجب ذلك عليه أو الخروج عن فرض الی تطوع ،  
أومن تطوع الی فرض ، أو من صلاة الی صلاة أخرى ، اذا عند كل ذلك ذكر (١) ،  
و يوجبون في سهو بكل ذلك سجود السهو ، وحكم السهو في الغاء ما عمل في تلك الحال  
من واجبات صلاته •

قلنا : نعم ، لأن هذا قد أخرج ما حدث به نفسه بعمل شيئا ما ، في صلاته عمدا بخلاف  
ما أمر به ، فبطلت صلاته ، أو سها بذلك العمل ، فوجب عليه سجود السهو •  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن النسي ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي  
هو الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثهم  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط حتى  
لا يسمع الأذان ، فاذا قضي الأذان أقبل . فاذا توب بها (٢) أدبر ، فاذا قضي التوب  
أقبل يحظر بين المراء ونفسه ، يقول : اذكر كذا وكذا (٣) ، لئلا يمكن يذكر ، حتى يظل  
المراء (٤) إن يدري كم صلى ؟ فاذا لم يدرك كذا كذا صلى ؟ فليسجد سجدة واحدة وهو جالس »  
فلما يطل عليه السلام الصلاة بتذكير الشيطان له ما يشغله به من صلاته ، ولا جعل  
في ذلك سجود سهو ، وجعل عليه السلام سجود السهو في جهله كم صلى فقط ؟ •  
ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه . أن عمر بن الخطاب قال : اني لأحسب  
جزية البحرين في الصلاة (٥) •

٤٧٨ — مسألة — ومن ذكر في نفس صلاته — أي صلاة كانت أنه نسي صلاة فرض  
واحدة أو أكثر من واحدة ، أو كان في صلاة الصبح فذكر أنه نسي الوتر — . فنادى  
(١) استعمل « عمد » متديا بنفسه في هذا المعنى ولا دليل عليه (٢) في الأصلين « فاذا توب  
لها » وصححه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٣) في مسلم « اذكر كذا اذكر كذا » (٤) في مسلم  
« حتى يظل الرجل » (٥) مضي في المسألة ٣٠٣ (ج ٣ ص ٢١٠) وقد ذكره ابن حجر  
في الفتاح (ج ٣ ص ٧١) في أبواب العمل في الصلاة في باب ( تفكر الرجل الشيء في الصلاة )  
ونسبه لابن أبي شيبة . وروى البخاري معلقا عن عمر « اني لأجهز جيشي وانافي الصلاة »  
ونسبه ابن حجر لابن أبي شيبة بإسناد صحيح كما قال •

في صلاته تلك حتى يتمها ، ثم يصلى التي ذكر فقط ، لا يجوز له غير ذلك ، ولا يبيد التي ذكرها فيها . قال الله تعالى . ( ولا تبطلوا أعمالكم ) فهذا في عمل قد نهى عن إبطاله .  
وقال أبو حنيفة . ان كان الذى ذكر خمس صلوات فأقل قطع التي هو فيها وصلى التي ذكر ، وقطع صلاة الصبح وأوتر ، ثم صلى التي قطع . فان خشي فوت التي هو فيها تنادى فيها ثم صلى التي ذكر ولا مزيد ، فان كانت التي ذكر ست صلوات فصاعداً عمادى في صلاته التي هو فيها ثم قضى التي ذكر .

وقال مالك . ان كانت التي ذكر خمس صلوات فأقل ثم صلى التي هو فيها ثم صلى التي ذكر ، ثم أعاد التي ذكرها فيها ، وان كانت ست صلوات فأكثر ثم صلى التي هو فيها ثم قضى التي ذكرها ولا يبيد التي ذكرها فيها .

قال علي : وهذا قولان فاسدان .

أول ذلك : أنه تقسيم بلا برهان ، ولا فرق بين ذكر الخس و ذكر الست ، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ، ولا قياس ولا رأى سديد ، ولا فرق بين وجوب الترتيب في صلاة يوم وإية وبين وجوبه في ترتيب صلاة أمس قبل صلاة اليوم ، وصلاة أول أمس قبل صلاة أمس ، وهكذا أبداً .

فان ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » .

قلنا . هذا حق وهو عليه السلام الأمر بهذا قد ذكر صلاة الصبح إذا أتته بعد طلوع الشمس ، فأمر الناس بالاعتقاد والوضوء والأذان ، ثم صلى هو وهم ركعتي الفجر ثم صلى الصبح ، فصاح أن معنى قوله عليه السلام « فليصلها اذا ذكرها » كأمرك ، لا كإلزام يؤمر من قطع صلاة قد أماره عليه السلام بالتعدي فيها بقوله « فاذا أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا » وبقوله عليه السلام « إن في الصلاة لشغلا » .

ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لتفريقهم بين ذكر خمس فأقل وبين ذكره أكثر من خمس ، وليس في الخبر نص ولا دليل بالفرق بين ذلك .

فان ذكرنا خبر ابن عمر . « من ذكر صلاة في صلاة » أنه دبت عليه (١) .

(١) لم نجد هذا الخبر بهذا اللفظ ، وورد هذا المعنى عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً عند

البيهقي (ج ٢٢١ و ٢٢٢) .

لا سيما امرأى حنيفة يا بطل الصبح - وهي فرينة - للوتر - وهي تطوع ولا ياتهم من تركه ، وامر مالك بأن يتم صلاة لا يتبدل بها ، ثم يعيدها ، وهذا عجب جدا ! ان يأمره بعمل لا يتبدل به !

وقولنا عمو قول طائوس والحسن والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان وغيرهم، ولا فرق بين ذكر الصلاة التي نسي أو نائم عنها في صلاة أخرى أو بعد أن أتم صلاة أخرى أو في وقت صلاة أخرى قبل أن يذكرها من غير أن ينظر أصلا وبالله تعالى التوفيق.

فان كان يخشى فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد ، لا يميز له غير ذلك ، سواء كانت التي ذكر واحدة او اكثر ، فاذا اتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر ، لاشي عليه غير ذلك ، فان بدأ بالتي ذكر وفات وقت التي ذكرها في وقتها بطل كلاهما ، وعليه ان يصل التي ذكر ، ولا يقدر على التي تمسك تركها حتى خرج وقتها . وهو قول أبي حنيفة والشافعي وإبي سليمان •

وقال مالك : ان كانت التي ذكر خمس صلوات فاقبل بدأ بالتي ذكر ، وان خرج وقت

التي حضرت ، وان كانت اكثر من خمس بدأ بالتي حضر وقتها •  
قال على : وهذا قول لابرهان على صحته اصلا ، لامن قرآن ولا سنة صحيحة ولا قيمة ،  
ولا اجماع . ولا قياس ، ولا قول صاحب ، ولا رأى له وجه ، لكنه طرد المسألة التي قبل هذه  
اذ تناقض أبو حنيفة •

وبرهان صحة قولنا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي الظهر والمصروب الخندق  
حتى غربت الشمس ، فأمر بالأذان والاقامة ثم صلى الظهر ، ثم أمر بالأذان والاقامة ثم  
صلى العصر ، ثم أمر بالأذان والاقامة فصل المغرب في وقتها ، وانما لم نجعل ذلك واجبا  
لأنه محل لأمر ، وأما إن فاته وقت الحاضرة فان التي ذكر من اللواتي خرج وقتها لتغير  
الناس متعادية الوقت للناسي أبدا لا تقوته باق عمره ، والتي هو في وقتها فتوته بتصدده  
تركها حتى يخرج وقتها وهو ذا كرلها ، فهو مأمور بصلاتها ، كما هو مأمور بالتي نسي  
ولا فرق ، فاذ حرام (١) « عليه التفر يطق صلاة يذكرها حتى يدخل وقت أخرى أو يخرج  
وقت هذه فلا يحل له ذلك •

فان تعلق بقوله عليه السلام : « فليصلها اذا ذكرها » •  
قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخبر ، في تفر يقم بين الخمس وبين أكثر من الخمس ،  
وأما نحن فما خلفناه ، لأنه لا بد من أن يصلي إحدى التي ذكر قبل الأخرى ، فالتى  
يكون عاصيا لله إن أخرها أوجب من التي لا يكون عاصيا له تعالى إن أخرها •  
ويقولنا هذا يقول سعيد بن المسيب ، والحسن ، وسفيان الثوري وغيرهم •

٤٨٠ - مسألة - ومن ايقن انه نسي صلاة لا يدري أي صلاة هي ؟ فان مالكا ،  
وابا يوسف ، والشافعي ، واباسلمة نزحوا : يصلي صلاة يوم وليلة . ويلزم على هذا القول ان لم  
يدر أمن سفر أم من حضر ؟ ان يصلي ثمانى صلوات •

وقال سفيان الثوري ، ومحمد بن الحسن : يصلي ثلاث صلوات احداها ركعتان ، ينوي  
بها الصبح ، والثانية ثلاث ينوي بها المغرب ، والثالثة أربع ينوي بها الظهر أو العصر ؟  
أو المشاء الآخرة . ويلزم على هذا القول إن لم يدرك أمن سفر هي أمن من حضر ؟ أن يصلي  
صلتين فقط احداها ركعتان والأخرى ثلاث ركعات ؟! وقال زفر والمزني : يصلي صلاة

واحدة أربع ركعات ، يقصد في الثانية ، ثم في الثالثة ، ثم في الرابعة ، ثم يسجد للسهو ، قال زفر :  
بعد السلام ، وقال المزني : قبل السلام !!

وقال الأوزاعي : يصل صلاة واحدة أربع ركعات فقط ، لا يقصد إلا في الثانية  
والرابعة ، ثم يسجد للسهو ينوي في ابتدائه إياها أنها التي فاتته في علم الله تعالى . وبهذا  
نأخذ ، إلا أن الأوزاعي قال : يسجد للسهو قبل السلام ، وقلنا نحن : بعد السلام •  
يرهان صحة قولنا : إن الله عز وجل لا فرض عليه -- يقين مقطوع لاشك فيه ،  
ولا خلاف من أحدهم ولا منا - صلاة واحدة ، وهي التي فاتته ، فمن أمره بخمس صلوات  
أو ثمان صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين فقد أمره - يقينا - بأمر يأمره الله تعالى به  
ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفرضوا عليه صلاة أو صلاتين أو صلوات ليست عليه ،  
وهذا باطل يقين ، فلا يجوز أن يكاف إلا صلاة واحدة كما هي عليه ولا مزبد . فسقط  
قول كل من ذكرنا ، حشا قولنا وقول زفر والمزني •

فاعترضوا علينا بأن قالوا : إن النية للصلاة فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه بنية  
مشتركة لا تدرى أنها الواجب عليه ، وهذا الاعتراض إنما هو للذين أمروه بالتحس أو  
التيان فقط • •

قلنا لهم : نعم إن النية فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه لكل صلاة أمرتموه بها  
بنية مشكوك فيها أو كاذبة يقين ، ولا بد من أحدهما ، لأنكم إن أمرتموه أن ينوي لكل  
صلاة أنها التي فاتته قطعا فقد أوجبتم عليه الباطل والكنب ، وهذا لا يجل ، لأنه ليس  
على يقين من أنها التي فاتته ، فإذا لم يكن على يقين منها ونواها قطعا فقد نوى الباطل ، وهذا  
حرام . وإن أمرتموه أن ينوي في اجتهاد كل صلاة منها أنها التي علم الله أنها فاتته فقد  
أمرتموه بما عيتم علينا ، سواء سواء ، لا يخله ، ونحن نقول . إن هذه الالامة ساقطة  
عنه ، لأنه لا يقدر على غيرها أصلا ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكاف الله نفسا الا وسعها )  
وقال عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فقد سقطت عنه النية  
المينة ، لعدم قدرته عليها ، وبقي عليه وجوب النية الرجوع فيها الى علم الله تعالى ، اذ هو  
قادح عليها . وبالله تعالى التوفيق . فسقط ذلك القول أيضا •  
ثم قلنا زفر والمزني : لأنكم أترتموه جلسة بعد الركعة الثالثة لم يأمر الله تعالى بإفطار ،

ولا يجوز أن يلزم أحد إلا مانع على يقين من أن الله تعالى أزمه إياه ، فسقط أيضا - لهما ، لأنهما دخلا في بعض ما أنكرا على غيرهما .

قال على وبرهان صحة قولنا هو أن الله تعالى إنما أوجب عليه صلاة واحدة فقط ، لا يدرى أى صلاة هي ؟ فلا يقدر البتة على نية لها بينها ، ولا بد له من نية منكوك فيها أى صلاة هي ، فينوي أنه يؤدي الصلاة التي فاته التي يلزمها الله تعالى ، فيصلى ركعتين ثم يجلس ويتشهد فإذا أتم تشهدك فقد شك : أتم صلاته التي هي عليه أن كانت الصبح أو أن كانت صلاة تقصر في السفر ؟ أم صلى بعضها كما أمر ولم يتعها ، أن كانت صلاة تُم في الحضر ؟ أو كانت المغرب ؟ فإذا كان في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره النبي صلى الله عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ أن يصل حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ، فيقوم إلى ركعة ثالثة ولا بد ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية منها فقد شك : هل أتم صلاته التي عليه - أن كانت المغرب - فيقدم حينئذ ؟ أم بقيت عليه ركعة ، أن كانت الظهر أو العصر أو العتمة في حضر ، فإذا صار في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ بأن يصل حتى يكون على يقين من التمام وعلى شك من الزيادة ، فعليه أن يقوم إلى الرابعة ، فإذا أتمها وجلس في آخرها وتشهد فقد يقن بالتام بلا شك ، وحصل في شك من الزيادة ، فليسلم حينئذ ، وليسجد كما أمره الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو الحق المقطوع على وجوبه .

والحمد لله رب العالمين •

و يدخل على زفر والمزني في الزامها إياه جلسة في الثالثة - انهما الزامه أفرادانية في تلك الجلسة أنها المغرب خاصة ، وهذا خطأ لأنه أعمال يقين فيها لا يقين فيه •

فان أيقن أنها من سفر صلى صلاة واحدة كاذكرنا ، يقعد في الثانية ثم في الثالثة ويسلم ثم يسجد السهو •

قال على : فان نسى ظهرا وعصر الا يدرى ؟ أم من يوم واحد أم من يومين او يدرى سلاما فقط ، ولا يزال أيهما قدم ؟ لأنه لم يوجب عليه غير ذلك نص سنة ولا قرآن ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان •

وقال المالكيون : ان لم يدر أى من يوم أم من يومين ؟ فليصل ثلاث صلوات ما ظهرا .

بين عصرين وأما عصرين ظهرين •



قال على : وهذا تخليط ناهيك به ! وإنما يجب الترتيب مادامت الأوقات قائمة مرتبة بترتيب الله تعالى فناء ، وأما عند خروج بعض الأوقات فلا ؛ إذ لم يأت بذلك نص بقرآن ولا سنة ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق .

٤٨١ — مسألة — فإن كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو بضيقها فليصلوا فيها كما يقدرون ، بإمام وأذان وإقامة ولا بد ، فإن عجزوا عن إقامة الصفوف وعن القيام ليد (١) أو لكون بعضهم تحت السطح أو لترجح (٢) السفينة - : صلوا كما يقدرون وسواء كان بعضهم أو كلهم قدام الإمام أو معه أو خلفه ، إذا لم يقدروا على أكثر ، وصلى من عجز عن القيام قاعدا ولا يجزئ القادر على القيام إلا القيام . لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

وقال أبو حنيفة يصلى قاعداً من قدر على القيام . وهذا خلاف أمر الله تعالى بالقيام في الصلاة . واحتج بأن أنسا صلى في سفينة قاعداً قلنا : وما يدريك أنه كان قاعداً ؟ وهو يقدر على القيام ؟ حاشا لله أن يظن بأنس رضي الله عنه أنه صلى قاعداً ، وهو قادر على القيام .

٤٨٢ — مسألة — والعلاة جائزة في البيع والكنائس واليارات (٣) والبيت من بيوت النيران وبيوت اليد (٤) والديور :- (٥) إذا لم يعلم هذا للشعيا يجب اجتنابه من دم أو خر

(١) مصدر ماد وأصل اليد الحركة والليل ومنه اليد بمعنى الحبرة التي تكون عن السكر أو الشيطان أو ركوب البحر ، قال أبو اليهم « المائد التي يركب البحر فتفتى نفسه من ثمن ماء البحر حتى يدار به ويسكاد ينشئ عليه فيقال : ماد به البحر يميد به ميذا » (٢) بالجيم ثم الحاء المهملة . قال الليث « الأراجيح الفلوات كأمات ترجع بمن سار فيها أى تطوح بمنجا وشمالا » ومنه الأرجوحة والمرجوحة التي يلعب بها النلمان ، وترجع الأرجوحة بالنلام أى مالت . (٣) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٥) « الهارات » بدون نقط وقد أطلت البحث عن معنى الكلمتين بما يناسب سياق الكلام فلم أجده ومحرر .

(٤) بضم الباء الموحدة وتشديد الدال المهملة ، وهو بيت فيه أستانم وتصاوير وهو اعراب « بيت » بالفارسية : وقال ابن حريذ : « البدالصنم نفسه الذي يبذل لأصل له في الفقه فارسي مررب والجمع البددة ياء ودالين مفتوحة قاله في اللسان (٥) جمع دير وفد .

النسخة رقم (١٦) « والوزود » وهو خطأ وليس لاسنى .

أوما أشبه ذلك . نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ،  
غيباً أدركتك الصلاة فصل » •

٤٨٣ — مسألة — وحد ذو الرمة من سترته أقرب ذلك قدر عمر الشاة ، وأبعده  
ثلاثة أذرع لا يحل لأحد الزيادة على ذلك فان بعد عن سترته عامداً أكثر من ثلاثة  
أذرع وهو ينو أنها سترته بطلت صلاته ، فان لم ينو أنها ستره له فصلاته تامة •  
وكل ماصر أمامه مما يقطع الصلاة والستره بينه وبينه او مقدارها - نوى ذلك ستره  
اولم ينو - : فصلاته تامة ، وسواء من ذلك على السرة او خلفها •  
وحد مقدار السرة ذراع فى اى غلط كان •

ومن ماصر أمام المصل وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يتم على المار ، وليس  
على المصل دفعه ، فان ماصر أمامه على ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم الا ان تكون ستره  
المصل أقل من ثلاثة أذرع ، فلا حرج على المار فى المرور وراءها او عليها •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شبيب انا على  
ابن حجر واسحاق بن منصور قالوا انا سفيان - هو ابن عيينة - عن صفوان بن سليم  
عن نافع بن جبير بن مطعم عن سهل بن ابى حشمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته » (١)  
قال على : فصار فرضاً على من صلى الى ستره أن يدنو منها ، وكان من لم يدن منها  
- اذا صلى إليها - غير مصل كما أمر ، فلا صلاة له •

فاذا افهمنا فرض فلا بد من بيان مقدار الدنو المقرض من خلافه ، إذ لا يمكن أن  
يأمرنا عليه السلام بأمر يلزمنا ثم لا يبينه علينا ، والله تعالى قد أمره بالبيان علينا ، والتبليغ  
الينا ، قال تعالى ( بلغ ما أنزل إليك من ربك ) وقال تعالى ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) •  
فخطرنا فى ذلك فوجدنا عبد الله بن يوسف بن قاسم حدثنا قال ثنا احمد بن فتح ثابعد الوهاب  
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثابعد بن الجراح ثابعد بن ابراهيم الدورق  
ثنا ابن أبى حازم - هو عبد المزي - ثنا أبى عن سهل بن سعد الساعدي قال : « كان بين مصل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار نحو الشاة » (٢) فكان هذا أقل مما يمكن من

الدنو ، إذ ما كان أقل من هذا فأنع من الركوع ومن السجود إلا بتهقر ، ولا يجوز تكلف ذلك إلا لئلا لا يقدر على أكثر من ذلك •

وقد وجدنا عبد الله بن ربيع حدثنا ، قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) دخل الكعبة ، هو وأسامة بن زيد ، وإبلال وعثمان بن طلحة الحبشي (٢) فأغلقها عليه ، (٣) فسألت بلالا حين خرج : ماذا صنع ؟ (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه . وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة - ثم صلى ، وجعل بينه وبين الجدار نحواً من ثلاثة أذرع » (٥) •

قال علي : لم نجد في البمد عن السترة أكثر من هذا ، فكان هذا حد البيان في أقصى الواجب من ذلك . وقد ذكرنا البراهين فيما عدا ذلك فيما خلا من كتابنا هذا والله تعالى الخد •

وقد قال بهذا قبلنا طائفة من السلف •

وروينا عن ابن جريج عن عطاء قال : يقال : أدنى ما يكفيك فيما بينك وبين السارية ثلاثة أذرع •

وقد صلى عليه السلام إلى الحربة والمنزلة والبحير ، وحده السترة في ارتفاعها بمؤخرة الرجل ، وروينا عن أبي سعيد وعطاء وغيرهم •

ولم يصح في الخط شي ، فلا يجوز القول به . والله تعالى التوفيق •

٤٨٤ - مسألة - ومن بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من هم عليه (٦) ولم يحسنه رد البكاء فلا شيء عليه ، ولا سجود سهو ولا غيره ، فلو تمسك بالبكاء عمداً بطلت صلاته . •

(١) في الموطأ (ص ١٥٥) والنسائي (ج ١ ص ١٢٢) « عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » بحذف كلمة « قال » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وعثمان بن أبي طلحة الحبشي » وهو خطأ (٣) في الموطأ زيادة « ومكث فيها » (٤) ما هنا هو الموافق للنسائي ، وفي الموطأ « ما صنع » (٥) قوله « وجعل بينه وبين الجدار » الخ ليس في الموطأ رواية يحمي بن يحيى ولا في رواية محمد بن الحسن (ص ٢٢٨) فهو زيادة من رواية ابن القاسم (٦) هكذا في الأصول « هم عليه » والعروف في التقآن يقال « هم به » فكل المؤلفين اطلع على شاهد لهذا •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن: حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن مطرف - هو ابن الشخير (١) - عن أبيه قال: «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي، ولجوفه أزيز كأزيز المرجل، يعني يكي» (٢) •

قال علي: هكذا هو التفسير نصاً في نفس الحديث •

وأما غلبة البكاء، فقال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها). وقال عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وأما تمعد البكاء، فمعل لم يأت بإباحته نص، وقال عليه السلام: «إن في الصلاة لشفلاً» فصح أن كل عمل فهو محرم في الصلاة، إلا عملاً جاء بإباحته نص أو إجماع، وبالله تعالى التوفيق •

### ﴿ صلاة الجماعة ﴾ (٣)

٤٨٥ - مسألة - ولا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال - إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام، فإن تمعد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان (٤) ففرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ الأمن له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة •

وليس ذلك فرضاً على النساء، فإن حضرنها حينئذ فقد أحسن، وهو أفضل لمن فإن استأذن الحرائر أو الإماء بموتهن أو ساداتهن في حضور الصلاة في المسجد ففرض عليهم الأذن لمن. ولا يجزئ إلا تغلات غير متعلقات ولا مترينات، فإن تعطين أو ترين لذلك فلا صلاة لمن، ومنعه حينئذ فرض •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

(١) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير - بكسر الشين وتشديد الخاء المعجمتين - وأبوه عبد الله بن الشخير له حصة (٢) الأزيز - بزاين بوزن كريمة - هو أن يمشي جوفه ويثقل بالبكاء. والرجل - بكسر الميم واسكان الزاء - الأناة التي يثقل فيها المساء. والحديث في النسائي (ج ١ ص ١٧٩) (٣) هذا العنوان في بعض النسخ دون بعض، وإثباته أحسن، وقائده أكثر (٤) في النسخة رقم (٤٥) «لا يسمع أذاناً» •

أحمد بن علي تاسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحق ابن إبراهيم - هو ابن راهوية - كلهم عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبيد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم (١) عن أبي هريرة قال: «أبى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال: يا رسول الله، ليس لي قائد (٢) يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولي دعاء وقال له: هل تسمع (٣) النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأجب» (٤) حدثنا عبد الرحمن بن عدي الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا العريبي ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث الليثي قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرت (٥) الصلاة فأذنا وأقبا ثم ليؤمكما أكبركما» •

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان بن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين أتياه يريدان السفر: «إذا خرجتما (٦) فأذنا ثم أقبا ثم ليؤمكما أكبركما» •

وبه إلى البخاري: حدثنا علي بن أسد ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أيوب عن أبي قلابة (٧) عن مالك بن الحويرث قال: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا - وقد أتيت في نفر من قومي - إذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحكم، وليؤمكم أكبركم» (٨)

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٨٩) «ثنا يزيد بن الأصم» (٢) في مسلم «أنه ليس لي قائد» (٣) في مسلم «دعاء فقال: هل تسمع» الخ (٤) في مسلم «قال: فأجب» (٥) في البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ٢٦٦) «عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا حضرت» الخ قلل السياق الذي هنا في موضع آخر في البخاري لم ينطع عليه أوله في نسخة من نسخ البخاري المختلفة (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) «عن مالك بن الحويرث قال: أتدري جلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أتتا خرجتما» الخ (٧) في الأصلين «ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أبي قلابة» بخلاف «عن أيوب» وهو خطأ صرف. صححه من البخاري (ج ١ ص ٢٥٧) (٨) الحديث روى المؤلف أوله بلني •

حدثنا أحمد بن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدي قاسم بن أصبغ ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن جبيب بن أبي ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من سمع أنباء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » (١) \*

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم بن محمد ثنا ابن بكير عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم خالف الرجل فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده ، لو علم أحدكم أنه يحد عظماً سمياً أو سراًين (٢) حسنتين لشهد المشاء » \* (٣)

وقدر ويثاء من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مسنداً

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٧) عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم بن بشير عن شعبة بإسناده وهذا السناد صحيح . ورواه الدارقطني (ص ١٦١) عن علي بن عبد الله ابن مبشر عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٥) من طريق عمرو بن عون وعبد الحميد بن بيان كلاهما عن هشيم عن شعبة ، ورواه الدارقطني والحاكم من طريق اللباس البوري عن عبد الرحمن بن غزوان قراد أبي نوح عن شعبة ورواه الحاكم بإسناد أخرى عن شعبة ، قال الحاكم « هذا حديث قد أوقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وهشيم وقراد ابونوح ثقتان فاذا وصلوا فالقول فيه قولهما » ووافقه التهي والموقوف سيد كره المؤلف قريباً ، ومن التريبان الدارقطني زعم أن قراد شيخ مجبول مع انه ثقة معروف وقد وثقه هو نفسه في الجرح والتعديل كإتقاه عنه ابن حجر في التهذيب . والحديث رواه أيضاً ابوداود (ج ١ ص ٢١٦) والدارقطني والحاكم من طريق أبي جناب عن منراء البدي عن عدي بن ثابت عن سميد بن جبير وهذا اسناد ضيف لضعف أبي جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حية ولكن الأسانيد السابقة صحيحة وفيها مقنع . (٢) بفتح اليم الأولى وبكسرهما مع اسكان الراء وهي ما بين ظنني الشاة (٣) في الومأ (ص ٤٥) والبخارى من طريق مالك (ج ١ ص ٢٦٦) \*

ومن طريق شعبة، وعبد الله بن نعيم، وأبي معوية كلهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً (١) •

وليس في ذكر المشاء في آخر الحديث دليل على أنها التوعد على تركها دون غيرها، بل هي قضيتان متبايرتان •

وايضاً فلخالف موافق لنا على أن حكم صلاة المشاء في وجوب حضورها كسائر الصلوات ولا فرق •

ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهم بإطال ولا يتوعد إلا ببحق •

فان قيل فلم يحرقها ؟ •

قيل . لأنهم يادروا وحضروا الجماعة، لا يجوز غير ذلك •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا النفيلي - هو عبد الله بن محمد - ثنا أبو المليلح - هو الحسن بن عمر الرقي - حدثني يزيد ابن يزيد - هو ابن جابر - حدثني يزيد بن الأصم، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لقد هممت أن آمر قتيبي فجمع (٢) حزماني حطب، ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم، قال يزيد : فقلت ليزيد ابن الأصم : يا أبا عوف، الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : سمعنا أذناي إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأنثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة ولا غيرها •

قال على وقد أقدم قوم على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جارا فقال :

انما عنى المنافقين !! •

ومعاذ الله من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن الحال البحث أن يكون عليه السلام يريد المنافقين فلا يذكركم، ويذكرناكي الصلاة وهو لا يريد •

فان ذكروا حديث أبي هريرة وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد سبعا وعشرين درجة» •

قلنا : هذان خبران صحيحان، وقد صحت الأخبار التي صدرناها، وثبت أنه لا صلاة

(١) هذه الروايات كلها في مسلم (ج ١ ص ١٨٠ و ١٨١) الاراوية شعبة فاني لم أجدها

(٢) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٢١٥) «في حبسوا» •

لتنخلف عن الجماعة إلا ان يكون معذوراً ، فوجب استعمال هذين الخبرين على ما قد صح  
 هناك ، لا على التمازض والتناقض البمددين عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم •  
 فصح أن هذا التفاضل إنما هو على صلاة المذور التي تجوز ، وهي دون صلاة الجماعة  
 في الفضل (١) كما أخبر عليه السلام ، ومن حل هذين الخبرين على غير ما ذكرنا حصل  
 على خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الأخر ، وعلى تكذيبه عليه  
 السلام في قوله : أن لا صلاة في غير الجماعة إلا لمذور ، واستخف بوعيده ، وعصى أمره  
 عليه السلام في إجابة النداء ، وبأن يؤم الاثنين فصاعداً أحدهما ، وهذا عظيم جدا •  
 وهذا الذي قلنا : هو مثل قول الله تعالى : ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي  
 الضرر والمجاهدون في سبيل الله يأموهم وأخصهم فضل الله المجاهدين بأموهم وأخصهم  
 على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً  
 عظيماً . درجات منه ) فعنى تعالى على أن المتخلف عن الجهاد بغير عذر منموم أشد الذم  
 في غير ما وضع من القرآن ، منها قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم أنفروا  
 في سبيل الله أن أنتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فامتنع الحياة الدنيا  
 في الآخرة إلا قليل الا تنفروا يذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوما غيركم ) في آيات كثيرة جداً ،  
 ثم بين الله تعالى أن المجاهدين مفضلون على القاعدین درجة ودرجات ، فصح انه انما  
 هي القاعدین المذورین الذين لهم نصيب من وعد الله الحسنى والأجر ، لا الذين  
 توعدوا بالعذاب ، •

وكما أخبر عليه السلام ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، ولم يختلفوا منا  
 في ان الصلّى قاعداً بغير عذر لا أجر له ، ولا نصيب من الصلاة ، فصح ان النسبة المذكورة من  
 الفضل إنما هي بين المباح له الصلاة قاعداً لمن من خوف أو مرض أو في غلة •  
 فلأن أرادوا أن يخصوا بذلك النافعة فقط ، سألناهم القليل على ذلك ؟ ولا سبيل لهم إليه ،  
 الا بدعوى في ان المذور في الفريضة صلاة كصلاة القائم ، وهذه دعوى كاذبة ، بخالفة  
 لمعوم قوله عليه السلام : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » دون تخصيص منه  
 عليه السلام •



وأيضاً فإن حمام بن أحمد حدثنا قال: ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل ثنا بكر بن حماد والقاضي أحمد بن محمد البرقي قال القاضي البرقي : ثنا أبو ميمر - هو عبد الله ابن عمرو الرقي (١) ثنا عبد الوارث ، وقال بكر : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سميعة القطان وعبد الوارث بن سميعة التتوري ، ثم اتفقوا عن الحسين المعلم عن عبد الله بن يزيد عن عمران ابن الحسين ، قال القاضي البرقي في حديثه : أن عمران بن الحسين حدثه وكان رجلاً مبسوفاً (٢) : «انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد ، فقال عليه السلام: «من صلى قائماً ، فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد» (٣) »

قال علي : وخصوصنا لا يجوز أن نتفعل بالأعيان للصحيح ، فبطل تأويلهم جملة . والله تعالى الجمد \*

ولاشك في أن من فعل الخير أفضل من آخر منه المنذر من فعله ، وهذا متصوص عليه في الخبر الذي فيه : أن الفقراء قالوا : يا رسول الله ، ذهب أصحاب الله وبالأجور ، فلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكر الذي عليهم ، فبلغ الأغنياء فقلوه زائداً على ما كانوا يفعلونه من المتق والصدة ، فذكر الفقراء ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» \*

ولا خلاف في أن من حج أفضل ممن لم يحج من أقدم المنذر ، وهكذا في سائر الأعمال . وقد جاء في الآثار الصحيح . «من حج بحسنة ظم يعملها كتب له حسنة ، فإن عملها كتب له عشر» فم عليه السلام من لم يعملها بمنزلة أو ينذر عنه . فإن ذكر والآخر الوارد فيمن كان له حزب من الليل فأقصده عنه الرض أو النوم كتب له \*

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبد الله بن عمر الرقي وهو خطأ . وما هنا أيضاً خطأ في نسبة عبد الله هذا إلى الرقة فانه «أبو ميمر عبد الله بن عمرو التميمي النخري البصري المقصد» ولمسه اشتبه على المؤلف فقله «عبد الله بالتصغير - بن عمرو الرقي الأسدي» ولكن هذا كنيته «أبو وهب» (٢) أي كانت به بواسير (٣) سبق هذا الحديث في السلسلة ٢٩٧ (ج ٣ ص ٥٦) من طريق البخاري وانظر فتح الباري (ج ٣ ص ٣٩٤-٣٩٧) \*

قلنا لا نشكر تخصيص ما شاء الله تعالى تخصيصه اذا ورد النص بذلك ، وانما تنكره  
بالرأى والظن والدعوى وقد يكتب له القيام كما في الحديث ، ويضاعف الأجر للقيام  
عشرة أمثال قيامه ، فهذا يمكن موافق لسائر النصوص . وبالله تعالى التوفيق \*  
فان ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم الناس في بيته وهو منك القدم  
وفي منزل أنس \*

قلنا : نعم ، وهو ممنور عليه السلام بانفكاك قدمه ، ولا يخلو الذين معه من أن  
يكونوا جميع أهل المسجد فصلوا هنالك ، هنالك كانت الجماعة ، وهذا لا تنكره ، أو من أن  
يكونوا ممن زمه الكون معه عليه السلام لضرورة فهذا عذر ، وتكون إمامته في منزل  
أنس في غير وقت صلاة فرض ، لكن تطوعاً \*  
وكل هذا لا يمارض به مائت من وجوب فرض الصلاة في جماعة ، وجوب إجابة  
داعى الله تعالى في قوله «حى على الصلاة» \*  
وقال الشافعى : حى فرض على الكفاية \*  
قال على : وهذه دعوى بلا برهان ، وإذا قرأناها فرض ثم ادعى سقوط الفرض لم  
يصدق إلا بنص \*

وقد قال زبج هذا جماعة من السلف \*  
روينا عن أبي هريرة أنه رأى إنساناً خرج من المسجد بدناء فقال : «أما هذا  
فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم» (١) \*  
وروينا عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه قال : «حافظوا على هذه الصلوات  
الجلس حيث ينادى بهن ، فانهن من سنن الهدى ، ولقد رأيتنا وما يتخطهن عن الامنافى  
بين النفاق ولقد رأيتنا وأن الرجل يهذى بين الرجلين حتى يقام في الصف وما منكم أحبه  
إلا له مسجد في بيته ، ولو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم ، ولو  
تركتم سنة نبيكم لكفرتم» (٢) \*

ومن طريق وكيع عن مسهر بن كدام عن أبي حصين عن أبي بردة بن أبي موسى

(١) سبق هذا في السأفة ٣٢٨ (ج ٣ ص ١٤٧) (٢) هذا لفظ أبي داود (ج ١

ص ٢١٥ و ٢١٦) ور واملسم (ج ١ ص ١٨١) نحو هذا ورواه غيرهما \*

عن أبي موسى الأشعري قال : من سمع النادى فلم يجبه من غير عنده فلا صلاة له (١) •  
 وعن ابن مسعود . من سمع النادى فلم يجبه من غير عنده فلا صلاة له •  
 وعن معمر بن أبيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر . أنه صلى ركعتين من المكتوبة  
 في بيته فسمع الإقامة فخرج إليها •  
 قال علي . لو أجزأت ابن عمر صلاته في منزله ما قطعها •  
 وعن أبي هريرة . لأن يجلي أذنا ابن آدم رسماً مذاباً خير له من أن يسمع  
 النادى فلا يجبه •

وعن سفيان الثوري عن منصور عن عدى بن ثابت الأنصاري عن عائشة أم المؤمنين  
 قالت : من سمع النداء فلم يأته فلم يرد خيراً ولم يرد به •  
 وعن يحيى بن سعيد القطان . ثنا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي عن علي  
 ابن أبي طالب . لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، فقيل له : يا أمير المؤمنين . ومن  
 جار المسجد ؟ قال : من سمع الأذان •  
 ومثله من طريق سفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري عن أبي حيان المذكور عن أبيه  
 عن علي (٢) •

(١) رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن  
 أبي بردة عن أبيه مرفوعاً « من سمع النداء فأرغى جميعاً فلم يجبه فلا صلاة له » وصححه  
 هو والذهبي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص ( من ١٢٣ ) إلى البزار مرفوعاً وموقوفاً .  
 (٢) هذا الاستاد والذي قبله صحيحان ، وقد روى الدارقطني ( من ١٦١ ) من طريق  
 الحارث الأحور عن علي قال : « من كان جوار المسجد فسمع النادى يتادى فلم يجبه  
 من غير عنده فلا صلاة له » والحارث ضعيف جداً . وقد ورد حديث « لا صلاة  
 لجوار المسجد إلا في المسجد » مرفوعاً عند الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة  
 وفي أساندهما سليمان بن داود العامري وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم ، وقال  
 البخاري : « من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه » وعند الدارقطني من  
 حديث جابر ، وفي أسناده محمد بن سكين - بالتصغير - وهو ضعيف . ولذلك قال  
 ابن حجر في التلخيص ( من ١٢٣ ) « حديث لا صلاة لجوار المسجد إلا في المسجد مشهور  
 بين الناس وهو ضعيف » •

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن عدى بن ثابت سمعت سميد بن جبير يحدث عن ابن عباس انه قال : من سمع النداء ثم لم يأت فلا صلاة له إلا من عذر (١) .  
وعن عطاء . ليس لأحد من خلق الله تعالى في الحضر والقرية يسمع النداء والاقامة . رخصة في ان يبدع الصلاة ، قال ابن جريج : قلت له . وإن كان على يمينه يفرق (٢) . ان قام عنه أن يضيع قال : لا ، لا رخصة له في ذلك ، قلت : ان كان به مرض او رمد غير حابس او تشكى يده ؟ قال . أحب إلى ان يتكاف ، قلت له : أرايت من لم يسمع النداء من أهل القرية وإن كان قريباً من المسجد ؟ قال . ان شاء فليأت وان شاء فليجلس .

وعن عطاء . كنا نسمع انه لا يتخلف عن الجماعة إلا متافق .  
وعن ابراهيم النخعي . انه كان لا يرخس في ترك الصلاة في الجماعة إلا لريض او خائف .

وعن هشام بن حسان عن الحسن قال : اذا سمع الرجل الأذان فقد احتبس .  
وعن سفيان بن عيينة حدثني عبد الرحمن بن حرملة قال : كنت عند سميد بن السيب فجاءه رجل فسأله عن بعض الأمر ونادى النادى فأراد أن يخرج فقال له سميد : قد نودى بالصلاة ، فقال له الرجل : ان أصحابي قد مضوا وهذه راحتي بالباب ، فقال له سميد : لا تخرج ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخرج من هذا المسجد بعد النداء إلا متافق ، إلا رجل خرج وهو يريد الرجعة الى الصلاة » فأبى الرجل الا الخروج ، فقال سميد : دونكم الرجل ، قال : فاني عنده ذات يوم إذ جاءه رجل فقال : يا أبا محمد ، ألم تر الرجل ؟ - يعني ذلك الذي خرج - وقع عن راحته فانكسرت رجله !!  
قال سميد : قد ظننت أنه سيميه أمر .

وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .  
وأما النساء فلا خلاف في أن شهودهن الجماعة ليس فرضاً ، وقد صح في الآثار كون نساء النبي صلى الله عليه وسلم في حجرهن لا يخرجن الى المسجد .

(١) هذا هو الذي أشار الحاكم إليه عند الكلام عليه مرفوعاً وذكر ان غندرا - وهو محمد بن جعفر - رواه موقوفاً (٢) أي يتخاف .

واختلف الناس في الأمرين أفضل لمن ؟ أسلاتهن في بيوتهن ؟ أم في المساجد في الجماعات ؟

وبرهان صحة قولنا هو ما قد ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة » وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه النساء من غيرهن .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح تابعه الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا حملة بن يحيى أنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن أباه عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تمنعوا نساءكم (١) المساجد إذا استأذنكم إليها » فقال بلال بن عبد الله : والله لنمنعن ، فأقبل عليه (٢) عبيد الله (٣) بن عمر فبه سباً سيئاً ، ما سمعته سبه مثله قط ، قال : أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول . والله لنمنعن !

وبه إلى مسلم . حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري سمع سالم بن عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها » (٤)

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالنا ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله »

وبه إلى مسلم : حدثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل » .  
وبه إلى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة ابن مسعود

(١) في الأصلين « إماءكم » وصحفاً من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) « فأقبل إليه » وما هنا هو الموافق لمسلم (٣) في النسخة رقم (١٦) « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) وكذلك الحديثان بعده .

قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شهدت احد اكن المسجد فلا تمس طياً » (١) \*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد بن عمرو ابن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنوا إماء الله مساجد الله ولا ينخرجن إلا وهن قلات » (٢) \*

قال علي : وهذا نفس قولنا ، فاذا خرجن مترينات أو متطيات فهن طعيات لله تعالى ، خارجات بخلاف ماأمرن ، فلا يحل إرسالهن حينئذ أصلاً ، والآثار في حضور النساء صلاة الجماعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة في غاية الصحة ، لا ينكر ذلك إلا جاهل \*

كحديث عائشة أم المؤمنين . « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصل الصبح فينصرف النساء متلفعات بحر وطحن ما يبرفن من الفليس » (٣) \*  
وحديث أبي حازم عن سهل بن سعد . « لقد رأيت الرجال عاقدى أزرم في أعناقهم من ضيق الأزر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قائل : يا معشر النساء ، لا ترففن رؤوسكن حتى يرفع الرجال » (٤) \*

وقوله عليه السلام . « إني لأدخل في الصلاة أريد أن أطيلها فأسمع بكاء الصبي فأتجويز في صلاتي خشية أن تفتن أمه » \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وحديث ابن عمر هذا بالفاظه المتعددة لا يدل على الوجوب فقد روى أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن ابن عمر مرفوعاً « لا تمنوا نساءكم المساجد ويوتن خير لهن » وهذه الزيادة صحيحة ونسبها الشوكاني (ج ٣ ص ١٦٠) وابن حجر (ج ٢ ص ٢٣٧) إلى صحيح ابن خزيمة وعوراه الحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه هو والذهبي وقد سبق في (ج ٣ ص ١٢٣) (٢) بفتح التاء وكسر الفاء يعني غير متطيات . والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن موسى بن اسمعيل عن حماد عن محمد بن عمرو . وقد سبق للمؤلف بالاستاد التي هنا في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٧٨) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) \*

واخبر النذير وبناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خير صفوف الرجال المقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المقدم، وغيرها المؤخر، ثم قال: يامشر النساء، اذا سجد الرجال فاعضن أبصاركن، لآثرين عورات الرجال من ضيق الأزور» (١) •

وحديث ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو تركنا هذا الباب للنساء، فادخل من ذلك الباب ابن عمر حتى مات» (٢) •  
وان عمر بن الخطاب كان ينهى ان يدخل من باب النساء (٣) •  
وحديث اسامة في صلاة الكسوف بانها صلت في المسجد مع النساء خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم •

فما كان عليه السلام ليدعن يشكفن الخروج في الليل والنفس يحملن صفارهن ويفردهن باباً ويأمر بخروج الأباكور وغير الأباكور ومن لا جلباب لها فتستبرج جلباباً الى المصل، فيتر كهن يشكفن من ذلك ما يحط أجورهن، ويكون الفضل لمن في تركه هذا لا يظنه بتامح المسلمين إلا عديم عقل، فكيف يرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اخبر تعالى انه (عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) •  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن ابراهيم ثنا جابر بن عيسى ثنا عبد الحميد بن عمن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة انه سمع عبد الله بن عمرو ابن العاص قال: «اجتمعنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «إياه لم يكن نبى قبلى الا كان حقاً عليه» (٤) أن يدل أمته على خير ما بعثه لهم، وينذرهم شر ما بعثه لهم» قال على: واحتج من خالف الحق في هذا بخبر موضوع عن عبد الحميد بن النضر الأنصاري عن عمته أو جدته أم حميد: ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ان صلاتك في بيتك افضل من صلاتك معي» •

(١) تقدم في المجلد (ج ٣ ص ١٣١) (٢) رواه ابو داود (ج ١ ص ٢٢٣) والمجلد (ج ٣ ص ١٣١) (٣) سبق في المجلد (ج ٣ ص ١٣١ و ١٣٢) (٤) في الأصلين «الا كان عليه حقاً» وصححه من مسلم (ج ٣ ص ٨٧) وهو حديث طويل اختصره المؤلف •

قال علي : عبد الحميد بن المنذر مجهول لا يدريه أحد (١) \*  
 وذكروا أيضاً ما روينا عن عائشة رضى الله عنها من قولها : لو أدرك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنهن من الخروج كما منه نساء بنى إسرائيل \*  
 وهذا لاحجة فيه لوجوه ثمانية .

أولها . إن الله تعالى باعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق موجب دينه الى يوم القيامة  
 الوحي اليه بأن لا يمنع النساء - حرائرهن وإماءهن ، ذوات الأزواج وغيرهن - من  
 المساجد ليلاً ونهاراً - قد علم ما يحدث النساء ، فلم يحدث تعالى لتلك منعاً لهن ، ولا قال  
 له : إذا أحدثن فامنعوهن \*

والثاني . انه عليه السلام ، لو صح انه لو أدرك احدائهن لمنهن - لما كان ذلك مبيحاً  
 لمنهن ، لأنه عليه السلام لم يدرك فلم يمنع ، فلا يحل المنع ، اذ لم يأمر به عليه السلام \*  
 والثالث : أن من الكبائر نسخ شريعة مات عليه السلام ولم ينسخها ، بل هو  
 كفر مجرد \*

والرابع أنه لاحجة في قول أحد بعده عليه السلام \*  
 والخامس : أن عائشة رضى الله عنها لم تقل : إن منهن لكم مباح ، بل منعت منه  
 وإنما أخبرت فلاناً منها بأمر لم يكن ولا يتم ، فهم مخالفون لها في ذلك \*  
 والسادس : أنه لأحدث منهن أعظم من الزنا ، وقد كان فيهن على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ، وقد نهاهن الله تعالى عن التبرج ، وأن يضرين بأرجلهن  
 ليحمل ما يخفين من زينتهن ، وأنذر عليه السلام نساء كاسيات عاريات مائلات  
 رؤسهن كأئسنه البخت لا يرحن رائحة الجنة ، وعلم أنهن سيكن بعده ، فامنعن  
 من أجل ذلك \*

والسابع : أنه لا يحل عقاب من لم يحدث من أجل من أحدث ، فمن الباطل أن يمنع  
 من لم يحدث من أجل من أحدث ، والله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزد  
 وازرة وزر أخرى) والثامن : أنهم لا يختلفون في انه لا يحل لمنهن من التراور ، ومن  
 الصنف في الأسواق ، والخروج في حاجتهن ، وليس في الضلال والباطل أكثر من  
 اطلاقهن على كل ذلك وقد أحدث منهن من أحدث ، وتخص صلاتهن في المسجد  
 الذى هو أفضل الأعمال بسد التوحيد باللعن ، لحاشا لله من هذا ، وما ندري كيف

(١) سبق الكلام على روايات هذا الحديث وانه حديث صحيح (ج ٣ ص ١٣٣ و ١٣٤)



ينطلق لسان من يعقل بالاحتجاج بتل هذا (١) في خلاف السنن الناجمة المتواترة (٢) \*  
 قال علي : والصحيح من هذا هو ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق  
 ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنذر أن عمرو بن عاصم السكافي  
 حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص  
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل  
 من صلاتها في حجرتها ، و صلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها » (٣) \*  
 وروينا هذا الخبر بلفظ آخر كما حدثنا محمد بن سميد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا  
 محمد بن قاسم ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المنذر ثنا عمرو بن عاصم السكافي  
 ثنا همام عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان ،  
 وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها صلاة المرأة في غدها أفضل من صلاتها  
 في بيتها ، و صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها » (٤) \*

قال علي : هكذا يذكر المحدث ليس فيه للمسجد ذكر أصلا ، ثم وصح فيه أن صلاتها  
 في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدتها وهذا لا يوجد أبدا من طريق فيها خير - لما كانت  
 فيه حجة ، لأنه كان يكون منسوخا بلا شك ، بما ذكرنا من تركه عليه السلام لمن  
 يتكلم في الكلف في الفس ، و اغبات في الصلاة في الجماعة معه إلى أن مات عليه السلام ،  
 فهذا آخر الأمر بلا شك \*

قال علي : مسجدتها هنا هو مسجد محلها ومسجد قومها ، ولا يجوز أن يظن أنه  
 مسجد بيتها ، إذ لو كان ذلك لكان عليه السلام قولا : صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك  
 في بيتك ، وهذه لكثرة وعي ، حرام أن ينسب إليه عليه السلام \*

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالاحتجاج في مثل هذا » وفي النسخة رقم (٤٥) « بالاحتجاج  
 لمثل هذا » والصواب ما هنا (٢) سبق مثل هذه الإجابة من المؤلف في المسألة ٣٣٩ (٣) سبق  
 الكلام عليه أيضا في (ج ٣ ص ١٣٧) وذكرنا هناك أن المؤلف تصحف عليه الحديث ، وأن  
 صوابه « و صلاتها في غدها » بدل « مسجدتها » كما في أبي داود ، وبذلك يسقط استدلاله  
 بهذه اللفظة التي وهم فيها (٤) هذه الرواية تؤيد صحة ما ذهبنا إليه من أن الحديث تصحف  
 على المؤلف \*

و يقولنا قال الأئمة \*

روينا عن معمر عن الزهري : أن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عمر ابن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، فكان عمر يقول لها : والله أنك لتسلمين ما أحب هذا ، فقالت : والله لأأتين حتى تنهاني ، فقال عمر : فاني لأنهاك ، قال : فقد طعن عمر يومئذ وانهاني المسجد (١) \*

قال علي : ولورأى عمر صلاتها يتها أفضل لكان أقل أحواله أن يخبرها بذلك ويقول لها : إنك تسمعين الأفضل وتختارين الأدنى ، لا سماع أني لا أحب لك ذلك ، فأفضل ، بل أقصر على إخبارها بهواه التي لا يقدر على صرفه ، ومن الباطل أن تختار سوي حاجه ، ويدعها هو - أن تكافئ استخاط زوجها فيما غيره أفضل منه ، فصح أنها رأيا الفضل العظيم التي يسقط فيه موافقة رضا الزوج ، وأمير المؤمنين وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خروجها الى المسجد في التمس وغيره ، وهذا غاية الرضوخ لمن عقل \*

ورويانا من طريق هشام بن عروة : أن عمر بن الخطاب امر سليمان بن أبي حشمة أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان (٢) \*

ومن طريق عرجة : أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان ، فيجمل للرجال إماما ، وللنساء إماما ، قال عرجة : فأمرني فأتممت النساء (٣) مع ما ذكرنا من شدة غضب ابن عمر على ابنه إذ قال أنه يمتنع النساء من الخروج إلى الصلاة \*

فهؤلاء أئمة المسلمين بحضرة الصحابة ، ثم على هذا عمل المسلمين في أفطار الأرض جيلا بعد جيل . والله تعالى التوفيق \*

٤٨٦ - مسألة - ومن المنزلة للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض ، والخوف ، والطمر ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو البيت ، وتطويل الإمام حتى يضرب عن خلفه ، وأكل النوم أو البصل أو السكرات مادامت الرائحة باقية ، ويمنع أكلها من حضور المسجد ، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد ، ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا بمنزلة ولا بمنزلة ولا بدعامة ولا امرأة بصغير منها \*

فاما المرض والخوف فلا خلاف في ذلك ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا

(١) سبق الكلام عليه في (ج ٣ ص ١٣٩) (٢) سبق في (ج ٣ ص ١٣٨ و ١٣٩)  
(٣) وسبق هذا أيضا في (ج ٣ ص ١٤٠) \*

وسمها) وقوله تعالى: ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وقال تعالى: ( إلا من أكره ) \*

وكذلك اضلعة السال ، وقد نهى عليه السلام عن إضاعة السال \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم - هو ابن اسميل - عن يعقوب بن مجاهد - أبي حمزة (١) عن ابن أبي عتيق أنه شهد عائشة أم المؤمنين قالت: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا صلاة بمحضرة طعام ، ولا وهو يدافئه الأختان » (٢) \*

نا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحق بن منصور أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج ثنا عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من أكل من هذه الشجرة ، قال أول يوم : الثوم ثم قال : الثوم والبصل والكرات - فلا يقر بنا في مساجدنا (٣) ، فإن الملائكة تأذى بما يتأذى منه الأنس » (٤) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن النضر ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة : أن عمر بن الخطاب قال: « أنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما الا خيبتين ، هذا البصل والثوم ، لقد رأيت نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ربحاً (٥) من الرجل امر به فأخرج الى البقيع » \*

ولا يخرج غير هؤلاء ، لأن الله تعالى لو أراد منع أحد غيرهم من الساجد لين ذلك ، ( وما كان ربك نسيا ) \*

فان ذكر ذاكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: « لا عدوى ولا

(١) بفتح الحاء المهملة والراء وبينهما زاي ساكنة (٢) مختصر من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦) (٣) بحاشية النسخة رقم (٤٥) ان في نسخة من المخطى «مسجدنا» وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٦) (٤) روى نحوه مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد باسناده (ج ١ ص ١٥٦) (٥) في الأصلين «ربحهما» وصححه عن النسائي (ج ١ ص ١١٦) والحديث روى نحوه مسلم مطولاً عن محمد بن النضر شيخ النسائي (ج ١ ص ١٥٧) \*

طيرة ، وفرمن المجنوم فراوك من الأسد \* \*

فان معناه كقول الله تعالى : (اعلموا انتم) اى فرمن المجنوم فراوك من الأسد لاعدوى، انه لا يمديك، ولا ينصك فراوك بما قدر عليك ، ولو لم يكن معناه هذا لكان آخر الحديث ينقض اوله ، وهذا محال . وايضا: فلو كان على معنى الفرار لكان الامر به عموماً ، فوجب ان تفر منه امرأته وولده وكل احد حتى يموت جوعاً وجهداً ، ولو جبت ان تقفل الازقة امامه ، كما يفعل بالاسد وهذا باطل يقين ، وما يشك احد انه قد كان في عصره عليه السلام مجنومون فافرحهم احد ، فصح ان مراده عليه السلام اذ كرتاه \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداى ثنا ابراهيم بن احمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب اخبرني محمود بن الزبيع الأنصارى : «ان عتبان بن مالك — ممن شهد بدرأ من الأنصار — أتى الى (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، قدأ نكرت بصرى ، وانا أصلى لقومى ، فذا كانت الأمطار سال الوادى الذى بينى وبينهم لم أستطع ان آتى المسجد (٢) ، ووددت يا رسول الله أنك تأتىنى فتصل فى بيتى فأخذهم مصلى ، فقال (٣) رسول الله ﷺ : سأفعل ان شاء الله ، قال عتبان : ففعل (٤) على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكرا الحديث . و به الى البخارى : ثنا مسدد ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال : أذن ابن عمر فى ليلة باردة بضجتان (٥) ثم قال : ألا (٦) سلوا فى رجالكم ، فأخبرنا : «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ، ثم يقول علما اثره : ألا صلا فى الحال» \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابى ثنا الديبرى ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن خالد الخذاء عن ابي قلابة عن ابي الليث بن أسامة عن أبيه — هو أسامة ابن عمير الهذلى — انه قال له : «رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديثه ،

(١) فى البخارى (ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥) «أتى رسول الله ﷺ بحنف «الى» (٢) فى البخارى «لم أستطع ان آتى مسجدم فأصلى بهم» (٣) فى البخارى «فقال له» (٤) فى البخارى بحنف «على» (٥) بفتح الصاد المعجمة واسكان الجيم وهو موضع خارج مكة (٦) فى البخارى (ج ١ ص ٢٥٨) بحنف «ألا» . وقد مضى هذا الحديث من طريق عبد الرزاق (ج ٢ ص ١٦٢) \*

ومطرنا مطراً فلم تبل السماء أسفل نعلنا ، فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم : أن صلوا في رحالكم « (١) »

وبه إلى عبد الرزاق : ثنا ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن نعيم بن النحام (٢) قال : « أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فيها يرد ، وأنا تحت اللحاف ، فتمنيت أن يلقى الله على لسانه : ولا حرج ، فلما فرغ قال : ولا حرج « (٣) »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا إسماعيل — هو ابن علي — ثنا عبد الحميد صاحب الزبادي ثنا عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين : أن ابن عباس قال لمؤذنه في يوم مطير (٤) : إذا قلت « أشهد أن محمداً رسول الله » فلا تقل : « حى على الصلاة » قل : « صلوا في بيوتكم » وقال ابن عباس : قد فعل هذا من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإن كرهت أن أخرجكم (٥) فتمشون في الطين والعذر (٦) »

(١) رواه أحمد في المسند (ج ٥ ص ٧٤) عن عبد الرزاق بإسناده ، ورواه أيضاً بإسناده أخرى هنا وفي (ج ٤ ص ٢٤) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٠) والنسائي (ج ١ ص ١٣٧) والعلبالي (ص ١٨٧ رقم ١٣٢) والاسناد الذي هنا صحيح جداً وكذلك بعض أسانيد الأخرى (٢) الصواب « عن نعيم النحام » لأن النحام وصف لنعيم وأبوه عبد الله بن أسيد (٣) أما الذي في مسند أحمد عن عبد الرزاق فهو : « أنا ممر عن عبيد بن حمير عن شيخ ساه عن نعيم » (ج ٤ ص ٢٢٠) وهذا فيه مجهول كاترى ، وكذلك نقله في مجمع الزوائد (ص ١٦٠) و١٦١) عن المسند ، ورواه أحمد أيضاً من طريق إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سميد عن محمد بن يحيى بن جبان عن نعيم ، واسماعيل ضعيف في روايته عن الحجازيين ويحيى حجازي ، ولكن ذكر ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٢٤٨) أن ابن قنبر رواه من طريق عمر بن نافع عن نافع عن ابن عمر قال قال نعيم الخ . وهذا يؤيد الاسناد الذي هنا وهو حديث صحيح جداً . ورواه البيهقي بإسنادين آخرين (ج ١ ص ٣٩٨ و ٤٢٣) والحاكم وصححه هو والذهبي (ج ١ ص ٢٩٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) « مطر » وما هنا هو اتفاق ذوي داود (ج ١ ص ٤١١ و ٤١٢) (٥) إلهاء المهمة كما ضبطه شارح أبي داود ، وفي الأصلين بالمعجمة (٦) روى المؤلف هذا الحديث فيما مضى (ج ٣ ص ١٦٢) من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن حماد بن زيد عن أيوب وعاصم وعبد الحميد كلهم عن عبد الله

حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى ثنا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضى ثنا اسحاق بن احمد ثنا المقيلى ثنا موسى بن اسحاق - هو الأنصارى ثنا ابو بكر بن أبي شتية ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن كبير، وولى ابن سمرة قال : مررت ببسطة الرحمن بن سمرة وهو على باب جالس ، فقال : ما خطب أميركم ؟ قلت : أما جمعت معنا ؟ قال : متنا هذا الردغ (١) \*

قال على : فهذا ابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن بن سمرة بحضرة الصحابة يتركون الجمعة وغيرها للطين ، ويأمرون المؤذن أن يقول : « الأصلاوا فى الرحال » ولا تعرف لهم مخالفاً من الصحابة رضى الله تعالى عنهم \*

وأما التطويل فقد ذكرنا حديث معاذ والنسب الذى خرج عن امامته فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على الخارج \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثمال بن الجراح ثنا يحيى بن يحيى ثنا هشيم عن اساعيل بن ابى خالد عن قيس بن أبى حازم عن ابى مسمود الأنصارى قال : « جاد رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: انى لأتأخر عن صلاة الصبح من اجل فلان ، مما يطيل بنا ، فآرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب فى موعظة قط أشد مما غضب يومئذ ، فقال : يا أيها الناس ، ان مككم منفرين ، فأيككم ام الناس فليؤجز ، فان من ورائه الكبير والضعيف وهذا الحاجة » (٢) \*

فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخره عن صلاة الفريضة من اجل اطالة الامام \* وأما المجنوم، والأبخر، وآكل الفجل وغيرهم :- فلو جاز منهم السجدة اغفل ذلك

ابن الخارث ، وكذلك رواه البخارى عن مسدد عنهم عن عبد الله بن الحارث (ج ١ ص ٢٥٣ و ٢٥٤) (١) يفتح الراء واسكان الدال الهمزة وآخره غين معجمة ، ويقال « رذغ » بالزاي بدل الدال والمراد المطر او الطين . وهذا الاسناد صحيح . وقد روى عبد الرحمن بن سمرة أيضا مرفوعاً « اذا كان يوم مطر وابل فليصل أحدكم فى رحله » رواه احمد فى المسند (ج ٤ ص ٦٢) وكذلك ابنه عبد الله ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) وفى استاده ابوالعلاء ناصح بن الملا مولى بنى هاشم مختلف فيه والحق أنه ثقة وأن الحديث صحيح . (٢) فى مسلم (ج ١ ص ١٣٥) \*

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (وما كان ربك نسيا) \*

٤٨٧ — مسألة — والأفضل ان يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤم للقرآن وان كان أقص فضلا ، فان استووا في القراءة فأفقههم فان استووا في الفقه والقراءة فأقدمهم صلاحا فان حضر السلطان الواجبة طاعته أو أميره على الصلاة فهو أحق بالصلاة على كل حال ، فان كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالامامة على كل حال الا لمن السلطان ، وان استووا في كل ما ذكرنا فأستهم \*

فان أم أحد بخلاف ما ذكرنا أجزأ ذلك ، الا من تقدم بنبر أحر السلطان على السلطان ، أو بنبر أحر صاحب المنزل على صاحب المنزل ، فلا يجزئ هذين ولا يجزئهم \*

وقد ذكرنا حديث مالك بن الحويرث : «وليفؤمكأ أكبر كما» وكانا في القراءة والفقه والمهجرة سواء \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا محمد بن فضال عن عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد بن وهب القطن - ثنا شعبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالامامة أقرؤم» (١) \*

ورويته أيضا من طريق عبد الله بن المبارك عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وبه إلى مسلم : ثنا أبو سعيد الأشج ومحمد بن النضر ، قال الأشج : عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش ، وقال ابن النضر : ثنا محمد بن جعفر عن شعبة ثم اتفق شعبة والأعمش عن اسماعيل بن رباح عن أوس بن ضميج عن أبي مسعود ، قال شعبة : سمعت أوس بن ضميج يقول : سمعت أبا مسعود هو البدرى - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما ، (٢) ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يقصد فيته على تكرمه إلا بإذنه» (٣) \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٨٦) وكذلك طريق ابن المبارك (٢) بكسر السين المهمة واسكان اللام ، أي اسلاما وهذه رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن الأحر - ولم يذكرها المؤلف ، وفي النسخة رقم (٤٥) «سنا» بالتون وهي رواية الأشج وابن النضر (٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٦) \*

قال على : وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهجرة الباقية أبداً كما حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة عن عبد الله ابن أبي السفر واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» (١) \* قال على : وقال مالك : يؤم الأفضل وإن كان أقل قراءة . وهذا خطأ ، لأنه خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الديرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أنا نافع أنه سمع ابن عمر يقول : « كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والأنصار في مسجد قباء ، فيهم ابو بكر ، وعمر ، وأبو سلمة ، وزيد بن حارثة ، وطهر بن ربيعة » \*

قال على : وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا ابراهيم بن المنذر ثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « لما قدم المهاجرون الأولون المصبة موضعاً بقا (٢) قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا » (٣) \*

قال على : فهذا فضل الصحابة رضى الله عنهم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالف لهم من الصحابة في ذلك \*

فان قيل : ان عمر قدم مهيأ \*

قلنا : ثم وصار صهيب أميراً مستخلفاً من قبل الامام ، فهو أحق الناس يومئذ لأنه سلطان \*

قال على : وروى نافع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير فقال أبو سلمة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمهم أقروم ، وإن كان أصغرهم سناً ، فاذا أمهم فهو أميرهم » (٤) وقال أبو سلمة : فذاك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) في البخارى (ج ١ ص ١٦) وهذا تأول بعيد جداً من المؤلف وإنما المراد في ذلك الحديث أقدمهم هجرة الى المدينة وقد كان التفاضل بينهم بالسبق اليها (٢) المصبة بضم المين واسكان الصاد المهملتين ، ويقال يفتح المين مع اسكان الصاد أو مع فتحها . وقوله « موضعاً » في البخارى « موضع » بالرفع (٣) في البخارى (ج ١ ص ٢٨١) وأبو داود (ج ١ ص ٢٢٩) (٤) هذا مرسل \*



وإنما أجزنا إمامة من أم بخلاف ذلك لما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن النخعي ثنا بكر بن عيسى قال سمعت شعبة يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين : « أن أبا بكر الصديق صلى للناس (١) ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف » •

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل - هو ابن علي - ثنا محمد بن أنس قال : « آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم : صلى في ثوب واحد متوشحاً به (٢) خلف أبي بكر » (٣) •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع وحسن بن علي الحلواني جميعاً عن عبد الرزاق أنا ابن جريج حدثني ابن شهاب (٤) عن حديث عباد بن زياد أن عروة بن النخيلة بن شعبة أخبره أن النخيلة بن شعبة أخبره - فذكر حديثاً وفيه قال : « ما قبلت معه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم - حتى نجد للناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى لهم ، فأدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين . فصلى عليه السلام مع الناس الركعة الآخرة ، فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله صلى الله عليه وسلم . يتم صلاته (٥) فأفرغ ذلك المسلمين ، فأكثروا التسبيح ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته أقبل عليهم فقال (٦) : أحسنتم ، أو قد أصبتم . فبعضهم أن صلوا الصلاة لوقتها » • وبهذا الاسناد إلى ابن شهاب : عن اسمعيل بن محمد بن محمد بن أبي وقاص عن حمزة بن النخيلة بن شعبة نحوه هذا الحديث ، وفيه قال النخيلة : « أردت تأخير عبد الرحمن بن عوف فقال رسول الله ﷺ : دعه » (٧) •

قال علي : فبهذين الخبرين علنا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم

(١) في الأصلين « بالناس » وصحنا من النسائي (٢) كلمة « به » ليست في النسائي (٣) هذا والذي قبله في النسائي (ج ١ ص ١٢٧) (٤) في النسخة رقم (٢٥) « ثنا ابن شهاب » وفي النسخة رقم (١٦) « قال ابن شهاب » وما هنا هو الذي في مسلم (ج ١ ص ١٢٥) (٥) قوله « يتم صلاته » زيادة من صحيح مسلم (٦) في مسلم « ثم قال » (٧) في مسلم (ج ١ ص ١٢٦) •

أقرؤم فإن استووا فأفقههم فإن استوا فأقدمهم هجرة فإن استوا فأقدمهم سنا» -  
 ندب لأفرض ، لأنه عليه السلام أقرأ من أبي بكر وعبد الرحمن ، وأقدم هجرة ،  
 إلى الله تعالى منها وأسن منها •

وبهذين الأثرين جازت الصلاة خلف كل مسلم ، وإن كان في غاية النقصان ، لأنه لا مسلم  
 إلا ونسبته في الفضل والدين إلى أفضل المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - :  
 أقرب من نسبة أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف - وهما من أفضل المسلمين رضى  
 الله عنهما - في الفضل والدين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فخرج هذا بدله •  
 ولم نجد في التقدم على السلطان وعلى صاحب المنزل أثراً يخرجهما عن الوجوب إلى  
 الندب ، فبقى على الوجوب (١) •

بل وجدنا ما يشد وجوب ذلك ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن  
 السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا محمد بن سلمة عن  
 محمد بن إسحاق حدثني الزهري حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 ابن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة قال : « لما استعز (٢) برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأنا عنده فتمر من المسلمين دعاء بلال إلى الصلاة ، فقال : صرنا من يصلى بالناس  
 (٣) ، فخرج عبد الله بن زمة فاذا عمر في الناس ، وكان أبو بكر غائباً ، فقال : (٤) ثم يا عمر  
 فصل بالناس ، فتقدم وكبر ، فلما سمع رسول الله ﷺ صوته - وكان عمر رجلاً مجبراً -  
 فقال رسول الله ﷺ : فأي أبو بكر ؟ يا أي الله ذلك واللعون (٥) ، فبعث إلى أبي

(١) في هذا نظره ، فقد كان رسول الله ﷺ صاحب السلطان ومرجع الأمر والنهي ،  
 وإنما وجبت طاعة السلطان علينا لأمره ﷺ عن ربه عز وجل ، فهو - بأبي هو  
 وأمي - أعلى من أن يسمى سلطاناً وأسمى ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف  
 كما تقدم ، وعبد الرحمن من بعض رعيته ، ولم تكن صلاة عبد الرحمن عن إذن من النبي ﷺ •  
 (٢) بالعين المهملة والزاى مبنى للمجهول وأصلهم المزوهو التلبه ، والمعنى لما اشتد به  
 المرض (٣) في الأصلين « مروا أبا بكر يصلى بالناس » وهو خطأ محض من أبي داود  
 (ج ٤ ص ٣٤٨) ومن سيرة ابن إسحاق التي هذا ابن هشام (ص ١٠٠٩) والحدث  
 حديث ابن إسحاق ، وهو الموافق لما في مسند أحمد (٤) في أبي داود « فقلت » بدل  
 « فقال » وهو أحسن (٥) هذه الجملة مكررة مرتين في أبي داود ومسند أحمد والسيرة

بكر جاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فعلى بالناس « (١) »  
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن  
 عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا أحمد بن سعدة ثنا داود بن أبي هند عن أبي نضرة  
 عن أبي سعيد مولى أبي أسيد (٢) قال : تزوجت امرأة فكان عندي ليلة زفاف امرأتى  
 ففر من أصحاب رسول الله ﷺ ، فلما حضرت الصلاة أراد أبو ذر أن يتقدم فيصلى ،  
 فحذبه حذيفة وقال : رب البيت أحق بالصلاة ، فقال لابن مسعود : أكذلك ؟ قال : نعم  
 قال أبو سعيد : فتقدمت فصليت بهم وأنا يومئذ عيد \*

وعن ابن جرير عن عطاء - في القوم يتنازلون (٣) فيهم القرشي والعربي والولبي  
 والأعرابي والمبد ، لكل امرئ منهم فسطاط ، فانطلق أحدهم الى فسطاط أحدهم  
 فحانت الصلاة ، قال - : صاحب الرجل يؤمهم هو ، حقه يعطيه من شاء \*

٤٨٨ — مسألة — والأعمى ، والبصير ، والغصبي ، والفحل ، والمبد ، والحر ، وولد الزنا ،  
 والقرشي - : سواء في الإمامة في الصلاة ، كلهم جائز أن يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل  
 بينهم إلا بالقراءة واللقنة وقدم الخبير والسنة فقط \*

وكره مالك إمامة ولد الزنا وكون المبد اماماً راتباً . ولا وجه لهذا القول ، لأنه  
 لا يوجب قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب ، وعبوب  
 الناس في أديانهم وأخلاقهم ، لا في أبدانهم ولا في أعرافهم ، قال الله عز وجل : (إن أكرمكم  
 عند الله أتقاكم) \*

واحتج بعض المقلدين له بأن قال : يفكر من خلفه فيعقبه عن صلاته !

(١) رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٣٣٢) عن يعقوب عن أبيه عن ابن اسحق بإسناده  
 وزاد في آخره : « قال عبد الله بن زمة قال لي عمر : ويحك ماذا صنعت بي يا ابن زمة ؟  
 والله ما ظننت حين أمرتني الآن رسول الله ﷺ أمرك بذلك ، ولو لا ذلك ما صليت بالناس ،  
 قال قلت : والله ما أمرني رسول الله ﷺ ، ولكن حين لم أربأ بك وأنتك أحق من حضر  
 بالصلاة ، وروى ابن سعد مثله بمعناه عن الواقدي عن محمد بن عبد الله عن الزهري بإسناده  
 (ج ٢ ق ٢ ص ٢٠ و ٢١) (٢) أبو سعيد هذا تابعي ، مذكور ابن منده في الصحابة ،  
 ولا دليل على ذلك . وانظر الإصابة (٣) يظهر أن المراد أن ينزل كل منهم في موضع  
 يضرب فيه خيابه ، ومنه النزال في الحرب : أن يتنازل الفريقان عن الجبل إلى خيلهما  
 فيتضاربوا \*

قال على : وهذا في غاية الفتنة والسقوط ! ولا شك في أن فكرة الأوموم في امر الخليفة اذا جلى بالناس ، او الأحذب اذا امهم - اكثر من فكرته في ولد الزنا ، ولو كان لشيء مما ذكرنا حكم في الدين لما اغفله الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم (وما كان ربك نسيا) والمجيب كله في الفرق بين الامام الراتب وغير الراتب !

وتجوز إمامة الفاسق كذلك ونكرهه ، الا ان يكون هو الأقرأ ، والأفقه ، فهو أولى حينئذ من الأفضل ، اذا كان اقتص منه في القراءة أو الفقه ، ولا احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وله ذنوب ، قال عز وجل : ( قل لم تعلموا آباءهم فاحذروا في الدين ومواليكم ) . وقال تعالى : ( والصالحين من عبادكم وإمائكم ) فنص تعالى على ان من لا يعرف له ابا اخوانا في الدين ، واخير ان في المييد والاماء صالحين •

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عبد الله بن ابي مليكة : انهم كانوا يأتون عائشة ام المؤمنين بأعلى الوادي ، هو وابوه وعبيد بن عمير والمصور بن عزمرة وناس كثير ، فيؤمهم ابو عمرو مولى عائشة (١) وهو غلامها لم يتنق ، فكان (٢) إمام أهلها بنى محمد بن ابي بكر وعروة وأهلها ، الا عبد الله ابن عبد الرحمن (٣) كان يستأخر عنه ابو عمرو (٤) ، فقالت عائشة رضي الله عنها : اذا غيبي ابو عمرو (٥) ودلاني في حفرة فهو حر •

وعن ابراهيم النخعي قال : يؤم العبد الأحرار •

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : كان يؤمناني مسجدا هذا عبد ، فكان شريح

يصل فيه •

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن يونس عن الحسن البصري قال : ولد الزنا

(١) أبو عمرو وهذا اسمه « ذكوان » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكان » (٣) هكذا في الأصلين « عبد الله بن عبد الرحمن » وأظنه خطأ ، فإن في التهذيب في ترجمة ذكوان « قال ابن ابي مليكة : كان عبد الرحمن بن ابي بكر يؤم عائشة ، قال لم يحضر ففتاها ذكوان » وفي طبقات ابن سعد ( ج • ص ٢١٨ ) نحو ذلك من رواية أيوب عن ابن ابي مليكة ، وفيه أيضا عن عروة بن الزبير « أن ذكوان غلام عائشة كان يؤم قریشا وخلفه عبد الرحمن ابن ابي بكر لأنه كان أقرؤم للقرآن » (٤ و ٥) في النسخة رقم (٤٥) في الواسعين « ابو عمرو » وهو خطأ •

وغيره سواء •

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : ولد الزنا بمنزلة رجل من المسلمين ،  
يؤم وتجاوز شهادته اذا كان عدلا •

وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت اذا سئلت  
عن ولد الزنا : قالت ليس عليه من خطبة أبو به شيء (لا ترزوا زور أخرى) •  
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن برد أبي الملا عن الزهري قال : كان أئمة من ذلك  
العمل ، قال وكيع : يعني من الزنا •

وعن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت ابراهيم عن ولد الزنا  
والأعرابي ، والمبدء ، والأعمى : هل يؤمون ؟ قال : نعم ، اذا أقاموا الصلاة •  
وعن الشعبي : ولد الزنا تجاوز شهادته ويؤم •

وعن معمر قال سألت الزهري عن ولد الزنا : هل يؤم ؟ قال نعم ، وما شأنه ؟ (١) •  
وقد كان أبو زيد (٢) صاحب رسول الله ﷺ يؤم وهو مقعد ذاهب الرجل •  
وقد كان طلحة أشل اليد ، وما اختلف في جواز امامته ، وقد كان في الشورى •  
ومن طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبيد الله بن عدي بن اخطار  
أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور ، فقال له : إنك امام عامة ، ونزل بك ما  
نرى ويصلي لئسا ، امام فتنة وتخرج ، فقال له عثمان : إن الصلاة أحسن ما يصل الناس  
فاذا أحسن الناس فأحسن معهم ، واذا أساءوا فاجتنب إساءتهم •

وكان ابن عمر يصلي خلف الحجاج ونجدة ، أحدهما خرجي ، والثاني أفسق البرية •  
وكان ابن عمر يقول : الصلاة حسنة ما أبالي من شركتي فيها •

وعن ابن جريج قلت لمطاء : أرايت إماماً يؤخر الصلاة حتى يصلها مفرطاً فيها ؟  
قال : أصلي مع الجماعة أحب الي ، قلت : وإن اسفرت الشمس ولحقت برؤس الجبال ؟

(١) من الذين بمعنى السب نهو بدون هزة وفتح اللنون (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥)  
وفي النسخة رقم (١٦) « ابن زيد » وأنا أرجح ما هنا وأنه « أبو زيد عمرو بن أخطب بن  
رفعة الأنصاري الأعرج » فإنه اشتهر بكنيته ، وأبو زيد هذا عاش أكثر من مائة سنة وما  
شاب من رأسه إلا قليل بدعوة رسول الله ﷺ •

قال : نعم ، ما لم تنب ، قلت لمطاء : فالامام لا يوفى الصلاة ، أعتزل الصلاة معه ؟ قال : بل صل معه ، وأوف ما استطعت ، الجماعة أحب الى ، فان رفع رأسه من الركوع ولم يوف الركعة فأوف أنت فان رفع رأسه من السجدة ولم يوف فأوف أنت فان قام وعجل عن التشهد فلا تعجل أنت ، وأوف وإن قام \*

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عقبة عن أبي وائل : أنه كان يجمع مع المختار الكذاب . \*

وعن أبي الأشعث (١) قال : ظهرت الخوارج علينا فسألت يحيى بن أبي كثير ، فقلت يا أبا نصر ، كيف ترى في الصلاة خلف هؤلاء ؟ قال : ألترآن إمامك ، صل معهم مصلوهم ؟ وعن ابراهيم النخعي قلت لعلقمة : إمامنا لا يتم الصلاة قال علقمة : لكننا تمها ، يعني نصلى معه وتمها \*

وعن الحسن : لا تضر المؤمن صلاته خلف المنافق ، ولا تنفع المنافق صلاته خلف المؤمن \*

وعن قتادة قلت لسعيد بن المسيب : أنصلي خلف الحجاج ؟ قال : إنا لنصلي خلف من هو شر منه \*

قال علي : ما نلم أحد من الصحابة رضي الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار وعبيد الله بن زياد والحجاج ، ولا فاسق أفسق من هؤلاء ، وقد قال الله عز وجل : ( وتماونوا على البر والتقوى ولا تماونوا على الآثم والمدون ) ولا يرأى من الصلاة وجمعها في المساجد فمن دعا إليها ففرض إجابته وعونه على البر والتقوى الذي دعا إليها ، ولا آثم بعد الكفر آثم من تعطيل الصلوات في المساجد ، فحرام علينا أن نعين على ذلك ، وكذلك الصيام والحج والجهاد ، من عمل شيئا من ذلك علمناه معه ، ومن دعانا الى آثم لم نجبه ولم ننهه عليه . وكل هذا قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان \*

٤٨٩ - مسألة - ومن صلى جنباً أو على غير وضوء - عمداً أو نسياناً - فصلاة من آثم به صحيحة تامة ، إلا أن يكون علم ذلك يقيناً فلا صلاة له ، لأنه ليس بمصلياً ، فإذا لم يكن مصلياً قللوا ثم بمن لا يصلي عابث عاص مخالف لما أمر به ، ومن هذه صفته في

(١) في النسخة رقم (١٦) «ووعن أبي الأشهب» ولا أدري أيتهما أصح \*

صلاته فلا صلاة له. \*

وقال أبو حنيفة : لا تجزئ صلاة من أتم عن لبس على طهارة عامداً كان الامام أو ناسياً. \*  
وقال مالك : ان كان ناسياً فصلاة من خلفه تامة ، وان كان طمداً فلا صلاة لمن خلفه \*  
وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا \*

قال علي : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( لا يكف الله نفسا إلا وسهما ) وليس في وسهما علم النية من طهارته ، وكل إمام يصلي وراءه في العالم فني الممكن أن يكون على غير طهارة عامداً أو ناسياً ، فصح أننا لم نكلف علم يقين طهارتهم ، وكل أحد يصلي لنفسه ، ولا يطل صلاة المأموم - إن صححت - بطلان صلاة الامام ، ولا يصح صلاة المأموم - إن بطلت - صحة صلاة الامام (١) ، ومن تمدى هذا فهو متاخر لأنهم لا يختلفون - فني الحنفيين والمالكيين - في ان الامام إن أحدث مغلوباً فان طهارته قد انتقضت ، قال المالكيون : وصلاته أيضاً قد بطلت ، ثم لا يختلفون ان صلاة من خلفه لم تنتقض ولا طهارتهم ، فيطل ان تكون صلاة المأموم متعلقة بصلاة الامام وان تقصد فسادها ، وهم أصحاب قياس يزعمهم ، وهم لا يختلفون في ان صلاة المأموم ان فسدت فانه لا يصلحها صلاح صلاة الامام ، فعلا طردوا أصلهم فقالوا : فكذلك إن صححت صلاة المأموم لم يفسدها فساد صلاة الامام !! فلو صح قياس يوما لكان هذا أصح قياس في الأرض \*

حدثنا عبد الرحمن بن عدي الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا الفضل بن سهل ثنا الحسن بن موسى (٢) الاشيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « يصلون لكم ، فان أصابوكم ، وإن أخطؤا فلكم وعليهم » (٣) \*

قال علي : ومحدثنا في هذا هو واحد ثناء عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون (٤)

(١) قوله « ولا يطل » الخ فاعل يطل « بطلان صلاة الامام » وهو مؤخر ، ومفعوله « صلاة المأموم » وهو مقدم ، وكذلك قوله « ولا يصح » الخ وهو بضم اوله مضارع « أصبح » (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الفضل بن موسى » وهو خطأ (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨١) (٤) في الأصلين « ثنا ابو داود السجستاني ثنا يزيد بن هرون » بخلاف عثمان بن أبي شيبة ان الاسناد ، وهو خطأ صححه من ابي داود (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) \*

أنا حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن أبي بكرة : « أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر فأومأ إليهم : أن مكانكم (١) ، ثم جاء ورأسه يقطر ، فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر مثلكم ، وإنى كنت جنباً » \*

قال على : فقد اعتدوا بتكبيرهم خلفه وهو عليه السلام جنب (٢) ، \*

قال على : وروينا من طريق هشام بن عروة عن أبيه (٣) : أن عمر بن الخطاب صلى بالناس وهو جنب فأعاد ، ولم يلبثنا أن الناس أعادوا \*

وعن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر : أن أباه صلى بالناس صلاة العصر وهو على غير وضوء ، فأعاد ولم يمد أصحابه \*

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن ، وسعيد بن جبير : فيمن أم قوماً وهو على غير طهارة أنه بعيد ولا يمدون ، ولم يفرقوا بين ناس وعامد . \*

وقال عطاء : لا يمدون خلف غير التوضي ، و يمدون خلف الجنب . وهذا الامتناع له \*

و روينا عن علي بن أبي طالب : يمد و يمدون \*

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفه عمر وابن عمر ، وهذا صرح عن علي ، فكيف ولا يصح ! لأن في الطريق إليه عباد بن كثير ، وهو مطرح ، وغالب

(١) في أبي داود « فأومأ يده أن مكانكم » (٢) هكذا زعم ابن حزم ، والروايات في هذا الحديث مختلفة فبعضها فيه أنه كبر وبعضها أنه لم يكبر ، وفي لفظ البخاري « ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبر فعلى يمينه » وانظر بيان هذا مفصلاً في شرح أبي داود (٣) في الموطأ (ص ١٧) : « ما ذكر عن هشام بن عروة عن زيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل ، فقال : والله ما أرا في الاقد احتلمت وما شمرت وصليت وما اغتسلت ، قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير ، وأذن وأقام ثم صلى بدارتفاع الضحى متمكناً » وفيه أيضاً . « ما ذكر عن يحيى بن سعيد عن سليمان ابن يسار . أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال : إنما لأوسبنا الودك لانت المروق ! فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته » فيظهر من هذا أن ما هنالك من قوله « ولم يلبثنا أن الناس أعادوا » أنه من قول ابن حزم « ما لنا لا نأول له في رواية له لم نرها » \*



## صلاة من اتم بالأتبع والألكن والعجمي اللسان واللحان صحيحة ٢١٧

ابن عبيد الله (١) وهو مجهول ، وعبيد الله بن زحر عن علي بن زيد (٢) وكلامه منيف •  
وروى المخالفون عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى — وهو كذاب — عن أبيه  
وهو مجهول — عن أبي جابر البياضي — وهو كذاب — عن حميد بن السيب :  
في القوم يصلون خلف من ليس على طهارة ناسيا — : أنهم يمتدنون. ولو صح لكان مرسلًا  
لا حجة فيه ، فكيف وفيه كذابان ومجهول ! فحصلت الرواية عن عمرو بن عمرو ، لا يصح  
عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافا ، وهي في غاية الصحة •

قال علي : وأما الأتبع ، والألكن ، والعجمي اللسان ، واللحان فصلاة من اتم بهم  
جائزة ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فلم يكلفوا إلا ما يقدرون عليه ،  
لأما لا يقدرون عليه ، فقد أدوا صلاحهم كما أمروا ، ومن أدى صلاته كما أمر فهو عمن  
قال تعالى : ( ما على المحسنين من حيل ) . والمجيب كل السج من يميز صلاة الأتبع واللحان  
والألكن لنفسه — ويطلق صلاة من اتم بهم في الصلاة ، وهم مع ذلك يطلقون صلاة من  
صلى وهو جنب ناسيا ، ويجوزون صلاة من اتم به وهو لا صلاة له أو بالله تعالى التوفيق •

• ٤٩٠ — مسألة — لا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم ، لا في غير بضعة ولا نافذة ، ولا أذانه •

وقال الشافعي : تجوز إمامته في الفريضة والنافذة ، ويجوز أذانه •

وقال مالك : تجوز إمامته في النافذة ولا تجوز في الفريضة •

(١) كذا في الأصلين بالتصغير ، وفي لسان الميزان « غالب بن عبد الله » وأظن أن ما هنا  
أصح (٢) كذا في الأصلين « علي بن زيد » ولكن عبيد الله بن زحر معروف بالرواية  
عن علي بن يزيد الهلثي روى عنه نسخة ، وقال ابن حبان في عبيد الله بن زحر : « يروى  
الموضوعات عن الامتبات ، فاذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في  
اسناد خبر عبيد الله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن من ذلك  
الخبر الا ما علمته أيديهم » قال ابن حجر في التهذيب بعد كلام ابن حبان : « وليس في الثلاثة  
من اتمهم الا علي بن يزيد ، وأما الآخرون فمما في الأصل صدوقان وإن كانا بمخطنان »  
ولذلك أقارح ان ما في الأصل خطأ صوابه « علي بن يزيد » وإن كنت لم أجدا لأثر الذي  
يشير اليه المؤلف حتى أرى اسناده •

قال على : احتج من أجاز إلمته بمحدثاه عبد الله بن ربيع بن عامر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - أنا أبو بديع هو السخاني - عن عمرو بن سلمة الجرمي (١) قال : « كنا بمحاضر (٢) يمر بنا الناس إذا أتوا النبي ﷺ ، فكانوا إذا رجعوا مروا بنا فآخبرونا أن رسول الله ﷺ قال كذا وقال كذا ، وكنت غلاماً حافظاً ، فحفظت من ذلك قرأنا كثيراً ، فانطلق أباي فأتى رسول الله ﷺ في نفر من قومه ، فلمهم الصلاة ، وقال : يؤمكم أقرؤكم ، فكنت أقرأهم لما كنت احفظ ، فقدموني فكنت أؤمهم ، وعلى يردة لي صغيرة ، فكنت إذا سجدت تكشفت عني ، فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عودة قارئكم ، فاشترأوا لي قيصاً مانياء ، فافرحت بشئ بعد الاسلام ما فرحت به (٣) ، فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين »

قال على : فهذا فعل عمر بن سلمة وطائفة من الصحابة معه ، لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، فأين الحنيفيون والمالكيون المشتمون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدكم !! وم أترك الناس له ، لاسيما من قل منهم : إن ما لا يعرف فيه خلاف فهو إجماع ، وقد وجدنا لعمر بن سلمة هذا حجة ووفادة على النبي ﷺ مع أبيه (٤) \*  
قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا في غير ما جاء به رسول الله ﷺ من إقرار أو قول أو عمل ، ولو علمنا أن رسول الله ﷺ عرف هذا واقره لقلنا به ، فاما اذا لم يأت بذلك أثر فالواجب عندنا التراجع ان يرد ما اختلفنا فيه الى ما افترض الله علينا الرد اليه من القرآن والسنة ، فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أقرؤكم » فكان المؤذن مأموراً بالأذان ، والامام مأموراً بالإمامة ، بنص هذا الخبر ، ووجدناه ﷺ قد قال : « إن القلم رفع عن الصغير حتى يحتمل » فصح أنه غير مأمور ولا مكلف ، فاذ هو كذلك فليس هو المأمور بالأذان ولا بالإمامة ، واذ ليس مأموراً بهما فلا يميزان إلا من مأمور بهما ، لا من لم يؤمر بهما ، ومن أتم بمن لم يؤمر أن يؤم به - وهو عالم بحاله - فصلاته باطل ، فان لم يعلم بأنه لم يبلغ ، وظنه رجلاً

(١) « سلمة » يفتح السين وكسر اللام ، وهو الجرمي يفتح الجيم واسكن الراء (٢) في شرح أبي داود « قال الخطابي : المحاضر التوهم النزل على ما يقيمون به لا يرحدون عنه ، وربما جلوسه اسما لسكن الحضور ، يقال : نزلنا حاضر بني فلان ، فهو قاعل بمعنى مفصول » (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٢٢٨) « فرسح به » (٤) انظر المسألة ٤٤٤ والتعذيب

بالنساء — : فصلاة المؤمن به تامة ، كمن صلى خلف جنب أو كافر لا يصلم بهما ولا يفرق  
وبالله التوفيق \*

وأما الفرق بين إمامة من لم يبلغ في الفريضة وبين إمامته في النافذة — : فكلام  
لا وجه له أصلاً ، لأنه دعوى بلا برهان \*

٤٩١ — مسألة — وصلاة المرأة بالنساء جائزة ، ولا يجوز أن تؤم الرجال ، وهو  
قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة كره ذلك وأجاز ذلك ، وقال الشافعي : بل  
هي السنة ، ومنع مالك من ذلك \*

قال علي : أما ممنع من إمامة الرجال فلا بن رسول الله ﷺ أخبر أن المرأة تقطع  
صلاة الرجل ، وأن موقعها في الصلاة خلف الرجال ، والامام لا بد له من التقدم أمام  
المؤمنين ، أو من الوقوف عن يسار المأموم إذا لم يكن معه غيره ، فلو تقدمت المرأة أمام  
الرجل لقطعت صلاته وصلاتها ، وكذلك لوصلت إلى جنبه ، لتعديها المكان الذي أمرت  
به ، فقد صلت بخلاف ما أمرت \*

وأما إمامتها النساء. فإن المرأة لا تقطع صلاة المرأة إذا صلت أمامها أو إلى جنبها ، ولم  
يأت بالناس من ذلك قرآن ولا سنة ، وهو فعل خير وقد قال تعالى : ( وافعلوا الخير ) وهو  
تعاون على البر والتقوى \*

وكذلك إن أذن وأقن فهو حسن لما ذكرنا \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ميسرة  
ابن حبيب النهدى — هو أبو حازم — عن ربيعة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتن  
في الفريضة \*

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن  
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا زياد بن لاحق عن نعيمة  
بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت النساء في صلاة المغرب فقامت وسطن  
وجرت بالقراءة \*

وبه إلى يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أم الحسن بن  
أبي الحسن جمعتهم : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمن في رمضان وتقوم معهن في المغرب \*

قال علي : هي خيرة ، ثقة النقا . وهذا إسناد كالذهب (١) .  
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البديري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج  
عن عطاء قال : تقيم المرأة لنفسها \*

وقال طاوس : كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم \*  
وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمار الدهني عن حبيبة بنت حصين (٢)  
قالت : أمتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيناء ور بيناء أيضا من طريق  
وكيع عن سفيان بإسناده \*

وعن ابن عباس : تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن \*  
وعن ابن عمر : أنه كان يأمر جارية له تؤم نساء في رمضان \*  
وعن عطاء ومجاهد والحسن جواز إمامة المرأة للنساء في الفريضة والتطوع وتقوم  
وسطهن في الصف \*

وعن النخعي والشامي : لا بأس بأن تصلي المرأة بالنساء في رمضان وتقوم وسطهن \*  
قال علي : وقال الأوزاعي وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه  
وأبو ثور : يستحب أن تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن \*  
قال علي : ما نعلم لمنها من التقدم حجة أصلا ، وحكمها عندنا التقدم أمام النساء  
وما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلا ، لاسيما وهو قول جماعة من الصحابة كما  
أوردنا ، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا ، وهم يظنون هذا  
إذا وافق أهواءهم ، ويرونه خلافا للاجماع ، وهو سهل عليهم خلافهم إذا لم يوافق أهواءهم ،  
وبالله تعالى التوفيق \*

٤٩٣ — مسألة — وإذا أحدث الإمام أو ذكر أنه غير طاهر فخرج فاستخلف  
فحسن فإن لم يستخلف فليقدم (٣) أحدهم يتم بهم الصلاة ولا يد ، فإن أشار اليهم أن

(١) هذه الآثار الثلاثة مضت في المسألة رقم (٣١٩) (ج ٣ ص ١٢٦-١٢٧) (٢) حبيبة  
بنت حصين « بالتصغير فيها ، وفي النسخة رقم (١٦) « حجير » بدون الهاء ، وفي النسخة  
رقم (٤٥) « حجرة » بالتكبير وكلاهما خطأ ، وهذا الأثر مضى أيضا (ج ٣ ص ١٢٧)  
(٣) في النسخة رقم (٤٥) « فليقدموا » وهي أحسن \*

ينظروه ففرض عليهم انتظاره حتى ينصرف فيتم بهم صلاتهم ثم يتم نفسه \*  
اما انتظاره فلما ذكرنا آخفا من ذكر رسول الله ﷺ أنه جنب فخرج وأوما اليهم  
أن مكانكم ثم عاد ، وقد اغتسل فصلى بهم \*

وأما استخلافهم (١) : فلما ذكرنا قبل من أن النبي ﷺ مضى الى قباء فقدم المسلمون  
أيا يكبر فجاء رسول الله ﷺ فلما أحس أبو بكر به تأخر وتقدم عليه السلام فصلى بالناس ،  
ولأن فرضاً على الناس أن يصلوا في جماعة كما قدمنا ، فلا بد لهم من إمام ، إما باستخلاف  
إمامهم وإما باستخلافهم أحدهم وإما بقديم أحدهم \*

وقال أبو حنيفة : إن أحدث الامام وهو ساجد فرفع رأسه ولم يكبر واستخلف جاز  
ذلك . وصلاتهم كاملة ، فلو كبر ثم استخلف بطلت صلاة الجميع ، فلو خرج من السجدة  
قبل أن يستخلف بطلت صلاة الجميع \*

قال علي : وهذه أقوال في غاية الفساد والتخطيط ، وليس عليها من بهجة الحق أثر !  
وليت شمرى ! إذا أحدث ساجداً فرفع رأسه ولم يكبر : في صلاة هو أم في غير  
صلاة ؟ وهل إمامته لهم باقية أولاً ؟ ولا بد من أحد الوجيين \*

فان قالوا : هوفي صلاة وإمامته باقية ، جعلوه مصلياً بلا وضوء ، وإماماهم بلا وضوء ،  
وهذا خلاف أصلهم الآخر الفاسد في بطلان صلاة من اثم بإمام هو على غير طهارة  
ناسياً أو ذا كراً \*

ثم نقول لهم : اذ هو في صلاة وهو يديق على إمامته لهم ، فاذنيه اذ كبر فأبطل صلاة  
نفسه وصلاتهم ؟ ! هذه عداوة منكم لذكر الله تعالى وأخيه قولكم : (٢) من عطس في  
صلاة فقال بلسانه : الحمد لله رب العالمين « بطلت صلاته » ولو قدم مقدار التشهد فتقف  
محصة أو ضربت عامداً لم تبطل صلاته : تعالى الله ، ما أوحش هذه الأقوال التي لا يعمل قولها  
الا لوقاها رسول الله ﷺ وحده ، الذي لم تأخذ الصلاة ولا الدين ولا ذكر الله تعالى  
الاعتة ، فلا يحل لنا اذن شيء من ذلك الا كما أمرنا . \*

وان قالوا : بل ليس في صلاة ، ولا مبد في إمامته ، قلنا لهم : فاذ قد خرج بالحدث  
من امامتهم وعن الطهارة التي لا صلاة الا بها - : فاذ الذي ولد عليه تكبيره من الضرر ،

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وإما استخلافه » (٢) كذا في الأصلين ، ويظهر أن مراده  
بالأخيه البقية التي يرجع اليها أصل القول ، انظر لسان العرب \*

حتى أحدث عليه قوله «الله أكبر» بطلان صلاته ، وكذلك خروجه من المسجد ، وفي هذا القول من السخافة غير قليل ! وهذا مسجد بيت المقدس طوله ثمانمائة ذراعاً ونيف ، ورب مسجد ليس عرضه الا ثلاثة أذرع أو نحوها وطوله مثلاً ذلك فقط ! ونحمد الله على تسليحه ايافاً من مثل هذه الأقوال المنافرة لصحة الدعاغ \*

قال على : فان استخلف من دخل حينئذ ولم يكبر بعد ، أو قد كبر ، أو من أدرك معه أول صلاته ، أو قدموا من هذه سفته : أو تقدم هو - فكل ذلك جائز ، اذا استخلف امام يتم بهم فرض كما ذكرنا ، لوجوب الصلاة في جماعة عليهم ، فليبدأ المستخلف - ان كان لم يدرك من الصلاة ركعة واحدة واستخلف في الثانية - : فيتم تلك الركعة بهم ، ثم اذا سجد سجديها أشار اليهم فجلسوا ، وقام هو الى ثانيته ، فاذا آتيا جلس وتشهد ، ثم قام وقاموا معه فآتم بهم الركعتين أو الركعة ان كانت المغرب ، فان كانت الصبح فكذلك سواء سواء ، فاذا آتم تشهد سلم وسلموا ، \*

فان فاتته ركعتان واستخلف في الجلوس كبر وقاموا معه بعد أن يتموا تشهدهم بأسرع ما يمكن ، وآتى بالركعتين الباقيتين وهم معه ، فاذا جلسوا قام الى باقى صلاته فآتمها ثم يتشهد ويسلم ويسلمون . فان كان ذلك في جلوس الصبح فكذلك ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا \*

فان فاتته ثلاث ركعات واستخلف في اول الرابعة صلاها ، فاذا رفع من آخر سجوده قام وجلسوا ، ثم آتى بركعة وجلس وتشهد ، ثم قام وآتى باقى صلاته ، ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا \*

وبالجملة فلا يصلى إلا صلاة نفسه ، لا كما كان يصلى لو كان مأموماً ، لأنه إمام ، والامام لا يتبع أحداً في صلاته لكن يتبع فيها ، وامام فينبغيه فيها لا يزبدون به في صلاتهم وقفاً ولا سجدة ثالثة ، وكل أحد يصلى لنفسه ، قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) \*

فان كان المستخلف في مؤخر الصفوف فابن ذلك الى أحد جهات الصف الأول :-  
ففرض عليه المشى مستقبلاً للقبلة كما هو على أحد جنبتيه الى موقف الامام ، لأن فرض الامام - لغير الضرورة - أن يقف امام المأمومين وهم وراءه ولا بد ، ففرض عليه المشى الى ما أمر به من ذلك ، ولا يجوز له ان يخالف عن كونه وجهه الى شطر المسجد الحرام الا

لغزورة لا يقدر على غير ذلك معها . وبالله تعالى التوفيق •

٤٩٣ — مسألة — ولا يحمل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف ، لافي فريضة ولا نافلة ، فان فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته وصلاة من اتهم به عالماً بحاله عالماً بأن ذلك لا يجوز •

قال علي : من لا يحفظ القرآن فلم يكافئه الله تعالى قراءة مالا يحفظ ، لأنه ليس ذلك في وسعه ، قال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) فاذا لم يكن مكافئاً ذلك فكافئه ماسقط عنه باطل ، ونظيره في المصحف عمل لم يأت باباحته في الصلاة نص ، وقد قال عليه السلام : « ان في الصلاة لشفلاً » •

وكذلك صلاة من صلى متمسكاً على عصاً او الى حائط لضغفه عن القيام لأنه لم يؤمر بذلك ، وحكم من هذه صفته ان يصلي جالساً ، وليس له ان يعمل في صلاته ما لم يؤمر به ، ولو كان ذلك فضلاً لكان رسول الله ﷺ اولي بذلك ، لكنه لم يقبله ، بل صلى جالساً اذ عجز عن القيام ، وامر بذلك من لا يستطيع ، فصلاة المعتد بخالفة لأمير رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة » وهو قول سميد بن السبب والحسن وغيرهما •

٤٩٤ — مسألة — ومن نسي صلاة فرض — أي صلاة كانت — فوجد اماماً يصلي صلاة أخرى — أي صلاة كانت — في جماعة ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته ، ويجزئه ، ولا ينال باختلاف نية الامام والمأموم • •

وجائز صلاة الفرض خلف المتفل ، والمتفل خلف من يصلي الفرض ، وصلاة فرض خلف من يصلي صلاة فرض أخرى كل ذلك حسن وسنة • ولو وجد المرء جماعة تصلي التراويح في رمضان ، ولم يكن صلى المشاء الآخرة ، فليصلها معه ، ينوي فرضه ، فاذا سلم الامام ولم يكن هو أتم صلاته فلا يسلم ، بل يقوم ، فان قام الامام الى الركعتين قام هو أيضاً فانهم به فيها ، ثم يسلم يسلم الامام . وكذلك لو ذكر صلاة فاتته •

وجائز أن يصلي امام واحد بجماعتين فصاعداً في مساجد شتى صلاة واحدة ، هي لهم فرض ، وكلها له نافلة سوى التي صلى أولاً ، وكذلك من صلى صلاة فرض في جماعة فجائز له أن يؤم في تلك الصلاة جماعة أخرى ،

وجاعة بمد جماعة \*

ومن فاتته الصبح فوجدت قوماً يصلون الظهر صلى معهم ركعتين ينوي بهما الصبح ، ثم سلم ، وصل الباقيتين بنية الظهر ، ثم أتم ظهره ، وهكذا يعمل (١) في كل صلاة على حسب ما ذكرنا . وهذا قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز أن تختلف نية الامام والمأموم .

قال علي : إن من العجب أن يكون الحنفيون يميزون الوضوء للصلاة والفصل من الجنابة بغير نية أو بنية التبرد ، وفيهم من يميز صوم رمضان بنية الانقطاع وترك الصوم ، وكهم يميز بنية التطوع ويميزه عن فرضه ، وبنية الفطر إلى زوال الشمس ، فيطلون niat حيث أوجبها الله تعالى ورسوله ﷺ ثم يوجبونها هنا حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ !! وفي المالكيين من يجرى عنده غسل الجمعة ودخول الحمام من غسل الجنابة ، فيسقطون النية حيث هي فرض ، و يوجبونها حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ \* قال علي : وإنما يجب الكلام في وجوب اتفاق نية الامام والمأموم ، أو سقوط وجوبه ، فإذا سقط وجوبه صحت المسائل التي ذكرنا كلها ، لأنها مبنية على هذا الأصل ، ومتبعة منه \*

قال علي : فنقول وبالله تعالى التوفيق : إنه لم يأت قط ، قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا إجماع — : بوجوب اتفاق نية الامام والمأموم ، وكل شريعة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع فهي غير واجبة ، وهذه شريعة لم يوجبها شيء مما ذكرنا ، فهي باطله \* ثم البرهان يقوم على سقوط وجوب ذلك ، وقد كان يكفي من سقوطه عدم البرهان على وجوبه \*

قال علي : من المحال أن يكلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم من نية الامام لقول الله تعالى . ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ، وليس في وسعنا علم غائب عنا من نية الامام حتى نوافقها ، وإنما علينا ما يستأنقده من القصد بنياتنا تأديبة ما أمرنا به كإسراءنا ، وهذا برهان ضروري سمى وعقل \*

وبرهان آخر . وهو قول الله تعالى . ( لا تكلف إلا نفسك ) وهذا نص جلي كاف في إبطال قولهم \*

فان قالوا . قد قال رسول الله ﷺ : «أما جعل الامام ليؤمهم» \* قلنا . نعم ، وقد بين رسول الله ﷺ — في هذا الخبر نفسه — المواضع التي يلزم الاتباع



بالامام فيها ، وهي قوله عليه السلام : « فاذا كبر فكبر واواذا ركع فاركعوا ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا » فهنا أمر عليه السلام بالاتمام فيه ، لافي النية التي لاسبيل الى معرفتها لنير الله تعالى ثم لناورها وحده •

والمعجب كل المعجب ان المحتجين بهذا الخبر فيما ليس فيه منه اثر من ايجاب موافقة نية المأموم لنية الامام - اول عاصين لهذا الخبر ، فيقولون : لا يقتضى المأموم بالامام في قول : « سمع الله لمن حمده » !! فاذا قيل لهم : هذا ، قالوا : لم يذكر النبي ﷺ ذلك ، فقيل لهم : ولا نهى عنه ولا ذكر عليه السلام أيضا موافقة نية المأموم للامام ، لافي هذا ولا في غيره ، ثم خالفه المالكيون في امره بأن فصل قعودا اذا صلى قاعدا ، فاي عجب اعجب من احتجاجهم بخبر يخالفون نص ما فيه ، ويوجبون به ما ليس فيه !! نموذج بالله من مثل هذا •

وقال عليه السلام . « انما الاعمال بالنيات » وانما لكل امرئ ما نوى ، فنص عليه السلام نصا جليا على ان لكل احدا نوى ، فصح يقينا ان للامام نية ، وللمأموم نية ، لاسبق لاحداهما بالأخرى ، وما عدا هذا فباطل بحث لاشك فيه . وبالله تعالى نتايد •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى انا هشيم عن منصور عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : « ان مفضل بن جبل كان يصلى مع رسول الله ﷺ عشاء الآخرة ، ثم يرجع الى قوم يصلى بهم تلك الصلاة » (١) •

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن عباد ثنا سفیان - هو ابن عينة - عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : « ان معاذ بن جبل كان يصلى مع النبي ﷺ ثم ياتي فيقوم قومه ، فعلى ليلة مع النبي ﷺ عشاء » ثم اتي قومه فأهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فانحرف رجل فلم يسمع صلى وحده وانصرف ، فقالوا له : انا فقت يا فلان ؟ قال : لا والله ، ولأين رسول الله ﷺ فلا خبر به فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، انا أصحاب نواضع نعمل بالنهار ، وان معاذاً صلى ملك المشاء ثم اتي فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله ﷺ على معاذ فقال : يا معاذ - اأتان أنت ؟ اقرأ بكذا واقرأ بكذا » (٢) •

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣ و ١٣٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٣٥)

فهذا رسول الله ﷺ قد علم بالأمر وأقره على حاله ولم ينكرها \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن محمد بن عجلان ثنا عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله : « أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله ﷺ ثم يأتى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة » (١) \*

قال على : إنما أوردنا هذا الخبر لأن بعض من لا يردعه دين عن الكذب قال : لم يرو أحد هذه النحلة الا عمرو بن دينار ، فأريناه أنه قد رواها عبيد الله بن مقسم ، وهو متفق على ثبته ، ثم حتى لو اتفرد بها عمرو فكان ماذا ؟ ! \*

ما يختلف سلمان في أن عمرأ هو النجم الثاقب ثقة وحفظاً وإمامة وبلا شك فهو فوق أبى حنيفة ومالك اللذين يمارض هؤلاء السنن برأىما الذى اخطأ فيه ، لأن عمرأ لى للصحابة واخذ عنهم وأقل مراتب عمرأ أن يكون فى نصاب شيوخ مالك وأبى حنيفة كالزهرى ، ونافع وحماد بن أبى سليمان وغيرهم ، وقد روى عن عمرو من هو أجل من مالك وأبى حنيفة ومثلهما ، كأيوب ، ومنصور ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، وسفيان ، وابن جريج وغيرهم ، فكيف وقد صح فى هذا ما هو أجل من فعل معاذ ؟ كما حدثنا يونس بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشنى ثنا محمد ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأشعث بن عبد الملك الجمراني عن الحسن البصرى عن أبى بكره : « أنه صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ، فصلى بالدين (٢) خلفه ركعتين ، والدين جاءوا بعد ركعتين ، فكانت لثنى ﷺ أو بماولها ولا ركعتين » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عبيد الله بن معاذ بن مباد النبوى ثنا أبى (٣) ثنا الأشعث - هو ابن عبد الملك - عن الحسن البصرى عن أبى بكره قال : « صلى رسول الله ﷺ فى خوف الظاهر ، فصف بعضهم خلفه ، و بعضهم بازاء المدو ، فصلى ركعتين ثم سلم ، فانطلق الذين صلوا معه (٤) فوققوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك فصفوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ثم سلم ،

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٢٣) (٢) فى النسخة رقم (١٦) « بالذى » وهو خطأ

(٣) قوله « ثنائى » سقط من الأصلين خطأ و قدنا من ابى داود (ج ١ ص ٤٨٤) (٤) كلمة « معه »

سقطت من الأصلين \*

فكانت لرسول الله ﷺ أربعة وأحبابه ركعتين ركعتين \* وبه كان يقضى الحسن \*  
 قل على وقد صح مع الحسن من أبي بكره كنفه حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد  
 ابن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عينة - أنا أبو موسى  
 - هو إسرائيل بن موسى - قال : سمعت الحسن يقول : سمعت أبا بكره يقول : «لقد  
 رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي معه» (١) وذكر الحديث ، وأبو موسى  
 هذا ثقة روى عنه سفيان والحسين بن علي الجعفي \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان - هو ابن مسلم -  
 ثنا أبان - هو ابن يزيد المطار - ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف  
 عن جابر قال : «أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع» - وذكر الحديث  
 قال - «فنودي بالصلاة ، فصل بطائفة (٢) ركعتين ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى  
 ركعتين ، قال جابر : فكانت للنبي ﷺ أربع ركعات ، وللقوم ركعتان» \*

قال علي : وهذا حديث سمعه يحيى بن أبي سلمة ، وسمعه أبو سلمة من جابر ،  
 ورويناه كذلك من طرق ، اكتفينا بهذا الاختصار ، فهذا آخر فعل رسول الله  
 ﷺ ، لأن أبا بكره شهده ، وإنما كان إسلامه يوم الطائف بعد فتح مكة وبعد حنين \*  
 وقد لجأ بعضهم إلى ما يلجأ إليه المفضوح بالبلع (٣) الذي لا يتق الله تعالى فيما يحكم  
 به فقال : ليس في حديث جابر أنه سلم عليه السلام بين الركعتين والركعتين \*

قال علي فيقال له : كذبت ، قد رويناه من طريق قتادة عن سليمان الشكري عن جابر  
 « أنه عليه السلام سلم بينهما » (٤) \*

(١) لم أجده في سنن النسائي ولا في خصائص علي له ، وهو في مسند أحمد (ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨)  
 عن سفيان بإسناده ، وهو حديث « أن ابنه هذا سيد » ولعل الله تبارك وتعالى أن يصلح  
 به بين اثنين من المسلمين » وهو في البخاري من طريق ابن عينة (ج ٥ ص ١٠) وفيه التصريح  
 بسماع الحسن أيضاً . ورواه أبو داود (ج ٤ ص ٣٤٩) والحاكم (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥)  
 بأسانيد أخرى (٢) في الأصلين «فصل بالطائفة» ومحقناه من مسلم (ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢)  
 (٣) يقال : يلع - يفتح - إذا قطع من الأعياء ظم بقدر على التحرك . ومصدره  
 البلوح ، ويقال : بلع أيضاً - بتشديد اللام المفتوحة (٤) رواية الشكري رواها الطحاوي

فقالوا : قد تكلم في سماع قتية من سليمان •  
 قلنا : أتم قولون : المرسل كالسند ، فالآن اتاكم التعلل بالباطل في السند بأنه  
 قد قيل - ولم يصح ذلك (١) القول - انه مرسل ، ان هذا المعجب لاسباب وقد بين  
 ابو بكرة في حديثه أنه عليه السلام سلم بين الركعتين والركعتين ، ولم يروا أحداً عليه  
 السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين •  
 ولوصح انه عليه السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين لكان ذلك أشد على المخالفين ،  
 لأنهم انعام مقلدو أبي حنيفة ومالك •

وابو حنيفة يرى على من صلى أربعاً وهو مسافر أن صلاته فاسدة ، الا ان يجلس في  
 الاثنتين مقدار التشهد فصح صلاته ، وتكون الركعتان اللتان يقوم اليهما تعوفاً ، فان  
 كان عليه السلام لم يقعد بين الركعتين مقدار التشهد فصلاته عندهم فاسدة ، فان أقدموا  
 على هذا القول كفروا بلامرية ، وان كان عليه السلام قد بين الركعتين مقدار التشهد  
 فقد صارت الطائفة الثانية مصلية فرضهم خلفه ، وهو عليه السلام متفعل ، وهذا قولنا لا قولهم •  
 وأما السالكين فانهم يقولون : ان السافر ان صلى أربعاً فقد أساء في صلاته  
 وعليه (٢) أن يبيدها في الوقت ، فان قالوا : هذا في صلاة رسول الله ﷺ كفروا بلا  
 مرية ، وان قالوا : بل سلم بين الركعتين والركعتين أفروا بأن الطائفة الثانية رضى الله عنهم  
 صلوأ فرضهم خلفه عليه السلام وهو متفعل •

وهذا اجماع صحيح من جميع الصحابة رضى الله عنهم مع النبي ﷺ من حضر ،

(ج ١ ص ١٨٧) وأشار إليها ابو داود (ج ١ ص ٤٨٤) ، قال بعد حديث أبي بكرة : «وكذلك  
 رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ ، وكذلك قال سليمان  
 البشكري عن جابر عن النبي ﷺ » وقد روى نحوه الحسن عن جابر ان النبي ﷺ  
 صلى ركعتين ثم سلم ثم ركعتين ثم سلم ، وذلك عند النسائي (ج ١ ص ٢٣١) بإسناد صحيح ،  
 وروى نحوه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي عن الثقة ابن علية او غيره عن يونس عن  
 الحسن عن جابر ، قلنا الزيلعي في نصب الرأية (ج ١ ص ٢٥١) (١) قل ابن حجر عن  
 البخاري ويحيى بن معين ان قتادة لم يسمع من البشكري (٢) في النسخة رقم (١٦)  
 «وعليها» وهو خطأ •

ولا ينجي مثل هذا على من غاب ، وكلهم مسلم لأمره عليه السلام •

وقد لجأ بعض المفتونين من مقلدي مالك الى ان قال : هذا خاص برسول الله ﷺ ، لأن في الاهتمام به من البركة في النافعة باليس في الائتمام بغيره في الفريضة •

قال على : فرهذه البائس من الاذعان للحق الى الكذب على الله تعالى في دعواه بخصوص فيها لم يقل عليه السلام قط إنه مخصوص له ، بل قد صح عنه عليه السلام من طريق مالك ابن الحويرث أنه قال : «سلوا كما ترون في أصلي» وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) . وما قال قط أحد : إنه يجوز معه عليه السلام في الصلاة ما لا يجوز مع غيره ، إلا هؤلاء القمقود ، نصراً لتقليد المفسد !! ونموذ بالله من الخذلان (١) •

قال على : واعتراضوا في حديث ما ذاب شياء !! نذكرها ، وان كنا غافين عن ذلك بحديث أبي بكره وجابر ، لكن نصر الحق فضيلة ، وقع الباطل وسيلة الى الله تعالى •

قال بضمهم : لا يجوز اختلاف نية الامام والمأموم لارو يتعمد من طريق ابن سبغر (٢) الجرجاني عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عبد الله بن عياش ابن عباس التتاني عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت» •

قال على : وهذا خبر لا يصح ، لأن راويه أبو صالح ، وهو ساقط (٣) ، وإنما الصحيح من هذا الخبر فهو ما رواه أيوب السخيتاني وابن جريج وحديث سلمة وورقة ابن عمرو زكرياء بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» . وقد ذكرناه باسناده في صدر كتاب الصلاة من ديواننا هذا (٤) •

ثم لو صح لفظ أبي صالح لكان حجة عليهم لاهم ، لأنهم غافلون له ، لأن المالكيين والخنفيين مما يتفقون على أن صلاة المسبح اذا أقيمت قان من لم يكن اوتر ولا ركع ركعتي الفجر — : يصلحها قبل أن يدخل في التي أقيمت ! فمبحان من يصرم للاحتجاج بما لا يصح من الأخبار في إبطال ما صح منها !! ثم لا مؤنة عليهم من خلاف ما احتجوا

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ونموذ بالله من مثل هذا» (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «سحر» بدون نقط ، ولم اعرف من هو (٣) كلا بل أبو صالح ثقة ، وإنما ضعف هذه الرواية — ان كانت لم تحي — بغير هذا الاستناد من قبل عبد الله بن عياش ابن عباس ، فانه ضيف بولم أجده هذه الرواية (٤) في المسألة ٣٠٨ (ج ٣ ص ١٠٦)

به حيث لا يجوز خلافه \*

وأيضاً : فهم مصنفون (١) على جواز التفعل خلف من يصل في الفريضة في الظهر والمصر ، فهم أول مخالف لنا صحوه من الباطل من حديث أبي صالح \*

وأما نحن فلو صح هذا الخبر لقلنا به ، ولاستعملنا معه ما قد صح من سائر الأخبار ، من حديث معاذ وجابر وأبي بكرة وأبي ذر ، ولم تترك منها شيئاً لشيء آخر \*

وذكر بعضهم خبراً رويناه من طريق عمرو بن يحيى المازني عن معاذ بن ربيعة عن رجل من بني سلمة (٢) من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له سليم (٣) : « أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نضل في أعمالنا فأتى حين نحسب فأبى معاذ فطول علينا ؟ فقال رسول الله ﷺ : يا معاذ لا تكن فتانا ؟ إنا نخفض لقومك أو نجعل صلاتك مسمى » (٤)

فادعوا من هذا أن معاذاً كان يجعل التي يصل مع النبي ﷺ نافلة \*

قال علي : وهذا تأويل لا يحمل القول به ، لوجوه ستة \*

أحدها أنه كذب ودعوى بلا دليل ، وهذا لا يجوز عن من لا يجوز عنه تقوى أو حياء \*

والثاني أن هذا خبر لا يصح ، لأنه منقطع ، لأن معاذ بن ربيعة لم يدرك النبي ﷺ ، ولا أدرك هذا الذي شكنا إلى رسول الله ﷺ بمآذ \*

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثنا أبو بكر — هو عبد الكبير بن عبد الحميد الحنفي — عن أسامة بن زيد قال : سمعت معاذ بن عبد الله بن خبيب (٥) قال سمعت جابر بن عبد الله قال : كان معاذ فذكر الحديث سوفيه . أن سليماً قال لرسول الله ﷺ . « أفي

(١) في النسخة رقم (٤٥) «متفقون» والمضى واحدهما (٢) بفتح السين المهملة وكسر

اللام . وفي الأصلين « من بني سليم » وهو خطأ صحته من مسند أحمد والطحاوي

والاستيعاب (٣) في النسخة رقم (١٦) «سلم» وهو خطأ (٤) برواه أحمد (ج ٥ ص ٧٤) عن

عفان عن وهيب عن عمرو بن يحيى ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ٢٣٨) وابن عبد البر

(ج ٢ ص ٥٧٨) (٥) يضم الخاء المعجمة مصغر . ومن القريب أن يحتج ابن حزم بهذا

الاستناد مع أن فيه أسامة بن زيد الليثي وقد قال فيه هو في الأحكام (ج ٥ ص ١٣٦) :

انه ضيف لا يحتج بحديثه وحكم على حديث من رواه بأنه مكذوب ، وقد أخطأ في

حكمه ، ثم في الاستناد معاذ بن عبد الله بن خبيب هذا وقد قتل ابن حجر عن ابن

حزم أنه قال فيه «مجهول» فهل صار أسامة قوياً وابن خبيب مرفوضاً لدى المؤلف ؟

رجل أهل نهاري حتى اذا أمست أمسيت ناعساً ، فأتينا معاذ وقد أبطأ علينا ، فلما احتبس صليت » وذكر الحديث - وفيه . أن سنه صاحب هذه القصة قتل يوم أحد .  
والثالث أن يكون رسول الله ﷺ يقول : « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة »  
ويقول الله تعالى . ( وسارعوا الى مغفرة من ربكم ) ثم يكون معاذ - وهو من أعلم هذه الأمة بالدين - يضع فرض صلاته التي قد تعين عليه ، فيترك أدائه ، و يشتمل بالتفعل ، وصلاة الفرض قد أقيمت ، حتى لا يدرك منها شيئاً ، لاسيما مع رسول الله ﷺ ، فليت شعري ، الى من كان يؤخر معاذ صلاة فرضه حتى يصلها معه راغباً عن أن يصلها مع رسول الله ﷺ ، اتباعاً لرأى أبي حنيفة ومالك ؟ ألا ان هذا هو الضلال المبين ، قد نزه الله تعالى ماذا عنه عند كل ذي مسكة عقل \*

والرابع : أن هذا التأويل السخيف الذي لم يستحيوا من أن ينسبوه الى معاذ رضي الله عنه - لا يجوز عندهم أيضاً ، وهو ان تحضر صلاة فرض فينوي بعض الحاضرين ممن لم يكن صلى بعد تلك الصلاة - أن يصلها مع الامام لا ينوي بها الا التطوع .  
فعلى كل حال قد نسبوا الى معاذ ما لا يحمل عندهم ولا عند غيرهم ، وهذه فتنة سوء مذهب العقل والدين ، ونموذ باقه من الخذلان ، فأى راحة لهم فأن ينسبوا الى معاذ ما لا يحمل عندهم بلا معنى ؟ \*

والخامس أن يقال لهم : اذ جوزتم لمعاذ ما لا يجوز عندكم ، من أن يصل نافلة خلف رسول الله ﷺ ، ومعاذ لم يصل ذلك الفرض بعد ، وهو عليه السلام يصل فرضه - : فأى فرق في شريعة أو في معقول بين صلاة نافلة خلف مصلى فريضة ، وبين ما منتم منه من صلاة فرض خلف المصلى نافلة ، وكلاهما اختلاف نية الامام مع التأموم ولا فرق ؟  
فهلا قالوا أحدهما على الآخر ؟ وهلا قالوا جواز صلاة الفريضة خلف التفل من الأئمة على جواز حج الفريضة خلف الحاج تطوعاً من الأئمة ، يقف بوقوفه ويدفع بدفعه ويأتم به في حجه ؟ فلو كان شيء من القياس حقا لكان هذا من أحسن القياس وأصح ، وهم أهل قياس يزعمهم ولكن هذا مقدار علمهم فيما شغلوا به أنفسهم وتركوا السنن فكيف عملاً يشتغلون به من طلب السنن والاعتناء بها والحمد لله على عظم نعمته \*

قل على : وموه بعضهم هنا بكلام يشبه كلام المرورين وهو أنه قال : الفرق بينهما أن بعض سبب التطوع سبب الفريضة ، وأن من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً كان داخلاً في نافلة \*

قال علي: هذا كلام لا يفهمه ثله فكيف سامعه! وحقه ثله سكنى المارستان ومعاناة دماغه  
 و يقال له: أجمل هذا الكلام حجة في المساواة بين الأمرين؟ وأيضاً: فقد قال الباطل  
 والكذب، بل من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً فليس مصلياً ولا شيئاً له، لقول رسول  
 الله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى» فتعجب ندين بأن كلام رسول الله ﷺ أحق  
 بالاتباع من كلام هذا المخروق بالهذيان! \*

ثم لو صح هذا الحديث الذي ذكره من طريق ماز بن رفاعه لما كان لهم فيه  
 متعلق أصلاً، لأنه واضح المعنى، وكان يكون قوله عليه السلام «إما أن تخفف عن  
 قومك أو أجمل صلاتك معي» أى لاتصل بهم إذا لم تخفف بهم، وافتصر على أن  
 تكون صلاتك معي فقط، هذا مقتضى ذلك اللفظ الذى لا يحتمل سواه \*

وموه بعضهم بخبر روى عنه من طريق قتادة عن عامر الأحول (١) عن عمرو بن شعيب  
 عن خالد بن أيمن المافرى (٢) قال: «كان أهل الموالى يصلون في منازلهم و يصلون مع  
 النبي ﷺ، فتهاجم النبي ﷺ أن يبدوا الصلاة في يوم مرتين» (٣) \*  
 وخبر آخر فيما كتب به الى أبو سليمان داود باب شاذ بن داود المصرى (٤) قال ثنا  
 عبد الله بن سعيد الأزدي الحافظ ثنا هشام بن محمد بن قرة الزعنى ثنا أبو جعفر أحمد بن  
 محمد بن سلامة الطحاوى قال ثنا الحسين بن نصر قال سمعت يزيد بن هرون يقول  
 أنا الحسين الملم عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط  
 وهم يصلون، فقلت: ألا تصل معهم؟ قال قد صليت في رحلى: «إن رسول الله ﷺ نهى  
 أن تصل فريضة في يوم مرتين» (٥) \*

(١) هو عامر بن عبد الواحد الأحول البصرى روى عن عمرو بن شعيب، وهو غير  
 ماصم بن سليمان الأحول، و قتادة روى عن كليهما (٢) خالد بن أيمن هذا تابعى،  
 وكذلك قال ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر وغيرهم (٣) رواه أيضاً الطحاوى  
 (ج ١ ص ١٨٧) (٤) كذا هو في الأصلين ولكن في النسخة رقم (٥٥) «شاذ» بالذال  
 المهملة ويحذف (٥) هكذا رواه المؤلف من طريق الطحاوى، ولعله بهذا السياق في كتاب  
 آخر من كتبه، وإما الذى في الآثار (ج ١ ص ١٨٧) بهذا الاستناد فلفظه «عن سليمان  
 مولى ميمونة - هو ابن يسار - قال: أتيت المسجد فرأيت ابن عمر جالساً والناس في الصلاة



قال : فكانت صلاة معاذ إذ كان مباحاً أن تصلى الصلاة مرتين في اليوم ، ثم نسخ ذلك .  
قال علي : أما حديث ابن عمر فصحيح ، وأما حديث خالد بن أعين فباطل ،  
لأنه مرسل .

ثم لا حجة لهم في شيء منهما .

أول ذلك : أن قائل هذا قد كذب ، وما كان قط مباحاً أن تصلى صلاة واحدة على  
انها فرض مرتين ، ولا خلاف في أن الله تعالى لم يفرض ليلة الاسراء إلا خمس صلوات فقط ،  
حاشا ما اختلفوا فيه من الوتر فقط ، وصح أنه عليه السلام أخبر أنه قاله : « من خمس  
ومن خمسون ، ( لا يدل القول لدى ) فبطل كل ما موه به هذا الموه .

ووجه آخر وهو أن معنى الحديثين واحد ، وهو حق ، وما حل قط ولا قلنا نحن  
- ومعاذ الله من ذلك أن تصلى صلاة في يوم مرتين - : وإنما قلنا : انه يؤدي الفريضة  
خلف التنفل ، كما فعل رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وتصل النافلة خلف  
مصل الفرض ، كما أمر عليه السلام ، وكما يميزونهم أيضاً منا ، وتؤدي الفريضة خلف  
مؤدي فريضة أخرى ، كما أخبر عليه السلام بأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ،  
ولم ينه عليه السلام عن ذلك قط ولا أحد من أصحابه ، حتى حدث ما حدث . وإنما الميزون  
أن تصلى صلاة في يوم مرتين فالساكنون الفائلون بإعادة الصلاة في الوقت ، وبأن من  
ذكر صلاة في أخرى صلى التي هو فيها ثم التزم ذكر ثم يصلى التي صلى ، وأما نحن فلا .  
والمعجب من احتجاجهم بآين عمر وهم يخالفونه في هذه المسألة نفسها .

وقال بعضهم قولاً يجري في القبح مجرى ما تقدم لهم ويرى عليه وهو أنه قال : إنما  
كان ذلك من معاذ لمنم من كان يحفظ القرآن حيث .

قلت : ألا تصلى مع الناس ؟ قال : قد صليت في رحلي ، أن رسول الله ﷺ نهي أن  
تصلى فريضة في يوم مرتين ، وقدرناه أبو داود ( ج ١ ص ٢٢٦ ) من طريق يزيد بن زريع  
عن حسين المعلم بإسناده ، وفي آخره « أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تصلوا صلاة في  
يوم مرتين » ورواه النسائي ( ج ١ ص ١٣٨ ) من طريق يحيى بن سعيد عن المعلم . والبلاط  
- يفتح الباب الموحدة - موضع معروف بالبلدية .

قال على : لو اتقى الله قاتل هذا البوس أو استحيى من الكذب لم ينصر الباطل بما هو أبطل منه ، ولوعرف قدر الصحابة وميزلتهم في العلم لم يقل هذا لأننا نجد الزنجى والتركى والصقلبى والرومى واليهودى يسلمون ، فلا تمنى لهم جمعة الا وقد تملت المرأة منهم والرجل أم القرآن ، وقل هو الله أحد ، وما يقيمون به صلاتهم ، ولم يستحي هذا الجاهل الوقاح ان ينسب الى حى عظيم من أجياء الأنصار وحى آخر صغير منهم ، وهم بنو سلمة ، وبنو أدى (١) قد أسلم منهم . قبل الهجرة يماين وأشهر - ثلاثة رجال ، وأسلم جمهورهم قبل الهجرة بدهر : أنهم بقوا المدة الطويلة التى ذكرنا بعد اسلامهم لم يبتلوا (٢) بصلاتهم ، ولا تعلموا سورة يصلون بها ، وهم أهل العربية والبصائر في الدين : اللهم الن من لا يستحي من المجاهرة بالباطل والكذب المنفوح •

فليعلم أهل الجبل انه كان فيمن يصلى في مسجد بنى سلمة - الذى كان يؤم فيه معاذ بن جبل - ثلاثون عقيبا ، وثلاثة واربعون بدر ياسوى غيرهم ، أفأكان في جميع هؤلاء الفضلاء أحد يحسن من القرآن ما يصلى به ؟ ما شاء الله كان ، وكان من جهلهم جابر بن عبد الله ووالده ، وكعب بن مالك ، وأبو اليسر (٣) ، والحباب بن المنذر ، ومعاذ ومعوذ وخلاّد بن عمرو بن الجوح ، وعقبة بن عامر بن نافع (٤) وبشر بن البراء بن معرور ، وجابر بن

(١) «سلمة» بفتح السين وكسر اللام و«أدى» بضم الهيمزة وفتح الدال المهملة وتشديد الباء آخر الحروف بوزن «سمى». وفى الأصلين «أذن» وهو تصحيف مزعج - وأدى هذا من أجداد معاذ ، فانه معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى بن كعب ابن عمرو بن أدى بن سمد بن على الخزرجى ، وأدى أخو سلمة بن سمد ، وقد انقرض عقب أدى هذا كما نقل شارح القاموس عن الروض وآخر من مات منهم عبد الرحمن بن معاذ بن جبل ، فالخلى العظيم من الأنصار هو بنو سلمة ، والحقى الصغير أبناء عمهم بنو أدى وانظر المشتبه للذهبي (ص ٨) وطبقات ابن سمد (ج ٣ ص ١٠٥ و ١٠٩ و ١٢٠ وغير ذلك) وشرح القاموس (ج ١٢ ص ١٣) (٢) يعنى لم يضمنوا بها والاهتبال الاعتنام (٣) بفتح الباء والسين المهملة واسمه «كعب بن عمرو بن عباد بن سواد بن غنم - بفتح النون المجمة واسكان النون - ابن كعب بن سلمة بن سمد بن على» انظر الطبقات (ج ٣ ص ١١٨ و ١٠٤) • (٤) بالنون والباء الموحدة وآخره همزة وقد حذف هذا الاسم من النسخة رقم (٤٥) وهو نافع بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة بن سمد - انظر الطبقات (ج ٣ ص ١١٠) •

صخر - وغيرهم من أهل العلم والفضل : وقد رويناه من أصح طريق عن كعب بن مالك  
 قال : « ما هاجر رسول الله ﷺ حتى حفظت سوراً من القرآن » (١) •

ثم إن هذه الكذبة التي قالها هذا الجاهل دعوى افتراها لم يبرها قط فحش . من  
 الروايات السقيمة فكيف الصحيحة وما كان هكذا فلا وجه لاشغل بها إلا فضيحة  
 قائلاً فقط ، ثم تحذير الضعفاء منه والتقرب إلى الله تعالى بذلك •

والثالث : أن يقال له : هيك أن هذه الكذبة كاذبة كرت ، أيجوز ذلك عندكم ؟  
 وهل محل لديكم أن تسلم طائفة فلا يكون فيهم من يقرأ شيئاً من القرآن الاوحد فيصل  
 ذلك الواحد مع غيره ثم يؤمهم في تلك الصلاة ؟ فمن قولهم : لا . فيقال لهم : ما عارضة  
 لكم في استنباط كذب لا تنتفعون به في ترويع فاسد تقليدكم ؟ •  
 ثم يقال لهم : احمولوه على ما شئتم ، اليس قد علمه رسول الله ﷺ وأقره ؟ فبأى  
 وجه يظنون فعل رسول الله ﷺ وحكمه ؟ •

وقد تامل بعضهم في حديث جابر وأبى بكره بنحو هذه النضاع فقال : لعل هذا كان  
 قبل أن تقصر الصلاة ، أو في سفر لا تقصر الصلاة في مثله •

فقلنا : هذا جهل وكذب آخر ، أبو بكره متأخر الاسلام ، لم يشهد بالمدنية قط  
 خوفاً ولا صلاة خوف ولا فيها يقرب منها ، وانما كان ذلك - قال جابر - : بنخل وبذات  
 الرقاق ، فكلوا الموضعين على أز يد من ثلاثة أيام من المدينة وقدم صحن عائشة رضي الله  
 عنها أن الصلاة أنزلت بحكمة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ أتت صلاة  
 المحضرو أقرت صلاة السفر •

فيطل كل ما رأوا به في إبطال الحقائق من السنن المتجم عليها

ثم هو فضل الصحابة بيد رسول الله ﷺ •

روينا من طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عمار التيمي : أن ملأ لمر  
 ابن الخطاب كان بكسر (٢) ، فكان يعلى بالناس ركعتين ثم يعلم ، ثم يعلى ركعتين  
 آخرين ثم يعلم فبلغ ذلك عمر فكتب إلى عمر : إني رأيت شاكساً عن أهلي  
 ولم أدري بحضرة عدو فرأيت أن أسلي بالناس ركعتين ثم أسلم ثم أسلي ركعتين

(١) هو كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم وقصته

في الصحيحين وغيرهم (٢) بنت الكناين بينهما سبع مائة سنة كورة ببلاد فارس •

ثم أسلم ، فكتب اليه عمر بن الخطاب : أن قد أحسنت \*

ومن طريق حميد بن هلال أخبرني عبدالله بن الصامت قال : كنا مع الحكم بن عمرو الغفاري - هو صاحب رسول الله ﷺ - في جيش ، وهو يصلي بتأصلة المصباح ، وبين يديه عزة ، فرحار (١) بين يدي الصفوف فأعاد بهم الصلاة ، وقال : قد كان بين يدي ما يسترفى - يعني العزة - ولكني أعدت لمن لم يكن بين يديه ما يستره . وذكر الحديث . فهذا صاحب رسول الله ﷺ صلى نافلة بمن يؤدي فريضة \*

وعن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عطاء الخراساني : أن أبا الدرداء أتى مسجد دمشق وهم يصلون المشاء وهو يريد المغرب ، فصلى معهم فلما قضى الصلاة قام فصلى ركعة ، فجل ثلثاً للمغرب وركعتين تطوعاً . ومن طريق قتادة هذا الخبر ، وزاد فيه . ثم صلى المشاء \*

وعن ميمر عن قتادة عن أنس بن مالك : فيمن أتى التراويح في شهر رمضان ولم يكن صلى المشاء وقد بقي للثلاث ركعتان ! قال : اجعلها من المشاء \*

وعن عطاء قال : من صلى مع قوم هو ينوي الظهر وهم يريدون العصر ، قال : له مانوى ، ولهم مانوا ، وكان يفعل ذلك ، وعن إبراهيم النخعي مثل ذلك \*

وعن طاوس : من وجد الناس يصلون القيام وهو لم يصل المشاء فليصلها معهم ، وليعدها المكتوبة \*

وروي ذلك ابن جريج عن عطاء ، وحماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وعبد الله بن طاوس عن أبيه ، ورواه عن هؤلاء الثقات \*

قال علي : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً أصلاً ، وهم ينظّمون هذا إذا وافق تقليدهم ! وقولنا هذا هو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجهم وأصحاب الحديث . وإياه تعالى التوفيق \*

٤٩٥ - مسألة - ومن أتى سجدة قسصيت فيه صلاة فرض جماعة بإمام راتب وهو لم يكن صلاها : فليصلها في جماعة ، ويميزه الأذان الذي أذن فيه قبل ، وكذلك الإقامة ، ولو أعادوا إذا أوقامة فحسن ، لأنه مأمور بصلاة الجماعة ، وأما الأذان والإقامة فانه لكل من صلى تلك الصلاة في ذلك المسجد ممن شهد بها أو ممن جاء بعدها

وهو قول أحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهما \*  
وقد مالك : لا تصلي فيه جماعة أخرى إلا أن لا يكون له امام راتب . واحتج لمقلدوه  
بأنه قال هذا قطعاً لأن يفعل ذلك أهل الأهواء \*

قال علي : ومن كان من أهل الأهواء لا يرى الصلاة خلف أئمتنا فانهم يصلونها  
في منازلهم ، ولا يمتدونها في المساجد مبتدأة أو غير مبتدأة مع امام من غيرهم ، فهذا الاحتياط  
لا وجه له ، بل ما حصلوا الا على استمجال النع بما أوجبه الله تعالى من أداء الصلاة  
في جماعة خوفاً من امر لا يكاد يوجد بمن لا يزال باحتياطهم \*

ولقد أخبرني يونس بن عبد الله القاضي قال : كان محمد بن يرق بن زوب القاضي (١)  
إذا دخل مسجداً قد جمع فيه امامه الراتب — وهو لم يكن صلى تلك الصلاة بعد — جمع بين  
معه في ناحية المسجد \*

قال علي : القصد الى ناحية المسجد بذلك عجب آخر \*  
قال علي : وأما نحن فلن من تأخر عن صلاة الجماعة لنير عنبر ، لكن قلة اعتبار ، او  
لهوى ، أو لعداوة مع الامام — : فاننا ننهاه ، فان انتهى والا أحرقتنا منزله كما قال  
رسول الله ﷺ \*

والمعجبان المالكين يقولون : فان صلوا فيه جماعة أجزأهم فيا للهوايا للسلين !  
أي راحة لهم في منهم من صلاة جماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وهي .  
عندهم جائزة ممن صلاها فأى اختيار أفسد من هذا ؟ \*

ورويان عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الجهم بن عثمان (٢) قال : جاءنا  
أنس بن مالك عند الفجر ، وقد صلينا فأقام وأمام أصحابه \*  
ورويانا أيضاً : انه كان معه نحو عشرة من أصحابه فأذن وأقام ثم صلى بهم ، وروينا  
أيضاً من طريق معمر وحماد بن سلمة عن أبي عثمان عن أنس ، وسماه حماد فقال : في  
مسجد بني رفاعه \*

وعن ابن جريج قلت لمطاء : فتر دخلوا مسجد مكة خلاف الصلاة (٣) ليلاً أو نهاراً ،

(١) كذا في الأصلين ويحذف : (٢) هو الجهم بن دينار النخعي البصري . (٣) أي  
بعد الصلاة ، وله شواهد في اللسان \*

أؤمهم أحدهم؟ قال . نعم ، وما بأس ذلك ؟ (١) \*

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن يزيد أمي إبراهيم في مسجد قسلي فيه ، فأما من  
عن يمينه بنير أذان ولا اقامة \*

وعن معمر صحبت أيوب السخنيان من مكة الى البصرة ، فأتينا مسجد اهل ماء قسلي  
فيه ، فأذن أيوب واقام ثم تقدم فصل بنا \*

وعن حماد بن سلمة عن عثمان البتي (٢) قال : دخلت مع الحسن البصري ونابت البناني  
مسجدا قسلي فيه اهل ، فأذن ثابت واقام ، وتقدم الحسن فصلي بنا . فقلت : يا أبا سعيد ،  
أما يكره هذا ؟ قال : وما بأسه ؟ \*

قال علي : هذا مما لا يعرف فيه لأنس مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .  
ورويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة  
عن سليمان - هو ابن الأسود (٣) الناحي - عن أبي التوكل - هو علي بن داود الناحي -  
عن أبي سعيد الخدري قال : « جاء رجل وقد سلى رسول الله ﷺ ، فقال : أياكم يتجر  
على هذا ؟ فقام رجل فصلي معه » (٤) \*

قال علي : لو ظفروا بمثل هذا لطاروا به كل مطار : \*

٤٩٦ - مسألة - وإن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الامام في بعض صلاته فأنهم يصلون  
معه ، فإذا سلم فلا يفضل للذين يتمون ما فاتهم أن يقضوه امام يؤمهم منهم . لأنهم مأورون  
بالصلاة جماعة ، ولولا نص ورد بأن يقضوا فرادى لما أجزأ ذلك \*

روينا عن عبد الرزاق عن معتمر بن سليمان التيمي (٥) عن ليث قال : دخلت مع

(١) في النسخة رقم (٤٥) « ولا بأس بذلك » (٢) بفتح الباء الموحدة وكسر التاء  
الثناة القوية المسددة آخره الياء آخر الحروف (٣) كذا في الأصلين وهو يوافق ما قاله  
ابن حبان ، والراجح « سليمان الأسود » فقد ذكر الحاكم أنه « سليمان بن سحيم »  
(٤) هذا اللفظ يوافق لفظ الترمذي (ج ١ ص ٤٦) وحسن الحديث . ورواه أيضاً أبو داود  
(ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ،  
ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ١٨٥) أيضاً لاحد والبيهقي وابن حبان (٥) في النسخة رقم  
(١٦) « عن معمر بن سليمان التيمي » وهو خطأ \*

ابن سابط (١) في أناس السجد والامام ساجد فوجد بمغتاً وتباً بمغتاً للسجود ، فلما سلم الامام قام ابن سابط فصلى بأصحابه ، فذكرت ذلك لمعطاء فقال : كذلك ينبغي ، فقلت : إن هذا لا يفعل عندنا ، قال : يفرقون \*

قال علي : هذا يبين أن الناس مضوا على أعمال سلاطين الجور المتأخرين \*  
وعن معمر عن قتادة : في القوم يدخلون السجد فيدركون فيه مع الامام ركعة قال : يقومون فيقضون ما بقى عليهم ، يؤمهم أحدهم وهوة ثم معهم في الصف \*  
**حكم المساجد (٧)**

٤٩٧ - مسألة -- وتكره المحارب في الساجد ، وواجب كسبها ، ويستحب أن تطيب بالطيب . ويستحب ملازمة السجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف \*  
وقال علي : أما المحارب فجدته ، وأما كان رسول الله ﷺ يقف وحده ، ويصف الصف الأول خلفه \*

حدثنا عبد الرحمن الحمداي ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير (٣) ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك : «أن المسلمين بينهم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي بهم ، لم يفجأهم الا رسول الله ﷺ قد كشف سجف (٤) حجرة بانشة ، فنظار اليهم وهم صفوف في الصلاة ثم بسم : فتكس أبو بكر على عقبيه لصل الصف ، وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج الى الصلاة ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم فرحبا برسول الله ﷺ ، فأشار اليهم رسول الله ﷺ بيده : أن أعواملاتكم ، ثم دخل الحجرة وأرخى الستة » قال علي : لو كان أبو بكر في محراب لما رأى رسول الله ﷺ اذ كشف الستة ، وكان هذا يوم موته عليه السلام \*

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه كان يكره المحراب في السجد \*  
وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي : أنه كان يكره أن يصلى في طاق الامام ، قال سفيان : ونحن نكرهه \*

(١) ليث هو ابن سليم - وابن سابط هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط - وهو تابعي ثقة مات سنة ١١٨ (٢) هذا العنوان لم يكن هكذا في الأصول وإنما كان في النسخة رقم (١٦) «مسألة حكم الساجد . وتكره المحارب» الخ وفي النسخة رقم (٤٥) بحذف قوله «حكم الساجد» فاجترأنا ان نجته مفعولا على سبيل العنوان (٣) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن عفير» وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ٦ ص ٣٤) ستروكلاما بكسر السين المهملة ومناها واحد \*

وعن المتحر بن سليمان التيمي عن أبيه قال : رأيت الحسن جاء الى ثابت البناني فحضرت الصلاة فقال ثابت : تقدم يا أبا سعيد ، قال الحسن : بل أنت أحق ، قال ثابت : والله لا أقدمك أبداً (١) ، فقدم الحسن فاعتزل الطاق أن يصلى فيه . قال ممتنر : ورأيت ابن وليث بن أبي سليم (٢) يمتزلانه . \*

وعن كعب (٣) يكون في آخر الزمان قوم تنقص أعمارهم ، يزنون مساجدهم ، ويتخذون لها مذابح كذاب النصارى فاذا فاضوا ذلك صب عليهم البلاء . \*

وهو قول (٤) محمد بن جرير الطبري وغيره (٥) :  
وأما كنس المساجد فلأن الله تعالى يقول : ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ) والمعجب بمن يبيح المحي . إلى المسجد قبل غروب الشمس لصلاة المغرب وقيل الزوال للصلاة الجمعة . : ثم يكره المحي . إلى سائر الصلوات قبل أوقاتها (٦) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الملاء حدثنا حسين بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتغلف » (٧) \*

قال علي : الدور هي المحلات والأرباض ، تقول : دار بني عبد الأشهل ، ودار بني النجار . تريد محلة كل طائفة منهم . \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا عائذ بن حبيب ثنا حميد الطويل عن أنس قال : « رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد ، فنضب حتى احمر وجهه ، فقامت امرأة من

(١) في النسخة رقم (١٦) لا أقدم بك أبداً (٢) في الأصلين ليث بن أبي سليمان وهو خطأ وسليم بنهم السين الممنلة وضع اللام (٣) في النسخة رقم (١٦) « وعن وكيع » وما هنا أصح في خطي ، لأن هذا القول أشبه بكلمات كتب الأخبار وامثاله ممن أدخلوا على المسلمين حكايات وأتوا بيل يحدوهم بها ويوهوهم أنها مما قرؤا في الكتب الأولى . (٤) كلمة « وهو قول » سقطت من النسخة رقم (١٦) فانطرب الكلام (٥) لم يأت ابن حزم بدليل صحيح على كراهة الحارث التي ادعى (٦) هكذا في الأصول قوله « والمعجب » الخ ولم أر له مناسبة لسياق البحث . (٧) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٣) \*



الأنصار تحكمتها وجعلت مكانها خلوقاً (١)، فقال رسول الله ﷺ بما أحسن هذا (٢) \*  
 ٤٩٨ — مسألة — والتحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا مباح ،  
 وذكر الله تعالى أفضل ، وإنشاد الشرف فيه مباح ، والتعلم فيه للصبيان وغيرهم مباح ،  
 والسكن فيه والمبيت مباح ، ما لم يضق على المسلمين ، وإدخال الدابة فيه مباح إذا كان  
 لحاجة ، والحكم فيه والخصام كل ذلك جائز ، والتطرق (٣) فيه جائز ، إلا أن من خطر فيه  
 بئيل (٤) فإنه يلزمه أن يمسك بمحاذنها ، فأن لم يفعل فعليه القود في كل ما أصاب منها \*  
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري  
 تنازكزيه بن يحيى ثنا عبد الله بن غيرثا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أسبب  
 سميد بن معاذ (٥) يوم الخندق في الأكل ، فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خيمة في المسجد ليموده من قريب ، فلم يرهم - وفي المسجد خيمة لقوم (٦) من بني  
 غفار - إلا الدم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا  
 سميد ينفذ (٧) جرحه دماً ، فأت منها » \*

وحدث السوداء التي كانت تسكن في المسجد من طريق أبي أسامة عن هشام بن  
 عروة عن أبيه عن عائشة أيضاً ، وأهل الصفة كانوا سكاناً في المسجد \*  
 وبه إلى البخاري : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سميذ القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني  
 نافع أخبرني عبد الله بن عمر : أنه كان ينام وهو شاب أعزب في المسجد (٨) \*  
 ومن طريق مالك . عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينة بنت أبي

(١) بفتح الخاء المعجمة : نوع من الطيب مركب من زعفران وغيره (٢) في النسائي  
 (ج ١ ص ١٩٩) ، وانظر حكم البصاق في الصلاة وفي المسجد في السألة ٣٩١  
 (٣) أي المرور لحاجة ، يقال : تطرق إلى الأمر اجتنب إليه طريقاً (٤) أي مشى فيه  
 ومعه البئيل (٥) قوله « ابن معاذ » ليس في البخاري (ج ١ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وهو سميد  
 ابن معاذ (٦) كلمة « لقوم » ليست في البخاري (٧) بالثنين والذال المعجمتين أي يسيل  
 (٨) لفظ البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ١٩٩) « وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ » \*

سلة عن أم سلة قالت: «شكوت إلى رسول الله ﷺ أنى أشتكى، قال: (١) طوفى من وراء الناس وأنت راكبة» \*

وبه إلى البخارى: ثنا عبد الله بن محمد ثنا عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك (٢) عن أبيه: «أنه تقاضى ابن أبى الحدر (٣) ديناً كان له عليه فى المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها (٤) رسول الله ﷺ وهو فى بيته فخرج إليهما (٥) فنادى: يا كعب (٦) ضع من دينك هذا: وأوماً إليه: أى الشطر قال: لقد قبلت يا رسول الله قال: ثم فاقضه» \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثمالى بن الحجاج ثنا عمرو الناقد واسحاق بن إبراهيم عن ابن عينة عن الزهرى عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة: «أن عمر بن الخطاب مر بمحسان ابن ثابت (٧) وهو يشد الشرفى المسجد فلفظ إليه فقال: قد كنت أنشد وفيه (٨) من هو خير منك» وذكر الحديث \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا إبراهيم ابن موسى ثنا الوليد - هو ابن مسلم - ثنا الأوزاعي ثنا يحيى بن أبى كثير (٩) عن عبد الله ابن أبى قتادة عن أبيه عن النسي ﷺ قال: «أنى لأقوم فى الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز فى صلاتي كراهية (١٠) أن أشقى على أمه» وروىناه أيضاً بن طريق قتادة عن انس (١١) \*

(١) ما هنا هو الموافق للبخارى من طريق مالك بهذا الاستاد (ج ١ ص ٢٠٠) وفى النسخة رقم (٤٥) «فقال» وهو الموافق للموطأ (ص ١٤٤) (٢) عبد الله - بالكبرى - وفى النسخة رقم (١٦) «عبد الله» بالتصغير، وهو خطأ (٣) «ابن أبى حدر» بدون الألف واللام (٤) فى البخارى «سمها» (٥) فى البخارى زيادة «حتى كشف سجب حجرت» (٦) فى البخارى زيادة «قال: ليك يا رسول الله، قال: (٧) ليس فى صحيح مسلم لفظ «بن ثابت» (٨) فى الأصلين «قد كنت أنشد فيه» الخ وزيادة «فيه» ليست فى صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ ص ٢٥٩) ولا طبع الاستاذة (ج ٧ ص ١٦٢) ولا فى النسخة المخطوطة الصحيحة وتلك حذفناها (٩) فى البخارى (ج ١ ص ٢٨٦) «من يحيى بن أبى كثير» (١٠) فى الأصلين «كراهية» ومحمداً عن البخارى (١١) فى البخارى أيضاً (ج ١ ص ٢٨٦) \*

وقد صلى عليه السلام حللاً أمانة بنت أبي العاص بن الربيع وأما زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وبه إلى البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد الواحد نا أبو برة - هو يريد (١) ابن عبد الله - أنه سمع أبا برة - هو جده عامر بن أبي موسى - عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا ببيل فليأخذ على نعالها بكفه لايقر مسلماً» (٢) \*

قال علي: والخبر الذي فيه التخي عن إنياد الشر لا يصح، لأنه من طريق مروين شبيب عن أبيه عن جده، وهي حيفة (٣)، أو من طريق أسقط منها \*  
وروينا عن ابن عمر والحسن والشعب إباحة التطرف في المسجد

٤٩٩ - مسألة - ودخول المشركين في جميع المساجد جائز، حاشا حرم مكة كله، المسجد وغيره، فلا يحل اليتة أن يدخله كافر، وهو قول الشافعي وأبي سليمان وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يدخله اليهودي والمصري. ومنع منه سائر الأديان وكراه مالك دخول أحد من الكفار في شيء من المساجد. قال الله تعالى: (أما أنشركون نجس فلا يقر بوا المسجد الحرام بمد علمهم هذا) \*

قال علي: فخص الله المسجد الحرام، فلا يجوز تعديبه إلى غيره بغير نص، وقد كان الحرم قبل بيان المسجد قد زيد فيه. وقال رسول الله ﷺ: «جئت الأرض مسجداً وطهوراً» فصح أن الحرم كله هو المسجد الحرام \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا إبراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا عبد الله ابن يوسف نا الليث نا سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال: «بث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد، فجاءت هرمل من بني حنيفة يقال له: عامر بن أمثال (٤)، فربطوه بسارية

(١) بضم الباء الواحدة وفتح الراء، وفي الأصلين «زيد» وهو تصحيف (٢) هذا موافق لرواية الأصيل، وفي باقي روايات البخاري «لا يقر بكفه مسلماً» ورواية الأصيل أصح. انظر البخاري (ج ١ ص ١٩٦) والبيهقي (ج ٤ ص ٢١٦) ومعنى لا يقر لا يخرج (٣) حديث عمرو بن شبيب نسبة في المتن إلى أحمد وأصحاب السنن ونقل الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) عن الترمذي تحسينه وعن ابن خزيمة تصحيحه وهو حديث صحيح، ورواية عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ورواية صحيحة على التحقيق إذا صح الاستناد إليه (٤) عامرة بضم التاء الثلاثة، وأما لا بضم الهمزة وتحقيد التاء الثلاثة \*

من سوارى المسجد ، فخرج اليه رسول الله ﷺ ، فقال : ما عندك يا عمه ؟ قال : عندي خير ، يا محمد ، إن تقتلني قتل ذا دم ، وإن نمت نمت على شاكرك ، وإن كنت تريد السال فسلم مني ما شئت » وذكر الحديث وأنه عليه السلام أمر باطلاقه في اليوم الثالث : « فانتقل الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد ، فقال : أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، يا محمد ، والله : ما كان على وجه الأرض وجه أبغض إلى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه الى ، وأقم ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين الى » وذكر الحديث (١) فبطل قول مالك \*

واما قول أبي حنيفة فانه قال : إن الله تعالى قد فرق بين المشركين وبين سائر الكفار ، فقال تعالى : ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين ) . وقال تعالى : ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفضل بينهم ) . قال : والمشرك هو من جعل لله شريكاً لا من لم يجعل له شريكاً . قال حلي : لا حاجة له غير ما ذكرناه \*

فأما تلقفه بالآيتين فلا حاجة له فيها ، لأن الله تعالى قال : ( فيهما مكة وبغداد ورمضان ) والرمضان من الفاقة . وقال تعالى : ( من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال وهما من الملائكة ، وقال تعالى : ( وأخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ) . وهؤلاء من النبيين \*

إلا أنه كان يكون ما احتج به أبو حنيفة حجة . إن لم يأت برهان بأن اليهود والنصارى والمجوس والصابئين مشركون ، لانه لا يحمل شيء معطوف على شيء إلا أنه غيره ، حتى يأتي برهان بأنه هو أو يثبت فنقول والله تعالى التوفيق \*

إن أول مخالف لنص الآيتين أبو حنيفة ، لأن المجوس عنده مشركون ، وقد فرق الله تعالى في التذكريين المجوس وبين المشركين فبطل تلقفه بطل الله تعالى إحدى الطائفتين على الأخرى \*

ثم وجدنا الله تعالى قد قال : ( إن الله لا يفرق أن يشرك به ويفتر مادون ذلك لمن يشاء ) فلو كان هناك كفر ليس شركاً لكان متفوفاً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك

(١) هو بهذا السياق والاسناد في البخاري مطولاً (ج ٦ ص ٢ و ٣) وقد رواه البخاري أيضاً بهذا الاسناد مختصراً (ج ١ ص ١٩٩ و ج ٣ ص ٢٤٧) ورواه أيضاً مختصراً عن حنيفة عن الليث (ج ١ ص ٢٠٢ و ج ٣ ص ٢٤٧)

وهذا لا يقوله مسلم \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن راهويه عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال: قال عبد الله بن مسعود « قال رجل: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: أن تدعو لله ندا وهو خلقك، قال: ثم أي؟ قال: أن تقتل وليك وعقوبة أن يطعم منك (١) » \*

وبه إلى مسلم: أنا عمرو بن محمد بن بكر النائد ثنا إسماعيل بن علي عن سعيد الجري ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: « كنا عند رسول الله ﷺ فقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً: الإشراك بالله، وعقوق الوالدین، وشهادة الزور وأقول الزور (٢) » \* وبه إلى مسلم: حدثني هرون بن سميد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (٣) عن أبي النبت (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « اجنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا (٥)، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » \*

قال علي: فلو كان هنا كفر ليس شركاً لكان ذلك الكفر خارجاً عن الكبائر، ولكن عقوق الوالدین وشهادة الزور أعظم منه، وهذا لا يقوله مسلم. فصح أن كل كفر شرك، وكل شرك كفر، وأنهما إيمان شرعيان أو قههما الله تعالى على معنى واحد. وأما حاجته بأن الشرك هو من جعله شركاً فقط: ففيه منتقضة عليه من وجوب: \* أحدهما: أن النصراني يحملون لله تعالى شريكاً يخلق كخلقه، وهو يقول: إنهم ليسوا مشركين وهذا ناقض ظاهر \*

والثاني: أن البراهمة والفاتلين بأن العالم لم يزل، وأن له خلفاً واحداً لم يزل، والفاثلين بنبوة علي بن أبي طالب والمغيرة ويزيد (٦) - كلهم لا يحملون لله تعالى شريكاً وهو عند أبي

(١) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٣) في النسخة رقم (١٦) « ثور بن يزيد » وهو خطأ وهو ثور بن زيد الدبلي (٤) بفتح الفين المعجمة واسكان الياء آخر الحروف وآخره فاء مثناة وهو سالم المدني مولى ابن مطيع (٥) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) « وأكل الربا وأكل مال اليتيم » (٦) المغيرة هو ابن سميد المعجل مولى بجملة وهو الذي أحرقه خالد بن عبد الله القسري بالنار ويزيد - بفتح الواو - والزاوي

حقيقة مشركون ، وهو تناقض ظاهر •

ووجه ثالث : وهو انه لو لم يكن الشرك إلا ما وقع عليه اسم التشريك في التلة - وهو من جعل لله تعالى شريكا فقط - لوجب ان لا يكون الكفر إلا من كفر بالله تعالى وأنكره جملة ، لامن أقربه ولم يحده ، فيلزم من هذا ان لا يكون الكفار الا الدهرية فقط ، وان لا يكون اليهود والنصارى ولا المجوس والبراهمة كفارا ، لأنهم كلهم مقرون بالله تعالى : وهو لا يقول بهذا ولا م - لم على ظهر الأرض ، او كان يجب ان يكون كل من غفل شيئا كافرا ، فن الكفر في اللغة التنظية ، فاذا كل هذا باطل فقد صرح أنهما اسمان لقبها الله تعالى عن موضوعهما في الالة الى كل من أنكر شيئا من دين الله الاسلام يكون بانكاره ممانداً لرسول الله ﷺ بعد بلوغ النذارة اليه والله تعالى التوفيق •

• • • مسألة - واللب والزفر (١) مباحان في المسجد •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا سلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « جاء حبش يزفنون في المسجد في يوم عيد فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبه ، فجعلت أنظر إلى لبهم ، حتى كنت أنا التي أنصرفت (٢) » •

• • • مسألة - ولا يجوز إنشاد (٣) الضوال في المساجد ، فمن تشدها فيه قيل له : لا وجدت ، لاردها الله عليك •

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا الحجيبي (٤) ثنا عبد العزيز - هو الدراودي - حدثني يزيد بن

الكلبي - وآخره غين معجمة - هو ابن خالد صالح قتل في فتنة ابن الأشعث وانظر الفصل في اللل والنحل للمؤلف (ج ٤ ص ١٨٣-١٨٦). والفرق بين الفرق لبدا الفاهر البشداى (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠) بفتح الزاى واسكان الفاء وآخره نون وهو من باب ضرب وأصله اللب والدفع وهو شبه بالرقص (٢) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٣) « حتى كنت أنا التي أنصرفت عن النظر إليهم ». (٣) المرووف في اللغة أن « نشد الضالة » اذا نادى وسأل عنها : ثلاث فقط « وان « انشدها » اذا عرفها ولكن قيل أيضا إن « انشد الضالة » استرشدتها ، فيكون تمييز المؤلف صحيحا على هذا . (٤) هكذا في الأصلين ، ولم اعرف من هذا الحجيبي •

خليفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ :  
« إذا رأيتم الرجل ينشد ضالته - يبنى في السجدة - فقولوا : لا رد الله عليك (١) »  
وقد روي أيضا « لا وحدث (٢) » •

٥٠٢ - مسألة - ولا يجوز البول في المسجد، فمن بال فيه صب على بوله ذنوباً من ماء،  
ولا يجوز البصاق فمن بصق فيه فليدفع بصفته، ولا يحل أن يبنى مسجد بذهب ولا فضة  
إلا المسجد الحرام خاصة •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب الأثينة بن سعيد ثنا  
أبو هوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « البراق في المسجد خطيئة،  
وكفارها دفنها » (٣) •

وروي القول بذلك عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاوية •  
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الحيثم  
انانسيب (٤) عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : « قام أعرابي  
فبال في المسجد ، فتأولوه الناس ، فقال لهم النبي ﷺ : دعوه واهم بقوا (٥) » عمل بوله  
سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، ذنبا بستم مبرين ولم يتنوا مبرين •  
قال علي : امر النبي ﷺ بتنظيف الساحد وتطهيرا - كما أوردنا قبل - يقتضي  
كل ما وقع عليه اسم تنظيف وتطهير ، والتنظيف والتطهير يوجبان إبعاد كل محرم وكل  
قذر وكل قامة ، فلا بد من إذهاب عين البول وغيره •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث  
ثنا محمد بن الصباح بن سفيان (٦) أنا سفيان بن عينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٤٧) من طريق محمد بن أبي بكر عن البراء وروى  
نحوه مسلم (ج ١ ص ١٥٧) والبيهقي من حديث أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد عن  
أبي هريرة - (٢) لفظ « لا وحدث » رواه مسلم والبيهقي من حديث يزيد مرفوعاً ،  
ومن حديث جابر عند النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٣) في النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النسفة  
رقم (١٦) « أنا أبو الحيثم هو شعيب » وهو خطأ بل صحته « أبو الحيثم » واسمه الحكم بن  
نافع وشعب شيخه (٥) هكذا في الأصلين وهو الموافق لرواية البخاري (ج ٨ ص ٥٦)  
بهذا الاستناد مع استناد آخر ، وفي روايته بهذا الاستناد وحده (ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩)  
« وهو يقول : بدون الغمزة ، وكلام صحيح (٦) قوله » ابن سفيان ، لم يذكر في النسفة رقم (٤)

عن يزيد بن الاصم عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «ما مرت بتشيد المساجد، قال ابن عباس . لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى» (١) \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عمرو بن العباس (٢) ثنا عبد الرحمن - هو ابن مهدى - ثنا سفيان الثوري عن واصل عن أبي وائل قال جلست الى شيبة - بنى ابن عثمان بن أبي طلحة (٣) الحبيبى قال (٤): جلست الى عمرى بن جليك هذا فقال: هممت أن لا أدمع فيها صفراء ولا يضا، الا قسمتها بين المسلمين، قلت: ما أنت بفاعل، قال: لم قلت: لم يفعله صاحبك، قال: مما الرآن يقتدى بهما \*

ورود يناعن أبي الدرداء: إذا حلتم مصاحفكم وزخرفتم مساجدكم لم للمار عليكم. وعن علي بن أبي طالب أنه قال: إن القوم إذا زبنوا مساجدكم فسدت أعمالهم، وأنه كان يمر على مسجد للثيم مشوق (٥) فكان يقول: هذه يمة التيم \*

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لمن أراد أن يبنى مسجداً: لا تحمر ولا تصفر \*  
٥٠٣ - مسألة - ولا يحل بناء مسجد عليه بيت متملك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحت بيت متملك ليس منه، فمن فعل ذلك فليس شئ من ذلك مسجداً وهو باق على ملك بانيه كما كان \*

برهان ذلك أن الهواء لا يملك، لأنه لا يضبط ولا يستقر، وقال تعالى: (وإن المساجد لله) فلا يكون مسجداً إلا خارجا عن ملك كل أحد دون الله تعالى لا شريك له، فأذلك كذلك فكل بيت متملك لانسان له أن يعطيه ماشاء، ولا يقدر على إخراج الهواء الذى عليه عن ملكه، وحكمه الواجب له لا الى انسان ولا غيره. \*  
وكذلك اذا بنى على الأرض مسجداً وشرط الهواء له يعمل فيه ماشاء - فلم يخرج به

وهو ثابت في أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو صحيح، فانه «محمد بن الصباح بن سفيان ابن أبي سفيان» (١) مضى هذا الحديث في المسألة ٣٩٩ ص ٤٤ من هذا الجزء. (٢) في النسخة رقم (١٦) «عمر بن العباس» وهو خطأ (٣) في الأصلين «شيبة بنى ابن عثمان ابن طلحة بن أبي طلحة» وزيادة طلحة في النسب خطأ، صححناه من التهذيب ومن طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٣٣١) (٤) في البخارى من هذا الاسناد (ج ٩ ص ١٦٦) «جلست الى شيبة في هذا المسجد» الخ، وفيه من طريق أخرى (ج ٢ ص ٢٩١) «جلست مع شيبة على الكرسي في الكعبة» (٥) يوم الميم وفتح الثمين المحبة وتشديد الواو المفتوحة: ي ضرير، يقال: شوف الجاوية يضريرها \*



عن ملكه إلا بشرط فاسد ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » •

وأيضاً : فإذا عمل مسجدًا على الأرض وأبقى الهواء لنفسه : فإن كان السقف له فهذا مسجد لا سقف له ، ولا يكون بناء بلا سقف أصلاً ، وإن كان السقف للمسجد فلا يحمل له التصرف عليه البناء ، وإن كان المسجد في الماء والسقف للمسجد (١) فهذا مسجد لا أرض له ، وهذا باطل ، فإن كان للمسجد فلا حق له فيه ، فأنما أبقى لنفسه بيتاً بلا سقف ، وهذا محال •

وأيضاً : فإن كان المسجد سقلاً فلا يحمل له أن يبنى على رؤس حيطانه شيئاً ، واشتراط ذلك باطل ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، وإن كان المسجد علواً فله هدم حيطانه متى شاء ، وفي ذلك هدم المسجد وانكفاؤه ، ولا يحمل منه من ذلك ، لأنه منع له من التصرف في ماله ، وهذا لا يحمل (٢) •

٤٠٥ — مسألة — والبيع جائز في المساجد ، قال الله تعالى (وأحل الله البيع) ولم يأت نفي عن ذلك إلا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي صحيفته (٣) •  
٥٠٥ — مسألة — الصلاة الوسطى •

والصلاة الوسطى هي المص ، واختلف الناس في ذلك : فصح عن زيد بن ثابت وأساءة ابن زيد : أنها الظهر . وروى أيضاً عن أبي سعيد الخدري . وروى أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وأبي هريرة وابن عمر باختلاف عنهم . وروى أيضاً عن جملة من أصحاب النبي ﷺ

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (٤٥) «والسقف الباني» بدون قطع ، ولعل الصواب «والسقف للباني» فيصح الكلام (٢) في النسخة رقم (٤٥) «لا يجوز» (٣) حديث عمرو بن شعيب رواه الترمذي (ج ١ ص ٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٤٨) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) إلى أحمد وأصحاب السنن وقتل عن ابن خزيمة تصحيحه . وحسنه الترمذي وقتل عن البخاري قال «وأيتاً جدد إسحق» وذكر غيرها — يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، والحق أن أحاديث عمرو عن أبيه عن جده أحاديث صحيحة إذا صح الاستناد إلى عمرو ، وقد جاء في روايات كثيرة التصريح من شعيب بسامعه من جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد حققنا هذا في مواضع كثيرة والحمد لله •

وعن أبي موسى الأشعري : أنها الصبح . وعن ابن عباس وابن عمر باختلاف عنهما . وعن علي ولم يصح عنه . وهو قول طاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة ، وهو قول مالك ، وعن بعض الصحابة رضى الله عنهم : أنها المغرب . وروينا عن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب وقد ذكر عن بعض العلماء أنه قال : هي التمة \*  
 وذهب الجمهور الى أنها المص \*  
 واحتج من ذهب الى انها الظهر بما روينا عن زيد بن ثابت باسناد صحيح قال :

« كان رسول الله ﷺ يصلى الظهر بالمأجرة ، والناس في قائلتهم وأسواتهم ، ولم يكن يصلى وراء رسول الله ﷺ إلا الصف والصفان ، فأمر الله تعالى ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) فقال رسول الله ﷺ : لينتهين أقوام أولأحرقن بيوتهم . قال زيد ابن ثابت : قبلها صلاتان وبمدها صلاتان » (١) \*  
 قال علي : ليس في هذا بيان جلي بأنها الظهر \*  
 واحتج من ذهب الى أنها المغرب بأن أول الصلوات فرضت الظهر ، فهي الأولى ، وبذلك سميت الأولى ، وبمدها المص ، صلاتان للنهار ، فالمغرب هي الوسطى ، وبأن بعض الفقهاء لم يجعل لها إلا وقتاً واحداً \*  
 قال علي : وهذا لاحجة فيه ، لأنها خمس أبداً بالمدد من حيث شئت ، فثلاثة الوسطى ، ومن جعل لها وقتاً واحداً فقد أخطأ ، إذ قد صح النص بأن لها وقتين كسائر الصلوات \*  
 وما نعلم لمن ذهب الى أنها التمة حجة نستعملها \*  
 واحتج من قال إنها الصبح بأن قال : إنها تصلى في سواد من الليل وياض من النهار \*  
 قال علي : وهذا لا شيء ، لأن المغرب تشاركها في هذه الصفة ، وليس في كونها كذلك بيان بأن إحداها الصلاة الوسطى \*  
 وقالوا : قد صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من صلى الصبح في جماعة فكأنما قام ليلة ومن صلى المشاء الآخرة في جماعة فكأنما قام نصف ليلة » \*  
 قال علي : ليس في هذا تفضيل لما على الظهر ولا على المص ولا على المغرب ، وإنما فيه تفضيلها على التمة قط ، وليس في هذا بيان أنها الصلاة الوسطى ، وقد صح عن النبي

(١) رواه أحمد (ج ٥ ص ١٨٣) وأبو داود (ج ١ ص ١٥٩) بمثناه ، وكذلك الطبري في تفسيره من حديث زيد بن ثابت ، ومن حديث أسامة بن زيد (ج ٢ ص ٣٤٨) \*  
 (٢) رواه أحمد (ج ٥ ص ١٨٣) وأبو داود (ج ١ ص ١٥٩) بمثناه ، وكذلك الطبري في تفسيره من حديث زيد بن ثابت ، ومن حديث أسامة بن زيد (ج ٢ ص ٣٤٨) \*

يُتَيْمَنُّ «من فاته صلاة العصر فكأنها وتر أهله وماله» \*  
 وذكروا قول رسول الله ﷺ : «تتأقب فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ،  
 يمتعون في صلاة الصبح وصلاة العصر» \*

قال علي : قد شاركتها في هذا صلاة العصر ، وليس في هذا بيان بأن إحداها هي  
 الصلاة الوسطى . وكذلك القول في قوله عليه السلام : «ان استطعتم ان لاتنبلوا على  
 صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها ففعلوا» «ومن صلى البردين (١) دخل  
 الجنة» ولا فرق \*

وذكروا قول الله تعالى (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) \*  
 وهذا لا يبين فيه بأنها الوسطى ، لأنه تعالى أمر في هذه الآية بغير الصبح كما أمر  
 بصلاة الصبح قال تعالى : (أم الصلاة لذلك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر  
 كان مشهوداً) فالأمر بجميعها سواء ، وقد صرح ان الملائكة تتأقب في الصبح والعصر ،  
 فقرآن العصر مشهود كقرآن الفجر ولا فرق ، وليس في قوله تعالى : ( وقرآن الفجر إن  
 قرآن الفجر كان مشهوداً) دليل على أن قرآن غير الفجر من الصلوات ليس مشهوداً ، حاشا  
 لله من هذا بل كلها مشهود بلا شك \*  
 واحتجوا بأنها أصعب الصلوات على المصلين ، في الشتاء للبرد ، وفي الصيف للحر  
 وقصر الليالي \*

قال علي : وهذا لا دليل فيه أصلاً على أنها الوسطى ، والظهر يشتد فيها الحر حتى  
 تكون أصعب الصلوات كما قال زيد بن ثابت \*  
 قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، ليس في شيء منه حجة ، وإنما هي ظنون كاذبة ،  
 وقد قال تعالى . (ان يمتعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال عليه السلام  
 « إياكم والظن فان الظن كذب الحديث» ولا يحمل الاخبار عن مراد الله تعالى بالظن  
 الكاذب ، وماذا أقمن ذلك \*

وقد قل قوم : نجعل كل صلاة هي الوسطى ! \*  
 قال علي : وهذا لا يجوز ، لأن الله تعالى خص هذه الصلوة واحدة ، فلا يحمل عليها

(١) بفتح الواو وحدة واسكان الراء ، ويقال «الأبردان» وهما النداء والتمنى . وهذا الحديث  
 رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابي موسى مرفوعاً \*

على أكثر من واحدة ، ولا على غير التي (١) أراد الله تعالى بها ، فيكون من فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه كاذبا على الله تعالى .  
قال على . فوجب طلب مراد الله تعالى بالصلاة الوسطى من بيان رسول الله ﷺ ،  
لامن غيره ، قال تعالى . (لئين للناس مآزل اليوم) \*

فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري  
ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد - هو السندی - وعبد الرحمن بن بشر ، قال عبد الرحمن ثنا يحيى  
ابن سعيد - هو القطان - ، وقال السندی . ثنا يزيد ، ثم اتفق يزيد ويحيى قالا . أنا هشام  
هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ  
يوم الغنق : « شغلونا عن الصلاة الوسطى (٢) حتى غابت الشمس ، ملائكة قبورهم  
ويوتهم - أو أجوافهم - نارا » (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر وابن أبي  
عدى قالا ثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أبي حسان - هو مسلم الأجرد - عن عبيدة  
السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى  
آبت الشمس ، ملائكة يوتهم وقبورهم نارا » هذا لفظ ابن أبي عدى ، ولفظ محمد بن جعفر  
« قبورهم أو يوتهم نارا » (٤) \*

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل  
ابن إسحاق ثنا محمد بن أبي بكر المقدسي ثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي  
ثنا سفيان الثوري (٥) عن عاصم بن أبي النجود (٦) عن زور بن حبيش قال : قلت لعبيدة :  
سل عليا عن الصلاة الوسطى ، فسأله ، فقال : كنا زاهام صلاة الفجر ، حتى سمعت رسول الله ﷺ  
يقول يوم الأحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملائكة قلوبهم

(١) في النسخة رقم (١٦) . « ولا يحمل غير التي » الخ وما هنا أصح (٢) الذي في البخاري في  
هذا الاستاد (ج ٦ ص ٦٥) « حبسونا عن صلاة الوسطى » (٣) رواه البخاري بأسانيد  
وألفاظ مختلفة (ج ٤ ص ١١٦ و ج ٥ ص ٢٤١ و ج ٨ ص ١٥٢ و ١٥٣) (٤) في مسلم (ج ١  
ص ١٧٤) (٥) في النسخة رقم (٤٥) « عن سفيان الثوري » (٦) يشتمح التون المشددة كما ضبطه  
صاحب القاموس \*

وأجوامهم أو يوتهم (١) نارا. \*

قال علي : وقدر ويناه أيضا من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة (٢) عن زرعة عن أبي طالب عن النبي ﷺ . وروناه أيضا من طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبي كريب قالوا : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن شتير بن شكل (٣) عن علي عن النبي ﷺ (٤) وشتير تابعي ثقة ، وأبوه أحد الصحابة ، وقد سمعه شتير من علي ، (٥) وروناه أيضا من طرق (٦) \*

فهذه آثار متظاهرة متوازنة لا يبع الخروج عنها ، وهو قول جماعة من السلف ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى \*

قال علي : فخلل بعض المخالفين بأن ذكروا ما روينا من طريق ابن جريج عن نافع : أن حفصة (٧) أم المؤمنين كتبت بخط يدها في مصحفها ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة المصير وهو ما لله فائتين ) (٨) \*

(١) روى الطبري في التفسير نحوه (ج ٢ ص ٣٤٥) عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي . ورواه أيضا عن ذكرى الضرير عن عبيد الله عن إسرائيل عن عاصم ، وهذه أسانيد صحيحة جدا (٢) يفتح الموحدة وإسكان الهاء ، وفتح الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (٤٥) بالذال المجمة وهو تصحيف . وعاصم بن بهدلة هو عاصم بن أبي النجود (٣) شتير : يضم الشين المجمة وفتح التاء ، وشكل بالشين المجمة والكاف المفتوحين . (٤) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٧٤) (٥) التصريح بماع شتير من علي هو في رواية البيهقي من طريق الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى (ج ١ ص ٤٦٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) «من طريق» وهو خطأ . وهذه الطرق في صحيح مسلم وتفسير الطبري وغيرها (٧) في النسخة رقم (٤٥) «عن نافع أو حفصة» وهو خطأ ظاهر (٨) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٤) «من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن حفصة : «أنها قالت لكتاب مصحفها : إذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك بما سمعت رسول الله ﷺ ، فلما أخبرها قالت : أكتب فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة المصير» وإسناده صحيح جدا ، وهو يرد على من استدلل باللفظ الذي هنا على أنها غير المصير ، ويبين أن المراد ليس تلاوة الآية ولكن تفسير الصلاة الوسطى . وروى نحو رواية المؤلف مالك في الموطأ (ص ٤٩) والطبري (ج ٢ ص ٣٤٩) عن عمرو بن ذرارة مولى عمر بن

وبما روينا عن عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع : أن أم سلمة أم المؤمنين أمرته أن ينسخ لها مصحفاً ، وأمرته أن يكتب فيه إذا بلغ إلى هذا المكان ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر . وقوموا لله قانتين ) (١) \*

وعن مالك عن زيد بن أسلم عن التميمي بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنها أملت عليه في مصحف كتبه لها : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ) وقت « سمعتها من رسول الله ﷺ » (٢) \*

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : كان في مصحف عائشة أم المؤمنين ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ) (٣) \*

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أبي إسحاق عن حمير بن يريم (٤) سمعت ابن عباس يقول : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ) \*

وعن إسرائيل عن عبد الملك بن حمير (٥) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان أبي ابن كعب يقرؤها : ( على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ) \*

الخطاب عن مصحف حفصة بنت عمر (١) عبد الله بن رافع هذا هو مولى أم سلمة ، وقدره الطبري حديثه ( ج ٣٤٣ ص ٣٤٣ ) من طريق وكيع عن داود بن قيس (٢) في الموطأ ( ص ٤٨ و ٤٩ ) وأبو داود من طريق مالك ( ج ١ ص ١٥٨ ) والطبري ( ج ٣ ص ٣٤٩ ) من طريق سعيد عن زيد بن أسلم . (٣) رواه الطبري ( ج ٣ ص ٣٤٣ ) من طريق الحجاج عن حماد عن هشام عن أبيه قال . « كان في مصحف عائشة . حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » (٤) هكذا في الأصلين « يريم » بالياء آخر الحروف ، وفي تفسير الطبري ( ج ٣ ص ٣٤٩ ) « حمير بن يريم » وقدره وأمن طريق وهب بن جرير عن شعبة عن أبي إسحاق عن حمير هذا ، ولم أجده ترجمته يظهر منها صحة اسمه ، إلا أن ابن سعد ذكره باسم « حمير » فقط ، وأنه مولى أم الفضل بنت الحارث أم بني العباس بن عبد المطلب وأنه يروي عنها وعن ابنها عبد الله بن عباس وقال « وفي بعض الرواية حمير مولى ابن عباس وإنما هو مولى أمه » ( ج ٥ ص ٢١١ ) وسماه ابن حجر في التهذيب « حمير بن عبد الله » وله ابن اسمه « عبد الله بن حمير » قلل ذلك أصله « حمير أبو عبد الله » فاشتبه على بعض الرواة (٥) في النسخة رقم (١٩) « عن عبد الملك بن حمير » وهو خطأ ، فانه « عبد الملك بن حمير بن سويد ابن حارثة » ويروي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى \*

قلوا فدل هذا على أنها ليست صلاة المصر •

قال على : هذا اعتراض في غاية الفساد ، لأنه كله ليس منه عن رسول الله ﷺ نبي وإنما هو موقوف على حفصة وأم سلمة وعائشة أمهات المؤمنين وابن عباس وأبي بن كعب ، حاشا رواية عائشة فقط ، ولا يجوز أن يمارض نهر كلام رسول الله ﷺ بكلام غيره •

فإن وهنوا تلك الروايات ، قيل لهم : هذه الروايات هي الواهية : وهذا كله لا يجوز • ثم نقول لهم : من المذهب احتجاجكم بهذه الزيادة التي اسم مجموع من على أنها لا يحمل لأحد أن يقرأ بها ولا أن يكتبها في مصحفه وفي هذا بيان أنها وإيات لا تقوم حاجتها . وكل ما كان عن رسول الله ﷺ فلا حاجة فيه ، لأن الله تعالى لم يأمر عند التنازع بالرد إلى أحد غير كتابه وسنة رسوله ﷺ ؟ لا إلى غيرها ، فمن حكم في التنازع غيرها فقد عصى الله تعالى وخالف أمره ، فهذا يرهان كاف •

ثم آخر ، وهو ، أن الرواية قد تمارست عن هؤلاء الصحابة المذكورين — على أن نسلم لكم كل ما تريدون في معنى هذه اللفظة الواردة التي في هذه الآثار سوى . أننا روينا خبر أم سلمة من طريق وكيع عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع . أن أم سلمة أم المؤمنين كتبت مصحفاً فقالت : اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة المصر) (١) هكذا بلا واو •

وأما خبر ابن عباس فروينا من طريق وكيع عن شعبة عن أي إسحاق السبيعي عن عمير بن يريم قال : سمعت ابن عباس يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة المصر) هكذا بلا واو •

فاختلف وكيع وعبد الرزاق على داود (٢) بن قيس في حديث أم سلمة ، واختلف وكيع ويحيى على شعبة (٣) في حديث ابن عباس ، وليس وكيع ودون يحيى ولا دون عبد الرزاق • وأما خبر أي بن كعب فروينا من طريق إسماعيل بن إسحاق عن محمد بن أبي بكر عن محبوب أبي جعفر (٤) عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : في قراءة أبي بن كعب

(١) هكذا في رواية الطبري التي أشرنا إليها من طريق وكيع . ولا فرق عندنا في المعنى بين إثبات الواو وبين حذفها فإن المراد بكل منهما تفسير معنى الصلاة الوسطى . وهو الظاهر الذي تؤيده الروايات الأخرى وأقوال الصحابة الروى عنهم أنفسهم (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن داود (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن شعبة» (٤) هكذا في النسخة رقم (١٦)

صلاة الوسطى صلاة المصر فليست هذه الرواية دون الأولى ، فقد اختلف على أبي ابن كعب أيضاً •

وأما خبر عائشة فافانروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن أبي سهل (١) محمد بن عمرو الأنصارى عن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة المصر : فهذه أصح رواية عن عائشة ، وأبو سهل (٢) محمد بن عمرو الأنصارى ثقة . روى عنه ابن مهدى ووكيع وميمر وعبد الله بن المبارك وغيرهم (٣) •

فقبل التعلق بشيء مما ذكرنا قبل ، إذ ليس ببعض ما روى عن هؤلاء المذكورين بأولى من بعض ، والواجب الرجوع إلى ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك ، وقد ذكرنا أنه لم يصح عنه عليه السلام إلا أن الصلاة الوسطى صلاة المصر •

فإن قيل : فكيف تستعملون أتم في هذه الروايات التي أوردت عن حفصة وعائشة وأم سلمة وأبي وابن عباس ؟ : التي فيها « صلاة المصر » والتي فيها « صلاة المصر » عنهم بلا وواجبا حفصة (٤) : وكيف تقولون في القراءة بهذه الزيادة ، وهي لا نحل القراءة بها اليوم ؟ لجوابنا والله تعالى التوفيق : إن الذي يظن من اختلاف الرواية في ذلك فليس اختلافاً بل المنى في ذلك مع الواو ومع اسقاطها سواء ، وهو أنها تعاف (٥) الصفة على الصفة ، لا يجوز غير ذلك ، كما قال الله تعالى (ولكن رسول الله وغايم النبيين) فرسول الله ﷺ

وفي النسخة رقم (٤٥) « عن محبوب بن أبي جعفر » ولم أجده ترجمة ولا ذكراً ، ولا أدري أيهما الصواب ولعله عرف عن اسم آخر ؟ (٢٥١) في النسخة رقم (٤٥) « أبي سهل » في الموضعين وهو خطأ (٣) أبو سهل هذا ضعيف . وقد روى الطبري هذا الاثر عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن محمد بن عمرو (ج ٣ ص ٣٤٣) ولكن وقع فيه « عن محمد بن عمرو وأبي سهل الأنصارى » فجعلهما اثنين وهو خطأ مطبعي . ورواه أيضاً من طريقين عن قتادة عن أبي ايوب عن عائشة . وياو ايوب هو المراغي الأزدي وهو ثقة ، وسيد كرم المؤلف هذه الرواية (٤) بل حفصة روى عنها أيضاً باسناد صحيح كسبق عن الطبري أنها قالت عن النبي ﷺ « والصلاة الوسطى وهي صلاة المصر » وقد روى الطبري أيضاً باسناد صحيح (ج ٢ ص ٣٤٩) عن نافع قال : « فقرأت ذلك الصحف يعني مصحف حفصة فوجدت فيها الواو » وهذا يدل على أن رواية اثبات الواو إنما هي على معنى التفسير للصلاة الوسطى (٥) في النسخة رقم (٤٥) « لمطف » •



هو خاتم النبيين ، وكما تقول : أكرم إخوانك (١) وأباز يد الكريم والحبيب أنا محمد  
فأبوزيد هو الحبيب ، وهو أخو محمد ، فقوله «صلاة العصر» (٢) بيان للصلاة الوسطى  
فهي الوسطى (٣) وهي صلاة العصر ، وأما قوله عليه السلام : «شغلونا عن الصلاة الوسطى  
صلاة العصر» فلا يحتمل تأويل أصلاً ، فوجب بذلك حمل قوله عليه السلام «والصلاة  
الوسطى وصلاة العصر» على أنها عطف صفة على صفة ولا بد •

وبين أيضاً صحة هذا التأويل عنهم ما قد أوردناه عنهم أنفسهم من قولهم «والصلاة  
الوسطى صلاة العصر» . وصحت الرواية عن عائشة بأنها العصر وهي التي روت زول الآية  
وفيهما (صلاة العصر) فصيح أنها عرفت (٤) أنها صفة للصلاة العصر ، وهي سميت النبي ﷺ  
يتلوها كذلك ، وبهذا ارتفع (٥) الاضطراب عنهم ، وتتفق أقوالهم ، ويصح كل  
ما روى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، ويتقنه الاختلاف ، وحاشا أن يأق اضطراب  
عن رسول الله ﷺ ، ومن أقر من هذا الم يحصل على ما يريد ، ووجب الاضطراب في الرواية  
عنهم ، ولم يكن بعض ذلك أولى من بعض ، ووجب سقوط الروايتين معاً ، وصح ما جله في  
ذلك عن النبي ﷺ ، وبطل الاعتراض عليه برأيات اضطرب على أصحابها بما يحتمل  
التأويل مما يدعيه المخالف ، وبما لا يحتمل التأويل مما يوافق قولنا ، والله الحمد •

وأما القراءة بهذه الزيادة فلا تحمل ، ومعاذ الله أن يزيد أمهات المؤمنين وأبي وابن عباس  
في القرآن ما ليس فيه ، والقول في هذا : هو أن تلك اللفظة كانت منزلة ثم نسخ لفظها •

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن  
جريح (٦) أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن عن أمه أم حميد بنت عبد الرحمن قالت :  
سألت عائشة أم المؤمنين عن الصلاة الوسطى ؟ فقالت : كنا نقرؤها في الحرف الأول على

(١) في النسخة رقم (٤٥) «أكرم الله إخوانك» الخ وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم (٤٥)  
«صلاة العصر» بدون واو وهو خطأ (٣) قوله «فهي الوسطى» سقط من النسخة رقم (٤٥)  
خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «علت» (٥) في النسخة رقم (٤٥) «يرتفع» (٦) في النسخة  
رقم (٤٥) «عن ابن جريح» •

عبد رسول الله ﷺ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ولاة المصر (١) وقوموا لله قانتين) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم - هوابن راهويه - أنا يحيى بن آدم ثنا الفضيل بن مزروق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : « نزلت هذه الآية (حافظوا على الصلوات ولاة المصر (٢)) . فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله تعالى فنزلت : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إذن صلاة المصر ، فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت ، وكيف نسخها الله ؟ والله أعلم » \*

قال علي : فصح نسخ هذه اللفظة ، وبقي حكمها كآية الرجم ، والله تعالى التوفيق ، وقد ثبتنا من ذكرنا من أمهات المؤمنين على معنى التفسير والله أعلم \*

قال علي : وقال : بهذا من السلف طائفة \*

كاروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة المصر (٣) \*

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق ثنا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - ثنا بشر بن الفضل ثنا عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن بن نافع : أن أبا هريرة سئل عن الصلاة الوسطى !! فقال للذي سأله : أليس تقرأ القرآن ؟ قال : بلى ، قال : فاني سأقرأ عليك بها القرآن حتى تقبها ، قال الله تعالى : ( أتم الصلاة لادولك الشمس الى غسق الليل ) الغرب وقال : ( من بعد صلاة المشاء ) العشاء ، وقال ( وقرآن الفجر إن قوام الفجر كان مشهوداً )

(١) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) عن سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج باسناد ، وفيه « صلاة المصر » بخلف الواو ورواه عن عباس بن محمد عن حجاج عن ابن جريج باسناد بائناها (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٧٥) وفي النسخة رقم (١٦) « على الصلوات والصلاة الوسطى ولاة المصر » وهو خطأ في الرواية وانظر الطبري (ج ٢ ص ٣٤٦) (٣) روى نحوه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٢ و ٣٤٣) \*

النداء ، ثم قال : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي المصّر ، هي المصّر (١) •  
وعن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : أنه كان يرى الصلاة الوسطى  
صلاة المصّر (٢) •

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي أيوب - هو يحيى بن  
يزيد (٣) المراءى - عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة المصّر •  
وعن القاسم بن محمد عن مثل ذلك •

وعن سفيان بن عيينة عن مسر بن كدام عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن علي بن  
أبي طالب في الصلاة الوسطى قال : هي التي فرط فيها ابن داود (٤) يعني صلاة المصّر •  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن أبي حيان (٥) يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي :  
أن سائلا سأله عليا : أي الصلوات يأمر المؤمنين الوسطى ؟ وقد نادى مناديه المصّر ،  
فقال : هي هذه •

قال علي : لا يصح عن علي ولا عن عائشة غير هذا أصلا ، وقد روينا قبل عن أم  
سلمة أم المؤمنين وابن عباس وأبي بن كعب ، وروى أيضا عن أبي أيوب الأنصاري (٦) •  
وعن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر •  
وعن أبي هلال عن قتادة قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر •  
وعن معمر عن الزهري قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر •  
وعن معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : الصلاة  
الوسطى صلاة المصّر •

(١) في النسخة رقم (١٦) « قال هي المصّر » زيادة « فقال » وعدم تكرار لفظ  
« هي المصّر » (٢) روى محمود الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) (٣) هكذا في الأصلين ، وهو خطأ ،  
بل هو يحيى بن مالك ، كافي طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ١٦٤) والسكني للمولاي (ج ١  
ص ١٠٢) والتذهيب وغيرها (٤) يعني سليمان بن داود نبي الله عليه السلام ، وقد روى  
الطبري نحو هذا (ج ٢ ص ٣٤٢) (٥) في النسخة رقم (٤٥) « عن ابن حيان » وهو خطأ .  
وأبو حيان هذا هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي الكوفي مات سنة ١٤٥ (٦) في الطبري  
(ج ٢ ص ٣٤٤) •

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل وداود وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه وجهور أصحاب الحديث، وقد رويناه أيضاً مستنداً إلى النبي ﷺ من طريق ابن مسعود وسمرة (١) \*

٥٠٦ - مسألة - ورفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة حسن \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس - وهو جد عمرو - (٢) قال سمعته يحدث عن ابن عباس قال : « ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ الا بالتكبير » \*  
قال علي . فان قيل : قد نسي أبو معبد هذا الحديث وأنكره (٣) قلنا : فكان ماذا ؟!

عمرو وأوثق الثقات ، والنسيان لا يبرئ منه آدمي ، والحجة قد قامت برواية الثقة \*  
٥٠٧ - مسألة - وجلس الامام في مصلاه بعد سلامه حسن مباح لا يكره ، وإن قام ساعة يسلم فحسن \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي عن أبي عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « رمقت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) فوجدت قيامه فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه فسجدته (٥) فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته وجلسته (٦) ما بين

(١) حديث ابن مسعود مرفوعاً عند الطبري (ج ٢ ص ٤٤٣ و ٤٥٣) وكذلك عنده نحوه عن ابن عباس وأبي هريرة حديث سمرة عنده أيضاً (ص ٣٤٦) (٢) أبو معبد هذا اسمه « نافع » بالفاء والذال المعجمة ، ووقع في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٢١٦) « نافع » بالقاف والذال المهملة وهو تصحيف . ولم أجد ما يبين أنه كان جد عمرو لأبيه أو لأمه (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٣٦) بعد ذكر الحديث : « قال عمرو : فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره وقال : لم أحدثك بهذا ، قال عمرو : وقد أخبرني قبل ذلك » (ج ١ ص ١٦٣) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٣٦) « مع محمد ﷺ » وهو الموافق لما مضى في المسألة ٤٥٢ (ج ٤ ص ٢٢٢) (٥) لفظ « فسجدته » مخذوف في النسخة رقم (٤٥) وهو خطأ (٦) أثبتته كلمة « وجلسته » هو الصواب كما حققناه في المسألة ٤٥٢ وتأيد أيضاً بأثبتها هنا فالحمد لله \*

التسليم والانصراف — قريبا من السماء» •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال ابن شهاب: أخبرني هند الفراسية أن أم سلمة أم المؤمنين أخبرتها: «ان النساء كن اذا سلمن (١) من الصلاة قنن، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ماشاء الله، فاذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال» • وقد صحت أخبار كثيرة مستندة تدل على هذا.

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا يعقوب بن ابراهيم ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري حدثني يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه: «أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح، فلما صلى انحرف» (٢) • قال علي: وكلا الأمرين مأثور عن السلف •

روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه كان اذا سلم كأنه على الرضف (٣) حتى يقوم •

وروينا خلا ذلك عن ابن مسعود: أنه سئل عن الرجل يصلي المكتوبة: أيتطوع في مكانه؟ قال: نعم، ولم يفرق بين إمام وغير إمام • وعن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: انه كان يؤمهم ثم يتطوع في مكانه •

وعن ابن جريج عن عطاء قال: قد كان يجلس الامام بعد ما يسلم • وعن ابراهيم بن مهسرة: قيل لطاوس: أيتحول الرجل اذا صلى المكتوبة من مكانه ليتطوع؟ فقال: (أنتظرون الله بدينكم) •

٥٠٨ — مسألة — ومن وجد الامام جالسا في آخر صلاته قبل أن يسلم ففرض عليه أن يدخل معه، سواء طمع بأدراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أو لم يطمع بفان وجده قد سلم فان طمع بأدراك شيء من صلاة الجماعة في مسجد آخر لامتدة في قصده

(١) في النسخة رقم (١٦) «كن اذا سلموا» وهو خطأ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٩٦) (٢) في النسائي (ج ١ ص ١٩٦) (٣) يفتح الراء واسكان الضاد المعجمة وآخره فاء. وهي الحجة الثالثة حيث الشمس أو بالنار، واجدتها وضفة •

فقرض عليه النهوض اليه . ولا يجوز الاسراع الى الصلاة، وإن علم أنها قد ابتدئت •  
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا القريشي ثنا البخاري  
 ثنا ابو نعيم - هو الفضل بن دكين - ثنا شيان عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن  
 عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال . «ينا (١) نحن فصلى مع رسول الله ﷺ اذ سمع  
 جلبة رجال (٢) ، ففاصلى قال . ما شأنكم ؟ قالوا : استعجنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ،  
 اذا انتم الصلاة فليكن السكينة (٣) ، فادركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » •  
 وبه الى البخاري : ثنا آدم ثنا (٤) ابن ابي ذئب حدثني (٥) ابراهيم عن سديد بن  
 المسيب عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة  
 وعليكم السكينة (٦) والوقار (٧) فادركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » •  
 فهذا عموم لما أدركه المزمع من الصلاة ، قل أم كثر ، وهذا الخبران زائدان على  
 الخبر الذي فيه : « من أدرك من الصلاة مع الامام ركعة فقد أدرك الصلاة » ولا يحمل  
 ترك الأخذ بالزيادة •  
 وروينا عن ابن مسعود : أنه أدرك قوما جلوسا في آخر صلاتهم فقال : أدركتم  
 إن شاء الله •

وعن شقيق بن سلمة : من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة •  
 وعن الحسن قال : اذا أدركتم سجودا سجد معهم •  
 وعن ابن جريج : قلت لمطاء : إن سمع الاقامة أو الأذان (٨) وهو يصلى المكتوبة  
 أيقطع صلاته ويأتى الجماعة ؟ قال : إن ظن أنه يدرك من المكتوبة شيئا فتم •  
 وعن سديد بن جبير : أنه جاء قوما فوجدوا قد صلوا ، فسمع مؤذنا فخرج اليه •  
 وروينا : أن الأسود بن زيد فعله أيضاً •

(١) في الأصلين «ينا» وما هنا هو الذي في البخاري (ج ١ ص ٣٥٩) (٢) في بعض نسخ  
 البخاري «جلبة الرجال» (٣) هكذا الأصلين بدون الباء ، وفي البخاري «فليكن بالسكينة»  
 بآتياتها (٤) في النسخة رقم (٤٥) «حدثني» (٥) في البخاري (ج ١ ص ٢٦٠) «حدثنا»  
 (٦) هكذا في الأصلين بخط الباء ، وفي البخاري «وعليكم بالسكينة» بآتياتها (٧) في  
 البخاري زيادة «ولا تسرعوا» (٨) في النسخة رقم (٤٥) «ان سمع الأذان والاقامة»

وعن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة : إذا كان أحدكم مقبلا إلى صلاة فليمش على رسله (١) فإنه في صلاة ، فأدرك فليصل ، وما فاتته فليقبضه به ، قال عطاء . وإني لأستنه •  
وعن ثابت البناني قال . أقيمت الصلاة وأنس بن مالك واضع يده على رجل يقارب بين الخطأ ، فأتينا إلى المسجد وقد سبقنا بركعة ، فصلينا مع الإمام وقضينا ما فاتنا فقال لي أنس : يا ثابت ، أتعلم ما صنعت بك ؟ قلت : نعم ، قال : صنعت في أخي زيد بن ثابت •  
وعن أبي زر . من أقبل يشهد الصلاة فأقيمت وهو في الطريق فلا يصرع ولا يزد على مشيته الأولى ، فما أدرك فليصل مع الإمام ، وما لم يدرك فليتمه •  
وعن سفيان بن زياد (٢) أن الزبير أدركه وهو بمجل إلى المسجد ، فقال له الزبير : أقصد ، فإنك في صلاة ، لا تخطو خطوة إلا رفعت الله بها درجة ، أو حطت عنك بها خطيئة •

قال علي : وحديث الذي جاء وقد حفزه النفس فقال : « الله أكبر كبيرا » وحديث أبي بكره : — فيما النعى عن الاسراع أيضا •  
٥٠٩ — مسألة — ويستحب لكل مصل أن ينصرف عن يمينه ، فإن انصرف عن شماله فباح ، لا حرج في ذلك ولا كراهة •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا حفص ابن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يبعجه اليمن فيتمله وترجله ، وفي شأنه كله » (٣) •

وروي عن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن السدي : سألت أنس بن مالك : كيف أنصرف إذا صليت ؟ قال : « وما أنا فأريت رسول الله ﷺ ينصرف على يمينه » •

(١) الرسل والرسله — بكسر الراء وإسكان السين المهملة فهما — الرفق والتؤدة (٢) قال في لسان الميزان : « سفيان بن زياد عن الزبير بن العوام ، مروي عنه سوى داود بن فراهيج ، وذكره ابن حبان في الثقات . » وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٨ ص ٢٢٨) في ترجمة داود : « أخبرنا عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي قال ثنا شعبة عن داود بن فراهيج قال حدثني مولاي سفيان » فيطلب على الظن أنه هو مولاي داود وداود هذا يسمي سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري (٣) في البخاري (ج ١ ص ٨٩) « وترجله وطهوره وفي شأنه كله » •

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن الأعمش عن حمارة بن عمير عن الأسود بن زيد عن ابن مسعود: «رأيت رسول الله ﷺ أكثر ما ينصرف عن يساره» قال حمارة: فرأيت سحير رسول الله ﷺ عن يسار النبله»

٥١٠ - مسألة - ومن وجد الامام را كما أو ساجداً أو جالساً فلا يجوز البتة أن يكبر قائماً لكن يكبر وهو في الحال التي يجد إمامه عليها ولا يد، تكبيرتين ولا يد، إحداها للاحرام بالصلاة، والثانية للحال التي هو فيها .»

لقول رسول الله ﷺ: «أعاجل الإمام ليؤتم به» ولقوله عليه السلام: «مأذركم فصلوا وما فاتكم فأتوا» فأمر عليه السلام (١) بالانضمام بالامام، والانضمام به هو أن لا يخالفه الانسان في جميع عمله، ومن كبر قائماً والامام غير قائم فأتى به، فقد حصل بخلاف ما أمر، ولا يجوز أن يقضى ما فاتته من قيام أو غيره إلا بعد تمام صلاة الامام، لا قبل ذلك. وبالله تعالى التوفيق.

### ﴿ صلاة المسافر ﴾

٥١١ - مسألة - صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً، وفي الخوف كذلك، وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والخوف أبداً، ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والمغرب والعتمة، فإنها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض، وركعتان في السفر، وفي الخوف ركعة، كل هذا إجماع متيقن، إلا كون هذه الصلوات ركعة في الخوف فيه خلاف (٣) .

٥١٢ - مسألة - وكون الصلوات المذكورة في السفر ركعتين فرض، سواء كان سفر طاعة أو ممصية، وألا طاعة ولا ممصية، أمنا كان أو خوفاً فمن أتمها أو بدأها، فإن كان طالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته، وإن كان ساهياً سجد للسهو بعد السلام فقط. وأما قصر كل صلاتين الصلوات المذكورة إلى ركعة في الخوف في السفر فباح، من صلاهما ركعتين فحسن، ومن صلاهما ركعة فحسن .

وقال أبو حنيفة: قصر الصلاة في كل سفر طاعة أو ممصية فرض، فمن أتمها فإن لم يقصد بعد الاتين مقدار التشهد بطلت صلاته وأعاد أبداً .

(١) في التنسخ رقم (٤٥) وفاته عليه السلام أمر الخ (٢) هذا المتن في التنسخ رقم (١٦) فقط (٣) سيذكر المؤلف في المسألة التالية وفي صلاة الخوف ان شاء الله المسألة ٥١٩ .



وقال مالك : من أتم في السفر . فله الأعادة في الوقت .

وقال الشافعي : القصر مباح ، ومن شاء أتم .

ولا قصر عند مالك والشافعي إلا في سفر مباح فقط .

ولم ير أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي القصر في الخوف إلى ركعة أصلاً لكن ركعتان فقط .

برهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري

ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة . قالت :

« فرضت الصلاة ركعتين . ثم هاجر رسول الله ﷺ ، ففرضت أرساً ، وترك الصلاة

السفر على الأولى » (١) .

ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة ومن طريق مالك

عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة ، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن رافع ثنا محمد

ابن بشر ثنا يزيد بن زبادة بن أبي الجعد عن زيد الياشي (٢) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى

عن كعب بن عجرة . قال قال عمر بن الخطاب : « صلاة الأضحية ركعتان ، وصلاة الفطر

ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم

ﷺ ، وقد خاب من أفتى » (٣) .

(١) في الأصلين « على الحالة الأولى » ولقط « الحالة » ليس في أي رواية من روايات

البخاري . أنظر البخاري (ج ٥ ص ١٧٣) وشرح المني (ج ١٧ ص ٦٧) وقمر واه البخاري

أيضاً بلفظين آخرين (ج ١ ص ١٥٩ و ج ٢ ص ١٠٥) (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الياشي »

وهو زيد . بالوحدة مصترج . ابن الحارث الياشي أو الياشي نسبة إلى « أيام » بكسر الهمزة

وتح الياء المتفتحة ، وهو بطن يسمى بذلك ، ويسمى « أيام » أيضاً بخنك الهمزة (٣) هذا الاستناد

لم أجده في سنن النسائي ، ولعله في موضع لم أوفق إلى رؤيته أو في السنن الكبرى ، وقد

رواه النسائي عن علي بن حجر عن شريك عن زيد (ج ١ ص ٢٠٩) وعن حميد بن

مسعدة عن سفيان بن حبيب عن شعبة عن زيد (ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢) وعن عمران بن

موسى عن يزيد بن زريع عن سفيان بن سميد عن زيد (ج ١ ص ٢٣٣) ، وليس في أي

واحد من هذه المواضع ذكر كعب بن عجرة ، ولا قول عمر في آخره « وقد خاب من أفتى »

وقال النسائي في الاستناد الأول بعد أن روى الحديث « عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو يحيى ذكر يابن يحيى الناقذ (١) ثنا محمد بن الصباح الجرجاني (٢) ثنا عبد الله بن رجاء (٣) ثنا هشام الدستوائي عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « صلاة السفر ركعتان ، من ترك السنة فقد كفر » (٤) \*

وقد روينا هذا أيضا من كلام ابن عمر (٥) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم عن عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن بابه (٦) عن

من عمر ، وهو كما قال ، فإن عبد الرحمن ولد لست بقين من خلافة عمر ، وقدر وي يزيد ابن هر وبن الثوري هذا الحديث ، وقال فيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « سمعت عمر » وقد تفرد بذلك يزيد بن هر وبن وهو خطأ ، انظر التهذيب . وأما هنا زيادة كعب بن عجرة فهو أسناد صحيح دل على وصل الرسل . وقدر واه ابن ماجة (ج ١ ص ١٧٠) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن بشر بإسناده كما هنا ، وفيه زيادة كعب بن عجرة أيضا (١) أما الناقذ هذا فلا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون ذكر يابن يحيى الساجي المتوفى سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، فإن شيخه محمد بن الصباح مات سنة ٢٤٠ فاحتمل السماع منه ، ثم إن تلميذه ابن أيمن رحل سنة ٢٧٤ ومات سنة ٣٣٠ فاحتمل أن يكون لقي الساجي وسمع منه وهذا كله ظن لا اجزم به ولا أرجحه (٢) في الأصلين « الجرجاني » وهو خطأ والجرجاني - بفتح الجيمين وبينهما واو ساكنة - نسبة الى « جرجانيا » قال ياقوت « بلد من أعمال النهر وإن الأسفلين واسط وبنداد من الجانب الشرق كانت مدينة وخرت مع ماخرب من النهر وانات ، ومحمد بن الصباح ثقة وفيه مقال (٣) هو السكي وهو ثقة ولكن قال أحمد « زعموا أن كتيبه ذهبت فكان يكتب من حفظه ففقد منه ما كبير » (٤) أما هذا الحديث بهذا اللفظ مرفوعا فاني لم أجده الا في هذا الوضع وهو أشبه بأن يكون من كلام ابن عمر كسبائي موقوفة ويحتمل أن الخطأ في رقبه من محمد بن الصباح أو من شيخه عبد الله بن رجاء (٥) سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى (٦) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله بن بابه » وهو خطأ . وبابه بفتح الباءين بينهما الف وبسكان اليااء المشاة النحبة وآخرهما و يقال : باباه . \*

يعلى بن أمية قلت لعمر بن الخطاب : ( ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفت من أن يفتنكم الذين كفروا ) فقد أمن الناس ، قال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » (١) \*  
 قال علي : فصح أن الصلاة فرضها الله تعالى ركعتين ثم يلحقها في الحضر بعد الهجرة

أو بقاء ، وأقر صلاة السفر على ركعتين ، وصح أن صلاة السفر ركعتان بقوله عليه السلام فإذا قد صح هذا فهي ركعتان لا يجوز أن يمدى ذلك ، ومن تعداه فله يصل كما أمر ، فلا صلاة له ، إذا كان عالماً بذلك ، ولم يخص عليه السلام سفره من سفر ، بل عم ، فلا يجوز لأحد تخصيص ذلك ، ولم يميز رخصة الله تعالى التي (٢) أمر عليه السلام بقبولها ، فيكون من لا يقبلها عاصياً \* .

واحتج من خص بعض الأسفار بذلك بأن سفره لمصيبة محرم ، فلا حكم له \* .  
 فقلنا : أما محرم فمحم ، ولكنه سفره ، فله حكم السفر ، وأنتم تقولون : انه محرم ، ثم تجادلون فيه التيمم عند عدم الماء ، وتميزون الصلاة فيه ، وترونها فرضاً ، فأى فرق بين ما أجزمتم - من الصلاة والتيمم لها - وبين ما منتم من تأديتها ركعتين كما فرض الله تعالى في السفر ؟ ولا سبيل الى فرق \* .

وكذلك الزنا محرم ، وفيمن النسل كالذي في الحلال لأنه إجناب ومجاورة ختان وختان ، فوجب فيه حكم عموم الإجناب (٣) ومجاورة الختان للختان \* .  
 وكما قالوا فيمن قاتل في قطع الطريق (٤) فخرج جراحات منته من القيام ، فان له من جواز الصلاة جالساً مالن قاتل في سبيل الله ولا فرق ، لعموم قوله عليه السلام : « صلوا قياماً فمن لم يستطع فقعاً » \* .

فان قيل لنا : فانكم تقولون : من صلى في غير سبيل الحق راكباً أو مقاتلاً أو ماشياً فلا صلاة له فالفرق ؟ \* .

قلنا : نعم إن هؤلاء صلوا في صلاتهم حركات لا يحل لهم فعلها ، فبذلك بطلت صلاتهم ولم يفعل المصل ركعتين أو ركعة في صلاته شيئاً غيرها ، وأما الذين ذكرتم فمما مشأ محرم في الصلاة ، وقالوا فيها قتالاً محرماً \* .

(١) في مسلم ( ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ ) (٢) في النسخة رقم (١٦) « الذي » وهو خطأ .  
 (٣) في النسخة رقم (٤٥) « فوجب فيه عموم الاجبار » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) « فيمن قاتل قطع الطريق » وما هنا احسن جداً \* .

والمعجب كل المعجب من السالكين الذين أتوا الى محوم الله تعالى للسفر، وموم رسول الله ﷺ للسفر، - (وما كان ربك نسيا) - فخصوه بأرائهم؛ ولم يروا قصر الصلاة في سفر معصية؛ ثم أتوا الى ماخصه الله تعالى وأبطل فيه العموم، من نحو: الميتة جملة، ثم قال: (فن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم) وقوله (فن اضطر في نعمة غير متجاف لائم فان الله غفور رحيم) فقالوا بأرائهم: ان أكل الميتة والخنزير حلال للضرر، وان كان متجانفاً لائم وباغياً عادياً قاطعاً للسبيل، مستظراً لرفق المسلمين بغير على أموالهم وبسفك دماءهم! وهذا عجب جدا: \*

واحتج بعضهم في هذا بأن قالوا: حرام عليه قتل نفسه \*

فقلنا لهم: ولم يقتل نفسه؟! بل يتوب الآف من ينهت الفاسدة، ويحل له أكل الميتة من حيث: والتوبة فرض عليه ولا بد \*

وقال ابوسليمان وأصحابنا: لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد أو عمرة، وهو قول جماعة من السلف \*

كما روينا من طريق محمد بن أبي عدي (١) تناشبة عن الأعشى عن عمارة بن عمار عن الأسود بن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد \*

وعن طاوس: انه كان يسأل عن قصر الصلاة؛ فيقول: اذا خرجنا حجاجاً أو عمراً صلينا ركعتين \*

وعن ابراهيم التيمي: أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد \*

واحتجوا بقول الله تعالى: (واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا) \*

وقالوا: لم يصل عليه السلام ركعتين إلا في حج أو عمرة أو جهاد \*

قال علي: لو لم يرد الا هذه الآية وفضله عليه السلام لكان ما قالوا، لكن لما ورد على (٢) لسانه عليه السلام ركعتان في السفر وأمر بقبول صدقة الله تعالى بذلك... كان هذا زائداً على ما في الآية وعلى عمله عليه السلام، ولا يحل ترك الأخذ بالشرع الزائد

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن عدي» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦)

«من» بدل «علي» وهو خطأ \*

وأحتج الشافعيون في قولهم : ان المسافر غير بين ركعتين أو أربع ركعات - بهذه الآية ، وأنها جاءت بلفظ ( لا جناح ) وهذا يوجب الإباحة لا الفرض •  
 وبخبر رويته من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة . « أنها اعتبرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة ، فلما قدمت مكة (١) قالت : يا رسول الله ، باني أنت وأمي فصرت وأتعت ، وأفطرت وصمت ، قال : أحسنت يا عائشة » •

ومن طريق عطاء عن عائشة : « كان رسول الله ﷺ يسافر فيتم الصلاة بقصر » •  
 وبأن عثمان أتم الصلاة بمنى بمحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم فأنعمواهم •  
 وبأن عائشة - وهي روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين » - كانت تم في السفر •

قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، وكله لاجحة لم فيه : •  
 أما الآية فإنها لم تنزل في القصر المذكور ، بل في غيره ، على ما بين يده هذا ، ان شاء الله تعالى •  
 وأما الحديثان فلا خير فيهما : •

أما الذي من طريق عبد الرحمن بن الأسود فأنفرد به الملاء بن زهير الأزدي ، لم يروه غيره ، وهو مجهول (٢) •

وأما حديث عطاء فأنفرد به المنيرة بن زياد ، لم يروه غيره ، وقال فيه أحد بن حبل : هو ضعيف ، كل حديث أسنده فهو منكرو •

وأما فضل عثمان وعائشة رضي الله عنهما فإنهما تأولا تأويلًا خلفهما فيه غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم •

كما حدثنا أحمد بن عمر النخعي ثنا أبو ذر المروزي ثنا عبد الله بن أحمد بن حو به السرخسي ثنا إبراهيم بن خزيمة (٣) ثنا عبد الحميد بن زيد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة

(١) في النسخة رقم (٤٥) « المدينة » وهو خطأ ، فإن الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢١٣) بلفظ « مكة » وكذلك نقله ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) والشوكاني (ج ٣ ص ٢٤٨) وكذلك هو في الدارقطني (ص ٢٤٢) (٢) قال ابن حجر في التهذيب في ترجمة الملاء هذا : « قال ابن حزم مجهول ، ورد ذلك عليه عبد الحق ، وقال : بل هو ثقة مشهور والحديث الذي رواه في القصر صحيح ، وتناقض فيه ابن حبان فقال في الضعفاء : يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأنبياء فبطل الاحتجاج به فيما يوافق الثقات ، وردده القهبي بأن العبرة بتوثيق يحيى » وقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات (٣) بإسناد المصنف والراي مصنفه •

عن عائشة فقد ذكر الخبر عوفيه - قال الزهري : فقلت لمروة : فما كان عمل عائشة أن تتم في السفر وقد علمت أن الله تعالى فرضها ركعتين ركعتين (١) ؟ قال : تأولت من ذلك ما تأول عثمان من إتمام الصلاة يعني •

ودروينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري قال : بلغني أن عثمان إنما صلاها أربعا يعني - لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج . فعلى هذا آثم (٢) معه من كان يتم معه من الصحابة رضي الله عنهم ، لأنهم أقاموا بأقلته • وقد خالفهما من الصحابة طوائف •

وكاروينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا صلى مع الإمام يعني أربع ركعات انصرف إلى منزله فصلى فيه ركعتين أعادهما • ومن طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار حدثني داود بن أبي عامر قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر يعني ؟ فقال : « سمعت أن رسول الله ﷺ كان (٣) يصلي يعني ركعتين ركعتين » فصل إن شئت اودع •

ومن طريق عبد الوارث بن سعيد التوري : ثنا أبو التياح عن موري (٤) المعلى عن صفوان ابن عمرز قلت لابن عمر : حدثني عن صلاة السفر ، قل : أتخشى أن تكذب علي ؟ قلت : لا ، قل : وركعتان ، من خالف السنة كفر •

ومن طريق سعيد بن منصور : ثنا مروان بن معاوية - هو الفزاري - ناخيد بن علي العقيلي عن الضحاك بن مزاحم قال قال ابن عباس : من صلى في السفر أربعا كمن صلى في الحضر ركعتين •

ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : اعتل عثمان وهو يعني فأتى على فقيل له : صل بالناس ، فقال : إن شئتم صليت لكم (٥) صلاة رسول الله ﷺ يعني ركعتين قلوا لا ؛ إلا الصلاة أمير المؤمنين ، بمنون عثمان - أربعا (٦) فأتى عثمان

(١) في النسخة رقم (٤٥) بنير تكرار ركعتين (٢) في النسخة رقم (٤٥) « آثم » (٣) في النسخة رقم (١٦) « سمعت برسول الله ﷺ بأنه كان » الح وهو غير واضح (٤) في النسخة رقم (١٦) « مروان » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (٤٥) « بكم » (٦) في النسخة رقم (١٦) بحذف قوله « عثمان » •

واما المالكيون والحنفيون فقد تناقضوا هنا أجمع تناقض ، لأنهم اذا خلقوا بقول صاحب وغالطوا روايته قالوا : هو أعلم بما روى ، ولا يجوز ان يظن به أنه خالف رسول الله ﷺ إلا لملم كان عنده رأي أولى مما روى (٢) ، وهنا أخذوا رواية عائشة وزكوا أهلها ، وقالوا : بأجمع ما يشتمون به على غيرهم ، فأراد ان عثمان وعائشة ومن معهم ، صلوا صلاة فاسدة يلزمهم إعادتها ، إما أبداً وإما الوقت \*

ورويته أيضا من طريق حذيفة وجار وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي عمر .  
 كلهم عن رسول الله ﷺ بأن سيد في غاية الصحة \*

كتب إلى هشام بن سعيد الخير قال : ثابعد الجباز بن أحمد القرطبي الطويل ثابحن  
ابن الحسين (٣) بن عموه النجيري ثابحن بن محمد بن الحسن الأصمعي (٤) ثاب أبو بشر  
يونس بن حبيب بن عبد القادر (٥) ثاب أبو داود الطيالسي ثاب المسمودي - هو عبد الرحمن  
ابن عبد الله - عن يزيد الفقير - هو يزيد بن مصيب - قال : سألت جابر بن عبد الله عن

(١) في النسخة رقم (١٦) «الالتزام» وهو خطأ ، وفي النسخة رقم (٤٥) بحذف كلمة «السفر» (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاعلم كان عنده رواء مमारوى» وهو غير جيد (٣) في النسخة رقم (٤٥) «الحسن بن ابي الحسن» (٤) في النسخة رقم (١٦) «الأصبهاني» بالياء (٥) في النسخة رقم (٤٥) «عن عبد القادر» وهو خطأ

الركعتين في السفر، أقصرهما ؟ قال جابر لا: إن الركعتين في السفر ليستا بقصر، إنما القصر ركعة عند القتال . •

قال على: وهذه الآية قلنا: إن صلاة الخوف في السفر - إن شاء ركعة - وإن شاء ركعتان لأنه جاء في القرآن بلفظة (لأجناح) لا بلفظ الأمر والایجاب، وصلاهما الناس مع رسول الله ﷺ مرة ركعة فقط، ومرة ركعتين، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر رضي الله عنه . •



محمد الله تعالى وحسن معونته تم الجزء الرابع من كتاب المحلى  
للامام العلامة أبي محمد على المشهور بابن حزم الاندلسي  
وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٩ هـ ومطلع  
الجزء الخامس المسألة الثالثة عشر بعد الخمسمائة  
(ومن خرج عن بيوت مدينته أو قريته)  
الح ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى التمام  
طبعه أنه على ما يشاء قدير  
وبالاحانة جدير



## فهرست

﴿ الجزء الرابع من المحل لابن حزم ﴾

صفحة	محتوى	صفحة
٢	المسألة ٣٧٧ كل من سها عن شيء مما ذكر سابقاً انه فرض عليه حتى ركم لم يمتد بترك الركعة ودليل ذلك	٧
٢	المسألة ٣٧٨ لا يحل تمسك الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ولا مع الإمام في اصلاح صلاته ولا مع غيره وبرهان ذلك	٨
٣٠	المسألة ٣٧٩ لا يجوز لأحد أن يفتي الإمام الا في أم القرآن وحدها وبرهان ذلك	١١
٣	المسألة ٣٨٠ من تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته تامة قل كلامه او كثر وعليه سجود السهو فقط هو بيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة وتحقيق المسألة في ذلك	١١
٧	المسألة ٣٨١ لا يحل للمصلي أن يضم ثيابه او يجمع شعره قاصداً بذلك الصلاة ودليل ذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٢ فرض على المصلي أن ينض بصره عن كل ما لا يحل له النظر اليه وبرهان ذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٣ فرض على المصلي أن لا يضحك ولا يجسم محمداً ودليل ذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٤ فرض على المصلي أن لا يمسح الحصى او ما سجد عليه الا مرة واحدة وبرهان ذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٥ يقطع صلاة المصلي كون الكعبين يديه ماراً أو غير مار، او الحمار كذلك، والمرأة كذلك ولا يقطع النساء بوضن صلاة بعض وبرهان ذلك مفصلاً	١٣
٧	المسألة ٣٨٦ تخصيص عطاء وابن جرير الكعب الأسود والمرأة الحنفية بذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٧ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٨٨ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٨٩ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٠ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩١ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٢ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٣ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٤ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٥ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٦ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٧ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٨ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٣٩٩ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣
٧	المسألة ٤٠٠ من ذكروا ذلك وأدلتهم مفصلة	١٣

صحيفة	صحيفة
او يديه وماورد في ذلك من الأداة ومن قال به من السلف الصالح	١٩
المسألة ٣٨٩ لانيان بمدد الركعات والسجعات فرض لائم الصلاة إلا به ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقق المقام	٢١
المسألة ٣٩٠ لا يحل للمصل أن يفترش ذراعيه في السجود وبرهان ذلك	٢٢
المسألة ٣٩١ فرض على المصل أن لا يمسك اسمه ولا عن يمينه في صلاة كان أو في غير صلاة الخ ودليل ذلك	٢٤
المسألة ٣٩٢ لا يحل الصلاة في عطن أهل وبرهان ذلك ومذهب العلماء في ذلك وبيان حجبهم	٢٧
المسألة ٣٩٣ لا يحل الصلاة في حمام مطلقا ولا في مقبرة ولا إلى قبر ولا عليه ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم وقد اطال البحث المصنف عمالا تجده في غير هذا الكتاب	٣٣
المسألة ٣٩٤ لا تجوز الصلاة في أرض منسوبة ولا تملكه بشر حق وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقق المقام في ذلك	٣٦
المسألة ٣٩٥ لا يحل الصلاة للرجل خاصة في نوب فيه سريرا كثر من	
٤٢	٤٢
٤٣	٤٣
٤٤	٤٤
٤٥	٤٥
٤٦	٤٦
٤٦	٤٦
٤٦	٤٦

صحيفة

صحيفة

- بجھرة طعام المصلی غداً كان  
او عشاء وهو يدافع الاخبثین  
ودلیل ذلك ومذهب السلف فيه  
المسألة ٤٠٤ من ١ كل ثوبا ٤٨  
او یصلا او کرانا ففرض علیه ان  
لا یصل فی السجدة حتى تذهب  
الرطوبة ودلیل ذلك  
المسألة ٤٠٥ من تمتد فرقة ٤٩  
اصابه او تشبیهها فی الصلاة  
بطلت صلاته ودلیل ذلك  
المسألة ٤٠٦ من صلی متممدا علی  
عصا او علی جدار الخ فصلاته باطلة  
ورهان ذلك  
المسألة ٤٠٧ من تحتم فی السابعة او ٥٠  
الوسطی أو الایام والنصر وتمتد  
الصلاة كذلك فلا صلاة ودلیل  
ذلك  
المسألة ٤٠٨ لو صرف المصلی نیته ٥٠  
فی الصلاة متممدا الى صلاة أخرى  
او الى تطوع عن فرض او الى فرض  
عن تطوع بطلت صلاته ودلیل  
ذلك  
المسألة ٤٠٩ من أتى عمراً فسأله ٥٠  
مصدقاً له وهو یدری ان هذا لا  
یحل له لم تقبل له صلاة أو بین لیلۃ  
إلا أن یتوب الى الله عزوجل  
ورهان ذلك  
المسألة ٤١٠ من ظن ان امامه قد ٥١  
سلم او نسی انه فی إمامة الامام فقام  
تخصاً ما لم یدرك او تنطوع او
- لحاجة ساهياً فعلیه أن یرجع منی  
ما ذکر الخ  
المسألة ٤١١ الصلاة خلف من ٥١  
یدری المراء انه کافر باطلة وكذلك  
خلف من تمتد الصلاة بلا طهارة  
ودلیل ذلك  
المسألة ٤١٢ من صلی خلف من ٥١  
یفننه مسلماً ثم علم انه کافر او انه  
هابت او انه لم يبلغ فصلاته تامة  
لأنه لم یکلف معرفة ما فی قلوب  
الناس ورهان ذلك  
المسألة ٤١٣ من تؤل فی بعض ما  
یوجب الوضوء فلم یر الوضوء منه  
فلا تمام به جائز ٥٢  
المسألة ٤١٤ من علم ان امامه قد ٥٢  
زاد رکعة او سجدة فلا یجوز له  
أن یقیمه علیها بل یقی علی الحالة  
الجائزة  
المسألة ٤١٥ أیما رجل صلی خلف ٥٢  
الصف بطلت صلاته ولا یضر  
ذلك المرأة شیئاً ، وفرض علی  
المؤمنین تمذیل الصفوف  
والترام فیها والمخافة بالناسک  
والأرجل ورهان ذلك كما  
ویبان مذاهب علماء الأمصار فی  
ذلك وسرد أدلتهم مفصلة  
المسألة ٤١٦ وواجب علی من ٦٠  
دخل المسجد أن یقول « اللهم  
افتح لی ابواب رحمتک » وإذا  
خرج « اللهم إنی أسألك من

صفحة	محتوى
٦٩	المسألة ٢٣: أيما عبد أبي عن مولاه فلا تقبل له صلاة حتى يرجع إلا أن يكون أبي لضرر محرم لا يجد من يصصره منه ودليل ذلك
٦٩	المسألة ٢٤: من صلى من الرجال وهو لا يس معصرا بطلت صلاته إذا كان ذا كرا عالا بالنهي والا فلا ودليل ذلك
٧١	المسألة ٢٥: من صلى وهو يحمل شيئا مسروقا أو مفصوبا أو ناه فضة أو ذهب بطلت صلاته وبرهان ذلك
٧١	المسألة ٢٦: فرض على الرجل أن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه فإن لم يفعل بطلت صلاته ودليل ذلك
٧٣	المسألة ٢٧: لا يجوز لأحد أن يصلي وهو مشتمل الصماء الرجل والمرأة في ذلك سواء ودليل ذلك تفسير اشتغال الصماء
٧٣	المسألة ٢٨: لا يجوز الصلاة من جرتوبه خيلاء من الرجال وتفصيل حكم ذلك في النساء
٧٥	المسألة ٢٩: الصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق بشرطه ودليل ذلك
٧٦	المسألة ٣٠: لا يجوز لأحد من الرجال أن يصلي وقد غفر جلده الخ وبرهان ذلك
٦٠	المسألة ١٧: فرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد الخ قبل إمامه ولا معه فإن فعل عامداً بطلت صلاته وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٨: من كان عليل البصر وخشى ضررا من طول الركوع أو السجود فليؤخر ذلك إلى قرب وضع الإمام رأسه بمقدار ما يركع ويطمئن الخ وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٩: لا يحل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع وبينها مفصلة والدليل عليها ومذاهب العلماء في ذلك
٦٦	المسألة ٢٠: من سبق إلى مكان من المسجد لم يجز لغيره إخراجه عنه وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢١: لا يحل لأحد أن يصلي أمام الإمام الاضرورة حبس فقط أو سفينة لا يمكنه غير ذلك ودليل ذلك
٦٧	المسألة ٢٢: كل من استخلفه الإمام المحدث فإنه لا يصلي الا صلاة نفسه لا على صلاة إمامه المستخلف له وبقية المأمومون فيما لا يزمهم بل يقفون على حالهم الخ ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك

صحيفة	صحيفة
٨٣	٧٧
السالة ٣٩ الصلاة على الجلود والصوف وكل ما يجوز القعود عليه جائزة ومذاهب العلماء في ذلك	السالة ٣١ لا يحمل للرجل ان يصق يديه في صلاته فان فصل فصلاته باطلة ودليل ذلك
٨٣	٧٨
السالة ٤٤ من زوحم يوم الجمعة او غيرها لم يقدر على السجود على ما بين يديه فليسجد على رجل من يصلي الخ ومذاهب العلماء في ذلك	السالة ٣٢ لا يحمل للمرأة اذا شهدت المسجدان خمس طيبا فان فلت بطلت صلاتها مطلقا و يرهان ذلك
٨٤	٧٨
السالة ٤١ يجوز زلا ما لم يصلي في مكان ارفع من مكان جميع اناؤمين وفي اخفض منه الخ ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام في ذلك	السالة ٣٣ لا يحمل للمرأة ان تصلي وهي واصله شعرها يشر انسانا او غيره ودليل ذلك
٨٧	٧٩
الاعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضا	السالة ٣٤ بيان ان من وصل شعره من النساء ملون على لسان نبيه ﷺ
٨٨	٨٠
السالة ٤٢ رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقه وجنوس سوى تكبيرة الأحرار وبين اختلاف العلماء في ذلك وسرد ادلتهم مفصلة وقد بسط المصنف القول في ذلك فليكن به	السالة ٣٥ الصلاة جائزة على ظهر الكعبة وعلى ابي قبيس وكل سقف عمكة النافلة والفرصة في ذلك سواء ودليل ذلك
٩٥	٨١
السالة ٤٣ التوجيه سنة حسنة في كل صلاة اما ما كان او مفردا ودليل ذلك	السالة ٣٦ من صلى وفي قبلته مصحف فجاز ما يتصدق عبادة المصحف
٩٥	٨١
سرد دعاء التوجيه الواردة عن رسول الله ﷺ من طرق متعددة وبين محله	السالة ٣٧ من سلى وفي قبلته نار او حجر او كنيسة أو يمة او بيت نار الخ حاشا السكاب والحمار فصلاته صحيحة
٩٧	٨١
يستحب للإمام ان يسكت بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه ودليل ذلك	السالة ٣٨ الصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار وانجزرة الخ جائزة ودليل ذلك

صحيفة

صحيفة

٩٨ المسألة ٤٤٤ يجب على الامام

التخفيف اذا أم جماعة لا يدرى  
كيف حالتهم ؟ وللفرد ان يطول  
ما شاء ودليل ذلك وبيان مذاهب  
الملاء في ذلك وسرد حججهم

١٠١ المسألة ٤٤٥ مازاد عن قراءة

الفاتحة في الصلاة تحسن ومقدار  
ما يقرباً ومذاهب علماء الأصناف  
ذلك وبيان براهينهم

١٠٨ المسألة ٤٤٦ يستحب الجهر في

ركعتي صلاة الصبح والأولتين من  
المغرب والمشاء وفي الركعتين من  
الجمعة والاسرا في الظهر كلها  
وكذلك العصر وبرهان ذلك  
ومذاهب الملاء وحججهم  
وتحقيق المقام في ذلك

١١١ المسألة ٤٤٧ يستحب تطويل

الركعة الاولى من كل صلاة اكثر  
من الركعة الثانية منها ودليل ذلك

١١٢ المسألة ٤٤٨ يستحب ان يضع

المصلي يده اليمنى على كوع يده  
اليسرى في الصلاة في وقوفه كاسه  
فيها وبرهان ذلك

١١٤ المسألة ٤٤٩ يستحب ان يسكب

الامام حتى يستوي كل من وراءه  
في صف او اكثر من صف فان كبر  
قبل ذلك أساء واجزاء ودليل  
ذلك وبيان مذاهب الملاء وسرد  
ادلتهم في ذلك

١١٧ المسألة ٤٥٠ يستحب لكل مصل

اداء امرنا بآية رحمة ان يسأل الله  
تعالى من فضله واداء امرنا بآية عذاب  
ان يستعذ بالله عز وجل من النار  
وبرهان ذلك

١١٩ المسألة ٤٥١ يستحب لكل مصل

اذا قل سمع الله ان حمده ربنا ولك  
الحمد ان يقول ملء السموات  
والارض وملء ما شئت في شيء بيد  
الحود دليل ذلك من طرق مختلفة

١٢١ المسألة ٤٥٢ يحسن ان يطول

المصلي في ركوعه وسجوده ووقوفه  
في رفعه من الركوع وجلسه بين  
السجدين حتى يكون كل شيء من  
ذلك مساو بالوقوفه مدة قراءته  
قبل الركوع وبرهان ذلك

١٢٢ المسألة ٤٥٣ تحسن الركوع هوان

لا يرفع رأسه اذ اركع ولا يجمله وفي  
السجود فيقنطر ظهره جداً  
ما أسكنه و يفرج ذراعيه الرجل  
والمرأة في ذلك سواء ودليل ذلك  
مفصلاً

١٢٤ المسألة ٤٥٤ يستحب لكل مصل

اذا رفع رأسه من السجدة الثانية ان  
يجلس متمسكاً ثم يقوم من ذلك  
الجلوس الى الركعة الثانية والرابطة  
وبرهان ذلك ومذاهب الملاء في  
ذلك وسرد أدلتهم

- صحيفة  
١٢٥ المسألة ٥٥: بيان ان في الصلاة أربع جلسات وذكر عليها وسرد أدلتها وما ذهب إليه العلماء وبيان حججهم
- ١٢٨ المسألة ٥٦: فرض على كل مصل أن يضع إذا سجد يديه على الأرض قبل ركبته ولا يدويره ان ذلك
- ١٣٠ المسألة ٥٧: يستحب لكل مصل اماماً كان أو مأموماً ومنفرداً فرضاً كانت الصلاة أو نافلة أن يسلم تسليتين فقط من عن يمينه وشماله يقول في كليهما السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ينوي بالاولى الخروج من الصلاة وهي فرض ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء وسرد حججهم مفصلة وقد اسهب المصنف هنا القول بما لا يجده في غير هذا الكتاب
- ١٣٨ المسألة ٥٩: القنوت فعل حسن وهو بدو الرقع من الركوع في آخر ركعة من كل صلاة فرض وفي الوتر أيضاً وبيان صيغته الواردة وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الأئصار وسرد حججهم وتحقق المقام في ذلك
- ١٤٤ ذهب قوم الى ان القنوت انما يكون حال المحاربة واحتج بأدلة وبيان ضعفها
- صحيفة  
١٤٥ مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي في مشروعية القنوت وسرد أدلتهم
- ١٥١ المسألة ٦٠: يستحب للمصل اذا جلس للتشهد أن يشير بأصبعه ولا يحركها ويرهان ذلك
- ١٥١ المسألة ٦١: يستحب للمصل أن يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه للانحدار للركوع ومع ابتدائه للانحدار للسجود الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر حججهم
- ١٥٣ المسألة ٦٢: كل حدث ينقض الطهارة سداً أو نسياناً - فنه متى وجد بظنية أو اكراه أو نسيان في الصلاة ما ينفي التكبير للاحرام أم لها الى ان يتم سلامه منها - فهو ينقض الطهارة والصلاة مما يلزمه ابتداءؤها ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقيق انقام
- ١٥٧ المسألة ٦٣: اذا رجع أحد من ذكر في صلاة وتكبر من ان يسد أخفه تخادى على صلاته ولا شيء عليه وبرهان ذلك
- ١٥٧ المسألة ٦٤: من ذوحم حتى فنه الركوع أو السجود أو ركعة وقف كما هو فان أمكه ان باقي عاقبته فصل ثم اتى الامام حيث يدركه وصلاته تامة ولا شيء عليه ودليل ذلك

صفحة	محتوى	صفحة
٤٥٩	السؤال ٤٦٥ من لم يمس بالماء في وضوئه وغسله ولو مقدرا شجرة مما امر بفسله في الفصل او وضوءه فلا صلاة له وبرهان ذلك .	١٦٩
١٥٩	السؤال ٤٦٦ من أحال القرآن متممدا فقد كفر بالاخلاق ودليل ذلك	١٧٠
١٤٩	﴿ سجود السهو ﴾	١٧٠
١٤٩	السؤال ٤٦٧ كل عمل يمله الزم في صلاته سهوا وكان مما لو تمده ذا كرا بطلت صلاته يلزمه في سهوه سجدة أو السهو ومذاهب علماء الأئمة في ذلك وبيان أدلتهم وتحقيق المقام	١٧٦
١٦٣	السؤال ٤٦٨ كل ما عمله المرفى صلاته سهوا من كلام او انشاد شعر او مثنى او غير ذلك فانه متى ذكر يتم ما ترك فقط لم يسجد سجدة في السهو ما لم يتقضى وضوءه ورواه ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب وبيان حججهم	١٧٦
١٦٦	السؤال ٤٦٩ اذا سها الامام فسجد للسهو ففرض على المؤمنين ان يسجدوا معه الا من فاتته منه ركعة فصاعدا فانه يقوم الى قضاء ما عليه فاذا أتم سجده للسهو الخ ودليل ذلك	١٧٧
١٦٧	السؤال ٤٧٠ اذا سها المأموم ولم يسجد للسهو الخ وبرهان ذلك	١٧٧
١٦٧	السؤال ٤٧١ من سجد سجدة	١٧٧
١٦٩	السؤال ٤٧٢ من سجد سجدة	١٧٩
١٧٠	السؤال ٤٧٣ من سجد سجدة	١٨٠
١٧٦	السؤال ٤٧٤ من أكره على السجود	١٨٠
١٧٦	لوثن او صليب او لسان وخشى الضرب والأذى او القتل على نفسه أو غير ذلك لم يسجد لله قبله ما ذكر سواء سجد الى القبلة أو الى غيرها ودليل ذلك	١٨٠
١٧٦	السؤال ٤٧٥ من عجز عن القيام	١٨٠
١٧٧	أو عن شيء من فروض صلاته اذاها قاعدا قل لم يقدر فسطحها بما جاء ولا سجود سهو عليه وبرهان ذلك	١٨٠
١٧٧	السؤال ٤٧٦ من ابتدأ الصلاة	١٨٠
١٧٧	مر بوضوء أو قاعدا أو راكبا تخوف مما أفاق أو أمن قام الميسر ونزل الأمن وبنيا على ما مضى من صلاتها وانما بقى ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وحججهم في ذلك	١٨٠



صفحة	مصحف
١٨٥	السؤال ٤٧٧ من اشتغل باله بشيء من أمور الدنيا في الصلاة كرهناه ولم تبطل صلاته ولا سجود سهو عليه في ذلك وبرهان ذلك
١٨٦	السؤال ٤٧٨ من ذكر في نفس صلاته أنه نسي صلاة فرض واحدة أو أكثر أو كان في صلاة المصح فذكر أنه نسي الوتر عمداً في صلاته ذلك حتى يتعمد يمسى التي ذكر فقط ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٨٧	السؤال ٤٧٩ من ذكر صلاة وهو في وقت أخرى فإن كان في الوقت فسحة قليلاً بالتي ذكر سواء كانت واحدة أو خسا أو عشرًا يصلى جميعاً مرة ثم يصلى التي هو في وتها وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
١٨٨	السؤال ٤٨٠ من أيقن أنه نسي صلاة لا يدري أي صلاة هي يصلى صلاة يومئذ ودليل ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة
١٨٩	السؤال ٤٨١ إن كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو تضيق عليها فليصلوا فيها كما يقدر بإمام وأذان وإقامة ولا يبدؤوا بذهب إلى حنيقة في ذلك
١٩٥	السؤال ٤٨٢ الصلاة في البيع والكندس ويوت البيزن وغير ذلك جائزة إذا لم يعلم هناك ما يجب اجتنابه من دم أو خراوما أشبه ذلك وبرهان ذلك
١٩٦	السؤال ٤٨٣ وحده ذو المراء من سترته أقرب ذلك قدر عمر المرأة وأبعد ثلاثة أذرع فإن زاد على ذلك عمداً بطلت صلاته ودليل ذلك
١٩٧	السؤال ٤٨٤ من بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من هم عليه ولم يمكنه رد البكاء فلا شيء عليه فلو تم البكاء عمداً بطلت صلاته وبرهان ذلك
١٩٨	السؤال ٤٨٥ لا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها إلا في المسجد جامع الإمام فإن تعمد ترك ذلك بنى عذر بطلت صلاته وليس ذلك فرضاً على النساء ودليل ذلك
١٩٩	وإن خطأ من قال إن التوعد بحر يقبوتهم إمام الناظفون مذهب الشافعي رضي الله عنه أن صلاة الجماعة فرض كفاية وبيان بطلانه
٢٠٠	بيان أن النساء إذا استأذن الرجال في صلاة الجماعة وجب عليهم الإذن في حضورهن صلاة الجماعة في المسجد بشرطه وبرهان ذلك

صحيفة

صحيفة

٢٠٠ قول عائشة رضي الله عنها لو أدرك

رسول الله ﷺ ما أحدث النساء

لمنعهن من الخروج كما منعه نساء

بنى إسرائيل لأحجة فيه على منهن

لوجوه ثمانية وذكرها مفصلة

٢٠٢ المسألة ٨٦ من المذر للرجال في

التخلف عن الجماعة في المسجد

المرض والخوف والطر والبرد

وخوف ضياع الرضى أو البيت

والمال ونطويل الإمام حتى يضر

بجنى خلفه وأكل التوم أو البصل

والسكرات مادامت الرائحة باقية

وأدلة ذلك كما

٢٠٧ المسألة ٨٧ الأفضل أن يؤم

الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن

وإن كان اتقص فضلان استوا

في القراءة فافقهم فإن استوا في

الفقه والقراءة فاقدمهم صلاحا فإن

حضر السلطان الواجبة طاعته

أو أمره على الصلاة فهو أحق

بالصلاة على كل حال فإن كانوا في

منزل إنسان فصاحب المنزل أحق

بالإمامة على كل حال إلا في

السلطان وإن استوا في كل ما

ذكرنا منهم ودليل كل

٢٠٨ مذهب مالك رحمه الله يقدم

الأفضل وإن كان أقل قراءة وورده

٢١١ المسألة ٨٨ الأعمى والبصير

والخمس والنفل والبد والحر

وولد الزنا والفسرى سواء في

الإمامة في الصلاة ولا تفاضل

بينهم إلا بالقراءة والفقه وقدم

الخبر والسن فقط ودليل ذلك

٢١١ مذهب مالك رحمه الله كراهية

إمامة ولد الزنا وكون البد إماما

رأيا وبیان وده

٢١٢ تجوز إمامة الفاسق كذلك مع

الكراهية إلا أن يكون هو الأقرأ

والأفقه فهو أولى حينئذ من

الأفضل ودليل ذلك ومذاهب

علماء السلف في ذلك

٢١٤ المسألة ٨٩ من صلى جنباً أو على

غير وضوء عمدا أو سهوا فصلاة

من أتم به صحيحة تامة إلا أن

يكون علم ذلك يقينا فلا صلاة له ،

ومذاهب علماء الأصناف في ذلك

وذكر حججهم

٢١٧ المسألة ٩٠ لا تجوز إمامة من

لم يبلغ الحلم في الفريضة والنافقة

ويجوز أذانه ومذاهب العلماء في

ذلك

٢١٩ المسألة ٩١ صلاة المرأة بالنساء

جائزة ولا يجوز أن تؤم الرجال

وهو قول أبي حنيفة والشافعي

ودليل ذلك

٢٢٠ المسألة ٩٢ إذا أحدث الإمام

أو ذكراته غير طاهر فخرج

فاستخلف فحس فإن لم يستخلف

فليتقدم أحدهم يتم بهم الصلاة

ولا بد ودليل ذلك

صحيفة	صحيفة
٢٢٣	السؤال ٩٣: لا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف
٢٣٨	السؤال ٩٦: ان دخل اثنان فصاعدا فوجدوا الامام في بعض صلاته فاتهم بصلون معه فاذا سلم قالوا فضل للذين يسمون ما فاتهم ان يقضوه امام يؤمهم منهم ودليل ذلك
٢٣٩	السؤال ٩٧: حكم المساجد
٢٣٩	السؤال ٩٧: المساجد مكرهة، و واجب كنس المساجد ويستحب ان تغيب ويستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف وبرهان ذلك
٢٤١	السؤال ٩٨: ما التحدث في المسجد بما لا اثم فيه من امور الدنيا مباح وذكر الله تعالى أفضل، وإنشاد الشعر فيه مباح، والتعلم فيه للمسلمين وغيرهم مباح، والسكن فيه والبيت مباح ما لم يضق على المسلمين، والحكم فيه والخضام كل ذلك جائز ودليل ذلك
٢٤٣	السؤال ٩٩: دخول الشركين في جميع المساجد جائز حاشا حرم مكة كاه ومذاهب العلماء في ذلك وبرهان ذلك
٢٤٦	السؤال ١٠٠: اللبس والزفن في المسجد مباح ودليل ذلك
٢٢٣	السؤال ٩٣: لا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف
٢٢٣	السؤال ٩٤: من نسي صلاة فرض فوجد اماما يصلي صلاة في جماعة ففرض عليه أن يدخل فيصل التي فاتته وتجزئه ومذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق القام
٢٢٥	بيان ان اتحادية الامام والمأموم في الصلاة ليس بشرط وبرهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان ما احتجوا به من الأدلة
٢٢٨	مذهب مالك وإحدى حنيفة رحهما الله في صلاة المسافر
٢٢٩	اعتراض الفقهاء على حديث مماذا ابن جيل حينما سئل بجماعته فأطال صلاته فقال له النبي ﷺ من أم بالناس فليخفف بأشياء والجواب عنها وقد أطنب المؤلف في هذا الموضع بما لا يجده في غير هذا الكتاب فملك به فافهم من انفس ما كتب
٢٣٦	السؤال ٩٥: من أقم سجدا قد صليت فيه صلاة فرض جماعة امام راتب وهو لم يكن صلاحا فليصلها في جماعة ويجزئه الأذان الذي

صفحة	محتوى
٢٤٦	المسألة ٥٠١ لا يجوز انشاء الضوال في الساجد ويدعى عليه بما ورد ويرهان ذلك
٢٤٧	المسألة ٥٠٢ لا يجوز البول في المسجد ولا البصاق ، ولا يحمل بناء مسجد من ذهب ولا من فضة الا المسجد الحرام خاصة ودليل ذلك
٢٤٨	المسألة ٥٠٣ لا يحمل بناء مسجد عليه بيت متملك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحت بيت متملك ليس منه فاذا فعل ذلك فليس بمسجد ويرهان ذلك
٢٤٩	المسألة ٥٠٤ البيع جائز في الساجد ودليل ذلك
٢٤٩	المسألة ٥٠٥ الصلاة الوسطى هي المصر واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وقد اشيع القيام المؤلف بالانجده في غير هذا الكتاب
٢٦٠	المسألة ٥٠٦ رفع الصوت بالتكبير اثر كل صلاة حسن ودليل ذلك
٢٦٠	المسألة ٥٠٧ جلوس الامام في معلاة بعد سلامه حسن مباح لا يكره وان قام ساعة يسلم فحسن ويرهان ذلك
٢٦١	المسألة ٥٠٨ من وجد الامام جالسا
٢٦٣	خاتمة الجزء
٢٦٣	المسألة ٥٠٩ يستحب لكل مصل ان ينصرف عن عيئته فان انصرف عن شماله فباح لاجراجه عليه في ذلك ولا كراهة ويرهان ذلك
٢٦٤	المسألة ٥١٠ من وجد الامام راكعا أو جالسا فلا يجوز البتة ان يكبره أو يركع معه الا في الحال التي يجد امامه عليها ولا بد من تكبيرتين احدهما للاحرام ، والثانية للعادة التي هو فيها
٢٦٤	﴿ صلاة المسافرين ﴾
٢٦٤	المسألة ٥١١ صلاة الصبح ركعتان في الحضر والسفر ابداء في الخوف كذلك وصلاة المغرب ثلاث ركعات أيضا كذلك ، وصلاة الظهر والمغرب والعشاء أربع ركعات في الحضر للصحيح والمرضى ، ركعتان في السفر ، وفي الخوف ركعة ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار ووجه جمعهم في ذلك وقد بسط القول المصنف في هذا الموضوع
٢٦٤	المسألة ٥١٢ صلاة السفر ركعتين فرض







